

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم)

[هـ - ٢] سبحان الله المنزه (١) عن الأشباه والنظائر ، والحمد لله المتفضل بغفران الكبائر والصغائر ، ولا اله إلا الله وحده لا شريك له ، العالم بما في الضمائر ، والله أكبر من أن يضاف إليه سمة (٢) حدث أو يحاط بإشارة مشير أو عبارة عابر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله في جميع الموارد والمصادر ، والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب إليه جسوع (٣) الفضائل والمفاخر ، المذكور في كتب (٤) الله تعالى بأشرف الأسماء والألقاب والنعوت والمآثر وعلى آله الطيبين الأمثال وصحبه انجوم الزواهر .

أما بعد فإن فنون (٥) العربية على اختلاف أنواعها هي أول فنوني ، ومبتدأ (٦) الأخبار التي كان في أحاديثها سمرى وشجوني ، طال ما أسهرت في تتبع شواردها عيوني ، وأعملت فيها بدني أعمال المجد ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني .

(١) في م : المتنزه .

(٢) في ل : سمية .

(٣) في ل : جميع .

(٤) في م : كتاب .

(٥) في م ول : فنون .

(٦) في ل : ومبتدأ .

ولم أزل من زمن الطلب أعنتني بكتبها قديما وحديثا ، وأسعى في (١) تحصيل مادثر منها سعيًا حثيئًا، الى أن وقفت منها على الجمّ الغفير، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملابحيث لم يفتني منها سوى النزر اليسير، وألفت [هـ - ٣] فيها الكتب المطولة والمختصرة ، وعلقت التعاليق ما بين أصول وتذكرة ، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجهم ، وإحياء ما دثر من معالمهم وما رووه أو روّوه ، وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال ضعفه الناس أو قوّوه ، وما وقع لهم مع نظراتهم ، وفي مجالس (٢) خلفائهم وأمرائهم ، من مناظرات ومحاورات ، ومجالسات ومذاكرات ، ومدارسات ، ومسائرات ، وفتاوى ، ومراسلات ومعاياة ومطارحات (٣) وقواعد ومناظيم ، وضوابط وتقاسيم ، وفوائد وفرائد وغرائب وشوارد ، حتى اجتمع عندي من ذلك جمل ودوتها رزما لا أبالغ وأقول : وقر جمل .

وكان مما سوّدت من ذلك كتاب ظريف ، لم أسبق إلى مثله ، وديوان منيف لم ينسج ناسج (٤) على شكله، ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر ، وخرّجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر . وأودعته من (٥) الضوابط والاستثناءات جملا عديدة ، وطممت في سلكه من النوادر الغربية والالغاز كل فريدة ، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه الى إلحاق ، ولا سود بتسطير جميع ما أرصد له من بياض

(١) في ل : الى .

(٢) في م : مخاسن .

(٣) في دوم : ومحاياة .

(٤) في م : منسخ ناسخ .

(٥) سقط من م .

الأوراق ، فحبسته بضع عشرة سنة ، وحرّم منه الكاتبون والمطالعون ، ثم قدر الله أني أصبتُ بفقده فإنّا لله وإنا إليه راجعون ، فاستخرت الله تعالى في (١) إعادة تأليفه ثانياً والعود - ان شاء الله تعالى - أحمد ، وعزمت على تجديده طالبا من الله سبحانه وتعالى المعونة فهو أجل من في المهمات يقصد .

واعلم أن السبب (٢) الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أني قصدت (٣) أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألقوه من كتب الأشباه والنظائر .

وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي (٤) في أول قواعده أن الفقه أنواع : أحدها : معرفة أحكام الحوادث نصاً واستنباطاً ، وعليه صنف الأصحاب تعاليتهم المبسوطة على مختصر المزني (٥) .

[هـ - ٤] الثاني : معرفة الجمع والفرق ، ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجويني (٦) الثالث : بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد ، وأحسن شيء فيه كتاب (السلسلة)

(١) سقط من م .

(٢) سقط من دول .

(٣) في م : قصد .

(٤) الزركشي محمد بن بهادر ٧٤٥ - ٧٩٤ هـ - ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م عالم بفقته الشافعية وله كتاب (المنشور) مخطوط ، يعرف بقواعد الزركشي في أصول الفقه - أعلام ٢٨٦/٦ .

(٥) المزني : اسماعيل بن يحيى ١٧٥ - ٢٦٤ هـ - ٧٩١ - ٨٧٨ م . من كبار فقهاء الشافعية - مفتاح السعادة ٢/٢٩٧ - الأعلام ١/٣٢٩ .

(٦) أبو محمد الجويني : عبد الله بن يوسف (ت ٤٣٨ هـ = ١٠٤٧ م) مفتاح السعادة ٢/٣٢٤ - الأعلام ٤/٢٩١ .

للجويني ، وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن القماح (١) وقد يقوى التسلسل في بدء الشيء على الشيء ، ولهذا قال الرافعي (٢) مثله وهذه سلسلة طولها الشيخ .

الرابع : المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان .

الخامس : المعالطات .

السادس : المتحنات .

السابع : الألغاز .

الثامن : الحيل ، وقد صنف فيه أبو بكر الصيرفي (٣) ، وابن

سراقة (٤) ، أبو حاتم القزويني (٥) وغيرهم .

التاسع : معرفة الأفراد ، وهو معرفة ما لكل من الأصحاب من

الأوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات .

(١) ابن القماح : محمد بن أحمد بن ابراهيم (٦٥٦ - ٧٤١ هـ) (١٢٥٨

١٣٤٠ م) فقيه شافعي ، محدث ، عمل بالافتاء في القاهرة .

معجم المؤلفين (٢٢٥/٨) .

(٢) الرافعي : عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ)

(١١٦٢ - ١٢٢٦ م) . مفتاح السعادة ١١٤/٢ - الاعلام ١٧٩/٤ .

(٣) أبو بكر الصيرفي : محمد بن عبد الله الصيرفي ، الشافعي ، البغدادي ،

توفي ببصر عام ٣٣٠ هـ = ٩٤١ م - معجم المؤلفين ١٠/٢٢٠ .

(٤) ابن سراقة : محمد بن محمد بن ابراهيم ٥٩٢ - ٦٦٢ هـ = ١١٩٦ -

١٢٦٤ م ، له كتاب الحيل الشرعية ، ومصنفات أخرى . - معجم المؤلفين

١٧٦/١١ .

(٥) أبو حاتم القزويني : محمود بن الحسين (ت ٤١٤ هـ = ١٠٢٣ م)

درس ببغداد وآمل وتوفي بآمل .

طبقات الشافعية للسبكي ١٢/٤ - معجم المؤلفين ١٢/١٥٨ .

العاشر : معرفة الضوابط التي تجمع جموعاً ، والقواعد التي
ترد أكثرها (١) إليها أصولاً وفروعاً وهذا أتمها وأكملها وأتمها
وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو أصول الفقه على
الحقيقة . انتهى .

وهذه الأقسام (٢) أكثرها اجتمعت في (كتاب الأشباه والنظائر)
للناضي تاج الدين السبكي (٣) ولم تجتمع في كتاب (٤) سواه ، وأما
(قواعد الزركشي) فليس فيه إلا القواعد مرتبة على حروف المعجم ،
وكتاب (الأشباه والنظائر) للإمام صدر الدين بن الوكيل (٥) دونها
بكثير ، وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بإشارة والده
له في ذلك كما ذكره في خطبه .

وأول من فتح هذا الباب ، سلطان العلماء شيخ الإسلام عز الدين
ابن عبد السلام (٦) في (قواعد الكبرى) و (الصغرى) وألف الإمام

(١) سقط من ل .

(٢) في م : أقسام .

(٣) تاج الدين السبكي : عيد الوهاب بن علي ٧١٧ - ٧٧١ هـ = ١٣٢٧ -

١٣٧٠ م من كبار الشافعية ، توفي بدمشق ، معجم المؤلفين ٦/ ٢٢٥ .

(٤) سقط من : ل .

(٥) صدر الدين بن الوكيل محمد بن عمر بن مكي ٦٦٥ - ٧١٦ هـ = ١٢٦٧ -

١٣١٧ م ولد بمصر ونشأ بدمشق وأقام مدة بحلب وتوفي بالقاهرة .

مصنف متبحر في الفقه والأصول . كشف الظنون ١/ ١٠٠ الإعلام ٦: ٣١٤ .

(٦) عز الدين : عبد العزيز بن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ = ١١٨١ -

١٢٦٢ م) فقيه مشارك في الأصول والعربية ، ولد بدمشق وتوفي بالقاهرة

معجم المؤلفين ٥/ ٢٤٩ .

جمال الدين الأسنوي (١) كتابا في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مسوّدة ، وهو صغير جدا نحو [هـ - ٥] خمس كراريس ، مرتب على الأبواب وله كتابان في قسمين من هذا النوع ، وهما : (التمهيد في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الأصولية) و [الكوكب الدرّي في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية (٢) وهذان القسمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي .

وآلف الإمام سراج الدين بن الملقن (٣) (كتاب الأشباه والنظائر) مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الأسنوي ودون ما قبله .

وآلفت (كتاب الأشباه والنظائر) (٤) مرتبا على أسلوب آخر يعرف من مراجعته ، وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي (٥) في النقح فإنه جامع لأكثر الأقسام ، وصدوره يشبه كتاب الزركشي من حيث أن قواعده مرتبة على حروف المعجم .

وقد قال الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن (٦) محمد الأنباري (٧).

(١) جمال الدين الاسنوي : عبد الرحيم بن الحسن (٧٠٤ - ٧٧٢ هـ = ١٣٠٥ - ١٣٧٠ م) مؤرخ ، مفسر ، أصولي عالم بالعربية ، ولد بأسنا من صعيد مصر ، وتوفي بمصر معجم المؤلفين ٥/٢٠٣ .

(٢) سقط من د .

(٣) سراج الدين بن الملقن : عمر بن علي (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ = ١٣٢٣ - ١٤٠١) فقيه ، أصولي ، محدث ، حافظ ، مؤرخ ، مشارك ، ولد بالقاهرة وتوفي بها معجم المؤلفين ٧/٢٩٧ .

(٤) يريد كتابة الأشباه والنظائر في الفقه .

(٥) سقط من م .

(٧) هو ابن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ = ١١٨١ م .

في كتابه (نزهة الألباء في طبقات الأدياء) (١) :

« علوم الأدب ثمانية : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ،
والتقوافي ، وصناعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم • قال : وألحقنا
بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما ، علم الجدل في [٣ - د] النحو ،
وعلم أصول النحو ، فيعرف به القياس ، وتركيبه ، وأقسامه ، من قياس
العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه
فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفاء (٢) به ، لأن النحو معقول من منقول ،
كما أن الفقه معقول من منقول » •

وقال الزركشي في أول قواعده : « كان بعض المشايخ يقول :

العلوم ثلاثة : علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول ، وعلم
لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو
علم الفقه والحديث انتهى » •

وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون :

الأول : فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع ،
وهو مرتب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومهمته ، وقد اعتنيت
فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق وأشبع القول فيه ، وأوردت في
ضمن كل قاعدة مالأئمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب
واعترض وانتقاد [٥ - ٦] وجواب وإيراد ، وطرزتها بما عدوه من

(١) انظر قوله : في نزهة الألباء : ٧٦ طبعة السامرائي ، في ترجمة هشام بن

محمد السائب الكلبي •

(٢) في نزهة الألباء : ما لا يخفى •

المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحاديث ، والأبيات الشعرية ،
وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية ، وحشوتها بالفوائد ، ونظمت في
سلكها فرائد (١) ، القلائد .

الثاني : فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات ، وهو مرتب
على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه ، وهذا هو أحد الفروق بين
الضابط والقاعدة ، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى ، والضابط
يجمع فروع باب واحد ، وقد تختص القاعدة بالباب وذلك إذا كانت
أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم : قاعدة
الباب كذا ، وهذا أيضاً يذكر في هذا الفن لا في الفن الأول ، وقد يدخل
في الفن الأول قليل من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضاء
انحال ذلك .

الثالث : فن بناء المسائل بعضها على بعض ، وقد ألفت فيه قديماً
تأليفاً لطيفاً مسمى (بالسلسلة) كما سمي الجويني تأليفه في الفقه بذلك ،
وألف الزركشي كتاباً في الأصول كذلك وسماه (سلاسل الذهب) .

الرابع : فن الجمع والفرق .

الخامس : فن الألفاظ والأحاجي والمطارحات والامتحانات (وجمعتها
كلها في فن لأنها متقاربة كما أشار إليه الأسنوي في أول ألفاظه) (٢) .
السادس : فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات
والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات .

السابع : فن الأفراد والعرائب .

(١) في هـ م : فوائد .

(٢) ما بين المقوفتين ساقط من ل .

وقد أفردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تأليفاً مفرداً ، ومجموع السبعة هو كتاب (الأشباه والنظائر) فدونكه مؤلفاً تشد إليه الرجال ، وتتنافس في تحصيله فحول الرجال .

وإلى الله سبحانه الضراعة أن ييسر لي فيه نية صحيحة ، وأن يمنّ (١) فيه بالتوفيق للإخلاص ، ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يرد داعيه .

[هـ - ٧] قال أبو القاسم الزجاجي في أماليه (٢) :

حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري ، قال : حدثنا أبو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن إسحاق الحضرمي ، حدثنا سعيد بن سلم (٣) الباهلي حدثنا أبي عن جدي عن أبي الأسود الدؤالي قال :

دخلت على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فرأيت مطرفاً متفكراً (٤) ، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية . فقلت : إن فعلت هذا أحبيتنا وبقيت فينا هذه اللغة ، ثم أتيت بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم :

الكلام كله اسم وفعل وحرف . فالاسم ما أنبأ عن المستسى ،

- (١) في ل : يمن علي فيه .
- (٢) هذا النقل عن الزجاجي ليس في أصل الأمالي المطبوع ، وقد أحقه محقق الأمالي بالكتاب المذكور نقلاً عن الأشباه انظر أمالي الزجاجي : ٢٣٨ .
- (٣) في هـ : سالم وفي م ب : سلم .
- (٤) في د - م : مفكراً .

والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس
باسم ولا فعل •

ثم قال لي : تتبّعهُ وزِدْ فيه ما وقع لك • واعلم يا أبا الأسود
أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنما
تفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر •

قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك:
حروف النصب ، فذكرت منها : إنّ وأنّ وليت ولعلّ وكأنّ • ولم
أذكر (لكنّ) فقال لي لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها • فقال :
بل هي منها فزدها فيها •

قال ابن عساكر في تاريخه (١) :

كان أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل النحوي المعروف بابن المكبري ،
يذكر أن عنده تعليقة أبي الأسود الدؤلي التي ألقاها عليه الإمام علي
ابن أبي طالب رضي الله عنه (٢) وكان كثيراً ما يعد بها أصحاب الحديث ،
إلى أن دفعها إلى الفقيه أبي العباس ، أحمد بن منصور المالكي وكتبها
عنه وسمعها منه في سنة ست وستين وأربعمائة ، وإذا به قد ركب عليها
إسناداً لا حقيقة له وصورته : (بخط الفقيه أبي العباس) (٣) قال الشيخ
أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل حدثني أبو طالب عبيد الله بن أحمد بن
فصر بن يعقوب بالبصرة ، حدثني يحيى بن أبي بكير الكرماني ، حدثني

(١) عن تاريخ ابن عساكر ٢/٢٠٦ - ٣٣٧ بتصرف واختصار ، وتقديم
وتأخير ، والنص أيضاً في (تهذيب ابن عساكر) ٢/٢٣٢ بشيء من
التصرف •

(٢) في م : كرم الله وجهه ، وفي ابن عساكر : رضوان الله عليه •

(٣) زيادة من ابن عساكر •

إسرائيل عن محمد (١) بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه (٢) قال (٣) حدثني أبو عبد الله محمد بن عبيد الله (٤) بن الحسن بن عباس (٥) عن عمه عن عبيد الله بن أبي رافع (٥) أن أبا الأسود الدؤلي دخل على علي رضي الله [هـ - ٨] عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك بينت لأبي العباس أحمد بن منصور أن يحيى بن أبي بكير الكرمانى مات سنة ثمان ومئتين، فجعل إبراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن أبي بكير رجلاً واحداً، وهذه التي سماها (التعليقة) هي (٦) في أول أمالي الزجاجي نحو من عشرة أسطر فجعلها إبراهيم قريباً من عشرة أوراق انتهى •

-
- (١) في م : حدثني إسرائيل عن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عباس عن عمه عن عبيد الله بن أبي رافع أن أبا الأسود •
- (٢) زيادة من ابن عساكر •
- (٣) في ل : عبد الله •
- (٤) في هـ : عياش •
- (٥) في ابن عساكر : عبيد الله بن رافع •
- (٦) في م : فهي •

فن القواعد والأصول العامّة

المصاعد العلية في القواعد النحوية

وهو الفن الأول من كتاب الأشباه والنظائر ، ولا يحتاج
إلى إفراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب ، لقرب العهد بها ،
وهو مسمّى بالمصاعد العلية في القواعد النحوية .

1870

1871

1872

حرف الهمزة

(١)

[الاتباع]

الإتباع (١) : هو أنواع فمنه :

- إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة (٢) أول الكلمة بعدها ،
كقراءة من قرأ (الحمد لله) (٣) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام .
- وإتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة
من قرأ :

(الحمد لله) (٤) بضم اللام إتباعاً لحركة الدال .

(١) بدأ السيوطي كلامه عن الاتباع الصوتي ، وبعده ينتقل الى ذكر أنواع
الاتباع المختلفة انظر بشأن الاتباع : جمهرة اللغة ٤٢٩/٣ ، أمالي
القالبي ٢٠٨/٢ ، الصاحبي ٢٧٠ ، الزهر ٤١٤/١ ، الكليات ٣٢/١
وما بعدها ، كتاب سيبويه ١٣١٣/٢ ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) سقط من م .

(٣) رويت القراءة بالكسر عن الحسن بن أبي الحسن وزيد بن علي ، وذكرها
ابن جني عنهما وعن ابن أبي عبيدة ، ونسبها ابن خالوية الى رؤبة ،
وسياتي كلام ابن جني عنها فيما يلي . وانظر :

تفسير القرطبي ١٣٦/١ المحتسب ٣٧/١ ، ٣٨ - مختصر شواذ القرآن ١ :

(٤) قال ابن جني : قراءة أهل البادية « الحمد لله » مضمومة الدال واللام ،

وذكر ابن خالويه أنها لابن أبي عبيدة . المراجع السابقة .

– وإتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب [د – ٤] في الآخر ، وذلك في (امرىء) (١) و (ابنم) فإن الراء والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو (إن امرؤ هلك) (٢) (ما كان أبوكِ امرأ سوء) (٣) (لكل امرئٍ منهم) (٤) وكذا ابنم ، ولا ثالث لهما في إتباع العين اللام .

– وإتباع حركة الفاء اللام (هـ) وذلك في مرء وفم خاصة ، فإن الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات ، فيقال : هذا مرء وفم ، ورأيت مرءاً وفماً ، وظهرت إلى مرء وفم ، ولا ثالث لهما .

– وإتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم والأمر إذا لم يفك الإدغام فيهما في بعض اللغات فيقال : عض ، ولم يعض ، بالفتح . وفير ، ولم يفير ، بالكسر . وردش ، ولم يردش ، بالضم .

[ه – ٩] – وإتباع حركة العين للفاء في الجمع بالألف والتاء حيث وجد شرطه ، كتمر وتمرّات ، بالفتح . وسدرة وسدّرات ، بالكسر ، وغرفة وغرفّات ، بالضم .

– وإتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في (منذ) ، فإن

(١) في د : امرء .

(٢) النساء : ١٧٦ .

(٣) مريم : ٢٨ .

(٤) التور : ١١ .

(٥) في م : للام .

الذال ضمت إبتاعاً (١) لحركة الميم ، ولم يعتدّ بالنون حاجزاً . قال ابن يعيش (٢) :

وظيرها في ذلك بناء (بَلَّهَ) على الفتح إبتاعاً لفتحة الباء ، ولم يعتد باللام حاجزاً للسكونها ، وقولهم :

١ - لم يَلْدَهْ أبوان (٣)

فتح الدال إبتاعاً لفتحة الباء عند سكون اللام .

- وإبتاع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لدن : لَدَّ ،

قال ابن يعيش (٤) : من قال : لَدَّ ، بضم الفاء والعين ، فانه أتبع الضمّ النضمّ بعد حذف اللام .

(١) في م : إبتاع .

(٢) عن شرح المفصل ٤٨/٣ بتصرف واختصار .

(٣) جزء من بيت أنشده سيبويه ونسبه لرجل من أزد السراة والبيت بتمامه :

الأربّ مولودٍ وليس له أبٌ وذو ولدٍ لم يَلْدَهْ أبوان

والشاهد في قوله : لم يَلْدَهْ ، يسكون اللام وفتح الدال ، فإنه أراد :

لم يَلْدَهْ ، بكسر اللام وسكون الدال ، فسكن المكسور تخفيفاً فالتقى هذا

الساكن بالدال الساكنة للجازم ، فاجتمع ساكنان فحرك الدال بحركة

أقرب المتحرّكات منه وهي الفتحة لأن الباء مفتوحة ، ولم يعتد باللام

الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين .

- سيبويه ١/٣٤١ - ٢٥٨ ، الخصائص ٢/٢٢٣ ، شرح المفصل

٤٨/٤ - ١٢٣/٩ - ١٢٦ ، الخزانة ١/٣٩٧ ، مغني اللبيب برقم .

٢٢٦ ، التصريح ٢/١٨ ، الهمع ١/٥٤ - ٢٦/٢ . الدرر ١/٣١

- ١٨/٢ -

(٤) شرح المفصل ٩٤/٤ بتصرف .

- وإتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والعين (١) في قولهم :
منخر ، ومنتن ، ومغيرة ، وقال ابن يعيش (٢) : منهم من يقول : منتن ،
بضم التاء إتباعاً لضمة الميم ومنهم من يقول : منتن ، بكسر الميم إتباعاً
لكسرة التاء ، إذ النون لخفائها وكونها (٣) غنة في الخيشوم حاجز
غير حصين (٤) . وقالوا : كل فعل على فعلٍ — بكسر العين — وعينه
حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء إتباعاً لكسر العين نحو : نعم وبئس .
- ومنه : إتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى لكونها قرنت
معهما ، وسكون عين كلمة لسكون عين أخرى ، أو حركتها لحركتها كذلك .
- قال ابن دريد في الجمهرة (٥) : تقول : ما سمعت له جرّساً ،
إذا أفردت ، فإذا قلت : ما سمعت له حسياً ، ولا جِرِّساً ، كسرت
الجيم على الإِتباع .
- وقال الفارابي في ديوان الأدب (٦) : يقال : رَجِس ، نَجِس ،
فإذا أفردوا قالوا : نَجِس (٧) .

-
- (١) في م : والعين .
(٢) شرح المنصل ٩٥/٤ .
(٣) في م : كونه .
(٤) انتهى كلام ابن يعيش .
(٥) الجمهرة : ٧٥/٢ .
(٦) ديوان الأدب ١ : ١٨٦ وعبارته : رجسٌ — نجسٌ إذا أتبعوا ، فإذا أفردوا
قالوا : نجسٌ « بفتح النون وكسر الجيم » .
(٧) انظر كتاب الإِتباع لأبي الطيب اللغوي : ٩٩ قال : ولا يكاد يستعمل
نَجِسُن — بكسر النون — إلا مع رجس . قال محقق الكتاب المرحوم
عز الدين التنوخي : وهذا القيد لا يوجد في المعاجم المطبوعة . قلت :
تقدّم ذكر القيد في ديوان الأدب ١ : ١٨٦ .

– ومنه : إتباع الكلمة في التنوين للكلمة أخرى منوثة صحبتها
 كقوله تعالى : (وَجِئْتَكَ مِنْ سَبَأٍ نَبَأٌ يَاقِينِ) (١)(٢) (إِنَّا أَعْتَدْنَا
 لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا) (٣) في قراءة من نوّن الجميع .
 وحديث : (أَهَقُّ بِاللَّاءِ وَلَا تَخْشَى مِنْ ذِي الْعَرْشِ إِقْلَالًا) (٤) .

(١) كلمة يقين ليست في (د) .

(٢) النمل : ٢٢ . قال في الاتعاف : وقرأ (لسبأ) بفتح الهمزة بلا تنوين
 البزي وأبو عمرو وسكنها قنبل ، والباقون بالكسر والتنوين ، الاتعاف :
 ٤٣٧ . قال أبو حيان : فمن صرفه جعله اسماً للحي أو للموضع أو للأب ،
 وفي الكلمة قراءات أخر ، البحر المحيط ٦٦/٧ – القرطبي ١٨١/١٣ .

(٣) الانسان : ٤ : قال أبو حيان : وقرأ طلحة وعمرو بن عبيد وابن كثير
 وأبو عمرو وحمزة (سلاسل) ممتوع الصرف وقفاً ووصلاً . وقيل عن
 عن حمزة وأبي عمرو الوقف بالألف .

وقرأ حفص وابن ذكوان بمنع الصرف ، واختلف عنهم في الوقف وكذا
 البزّي . وقرأ باقي السبعة بالتنوين وصلاً بالالف المبدلة منه وقفاً
 وهي قراءة الأخفش . قيل : وهذا على ما حكاه الأخفش من لغة من
 يصرف كل ما ينصرف إلا أفعل من ، وهي لغة الشعراء ، ثم كثر حتى
 جرى في كلامهم وعلل ذلك بأن هذا الجمع لما كان يجمع فقاتلوا :
 صواحيب يوسف ، ونواكسي الابصار ، أشبه المفرد فجرى فيه الصرف .
 البحر المحيط ٣٩٤/٨ – وانظر القرطبي ١٢٣/١٩ – الاتعاف : ٥٢٨ .

(٤) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ١٨٩/١ بلفظ : اتفق يا بلال ولا تخش
 من ذي العرش اقلالا .

– ومنه : إبتاع كلمة لأخرى في فكّ ما استحق الإدغام كحديث :

(أَيْتَكُنَّ [هـ – ١٠] صاحبة الجمل الأَدَبُ بَبٌ تَبِحْهَا كلابٌ

الحوأب) (١) ، فكّ الأدب ، وقياسه الأدب (٢) ، إبتاعاً للحوأب .

– ومنه إبتاع كلمة في إبدال الواو فيها همزة لهزمة في أخرى ،

كحديث :

(ارجعنَ مَازوراتٍ غيرَ مَاجورات) (٣) والأصل : موزورات

لأنه من الوزر .

وقال أبو علي في التذكرة : لا يصح أن يكون القلب فيه من أجل

الإبتاع ، لأن الأول ينبغي أن يجيء على القياس ، والإبتاع يقع في الثاني

وإنما مازورات على يأجل ، قال : والغدايا والعشايا لا دلالة فيه لان

غدايا في جمع غدوة ومثل حرة وحرائر وكثّة وكثائن .

– ومنه إبتاع كلمة في إبدال واوها ياء لياء في أخرى كحديث :

(لا دريت ولا تليت (٤)) والأصل : تلوت ، لأنه من التلاوة .

(١) ذكر الحديث بلفظه هذا في الروض الأنف ١/١٢٦ ، وفي مسند أحمد

٥٢/٦ ، ٩٧ : تنبح عليها كلاب الحوأب . وفي اللسان : ليت شعري

أيتكن صاحبة الجمل الأديب تخرج فتنبحها كلاب الحوأب .

(٢) في اللسان : أراد الادب ، فأظهر التضعيف ليوازن به الحوأب .

(٣) سنن ابن ماجه ١/٥٠٢ كتاب الجنائز برقم ٥٠ – وانظر الجامع

الصغير ١/٦٢ .

(٤) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ، باب الميت يسمع خفق

النعال ١/١٥٢ ونص الحديث عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ

قال : العبد إذا وضع في قبره وتولى وذمب أصحابه حتى إنه ليسمع قرع

— ومنه : إتياع ضمير المذكور لضمير المؤنث كحديث :

((اللهم ربّ السماوات السبع وما أظللتن ، ورب الأرضين

وما أظللن ، ورب الشياطين وما أضللن) (١) •

↑

نعالهم أتاه ملكان فأقعداه ، فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ ؟ فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله ، فيقال : انظر الى مقعدك من النار أبد لك الله به مقعدا من الجنة ، قال النبي ﷺ : فإرهما جميعا ، وأما الكافر أو المنافق فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول الناس : فيقال : لادريت ولا تليت ، ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه فيصيح صيحة يسمها من يلية الا الثقلين •

قال المفضل في الفاخر : ٣٨ ، فقلبوا الواو ياء للازدواج • وفي مجمع الأمثال : لادريت ولا ائتليت ٢ : ٢٣٦ • وانظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/٩٠ •

(١) سنن الترمذي ١٨٣/٩ والرواية فيه : أظلت ، أقلت ، أضلت ••• وفي إسناده الحكم بن ظهير • قال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بالقوي ، والحكم بن ظهير قد ترك حديثه بعض أهل الحديث ، ويروى هذا الحديث عن النبي ﷺ مرسلا من غير هذا الوجه ، قال محقق السنن : تفرّد به الترمذي • وقد ذكر محققو زاد المسير هذا الحديث في تعليقاتهم ٢٩٩/٨ : وقد صح من رواية البخاري وغيره قوله ﷺ : اللهم رب السماوات السبع وما أظللن ••• وهو بلفظه في المساعد على تسهيل الفوائد ١/٩٠ وانظر حقائق الأنوار : ٩١٢ والمستدرک للحاكم ١/٤٤٦ وعمل اليوم والليله ١٩٥ قلت : ولم أعثر في البخاري على الحديث المذكور •

والأصل : أضلوا ، بضمير الذكور لأن الشياطين من مذكر مَنْ°
يعقل ، وإنما أنت إتباعاً لأظلمن ، وأقللن .
وكذا قوله في حديث الواقيت : (هُنَّ لهن (١)) أصله ، لهم ،
أي لأهل ذي الحليفة وما ذكر معها ، وإنما قيل : لهن ، إتباعاً ،
لقوله : هن .
— ومنه : اتباع الزيد للويد في إدخال اللام عليه ، وهو عكس
في قول الشاعر :

٢ — رأيت الوليد بن الزيد مباركا (٢)

• • • • •

— قال ابن جرير (٣) :

(١) صحيح مسلم ٥/٤ والحديث بتمامه : عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال : وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام
الجحفة ، ولأهل نجد قرآن المنازل ، لأهل اليمن يلملم . قال :
فهنَّ لهنَّ ولن أتى عليهنَّ من غير أهلنَّ ممن أراد الحج والعمرة فمن
كان دونهنَّ فمن أهله وكذا فكذاك حتى أهل مكة يهلون منها .
والحليفة قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة ، معجم البلدان
٢٩٥/٢ .

(٢) صدر بيت لابن ميادة الرماح بن أبرد وتمامه : « شديداً بأحناء الخلافة
كاهله » ويروى : وجدنا الوليد . تفسير الطبري ٥١١/١١ ، معاني
القرآن ٣٤٢/١ الخزانة : ٣٢٧/١ — أمالي ابن الشجري ١٥٤/١ —
٢٥٢ ، ٣٤٢ — شرح شواهد المغني : ٦٠ شرح المفصل ٤٤/١ .

(٣) تفسير الطبري ٥١١/١١ ولفظ الطبري : فأدخل في (الزيد) الألف
واللام وذلك لادخاله اياهما في الوليد ، فاتبعه الزيد بمثل لفظه .

حَسَّنْ دَخُولُ اللَّامِ فِي الْيَزِيدِ لِإِتْبَاعِ الْوَلِيدِ (١) .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٢) :

لما كثر إجراء (ابن) صفة على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافاً إلى علم أو ما يجري مجرى الأعلام من الكنى والألقاب (٣) فلما كان ابن لا ينفك من أن يكون مضافاً إلى أب وأم (٤) ، وكثر استعماله ، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجزوه مع غيره فحذفوا ألف الوصل من ابن لأنه لا ينوي (٥) ، فصله مما قبله ، إذ كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة [هـ - ١١] والموصول من وجوه ، وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني .
ولذلك شبهه سيويه (٦) بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة ، وحركة النون في (ابنم) تابعة لحركة الميم . فإذا قلت : (هذا زيد بن عمرو ، وهند ابنة عاصم) فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعتته ، وضمة زيد ضمة إتياع لا ضمة إعراب ، لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسماً واحداً ، وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول ،

(١) كلام ابن جرير ساقط من د .

(٢) شرح المفصل ٥/٢ . وقد نقل السيوطي الكلام مع شيء من التصرف .

(٣) حذف السيوطي أمثلة ابن يعيش .

(٤) في شرح المفصل : أو أم .

(٥) في شرح المفصل : لا يقوى .

(٦) الكتاب : ١٦٠/٢ .

وكذلك النصب تقول (١) : رأيت زيدَ بنَ عمرو ، فتفتح الدال إبتاعاً
لنتحة النون .

وتقول في الجر : مررت بزيد بن عمرو ، فتكسر الدال إبتاعاً
لكسرة النون من ابن (٢) ، وقد ذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما
سقط لالتقاء الساكنين : سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد ،
إنما هو لكثرة استعمال ابن .

تبيينه :

قال ابن جني في المحتسب (٣) في قراءة (الحمد لله) (٤) بالاتباع :
هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر في
استعمالهم أشد تغييراً ، كما جاء عنهم كذلك (٥) : لم يك ، ولا (٦) أدر ،
ولم أبَلْ ، وأيشَ تقول ، وجا يجي ، وسا يسو بحذف همزيتهما ،
فلما اطرّد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر
وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت (الحمد لله) كعثنق وطئب
و (الحمد لله) كإبل وإطل ، إلا أن (الحمد لله) بضم الحرفين
أسهل من (الحمد لله) بكسرهما من موضعين :

— أحدهما : أنه إذا كان إبتاعاً فأقيس (٧) الإبتاع أن يكون الثاني

-
- (١) في م : وكذلك تقول في النصب .
 - (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .
 - (٣) المحتسب : ٣٧/١ ، ٣٨ نقل السيوطي كلام ابن جني بتصريف واختصار .
 - (٤) الفاتحة : ١ وقد مر ذكر القراءات في هذه الآية ص ٩ .
 - (٥) في المحتسب : لذلك .
 - (٦) لم أدر والتصويب من المحتسب .
 - (٧) في المحتسب : فإن أقيس .

تابعاً للأول وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبب ، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبةً من المسبب ، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما نقول : مَدَّ ، وشَدَّ ، وشَمَّ ، وفَرَّ ، فتتبع الثاني [د - هـ] الأول فهذا أقيس من إبتاع الأول للثاني في نحو : اقْتَتَلَ ، اخرج (١) .

— والآخر ، أن ضمة الدال في (الحمد لله) إعراب ، وكسرة اللام في (لله) بناء وحركة (٢) الإعراب أقوى من حركة البناء ، والأولى أن يغلب الأقوى على الأضعف لا عكسه (٣) ومثل هذا في إبتاع الاعراب [هـ - ١٢] البناء قوله :

— ٣ —

وقال : اضرب الساقين إمك هابل (٤) .

كسر الميم لكسرة الهززة . انتهى .

-
- (١) في المحتسب : ادخل .
(٢) في المحتسب : وحرمه . ولا وجه لها .
(٣) في المحتسب : تقريب أن يغلب الاقوى الأضعف .
(٤) الشافية ١٧٨ وقال فيه : وهذا المصراع لم أقف على تمتته ، ولا على قائله قال أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ : وقد وقع في الكتاب ٢٧٢/٢ في سياق النشر ، ويظهر أنه خفي على الأعلام فلم يذكره ، وقد ضبطت (لامك) في الكتاب بضم الميم ، على حين يفيد سياق كلامه أنها مكسورة تبعاً لكسرة اللام وقد صرح بذلك ابن جنى في المحتسب ٣٨/١ وقد نقل البغدادي كلامه فيه وانظر اللسان : أمم . عن فهرس شواهد سيبويه : ١٢٢ .

والشاهد : في الكتاب ٢٧٢/٢ والخصائص ١٤٥/٢ ، ١٤١/٣ ،
وتفسير القرطبي ١٣٦/١ وشرح شواهد الشافية ١٧٨ .

وفي الكشاف (١) قرأ أبو جعفر : (للملائكة اسجدوا) (٢) بضم
التاء ، للإتياع ، ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتياع
إلا في لغة ضعيفة كقولهم (الحمد لله) (٣) .

(١) الكشاف : ٩٥/١ .

(٢) البقرة : ٣٤ .

قال أبو حيان : وقرأ الجمهور (للملائكة) بجر التاء ، وقرأ أبو
جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران بضم التاء اتباعاً لحركة
الجيم ، ونقل أنها لغة أزد شنوءة ، قال الزجاج : هذا غلط من أبي
جعفر . وقال الفارسي : هذا خطأ وقال ابن جنبي : لأن كسرة التاء
كسرة إعراب ، وإنما يجوز هذا الذي ذهب إليه أبو جعفر إذا كان ما قبل
الهمزة ساكناً صحيحاً نحو : وقالت اخرج ، ثم نقل أبو حيان قول
الزمخشري المذكور آنفاً وقال :

وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة ، وقد نقل أنها لغة أزد شنوءة فلا ينبغي
أن يخطأ القارئ بها ولا يغلط ، والقارئ بها أبو جعفر أحد القراء
المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس وغيره من
الصحابة وهو شيخ نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة ، وقد علل ضم
التاء لتشبهها بألف الوصل ، ووجه الشبه أن الهمزة تسقط في الدرج
لكونها ليست بأصل ، والتاء في الملائكة تسقط أيضاً لأنها ليست بأصل ،
ألا تراهم قالوا : الملائك ، وقيل : ضمت لأن العرب تكره الضمة بعد
الكسرة لثقلها .

البحر المحيط ٥٢/١ . وانظر القرطبي ٢٩١/١ ، وقد فصل القول

ابن جنبي في المحتسب ٧١/١ .

(٣) الفاتحة : ١ .

فائدة :

قال ابن إياز (١) في شرح الفصول (٢) :

اعلم أن العرب قد أكثرت من الإتياع حتى صار ذلك كأنه أصل يقاس عليه ، وإذا كانت قد أزلت (٣) حركة الدال (٤) مع قوتها للإتياع ، وذلك ما حكاه الفراء (٥) من (الحمد لله) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، وقلبوا أيضاً الياء إلى الواو مع أن القياس عكس ذلك فقالوا : أنا أخوك يريدون أنا أختك حكاه سيويه كان الإتياع في نحو مدهً وشدهً (٦) أجوز وأحسن ، إذ ليس فيهما نقلٌ خفيف إلى ثقل وأما الساكن الحاجز فلا يعتمد به لضعفه (٧) انتهى .

فائدة :

عدّ من الإتياع حركة الحكاية . قال أبو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس في الحركات اللائي (٨) في الحكاية ، فقيل : هي حركات إعراب نشأت عن عوامله ، وقيل ليست للإعراب وإنما هي اتباع للفظ المتكلم على الحكاية .

-
- (١) في ه : أبان . وفي بقية النسخ إياز ، وهو الصواب .
 - (٢) المحصول في شرح الفصول . مخطوط الظاهرية ، ورقة : ٥٤ .
 - (٣) في م ه : زالت وفي د والمخطوط أزلت .
 - (٤) في ل : اللام .
 - (٥) معاني القرآن : ٣/١ .
 - (٦) في المحصول : كان الاتباع في هذه الأمثلة .
 - (٧) في المحصول « لضعفه فاعرفه » .
 - (٨) في د م : أي في .

وقال أبو الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراوي في كتابه
المسمى بالإعراب على أسرار الحركات في لسان الأعراب (١) .

حركة المحكي في حال حكاية الرفع ، منهم من يقول : إنها
للإعراب لأنه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجود أخرى ، وإنما
قيل به في حالة النصب والجر للضرورة ، ومنهم من يقول : إنها لا للبناء
ولا للإعراب حملاً لحالة الرفع على حالة النصب والجر ، قال : وهذا
أشبه بمذاهب النحاة وأقيس بمذاهب البصريين ، ألا تراهم [هـ - ١٣]
ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر (إن) وأخواتها وفي اسم
(كان) وأخواتها على ما كان عليه قيل دخول العامل . انتهى .

(١) النص في شرح التسهيل ٦/ق ٢٠ والنص : حركة المحكي في حال حكاية
الرفع منهم من يقول : إنها لا للبناء ولا للإعراب حملاً لحالة الرفع على
حالة المنصب والجر . . . وقد نقل السيوطي تنمة الكلام .

(٢)

الاتساع (١)

عقد له ابن السراج باباً في الأصول (٢) فقال :

اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بينهما أنك (٣) تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعريه بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه ، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتساع العامل فيه بحاله ، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو الظرف مقام الاسم .

— فالأول نحو : (وأسأل القرية) (٤) والمعنى : أهل القرية ، (ولكن البر من آمن) (٥) .

— والثاني نحو : صيد عليه يومان ، والمعنى صيد عليه الوحش في يومين .

ولد له ستون عاماً ، والمعنى : ولد له الولد لستين (٦) ، (بل مكر الليل والنهار) (٧) نهاره صائم وليله قائم .

- (١) انظر الكليات ٣٣/١ وقد نقل الكفوي كلام ابن السراج .
- (٢) كتاب الأصول : ٢٦٥/٢ وقد نقل السيوطي كلام ابن السراج بشيء من التصرف .
- (٣) في هل : لاتقيم وهو تعريف مخالف لما في كتاب الأصول .
- (٤) يوسف : ٨٢ وانظر كتاب سيبويه ١٠٨/١ .
- (٥) البقرة : ١٧٧ قال سيبويه ١٠٨/١ : ولكن البر براءً من آمن بالله . وانظر المقتضب ٢٣١/٣ .
- (٦) في كتاب الأصول : ولد له الولد في ستين عاماً . وفي سيبويه ١٠٨/١ : ولد له الولد ستين عاماً ، وكذلك في النسخة د .
- (٧) سبأ : ٣٣ قال سيبويه ١٠٨/١ : وإنما المعنى بل مكرم في الليل والنهار .

٤ - يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ (١)

والمعنى : مكر في الليل ، صائم في النهار ، سارق في الليلة .

قال : وهذا الاتساع في كلامهم أكثر من أن يحاط به .

- قال : وتقول : سرت فرسخين يومين ، وإن شئت جعلت نصبهما

على الظرفية (٢) ، وإن شئت جعلت (نصبهما بأنهما) (٣) مفعولان على

السعة ، وعلى ذلك قولك : سيرَ به فرسخين يومان (٤) ، فتقيم (يومين)

مقام الفاعل .

- وقال في موضع آخر :

إن بابي المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع إذ كان من
حقهما(٥) أن لا يفارقهما حرف الجر، الكنه حذف فيهما ولم يجرى مجرى

(١) البيت من رجز مجهول القائل وقد انشده سيبويه ١/٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩

قال سيبويه فان نونت فقلت : ياسارقا الليلة أهل الدار ، كان حدّ

الكلام أن يكون أهل الدار على سارق منصوباً ، وتكون الليلة ظرفاً لأن

هذا موضع انفصال، وإن شئت أجرته على الفعل على سعة الكلام، ولا يجوز

ياسارق الليلة أهل الدار ، الا في شعر كراهية أن يفضلوا بين الجار

والمجرور ، فاذا كان منونا فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء

فيه منفصلة . وانظر : الأمالي الشجرية ٢/٢٥٠ . شرح المفصل ٢/٤٥

٤٦ خزائن الادب : ١/٤٨٥ ، ٢/١٧٢ ، ١٧٩ الدرر اللوامع ١/١٧٢ .

(٢) في كتاب الأصول : ٢/٢٦٥ : إن شئت نصبت انتصاب الظروف .

(٣) زيادة من الأصول يقتضيها السياق .

(٤) في كتاب الأصول : ٢/٢٦٥ : سير يزيد فرسخان يومين ، جعلت الفرسخين

يقومان مقام الفاعل ولك أن تقول : سير يزيد فرسخين يومان فتقيم

اليومين مقام الفاعل .

(٥) في ل : كان حقهما .

الظروف في التصرف وفي الإعراب وفي إقامتهما مقام الفاعل ، فدل ترك العرب لذلك أنهما بايان وضعا في غير موضعهما وأن ذلك اتساع منهم فيهما ، لأن المفعولات كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبراً . وهذا كله كلام ابن (١) السراج .

وأنا أشبع القول في هذا الباب لقلة من عقده باباً من النحاة
فأقول : قال أبو حيان في شرح التسهيل :

الاتساع يكون في المصدر المتصرف [هـ - ١٤] فينصب مفعولاً
به على التوسع والمجاز ولو لم يصح ذلك لما جاز أن يبنى لفعل (٢)
مالم (٣) يسم فاعله حين قلت : ضُربَ ضربٌ شديد ، لأن بناءه لفعل
مالم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به ، وتقول :
الكرم أكرمه زيدا ، وأنا ضارب الضرب زيدا .

قال في البسيط :

وهذا الاتساع إن كان لفظياً جاز اجتماعه مع المفعول الأصلي إن
كان له مفعول وإن كان معنوياً بأن يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع
معه (٤) لأنه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك : ضرب الضرب ،
على معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضرباً شديداً فوضعت بدله
مصدره ، وقيل يجوز الجمع بينهما على أن يكون المفعول منصوباً نصب

(١) كلمة ابن ساقط من م .

(٢) سقط من د .

(٣) في د : مالم .

(٤) في ل : فيه .

التشبيه بالمفعول به ، وإذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع (١) فيه والمطلق .

وفي البسيط أيضاً :

المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولاً ، كما يتسع (٢) في الظروف فتكون إذا جرت أخباراً بمنزلة الأسماء الجامدة ولا تجري صفة بهذا الاعتبار ، وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون (٣) صفةً . قال :

وإذا توسع بها (٤) وكأف عامة على أصلها لم تثنّ ولم تجمع رعيّاً للمصادر (٥) أو خاصة نحو : ضرب زيد وسير البريد ، فربما جازت التشنية والجمع (٦) . انتهى .

— وأما الاتساع في الظرف (٧) ففيه مسائل :

— الأولى : أنه يجوز التوسع (٨) في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفاً ، فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لأن عدم التصرف مناف للتوسع إذ يلزم من المتوسع فيه كونه يسند إليه ، ويضاف إليه ، وذلك ممنوع في عادم التصرف ، وسواء في المتصرف المشتق نحو

(١) في د - م - ل - المتسع .

(٢) في ل : بتوسع .

(٣) في م : تكون .

(٤) في د ، م ، ل : فيها .

(٥) في د ، م ، ل : للمصدر .

(٦) هـ : الجمع بينهما ، وأظن أن كلمة (بينهما) مقحمة على المطبوعة .

(٧) في ل : الظروف .

(٨) كلمة التوسع ساقطة من د - م - ل .

المشتى والمضيف وغيره كاليوم ، والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم
الحاج ، وخفوق النجم ، ومنه : (لقد تقطع بئسئكم) (١) ولا يمنع
التوسع إضافة الظرف إلى الظروف المقطوع عن الإضافة المعوض ما
أضيف إليه التنوين نحو : سير عليه حينئذ .

الثانية : إذا توسع في الظرف جعل مفعولاً به مجازاً . ويسوغ
حينئذ [هـ ١٥] إضماره غير مقرون بفي نحو : اليوم سرتة ، وكان
الأصل عند إرادة الظرفية سرت فيه ، لأن الظرف على تقدير (في) ،
والإضمار يوجب الرجوع إلى الأصل .

وقال (٢) الخضراوي :

الضمائر من الزمان والمكان لم تقع في شيء من كلام العرب خيراً
للمبتدأ منصوبة كما يقع الظرف ، ولم يسمع نحو : يوم [ب - ٦]
الخميس سفري إياه (٣) ، إلا أن يقرن بفي ، فدل هذا على أن الضمائر
لا تنتصب ظرفاً ، لأن كل ما ينتصب ظرفاً يجوز وقوعه خيراً إذا كان
مما يصح عمل الاستقرار فيه ، (قال : ولم أر أحداً نبه على هذا
الشيء) (٤) .

— الثالثة (٥) : يضاف إلى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق

افعاله نحو :

-
- (١) الأنعام : ٩٤ .
 - (٢) في ل : الثالثة .
 - (٣) في د ، م ، ل : يوم الخميس كان سفري إياه .
 - (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من د .
 - (٥) في ل : الرابعة وهو وهم من الناسخ بدليل رجوعه فيما بعد إلى الترقيم
الأصلي .

(بل مكر الليل والنهار) (١) وعلى طريق المفعولية نحو :
(تربص أربعة أشهر) (٢) والوصف كذلك نحو :

٥ - يا سارق الليلة أهل الدار (٣)

ويا مسروق الليلة أهل الدار ، ذكرهما سيويه (٤) .

قال الفارسي :

وإذا أضيف إلى الظرف لم يكن إلا اسماً ، وخرج بالإضافة عن
أن يكون ظرفاً ، لأن (في) مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الإضافة
إليه ، كما لا يجوز أن يحال بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر في (٥)
نحو : غلام للزيد .

وقال الخضراوي :

هذا غير ظاهر لأن المضاف يتدّر باللام ، وبين ، ومع ذلك لم
يمنع من الإضافة ، قال : وقولهم : الظرف على تقدير (في) ، إنما هو
تقدير معنى ، وليس المراد أنها مضرة ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء .

— وقال ابن عصفور :

ما قاله الفارسي ضعيف عندي لأن الفصل بين المضاف والمضاف
إليه بحرف الجر ملفوظاً به وجد في باب (لا) والنداء ، فإذا جاز ظاهراً
فمقدراً أولى .

(١) سبأ : ٣٣ - انظر الكتاب : ١/٨٩ ، ١٠٨ .

(٢) البقرة : ٢٢ .

(٣) سبق ذكره برقم : ٤ ص ٣٠ .

(٤) الكتاب : ١/٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ .

(٥) في : ساقط من م .

قال :

نعم العلة الصحيحة أن يقال : إن الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية ، ألا ترى أن (وسطاً) إذا دخل عليها الخافض صارت اسماً بدليل التزامهم فتح سينها ، ووسط المفتوحة السين لا تكون إلا اسماً . والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية إلى الاسم ما ذكره الأخص في [هـ - ١٦ كتابه (الكبير) من أنهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به ، من حيث كان أكثر الظروف قد أخرج منها الإعراب وأكثرها أيضاً تشنى ولا تجسع ولا توصف ، قال :

فلما كانت كذلك كرهوا أن يدخلوا فيها ما يدخلون في الأسماء .

— الرابعة : قد يسند إلى المتوسع فيه فاعلاً نحو : في يوم عاصف (يوما عبوساً قَمَطَرِيراً) (١) واثباً عن الفاعل نحو : ولد له ستون عاماً ، وصيد عليه الليل والنهار ، ويرفع خبراً نحو : الضرب اليوم قال بعضهم : ويؤكد ويستثني منه ويسدل وإن لم يجز ذلك في الظرف لأنه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول ، وتوقف في إجازته صاحب البسيط .

— الخامسة : ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف

متصرف (٢) .

(١) الانسان : ١٠ .

(٢) قال ابن مالك في التسهيل (٩٨) :

ويتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به مجازاً ، ويسوغ حينئذ إضماره غير مقرون ب « في » والاضافة والاسناد إليه ، ويمنع من هذا التوسع - على الأصح - تعدى الفعل إلى ثلاثة .

وقال في البسيط :

ليس التوسع مطردا في كل ظروف الأمانة كما في الزمان ، بل
التوسع في الأمانة سماع نحو : نحا نحوك ، وقصد قصدك ، وأقبل
قبلك ، ولا يجوز في خلف وأخواتها ، لاتقول : ضربت خلفك ، فتجعله
مضروبا ، وكذا لا يتوسع فيها يجعلها فاعلا كما في الزمان ، وإنما كان
ذلك لأن ظروف الزمان أشد تمكنا من ظروف المكان .

— السادسة : لا يتوسع في الظرف اذا كان عامله حرفا أو اسما
جامدا بإجماعهم (١) لأن التوسع فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف
والجامد لا يعملان في المفعول به (٢) .

— وهل يتوسع فيه مع كان وأخواتها ؟ قال أبو حيان (٣) :

ينى (٤) على الخلاف في كان : أتعمل في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا :
لا تعمل فيه فلا توسع ، وإن قلنا : تعمل فيه ، فالذي يقتضيه النظر أنه
لا يجوز الاتساع معها لأنه يكثر المجاز فيها لأنها إنما رفعت المبتدأ
ونصب الخبر تشبيها بالفعل المتعدي الى واحد ، فعملنا بالتشبيه وهو
مجاز ، فإذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا أيضا فيكثر المجاز فيمنع
منه ، وظير ذلك [هـ - ١٧] قولهم :

دخلت في الأمر ، لا يجوز حذف (في) لأن هذا الدخول مجاز
ووصول دخل الى الظرف بغير وساطة (في) مجاز فلم يجمع عليها مجازان
والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الأفعال .

— ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا

(١) في د : بإجماع .

(٢) و (٣) انظر الهمع ١/٢٠٣ .

(٤) في د - م : ينبنى .

خلاف ، وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين أو ثلاثة خلاف ؟ ذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع لأنه لم يسمع معهما كما سنع (١) مع الأولين . قالوا : يوم الجمعة صمته ، وقال :

٦ - ويوما شهدناه سليما وعامرا (٢)

لأنه (٣) ليس له أصل يشبه به ، لأنه لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة بحق (٤) الأصل ، وباب أعلم وأرى فرع من (٥) علم ورأى (٦) ، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع .

وصحح ابن مالك (٧) الجواز مع المتعدي الى اثنين ، والمنع مع

(١) سقط من م .

(٢) صدر بيت لرجل من بني عامر . وعجزه :

« قليل سوى الطعن النهال نوافله »

ورواية سيبويه « ويوم . . . » وكذلك المقتضب . وفي الكامل و م : (ويوما) انظر الكتاب ١/٩٠ ، المقتضب ٣/١٠٥ ، الكامل ١/٢٣ ، الأمالي الشجرية ١/٦ - ١٨٦ . البغداديات : ١٠٦ - شرح أبيات المغني ٧ : ٩٤ شرح المفصل ٢/٤٥ ، ٤٦ - المغني برقم ٨٩٢ - الهمع ٢٠٣ - الدرر ١/١٧٢ . والشاهد فيه نصب ضمير يوم بالفعل (شهدناه) تشبيها بالمفعول به اتساعاً . أي شهدنا فيه ، على نحو صمناه .

(٣) في د : ولأنه .

(٤) في ل : عن .

(٥) في د : عن .

(٦) في م : أرى .

(٧) التسهيل ٩٨ .

المتعدي الى ثلاثة ، لأنه ليس لنا ما يشبه به إذ ليس لدينا فعل يتعدى الى أربعة . وأجاب الجمهور بأن الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع اللازم .

السابعة : إذا توسع (١) في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى ، مثال ذلك : أن يتوسع فتضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا . وهل يجوز أن يتوسع في الفعل أكثر من واحد بأن يتوسع (٢) معه في الظرف ثم يتوسع في المصدر ؟ إن قلنا : يتوسع في اللفظ لم يبعد ، أو في المعنى فيبعد ، لأنه لا يوضع شيان بدل شيء واحد ، وذهب بعضهم الى أنه لا يتوسع في شيء من الأفعال الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى ، وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو :

٧ - يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ (٣)

وسببه أن التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ، ولا يكون معنى واحدا في محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه [١٨] .

(١) في م : اتسع .

(٢) في م : تتوسع .

(٣) سبق ذكره برقم ٤ ورقم ٥ .

(٣)

اجتماع الأمثال مكروه (١)

ولذلك يَفرّ منه الى القلب أو الحذف أو الفصل :

فمن الأول قالوا في دهدهت الحجر : دهديت (٢) قلبوا الهاء الأخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال • وكذلك قولهم في حاخا زيد : حيحي زيد ، قلبوا الألف ياء لذلك (٣) وقال الخليل : أصل مهما الشرطية : ماما قلبوا الألف الأولى هاء لاستقباح التكرير (٤) •

وقالوا في النسب الى نحو شج وعم : شجوي وعموي ، بقلب الياء واوا كراهة لذلك • وكذا قالوا في نحو حي : حيوي وفي نحو / تحية : تحوي ، لذلك (٥) ، وهنيهة أصلها : هنية (٦) فأبدلت الهاء من اياء كراهة لاجتماع الأمثال •

والحيوان من مضاعف الياء ، وأصله : حيان ، قلبت الياء الثانية واوا وإن كانت الواو أثقل منها كراهة اجتماع الأمثال ، وكذا دينار ، وديباج

(١) الكلبيات ٥٢/١ •

(٢) ودحرجت : الابدال ٥٣١/٢ ، الصحاح ٢٢٣١/٦ •

(٣) شرح الكافية ٧٧/٢ التسهيل : ٢٩٢ •

(٤) الكتاب : ٤٣٣/١ •

(٥) انظر التسهيل ١٦٢ •

(٦) انظر الكتاب ١٢٤/٢ ، والتسهيل ٢٩٢ •

وقيراط وديماس وديوان أصلها : دِتَار وِدِبَتَاج وِدِوَان ، قلب أحد حرفي التضعيف ياء لذلك • ولبى أصله لب قلبت [د/٧] الباء الثانية التي هي اللام ياء هرباً من التضعيف فصار : لبى (١) ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها فصار : لبى • ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة في التثنية واوا •

قال الشلوين :

وسببه اجتماع الأمثال ، فإن هناك ألفين وبينهما همزة ، قريبة من من الألف • قال : وكان قلبها واواً أولى من قلبها ياءً لأن الياء قريبة من الألف ، والواو ليست في القرب إليها (٢) مثلها ، والجمع بين الأمثال مكروه عندهم فكان قلب الهمزة واواً أذهب في أن لا يجمع بين الأمثال من قلبها ياء •

— ومن الثاني : حذف أحد مثلي : ظلت ومست وأحسست •

[فقالوا : ظَلَّتْ وَمَسَّتْ وَأَحَسَّتْ] (٣) وحذف إحدى اليائين من سيّد وميّت وهيّن وليّن ، وقيل : وهو مقيس على الأصح ، وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس •

— وقال الفارسي : يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء ، وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الحاق ياء النسب كراهة اجتماع الأمثال ككرسيّ وشافعيّ وبختيّ ومرميّ إلا في نحو كساء إذا صغّر ثم نسب اليه فإنه يقال فيه : كسيّيّ بيّيين مشدتين ، وستأتي علته ، وحذف الياء الأخيرة ، في تصغير نحو غطاء [ه/١٩]

(١) في م : لبأ ، وانظر اللسان : لب •

(٢) عبارة (في القرب إليها) ساقطة من م •

(٣) انظر الممتع ٢/٦٦١ ، والتسهيل ٣١٤ وما بين المقوفتين ساقط من ل •

وكساء ورداء وإداوة وعاوية ومعاوية وأحوى لأنه يقع في ذلك بعد ياء التصغير ياء أن فيثقل اجتماع الياءات (١) .

وبيانه : أن ياء التصغير تقع الثالثة فتتقلب ألف المد ياء ، وتعود الهزمة الى أصلها من الياء أو الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وياء بدل ألف المد وياء بدل لام الكلمة ، وانفظة عطبي (٢) فتحذف الأخير لأنها طرف ، والطرف محل التغيير ولأن زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم ياء التصغير في المنقلبة عن ألف المد ، ويقال : عَطِيَّ (٣) .

وفي إداوة تقع ياء التصغير بعد الدال ، فتتقلب الألف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها (٤) فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الألف وتحذف الياء الأخيرة ويقال : أدية (٥) ويقال في عاوية ومعاوية : عَوِيَّة ومُعِيَّة ، وفي أحوى : أحيّ ذكره في البسيط (٦) .

— ومن ذلك قولهم : لتضربن يا قوم ، ولتضربن ياهند ، فإن أصله لتضربونن ، ولتضربينن فحذفت (٧) نون الرفع لاجتماع الأمثال

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٣٢ .

(٢) في هـ : عطبي ، وانظر الكتاب ٢/ ١٣٢ .

(٣) في هـ : عطبي .

(٤) في م : ما بعدها .

(٥) انظر الكتاب ٢/ ١٣٢ .

(٦) انظر الكتاب ٢/ ١٣١ ، ١٣٢ .

(٧) في م : حذفت .

كما حذفت مع نون الوقاية في نحو (اتحاجوني) (١) كراهة اجتماعها مع نون الوقاية .

— قال ابن عصفور في (شرح الجمل) :

والترزم الحذف هنا ولم يلتزم في (اتحاجوني) لأن اجتماعها مع النون الشديدة أثقل من اجتماعها مع نون الوقاية ، لأن النون الشديدة حرفان ، ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الإعراب معها لأنها في معناها ومخففة منها .

(انتهى)

— ومن ذلك قال أبو البقاء في التبيين (٢) :

تصغير ذا : ذيتا ، وأصله ثلاث ياءات : عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة ، فحذفوا إحداهما لثقل الجمع بين ثلاث ياءات ، والمحذوفة الأولى ، لأن الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الألف ، والألف لا تقع إلا بعد المتحركة ، والألف فيها يدل عن (٣) المحذوف والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها [هـ/٢٠] .
ومن ذلك قولهم في الجمع : أخون وأبون ، ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال : أخوون وأبوون . قال الشلوين :

لأنه كان يؤدي إلى اجتماع ضمات أو كسرات ، فلما أدى إلى ذلك لم يرد ، وأجرى الجمع على حكم المفرد ، ولما كان هذا المانع مفقوداً (٤) في التشبية رد فقيل : أخوان وأبوان .

(١) الأنعام : ٨٠ .

(٢) انظر المسألة في الكتاب ١٣٩/٢ .

(٣) في م : من .

(٤) في د : معقوداً .

ومن ذلك : قال ابن هشام في تذكرته (١) :

الأصل في يابني : يابني^٢ ، بثلاث ياءات ، الأولى ياء التصغير
والثانية لام الكلمة ، والثالثة ياء الإضافة ، فأدغمت ياء التصغير فيما
بعدها لأن ما أول المثلين فيه مسكن فلا بد من إدغامه ، وبقيت الثالثة (٢) .
غير مدغم فيها لأن المشدد لا يدغم لأنه واجب الحركة والمدغم واجب
السكون فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف الياء (٣) الثابتة المتحركة
المدغم فيها وقال : يابني بالسكون ، كما حذفوها في سيد وميت لما قالوا :
سَيِّد ومَيِّت (٤) ، ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة .

إنما (٤) ، لم تدخل اللام في خبر (إن^٥) إذا كان منفيًا ، لأن غالب
حروف النفي أولها لام (لا) و(نم) و(لما) و(لن) فيستثقل اجتماع
اللامين ، وطرده الحكم يأتي (٦) في باقي حروف النفي .

ومن الثالث : إظهار (أن) بعد لام كي إذا دخلت على (لا) نحو :
(لتلا يعلم) ، حذرا من توالي مثلين لوقيل لا يعلم .

ووجوب ابقاء الياء والواو في (٧) النسب الى نحو شديدة وضرورة ،

(١) انظر الكتاب ١٢٤/٢ .

(٢) في ه و سائر النسخ : الثانية .

(٣) في م : بالياء الياء .

(٤) انظر الكتاب ١٢٤/٢ .

(٥) في م : وانما .

(٦) سقط من د .

(٧) سقط من م .

فيقال : شديديّ وضروريّ ، إذ لو حذف كما هو قاعدة فعيلة ،
وفعولة وقيل (١) : شديديّ وضروريّ ، لاجتماع مثلان •

— ومن كراهة اجتماع الأمثال حكايتهم المنسوب بـ (من) دون
(أي) خلافا للأخفش لما يؤدي من اجتماع أربع ياءات فيقال لمن قال :
رأيت المكي ، المكي المنى (٢) ، وأجاز الأخفش الأيبي •

— ومن ذلك : قال الشلوين في (شرح الجزولية) :

وإنما قدرت الضمة في جاء القاضي ، وزيد يرمي ويفزو ، والكسرة
في مررت بالقاضي لثقلها في أنفسهما وانضاف الى ثقلها اجتماع
الأمثال ، قال : والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء
والواو (٣) والحركة (٤) التي قبلها ، والياء (٥) والواو مضارعان
للحركات لأنهما من جنسها ، ألا ترى أنهما ينشأن عن إشباع الحركات ،
فلما اجتمعت الأمثال خففوا بأن أسقطوا الحركة المستقلة •

(١) في م : فيقال •

(٢) الاستفهام هنا استثبات وهو ضرب من الحكاية ، وهنا المكي معروف
العين ، ولكن السائل يحتاج الى معرفة نسبه أهو قرشي مثلا أم ثقفي ،
لذلك أدخل الألف واللام على (من) من أولها وأتى بياء النسب وأعربها
بإعراب الاسم المسؤول عنه • عن شرح المفصل ١٤/٤ ، ٢٠ وانظر
المقتضب ٣٠٢/٢ وما بعدها •

(٣) في د : في الواو والياء •

(٤) سقط من م •

(٥) سقط من د •

قال : ويدل على صحة هذه العلة أنهم إذا سكنوا ما قبل الواو والياء في نحو : غَزَوْا وِطْبَسِي لَمْ يَسْتَشَقُوا الضمة لأنه قد قلت الأمثال هناك لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته •

— ومن ذلك قال ابن عصفور :

لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لأنه يؤدي الى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ، ولم يسكنهم الفصل بينهما بالألف فيقولون [د - ٨] :

هل تضربنان ، لأن الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت فيلزم أن يقال : هل يضربن ، فتعود الى مثل ما فررت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة وألحقوا الشديدة وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالألف كراهية اجتماع الأمثال فقالوا : هل تضربنان^(١) •

قال ابن فلاح في (المغني) :

فإن قيل : قد (٢) وجد اجتماع الأمثال (٣) في نحو زيدي^(٢) من غير

استثقال ، قلنا : ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة •

وقال ابن الدّهان في (الغرة) :

إذا كنا قد استثقلنا الأمثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وأدغمنا ، ومنه ما حذفنا أحد الحرفين ، ومنه ما قلبنا أحد الحروف ، فمثال الأول : مدّ وأصله : مدد •

(١) في م : تضربان •

(٢) في د - م : فقد •

(٣) سقط من د •

ومثال الثاني : ظكّنت وأصله ظككّلت ، ومثال الثالث :

٨ - تقضيّ البازي (١)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

وأصله تقضض البازي (٥) ، فالأولى أن نستقلها في الحروف
المعتلة ، فإن اعترض (بزيدي) واجتماع الأمثال ياءات وكسرات ،
فالجواب : إنَّ ياء النسب في تقدير الطرح كناء التأنيث .

ومن كراهة اجتماع المثليين فتح : من الرجل ، و (ألم الله) (٣)
لنوالي الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل .
وفي (شرح المفصل) للسخاوي :

لا يجوز (أن إن زيدا منطلق يعجيني) عند سيبويه (٤) ، وذكر أن
العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشتبهين وأجاز ذلك

(١) جزء من بيت للمعاج من أرجوزته المشهورة بأمر الرجز وهو بتمامه :

داني جناحيه من الطيور فمرَّ تقضيّ البازي إذا البازي كسرَّ

وهو في وصف انقضاض ابن معمر على الخوارج .

انظر ديوانه ٤٢/١ - الخصائص ٩٠/٢ ، المحتسب ١٥٧/١ - العضديات
برقم ١٧ ص ١١ - ٦٤ . شرح المفصل ٢٥/١٠ - الهمع ١٥٧/٢ -
الدرر ٢١٣/٢ .

(٢) زيادة من د .

(٣) آل عمران (١) - قرأ السبعة (ألم الله) بفتح الميم وألف الوصل

ساقطة وروى أبو بكر في بعض طرقه عن عاصم سكنون الميم وقطع الألف .
وقرأ أبو حيوة بكسر الميم .

وانظر مناقشة هذه القراءات في البحر المحيط ٢٧٤/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٤٦٣/١ .

الكوفيون ، فإن فصلت بشيء جاز ذلك باتفاق نحو : إنه عندنا أن زيدا
في الدار •

ومن ذلك : قال السيرافي :

إن قيل لم يجب ضم الأول في المصغر ؟ قبل : لما لم يكن بد من
تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير ، كان
الضم أولى ، لأنهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم يبق
إلا الكسر أو الضم ، فاختاروا الضم لأن الياء علامة التصغير ، وإن وقع
بعدها حرف ليس حرف الإعراب وجب تحريكه بالكسر ، فلو كسروا
كسرتان مع الياء فعدلوا إلى الضمة فرارا من اجتماع الأمثال •

(٤)

إجراء اللازم مجرى غير اللازم
وإجراء غير اللازم مجرى اللازم

— عقد لذلك ابن جني بابا في الخصائص (١) وقال :
من الأول قوله :

٩ — الحمد لله العليّ الأجلّ (٢) .
وقوله :

١٠ — تشككو الوجي (٣) من أظللٍ وأظللٍ (٤) .

(١) الخصائص ٨٧/٣ .

(٢) البيت لأبي النجم المعجلي ذكره أبو زيد في النوادر : ٤٤ ، والمبرد في
المقتضب ١٤٢/١ ، ٢٥٣ ، وابن جني في المنصف ٣٢٩/١ وهو من
شواهد كتب البلاغة انظر معاهد التنصيص ٧/١ وانظر المضديات برقم
٣٧ ص ٢٣ والشاهد فيه فك إدغام المثلين للضرورة والقياس (الأجلّ)
ونظيره قول المعاج :

تممدا لذي الجلال الأجلّ ديوانه ٢٣١/١

(٣) في د : الوبا .

(٤) البيت للمعاج ، ديوانه ٢٣٦/١ الوجي : الحضي . الأظلل : ما تحت
النسم قال الاصمعي : وإنما هو الأظلل ولكن أظهر التضمين .
وانظر : الكتاب ١٦١/٢ النوادر : ٤٤ ، المقتضب ٢٥٢/١ ، ٣٥٤/٣ —
الخصائص ١٦١/١ ، ٨٧/٣ المنصف ٣٢٩/١ ، شرح الشافية ، ٤٩١ ،
وقد نسبه في شرح الشافية لأبي النجم وذكر أستاذنا العلامة أحمد راتب

←

وقوله :

١١ - وإن رأيت الحجج الرواددا

قواصراً بالعمر أو مواددا (١)

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ، فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو : جعل لك ، وضرب بكر ، كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم فأدغم نحو : ضَرَبَكَرَ وَجَعَلَكَ (٢) ، فهذا مشبّه في اللفظ بشدّ ومدّ واستعدّ ونحوه مما لزم فلم يفارق . ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم : عوى الكلب عَوِيّة ، وهذا عندي وإن كان لازماً فإنه أجري مجرى بنائك من باب طويت فعلة ، وهو قولك : طوية ، كقولك :

امرأة جوية ولوية من الجوى واللوى • فإن خففت حركة العين فأسكنها قلت : طَوِيّة وجَوِيّة ولَوِيّة (٣) فصححت العين ولم تملّها (٤)

-
- النفخ أن البيت من أرجوزة أبي النجم في الطرائف الأدبية ٥٧ - ٧١ ، وقد رجعت إليها فلم أجده • انظر فهرس شواهد سيبويه ١٣٢/حاشية : ٥ ، وانظر البغداديّات : ٢٩ • والمسكريات : ١٤٧ والمضديّات برقم ٣٥ ص ٢٢ - ٥٢ وشرح أبيات سيبويه الفقرة : ٥٤٢ •
- (١) النوادر : ١٦٤ - الخصائص ١/١٦١ - ٨٧/٣ موضع الشاهد قوله مواددا أما رواددا فيمكن أن تكون شاهداً إذا كانت من ردد ، أما إذا كانت من رود كما يذهب الصاغاني فلا شاهد فيها •
- (٢) في الأشباه : ضرب بكر وجعل لك وقد آثرنا كتابتها مدغمة كما في الخصائص •
- (٣) في م : جوبه طوية جويه لويه •
- (٤) في هـ م : تمللها وهو تصحيف •

بالقلب والادغام ، لأن الحركة فيها منويّة ، على ذلك قالوا في فعَلان
 من قويت : قَوَّيَان ، فإن أسكنوا صححوا العين أيضاً (فقالوا :
 قويان (١)) ولم يردوا اللام أيضاً وإن زالت الكسرة من قبلها لأنها مرادة
 في العين فلذلك (٢) قالوا عوى الكلب عوية تشبيهاً بباب امرأة جوية
 ولَوِيَّة وقَوَّيَان [هـ - ٢٣] (٣) فإن قلت : فهلا قالوا أيضاً على قياس
 هذا : طويت الثوب طوية ، شويت اللحم شوية ؟ فالجواب (٤) ، أنه لو
 فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا ، وأنه ليست له (عوى) فيه
 مزية على طوى وشوى كما لم يكن له جاشم وقاشم (٥) مزية يجب لها العدل
 بهما الى جشم وقشم على مالك وحاتم ، إذ لم يقولوا : مثلك ولا حشم ،
 وعلى أن ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استتقال هو القياس ، ومن
 ذلك قراءة ابن مسعود :

(فقتلله قولاً لَيْتَان) (٦) وذلك أنه أجرى حركة اللام هنا -
 وإن كانت لازمة مجراها إذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى (قل

-
- (١) زيادة من الخصائص يقتضيها السياق .
 (٢) في د : فكذلك .
 (٣) في الخصائص : هذا الذي نحن بصدده .
 (٤) في الخصائص : يرجع الجواب الذي تقدم فيه أول الكتاب .
 (٥) في الخصائص ولا قائم .
 (٦) طه : ٤٤ ، ولم أعر على القراءة المشار إليها في كتب القراءات والتفسير
 التي بين يديّ ، وكان أبا الفتح انفرد بالنص عليها في الخصائص .
 وذكر الفراء في معاني القرآن ٩١/١ بأن العرب قد تسقط الواو
 وهي واو جماع ، اكتفي بالضمه قبلها فقالوا في ضربوا : قد ضرب ،
 وفي قالوا : قد قال ذلك . وهي في هوازن وعليها قيس .

اللهم (١) و(قم الليل (٢) وقول الشاعر :

١٢ - زيادتنا نعمانٌ لا تنسينها

تقر الله فينا والكتاب الذي تتلو (١)

ويروى : خف الله • ويروى : لاتنسينها اتق الله • ونحوه
ما أفشده أبو زيد من قول الشاعر :

١٣ - وأطلس يهديه الى الزاد أفضه

أطاف بنا والليل داجي العساكر

(١) آل عمران : ٢٦ •

(٢) المزمّل : ٢ •

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولي ، وذكره السيوطي في الأشباه وابن
الشجري في الأمالي بلفظ : زيارتنا ، وقد رجحنا كونها (زيادتنا) لأنها
وردت في أكثر المصادر بهذا اللفظ وأن البيت التالي لهذا البيت يؤكد
ذلك وهو قوله :

أيثبت ما زدتم وتلقى زيادتي دمي إن أسيفت هذه لكم يسئل

والشاهد في البيت قوله : تق ، فعل أمر من يتق بدون همزة وصل لأن
ما بعد حرف المضارعة محرك ، وانظر تفصيل ذلك في شرح شواهد
الشافية ٤٩٦ • الفاضل : ٧٩ واللسان (وقي) العضديات برقم ١١٩ ص ٧٨
- الخصائص ٢/٣٨٦ ، ٣/٨٩ ، النوادر : ٤/٢٧ الأمالي الشجرية
٢٠٥/١ •

(٤) في لأصل تق : والتصويب من الخصائص •

فقلت لعَمْرُو صاحبي إذ رأيتَه

ونحن على خوصٍ دِقَاقٍ عواسِرٍ (١)

أي : عوى الذئب فسر أنت ، فلم يخفل بحركة الراء فيرد العين التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين ، فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى (فقلا) (٢) - وإن كانت لازمة - بالحركة لالتقاء الساكنين في (قل اللهم (٣)) و (قم الليل (٤)) وحركة الإطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما في : (سر) • ومثله قول الضبي :

١٤ - في فتيةٍ كلِّمًا تجمعت الـ

بيداء لم يهلعوا ولم يَخِمُوا (٥)

يريد : ولم يخيموا ، فلم يخفل بضمة الميم وأجراها مجرى غير اللازم مما (٦) ذكرناه وغيره ، فلم يردد العين المحذوفة من (لم يخم) وان شئت قلت في هذين : إنه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه في قوله :

-
- (١) لم أعر على قائل البيتين ولم أرهما الا في الخصائص ٨٩/٣ - ١٦٧ وفي نسخ الاشباه : ورأيتَه ، وقد اعتمدنا رواية الخصائص (اذ لقيته) وفي م : ولقيته •
 - (٢) الاشارة الى القراءة التي سبق ذكرها •
 - (٣) آل عمران : (٢٦)
 - (٤) المزمّل : ٢ •
 - (٥) لم أعر على قائل البيت ، وفي الأشباه : البيد ، والتصويب من الخصائص وتجمعت البيداء : أي تجمع أهلها للحرب ، لم يخموا : يجبنوا •
 - (٦) في ل : كما •

١٥ - كَفَّكَ كَفًّا مَا تَلَيْقُ دَرَهْمًا

جودا وأخرى تعطى بالسيف اللدما (١)

وقول الآخر:

١٦ -

. بالذي تَرِدَان (٢)

أي تَرِيدَان .

- ومن الثاني : وهو إجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الأحمر [هـ / ٢٤] إذا خففت همزته : لِحَمْر . حكاها أبو عثمان . ومن قال : الحمر ، قال : حركة اللام غير لازمة إنما هي لتخفيف الهمزة ، والتحقيق لها جائز فيها ، ونحو ذلك قول الآخر :

١٧ - وقد كنت تخفي حب سمرأ حِقْبَة

فبح لأن منها بالذي أت بائع (٣)

- فأسكن الحاء التي كانت محرّكة لالتقاء الساكنين في : بح الان لما تحركت للتخفيف (٤) اللام ، وعليه قراءة من قرأ : (قالوا : لان جئت بالحق) (٥) فأثبت واو (قالوا) لما تحركت لام (لان) والقراءة القويّة

(١) لم أعر على قائله : والشاهد فيه حذف ياء تعطي .

(٢) لم يرو الا هذا الجزء .

(٣) البيت لعنترة وهو في ديوانه : ٤٢ ، وانظر الأمالي الشجرية ٧/١ ،
والعيني ٤٧٨/١ والتصريح ١٤٧/١ وشرح الأسمواني ١٩٣/١ .

(٤) في ل : بتخفيف . وفي هـ : لتخفيف . وما أثبتناه من الخصائص .

(٥) البقرة : ٧١ . ذكر أبو حيان في البحر ٢٥٧/١ روايتين عن نافع

(قالان (١)) بإقرار الواو على حذفها لأن الحركة عارضة للتخفيف .
وعلى القول الأول قول الآخر :

١٨ - حَدَّ بَدَّ بِي (٢) بَدَّ بَدَّ بِي (٣) مِنْكُمْ لَانَ

إِنَّ بَنِي فِزَارَةَ بَنِي دِيَانَ

قَدْ طَرَّقَتْ فَاقْتَهُمْ بِأَنَسَانَ

مَشِيًّا سَبْحَانَ رَبِّي الرَّحْمَنِ (٤)

أسكن ضم ميم (منكم) لما تحركت لام (لان) وقد كانت
مضمومة عند التحقيق في قوله (٥) (منكم الان) فاعتد حركة اللام
بالتخفيف (٦) وإن لم تكن [د/٩] لازمة ، وينبغي أن تكون قراءة

← إحداهما حذف واو (قالوا) إذ لم يعتد بنقل الحركة إذ هو نقل عارض .
والرواية الأخرى اقرار الواو اعتداداً بالنقل واعتبار العارض التحريك لأن
الواو لم تحذف الا لاجل سكون اللام بعدها ، فاذا ذهب موجب الحذف
عادت الواو الى وضعها من الثبوت .

(١) في الأشباه : قالوا الان .

(٢) في الأشباه : حد بدبي .

(٣) في الأشباه : بدبذى .

(٤) الشعر لسالم بن دارة يهجو مرة بن رافع الفزاري ، ويرمي فزاره باتيان
التياق . حد بدبي : لعبة للصبيان ، والتطريق أن يخرج بعض الولد
ويعسر حين الوضع ، والمثيأ : القبيح المنظر ، انظر الخزانة ١٤٧/٢ ط
هارون .

(٥) في م ل : والخصائص : قولك .

(٦) في د : فاعتد حركة التخفيف وفي م : فأعيد ، وفي الخصائص فاعتد
حركة التخفيف .

أبي عمرو (وأتته أهلكَ عاداً لتولى) (١) على هذه اللغة ، وهي قولك مبتدئاً (لتولى) لأن الحركة على هذا في اللام أثبت منها على قول من قال : النحر ، وإن كان حملها على هذا أيضاً جائزاً ، لأن الإدغام ، وإن كان بابه أن يكون في المتحرك فقد أدغم أيضاً في الساكن ، فحرك في شدّ ومدّ يارجل وعضّ ونحو ذلك ، ومثله ما أنشده أبو زيد :

١٩ - ألياهندُ هندُ بني عمير

أرثُ لانَ وصلتك أم جديد (٢)

أدغم تنوين رث في لام (لان) .

ومما نحن (٣) على سمته قول الله عز وجل (لکننا هو الله ربي) (٤) ، وأصله : لكن أفا ، فخفف الهمزة ، بحذفها وإلقاء حركتها على نون

(١) النجم : ٥٠ ، قال ابن مجاهد : وقرأ نافع وأبو عمرو (عاداً لتولى)

موصولة مدغمة ، واختلف عن نافع في الهمزة ٠٠ كتاب السبعة : ٦١٥ . وانظر : النشر ١/٤٠٤ - الاتحاف : ٤٩٦ - الكشف ٢/٢٩٦ - القرطبي ١٢٠/١٧ البحر ٨/١٦٩ .

(٢) لم أعثر على قائله ولم أراه إلا في الخصائص .

(٣) في هـ م : يجري .

(٤) الكهف : ٣٨ قال ابن مجاهد : واختلفوا في اثبات الألف واسقاطها من

قوله (لکننا هو الله ربي) . فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي (لکنا) باسقاط الألف في الوصل ، واثباتها في الوقف . وقرأ نافع في رواية المسيبي (لکننا هو الله ربي) يثبت الألف في الوصل والوقف وقرأ ابن جماز واسماعيل بن جعفر وورش وقالون عن نافع بغير ألف في الوصل ويقف بالالف . كتاب السبعة : ٣٩١ - الكشف ٢/٦١ .

(لكن) فصارت لكننا فأجرى غير اللازم مجرى (١) اللازم ، فاستثقل
 انتقاء المثليين المتحركين ، فأسكن الأول وأدغم في الثاني فصار (لكننا (٢))
 كما ترى •

— وقياس قراءة من قرأ (قالسكلان (٣) فحذف الواو ولم يحفل
 بحركة اللام أن يظهر النونين هنا(٤) ، لأن حركة الثانية غير لازمة فتقول:
 لكننا [هـ - ٢٥] بإظهار ، كما تقول في تخفيف حوابة (٥)
 وجبال • حوابة (٦) وجبيل ، فيصحّ حرفا اللين هنا ولا يقبلان لما كانت
 حركتهما غير لازمة ، ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا وتوى : رويأ
 ونوى ، فتصح (٧) الواو هنا وإن سكنت قبل الياء أن التقدير فيها
 الهمزة كما صحت في ضوء ونور ، تخفيف ضوء نوء ، لتقديرك
 الهمز (٨) ، وإرادتك إياه • وكذلك أيضاً صحّ نحو : شي ، وفي ،
 تخفيف شيء وفيء لذلك (٩) •

-
- (١) في م : فأجرى فيه •
 (٢) (لكننا) سقطت من د •
 (٣) كتبت في الأشباه (قال لان) البقرة : ٧١ وقد مر ذكرها •
 (٤) كلمة (هنا) زيادة من الخصائص •
 (٥) في هـ م : جوابة •
 (٦) في هـ م : حوبه •
 (٧) في هـ : فيصح •
 (٨) في الخصائص : الهمز • في الأشباه : الهمزة • وقد آثرنا نص الخصائص
 لتصح عودة ضمير المذكر الى الهمز •
 (٩) في هـ م : كذلك •

— وسألت أبا عليّ فقلت : من أجرى غير (١) اللّازم مجرى اللّازم فقال :

(لكنّنا) ، كيف قياس قوله إذا خفف نحو جوابه (٢) ، وجيال ؟
أيقلب فيقول (٣) :

حابة (٤) وجمال أم (٥) يقيم على الصحيح فيقول (٦) : حوبة ٧
وجيل ؟ •

— وقال : القلب هنا لا سبيل إليه ، وأوماً الى أنه أغلظ من الإِدغام ، فلا يقدم عليه • فإن قيل : فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف ، وذلك قول بعضهم : رُئيّاً ورُئيّة في تخفيف رؤياً ورؤيّة •

— قيل : الفرق أنّك لما صرتَ الى لفظ (رويًا وروية (٨)) ثم قلبت الواو الى الياء فصار الى ريتًا وريتة ، إنما قلبت حرفاً الى آخر كأنه هو ، ألا ترى الى قوّة شبه الواو بالياء وبعدها عن الألف ، فكأنك لما قلبت مقيّم على الحرف نفسه ، ولم تقلبه لأن الواو كأنها هي الياء

(١) سقطت (غير) من د •

(٢) في هـ م : جوابه •

(٣) في هـ اتقلب فتقول •

(٤) في هـ : حابه •

(٥) في هـ : تقيم •

(٦) في هـ : فتقول •

(٧) في د والخصائص : حوبه •

(٨) في الأشباه : رؤياً ورؤيّة •

(٩) في الخصائص : وفيما مضى من جملته كاف •

نفسها • وليست كذلك الألف ، لبعدها عنهما بالأحكام الكثيرة التي قد
أحطنا بها علماً • قال : وما يجري من كل واحد من الفريقين
مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفاية • انتهى •

— وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام : قال ابن هشام
الخضراوي (١) : أجرت العرب حركات الإعراب للزومها على البدل مجرى
الحركة اللازمة لكون حروفها لاتعري (٢) من حركة ، فلذلك قالوا : عصا
ورحى ، كما قالوا : قال وباع ، وكذلك قالوا : يخشى ويرضى ، كما
قالوا في الماضي : رمى وغزا (٣) انتهى •

-
- (١) في م : وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام الخضراوي •
(٢) في د : حرفها لايعرى •
(٣) في م : غزى •

(٥)

إجراء المتصل مجرى المنفصل (١)

وإجراء المنفصل مجرى المتصل (٢)

— عقد ابن جنبي في الخصائص بابا لذلك قال :

— فمن الأول قولهم : اقتتل القوم واشتتموا • فهذا بياؤه (نحو من (٢) بيان (شئت تلك) و (جعل لك) الا أنه أحسن من قوله :

٢٠ — الحمد لله [هـ - ٢٦] العليّ الأجل (٣) •

وبابه (٤) لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة ، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غيره ضرورة •

وكذلك باب قوله (٥) : هم يضربونني ، وهما يضربانني ، أجري — وإن كان متصلا — مجرى : يضربان نعيم ، ويشتمان (٦) فافعا ، ووجه الشبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا يلزم أن يكون (٧) بعدها

(١) الكليات ١/٥٦ •

(*) الخصائص ٣/٩٣ •

(٢) زيادة من الخصائص •

(٣) مر ذكره وتخريجه في الفصل السابق برقم ٩ •

(٤) في الخصائص : وهذا •

(٥) في الخصائص : قولهم •

(٦) في الخصائص : يضربون • وفي م ل : ويشتمون •

(٧) في هـ : تكون •

نون ، ألا ترى أنك تقول : يضربان زيذا ، ويكرموك • ولا تلزم هي
 أيضاً نحو لم يضرباني (١) ومن أدغم نحو هذا واحتج بأن المثليين في كلمة
 واحدة فقال : يضربائي و (قل أتجاجوتنا) (٢) فإنه يدغم أيضاً نحو
 اقتتل فتقول : قتل ومنهم من يقول (٣) : قننل (ومنهم (٤) من يقول :
 قننل) ومنهم من يقول : اقننل فيثبت هزة الوصل مع حركة
 الفاء (٥) لما كانت الحركة عارضة الثقل أو الالتقاء الساكنين (٦) •

— ومن الثاني قولهم : ها الله (٧) ، أجري مجرى دابة وشابثة (٨)

- (١) في د : تضرباني •
- (٢) البقرة : ١٣٩ — وفي الخصائص : قال تجاجونا • قال أبو حيان : في
 البحر ٤١٢/١ : قرأ الجمهور (اتجاجوننا) بنونين إحداهما نون الرفع
 والأخرى الضمير ، وقرأ زيد بن ثابت والحسن والأعمش وابن محيصن
 بادغام النون في النون ، وأجاز بعضهم حذف النون • أما قراءة الجمهور
 فظاهرة • وأما قراءة زيد ومن ذكر معه فوجهها أنه لما التقى مثلان وكان
 قبل الأول حرف مدولين جاز الادغام كقولك : هذه دار راشد ، لأن المد
 يقوم مقام الحركة في نحو جعل لك ، وأما جواز حذف النون الأولى فوجهه
 من أجاز ذلك على قراءة من قرأ (فيم تبشرون) بكسر النون (كما
 قرأ نافع) — انظر القرطبي (١٤٥/٢) •
- (٣) في د : قتلنا •
- (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من د •
- (٥) في الخصائص : القاف •
- (٦) في الخصائص : وهذا مبين في فصل الادغام •
- (٧) في الخصائص : ها الله ذا •
- (٨) في م : دابة وشأية •

وكذلك قرأ (فلا تتناجوا) (١) و (حتى اذا اداركوا فيها) (٢) ومنه
عندي قول الراجز :

٢١ - في أيّ يوميّ من الموت أفسرّ

أيوم لم يقدرَ أم يوم قديرٍ (٣)

كذا أنشده أبو زيد (يقدر) بفتح الراء وقال : أراد التون الخفيفة
فحذفها ، وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جارٍ عندنا مجرى
إدغام الملحق في أنه تقض (٤) الغرض ، إذ كان التوكيد من مظانّ (٥)
الإسهاب والاطناب ، والحذف من مظانّ الاختصار والإيجاز لكن (٦)
القول فيه عندي أنه أراد : أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر ، ثم خفف همزة

(١) المجادلة : ٩ ، في الأشباه ، ولا تناجوا والتصويب من القرآن الكريم قال
أبو حيان في البحر ٢٣٦/٨ : وقرأ الجمهور (فلا تتناجوا) وأدغم ابن
محيصن التاء في التاء .

(٢) الأعراف : ٣٨ .

قال أبو حيان في البحر ٢٩٦/٤ : وأصل أداركوا تداركوا ، ادغمت التاء
في الدال فاجتلبت همزة الوصل ، قال ابن عطية : وقرأ أبو عمرو :
اداركوا بقطع ألف الوصل . وقال أبو البقاء : وقرئ : إذا اداركوا
بألف واحدة ساكنة والدال بعدها مشددة وهو جمع بين ساكنين ، وجاز في
المنفصل كما جاز في المتصل . وانظر القرطبي ٢٠٤/٧ .

(٣) النوادر : ١٣ .

(٤) في هـ : يقضي وهو تصحيف .

(٥) في الخصائص : من أماكن .

(٦) في ل : لكون .

أم فحذفها وألقى حركتها على راء يقدر ، فصار تقديره أيوم لم يقدر أم ، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره : أيوم لم يقدر أم ، فحرك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة (١) ، فصار تقديره (يقدر أم) واختار الفتحة إقباعاً لفتحة الراء • ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكمأة اذا خفت همزة : المرأة والكمأة •

وكت ذاكرت الشيخ أبا علي (٢) بهذا منذ اضع عشرة سنة فقال : هذا إنما يجوز في المتصل (٣) قلت له : فأنت أبدأً تكرر ذكر إجراءاتهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئاً •

ومن (٤) إجراء المنفصل مجرى المتصل قوله [هـ - ٢٧] :

٢٢ - وقد بدا هَنَكِ من المَنزَر (٥) •

فشبهه (هناك) بعضد فأسكنه كما يسكن نحو ذلك ومنه :

(١) في هـ د : وانقلبت •

(٢) في الخصائص : رحمه الله •

(٣) في الأشباه : المنفصل ، والتصويب من الخصائص •

(٤) في هـ م : ومن ذاك •

(٥) البيت من شواهد سيبويه وصدوره :

رحت وفي رجلك ما فيهما :

الكتاب ٢/٢٩٧ - الخصائص ١/٧٤ - ٣/٩٥ - المحتسب ١/١١٠ ،
١١١ البغداديات : ١٧٧ الأمالي الشجرية ٢/٣٧ ، شرح المفصل ١/٤٨ ،
ونسبه البغدادي في الخزانة ٢/٢٧٩ ، الى الأقيشر الاسدي وخطا ابن
الشجري في نسبه الأبيات التي منها الشاهد الى الفرزدق وانظر ابن
اسيرافي فقرة ٥٩٤ •

٢٣ - فالـيوم أشربٌ غيرٌ مستحب (١)

كأثـه شبـه (رَبٌّ غَـ) بعـضـد ، وكـذلـك ما أنـشدـه أبو زـيد :

٢٤ - قـالـت سلـيمـى اشـترتـ لنا دقـيـقـاً (٢)

هو مشبه بقولهم في علمهم : علمهم ، لأن (قول) بوزن علم ، وكذلك ما أنشده أيضاً من قوله :

٢٥ - واحذر ولا تكثر كريماً أعرجاً (٣)

لأن (تَرَكَ) بوزن علم . قلت (٤) وقد خرج على ذلك

(١) البيت من شواهد سيبويه وتامه : إثمًا من الله ولا وأغل

الكتاب ٢٩٧/٢ - الخصائص ٧٤/١ - ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ - ٩٦/٣
المحتسب ١٥/١ ، ١١٠ ، شرح المفصل ٤٨/١ ، الخزانة ٥٣٠/٣ والبيت
لامرئ القيس وهو في ديوانه : ١٢٢ ورواية الديوان : فالـيوم أسقى .

(٢) المحتسب ٣٦١/١ - شرح الشافية : ٢٢٦ ، ونسبة البغدادي الى العذافر

الكندي وسكن الشاعر الراء وهي عين الفعل ، وكان حقها الكسر ،
كأنه توهم انها لام الفعل فسكن للأمر ، وورد البيت برواية : اشتر لنا
سويقاً . الخصائص ٣٤٠/٢ - ٩٦/٣ المنصف ٢٣٧/٢ ، وأسند ابن
جني في المحتسب انشاده لأبي زيد .

(٣) المحتسب ٣٦١/١ - الخصائص ٣٤٠/٢ - ٦٦/٣ - المنصف ٢٣٧/٢ -

٩/٣ شرح الشافية ٢٢٦ برواية أهوجا ، وابن جني برواية أهوجا .

(٤) الكلام للسيوطي .

قراءة : (ألم تر° الى الملائ من بني إسرائيل) (١) بسكون الراء ،
ثم (٢) قال ابن جنى : وهذا الباب نحو من الذي قبله وفيه ما يحسن
ويقاس وفيه ما لا يحسن وما لا يقاس ولكل وجه •

(١) البقرة : ٢٤٦ ، والقراءة المشار اليها للسلمي وقد نص عليها أبو حيان
في تفسيره للآية ٢٤٣ من سورة البقرة وعلل التسكين بأنه على توهم أن
الراء آخر الكلمة • البحر المحيط ٢/٢٤٩ •

(٢) تابع كلام ابن جنى السابق •

(٦)

إجراء الأصلي مجرى الزائد

وإجراء الزائد مجرى الأصلي

قال أبو حيان (١) من الأول قولهم في النسب الى تحية : تحوي ، بحذف الياء الأولى ، وقلب الثانية واوا : أما القلب ففراراً من اجتماع الياءات ، وأما الحذف فإن تحية أجرتها العرب مجرى رمية ، ووزن رمية : فعلى كصحيفة ، فكما إذا نسبت الى صحيفة تقول : صحفي ، كذلك إذا نسبت الى رمية تقول : رموي ، لانه تحذف ياء المدة [د - ١٠] وهي المدغمة في لام الكلمة كما حذفها في صحيفة .

وأما (٢) تحية فالياء الأولى فيها ليست للمدغمة ، وإنما هي عين الكلمة والثانية لام الكلمة وأصله تحييه ، ثم أدغم وأجرى الأصلي مجرى الزائد لشبهها لفظاً لا أصلاً فقالوا تحوي ، قال : ومثل تحية تيه وهي التمسك ، قال : ولا أخفظ لهما ثالثاً ، انتهى .

ومنه أيضاً ما أجازم أبو علي من قولهم في تثنية ما همزته أصلية نحو : قرءاء ووضاء : قراوان ، بالقلب واوا تشبيها لها بالزائدة ، وغيره يفرها من غير قلب لأنها أصلية فيقول : قراءان [ه - ٢٨] .

ومن الثاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف إلحاق نحو : علباء ، وحرباء : علباءان ، بالاقرار تشبيها لها بالمنقلبة عن الأصل . وقول بعض الكوفيين في تثنية نحو حمراءان بإقرار الهمزة من غير تغيير ، لأنه لما قلبت ألف التأنيث همزة التحقت بالأصلية . فلم تغير كالأصلية .

(١) شرح التسهيل ٦/٦٦ وقد نقل السيوطي كلام أبي حيان بشيء من التصرف .

(٢) شرح التسهيل ٦/٦٦ .

(٣) في م : من .

(٧)

الاختصار (١)

هو جملٌ مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم ، ومن ثمّ وضعوا (٢) الضمائر لأتّها أخصر من الظواهر ، خصوصاً ضمير الغيبة فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى : (أعدّ لهم مغفرة (٣)) قال مقام عشرين ظاهراً ، ولذا لا يُعدّل الى المنفصل مع إمكان المتصل ، وباب الحصر بالآ وإنما (٤) ، وغيرهما لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين ، وباب العطف لأن حروفه (٥) وضعت للإغناء عن إعادة العامل ، وباب التثنية والجمع لأنهما أغنيا عن العطف ، وباب النائب عن الفاعل لأنه دلّ على الفاعل بإعطائه حكمه - وعلى المفعول بوضعه (٦) ، وباب التنازع ، وباب (علمت أنك قائم) لأنه محل (٧) ، لاسم واحد سدّ سدّ

(١) انظر الكليات ١/٧٧ -

(٢) في هـ : باب الضمائر ، وقد سقطت كلمة باب من د - م والكليات ، ولا لزوم لها .

(٣) الأحزاب : ٣٥ قال أبو حيان : غلب الذكور فيجمع الاناث معهم وأدرجهم في الضمير ، ولم يأت التركيب لهم ولهن ، البحر المحيط ٧/٢٣٢ -

(٤) في ل : أو .

(٥) في د - م : حرفه وضع .

(٦) في ل : بموضعه .

(٧) في هـ - د : منحل .

المفعولين ، وباب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدي كاللازم ، وباب النداء لأن الحرف فيه فائب مناب أدعو وأنادي ، وأدوات الاستفهام والشرط ، فإن : كم مالك ؟ يعني عن قولك : أهو عشرون أم ثلاثون وهكذا الى مالا يتناهى والألفاظ الملازمة للعموم كأحد ، وأكثروا من الحذف فتارة لحرف (١) من الكلمة (٢) ك : لم يك ، ولم أكبل ، وتارة للكلمة بأسرها وتارة للجملة كلها ، وتارة لأكثر من ذلك ، ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فإنه كثير عند طول الصلة ، قليل عند عدم الاستطالة ، وحذفت ألف التانيث إذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) (٣) :

الكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الإيجاز والاستحسان . وقال ابن السراج في (الأصول) :

من الأفعال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة [هـ - ٢٩] مفعولون نحو : مات زيد ، ومرض بكر ، وسقط انحائط .

وقال ابن يعيش (٤) :

المضمرات وضعت فائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من

(١) في هـ : بحرف .

(٢) في ل : الكلم .

(٣) عن شرح المفصل ١٢٥/٤ بتصرف .

(٤) شرح المفصل ٩٢/٣ .

الإيجاز والاختصار كما تجيء (١) حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني •

— وقال أبو الحسن بن أبي الربيع في (شرح الايضاح) :

قولهم : الله درك من رجل ، (من) فيه للتعويض عند بعضهم والتقدير : لقد عظمت من الرجال ، فوضع المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبها للاختصار ، قال وظهر هذا قولك : كل رجل يفعل هذا ، الأصل : كل الرجال يفعل هذا (٢) ، فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلبها للاختصار •

وقال أبو البقاء في (اللباب) وتلميذه الأندلسي (٣) في (شرح

المفصل (٤) :

إنما دخلت (إن) على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة ، وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن دخلت اللام في خبرها كان (ه) أكد ، وصارت إن واللام عوضا من ذكر الجملة ثلاث مرات وهكذا (أن) المفتوحة ، إذ (٦) لولا إرادة التوكيد لقلت مكان قولك : بلغني أن زيدا منطلق ، بلغني انطلق زيد ، انتهى •

(١) عبارة ابن يعيش : كما جيء بحروف المعاني •

(٢) في د : تفعل •

(٣) هو علم الدين اللتورقي •

(٤) النص في اللباب : ق ٤٠ •

(٥) في م : كانت •

(٦) في ل : ولوة •

ومن الاختصار تركيب (إمّا) العاطفة على قول سيبويه من (١)
(إنّ) الشرطية و (ما) النافية لأنها تغني عن إظهار الجمل الشرطية حذراً
من الإطالة، ذكره في (البيسط) .

وتركيب (أمّا) المفتوحة من (أنّ) المصدرية و (ما) المزيدة عوضاً
من كان في نحو: أما أنت منطلقاً انطلقت (٢)، وجعل (أما) الشرطية
عوضاً من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو: أمّا زيد فقائم .
وقال ابن إياز في (شرح الفصول) (٣):

إنما ضمنوا بعض الأسماء (٤) معاني الحروف طلباً للاختصار، ألا
ترى أنك لو لم تأت (بمَنْ) وأردت الشرط على الأناسي لم تقدر أن
تقي بالمعنى الذي تقي به (مَنْ) لأنك إذا قلت: من يقيم أقم معه،
استغرقت ذوي العلم، ولو جئت بإنّ لاحتجت أن تذكر الأسماء: إن
يقيم زيد وعمرو وبكر، وتزيد (٥). [هـ - ٣٠] على ذلك ولا تستغرق
الجنس، وكذلك في الاستفهام . انتهى .

ومما وضع للاختصار العدد، فإنّ عشرة ومائة وألفاً، قائم مقام (٦)،
درهم ودرهم ودرهم الى أن تأتي بجملة ما عندك مكرراً هكذا، ومن
ثم قالوا: ثلاث مائة درهم، ولم يقولوا ثلاث مئات، كما هو القياس في

(١) الكتاب ٦٧/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣١٢/٢ والمقتضب ٣٥٤/٢، وشرح الكافية ٣٦٩/٢ .

(٣) المحصول في شرح الفصول: ق ٤٧ مخطوط الظاهرية .

(٤) في م: الاسم .

(٥) في د: زيد وبكر وعمر .

(٦) في ل: مقام لي .

تميز الثلاثة الى العشرة أن يكون جمعا كثلاثة دراهم لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء : العدد الأول والثاني والمعدود فخفضوا بالتوحيد مع أمن اللبس ، هكذا علله الزمخشري في (الأحاجي) (١) وأورد عليه السخاوي في شرحه أنهم قالوا ثلاثة آلاف درهم ، فلم يخفضوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة أشياء . قال : والصواب في التوجيه (٢) : أن المائة (لما كانت مؤنثة استغني فيها بلفظ الأفراد عن الجمع لثقل التأنيث بخلاف (الألف) (٣) وقيل : إنما جمعوا في الألف دون المائة لأن الألف آخر مراتب العدد ، فحملوا الآخر على الأول كما قالوا : ثلاثة رجال . ومسا (٤) بني على الاختصار منع الاستثناء من العدد لأن قولك : عندي تسعون (أخصر من مائة إلا عشرة) (٥) .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته : باب التصغير من إيجازهم لأنهم استغنوا بياء (٦) وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه ، ألا ترى أن مالا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدل ذلك على [د - ١١] أن التصغير معدول به عن الوصف .

-
- (١) الأحاجي النحوية : ٥٠ نقله السيوطي بتصريف .
(٢) في ه : التوحيد .
(٣) ما بين المقوفتين : ساقط من م .
(٤) في في ل : إنما .
(٥) ما بين المقوفتين ساقط من م .
(٦) عبارة ه : باب التصغير معدول به عن الوصف ، وقال : إنهم استغنوا بياء وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه .

وقال الأندلسي : الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على
جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) (١) وصاحب (البسيط) :
إنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى أنه
لولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن
تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب ، فأغنى العلم عن ذلك أجمع . قال
صاحب (البسيط) : ولهذا المعنى قال النحاة : العلم عبارة عن [هـ - ٣١]
مجموع صفات . قال صاحب (البسيط) : فائدة وضع أسماء الأفعال
الاختصار والمبالغة ، أما الاختصار فإنها تلفظ واحد مع المذكر والمؤنث
والمثنى والمجموع نحو : صه يا زيد ، وصه ياهند وصه يازيدان ، وصه
يازيدون ، وصه يا هندات . ولو جئت بسمى هذه اللفظة لقلت اسكت
واسكتني واسكتا واسكتوا واسكتن ، وأما المبالغة فتعلم من لفظها ،
فإن هيات أبلغ في الدلالة على البعد من (بعد) وكذلك باقيها ، ولولا
إرادة الاختصار والمبالغة لكاف الأفعال التي هي (٢) مسماها تعني عن
وضعها .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب (٣) :
كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر ، كما قالوا :
عَيَّرَ وأتَانِ وجدي وعَتَاق ، وَجَمَلٌ وَرَجُلٌ ، وحصان وحَجَرٌ ،
إلى غير ذلك ، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم

(١) شرح المفصل ١ / ٢٧ .

(٢) في ل : في مسماها .

(٣) في هـ - د : المغرب .

الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث ،
تارة في الصفة كضارب وضاربة ، وتارة في الاسم كامرئ وامرأة ومرء
ومرأة في الحقيقي ، وبلد وبلدة في غير الحقيقي • ثم إنهم تجاوزوا ذلك
إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصا على البيان
فقالوا : كبش ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة •

وقال ابن القواص في (شرح ألفية ابن معط) : التصغير وصف
في المعنى ، وفائدته الاختصار ، فإذا قلت : رجل (١) ، احتمل التكبير
والتصغير فإن أردت تخصيصه قلت : رجل صغير ، فإن أردته مع
الاختصار قلت : رجيل ، ولذلك (٢) لا يصغر الفعل •

وقال ابن النحاس : فإن قيل : فما فائدة العدل (٣) ؟ فالجواب :
إن عمر أخصر من عامر •

وقال الشلوين في (شرح الجزولية) الفاعل إذا كان مخاطبا في
أمره وجهان : أحدهما : أن يبني فعل الفاعل بناء مخصوصا بالأمر وهو
بناء أفعال وما (٤) هو بمعناه نحو قم واقعد •

والثاني : أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال : لتقسم
ولتقعد [هـ - ٣٢] والأجود الأول ، لأنه أخصر فاستغنوا بالأخصر عن
غيره ، كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل ، في قولك :
قمت ، ولم يقولوا : قام أنا ، وقمت ، ولم يقولوا : قام أنت ، إلا أنه
قد جاء المستغنى عنه في الأمر ، ولم يجيء في الضمائر في حال السعة •

(١) في هـ ل : زيد •

(٢) في هـ د : وكذلك •

(٣) العدل : ساقطة من م •

(٤) في هـ : وهو •

وقال في (البسيط) لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته ، وعلى المكان بمعناه ، اشتق منه اسم للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلبا للاختصار والإيجاز لأنهم لو لم يشتقوا منه أسماءها لزم الإتيان بالفعل وبلفظ الزمان والمكان .

وفيه : ذهب بعضهم الى باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للمبالغة والاختصار .

وقال أيضاً : إنما عدل عن طلب التعيين باي الى الهمزة ، وأم ، طلبا للاختصار ، لأن قولك أزيد عندك أم عمرو ، أخصر من قولك : أي الرجلين عندك زيد أم عمرو (١) ؟ .

وقال ابن يعيش : (٢) فصل سيويوه (٣) بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء ، فسمى الأولى : رفعا ونصبا وجرا وجزما ، والثانية : ضما وفتحاً وكسرا ووقفاً للفرق والإغناء عن أن يقال : ضمة“ حدثت بعامل ونحوه ، فكان في التسمية فائدة الإيجاز — والاختصار .

(١) في م : أو .

(٢) شرح المفصل ١/٧٢ .

(٣) الكتاب ١/٣ .

(٨)

اختصار المختصر لا يجوز

لأنه إجحاف به ، ومن ثم لم يجوز حذف الحرف قياساً ، قال ابن جنبي في (المحتسب (١)) أخبرنا أبو علي قال : قال أبو بكر حذف الحرف ليس بقياس لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب في الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به ، ومن ثم أيضاً لم يجوز حذف المصدر والحال إذا كانا بدلاً من اللفظ بفعلهما ، ولا الحال النائية عن الخبر ، ولا اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل . وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان : لا يجوز حذف (لا) من (سيما) لأن حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي أن يقال بشيء منه إلا حيث سمع ، وسبب ذلك أنهم يقولون (٢) : إن حروف المعاني إنما وضعت بدلاً من الأفعال طلباً [هـ - ٣٣] للاختصار ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف أو حرفين ، وما وضع مؤيداً معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف (٤) .

(١) المحتسب ٥١/١ وقد نقل السيوطي كلام ابن جنبي بتصرف ، وانظر

الخصائص ٢/٢٧٣ .

(٢) زيادة من د - ل .

(٣) في د - م : الحذف لها ، وانظر مسألة (لاسيما) في المغني ١/١٤٩

وشرح الكافية ١/٢٢٩ ، وكفاية الرازي ١/١٦١ .

وقال ابن هشام في (حواشي التسهيل) :

لا يجوز حذف (١) جواب إما لأن شرطها حذف ، فلو حذف الجواب أيضاً لكان اجحافاً بها . وقال صاحب البسيط :

القياس يقتضي عدم حذف (٢) حروف المعاني وعدم زيادتها لأن وضعها للدلالة على المعاني ، فإذا حذفت أخل حذفها بالمعنى الذي وضعت له ، وإذا حكم بزيادتها نافي ذلك وضعها للدلالة على المعنى ، ولأنهم جاؤوا بالحروف اختصاراً عن الجمل التي تدل معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته ، فلهذا مذهب البصريين إلى التأويل ما أمكن ، صيانة عن الحكم بالزيادة أو الحذف .

وقال ابن جني في الخصائص (٣) :

تفسير قول أبي بكر : إثمها (٤) دخلت الكلام للضرب من الاختصار : أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنت (ما) عن (أثم) وهي جملة فعل وفاعل ، وإذا قلت : قام القوم إلا زيدا فقد نابت (إلا) عن أستثني ، وإذا قلت قام زيد وعمرو ، فقد نابت الواو عن (أعطف) وكذا (ليت) نابت عن (أتمنى) ، (وهل) عن (أستفهم) ، والباء في قولك : ليس زيد بقائم ، نابت عن (حقا) ، (والبتة) (٥) ،

(١) زيادة من د م .

(٢) كلمة (حذف) ساقطة من م .

(٣) الخصائص ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٤) أي الحروف ، وفي الخصائص و م : إنما .

(٥) سقطت الواو من ه و م والتصويب من الخصائص ود .

و (غير ذي شك) وفي قولك أمسكت بالجبل (١) نابت عن المباشرة وملاصقة يدي له ، و (من) في قولك : أكلت من الطعام ، نابت عن البعض أي : أكلتُ بعضَ الطعام (٢) ، وكذلك بقية ما لم نسمّه ، فإذا كانت هذه الحروف نوابغ عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تنتهك ويجحف بها .

قال : ولأجل ما ذكرناه من إرادة [د - ١٢] الاختصار بها (٣) لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات : الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك ، وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار ، فلو عملوها لنقضوا ما أجمعوه ، وتراجعوا عما التزموه (٤) وقال ابن يعيش (٥) :

حذف الحرف (٦) يأباه القياس ، لأن الحروف إنما جيء بها [هـ / ٣٤] اختصارا أو نائبة عن الأفعال ، ف (ما) النافية عن أنفي ، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادي ، فإذا أخذت تحذفها كان اختصارا المختصر وهو إجحاف ، إلا أنه ورد حذف حرف النداء كثيرا لقوة الدلالة على المحذوف

-
- (١) في الخصائص : فقد نابت .
 - (٢) في العبارة تصرف يسير .
 - (٣) في هـ : فيها . وهي ساقطه من م ، والتصويب من د والخصائص .
 - (٤) في د والخصائص : اعتزموه .
 - (٥) شرح المفصل ١٥ / ٢ وكرر هذا المعنى بالناظر مقارنة في ٩٤ / ٤ .
 - (٦) في شرح المفصل : مما يأباه .

فصارت (١) القرائن الدالّة (٢) كالتلفظ به •

وقال أيضاً (٣) :

ليس الأصل في الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفاً فيخفف (٤)

نحو: أن ولكن ورب •

إذا اجتمع مثلان وحذف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثاني ؟ •

فيه فروع :

أحدها: إذا اجتمع نون الوقاية و نون الرفع جاز حذف أحدهما تخفيفاً

نحو: (اتحاجوني) (٥) و (تأمروني) (٦) وهل المحذوف نون الرفع أو

نون الوقاية خلاف ؟ ذهب سيبويه الى الاول (٧) ورجّحه ابن مالك (٨)

لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله :

(١) في هـ - م : فصار •

(٢) في هـ : على المحذوف وهي مكررة •

(٣) شرح المفصل ٩٤/٤ •

(٤) في شرح المفصل : الا أن تكون مضاعفة فتخفف •

(٥) الأنعام : ٨٠ ، قرأ نافع وابن عامر : أتحاجوني ، بتخفيف النون ،

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمرزة والكسائي بتشديدها ،

كتاب السبعة : ٢٦١ الاتحاف ٢٥٢ ، إملأ ما من به الرحمن ١/١٤٥ •

(٦) الزمر : ٦٤ ، قال ابن مجاهد : قرأ نافع وابن عامر « تأمروني » بتخفيف

النون ، غير أن نافعاً فتح الياء (تأمروني) ولم يفتحها ابن عامر •••

وقرأ ابن كثير : (تأمروني) مشددة النون مفتوحة الياء ، وقرأ الباقون

(تأمروني) مشددة النون ساكنة الياء • كتاب السبعة : ٥٦٣ •

(٧) الكتاب : ١٥٤/٢ •

(٨) شرح التصريح ١/١١١ •

٢٦ - أبيتُ أسري وتبيتي تدلّكي (١)

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنتها نافية عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو : (إن الله يأمركم) (٢) و (ما يشعركم) (٣) في قراءة مَنْ سَكَنَ ولأنتها حركة ، ونون الوقاية كلّمة وحذف الجزء أسهل .

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام (٤) الى الثاني ، لأنها لا تدل على إعراب ، فكانت أولى بالحذف ، لأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه ، ولأن الثقل نشأ من الثانية فهي أحقّ بالحذف .

الثاني : إذا اجتمع نون الوقاية ونون إنَّ وكان ولكن ، جاز حذف

- (١) البيت مجهول القائل ، وتامه : شمرک بالعنبر والمسك الذكي .
- والبيت في الخصائص ٣٨٨/١ والمحتسب ٢٢/٢ ، والغزاة ٥٢٥/٣ والتصريح ١١١/١ ، والهمع ٥١/١ ، والدرر ٢٧/١ . قال الشنقيطي في الدرر : الشاهد فيه حذف النون من - تبيتي وتدلكي - والأصل تبيتين وتدلكين وظاهر كلام المصنف أنه من الشاذ ولا يختص بالضرورة .
- (٢) البقرة : ٦٧ حكى عن أبي عمرو أنه قرأ « يأمركم » بالسكون ، وحذف الضمة من الراء لثقلها ، قال أبو العباس المبرد : لا يجوز هذا ، لأن الراء حرف الاعراب ، وإنما الصحيح عن أبي عمرو : أنه كان يختلس الحركة القرطبي ٤٤٤/١ ، البحر المحيط ٢٤٩/١ الاتحاف : ١٧٣ .
- (٣) كتاب السبعة : ٢٦٥ - ذكر ابن مجاهد أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من يشعركم ، الاتحاف ٢٥٥ - النشر ٢٥٢/١ .
- (٤) انظر الخصائص ٣٨٨/١ ، والمنصف ٣٣٨/٢ ، المنفي ٦٨٥ .

أحدهما (١) ، وفي المحذوفة (٢) قولان :

أحدهما : فون الوقاية وعليه الجمهور •

وقيل: نون (أن) لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين أني وأني، وما دخل للفرق لا يحذف • ثم اختلف : هل المحذوف الأولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف ؟ أ والثانية المدغم فيها لأنها طرف ؟ على قولين ، صحح أبو البقاء في اللباب أولهما (٣) •

الثالث : إذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الأربعة (٤) ، المذكورة جاز حذف أحدهما نحو : أنا ولكننا ، وهل المحذوفة (٥) الأولي المدغمة أو الثانية المدغم فيها ؟ فيها (٦) القولان السابقان ، ولم يجز هنا القول بأن المحذوف نون الضمير لأنها اسم فلا تحذف (٧) • ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته : في كلام أبي علي في الأعغال (٨) ، ما يدل على أن المحذوف نون ضمير النصب في قولنا : كأننا وتاء تفعل في قولنا :

(١) انظر الكتاب ١/٣٨٦ ، والمقتضب ١/٢٤٩ ، والروض الأنف ١/١٢٦ ،

٢/٢١٠ •

(٢) في د : المحذوف •

(٣) اللباب ق : ٤٣ •

(٤) في م : ويعني بالحروف الأربعة ان - أن - لكن - كأن •

(٥) في د : المحذوف •

(٦) ساقطة من ه •

(٧) في م : يحذف •

(٨) في ه د : الاعغال •

هي تكلّم؟ قال ذلك على لسان أبي العباس نقلاً عن أبي بكر تقوية لمن يذهب في أن المحذوف من (لام) اللام الأصلية لا لام الإضافة كما ذهب إليه سيبويه (١)، وقال: لأن ما يحذف (٢) من المكررات إنما يحذف للاستثقال، إنما يقع الاستثقال فيما يتكرر لافي المبدوء به الأول، ثم قال عقب ذلك: والذي رجحه أبو علي أن المحذوف من اننا وكأنا إنما هو النون الوسطى دون نون الضمير، قال: لأنه عهد حذفها دون حذف نون (٣) الضمير.

الرابع: إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث نحو:

• • • • • ٢٧ -

يسوء الفاليات إذا فليني (٤)

- (١) في هـ: هل •
 (٢) الكتاب ٣٠٩/١ •
 (٣) كلمة (نون) ساقطة من م •
 (٤) البيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي وقد احتج به سيبويه ١٥٤/٢، وصدرة - (تراه كالثغام يعمل مسكا) والضمير في (تراه) لشعره، والثغام: نبت له نور أبيض يشبه به الشيب، و (يعل) يطيب شيئاً بعد شيء، وقد احتج به الفراء في معاني القرآن ٨٩/٢ - ٩٠ على تخفيف النون والنية تثقيلاً •

وانظر: شعر عمرو بن معد يكرب: ١٦٨ - ١٦٩ وابن السيرافي الفقرة: ٥٣٦ - شرح المفصل ١٩١/٣ - تهذيب اللغة ٣٧٥/١٥ الصحاح ٢٤٥٧ مادة (فلا) - المنصف ٣٣٨/٢ - الفصول والغايات ٣٤/١ - البحر المحيط ٤١٢/١ الخصائص ٤٤٥/٢، مغني اللبيب: ٦٨٥ •

والأصل : فليمني ، فحذف إحدى النونين • واختلف في المحذوفة فقال المبرد : هي نون الوقاية لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجحه ابن جنبي والخضراوي وأبو حيان (١) وابن هشام وفي البسيط أنه مجمع عليه ، وقال سيوييه : هي نون الإنثاء • واختاره ابن مالك قياساً على (تأمروني) • وردّه (٢) أبو حيان لأنه قياس على مختلف فيه •

الخامس : المضارع المبدوء بالتاء إذا كان ثانياً تاء نحو : تتعلم وتتكلم ، يجوز الاقتصار فيه على إحدى التائين ، وهل المحذوف الأولى أو الثانية قولان ، أصحها الثاني وعليه البصريون ، لأن الأولى دالّة على معنى وهو (٣) المضارعة ، ورجحه (٤) ابن مالك في شرح الكافية (٥) بأن (٦) الاستشقال في اجتماع المثليين ، إنما يحصل عند النطق بشانئهما فكان هو الأحق بالحذف ، قال (٧) : وقد يفعل ذلك بما صدر (٨) فيه نونان كقراءة بعضهم (ونزل الملائكة تنزيلاً) (٩) قال : وفي هذه

(١) في هـ : ابن •

(٢) في هـ : ما هو معروف ، ولا معنى لها •

(٣) في هـ : وهي •

(٤) في ل : وقال •

(٥) شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٨٨ تحقيق د • عبد المنعم أحمد هريدي •

(٦) في م : لأن •

(٧) شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٨٧ •

(٨) في الشرح : بما تصدّر •

(٩) الفرقان : ٢٥ : قرأ ابن كثير بنونين مخففاً ، ونصب الملائكة ، •••••

وقرأ الباقون بنون واحدة والتشديد ورفع (الملائكة) الكشف ٢/١٤٦

القراءة دليل على أن المحذوف من التائين هي الثانية لأن المحذوف من النونين في القراءة [هـ - ٣٦] المذكورة انما (١) هي الثانية ، ورجحه الزنجاني في شرح الهادي : بأن الثانية هي التي تعلّ فتسكن وتدغم في (تذكرون) فلما لحقها الاعلال دون الأولى لحقها الحذف دون الأولى إذ الحذف مثل الإعلال .

السادس : الفعل (٢) المضاعف على وزن فععل نحو : ظلّ ومسّ وأحس إذا أسند الى الضمير المتحرك نحو ظلّلت ومسّست وأحسست جاز حذف أحد حرفي التضعيف فيقال : ظلّلت ومسّست وأحسّست ، وهمل المحذوف الأول وهو العين أو الثاني وهو اللام ؟ قولان أصحهما الأول وبه جزم في التسهيل (٣) وقال أبو علي في الأغفال (٤) : قد حذف الأول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلّلت ومسّست ونحو ذلك .

فإن قيل : ما الدليل على أن المحذوف الأول ؟ قيل : قول من قال : (ظلّلت ومسّست فألقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما ألقاها عليها (٥))

← - الكشاف ٢١٧/٣ . قال ابن جني في المحتسب ٢ : ١٢٠ : ينبغي أن يكون محمولاً على أنه أراد وننزل الملائكة الا أنه حذف النون الثانية التي هي فاء فعل (نزل) لالتقاء النونين استخفافاً .

- (١) عبارة (المذكورة انما) ساقطة من م .
- (٢) في م : التفعّل ، وفي ل : الفعل المضارع .
- (٣) التسهيل : ٣١٤ .
- (٤) الاغفال : ٤٠/١ (أطروحة جامعية) .
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

في خِفَتْ وهنّت (١) وظلّكت ، ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير ، وكذلك قلب الأول من المتكررة نحو : (دينار) كما قلب الثاني نحو : تظنّيت وتقضّيت ، وخفّفت الهزّة الاولى كما خففت الثانية نحو : (جاء أشراطها (٢)) .

السابع : (لاسيما) إذا خففت ياؤها كقوله (٣) :

٢٨ - فِ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيْمَانِ لَاسِيْمًا

عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القرب (٤)

فهل المحذوف الياء الأولى وهي العين أو الثانية ، وهي السلام ؟
اختار ابن جني الثاني وأبو حيان الأول .
قال ابن إياز في شرح الفصول (٥) :

واعلم أنه قد جاء تخفيف (سي) من لاسيما ، إلا أنهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها أو لامها (٦) ؟ ، والذي يقتضيه القياس أن يكون المحذوف اللام لأن الحذف إعلال ، والإعلال ، في اللام شائع كثير بخلافه في العين ، وبعضهم يزعم أنهم حذفوا الياء الأولى الأمرين :

(١) في هـ : هبت .

(٢) محمد : ١٨ والأشراط الأمارات والعلامات ، الاتحاف ٤٨٤ ولم ينص على أصحاب قراءة التخفيف وإنما أحال الى أمثالها انظر القراءة في قوله تعالى (جاء أجلهم) في الاتحاف : ٢٦٦ . وقد أشار الى القراءتين في الآية (جاء أشراطها) الزمخشري في الكشاف ٢٥٦/٤ .

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) البيت في الهمع ٢٣٥/١ - الدرر ١٩٩/١ وصححت رواية البيت من الدرر .

(٥) المحصول : في ٩٨ : مخطوط الظاهرية .

(٦) في المحصول : منها . وهو تصحيف .

أحدهما : سكونها والثانية متحركة (١) والمتحرك أقوى من الساكن فكانت الأولى أولى بالحذف لضعفها .

والثاني : أنها زائدة والأولى منقلبة واو أصلية والزائد [هـ - ٣٧] أولى من الأصلي بالحذف ولما حذفت الياء الأخيرة لم تردّ الياء (٢) [د - ١٣] الى أصلها لإرادة المحذوف . انتهى وفي الكلام الأخير نظر .

الثامن : باب الأمثلة الخمسة إذا أكد بالنون الشديدة نحو :

والله لتضربنّ فانه يجتمع فيه ثلاث نونات : فون الرفع والنون المشددة ، فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا .

التاسع : ذو بمعنى صاحب ، أصله عند الخليل ذوو ، بوزن فَعْعَل (٣) وعند ابن كيسان ذوو بالفتح ، فحذف إحدى الواوين ، قال أبو حيان : وفي المحذوف قولان :

أحدهما : الثانية وهي اللام وعليه أهل الاندلس وهو الظاهر .

والثاني : الأولى وهي العين وعليه أهل قرطبة .

العاشر : قال الشمس بن الصائغ في قوله :

٢٩ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي

لست من قيس ولا قيس مني (٤)

(١) في المحصول : وقد تقدم في الشرح الكلام على قوة المتحرك وضعف الساكن بما يعني عن الاعادة .

(٢) في المحصول : الواو .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٣ .

(٤) الغزاة ٢ / ٤٤٩ ، قال البغدادي : وفي النفس من هذا البيت شيء ، لأننا

— الذي ذكروه أن المحذوف من (مني) و (عني) نون الوقاية ،
ويحتمل أن تكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة إلا أن يقال : إن
الحروف بعيدة عن الحذف منها .

الحادي عشر : ذا المشار بها ، عند البصريين ثلاثية الوضع (١)
وألها منقبة عن ياء عند الأكثرين (٢) ، وعن واو عند آخرين ، ولأما
عن ياء باتفاق، وجزموا بأن المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافاً، ثم رأيت
انخلاف فيه محكياً في البسيط : قال أكثر النحاة على أن المحذوف لامه ،
لأنها طرف فهي أحق بالحذف قياساً على الإعلال . ولأن حذف اللام أكثر
من حذف العين فتعليق الحُكْم بالأعم أولى . ومنهم من قال : المحذوف
عينه والموجود لامه ، لأن العين ساكنة ، والساكن أضعف من المتحرك
فهو أحق بالحذف ولأنه لو كان المحذوف لامه لعدمت علة قلب الياء
ألها ، لأن العين تكون ساكنة ، فلا توجد فيها علة القلب وأما السلام
فمتحركة ، والساكن أضعف من المتحرك فهو أحق بالحذف ولأنه لو
كان المحذوف لامه لعدمت علة قلب الياء ألها ، لأن العين تكون ساكنة ،
فلا توجد فيها علة القلب وأما اللام فمتحركة ، فإذا حذفت العين ، وجدت
علة الإعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله [ه — ٣٨] .

← لم نعرف له قائلاً ولا نظيراً ، لاجتماع الحذف في الحرفين ، ولذلك نسبته
ابن الناطم الى بعض النحويين ولم ينسبه الى العرب .

وانظر : العجة في القراءات السبع لابن خالوية : ٢٠٣ وشرح المفصل
١٢٥/٣ .

(١) المسألة في الانصاف برقم ٩٥ ، ٦٦٩/٢ .

(٢) في د — م ل : الأكثر .

الثاني عشر : قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى (فأما إن°
كان من المقرّين فرّوح°) (١) : إنّ أصل الفاء داخلة على (ان كان)
وأخّرت للزوم الفصل بين أمّا والفاء ، فالتقى فاء إن فاء أما وفاء جواب
(إن°) فحذفت الثانية حملا على أكثر الحذفين نظائر° .

الثالث عشر : إذا صغرت كساء قلت : كسي ، وقد اجتمع فيه
ثلاث ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة
عن (٢) التي هي لام الكلمة ، فتحذف أحدها ، وهل هذا المحذوف الياء
الأخيرة التي هي لام الكلمة أو الياء المنقلبة عن الألف ؟ قولان : نص
سيبويه (٣) على الأول ، كذا نقله أبو حيان بعد أن جزم بالثاني° .

الرابع عشر : إذا نسبت الى نحو طيّب وسيّد وميّت حذفت
إحدى الياءين فقلت : طيبي وسيدي تخفيفا ، وقد جزموا بأن المحذوف
الثانية ، لا الأولى ، كذا جزم به ابن مالك (٤) ، وأبو حيان (٥) في كتبهما ،
وعلله أبو حيان بأنّ موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات ،
فكان حذف المتحركة أولى° . وقال الزمخشري في الفائق (٦) : (هيئن
وليئن مخفنان من هيئن وليئن) والمحذوف من يائيهما الأولى وقيل
الثانية (٧)° .

(١) الواقعة : ٨٨° .

(٢) لعل صواب العبارة : « والياء المنقلبة عن الواو التي هي لام الكلمة »° .

(٣) الكتاب : ١٣٢/٢° .

(٤) التسهيل : ٢٦٢° .

(٥) شرح التسهيل : ٦٦ق/٦° .

(٦) الفائق ١٢٣/٣ ما بين القوسين فقط من الفائق° .

(٧) انظر المنصف ١٥/٢° .

الخامس عشر : يجوز حذف إحدى (١) الياءين من (أيّ) قال الشاعر :

٣٠ - تَنْظَرْتِ نَصْرًا وَالسَّمَائِينَ أَيَهُمَا (٢)

• • • • •

وقد جزم ابن جني في ذا (٣) بأن المحذوف الثانية وهي اللام لقلّة حذف العين ، قال : ولهذا بقيت الأخرى ساكنة كما كانت (٤) .

السادس عشر : إذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو : (٤) أنتم منّ في السماء (٥) فانها ترسم بالّف واحدة وتحذف الأخرى كذا في خط المصحف ، واختلف في المحذوفة فقيل : الأولى ، وعليه الكسائي لأن الاصلية أولى بالثبوت وقيل : الثانية وعليه القراء وشعلب وابن كيسان (٦) لأن بها حصل الاستثقال ولأنها تسهل ، والمسهل (٧) أولى بالحذف ، ولأن الأولى حرف معني فهي أولى بالثبوت [هـ - ٣٩] .

(١) سقط من ل .

(٢) الفرزدق ، ديوانه ١/٢٤٧ ، وفي هـ : نظرت نسرا ، ولا معنى لها ، ونصر هو نصر من سيار ، وعجز البيت : (عليّ من الغيث استهلّت مواطنه) - المحتسب ١/٤١ ، ١٠٨ ، وفي مجالس العلماء : ٢٧٩ تذكرت بشرا والسماكين أيهما - شرح شواهد المغني ٢٣٦ .

(٣) في د : في ذا القد .

(٤) المحتسب ١/١٠٨ .

(٥) الملك : ١٦ .

(٦) المقنع : ٢٤ .

(٧) في ل : السهل .

السابع عشر : إذا وقف على المقصور المنون نحو : رأيت عصا، وقف عليه بالألف • قال ابن الخباز : وكان في التقدير ألقان ، لام الكلمة ، والألف التي هي بدل من التنوين كما في : رأيت زيدا ، في الوقف ، قال : وحذفت إحدى الألفين لأنه لا يمكن اجتماع ألفين قال : والمحذوفة هي الأولى عند سيويه (٢) والباقية التي هي بدل من التنوين ، قال : وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارئ يزيل حكم الثابت ، قال : فإن كان المقصور غير منون نحو : رأيت العصا ، فالألف هي لام الكلمة اتفاقا •

وفي «شرح الايضاح» لأبي الحسين (٣) بن أبي الريح : اختلف النحويون في هذه الألف الموجودة في الوقف ، فالظاهر من كلام سيويه أنها الألف الأصلية وأن التنوين ذهب في الوقف في الأحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر ، فرجعت الألف الأصلية لزوال ما أزالها ، وذهب المازني إلى أنها من التنوين لأن قبل التنوين فتحة في اللفظ فصار (عصا) في الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك : رأيت زيدا • وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها في الرفع والخفض (٤) بدل عن الألف الأصلية لزوال التنوين ، وفي النصب بدل من التنوين •

الثامن عشر : تحية وثنية (٥) : إذا نسبت إليهما قلت : تحوي

-
- (١) كلمة (في) ساقطة من م •
 - (٢) الكتاب ٥٧/٢ •
 - (٣) في هـ : الحسن •
 - (٤) سقط من ل •
 - (٥) في م : ثنية ، والثنية من أبي ومعناها : التلبث والتحبس يقال : ليس منزلكم بدار ثنية •

وتأويّ ، بحذف إحدى الياءين وقلب الأخرى واوا ، والياء المحذوفة هي الأولى التي هي عين الكلمة ، والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة ، جزم به أبو حيان (١) .

التاسع عشر : باب ، رميّة ينسب إليه رمويّ كذلك ، والمحذوف الياء الأولى ، وهي الياء المدغمة (٢) في لام الكلمة جزم به أيضا (٣) وكذلك باب (مرمي) إذا قيل فيه (مرموي) المحذوفة منه الياء الأولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول ، والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به (٤) .

العشرون : قال صاحب الترشيح (٥) إذا صغرت أسود وعقابا ، وقضيا وحنارا قلت أسيّد وعقّيب وحمّير ، بياء مشددة مكسورة ،

-
- (١) شرح التسهيل ٦/ق ٦٦ .
 - (٢) في د - م : وهي ياء المدغمة ، وما في (هـ) موافق لما في شرح التسهيل .
 - (٣) شرح التسهيل ٦/ق ٦٦ .
 - (٤) شرح التسهيل ٦/ق ٦٦ .
 - (٥) في م : الترشيح وصاحب الترشيح هو ابن الطراوة . إنباه الرواة ١٠٧/٤ وانظر أيضاً كتاب : « ابن الطراوة النحوي » للدكتور عيتاد عيد الشبتي ص ١٠٤ . مطبوعات نادي الطائف الأدبي . وكتاب « أبو الحسين بن الطراوة ص ٥٠ للدكتور محمد ابراهيم البنا دار بوسلامة وتونس » .
 - (٦) في م : عقاب .

فإذا نسبت الى هذه (١) حذفت الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم :

فقلت : أسيدي وقضيبي بياء ساكنة (٢) •

الحادي والعشرون : قال أبو حيان : إذا صغّر مبيطر ومسيطر

ومهيمن ، أسماء فاعل من ييطر وسيطر وهيمن ، تحذف الياء الأولى

لأنها أولى بالحذف وتثبت ياء التصغير (٣) •

الثاني والعشرون : إذا اجتمعت همزتان منفقتان في كلمتين نحو

(جاء أجلمهم) (٤) و (البغضاء الى) (٥) أولياء أولئك ، جاز حذف

أحدهما تخفيفا ، ثم منهم من يقول : المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر

الكلمة محل التغيير ، ومنهم من يقول المحذوف الثانية لأن الاستئصال

إنما جاء عندها ، حكاه السيد ركن الدين في « شرح الشافية » •

الثالث والعشرون : باب (٦) الإفعال والاستفعال مما اعتلت عينه ،

(١) في د - م - هذا •

(٢) انظر شرح التسهيل ٦/ق ٦٧ قال أبو حيان : ولم يذكر (س) في أسيد

ونحوه ما ذكر في سيد وميت من التخفيف قبل النسب ، فيمكن أن يكون

ذلك لعدم جوازه وذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه أبو الحسن بن خروف

الى أنه لا يجوز الحذف في المصغر الا في النسب •

(٣) قال أبو حيان في البحر ٨/٤٦٤ ، وليس الكلام على هذا الوزن الا مسيطر

ومهيمن ومبيطر وهي أسماء فاعلين من سيطر وهيمن وجاء مجير ،

اسم وادٍ ومدبير ، ويمكن أن يكون أصلهما مدبر ومجر فصغرتا •

(٤) الأعراف : ٣٤ •

(٥) المائة : ١٤ •

(٦) كلمة (باب) ساقطة من م •

كإقامة واستقامة أصلهما ، إقوام واستقوام ، نقلت حركة الواو فيهما وهي العين الى الفاء فانقلبت ألفا لتجانس الفتحة فالتقى ألفان فحذفت إحداهما (١) لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التأنيث .

— واختلف النحويون أيتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوف ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة لقربها من الطرف (٢) ولأن الاستقبال بها حصل (٣) وإليه ذهب ابن مالك (٤) وذهب الأخفش (٥) والقراء (٦) الى أن المحذوف عين الكلمة .

الرابع والعشرون : باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون ، أصلهما : مَبْيُوعٌ وَمَصُونٌ ، ففُتْعِلَ بهما ما فعل بإقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما ، فالتقى ساكتان : الأول عين الكلمة ، والثاني واو مفعول الزائدة ، فوجب حذف أحدهما واختلف في أيهما حذف ، فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف (٧) ، وذهب الأخفش الى المحذوف عين الكلمة مفعول لمعنى ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول (٨) .

(١) في د : أحديهما .

(٢) في م : الطرف .

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢ ، ٢٦٦ والمقتضب ١/١٠٤ ، ١٠٥ النصف ١/٢٩١ - ٢٩٢ .

(٤) تسهيل الفوائد : ٣١٢ .

(٥) المقتضب ١/١٠٥ ، النصف ١/٢٩١ .

(٦) سقط من ل .

(٧) الكتاب ٣٦٣/٢ - المقتضب ١/١٠٠ النصف ١/٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٨) المقتضب ١/١٠٠ - ١٠١ - النصف ١/٢٨٧ - ٢٨٨ قال المازني بعد

الخامس والعشرون : (يستحيي (١)) يباءين في لغة الحجاز ، وأما تميم فنقول [هـ - ٤١] : (يستحي) يباء واحدة ، قال في التسهيل (٢) : فيحذفون إحدى الياءين ، قال أبو حيان (٣) : إما التي هي لام الكلمة وإما التي هي عين الكلمة ، أما حذف لام الكلمة فلاذن الأطراف محلّ التغيير ، فلما حذفت (٤) بقي يستحي كحالها مجزوما ، فنقل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء ، أما حذف عين الكلمة فقل : نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي عين الكلمة والياء التي هي لام فحذف الأولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة : يستفع • وعلى الثاني يكون وزنها يستقل •

السادس والعشرون : باب صحارى وعذارى فيه لغات ، التشديد وهو الأصل ، والتخفيف هروبا من ثِقَل الجمع مع ثقل التشديد ، ثم الأولى بالحذف الياء التي هي بدل من ألف المد ، لأنه قد عهّد حذفها ولأن الكلمة خماسية ، والمبدلة من ألف التأنيث بمنزلة الأصلي فهي أحقّ بالثبوت وما قبلها أحقّ بالحذف ، قاله في البسيط •

←
 أن عرض لخلاف الأخفش وسيبويه : « وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس » •

- (١) في القرآن الكريم : (إن الله لا يستحيي) البقرة : ٢٦ قرأ ابن محيصة (يستحي) بكسر الحاء ، وياء واحدة ساكنة ، وروي عن ابن كثير وهي لغة تميم وبكر بن وائل ، تفسير القرطبي ١/٢٤٢ وقرأ الجمهور يستحيي يباءين • البحر ١/١٢٠ •
- (٢) تسهيل الفوائد : ٣١٤ •
- (٣) شرح التسهيل ٧/ق ٩٩ - نقل النص بتصريف طفيف •
- (٤) في شرح التسهيل : حذفها •

السابع والعشرون : قراءة ابن (١) محيضن (سواء عليهم
 أن تذكرتهم) (٢) بحذف إحدى الهمزتين ، قال ابن جني في المحتسب (٣):
 المحذوف الأولى وهي همزة الاستفهام قال : فإن قيل : فلعل المحذوف
 الثانية ، قيل : قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام وأما حذف همزة (٤)
 أفعال في الماضي فبعيد .

الثامن والعشرون : باب جاءٍ وشاءٍ اسم فاعل من جاء وشاء
 أصله : جائيٌ وشائي لأن لام الفعل همزة فمن ذهب الخليل (٥) أن الهمزة
 الأولى هي لام الفعل قدّمت إلى موضع العين كما في شاكٍ وهار ،
 ومذهب سيويه (٦) هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت
 الأخيرة (٧) ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ، ثم فعل به ما فعل
 بقاض فوزكه على هذا فاعل . وعلى قول (٨) الخليل : فالع لأله مقلوب ،
 وآل هذا إلى أن في المحذوف قولين : قول سيويه اللام ، وقول
 الخليل العين .

-
- (١) في م : أبي .
 (٢) البقرة : ٦ .
 (٣) المحتسب ١/٥٠ - الاتحاف : ١٢٨ ، البحر المحيط ١/٤٨ ، ونسبها
 أبو حيان إلى الزمري أيضاً .
 (٤) ساقط من م .
 (٥) الكتاب ٢/٣٧٨ .
 (٦) الكتاب ٢/٣٧٧ .
 (٧) في م : الأخير .
 (٨) في م : مذهب .

التاسع والعشرون : نحو :

٣١ - يا زيد زيدَ اليعملات (١)

٣٢ - بين ذراعي وجبة [هـ - ٤٢] الأسد (٢)

في المحذوف خلاف ، قال الميرد : الأول . وقال سيويه الثاني ،

ورجحه ابن هشام .

قال ابن النحاس في التعليقة :

قولهم : قطع الله يدَ ورجلَ من قالها ، أجمعوا على أن هنا مضافاً إليه محذوفاً من أحدهما واختلفوا من أيهما حذف ، فمذهب سيويه حذف من الثاني وهو أسهل لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمّر . وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وحسن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدماً على المدلول عليه ، ومذهب

(١) الكتاب ٣١٥/١ . ونسبه الى بعض ولد جرير ، وفي المقتضب ٢٣٠/٤ غير منسوب ونسبه في شرح الكامل ١٤٦/٧ ، الى عمر بن لجأ والصحيح أنه لعبد الله بن رواحة كما في سيرة ابن هشام ٣٧٧/٢ ، وتامه الذبّل = تناول الليل هديت فانزل انظر الفصل : ٤٣ ، شرح الفصل ١٠/٢ - الروض ٢٥٨/٢ - خزنة الأدب ٣٦٢/١ - ٣٦٤ . قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيويه ٢٧/٢ الفقرة : ٣٤٧ : الشاهد فيه أنه أقحم زيداً الثاني بين (زيد) الأول وبين ما أضافه إليه . وزيد الأول مضاف إلى اليعملات .

(٢) الكتاب ٩٢/١ - المقتضب ٢٢٩/٤ ، واستشهد به سيويه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ونسبه الى الفرزدق ، وهو من فوائت الديوان . انظر ديوانه ٢١٥ - الخصائص ٤٠٧/٢ - شرح الفصل ٢١/٣ - خزنة الأدب ٢٦٩/١ - ٢٤٦/٢ مغني اللبيب : برقم ١٠٥١ .

المبرد أن الحذف من الأول ، وأن رجُل مضاف الى (من) المذكورة ،
 و (يد) مضافة إلى (من ° قالها) أخرى محذوفة ويلزمه (١) أن يكون
 قد وضع الظاهر موضع المضمَر إذ الأصل : يدَ من ° قالها ورجلته ،
 وحسن ذلك عنده كون الأول معدوماً في اللفظ فلم يستنكره لذلك .
 انتهى (٢) .

الثلاثون : نحو زيدٌ وعمروٌ وقائمٌ ، ومذهب سيويه (٣) أن
 الحذف فيه من الأول مع أن مذهبه في نحو :

٣٣ - (زيد زيدَ العملات) (٤)

أن الحذف من الثاني (٥) قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف
 اثنائي بين المتضامين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما
 ذهب ، وأما هنا فلو كان (قائم) خبيراً عن الأول لوقع في موقعه
 إذ (٦) لا ضرورة تدعو إلى تأخيره إذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو :
 زيد قائم وعمرو ، من غير قبح في ذلك انتهى .

وقيل (٧) أيضاً : كل من المبتدئين عامل في الخبر فالأولى إعمال
 الثاني لقربه قال ابن هشام (٨) : ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك

-
- (١) في ل : يلزم .
 (٢) انظر تعليقات محقق المقتضب ٢٢٧/٤ وما بعدها .
 (٣) الكتاب ١/٣٧ .
 (٤) مر ذكره برقم ٣١ .
 (٥) الكتاب ١/٣١٥ .
 (٦) في و : اذا .
 (٧) في ل : وقال .
 (٨) مغني اللبيب ٢/٦٨٧ .

في مسألة الإضافة ، قال : والخلاف إنما هو عند التردد وإلا فلا تردد
في أن الحذف من الأول في قوله :

٣٤ - نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راضٍ والرأي مُختلِفٌ (١)

ومن الثاني قوله :

٣٥ - فإتني وقيارا بها لغريب (٢)

الحادي والثلاثون : ذات أصلها (ذويه) تحركت الواو والياء
فقلب كل [هـ - ٤٣] منهما ألفاً فالتقى ألفان فحذف أحدهما (٤) .

(١) الكتاب ٢٨/١ ، ونسبه سيبويه لقيس بن الخطين . قال أستاذنا العلامة
أحمد راتب النفاخ : الأصح في نسبة البيت أنه لعمرو بن امرئ القيس
الخزرجي ، فهرس شواهد سيبويه ١١٥ ، وانظر المقتضب ١١٢/٣ -
٧٣/٤ ، وخزانة الأدب ١٨٩/٢ - ٩٣ وملحقات ديوان قيس بن الخطين
٦٣ ، ١٧٢ ، ١٧٣ تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد واستشهد به
سيبويه على وقوع الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، فقد حذف خبر المبتدأ
الأول وهو عمدة ، لدلالة الثاني عليه والتقدير : نحن بما عندنا
راضون .. وسقطت عبارة (الرأي مختلف) من ل وانظر ابن السيرافي
الفقرة ١٣٤ .

(٢) هذا عجز بيت لضابيء البرجمي ، وصدوره : « فمن يك أمسى بالمدينة
رحله » والبيت في الكتاب ٢٨/١ - مجالس ثعلب ٣١٦ ، ٥٩٨ - شرح
المفصل ٩٣/١ ، ٦٨/٨ خزانة الأدب ٣٢٣/٤ - مغني اللبيب برقم
٨٥٨ ، ١٠٥٥ ، الهمع ١٤٤/٢ ، السدر ٢٠٠/٢ ابن السيرافي
الفقرة : ١٨٢ .

(٣) في ل : ساكتان .

(٤) في ل : أحد بهما .

قال ابن هشام في تذكرته : وينبغي أن ينظر هل المحذوف فيها الألف الأولى أو الثانية فقياس قول سيبويه والخليل في إقامة واستقامة أن يكون المحذوف الأولى وقياس قولهما في مثل مصون أن يكون المحذوف الثانية .

الثاني والثلاثون : قولهم : لاه أبوك (١) في لله أبوك ، قال الشلوطين في تعليقه على كتاب سيبويه : مذهباً أن المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف ، وزعم المبرد أن المحذوف اللام المعرفة ولام الله الأصلية والمبقة لام الجر فتحت رداً إلى أصلها كما تفتح مع المضمر ، قال : وهذا أولى لأن في مذهبكم حذف الجار ، وإبقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى ، وأما أنا فلم أحذف حرف المعنى بل حذفته مالا معنى له .

قال الشلوطين : وهذا الذاهب (٢) قد وافق في حذف اللام المعرفة ، وبقي الترجيح بين حرف الجر وحرف الأصل فرعنا [د - ١] أن المحذوف حرف الجر ، وزعم أن المحذوف اللام الأصلية ، ورجح مذهبه بأن حرف الجر لمعنى وفيه إبقاء عمله ، وينبغي أن يترجح مذهبنا لأنه قد ثبت حرف الجر محذوفاً وعمله مبقى في نحو : (خير عافاك الله) وفي مذهبه ادعاء فتح اللام ونحن نبقى الكلام على ظاهره ، وأيضاً

(١) الكتاب ٢٩٤/١ قال سيبويه : وزعم الخليل أن قولهم لاه أبوك ولقيته أمس إنما هو على لله أبوك ولقيته بالأمس ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان ، وليس كل جارٍ يضم ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح . وانظر أيضاً الكتاب ٤٤/٢ - ١٤٥ .

(٢) في هـ : المذهب .

فإنّ الذين يفتحون اللام الجارة قوم بأعيانهم (١) لا يفعل ذلك غيرهم
وجميع العرب يقولون : (لاه أبوك) بالفتح فدلّ على أنها ليست
الجارّة ، إذ لو كانت الجارّة لما فتحها إلا من لغته أن يقول : المال لتزيد
ولعمرو ، فهذا يؤيد ما ذهبنا إليه انتهى .

الثالث والثلاثون : (الآن) أصله : أوان (١) ، ثم قيل حذفت
الألف بعد الواو وقلبت الواو ألفاً ، وقيل بل حذفت الواو وبقيت
الألف بعدها فوقعت بعد الهمزة ، حكاهما في البسيط .

(١) في ل : بأيمانهم .

(٢) في هـ : لأن أصله : لوان وقد أثبتنا ما في د - م ل ويرجع ذلك
ما جاء في شرح المفصل ٤ : ١٠٣ ، ١٠٤ .

فصل

من ظواهر ذلك وهو عكس القاعدة : قال أبو حيان (١) : اختلف النحويون في أي الحرفين من المضاعف هو الزائد ، فذهب الخليل إلى أن الزائد هو الأول [ه - هـ] فاللام الأولى من سلم هي الزائدة وكذلك الزاي الأولى من بلز ، وذهب يونس فيما ذكره الفارسي عنه إلى أن الثاني هو الزائد .

حجة الخليل أن المثل الأول قد وقع موقعاً يكثر فيه أمهات الزوائد وهي الياء والواو والألف ، ألا ترى أنها تقع زائدة ، ساكنة ، ثانية نحو : حوقل وصيقل وكاهل ، وثالثة نحو : كتاب وعجوز وقضيب ، فإذا جعلنا الأولى من (سلم وبلز) زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف ، وكذلك في قردد وما أشبهه مما تحرك فيه المضاعفان ، الأول هو الزائد عند الخليل (٢) وحجة يونس (٣) أن المثل الثاني يقع موقعاً يكثر (٤) فيه أمهات الزوائد ألا ترى أن الواو والياء تزدان (٥) منحركتين نحو : جهور وعشير (٦) ورابعين نحو : كنهور

(١) شرح التسهيل ٧/ق ١٠ .

(٢) في شرح التسهيل ٧/ق ١٠ : وعلى أن الزائد هو الأول بنى ابن عسور كلامه على الأوزان .

(٣) الكلام متتالٍ من شرح التسهيل ٧/ق ١٠ في الشرح : تكثر .

(٤) في الشرح : تكثر .

(٥) في ل : الواو والياء في أوان .

(٦) هكذا في نسخ الأشباه ، والنص الصحيح كما في شرح التسهيل ٧/ق

وَعَفْرِيَّة ، فإذا كان الثاني من سلم وبلز زائداً كان واقعاً موقع هذين الحرفين •

قال أبو حيان : ولا حجة فيما استدللّ به الخليل ويونس لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير ، وأما سيبويه فقد حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، فهذا يدل على احتمال الوجهين •

واختلف في الصحيح فذهب الفارسي إلى أن الصحيح مذهب سيبويه ، واستدل على ذلك بوجود اسحنكك واقعسس وشبههما في كلامهم قال : وذلك أن النون في افعتلل من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصلين نحو : احرجم فينبغي أن يكون ما الحق به من الثلاثي بين أصلين لثلا يخالف الملحق الملحق به ، ولا يمكن ذلك إلا بجعل الأول هو الأصل والثاني هو الزائد ، وإذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه (٢) ، وذهب ابن عصفور إلى أن الصحيح مذهب الخليل بدليلين (٣) :

أحدهما : قول العرب في تصغير (صمحمح) (٤) صميح فحذفوا

ق ١٠ : ألا ترى أن الواو والياء تزدان متحركتين ثالثتين نحو جهوز
وعثير والجمهور الفرس الذي ليس بأجش الصوت ولا أغن •

(١) شرح التسهيل ٧/ق ١٠ - ١١ •

(٢) حذف السيوطي قسماً من كلام أبي حيان ٧/ق ١١ •

(٣) في شرح التسهيل : قال : بدليلين •

(٤) صمحمح : رأس صمحمح أي أصنع غليظ شديد •

الهاء الأولى فثبت أنها الزائدة لأنه لا يجوز حذف الأصلي وإبقاء الزائد (١) .

والثاني : أن العين (٢) إذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف [ه - ٤٥] لا يكون إلا زائداً نحو : عَكْوَتْلٌ (٣) وَعَقْتَنَقْلٌ (٤) ، ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبين أن الزائد من الهاءين في صمصح هي الأولى لأنها فاصلة بين العينين فلا ينبغي أن تكون أصلاً ، لثلا يكون في ذلك كسر (٥) لما استقر في كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد ، وإذا ثبت أن الزائد من المثليين في هذين الموضعين هو الأول حملت سائر المواضع عليهما (٦) ، وذهب (٧) ابن خروف والشلوين إلى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه .

وذهب ابن مالك إلى تفصيل ، فحكم بزيادة الثاني والثالث في صمصح ونحوه ، والثالث والرابع في مرميس ، وأن الثاني في نحو اقعنسس والأول في نحو (علم) (٨) أولى بالزيادة (٩) . قال

(١) حذف السيوطي شيئاً من كلام أبي حيان ٧/ق ١١ .

(٢) في شرح التسهيل : ٧/ق ١١ : الياء

(٣) العثوثل : الكثير اللحم . الرخو .

(٤) العقنقل الكثيب .

(٥) في شرح التسهيل : كثير .

(٦) في شرح التسهيل عليها .

(٧) الكلام التالي مختصر من شرح التسهيل ٧/ق ١٢ .

(٨) في ل : سلم .

(٩) التسهيل : ٢٩٧ .

أبو حيان (١) وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لأحد ، وإنما هو
إحداث قول ثالث جريا على عادته .

وفي البسيط : اختلف في (مغدودن) (٢) هل الزائد فيه الدال
الأولى أو الثانية ؟ فعلى الأول يقال في تصغيره مفيدن بحذف الواو مع
الدال لأن الواو وقعت ثالثة ، وعلى الثاني مفيدين بقلبها ياء لأنها
رابعة فلا تحذف (٣) .

تنبيه : (٤) :

باب اقعنسس : قال ابن مالك (٥) ثاني المثليين فيه أولى بالزيادة
لوقوعه موقع ألف احرنبي (٦) ، قال أبو حيان (٧) : جهة الأولوية ، أنه
لما ألحق احرنبي باحرنجم ، واحرنبي من باب الثلاثة (٨) لم يأتوا بالزائد
الذي (٩) للإلحاق إلا أخيراً وهي الألف ، وكذلك ما جاء به للإلحاق
في هذا النوع هو مقابل لهذه الألف ، والمقابل لها في اقعنسس إنما هي
السين الثانية ، فلذلك حكم عليها بأنها الزائدة ليجري باب الثلاثي في

(١) شرح التسهيل ٧/ق ١٢ .

(٢) المغدودن : الشعر الطويل .

(٣) في النسخ د م يأتي الترتيب التالي أما النسخة ه فتتابع حوار أبي
حيان مع شيخه ابن النحاس وتورد قولاً للسخاوي وآخر لصاحب
البسيط ثم تأتي بالتنبيه .

(٤) انظر التعليق السابق : وقع التنبيه في ص ٤٦ من الطبعة الهندية .

(٥) التسهيل ٢٩٧ .

(٦) احرنبي : استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء .

(٧) شرح التسهيل ٧/ق ١٠ .

(٨) في الشرح : الثلاثية .

(٩) في الشرح : بالزيادة التي .

الإلحاق بالرباعي (١) مجرى وحداً ، ألا ترى أنهما مشتقان من الحرب
والقعر ، فذلك كان الأول أن تكون السين الثانية هي الزائدة .

ومن ذلك أيضاً قال أبو حيان (٢) : سألتني شيخنا بهاء الدين بن
النحاس (٣) عن قولهم هاذان بالتشديد : ما النون المزيدة ؟

قلت له : الأولى ، فقال (٤) : قال الفارسي في التذكرة : هي الثانية
لثلاثي فصل بين ألف التشبية وفونها ولا يفصل بينهما ، قلت له : يكثر
العمل في ذلك الأتاء فكون زدنا نوناً متحركة ثم أسكتنا الأولى وأدغمنا
أو زدناها ساكنة ، ثم أسكتنا الأولى وأدغمنا ، فتحركت لأجل الإدغام
بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وعلى ما ذكرته فكون زدنا نوناً
ساكنة وأدغمنا فقط ، فهذا أولي عندي لقلّة العمل ثم ظهر لي تقويته
أيضاً (٥) بأنّ الألف والنون ليستا متلازمتين فيكثره الفصل
بينهما ، ألا ترى إلى انفكاكهما منها بالحذف والإضافة وتقصير
الصلة انتهى .

(١) سقطت كلمة (الرباعي) من نسخ الاشباه .

(٢) شرح التسهيل ١/ق ١٩٧ .

(٣) في شرح التسهيل بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس
الجلي رحمة الله .

(٤) في شرح التسهيل : قال .

(٥) في شرح التسهيل : فإذا الذي ذكرته بأن الألف .

وقال الشلوين :

قال بعض النحويين (١) : إن النون الثانية بدل من اللام المحذوفة
من (ذا) ومن ذلك (٢) قول زهير [هـ - ٤٩] :

٣٦ - أراني إذا ما بث بث على هوى

فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا (٣)

وقول الآخر (٤) :

٣٧ - فرأيت ما فيه فثم رمزته (٥) ••• ••• •••

(١) قال المبرد : ومن قال في الرجل (ذلك) قال في الاثنين (ذاتك)
بتشديد النون ، تبدل من اللام نونا ، وتدغم إحدى النونين في الأخرى ،
كما قال عز وجل : (فذاتك برهانان من ربك) القصص : ٣٢ .
المقتضب ٣ / ٢٧٥ .

(٢) أي من ابدال حرف مكان حرف .

(٣) ديوانه : ٢٨٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٢٦ ، شرح المفصل ٨ / ٩٦ خزانة
الأدب ٣ / ٥٨٨ ، ٤ / ٤٢١ مغني اللبيب برقم ١٨٥ همع الهوامع ٢ / ١٣١
- الدرر ٢ / ١٧٢ والشاهد فيه أن الحرف قد يبدل من مثله الموافق له
في المعنى كما في البيت فإن (ثم) بدل من الفاء ، الدرر ٢ / ١٧٣ وفي
البيت أقوال كثيرة .

(٤) أبو كبير الهذلي ، وفي ل : وقال الآخر .

(٥) شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٠٨٢ والشاهد فيه ابدال (ثم) من (الفاء)
في أحد الأقوال . الدرر ٢ / ١٧٣ .

وعجز البيت : فلبثت بعدك غير راضٍ مغممري

والضمير في (فيه) يعود الى وجهه ، ويريد ما فيه من خصال الخير .
والمغمر : حيث يسكن ويغمر .

وقال السخاوي في شرح المفصل :

أحد الحرفين ، فيهما زائد (الفاء) أو (ثم) قال : وزيادة الفاء قد وقعت كثيراً ولم تقع زيادة (ثم) إلا نادراً [د/١٦] فالقضاء بزيادة الفاء أولى .

— وقال صاحب البسيط : زاد الفاء مع ثم ، وقيل : (ثم) هي الزائدة دون الفاء لحرمة التصدر .

فصل

وينظر ما نحن فيه مسألة ، قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة : أجمع النحاة على أن ما فيه تاء التانيث (١) يكون في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء على اللغة الفصحى ، واختلفوا أيهما بدل من الأخرى ؟ فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل وأن الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك (٢) .

واستدل البصريون بأن بعض العرب يقول التاء في الوصل والوقف كقوله :

٣٨ — الله نجاك بكفي مسأمت (٣) .

(١) المراد تاء التانيث الاسمية أي التي تكون في الاسم . شرح التسهيل ١٨٧ ق/٧ .

(٢) انظر المسألة في شرح المفصل ٨٩/٥ . وانظر قول سيبويه في الكتاب ٣١٣/٢ والمبرد في المقتضب ١/٦٣ .

(٣) الخصائص ١/٣٠٤ — شرح المفصل ٨٩/٥ — ٨١/٩ — خزنة الأدب ←

ولا كذلك الهاء ، فعلمنا أن التاء هي الأصل وأن الهاء بدل عنها ،
وبأن [ه - ٤٧] لنا موضعاً قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالإجماع وهو
في الفعل نحو : قامت وقعدت ، وليس لنا موضع ثبتت الهاء فيه ،
فالمصير إلى أن التاء هي الأصل أولى لما يؤدي قولهم إليه من
تكثير الاصول .

واستدلوا أيضاً بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير ،
والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير (فالمصير الى
ما جاء في محل التغيير) (١) هو البدل أولى من المصير الى أن البدل ما ليس
في محل التغيير .

إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلّبت المعرفة تقول : هذا زيد ورجل
منطلقين ، فتنصب (منطلقين) على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع
ذكره الأندلسي ، في شرح المفصل .

إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلّب المذكر ، وبذلك استدلّ على أنه
الأصل والمؤنث فرع عليه ، وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع
وفي عوَد الضمير وفي الوصف وفي العدد .

إذا اجتمع طالبان روعي الأول : فيه فروع منها :

إذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للأول منهما إذا لم
يتقدّمهما شيء .

١٤٨/٢ شرح شواهد الشافية : ٢١٨ . ونسبه في اللسان الى أبي
النجم - مادة : (ما) وقد استشهد به السيوطي في الهمع ٢٠٩/٢ على أن
إبدال الهاء من ألف (ما) من أقبح الضرورات الدرر ٢١٤/٢ ، وفي ل :
الله كفاك . وانظر ديوان أبي النجم ص ٧٦ ق ١٠ ب ١ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

ومنها أنّ العرب راعت المتقدم في قولهم : عندي ثلاثة ذكور
من البط وعندي ثلاث من البط ذكور ، فأتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم
لفظ ذكور ، وحذفوها لما تقدم لفظ البط ، ومنها : قال الكوفيون :
إذا تنازع عاملان فالأولى إعمال الأول جرياً على هذه القاعدة .

— إذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصلياً فيها أو
غير أصلي ، فكوثه أصلياً أو منقلباً : عنه أولى ، ذكر هذه القاعدة
السلويين في « شرح الجزولية » ، وبنى عليها أنّ الواو والألف والياء في
الأسماء الستة لامات للكلمة لا زائدة للإشباع .

— إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طويت طياً ، والأصل
طَوِيّاً ، ذكره ابن الدهان في الغرة .

— إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمتا ،
وإذا اجتمع [هـ - ٤٨] مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو : قمتما .

— إذا تمّ الفعل بفاعله أشبهها حينئذ الحرف فلذلك لم يستحقها
الإعراب ، ذكره ابن جني في الخاطريات (١) قال : وجه (٢) شبه الفعل
وفاعله بالحرف أنهما جزما الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا :
إنّ تمّ أقم ، وأيضاً فإنّ الفعل بفاعله قد ألغيا كما يلغى الحرف وذلك
نحو : زيد ظننت قائم .

— إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى .
— ومن ثم رجح أبو حيان وغيره قول البصريين إن اللام في نحو :

(١) لم أقف على هذا الرأي الخاطريات .

(٢) في ل : ووجه .

(فالتَّقَطُّهُ آلٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا) (١) هي لام السبب على جهة المجاز لا لام أخرى تسمى لام الصيرورة أو لام العاقبة (٢) ، لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرد كان المجاز أولى ، لأن الوضع يؤول فيه الحرف إلى الاشتراك والمجاز ليس كذلك .

وقال ابن فلاح في المعنى :

اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال أو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ؟ قال : والثاني أرجح لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار . وقال ابن القواس في شرح الدرّة : الكلمة تطلق مجازاً ، على الجمل المركبة . فإن قيل : هلا كان إطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة ؟ .

أجيب بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز كان أولى إذا دار الأمر بين الترادف والحذف لا لعلّة فادعاء الترادف أولى لأنّ باب الترادف أكثر من باب الحذف لا لعلّة ، مثاله قولهم : سَبِطٌ وَسَبِطٌ ، ودَمِيثٌ ، ودَمِيثٌ ، وهندي ، وهندي ، فهذه ألفاظ بمعنى واحد ، وتعارض أمران :

(١) القصص : ٨ .

(٢) قال أبو حيان في البحر ١٠٥/٧ واللام في (ليكون) للتعليل المجازي لما كان مأل التقاطه وتربيته إلى كونه عدواً لهم وحزناً وإن كانوا لم يلتقطوه إلا للتبني وكونه يكون حبيباً لهم . ويعبر عن هذه اللام بلام العاقبة ولام الصيرورة .

أحدهما (١) : أن يكونا أصليين ويصير (٣،٢) هذا من الترادف .

والآخر أن تقول : حذفت الراء من سبط ودمث شدوذاً ، إذ لا يمكن أن يدعى أن الراء زائدة لأنها ليست من حروف الزيادة ، فكان ادعاء الأصالة في كل من الكلمتين أولى من ادعاء أن أصلهما واحد ، وأنه (٤) حذفت لام الكلثة شدوذاً وأنها لفظ واحد. [هـ-٤٩]

— إذا دار اختلاف بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى كان في اللفظ أولى ، لأن المعنى أعظم حرمة إذ اللفظ خدم المعنى ، وإنما أتت باللفظ من أجله . ذكره ابن الصائغ وبنى عليه ترجيح زيادة كان في قوله :

٣٩ — وجرانٍ لنا — كاثوا كرام (٥)

على القول بأنها تامة "لأن المعنى حينئذ : وجدوا فيما مضى ، وذلك معلوم ، فتصير الجملة حشو لا معنى لها .

— إذا ثقل الفعل الى الاسم لزمته أحكام الأسماء (٣) ، ذكر هذه

(١) زيادة من ل .

(٢) كلمة (ويصير) ساقط من د .

(٣) في د : وليس هذا .

(٤) في ل وان .

(٥) البيت للفرزدق . صدره : فكيف رأيت ديار قوم ، الكتاب ١/٢٨٩ —

المقتضب ٤/١١٦ — ١١٧ — ديوانه ٨٣٥ مغني اللبيب برقم ٥٢٨ —

الغزاة ٤/٣٧ .

(٦) في ل : وجد .

(٧) في م : الأسمية .

القاعدة ابن يعيش (١) في (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة
إصمت (٢) اسماً للفلاة وأصله فعل أمر .

— إذا وقع (ابن) بين علمين فله خصائص :

أحدهما (٣) أنه يحذف التنوين من الأول ، لأن العلم (٤) مع ابن
كشيء واحد ، نحو : جاء زيد بن عمرو ، قال ابن يعيش (٥) : وسواء
في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله :

٤٠ — ما زلتُ أغلق أبواباً وأفتحها

حتى أتيت أبا عمرو بن عمّار (٦)

(١) شرح المفصل ٢١/١ .

(٢) (إصمت) قال ياقوت : اسم علم لبرية بعينها ، معجم البلدان : اصمت ،
وقد ورد ذكرها في شعر الراعي : ص ٤٦ :

أشلى سلوقية باتت وبات بها

بوحش إصمت في أصلها أود

(٣) زيادة من ل .

(٤) في هـ : العلمين .

(٥) شرح المفصل ٢٧/١ بتصرف .

(٦) البيت للقرزدة أنشده سيبويه في الكتاب ٢ : ١٤٨ ، ٢٢٧ ، شرح المفصل
٢٧/١ ، شرح الشافية : ٤٣ .

قال الأعلم : الشاهد فيه حذف التنوين من أبي عمرو ، لأن الكنية في
الشهرة والاستعمال بمنزلة الاسم العلم فيحذف التنوين منها إذا نعتت
بأبن مضاف إلى علم كما يحذف التنوين من الاسم . وانظر ابن السرياني
الفقرة : ٥٠٨ .

قال (١) : فحذف التنوين من أبي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر ابن عمار .

الثاني : يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال : رأيت زيد بن عمرو ، ومن زيد بن عمرو ؟ لأنهما صاروا بمنزلة واحدة ، ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع بشيء (٢) ، من التوابع أصلاً .

الثالث (٣) : إذا نودي نحو : (يا زيد بن عمرو) ، كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان : أحدهما : الضم على الأصل ، والثاني : الإتيان ، ففتح الدال من زيد إتياناً لفتح النون ، قال ابن يعيش : وهو غرب لأنَّ حق [د - ١٧] الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب ، وهنا قد تبع الموصوف الصفة ، والعلّة في ذلك أنّهما جعلتا لكثرة الاستعمال ، كالاسم الواحد ، ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الأول ويبتدأ بالثاني فيقال : ابن فلان .

الرابع (٤) : يحذف ألف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولأته لا ينوى فصله مساقبله . [ه - ٥٠]

(١) شرح المفصل ١/ ٢٧ .

(٢) في ه : لشيء .

(٣) شرح المفصل : ٥/ ٢ بتصرف .

(٤) شرح المفصل ٥/ ٢ .

(٩)

أسبق الأفعال

قال الزجاجي في كتاب إيضاح علل النحو (١) :

اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل ، لأن الشيء ، لم يكن ثم كان ، والعدم سابق (٣) ، ثم يصير في الحال ، ثم يصير ماضياً ، فيخبر عنه بالماضي ، فأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم فعل الماضي .

فإن قيل (٤) : هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال ، كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماضٍ ؟

— فالجواب : قالوا : لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها وسائر الوجوه (٥) المضارعة المشهورة (٦) قوي ، فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حَمَلًا له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ لمان كثيرة (٧) ، كالعين ونحوها ، كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسماء فيكون له قوتها ، فبقي على حاله .

(١) الايضاح في علل النحو / ٨٥ .

(٢) في ل : أسبق الأفعال في الفعل المستقبل .

(٣) في الايضاح : سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظر .

(٤) الايضاح في علل النحو ٨٧ .

(٥) في الايضاح : وجوه .

(٦) في الايضاح : المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم .

(٧) في الايضاح من ذلك العين التي يبصر بها ، وعين الماء ، وعين الركية ،

الاستغناء

هو باب واسع فكثيراً ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ (١) ، من ذلك استغناؤهم عن ثنية سواء بثنية (سي) فقالوا : سيان ولم يقولوا سواءان ، وثنية ضبغ الذي هو اسم المؤنث عن ثنية ضبغان الذي هو اسم المذكور فقالوا : ضبعان ولم يقولوا : ضبعانان .

قال أبو حيان (٣) : العرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءهم بترك وتارك عن وذر وواذر ، وبقولهم : رجل آلى عن أعجز وامرأة عجزاء عن ألياء في أشهر اللغات .

وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً في الاستغناء بالشيء عن الشيء (قال فيه) (٤) قال سيبويه (٥) : اعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة ، فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (وذر) و (ودع) [هـ - ٥١] و بلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح ، وبشبهه عن أمشبهه ، وعليه جاء

وعين الميزان وعين القوم وهو الربيبة ، والعين الحاضر من المال ، والعين سحابة تنشأ من قبل القبلة ، والعين نفس الشيء ، والعين مصدر عنت الرجل عيناً إذا أصبته بعين ، في أشباه لهذا كثيراً جداً معروفة في اللغة .

(١) في م : بلفظ عن لفظ .

(٢) في م : يقولون .

(٣) عن البحر المحيط بتصرف ٤٨٥/٨ .

(٤) الخصائص ١/٢٦٦ - زيادة من د - م - ل . والنص منقول عن الخصائص بتصرف واختصار .

(٥) الكتاب ١/٤٧٧ وعبارة سيبويه : لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء وانظر المقتضب ٢/٢٠١ .

مشابه ، وبليلة عن ليلاة ، وعليها جاءت ليال (١) على أن ابن الأعرابي
قد أنشد :

٤١ - في كلِّ يوم ما وكل ليلاه (٢)

وهذا شاذ ولم يسمع إلا من هذه الجهة (٣) ، وكذلك استغنوا
بأينق عن أن يأتوا به والعين في موضعها ، فالزموه القلب ، أو
الإبدال ، فلم يقولوا (أنوق) إلا في شيء شاذ حكاه الفراء ، وكذلك
استغنوا بقسي عن قووس ، فلم يأت إلا مقلوباً ، ومن ذلك استغناؤهم
بجمع القلّة عن جمع الكثرة نحو قولهم : أرّجّل ، فلم يأتوا فيه بجمع
الكثرة . وكذلك (آذان جمع أذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة) (٤) ،
وكذلك (شسوع) لم يأتوا فيه بجمع القلّة ، وكذلك أيّام لم يستعملوا
فيه جمع الكثرة ، وكذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجود جوابه ،
عن هو أفعل منه (٥) في الجواب ، واستغناؤهم بأشدد واقتصر عن

(١) في الأشباه : ليالي .

(٢) المخصص ٤٤/٩ - شرح المفصل ٧٣/٥ - شرح الشافية ١٠٢ - مغني
الليبيب برقم ٦٦ همع الهوامع ١٨٢/٢ - الدرر ١٢٨/٢ -
اللسان : ليل .

والرجز مجهول القائل . ووجه الاحتجاج أن ليلاة قد استعملت قليلا ،
فلذلك جعلوا الليالي مجموعة عليها ولم يجعلوها من باب كياكية
ونحوها . والكيسة : البيضة .

(٣) في الخصائص : وكذلك استغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير ، وعليه
جاء مذاكير .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة ليست في الخصائص وهي ساقطة من ل .

(٥) في الخصائص منك .

قولهم: فقر ، وشد ، وعليه جاء فقير ، ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرداً (١) عن الزيادة بما استعمل منه حاملاً للزيادة وهو صدر صالح من اللغة كقولهم (حوشب) (٢) لم يستعمل منه (حشب) عارية من الواو الزائدة ، ومثله (كوكب) لم يستعمل منه ككَب ، ومنه قولهم : دودرى (٣) لأننا لا نعرف ددر ، ومثله كثير في ذوات الأربعة وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة فمن الأربعة : فلنقس (٤) ، وَصَرَ تَفَّح (٥) ، وَسَمَيْدَع (٦) ، وَعَمَيْشَل (٧) ، وَسَرُومَط (٨) ، وَجَحَّجَبِي (٩) ، وَقَسْقَب (١٠) ، وَقَسْحَب (١١) ، وَهَرَشَف (١٢) ، ومن ذوات الخمسة : جَعْفَلِق (١٣) ، وَحَبْرِيَت (١٤) ، وَدَرْدِيَس (١٥) ،

-
- (١) في الخصائص ود : من .
 - (٢) من معانيه العظيم البطن وقد سمي به .
 - (٣) هو الذي يذهب ويجيء في غير حاجة .
 - (٤) هو البخيل الرديء .
 - (٥) هو الصيَّاح .
 - (٦) هو السيد الكريم .
 - (٧) من معانيه النشيط .
 - (٨) هو الجمل الطويل .
 - (٩) حيّ من الانصار .
 - (١٠) هو الضخم .
 - (١١) هو الضخم أيضاً .
 - (١٢) من معانيه الكبير المهزول والمعجوز المسنة .
 - (١٣) هي العظيمة من النساء .
 - (١٤) يقال ماء حنبريت : خالص .
 - (١٥) الشيخ والمعجوز الفانية .

وعَضْرَفُوط (١) ، وقَرَطَبُوس (٢) ، وقَرَّعْبِلَانَة (٣) ، وفَنْجَلَيْس (٤) ،
ومن (٥) ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنَ (٦) ، وبِاثْنَيْنِ عن واحدٍ ،
وبسَعة عن ثلاثين ، وبعشرة عن خمسين ، وبعشرين عن عشرين (٧) ،
وما جرى هذا المجرى (٨) وأجاز أبو الحسن : أظننت زيدا عمرا عاقلا ،
ونحو ذلك وامتنع عنه أبو عثمان وقال [هـ - ٥٢] : استغنت العرب
عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلا • انتهى كلام ابن جنبي •

وقال الزمخشري في الأحاجي (٩) ، سرادق وحمّام وإيوان (١٠)
في الأسماء وسبّحل (١١) وسبّطر في الصفات ، لم يجمعوها إلا
بالألّف والتاء ، وهي مذكرات وإنما قصر جمعها على ذلك استغناء به
عن التفسير كما استغنوا بأشياء عن أشياء •

ومن (١٢) ذلك استغناؤهم بإليه عن حتّاه ، وبمثله عن كه ،

(١) هو دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوّاري •

(٢) القرطبوس : بفتح القاف : الداهية وبكسرهما : الناقة العظيمة الشديدة •

(٣) هي دويبة عريضة عظيمة البطن •

(٤) هي الكمرة العظيمة •

(٥) الخصائص ١ / ٢٧١ •

(٦) في د : عن اثن واحد •

(٧) في م : عشرين •

(٨) في الخصائص : ونحو ذلك •

(٩) عن الأحاجي النحوية : ١٠٠ بتصرف في النقل •

(١٠) في أصول الأشباه : بوان ، والتصويب عن الأحاجي •

(١١) في الأحاجي وسجل وريعل •

(١٢) في ل : وكذلك •

وقال سيبويه (١) : وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به (٢) استغناء ، وذكر سيات (٣) وشيات •

ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالألف والتاء (٤) •

وقال الشلوبيين : استغنوا عن تثنية أجمع وأبضع وأبتع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرىء بقولهم قوم •

— وقال أيضاً : كأنّ (٥) العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم بغيره مما هو في معناه ، على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه ، وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء (٦) ليس أصلاً كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء في اللاتي فقالوا : اللتيا ، واستغنوا بذلك عن اللويتيا (٧) في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الأسماء المبهمة •

— وقال أبو حيان : واستغنوا بتصغير عشي عن تصغير قصر بمعناه (٨) ، ويقولهم في جمع صبي وغلّام : صبية وغلّمة عن أصبية وأغلّمة ، ويقولهم في صغير وصبيح وسمين : صغار وصباح وسنان

(١) الكتاب ١٩٠/١ •

(٢) في الكتاب : ولا يجاوزون به ذلك استغناء •

(٣) لم نجد في الكتاب : سيات •

(٤) انظر الكتاب ١٩٠/٢ •

(٥) في هد : كان •

(٦) في م : بالأسماء عندهم •

(٧) شرح التسهيل ١٤٠/٦ •

(٨) شرح التسهيل ١٣٨/٦ انظر الكتاب ١٤٠/٢ •

عن صفراء وصفحاء وشمعاء ، ويقولهم في نحو وليّ وغني : أولياء
وأغنياء عن فعلاء ، ويقولهم : حكام وحفاظ في جمع حاكم وحافظ عن
جمع حكيم وحفيظ (١) .

— قال أبو حيان : هذا عندي من باب الاستغناء خلافاً لقول
ابن مالك في التسهيل (٢) انهما جمع حركم وحفيظ على وجه الدور ،
قال وكذا قولهم : بررة ، عندي أنه من باب الاستغناء عن جمع بر
بجمع بار إذ قد سمع بار وبررة وليس جمعاً لبر ندوراً ، خلافاً لما قال
في التسهيل وباب الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى .

وقال ابن يعيش (٣) :

العلم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه
لاستغناؤه بتعريف العلمية عن تعريف آخر .

وفي البسيط : باب أفعال فعلاء [هـ — ٥٣] وفعالان لا تلحقه تاء
التأنيث استغناءً بفعلاء أو فعلى على التأنيث بها .

— وقال : قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في
اللفظ ، فيستغنى بجمع المقدر عن جمع الملقوظ به ، كما استغني
بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو : أنا أدعه تركاً ، وبمطواع
بعض الأفعال عن مطواع بعض نحو : أنخته فبرك ، وأنتم يقولوا : فناخ ،
فما جاء من الجمع لمفرد مقدر : باطل وأباطيل وقياس مفردة : إبطال
أو إبطيل ، وعروض وأعريض وقياس مفردة : إعريض ، وحديث
وأحاديث وقطيع وأقاطيع .

(١) شرح التسهيل ١٠١/٦ .

(٢) التسهيل : ٢٧٤ .

(٣) شرح المفصل ٤٤/١ .

(١١)

الاسم أصل للفعل والحرف

قال الشلوين :

ولذلك جعل (١) فيه التنوين دونهما ليدل على أنه أصل وأنها
فرعان ، قال : وإنما قلنا : إن الاسم أصل ، والفعل والحرف (٢) فرعان ،
لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ، ويوجد كلام مفيد كثير
لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدل ذلك (٣) على أصالة الاسم في الكلام
وفرعية الفعل والحرف فيه . وأيضاً فإن الاسم يخبر به ولا يخبر عنه
(والفعل لا يكون إلا مخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه
فلمّا) (٤) كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون
الفعل والحرف ، دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما انتهى .

— وقال الزجاجي في كتاب إيضاح علل النحو (٥) :

باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم :

قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف
تابعة للأسماء وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء

(١) في د : جعلوا .

(٢) في م : فيه ومن هنا يبدأ في م سقط بمقدار سطرين .

(٣) سقطت (ذلك) من د .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٥) الايضاح في علل النحو : ٨٣ .

أصحاب الأسماء والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه والفاعل سابق لفعله ،
وأما الحرف فإنّما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب
تؤثره ، وقد دللنا على أنّ الأسماء سابقة للإعراب والإعراب داخل
عليها ، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال [هـ - ٥٤] مؤثرة فيها
المنعاني والإعراب ، فقد (ق) وجب أن يكون بعدها .

سؤال (٢) يلزم القائلين بهذه المقالة (٣) :

يقال لهم : قد أجمعتم على أنّ العامل قبل المعمول فيه ، كما أنّ
الفاعل قبل فعله وكما أنّ المحدث سابقٌ لحدثه ، وأنتم (٤) مقرّون
أنّ الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف
قبلها جميعاً سابقة لها وهذا لازم (٥) على أوضاعكم ومعانيكم (٦) .

الجواب أن يقال :

— هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحدث (٧) والمحدث ، ولا العلة
ولا المعلول وذلك أنا نقول : إنّ الفاعل في جسمٍ فعلاً ما ، من حركة
وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم (٨) ، فنقول : إنّ الضارب

(١) في الأشباه : قد .

(٢) الكلام تابع لما قبله ، ايضاح علل النحو : ٨٣ .

(٣) في ل : الصفة .

(٤) في الايضاح : وأنتم جميعاً .

(٥) في الايضاح : لكم .

(٦) في الايضاح : ومقاييسكم .

(٧) في الايضاح : الحديث .

(٨) في ل : لا في الجسم .

سابق لضربه (١) الذي أوقعه بالمضروب ، لا يجب من ذلك أن يكون المضروب أكبر سنأ من الضارب (٢) ونقول أيضاً : إن النجار سابق للبَاب الذي نجّره ، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي نجر منه (٣) البَاب ، وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال وإن لم تكن أجساماً ، فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها ، وهذا شيء بيّن واضح انتهى .

-
- (١) في الايضاح : قبل ضربه .
(٢) في الايضاح : لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سنأ من الضارب .
(٣) في الايضاح : الذي منه نجر البَاب .

(١٢)

الاسم أخف من الصفة

وذلك أن الصفة ثقلت (١) بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف ،
وتتحمل الضمير ، وفرع على ذلك فروع منها :

أن الجمع بالألف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة
وصعبات وجدّلة وجدّلات وعيشة رعّد وعيشات رعّدات ، وطريق
نهج - أي واضح - وطرق نهجات ..

وتحرك في الاسم كجفنة وجفّنات وهند وهنيدات وسدره
وسدريات وغرفة وغرفّكات قال :

٤٢ - لنا الجفّنات الغرّ يلمعن في الضحى (٢)

(١) في ه : تقلب .

(٢) صدر بيت لحسان بن ثابت ، وعجزه : وأسيفنا يقطرن من نجدة دما

.....

والبيت في ديوانه : ٤٢٧ - والكتاب : ١٨١/٢ والمقتضب ١٨٨/٢ ،
والمصون : ٣ والخصائص ٢٠٦/٢ ، والمحتسب ١٨٧/١ ، ١٨٨ وشرح
المفصل ١٠/٥ والخزانة ٤٣٠/٣ وموضع الشاهد هنا أنه حرك العين
في جمع جفنه ، قال المبرد : في المقتضب في باب : الجمع لما يكون من
الأجناس على فعله :

اعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فانك إذا جمعته بالألف والتاء حركت
أوسطه لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقاً بين
الاسم والنعته ، وذلك قولك في طلحة طلّحات ، وفي جفنة جفّنات .

وانظر كلام سيبويه ١٨١/٢ .

وشدَّ تحريكَ الصفة من قولهم : شاةٌ لجةٌ وشياه لَجَبَاتٌ (١)
أي قلبات الألبان (٢) •

وقال أبو علي : من العرب من يحرك لجة في الأفراد ، فجاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله :

٤٣ - أبتْ ذِكرٌ عودٌ أحشاء قلبه

خفوقاً ورقصات الهوى في المفاصل (٣)

قال في البسيط : وإنما فعل ذلك فرقاً بين الاسم والصفة وخصَّ الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة •

وقال : ويان ثقل الصفة (٤) من أوجه :

أحدها : أنها تناسب الفعل في الاشتقاق •

الثاني : أنها تناسبه في تحمل الضمير •

(١) قال سيبويه ٢٠٤/٢ : وقالوا شياه لجات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة ، فانما جاؤوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع • وانظر المقتضب ١٩١/٢ •

(٢) في م : الاليات ، وهو تصحيف •

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ١٣٣٧/٢ وروايته :

أبت ذكرٌ عودن أحشاء قلبه خفوقاً ورقصات الهوى في المفاصل

والشاهد فيه تسكين القاف في رقصات - انظر المقتضب ١٩٢/٢ ،
المعتب ٥٦/١ - ١٧١/٢ - شرح المفصل ٢٨/٥ - الخزانة ٤٢٣/٣
- اللسان : سنب • ورقصات - بالفاء - من رفضت الابل اذا تفرقت
في المرعى • ورقصات الهوى تفرقه وتفتحه • وانظر العنديات
برقم ٨ ص ٧ •

(٤) في م : أن ثقل الصفة •

- الثالث : أنها تناسبه في العمل .
- الرابع : أنها تقتدر إلى موصوف تتبعه .
- فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركب ، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها على الثقيل .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ أن الاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل ، نحو رجل وفرس وعلم وجهل .
والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو : اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية . وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية ، ومصري (٢) ومغربي ونحوهما من صفات النسبة .

قال :

والفرق بينهما من حيث (٣) المعنى بأن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلاً فهذه الكلمة تدل على شيئين :

- أحدهما : الذات .
- والآخر : السواد .

إلا أن دلالتها على الذات دلالة اسمية (٤) ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من (٥) خارج ، وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد ، وهو ذات المسمى .

-
- (١) شرح المفصل ١/٢٦ .
 - (٢) في الشرح : بصري .
 - (٣) في الشرح : والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى .
 - (٤) في الشرح : تسمية وكذا في ل .
 - (٥) في ه - م : فهو خارج .

(١٣)

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في المزهري (١) ونذكر هنا فوائده المتعلقة بالنحو [هـ - ٥٦] :

الأولى : مذهب البصريين أنّ الفعل مشتق من المصدر • وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل (٢) ، وقال أبو البقاء في التبيين (٣) : ولما كان الخلاف (٤) واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شيئين :

• أحدهما : حدّ الاشتقاق •

والثاني : أن المشتق فرع على المشتق منه •

فأما (٥) الحدّ فأقرب عبارة فيه ما ذكر الرماني وهو قوله : الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل ، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والأصل •

أمّا [د - ١٩] الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية فالأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعه على المعنى وضعاً أولياً •

(١) المزهري : ٣٤١/١ •

(٢) الانصاف : المسألة ٢٨ •

(٣) ورد كلام أبي البقاء بنصه في كتابه : مسائل خلافية في النحو : ٧٣ •

(٤) عبارة : ولما كان الخلاف ساقطة من م •

(٥) في م : أما •

والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه
معنى زائد على الأصل ، والمثال في ذلك : (الضرب) مثلاً فإنه اسم
موضوع على الحركة المعلومة المسماة (ضرباً) ولا يدل لفظ الضرب
على أكثر من ذلك •

فأما ضرب ، ويضرب ، وضارب ، ومضروب ، ففيها حروف
الأصل وهي (١) :

الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية [م : ٣٠] لزوم من مجموعها
اندلالة على معنى الضرب ومعنى آخر •
وقال الزملكاني في شرح المفصل :

مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في أن المصدر مشتق من
انفعل أو عكسه • الخلاف في حدّ الاشتقاق فقال قوم : هو عبارة عن
الإتيان بالفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المعنى
نحو قوله تعالى :

(فأقم وجهك للدين القيم) (٢) وقوله عليه الصلاة والسلام :
(ذُو الوجهين لا يكون عند الله وجيهاً) (٣) وأما قوله تعالى :

(١) في م : وهو •

(٢) الروم : ٤٣ •

(٣) في البخاري ٣٩/٤ : تجد من شر الناس يوم القيامة عند الله ذا الوجهين
الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، كتاب الأدب، باب ما قيل في ذي الوجهين
وأتى الحديث بلفظ مقارب في صحيح مسلم ٢٧/٨ باب ذي الوجهين
وتحريم فعله وعبارة السيوطي وردت بنصها في شرح الشفاء ١/١٩٠ •

(وجنى الجنتين دان) (١) فشبّه المشتق ، وليس به لأن الجنى ليس
في معنى الاجتنان •

وقال بعضهم : الاشتقاق أن نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى
المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما •

أما المشاركة في المعنى فلا أنهم لا يجعلون الوجد والموجود (٢) من
باب الاشتقاق •

أما المشاركة في الحروف فلا أنهم لا يقولون إن [ه - ٥٧]
الكاذب والمائن من أصل واحد ، وأما التغيير من وجه فلا بد منه وإلا
لكان هو إياه •

ثم إن التغيير قد يكون بزيادة ، وقد يكون بنقصان ، وقد يكون
بتغيير حركة ، ولا بد من زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، وإلا
لزم (٣) أن تكون المصادر التي هي من أصل واحد بعضها مشتق من
بعض نحو : كل بصري كلولاً ، وكلّة ، وحسبت الحساب حساباً ،
وحساباً ، وقدرت الشيء من التقدير قدراً أو قدراً ، وقدرت على
الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدراً • وتقديره ومقدرة (٥) ،
فيذا ونحوه متحد الأصل مع أنه لا ينبغي أن يقال : أحدهما مشتق
من الآخر ، على أن ذلك بحث لفظي آئيل إلى مجرد اصطلاح •

(١) الرحمن : ٥٤ •

(٢) في م : الموجدة •

(٣) في د : للزم •

(٤) في م : قدرا ومقدرة •

(٥) في د مثلثة الدال •

وأما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الأصول (١) ومعناه
الأصلي وزاد معنى من غير جنس معناه •

قال : وإنما قلت من غير جنس معناه لتخرج التشبية والجمع ،
ويدخل المصغر والمنسوب ، فنسبة المشتق إلى المشتق منه نسبة الأخص
إلى الأعم ، نحو إنسان وحيوان • قال : وهذا إن سلمه الكوفيون لزم
أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادته
عليه بالدلالة على الزمان المخصوص •

الثانية :

قال أبو البقاء في التبيين (٢) : الدليل على أن الفعل مشتق من
المصدر طرق" : منها : وجود حدّ الاشتقاق في الفعل وذلك أن الفعل
يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر
كلفظ (٣) ضارب ومضروب ، وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد
لتكثير المعاني ، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل ،
وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط ، ولا يدل
على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو
بمنزلة اللفظ المركب فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد ، ولا تركيب
إلا بعد الأفراد ، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا
بعد الدلالة على الحدث [هـ - ٥٨] وحده ، وقد مثل ذلك بالنقرة
من الفضة فإنها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة

(١) في م : الأصل •

(٢) الكلام بنصه في كتاب مسائل خلافية في النحو : ٧٤ وما بعدها •

(٣) في م : كضارب •

لا صورة لها ، فإذا صيغ منها جام (١) أو مرآة أو قارورة كانت تلك انصورة مادة مخصوصة ، فهي فرع (٢) على المادة المجردة ، كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره ، والمصدر دليل الحدث وحده ، فهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الأصل •

طريقة أخرى (٣) : وهي أن تقول : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر ، تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر ، فكان مشتقاً من المصدر (٤) ، كضارب ومضروب ونحوهما ، ومعلوم أن مالا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة •

طريقة أخرى (٥) : وهي أن المصدر ولو كان مشتقاً من الفعل لأدى ذلك إلى نقض (٦) المعاني الأصول وذلك يخل بالأصول •

بيانه أن لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ، ومعان زائدة وهي دلالاته (٧) على الزمان المخصوص ، وعلى الفاعل الواحد ، والجماعة ، والمؤنث ، والحاضر والغائب ، والمصدر يذهب ذلك كله إلا الدلالة على الحدث ، وهذا نقض للأوضاع الأول ، والاشتقاق ينبغي أن يفيد

(١) في مسائل خلافية : خاتم •

(٢) في ل : عن •

(٣) مسائل خلافية في النحو : ٧٦ •

(٤) في كتاب مسائل خلافية : كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان ،

وقد اختصر السيوطي كلام أبي البقاء وأتى بالمباراة الأخيرة •
ومعلوم أن • •

(٥) مسائل خلافية في النحو ٧٧ •

(٦) في هـ : نقض •

(٧) في هـ ، ل : دلالة •

تشديد الأصول ، وتوسعة المعاني ، وهذا عكس اشتقاق المصدر
من الفعل •

قال (١) : واحتج الآخرون بوجهين :

أحدهما : أن المصدر يعتل باعتلال (٢) الفعل ، والاعتلال حكم
تسبقه علته ، فإذا كان الاعتلال في الفعل أولاً ، وجب أن يكون أصلاً ،
ومثال ذلك قولك :

صام صياماً ، وقام قياماً ، فالواو في (قام) أصل ، اعتلت في الفعل
فاعتلت في القيام ، وأنت لا تقول : اعتلّ (قام) (٣) لاعتلال القيام •

والثاني : أن الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضرباً ، فضرباً
منصوب بضربت (٤) ، والعامل مؤثر في المعمول ، والمؤثر أقوى من المؤثر
فيه ، والقوة تجعل القويّ أصلاً لغيره (٥) • قال (٦) : والجواب عن

(١) مسائل خلافية : ٧٧ وما بعدها : والاحتجاج فيه من ثلاثة أوجه ،
جعل أولها أن المصدر (مفعّل) وبابه أن يكون صادراً عن غيره ، فأما
أن يصدر عنه غيره فكذا (العبارة فيها نقص) •

ثم أورد الوجه الثاني وهو الذي يورده السيوطي على أنه الأول •

(٢) في ل : الاعتلال •

(٣) في م : المعتل وقام •

(٤) في المسائل : بضرِب •

(٥) العبارة في المسائل ناقصة ، أوردها السيوطي تامة صحيحة •

(٦) مسائل خلافية : ٧٩ •

الأول أنه غير دال على قولهم (١) ، وذلك أن [هـ - ٥٩] الاعتلال شيء يوجب التصريف ، وثقل الحروف ، وباب ذلك الأفعال لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها ، فقام (٢) أصله قَوَمَ ، فأبدلت الواو ، ألفاً لتحركها (٣) فإذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير ، قائمة في المصدر وهو الثقل •

وأما الوجه الثاني فهو في غاية السقوط وبيانه من ثلاثة أوجه (٤) :

أحدها أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً •

والثاني : أن المصادر قد تعمل على الفعل كقولك (٥) : يعجبني ضرب زيد عمراً (٦) ولا يدل ذلك على أنه (٧) أصل •

الثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ولا يدل ذلك على أنها مشتقة أصلاً فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال انتهى •

(١) في هـ : عليه كقولهم ، وعبارة أبي البقاء : أما الوجه الثاني فغير دال على دعواهم •

(٢) في المسائل : فقام مثلاً أصله •

(٣) وانفتاح ما قبلها •

(٤) مسائل خلافية في النحو : ٨٠ وفيه : وأما الوجه الثالث فهو في غاية السقوط • وفي المسائل : وبيانه من أوجه ثلاثة •

(٥) في م : نحو •

(٦) في ل : عمرو •

(٧) في م : اتصل الوجه الثالث مع الوجه الثاني وأتى الكلام مختلاً مضطرباً •

الثالثة :

قال السهيلي (١) فائدة اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك (٢) : أعجبنى خروج زيد ، فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل (٣) مجروراً بالإضافة ، والمضاف إليه تابع للمضاف ، فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يمكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره ، وحقّ المخبر عنه أن يكون مرفوعاً مبدوءاً به ، فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفاً يدل على أنه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه وبين الحدث في اللفظ ، والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل لأنه تابع للمعنى فم يبق إلا أن يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالخرف في النيابة عنه دالاً على معنى في غيره ، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فإنه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبراً عنه لا مضافاً إليه ، إذ يستحيل إضافة لفظ النفع إلى الاسم ، كاستحالة إضافة الحرف لأن المضاف هو الشيء بعينه ، والفعل ليس هو الشيء بعينه ، ولا يدل على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى الفاعل وهو كونه مخبراً عنه •

(١) بدائع الفوائد ٢٧/١ • وانظر نتائج الفكر : ٦٧ وما بعدها والنقل

عنه بتصريف •

(٢) في م : كقوله •

(٣) في البدائع : الذي هو الفاعل له • وفي نتائج الفكر : فاعل له مخفوضاً

مضافاً إليه •

(٤) في البدائع : يكن وهو تصحيف •

فإن قلت : كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث ؟
 [هـ - ٦٠] قلنا إنما يدل على الحدث بالتضمن ، والدال عليه بالمطابقة
 هو (١) الضرب والقتل ، لا ضرب وقتل ، ومن ثم وجب أن لا يضاف
 ولا يعرف بشيء من آلات التعريف ، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه
 لا بلفظ يدل على معنى في غيره ، ومن ثم وجب أن لا يشئ ولا يجسع
 كالحرف (من ثم وجب) (٢) أن يبنى كالحرف ، (ومن ثم وجب) (٣)
 أن يكون عاملاً في الاسم كالحرف (٤) ، وإنما أعرب المضارع لأنه تضمن
 معنى الاسم ، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني ، ولما قدمناه
 من دلالة الفعل على معنى في الاسم ، وهو كون الاسم مخبراً عنه ،
 وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم مضمراً أو مظهراً ، بخلاف الحدث ،
 فإنك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمراً ، ولا مظهراً ، والفعل لا بد من
 ذكر الفاعل بعده ، كما لا بد بعد الحرف من الاسم فإذا ثبت المعنى
 في اشتقاق الفعل من المصدر ، وهو كونه دالاً على معنى في الاسم ،
 فلا يحتاج من (٥) الأفعال الثلاثة إلا صيغة واحدة وتلك الصيغة هي
 لفظ الماضي لأنه أخف وأشبه بلفظ الحدث ، إلا أن تقوم الدلالة على
 اختلاف أحوال الحدث (٦) فتختلف صيغة الفعل ، ألا ترى كيف لم
 تختلف صيغة بعد (ما) الظرفية نحو (٧) : لأفعله (٨) ما لاح برق ،

(١) في م : وهو .

(٢) زيادة من البدائع والسطر التالي ساقط من م .

(٣) زيادة من بدائع الفوائد .

(٤) الكلام التالي منقول باختصار عن البدائع .

(٥) في هـ - م : في .

(٦) التصحيح من نتائج الفكر ٦٩ وفي الأشباه : المحدث .

(٧) في البدائع ٢٨/١ : من قولهم .

(٨) في ل : لا أفعل .

وما طار طائر ، لأنهم يريدون الحدث مخبراً عنه على الإطلاق من غير تعرض لزمن ، ولا حال من أحوال (١) الحدث ، فاقترضوا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل ، وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو (٢) : سواء علي أقمت أم قعدت ، لأنه أريد التسوية بين القيام والعود من غير تقييد بوقت ولا حال ، فلذلك لم يحتاج إلا إلى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي ، فالحدث إذا على ثلاثة أضرب :

ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله وإلى اختلاف أحوال الحدث ، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبراً عنه ، وتختلف أبنيته دلالة (٣) على اختلاف أحوال الحدث .

وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته (٤) . [هـ - ٦١]
 وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، لكن (٥) يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو : سبحان الله ، فإنه ينبىء عن العظمة والتنزيه ، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً من التقييدات بالزمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود

(١) في م ، ل : الأحوال ولن أشير إلى هذا الخلاف في هذه الفائدة مرة أخرى .

(٢) عن البدائع بتصريف غير مغل ، إلى نهاية الفائدة .

(٣) في البدائع : أبنية دلالاته .

(٤) في البدائع : نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية وبعد (ما) الطرفية . وكذلك في نتائج الفكر : ٧٠ .

(٥) في م ، ل ، والبدائع : بل .

إليه بالذكر نحو : إياك وويله وويحه ، وهما مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما ولا (احتيج) (١) إلى تخصيصهما بزمن ، ونصبهما كنصبه لأنه مقصود إليه .

ومما اتصب لأنه مقصود إليه بالذكر ، زيدا ضربته ، في قول شيخنا أبي الحسين (٢) وغيره من النحويين ، وكذلك : زيدا ضربت بلا ضمير ، لا يجعله (٣) معمولاً مقدماً لأن معمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوي ، ولكن لا يبعد عندي قول النحويين أنه مفعول مقدم ، وإن كان معمول لا يتقدم على العامل ، والفعل كالحرف لأنه عامل في الاسم ، وذلك على معنى فيه فلا ينبغي للاسم أن يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ، ولكن الفعل في قولك ضربت زيدا (٤) قد أخذ معموله وهو الفاعل فمعتده عليه ومن أجله صيغ .

وأما المفعول فلم يبالوا به ، إذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ، ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف ، فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه ، وأما زيدا ضربته فينتصب بالقصد إليه كما قال الشيخ ، انتهى كلام السهيلي .

قال ابن القيم في بدائع الفوائد (٥) :

وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحداً من النحويين

سبقه إليه .

(١) زيادة من البدائع .

(٢) هو ابن الطراوة .

(٣) في البدائع : لا نجعله .

(٤) في البدائع : زيدا ضربت .

(٥) البدائع ١/٣٠ .

الرابعة :

قال ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

قد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ،
وبناؤهما مختلف ، ويختص (٢) أحد البنائين شيئاً دون شيء للفرق ،
الآن ترى أنهم قالوا : عدل ، لما يعادل من المتاع ، وعديل لما يعادل من
الأناسي ، والأصل واحد وهو (ع دل) والمعنى واحد ، ولكنهم
خصوصاً كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ، ومثله : بناء حصين ،
وامرأة حصان ، والأصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز ، فالبناء
يحرز من يكون فيه ويلجأ إليه والمرأة تحرز فرجها ، وكذلك النجوم (٣)
اختصت بهذه الأبنية (٤) التي هي : الدبران والسماك والعيوق ،
فلا يطلق عليها الدابر والعائق والسامك وإِ كانت بمعناها للفرق .

الغامسة :

قال ابن يعيش (٥) : الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس
بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ (٦) من الأول كضارب من
الضرب ، فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف ، لأنه
اشتق من الأصل لمعنى (٧) الفاعل وهو غير معنى الأصل الذي

(١) شرح المفصل ٤٢/١ .

(٢) في الشرح : فيختص .

(٣) في الشرح : فكذلك هذه النجوم .

(٤) في م : الأزملة .

(٥) شرح المفصل ٦٢/١ .

(٦) في ل : خف .

(٧) في الشرح :: بمعنى .

هو الضرب ، والعدل هو (أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر)
فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ، ولا يكون العدل في المعنى إنما
يكون في اللفظ ، فلذلك كان سبباً في منع الصرف (١) لأنه فرع عن
المعدول عنه . انتهى .

وقال الرماني (٢) : العدل ضرب من الاشتقاق إلا أنه مضمن
(بتقدير وضعه موضع المشتق منه ، ولذلك (٣) ثقل المعدول لأنه
مضمن) (٤) ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه ،
حكاة في البسيط .

السادسة:

قال في البسيط : اختلف في وزن الأسماء الأعجمية ، فذهب قوم
إلى أنها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ، وإنما يعرف
ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف .
وذهب قوم إلى أنها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على
معرفة الأصلي والزائد ولا يتحقق ذلك في الأعجمية .

السابعة :

اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلاً ؟ فقيل : لا ،
لأن (٥) غطفان من الغطائف ، وهو سعة العيش ، وعمران وحمدان نهما

(١) عبارة : في منع الصرف : انفردت بها الأشباه .

(٢) في ل : الكرمانى .

(٣) في د : وكذلك .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) في د : فان .

أفعال ، وإنما الذي يقدح فيه أن يكون موضوعاً لمسمى ثم ينقل إلى غيره ، قال صاحب البسيط: والتحقيق أن الاشتقاق يقدح في الارتجال ، لأنه حال الاشتقاق لا بد وأن يكون اشتقاقه لمعنى ، فإذا سمّي به كان مقولاً من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلاً

الثامنة :

قال ابن جني في الخاطريات (١) : لاته يليته حقته ، أي انتقصه إياه [ه - ٦٢] يجوز أن يكون من قولهم : ليت لي كذا ، وذلك أن المتمني للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته إليه فإن قلت : كيف يجوز الاشتقاق من الحروف (؟ قيل : وما في ذلك من الإنكار ؟ قد قالوا : أنعم له بكذا ، أي : قال له نعم . وسوف الرجل ، إذا قلت له : سوف أعمل ، وسألتك حاجة فلو ليت لي ، أي : قلت لي : لولا ، ولا ليت لي ، أي : قلت لي : لا لا وقالوا : صهيت بالرجل أي قلت له : صه . ودعدعت الغنم ، أي قلت لها : داع داع ، وهاهيت وحاحيت وعاعيت ، فاشتقوا من الأصوات كما ترى وهي في حكم الحروف ، فكذلك يكون لاته أي انتقصه من قولهم : ليت إذا تمنيت ، وذلك دليل النقص .

فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يكون في قولهم لاته يليته ، معنى التمني ، كما أن في لا ليت معنى الرد ، وفي لوليت معنى التعتذر ، وفي أنعمت معنى الإجابة .

قيل : قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه ،

(١) لم أجد هذا القول في الخاطريات الذي رجعت إليه .

ألا تراهم (١) سموا الخرقه التي تشير بها النائحة (المثلاة) (٢) وذلك لأنها لا تألو أن تشير بها • (فمثلاة) على هذا مفعلة من (ألوت) وحده لفظاً وإن كان المراد بها أنها لا تألو أن تشير بها ، وسموا الحرّم : النالة ، وذلك أنه لا يقال من حلكه ، فهذه فعلة من نال ، وهو بعض لا يقال (٣) وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول إذ كانت جامدة غير مشتقة كما أن الأوائل كذلك •

(١) في م : انهم •

(٢) في ل : الميلاءة •

(٣) في ل : يقال •

(١٤)

الأصل مطابقة المعنى للفظ

ومن ثم قال الكوفيون : إنَّ معنى (أفعل به) (١) في التعجب أمر كلفظه ، وأما البصريون فقالوا : إنَّ معناه التعجب لا الأمر ، وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن متروكاً هنا (٢) .

قال ابن النحاس في التعليقة :

والكوفيون أن يقولوا : لم يترك هذا الأصل في موضع إلا لحامل فما الذي حملهم على تركه هنا ؟ ويجب بأن الحامل موجود وهو أن انلفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى أعمال فكر كان أبلغ وأكد مما إذا لم يكن كذلك ، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعب فتكون به أكثر كلفاً وضناً مما إذا (٣) لم تتعب في تحصيله ، وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من [هـ - ٦٤] المبالغة مالا يحصل باتفاقهما فخالقنا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعالى : (فليمددْ له الرحمُ مدداً) (٤) وجاء عكس ذلك . انتهى .

ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى النسوية في : سواء " عليّ أقت أم قعدت " ، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) (٥) .

- (١) قال سيبويه ٢/ ٢٥١ : أفعل به وما أفعله واحد .
- (٢) قال الاسترياذي ٢/ ٢٨٨ : وأما أحسن بزيد، فعند سيبويه: أفعل، صورته أمر ومعناه الماضي . . . وقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف : أن (أحسن) أمر لكل أحد أن يجعل زيدا حسنا .
- (٣) سقط من ل .
- (٤) مريم : ٧٥ .
- (٥) الكتاب : ١/ ٤٨٣ .

(١٥)

الأصل أن يكون الأمر كله باللام

من حيث كان معنى من المعاني

والمعاني إنما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لإزمَ اللام على الأصل واستغني في فعل (١) المخاطب عنها ، فحذفت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد ، وقد يؤتتها بها على الأصل كقوله تعالى (فبذلك فلتنفرحوا) (٢) فيمن قرأها بالتاء الفوقية ، وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم) (٣) وإتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة •

(١٦)

الأصل في الأفعال التصرف

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع ، واتصال (٤) الضمائر المختلفة بها ، ذكره أبو البقاء في التبيين ، قال : وقد استثنى منها : نِعَمَ وبئس وعسى ، وفعل التعجب ، فإن تقديم المنصوب فيها غير جائز •

(١) في ل : محل •

(٢) يونس : ٥٨ ، قرأها بتاء الخطاب رويس ، وافقه الحسن والمطوعي وهي قراءة أبيّ وأنس ، ورفعها في النشر إلى النبي صلى الله عليه وسلم .
الاتحاف : ٣٠٠ ، النشر ٢ / ٢٧٤ •

(٣) المصنف : الموقف ، والجمع : المصاف - تهذيب اللغة ١٢ / ١١٨ •
ولم أقف على لفظ الحديث فيما رجعت إليه وقد أوردته كتب النحاة ، انظر أسرار العربية : ٣١٨ ، مغسني اللبيب ١ / ٢٤٧ - ٢٥١ ، شرح الملوكي ٣٤٨ - الانصاف : المسألة ٧٢ • ورفعها في النشر : ٢ / ٢٧٤ إلى الصحيح •

(٤) في م : واتصل •

(١٧)

إصلاح اللفظ

عقد له ابن جني باباً في الخصائص قال (١) :

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة ، وعليها أدلة ، وإليها
موصّلة ، وعلى المراد بها (٢) محصّلة ، عنيت [العرب] (٣) بها وأولتها (٤)
صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها ، فمن ذلك قولهم : أمّا زيد*
فمنطلق ، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرح بلفظ الشرط فيه
صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن [هـ ٦٥] من شيء فزيد منطلق ،
فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما (٥) ، وأنت
في قولك : أمّا زيد فمنطلق ، إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين
ولا تقول : أمّا فزيد منطلق ، كما تقول فيما هو بمعناه (٦) : مهما يكن
من شيء فزيد منطلق ، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ . ووجه إصلاحه
أن هذه هذه الفاء وإن كانت جواباً ، ولم تكن عاطفة فإنما هي على
لفظ العاطفة (٧) وبصورتها ، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق كما يقولون

(١) الخصائص : ٣١٢/١ .

(٢) في الخصائص : منها .

(٣) ما بين المعقوفتين من الخصائص .

(٤) في الخصائص : فأولتها . وفي الأشباه فأوليتها .

(٥) في الأشباه : عليها .

(٦) في الخصائص : في معناه .

(٧) في الخصائص : فإنها على مذهب لفظ العاطفة .

مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم ، وإنما قبلها في اللفظ حرف وهو (أما) فتنبهوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزأين (١) ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة [د - ٢٢] فقالوا : أما زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو : قام زيد فعمرو (٢) . ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس ، أي مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معه كما ينصبون نحو : قمت وزيدا ، أي مع زيد .

قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى (مع) لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ، ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس أي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز ، أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة (٣) في هذا مجرى العاطفة فكذلك أيضاً تجري الفاء غير العاطفة في نحو أما زيد فمنطلق ، مجرى العاطفة ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبُسرة ونحو ذلك : تمرات وبُسرات وكرهوا (٤) إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي في النية مرادة البتة لا لشيء إلا لإصلاح

(١) في الخصائص : الحرفين .

(٢) بعده في الخصائص : وهذا تفسير أبي علي رحمه الله تعالى وهو الصواب .

(٣) في م - د ، ل : عاطفة .

(٤) في الخصائص : فكرهوا .

(٥) في ل : لا اصطلاح وستكرر كذلك .

اللفظ لأنها في المعنى مقدّرة منويّة (١) ، ألا ترى (٢) أنك إذا قلت :
تمرات لم يعترض شك في أن الواحدة منها تمرة ، وهذا واضح ،
فالعناية (٣) إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ إذ المعنى فاطق بالتاء
مقتض لها حاكم بموضعها .

[هـ - ٦٦] ومن ذلك قولهم : إن زيدا لقائم ، فهذه لام الابتداء ،
وموضعها أول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها أول (٤) :
لإنّ زيدا منطلق فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد
أخرت اللام إلى الخبر فصار : إنّ زيدا لمنطلق (٥) .

وإنما أخرت اللام ولم تؤخر (إنّ) لأوجه :

منها : أنّ اللام لو تقدمت وتأخرت (إنّ) لم يجوز أن تنصب
اسمها الذي من عادته انصبه .

ومنها أنه لو تأخرت ونصب لأدنى إلى عمل إنّ فيما قبلها ،
و (إن) لا تعمل إلا فيما بعدها .

ومن إصلاح اللفظ (٦) قولهم : كانّ زيدا عمرو ، وأصل الكلام :
زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ) فقالوا : إنّ

(١) في الخصائص : لا غير .

(٢) في د والخصائص : ألا تراك إذا قلت .

(٣) في الخصائص : والعناية .

(٤) في م : أول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها أول
(وهو مكرر) .

(٥) عن الخصائص مع تصرف في النقل وحذف واختصار .

(٦) الخصائص : ٣١٧/١ .

زيداً كعمرو ، ثم إنهم بالغوا في توكيد الشبه (١) فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقْدَ (٢) الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف وهي جارية لم يجوز أن تباشر (إنَّ) لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها فقالوا : كأنَّ زيداً عمرو .

ومن ذلك قولهم : لك مال ، وعليك دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رمت تقديمهما (٣) إلى المكان المقدر لهما لم يجوز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ أخروا المبتدأ و قدموا الخبر فكان (٤) ذلك سهلاً عليهم ومصلاً ما فسد (٥) عندهم ، وإنما كان تأخيره (٦) مستحسنًا من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك صلح به اللفظ وإن كنا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ ، فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف (٧) فقد كفي مؤونة هذا الاعتذار لأتته ليس مبتدأ عنده .

(٨) ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا نحو :

(١) في الخصائص : التشبيه .

(٢) في الأشباه : عهد .

(٣) في هـ : تقديمها . والتصويب من ل .

(٤) في الخصائص : وكان .

(٥) في الخصائص : لما .

(٦) في الخصائص : تأخره .

(٧) في الخصائص : بالظرفية .

(٨) في الخصائص : ٣١٩/١ .

أرطى (١) ومعزى وحبنتى (٢) وسرندى (٣) ، وذلك أنها إذا وقعت طرفاً وقعت موقع حرف متحرك [ه - ٦٧] فدل ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تَقْتَوَ ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركه ، ألا ترى (٤) أنك لو ألحقت بها ثانية فقلت : خاتم (٥) محلق بجعفر ، لكانت (٦) مقابلة لعينة وهي ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها ، وأدل على شدة تمكنها • وليعلم ثبوتها (٧) أيضاً ، وكون ما هي فيه على وزن أصل من الأصول له (٨) أنها للإلحاق به ، وليست كذلك ألف قبشرى (٩) وضبغطرى (١٠) لأنها وإن كانت طرفاً ومنونة فإن المثال الذي هي فيه لا مصعد للأصول إليه فيلحق هذا

-
- (١) شجر ينبت في الرمل Calligonum comosum وهي جنبه من القصيلة البطباطية تنبت في بادية الشام ، ويسميا أعرابها الروثة ، وهي كثيرة فيها وفي جنوب الشام وفي سيناء • معجم الشهابي •
- (٢) حبنتى : الممتلىء غيظاً أو بطنة •
- (٣) السرندى : السريع في أموره والشديد •
- (٤) في ل : ومن ذلك أنك •
- (٥) في الخصائص : خاتم •
- (٦) في م : الكان •
- (٧) في الخصائص : بتنوينها •
- (٨) سقط من د - م - ل •
- (٩) القبشرى : العظيم ، الشديد ، الجمل الضخم •
- (١٠) الضبغطرى : الرجل الشديد والطويل والأحمق •

به ، لأنه لا أصلَ لنا سداسياً ، وإنما ألف قبعثرى قسم من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للإلحاق •

ومن ذلك أنهم لما أجمعوا (١) الزيادة في آخر بنات الخمسة كما زادوا في آخر بنات الأربعة خصّوا بالزيادة فيه الألف استخفافاً لها ورغبة فيها هناك دون أختيها الياء والواو ، وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهي إلى آخرها إلا وقد ملّت ، فلما تحملوا الزيادة في آخرها طلبوا أخفّ الثلاثة وهي الألف فخصّوها بها ، وجعلوا الواو والياء حشواً في نحو: عضر فوط (٢) وجعقلق (٣) لأنهم لو جاؤوا بهما طرفاً وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشّمهما ، وكنت في احتمال النطق بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ •

ومن ذلك باب الإدغام في المتقارب نحو: ودّ في وتد ، ومن الناس ميّقول (٤) في (من يقول) •

ومنه جميع باب التقريب نحو: اصطبر وازدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر (٥) وبابه •

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو: ضربتُ وضربن وضربنا ، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى

(١) في م : جمعوا •

(٢) العضر فوط : دويبة بيضاء ناعمة — Agama جنس العضر فوط والحرذون وأم حيين من العطاء •

(٣) الجعقلق : العظيمة من النساء •

(٤) زيادة من الخصائص •

(٥) قال محقق الخصائص : في (أ) كتب الحرف (ز) فوق « مصدر » وهذا علامة نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة •

جزء من الفعل ، فكره اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد
فأسكنوا ما قبل الضمير اللام إصلاحاً للفظ (١) .

ومن ذلك أنهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها
النكرة ، ولم يجوز أن يجروها عليها لكونها فكرة ، فأصلحوا اللفظ
بإدخال (الذي) ليياشر (٢) بلفظ [هـ - ٦٨] حرف التعريف
المعرفة (٣) ، فقالوا : مررت بزيد الذي قام أخوه ، وطريق إصلاح
اللفظ كثير (٤) واسع .

وذكر ابن يعيش (٥) في قولهم : سواء " عليّ أقتم أم قعدت ،
أن سواء مبتدأ ، والفاعل بعده كالخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول
انفائدة ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيقه حقه .

وقال ابن يعيش (٦) اعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ، إنما أفاد ظراً
إلى المعنى ، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتمّ الكلام لأنه فعل وفاعل ،
وقائم هنا اسم من جهة اللفظ ، وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام
تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا : (أقائم) مبتدأ ،
والزيدان يرتفع (٧) به ، وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام تمّ
به ولم يكن تمّ "خير" محذوف .

-
- (١) في الخصائص : فأسكنوا اللام إصلاحاً للفظ .
 - (٢) في م والخصائص : لتياشر .
 - (٣) المعرفة : ساقطة من م .
 - (٤) في م : كبير .
 - (٥) عن شرح المفصل : بتصريف يسير ٩٣/١ .
 - (٦) شرح المفصل : ٩٦/١ .
 - (٧) في الشرح : مرتفع .

قال (١) : وأما قولهم : ضربي [د - ٢٣] زيدا قائماً ، فهو كلام تامٌ باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من النظر للفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أن ضربي مبتدأ (وهو مصدر مضاف للفاعل ، وزيداً مفعول به ، وقائماً حال ، وقد سدّ سدّ (٢)) خبر المبتدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع ، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول ، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم ، ولا يصح أن يكون حالاً من زيد لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربي ، لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ، ولو كان المصدر عاملاً لكان من صلته (٣) وإذا كان من صلته (٤) ، لم يصح ، أن يسدّ سدّ الخير ، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد ، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل والتقدير : ضربي زيدا إذا كان قائماً ، فإذا هي الخبر .

وقال ابن يعيش أيضاً (٥) :

إذا قلت ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو ، فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ، ولا يجوز رفعهما جميعاً ، وذلك ظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيقه ما يستحقه ، وذلك أن المستثنى منه محذوف ، والتقدير : ما أتاني أحد إلا زيدا إلا عمراً ، لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل

(١) عن شرح المفصل : ٩٦/١ بتصرف يسير .

(٢) ما بين المعوقتين ساقط من م .

(٣) في هـ : جملته .

(٤) في هـ : جملته .

(٥) عن شرح المفصل ٩٢/٢ بتصرف .

مفرغاً بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع أحدهما
وتعين نصب الآخر .

وقال ابن عصفور : زيدت [هـ - ٦٩] الباء في فاعل (أفعل به)
في التعجب ولزمت حتى صار لفظ (١) الفاعل كلفظ المجرور في نحو
قولك : امرز يزيد ، إصلاحاً للفظ من جهة أن أفعل في هذا الباب لفظه
كلفظ الأمر بغير لام والأمر بغير لام ، لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا
منصوباً نحو : اضرب زيدا ، امرز يزيد ، فزادوا الباء والتزموا زيادتها
حتى تكون في اللفظ بمنزلة (٢) أمرز يزيد . ذكره في شرح المقرب .
قال ابن هشام في تذكرته :

هذا باب ما فعلوه لمجرد (٣) إصلاح اللفظ وذلك (٤) في مسائل :

أحدها : قولهم : (لهنك قائم) لأنهم لو قالوا : لأنك ، لكان
رجوعاً إلى ما فروا منه ، لكنهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا
الهمزة هاء لإصلاح اللفظ ، هذا قول المحققين .

وقال أبو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح : إن الأصل :
الله إنك ، فحذفت إحدى اللامين وألف الله وهمزة إنك (٥) .

الثانية : زيادة الباء في فاعل (أحسن) ونحوه ، لتلا يكون نظير
فاعل فعل أمر بغير اللام .

الثالثة : تأخير الفاء في أمّا زيد" فمنطلق" ، مع أن حقها أن

(١) في هـ : لفظه .

(٢) سقط من د .

(٣) في هـ : بمجرد .

(٤) سقط من هـ .

(٥) الصحاح ٦/٢٨٩٧ . مادة (لهن) .

تكون في أول الجواب إلا أنهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .
الرابعة : اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة
في قوله :

٤٤ - وجيران لنا - كانوا - كرام (١)

على تقرير ابن جني .

الخامسة : تقديم (٢) المعمول في : زیداً فاضرب ، على ما قيل
من (٣) أن الفاء عاطفة جملة على جملة وأن الأصل ، تنبه فاضرب زیداً .
السادسة : زيادة اللام في (لا أبالك) على الصحيح لئلا تدخل
(لا) على معرفة .

السابعة : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو :
(اسكن ° أنت وزوجك) (٤) .

[ه - ٧٠] الثامنة : تأكيد المجرور في مررت بك أنت وزيد ،
على ما حكاه ابن إياز في شرح الفصول (٥) .

(١) مرّ ذكره برقم ٣٩ .

(٢) في ل : تقدير .

(٣) زيادة من د .

(٤) البقرة : ٣٥ ، قال أبو حيان في البحر ١/١٥٦ :

أنت : توكيد للضمير المستكن في (اسكن) وهذا أحد المواضع التي
يستكن فيها الضمير وجوباً وزوجك : معطوف على ذلك الضمير المستكن ،
وحسن العطف عليه تأكيدُهُ بـ أنت .

(٥) المصنوع : ق ١٦٥ .

- التاسعة : إدخالهم الفصل في نحو : زيد هو العالم (١) •
- العاشرة : الفصل بين (أن) والفعل في نحو: (علمَ أن سيكون) (٢) •
 تتلأ يليها الفعل في اللفظ •
- وقال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : الذي ظهر بعد البحث أن
 الأصل في : زيداً فاضرب ، تنبّه فاضرب زيداً ، ثم حذف تنبه ، فصار :
 فاضرب زيداً ، فلما وقعت الفاء صدرأ قدموا الاسم إصلاحاً للفظ •

(١) سقطت التاسعة من ل •

(٢) المزمّل : ٢٠ •

الأصول المرفوضة

منها : جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبراً •
 قال ابن يعيش (١) : "حذف الخبر الذي هو استقرّ أو مستقرّ وأقيم
 الظرف مقامه ، وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ، ونقل الضمير
 الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان
 مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً (٢) ،
 لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف •

ومنها خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لخرج عمرو ،
 تقديره : لولا زيد حاضر ، قال ابن يعيش (٣) :

ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة ، وحذف خبر المبتدأ
 من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم
 يجز استعماله •

ومنها : قولهم : افعل هذا إما لا ، قال ابن يعيش (٤) : ومعناه
 أن رجلاً أمراً بأشياء يفعلها ، فتوقف في فعلها فقبل له : افعل هذا إن
 كنت لا تفعل الجميع • وزادوا على (إن) (ما) وحذف الفعل
 وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً •

(١) شرح المفصل ٩٠/١ بتصرف يسير :

(٢) في د : مرفوعاً •

(٣) شرح المفصل ٩٥/١ •

(٤) شرح المفصل ٩٥/١ بتصرف يسير •

ومنها : قال ابن يعيش (١) : بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر (لا)
النبته ، ويقولون هو من الأصول المرفوضة •

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) :
[هـ - ٧١] الإخبار عن (سبحان الله) يصح كما يصح الإخبار عن
البراءة من السوء ، لكن العرب رفضت ذلك كما أن مذاكير جمع لمفرد
لم ينطق به ، وكذلك ليليه تصغير" لشيء لم ينطق به ، وأصيلان تصغير
أشياء لم ينطق به وإن كان أصله أن ينطق به ، وكذلك (سبحان الله)
إذا نظرت الى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً ، لكن العرب رفضت
ذلك ، وكذلك لكاع ولشكع وجميع الأسماء التي لا تستعمل الا في
النداء ، إذا رجعت الى معانيها وجدت الإخبار ممكناً فيها بدليل الإخبار
عما هي في معناه ، لكن العرب رفضت ذلك •

وقال أيضاً : في قولك : زيدا اضربه ، ضعف فيه الرفع على
الابتداء والمختار النصب ، وفيه إشكال من جهة الإسناد لأن حقيقة
المسند والمسند إليه مالا يستقل الكلام بأحدهما دون صاحبه ،
واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ، ولا تقدر هنا أن تقدر مفرداً
تكون هذه الجملة في موضعه ، كما قدرت في : زيد" ضربته •

فإن قلت :

فكيف جاء هذا مرفوعاً وأنت لا تقدر على مفرد يعطي هذا المعنى ؟
قلت : جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به ، واستغني عنه
بهذا الذي وضع مكانه ، وهذا وإن كان فيه بُعد ، إذا أنت تدبرته
وجدت له نظائر ، ألا ترى أن (قام) أجمع النحويون على أن أصله (قوم)

(١) شرح المفصل ١/١٠٧ •

وهذا ما سُمع قط (١) فيه ولا في نظيره ، فكذلك زيد" اضربه ، كأن (اضربه) وضع موضع مفرد مسند الى زيد على معنى الأمر ولم ينطق به قط ويكون كقام .

وقال أيضاً [د - ٢٤] : مصدر عسى لا يستعمل وإن كان الأصل ، لأنه أصل مرفوض .

(١٩)

الاضافة تردّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعربت (أي) مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة فردتها الى الاعراب الذي هو الأصل في الأسماء ، وإذا أضيف ما لا ينصرف رُدّ الى أصله من الجر .

(٢٠)

الاضمار أسهل من التضمين

لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع [ه - ٧٢] ، والاضمار زيادة بتغيير تعبير . قاله بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل ، واستدل به على أن الجزم في نحو : (قتل عبادي يقولوا التي هي أحسن (٢))

(١) في ل : قوم .

(٢) الاسراء : ٥٢ ، جاء في البحر المحيط ٦ : ٤٩ : وانجزم « يقولوا » على أنه جواب للأمر الذي هو « قل » قاله الأخفش وهو صحيح المعنى على تقدير أن يكون عبادي يراد به المؤمنون لأنهم لمسارعتهم لامثال أمر الله تعالى بنفس ما يقول لهم ذلك قالوا التي هي أحسن . وعن سيبويه أنه انجزم على جواب شرط محذوف أي إن يقل لهم يقولوا ، فيكون في قوله حذف معمول القول وحذف الشرط الذي (يقولوا) جوابه .

←

بإضمار (إن) لا بتضمين (١) لفظ الطلب معنى الشرط .

(٢١)

الإضمار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريين : إن النصب بعد (حتى) بأن مضمرة أرجح من قول الكوفيين : إنه بحتى نفسها ، وإنما حرف نصب مع انفعال ، وحرف جر مع الاسم (٢) :

قال ابن إياز (٣) :

فإن قيل : يلزم على مذهب البصريين إضمار الناصب والإضمار خلاف الأصل ، قلنا : الإضمار مجاز والمجاز أولى من الاشتراك .

وقال المبرد: انجزم جواباً للأمر الذي هو معمول قل، أي قولوا...

التي هي أحسن إن يقولوا ...

وهناك أقوال آخر .. وعبارة المبرد في المقتضب : ٢ : ٨٤ وأما قوله :

وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن وما أشبهه فليس يقولوا جواباً لقل

ولكن المعنى - والله أعلم - قل لعبادي : قولوا يقولوا ..

(١) في ل : لا تضمين .

(٢) المسألة في الانصاف ٥٩٧/٢ برقم ٨٣ .

(٣) المحصول : ق ١٢٣ .

الاضمار خلاف الأصل (١)

ولذلك (٢) ردّ على قول (٣) من قال : إنَّ الاسم بعد لولا مرتفع
 بفعل لازم الإضمار ، خلاف الأصل ، وعلى من قال في قوله تعالى :
 (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (٤) إنَّ (يوم) ليس منصوباً
 بـ (مصروف) بل بفعل دل الكلام عليه تقديره : يلازمهم يوم ، أو
 يأتيهم ، أو (٥) يهجم عليهم ، لأنه لا حاجة إليه مع أن الاضمار
 خلاف (٦) القياس .

(١) سقط كثير من هذا النص من النسخة م .

(٢) في ه : ولذا - م : ولذ .

(٣) في ل : قول من قال .

(٤) هود : ٨ ، قال أبو حيان في البحر ٥ / ٢٠٦ : والظاهر أن (يوم)

منصوب ، بقوله (مصروفاً) فهو معمول لخبر ليس ، وقد استدل به

على جواز تقديم خبر (ليس) عليها . قالوا لأن تقدم المعمول يؤذن

بتقدم العامل ، ونسب هذا المذهب لسيبويه ، وعليه أكثر البصريين ،

وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لا يجوز ذلك ، وقالوا : لا يدل جواز

تقدم المعمول على جواز تقدم العامل ، وأيضاً فإن الظرف والمجرور

يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما

نحو (إنَّ اليوم زيدا مسافر) وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم

أظفر بتقدم خبر ليس عليها ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية .

(٥) سقط من ل .

(٦) في ل : على خلاف القياس .

(٢٣)

الاعراب (١)

فيه مباحث : الأول ، في حقيقته •

قال ابن فلاح (في المغني) : اختلاف في حقيقة الاعراب ، فذهب قوم الى أن الاعراب معنى ، وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين :

أحدهما : إضافة الحركات الى الاعراب ، والشيء لا يضاف الى [هـ - ٧٣] نفسه •

والثاني : أن الحركات قد تكون في المبني فلا تكون إعراباً ، وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم : مطيئة حرب (٢) ، أي : صالحة للحرب (٣) ، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة •

وذهب قوم الى أن الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين (٤) :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يعقل الا بعد التعدد ، فلو جعل الاختلاف إعراباً لكاف الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف • الثاني أنه يقال : أنواع الاعراب ، رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ،

(١) انظر الكليات ١ : ٢٢٧ •

(٢) في م : الحرب •

(٣) ساقطة من م •

(٤) في م : بوجهين •

وبوع الجنس يستلزم (١) الجنس ، والجواب عن الاضافة أنها (٢) من باب إضافة الأعم الى الأخص للبيان (٣) كقولنا : كل الدراهم •

وعن الوجه (٤) الثاني : أنه لا يدلّ وجود الحركات في المبني على أنها حركات إعراب (٥) لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلا فهي للبناء ، ولذلك خصصها البصريون بالقباب غير ألقاب الإعراب (٦) •

وقال غيره : في الإعراب مذهبان :

أحدهما : أنه لفظي ، وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين •

وحده في التسهيل بقوله (٧) :

— « ما جاء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون

أو حذف » •

— والثاني : أنه معنوي ، والحركات إنما هي دلائل عليه ، هو

ظاهر قول سيويه (٨) واختيار الأعم وكثير من المتأخرين ، وحدّوه بقولهم : (٩) تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، وجعله ابن اياز قول أكثر أهل العربية •

(١) في د - م - هـ : مستلزم •

(٢) في م : أنه •

(٣) في ل : يقينان •

(٤) سقط من م •

(٥) في هـ : الاعراب •

(٦) في م : بألقاب الاعراب •

(٧) التسهيل : ٧ •

(٨) الكتاب ٣/١ •

(٩) انظر التعريفات : ٢٠ ، والكليات ١ ٢٢٧ ، والرضى على الكافية ١/١٥ •

قال (١) ويدل عليه وجوه :

منها : أنه يقال : حركات الإعراب ، فلو كانت الحركة الإعراب
لامتنعت الإضافة ، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

ومنها : أن الحركة والحرف (٢) يكونان في المبنيّ ، فلو (٣) كانت
الحركة بعض (٤) الإعراب لم يكونا فيه [هـ - ٧٤] .

ومنها : أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالإعراب .

ومنها أن السكون قد يكون إعرابا .

ومنها : تفسيرهم بالتغيير والاختلاف (٥) وكلّ واحد منهما معنى .

ثم قال (٦) : ولقائل أن يقول : لا دلالة في جميع ذلك .

أما الأول ، فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب
وحركة بناء قيل : حركات (٧) الإعراب ، وصحت (٨) الإضافة
المتخصيص بالحركة (٩) عامة والإعراب خاص ، ولا شبهة في مغايرة العام
للخاص فمسوخ (١٠) الإضافة المغايرة وهي هنا موجودة .

(١) المحصول : ق ١١ .

(٢) في المحصول : الحرف والحركة .

(٣) في المحصول : ولو .

(٤) في المحصول : نفس الإعراب أو الحرف كذلك لم يكونا فيه .

(٥) في المحصول : أو بالاختلاف .

(٦) أي ابن إيباز في المحصول ق ١١ .

(٧) في المحصول : حركة .

(٨) في هـ : صعة .

(٩) في ل : بالحركة .

(١٠) في المحصول : ومسوخ .

وأما الثاني ، فجوابه (١) : أنا لم نقل إن مطلق الحركة يكون إعراباً بل الحادث بالعامل هو الإعراب ، ولا يوجد في المبني شيء من ذلك .
وأما الثالث : فجوابه : أن الوقف عارض لا اعتباراً به ، وإنما الاعتبار بحال الوصل ، وأصولهم تقتضي ذلك (٢) .
وأما الرابع ، فجوابه (٣) : أن الإعراب هو الحركة أو حذفها ، ولهذا قال ابن الحاجب (٤) ، إنه ما اختلف آخر المعرب به (٥) ، والاختلاف (٦) تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها ، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وحدها الإعراب فكيف يرد عليهم النقص بالسكون !؟ .
وأما الخامس ، فجوابه : أن الإعراب (٧) إنما يفسره بالتغيير (٨) ،

-
- (١) في المحصول : وان مطلق الحرف كذلك ، بل مطلق الحركة الحادثة بعامل ، والحرف الحادث بعامل الإعراب ، ولا يوجد في المبني شيء من ذلك .
(٢) في المحصول : تقتضي بذلك .
(٣) سقط من م .
(٤) في المحصول : قال ابن الحاجب في حده .
(٥) الكافية : ٢ وعبارة ابن الحاجب : الإعراب ما اختلف آخره به ليند على المعاني المعتورة عليه ، وأنواعه رفع ونصب وجر .
(٦) عبارة المحصول : والآخر مختلف تارة بالحركة وتارة بحذفها ، وتارة بالحرف عند من قال إنه يعرب به وتارة بحذفه .
(٧) في المحصول : أنه .
(٨) في المحصول : بالتغيير .

أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوي (١) ، ومن خالف ذلك فسره
بغير ذلك ، وتفسير الخصم للشيء (٢) على مقتضى مذهبه لا يكون حجة
على مخالفه •

وقال ابن مالك في شرح التسهيل :

الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المَجْعُولِ آخر الكلمة
مبيِّنا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم
مقامهما ، وذلك المَجْعُولِ قد يتغير لتغير مدلوله وهو لأكثر كالضمّة
والفتحة والكسرة في نحو : ضرب زيدٌ غلامَ عمرو ، وقد يلزم للزوم
مدلوله كرفع : لا ينبغي (٣) لك أن تفعل ، ولعمركَ ، وكنصب
سبحان الله [هـ - ٧٥] ، ورويدك وكجر الكلاع ، وعثريط ، من ذي
الكلاع ، وأم عثريط ، • وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل
الاعراب تغييرا ، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أن ما لا يلزم (٤) وجها واحدا من وجوه الاعراب فهو
صالح للتغيير فيصدق عليه متغير ، وعلى الوجه الذي لازمه تغيير •

والثاني : أن الإعراب تجدد في حال التركيب ، فهو تغيير باعتبار
كونه منتقلا إليه من السكون الذي كان قبل التركيب •

والجواب عن الأول : أن الصالح لمعنى لم يوجد بعد ، لا ينسب
إليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به ، ألا ترى أن (رجلا) صالح
لبناء إذا ركب مع (لا) و (خمسة عشر) صالح للإعراب إذا فك

(١) في المحصول : معني •

(٢) في ل : الشيء •

(٣) في م : لا نؤتك ، وفي د - ل : لا نولك وهي صحيحة •

(٤) في م - ل : ما لازم •

تركيبه ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل (١) في الحال من إعراب (رجل) وبناء (خسة عشر) فكذا لا ينسب تغييره إلى ما لا تغيير له في الحال .

والجواب عن الثاني : أن المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغير أيضاً وحاله تغيير (فلا يصلح أن يحد بالتغيير الإعراب لكونه غير ما نع من مشاركة البناء (٢)) ولا يخلص من هذا القدر قولهم : لتغير (٣) العامل ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل (٤) تغير ثم خلفه عامل آخر حال التركيب ، وذلك باطل بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب وإذا لم يصح أن يعبر عن الإعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجوعول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تضاف إلى الإعراب لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، وهذا قول صادر عن لا تأمل له ، لأن إضافة أحد الاسمين (٥) إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما (٦) واقعة في كلامهم باجماع . وأكثر ذلك فيما يقدر أولها بعضاً أو نوعاً ، والثاني كلاً أو جنساً ، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى . [هـ-٧٦]

(١) سقط من م .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من م .

(٣) في م : لتغيير .

(٤) في هـ : لعامل .

(٥) في م : الأمرين .

(٦) في م : تبايرهما .

(المبحث الثاني)

في وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين

قال ابن فلاح في المغني : فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « والثيب (١) يُعْرَبُ عنها لسانها » (٢) أي يبين ، والمعنى على هذا أن الإعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الإنسان عما في نفسه .

الثاني : أنه مشتق من قولهم : عربت معدة الفصيل إذا فسدت ، وأعربت أي أصلحتها والهمزة للسلب كما تقبول (٣) : أشكيت (٤) الرجل ، إذا أزلت شكايته ، والمعنى على هذا أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه .

(١) في م : اليشب .

(٢) في سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٢ (الثيب تُعْرَبُ عن نفسها ، والبكر رضاها صحتها) وروي الحديث أيضاً بالفاظ مقاربة ، انظر مثلاً صحيح البخاري ٤ / ١٣١ كتاب العيل ، باب في النكاح ، وصحيح مسلم ٤ / ١٤٠ باب استئذان الثيب . وقد ورد الحديث بنصه في معجم مقاييس اللغة ٤ / ٢٩٩ مادة « عرب » .

(٣) سقط من د - م ل .

(٤) في م : شيكت ، في د : كاشكيت .

الثالث : أنه مشتق من ذلك ، والهمزة للتعدية لا للسلب ، والمعنى على هذا أن الكلام كان فاسداً لا لتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي لحقه ، وظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحاً في المعنى .

الرابع : أنه منقول من التجب ، ومنه امرأة عروب ، إذا كانت متحبة إلى زوجها والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب يتجيب إلى السامع .

الخامس : أنه منقول من أعرب (١) الرجل إذا تكلم بالعربية ، لأن المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية ، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية . انتهى (٢) والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية .

(١) في ل : إعراب .

(٢) سقط من د - م - ل .

(المبحث الثالث)

في الاعراب والكلام أيهما أسبق

قال الزجاجي في إيضاح علل النحو (١) :

فإن قال قائل (٢) : أخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟ ،
قيل له : إن للأشياء (٣) مراتب في التقديم والتأخير ، إما بالتفاضل أو
بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجهه (٤) المعقول ، فنقول :
إنّ الكلام سبيلته أن يكون سابقاً للإعراب لأننا قد فرى الكلام في
حال غير معرب ، ولا يختل معناه ، و فرى الإعراب يدخل عليه ويخرج
ومعناه في ذاته غير معدوم ، مثال ذلك أن الاسم نحو : زيد ومحمد
وجعفر وما أشبه ذلك ، معرباً كان (٥) أو غير معرب ، لا يزول عنه
معنى الاسمية : وكذلك الفعل المضارع نحو : يقوم [هـ - ٧٧]
ويذهب ويركب ، معرباً كان أو غير معرب ، لا يسقط عنه معنى الفعلية ،
وإنما يدخل الإعراب لمعان تعتور (٦) هذه الأشياء ومع هذا فقد رأينا

(١) الايضاح في علل النحو : ٦٧ وسقطت عبارة (إيضاح علل النحو) من م .

(٢) كلمة (قائل) ليست في الايضاح .

(٣) في الايضاح : الاشياء .

(٤) في م : ما يؤديه .

(٥) سقط من م .

(٦) في م : نعتوره .

الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من معربه كثرة ، وذلك أن الأفعال الماضية مبنية (١) على الفتح ، وفعل الأمر للواحد (٢) إذا كان بغير اللام مبني على الوقف نحو : يا زيد اذهب واركب ، وحروف المعاني مبنية كلها ، وكثير من الأسماء بعد هذا مبني ولم تسقط دلالتها على الاسمية ولا معانيها عما وضعت له ، فعلمنا بذلك أن الإعراب عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يوجد ويدل عليه ، فالكلام إذا سبقه في المرتبة (٣) والإعراب تابع من توابعه .

فإن قال (٤) : فأخبرني من الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بينما ، أتقولون إن العرب كانت نطقت به زمناً غير معرب ثم أدخلت عليه الإعراب أم هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها (٥) ؟ قيل له :

بل (٦) هكذا نطقت به في أول وهلة ، ولم تنطق به زمناً غير معرب ثم أعربت .

فإن قال : من أين حكتم على سبِقِ بعضه بعضاً وجعلتم الإعراب الذي لا تعقل أكثر المعاني إلا به ثانياً ، وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة ؟

-
- (١) في الايضاح : كلها .
 - (٢) في الايضاح : للمواجه وهو الأصح .
 - (٣) في هـ : الرتبة .
 - (٤) في م : قائل .
 - (٥) في م - د والايضاح : به .
 - (٦) سقطت (بل) من الايضاح .
 - (٧) (في أول) سقط من م .

قيل له : قد عرفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ، فنحكّم لكل واحد منها بما يستحقه ، وإن كانت لم (١) توجد إلا مجتمعة • ألا ترى أنا نقول : إن السواد عرض في الأسود (٢) والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق ، وأن العرض قد يجوز أن يتوهم زائلاً عن الجسم ، والجسم باق ؟

فنقول : إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم فر الجسم خالياً من السواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السواد قط عارياً عن (٣) الجسم ، بل لا يجوز رؤيته ، لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة ، ولا تدرك الألوان (٤) خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة ولم نرد بالأسود هنا جسماً أسود (٥) بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الأجسام ، وكذا (٦) القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك •

ومنها أفا نعلم أن الذكر في المرتبة مقدم على الأثني ، ونحن لم نشاهد العالم خالياً من أحدهما ، ثم حدث بعده الآخر ، إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق (٧) من سبق [هـ - ٧٨] خلق الذكر (٨) الأثني

(١) في م : (لا) •

(٢) عبارة الأشباه : إن العرض داخل في الأسود عرض الأسود ، والتصويب من الايضاح •

(٣) في الايضاح : من •

(٤) سقط من م •

(٥) في م والايضاح : سود •

(٦) في الايضاح : وكذلك •

(٧) في د : السابق •

(٨) سقط من الأشباه : والتصحيح من الايضاح •

في خلق آدم وحواء (١) ، وأما في غيرها فكذلك إن علم بخبر صادق ،
وإلا جاز (٢) تقدم كل واحد منها صاحبه فكذلك قوله في الكلام
والإعراب •

يقول : إن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه
مرتبة كل واحد منهما في المعقول ، وإن كانا (٣) لم يوجد مفترقين ،
وظير ذلك أنا نقول :

إن الأسماء قبل الأفعال لأن الأفعال أحداث للأسماء (٤) ، ولم
توجد الأسماء زمناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً ،
ولكل حقه ومرتبته ، وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت
أولاً بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربت ، ثم نقل
معرباً (٥) فتكلم به •

(١) في الأشباه : حوى •

(٢) في ل : والأخبار •

(٣) في الأشباه : كان •

(٤) في الأشباه : الأسماء •

(٥) في الايضاح : معرباً فأعربته الثانية مقحمة •

(المبحث الرابع)

في أن الإعراب لم دخل في الكلام

قال الزجاجي : في الكتاب المذكور (١) : فإن قال قائل (٢) : قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب (٣) الكلام ، فما الذي دعا إليه ، واحتيج (٤) إليه من أجله ؟

فالجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعلة (٥) ومنعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا :

ضرب زيد عمرواً ، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو [د - ٢٦] على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضرب زيد ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما (٦) لم يسم فاعله ، وأن المفعول قد قاب منابه ، وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض (زيد)

(١) إيضاح علل النحو : ٦٩ .

(٢) ساقطة من الإيضاح .

(٣) في الإيضاح : داخل في الكلام ، وفي م : عقبى .

(٤) في الإيضاح : احتج .

(٥) في الإيضاح : فتكون .

(٦) في م : لما . وأظنها الصواب .

على إضافة (الغلام) إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إذا (١) أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النحويين إلا أبا علي (٢) قطرباً فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال : لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ، لأنها (٣) نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني . [هـ - ٧٩] فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك ، ولعل زيدا أخوك ، وكان زيدا أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائماً وما زيد بقائماً ، اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيت منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مال عندك ، ولا مال عندك ، وما في الدار أحد إلا زيد ، وما في الدار أحد إلا زيدا .

ومثله : إن القوم كلهم ذاهبون ، وإن القوم كلهم ذاهبون ، ومثله : (إن الأمر كله لله) (٦) و (إن الأمر كله لله) ، قرئ بالوجهين

(١) في الايضاح : إن .

(٢) في الايضاح : إلا قطرباً .

(٣) ساقطة من الأشباه ، وفي ل : قد يجيد .

(٤) في الايضاح : وما زيد قائم .

(٥) في الايضاح : القول : وهو خطأ .

(٦) آل عمران : ١٥٤ .

قال مجاهد في كتاب السبعة : ٢١٧ : واختلفوا في رفع اللام ونصبها من قوله (إن الأمر كله لله) فقرأ أبو عمرو وحده (إن الأمر كله لله) رفعاً ، وقرأ الباقر (إن الأمر كله لله) نصباً .

جميعاً ، ومثله : ليس زيد بجبان ولا بخيلاً ولا بخيلاً (١) ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، وما اختلف إعرابه واتفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ، لا يزول إلا بزواله ، قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصلة بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا (٢) يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا (٣) معاقباً للإسكان ، ليعتدل الكلام (٤) ، لا تراهم بنو كلامهم على متحرك وساكن (ومتحركين وساكن) (٥) ونم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشوييت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي (٦) كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب (٧) الإسكان .

-
- (١) في الايضاح : ولا بخيل ولا بخيلاً .
 - (٢) في الايضاح : وكانوا .
 - (٣) في الأشباه : جعلنا وفي ل : وجعلها .
 - (٤) الايضاح ص ٧١ .
 - (٥) زيادة من الايضاح .
 - (٦) في الأشباه : في .
 - (٧) في الاشباه : الصلة من .
 - (٨) في الايضاح : عقب .

قيل له : فهلا لزموا (١) حركة واحدة لأنها مجزية لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب (٢) سكوناً ؟

فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات ولم (٣) يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة • هذا مذهب قطرب واحتجاجه •

وقال المخالفون له ردّاً عليه : لو كان كما ذكر (٤) لجاز جر (٥) الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف [هـ - ٨٠] إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها (٦) الكلام ، فأبي (٧) حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك ، وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم (٨) • واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا : إنما

(١) في الايضاح : تعقب •

(٢) في الايضاح : وآلا •

(٣) في الايضاح : زعم •

(٤) في الايضاح : خفض •

(٥) في الايضاح : به •

(٦) في الايضاح : وأي •

(٧) في الأشباه : نظام في كلامهم •

(٨) في م : فهل لازموا •

كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه
يذكر بعدها اسمان :

أحدهما : فاعل ، والآخر : مفعول • ومعناها (١) مختلف فوجب
انفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأمّا الحروف التي ذكرها
فمحمولة على الأفعال (٢) •

(١) في الايضاح : فمعناها •

(٢) وبعدها في الايضاح : ولكل شيء مما ذكره علة تمر بك في بابها إن شاء
الله تعالى •

(المبحث الخامس)

في أن الاعراب أحركة (١) أم حرف

قال الزجاجي : باب القول في الإعراب أحركة أم حرف (٢) ؟ •
قد قلنا : إن الإعراب دالٌّ على المعاني ، وإِنَّه حركة داخلة على (٣)
الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة ، نحو الضمة في قولك : هذا
جعفرٌ ، والفتحة في قولك : رأيت جعفرأ ، والكسرة في قولك : مررت
بجعفرٍ ، هذا أصله ، ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر
حرف في الاسم المتمكن ، والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف
الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف ، هذا مذهب
البصريين •

وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً
قام بنفسه وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف ، ثم قد يكون الإعراب
سكوتاً وحذفاً وذلك (٤) الجزم في الأفعال المضارعة ، وحرفاً ، وهذا

(١) في الايضاح : هو •

(٢) إيضاح علل النحو : ٧٢ •

(٣) في م : في

(٤) في الايضاح : وكذلك •

مما قد (١) ذكرت لك أن الشيء قد يكون (٢) له أصل ثم يتسع (٣) ،
فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكوناً وحذفاً وحرافاً ؟ •

قيل له : يكون سكوناً في الأفعال المضارعة السالبة اللامات ، نحو :
لم يضرب ولم يذهب ، وحذفاً (٤) في هذه الأفعال إذا كانت معتلة
اللامات ، نحو : لم يقض ، ولم يغز ، ولم يخش ولكل شيء من
هذا علة (٥) [هـ - ٨١] •

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حرفاً عند سيبويه (وأصحابه) (٦)
في شيء من الكلام ؟ قلنا (٧) : هذا الذي ذكرنا الأصل وعليه أكثر
مدار كلام العرب ، وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه ، ونحو
يطرد فيه ، ثم يعرض (٨) لبعضه علة ، تخرجه عن جمهور بابه ،
فلا يكون ذلك ناقضاً للباب (كما مثلنا ذلك فيما تقدم) (٩) ، وذلك
موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالإطلاق :
انصالة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ، ثم تجد منهم من تلحقه

-
- (١) سقط من د •
 - (٢) سقط من د •
 - (٣) في الايضاح لم يسمع وهو تصحيف وبعدها : وكل هذا يذكر في موضعه
إن شاء الله •
 - (٤) في م : وحذف •
 - (٥) في الايضاح تذكر في موضعها ان شاء الله •
 - (٦) زيادة من الايضاح •
 - (٧) في الايضاح : قلنا له •
 - (٨) في الايضاح : يعترض •
 - (٩) زيادة من الايضاح •

علّة تسقط عنه فرضها ، وكما يقال : « من سرق من حرزٍ قطع »
 فقد تجد (١) القطع ساقطاً عن بعضهم. ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم
 الإعراب وحقيقته (٢) ما ذكرناه من (٣) أنه عرض في بعض الكلام
 ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفاً (٤) ، وذلك في تشية الأفعال
 المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة (٥)
 أمثلة من الفعل وهي : يفعلان (وتفعلان) (٦) ويفعلون وتفعلون
 وتفعلين يا هذه ، وعلامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النون ،
 وحذفها علامة الجزم والنصب .

فإن قال قائل (٧) : ما الذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال
 حرفاً وهو (٨) النون ؟ قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال : الإعراب
 يدخل على آخر حرف (٩) في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الإعراب
 وآخر حرف في هذه الأفعال النون ، فلو جعلت النون حرف الإعراب
 لوجب ضمها في حال الرفع ، وفتحها في حال النصب ، وكان يلزم من

-
- (١) في الايضاح : وقد نجد .
 - (٢) في الأشباه : وحقيقة .
 - (٣) في الايضاح : ثم انه .
 - (٤) في الاشباه : حرفاً .
 - (٥) في م : خمسة أفعال .
 - (٦) زيادة من الايضاح .
 - (٧) في الايضاح : فإن قيل .
 - (٨) في الأشباه : وهي .
 - (٩) في الأشباه : حذف في الكلمة .

ذلك أن تسكن في حال الجزم ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها ، والواو والياء لالتقاء الساكنين ، وكان يذهب [د / ٢٧] ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط عنم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة من يشي ويجمع الفعل مقدماً ، فكان يصير (١) الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى (فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرفع) (٢) فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لأن الجازم قد (٣) يحذف مما يثبت في الرفع ، فإن كان في حال الرفع حرف [هـ - ٨٢] (ساكن حذفه الجازم نحو : لم يقض ، ولم يغز ، ولم يخش ، فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها ، وجعل النصب مضموماً إلى الجزم ، فحذفت النون) (٤) فيه أيضاً ، فقيل : لم يفعلوا ولن يفعلوا ، ولم يفعلوا ، ولن تفعلوا ، كما ضم النصب في تشية الأسماء وجمعها إلى الجر (٥) لأن الجزم في الأفعال نظير الجر (٦) في الأسماء .

فإن قال قائل : فإنَّ النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون ، وزعمت أن الجازم إذا (٧)

-
- (١) في الأشباه : تغيير .
 - (٢) زيادة من الايضاح .
 - (٣) سقط من د - م .
 - (٤) ما بين المعرفتين ساقط من م .
 - (٥) في الايضاح : الى الخفض .
 - (٦) في الايضاح : الخفض .
 - (٧) في الأشباه : إنما .

دخل على حرف ساكن حذفه ، فلم حذف (١) النون وهي متحركة ؟ ولم زعمت أنها ساكنة ؟

والجواب (٢) في ذلك أن يقال له : إن النون في هذه الأفعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف إعراب (٣) ، فلما أسكنت (٤) وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين ، وليست الحركة فيها بلازمة استحقاتاً فحكمتها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم .

فإن قال قائل : فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون (في الأفعال) (٥) حروف الإعراب ؟

فالجواب في ذلك : أن الألف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان ، والواو في يفعلون وتفعلون ، والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تاممه ، إنما هي ضمير الفاعلين علامة (كما ذكرنا لك) (٦) ولم يجوز أن تكون حروف إعراب الفعل لذلك (٧) فإن قال قائل : ونم (٨) جاز أن يجيء إعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل في قولك :

-
- (١) في الايضاح حذف
 - (٢) في الايضاح : فالجواب .
 - (٣) في م : الاعراب .
 - (٤) في م : سكنت .
 - (٥) زيادة من الايضاح .
 - (٦) زيادة في الايضاح .
 - (٧) عبارة الأشباه : أن يكون حروف الاعراب كذلك ، وقد أثبتنا ما في الايضاح وهو مطابق للنسخة (د) وانظر الكتاب ٥/١ .
 - (٨) في الايضاح : فلم .

الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، وما أشبه ذلك (فقد) (١) جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي ثبات النون (وكذلك النصب والجزم لأصهما بحذف النون) (٢) وهو بعد الفاعل ، أفيجوز (٣) أن يكون إعراب شيء موجوداً في غيره ويكون ذلك الشيء معرباً ؟ قيل له : إنَّ الفعلَ لما كان لا يخلو من الفاعل ، ولا يَسْتغني (٤) عنه ضرورة ، ثم اتصل به مضمراً صار كبعض حروفه ، وصارت الجملة (٥) كلمة واحدة فجاز لذلك [هـ - ٨٣] وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة ، والدليل على ذلك إسكان لام الفعل في فولك : فعلتْ ، أسكنت اللام لتلا يتوالى في كلمة واحدة أربع منحركات .

-
- (١) زيادة من الايضاح : ٧٥ .
(٢) زيادة من الايضاح .
(٣) في الأشباه م : استغنى .
(٤) في م : استغنى .
(٥) في الايضاح : الكلمة وهو خطأ .

(المبحث السادس)

في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله وأوسطه (١)

قال الزجاجي (٢) : باب القول في الإعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله وأوسطه ؟ •

قال بعض النحويين : الإعراب يدخل في الاسم لمعنى ، فوجب أن يلفظ به بكماله (٣) ثم يؤتى بالإعراب في آخره •

وقال أبو بكر بن الخياط : ليس هذا القول بمرضي* (٤) ، لأننا قد رأينا الأسماء يدخلها حروف المعاني أولاً ووسطاً ، فما دخلها أولاً كقولك (٥) : الرجل والغلام ، وما دخلها وسطاً ياء التصغير في قولك : فريخ وفليس • ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم (٦) حرف معنى إلا بعد كمال بنائه •

(١) سقط العنوان كله من د •

(٢) إيضاح علل النحو : ٧٦ •

(٣) (بكماله) ساقط من الإيضاح •

(٤) في الأشباه بمرض •

(٥) في الإيضاح : قولك •

(٦) في الإيضاح : الاسم •

قال : والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة (١) النحويين أن الاسم يبني على أبنية مختلفة منها :

« فَعَلٌ وَفِعْلٌ وَفَعَلٌ وَفَعَلٌ » وما أشبه ذلك من الأبنية ، فلو جعل الإعراب وسطاً ، لم يدر السامع أحركة إعراب (٢) ، أم حركة بناء ، فجعل الإعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدركه (٣) فيسكن فيعلم أنه إعراب ، فإذا كان وسطاً لم يمكن (٤) ذلك فيه .

وقال أبو اسحاق الزجاج (٥) : كان أبو العباس المبرد يقول : لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للإبتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد ، فلما فات وقوعه أولاً ، لم يمكن (٦) أن تجعل وسطاً ، لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية [هـ-٨٤] وسداسية وسباعية ، وأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخراً يعد كمال الاسم بينائه وحركاته .

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل في (٧) الكلام دليلاً على المعاني ، فوجب أن يكون تابعاً للأسماء لأنه قد قام الدليل على أنه ثان بعدها ، وهذا القول قريب من الأول ، وكل هذه الأقوال مقنع في معناه .

-
- (١) في الأيضاح : جملة .
 - (٢) في الأيضاح : هي .
 - (٣) في الأشباه : هي .
 - (٤) في الأيضاح : يلن .
 - (٥) في م : الزجاجي . تابع لما قبله . الأيضاح ٧٦ .
 - (٦) في م : يكن .
 - (٧) سقطت من الأيضاح .

(٢٤)

إعطاء الأعيان حكم المصادر

وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشجري في أماليه (١) : من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان .

فمن ذلك قولهم : أخطب ما يكون الأمير قائماً ، ف (أخطب) إنما هو للأمير وقد أضافوه إلى (ما) المصدرية ، ولفظة أفعل التي وضعوها للمفاضلة مهما أضيفت إليه صارت بعضه ، ولما أضافوا (أخطب) إلى (ما) وهي موصولة بـ (يكون) صار (أخطب) كوةً ، فالتقدير : أخطب كون الأمير ، فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سدت الحال مسد خير هذا (٢) المبتدأ (إذ الحال لاتسد مسد خير المبتدأ (٣) إلا إذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك : ضربني زيداً جالساً ، ولا تسد (٤) مسد خير المبتدأ إذا كان اسم عَيْنٍ .

ومن إعطاء العين حكم المصدر (٥) حتى وصفوه بالمصدر أو جرى

(١) الأمالي الشجري : ٦٩/١ ، ٧٠ .

(٢) كلمة (هذا) ساقطة من الأمالي .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٤) في الأمالي : ولا تحد الحال .

(٥) في هـ م : المصادر .

خبراً عنه قوله تعالى : (وجاؤوا على قميصه بدم كذب) (١) أي مكذوب به ، وقوله :

(إن أصبح ماؤكم غوراً) (٢) أي غائر ، وقوله : (ثم ادعهن يأتينك سعياً) (٣) أي ساعيات ، فسعيها مصدر وقع موقع الحال كقولهم : قتلتها صبراً ، أي مصبوراً والمعنى محبوساً .

ومن ذلك قوله تعالى : (إئتته عمل غير صالح) (٤) أي ابنك (٥) عمل ، في أحد الأقوال (٦) وهو أوجهها ، جعلته العمل اتساعاً لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم : ما أنت إلا نوم ، وما زيد إلا أكل وشرب ، وإنما أت دخول وخروج ، ومنه قول الخنساء :

٤٥ - فإنما هي إقبال وإدبار (٧)

فهذا كله من تنزيل الأعيان منزلة المصادر ، فأما تنزيل المصادر منزلة الأعيان فكقولهم : موت مائت ، وشيب شائب ، وشيعر شاعر انتهى .

(١) يوسف : ١٨ وانظر البحر المحيط ٢٨٩/٥ .

(٢) الملك : ٣٠ .

(٣) البقرة : ٢٦٠ .

(٤) هود : ٤٦ .

(٥) في الأمالي : أي إن .

(٦) الكلام منقول بتصريف واختصار .

(٧) عجز بيت للخنساء وصدرة : ترتع ما رتمت حتى إذا ادكرت

الكتاب ١٦٩/١ . المقتضب ٢٣٠/٣ ، ٣٠٥/٤ ، مجالس العلماء :

٣٤٠ - ابن السيرافي الفقرة ١٣٦ الخصائص : ٢٠٣/٢ ، ١٨٩/٣ ،

المنصف ١ : ١٩٧ ، المحتسب ٤٣/٢ . أمالي ابن الشجري : ٧١/١ ،

شرح المفصل ١٤٤/١ - البغداديات ٥١ - ٥٢ خزنة الأدب : ٢٠٧/١ ،

٢٤٠ ، ديوان الخنساء : ٤٨ .

(٢٥)

الأفعال نكرات (١)

لأنها موضوعة للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة ، لأن حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه - المخاطب كما تعرفه أنت ، ثم تأتي (٢) بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ، ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل (٣) .

ومن فروعه أن الإضافة الى الأفعال لا تصح ، قال ابن يعيش (٤) :
الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف (٥) وإخراجه من إبهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه ، والأفعال لا تكون إلا نكرات ، ولا يكون شيء منها (٦) أخص من شيء ، فامتنت الإضافة إليها لعدم جدواها ، إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان الى الأفعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر ، واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملازمة بين الفعل وبينه وذلك لأن الزمان حركة الفلك ، والفعل حركة الفاعل ، ولا اقتران الزمان بالحدث .

(١) سقط العنوان من م .

(٢) في م يأتي .

(٣) شرح المفصل ٢٤/١ .

(٤) عن شرح المفصل بتصريف ١٦/٣ .

(٥) في هـ : المضاف اليه ، والتصويب من شرح المفصل وبقيّة النسخ .

(٦) سقط من م .

وقال أبو القاسم الزجاجي في كتاب إيضاح اسرار النحو (١) :

أجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال
نكرات ، قالوا : والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين ، والفعل
والفاعل جملة (يستغني بها (٢)) وتقع بها الفائدة ، والجمل كلها نكرات ،
لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة (لأنها قد كان يعرفها المخاطب
فلا تقع له بها فائدة) (٣) فلما كانت الجمل مستفادة (٤) عثلم أنها
نكرات ، فلذلك لم تضمر (٥) ، وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين
جملا كانت نكرات (ولم يجزئ ضمها) (٦) •

فإن قيل : فاذا كانت الأفعال نكرات (٧) ، فهلا عرّفت كما تعرف
النكرات ؟ [هـ - ٨٦] •

فالجواب عند الفريقين : إن تعريف الأفعال محال لأنها لا تضاف ،
كما أنها لا يضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام لأنها جملة ، ودخول
الألف واللام على الجمل محال •

فإن قيل : لم لا يجوز إضافتها وإن لم يصف إليها ؟ •

قلنا لأن الفعل لا ينفك من فاعل مظهر أو مضمر ، والفعل والفاعل
جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا يجوز إضافة الجمل ، كذلك لم
يجزئ إضافة الفعل • انتهى •

(١) هكذا في الأصل والصواب إيضاح علل النحو ، والنص في الكتاب
المذكور ١١٩ •

(٢) زيادة من الايضاح •
(٣) زيادة من الايضاح •
(٤) في م ل : مستعارة •
(٥) في الايضاح ولذلك لم تجز الكناية عن الجمل •
(٦) العبارة ساقطة من د •
(٧) العبارة ساقطة من م •

(٢٦)

الأفعال كلها مذكورة

نص على ذلك الزجاجي في الجمل (١) ، قال الشلوين في تعليقه : لأن التأنيث الحقيقي والمجازي وعلامات التأنيث وأحكامه معدومة فيها .
قال : ومنهم من قال : إن فيها مذكورة (٢) ومؤنثة بحسب مصادرها ، فإذا كان الفعل يدل على (مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصدره) (٣) وإذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيل فيه : مؤنث ، بتأنيث مصدره (٤) .

وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

الدليل على أن الأفعال كلها مذكورة أنها إذا أُخبر بها عن الأسماء فإنما المقصود الاخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر ، والمصدر مذكر ، فدل ذلك على أنها مذكورة إذ اللفظ على حسب ما يراد به من تذكير أو تأنيث ، ألا ترى أن لفظ (هند) لما أريد به المؤنث كان هو مؤنثاً ، ولفظ زيد لما أريد به المذكر كان هو مذكراً .

-
- (١) الجمل : ٢٨٦ وعبارته : فأما الأفعال فمذكورة كلها وإنما تلحقها علامة التأنيث دلالة على تأنيث الفاعل في قولك : قامت هند وخرجت فاطمة .
(٢) في م : أو مؤنثة .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من د .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢٧)

اقتضاء الموضع لفظاً

وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنبي في الخصائص وأورد فيه فروعا (٢) :

منها قولهم : لا رجلَ عندك ، فإن (لا) هذه فاصبة لاسمها وهو مفتوح إلا أن الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها (لا) بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب الذي (هو) (٣) عمل (لا) في المضاف .

قال : وأصنعُ من ذلك قولك : لا خمسةَ عشرَ لك ، فهذه الفتحة [هـ - ٨٧] التي في راء (عشر) فتحة بناء التركيب (٤) في هذين الاسمين ، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك : لا رجلَ عندك ، (وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب في قولك : لا غلامَ رجلٍ عندك) (٥) ويدل على أن فتحة خمسةَ عشرَ (هي فتحة تركيب الاسمين لا التي تحدثها (لا) لأن خمسةَ عشرَ (٦) لا يغيرها العامل الأقوى ، أعني الفعل في نحو جاءك خمسةَ عشرَ ، والهاء في مررت بخمسة عشر ، فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثر فيها ، فالعامل الأضعف الذي هو (لا) أولى .

(١) سقط العنوان من م .

(٢) عن الخصائص ٥٦/٣ بتصرف .

(٣) زيادة من الخصائص .

(٤) في الأشباه : وللتركيب ، والتصحيح من الخصائص والنسخة م .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

ومنها قولهم : مررت بغلامي ، فالميم تستحق جرة الإعراب بالياء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف (١) الجر بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ، ويدل لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ، وهذا يؤذن أنها ليست كسرة الإعراب (٢) وان كانت تلفظها .

ومنها قولك (٣) : يسعني حيث يسعك ، فالضمة في (حيث) ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع الفاعل ، فاللفظ واحد والتقدير مختلف .

ومنها قولك (٤) : جئتك الآن ، فالفتحة فتحة بناء (الآن) وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

ومنها (٥) قولك : كنت عندك في أمس ، فالكسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيا الجر .

ومنها قوله :

٤٦ - وإتني وقت اليوم والأمس قبله

بيابك حتى كادت الشمس تغرب (٦)

(١) في م : الحرف .

(٢) في م : إعراب .

(٣) في م والخصائص : قولهم .

(٤) في م والخصائص : قولهم .

(٥) في هـ : منها .

(٦) البيت لنسيب . الخصائص ١/٣٩٤ - ٣/٥٧ المحتسب ٣/١٩٠ ،

الانصاف ١/٣٢٠ شرح المفصل : ٢/٢٦٠ شرح الشذور ١٠١ - الهمع

١/٢٠٩ الدرر ١/١٧٥ ، اللسان : أمس ، أين .

روى قوله (والأمس) بالنصب على الإعراب لأنه لما عرفه باللام
الظاهرة زال (١) عنه تضمنها فأعرب ، وبالكسر على البناء المعهود فيه ،
واللام فيه زائدة ، فإنما يعرف الأمس بلام مرادة غير هذه مقدرة ، وهذه
الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد .

قال : ومثله مما يعرف بلام مرادة ، وفيه لام أخرى غيرها زائدة
قولك : [ه - ٨٨] (الآن) فهو معرف بلام مقدرة ، وهذه الظاهرة
فيه (٢) زائدة كما ذكره أبو علي .

(١) في م : أزال .

(٢) في م : ملغاة زائدة ، وفي الخصائص : ملغاة زائدة .

(٢٨)

الإلغاء

فيه فوائد :

الأولى : قال في (الإيضاح) (١) حقيقته ترك العمل (٢) مع

التسليط (٣) نحو : زيد قائم ظننت •

قال : وأما قول النحويين في نحو : إن زيد إذا يكرمك ، إن (إذا)

ألغيت عن (٤) العمل ، ففيه تجوز حيث سموه : الإلغاء ، لأن

(يكرمك) في المثال خبر ، وما دخلت عليه إذا ، محذوف كجواب إن في

نحو : زيد إن قمت يقوم ، لأن ما يطلب جوابا لا بد له منه لفظا أو

تقديرًا ، فكيف يصح أن يقال : ألغيت عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه

حكسه عليه ، لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه إلغاءً من حيث

دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه ، قال :

ويدل على هذا أنك إذا قلت : أنا أكرمك إذا ، كيف يصح تسليط (٥)

إذا على ما قبلها ؟ وإنما حذف جوابها للدلالة ما تقدم عليه • انتهى •

(١) في م - د قال أبو علي في الإيضاح •

(٢) في هـ - م : المعنى •

(٣) في م : التسليط •

(٤) في هـ : عنه •

(٥) في د - م تسلط •

والثانية : قال أبو حيان : لا ينكر الإلغاء معاني الألفاظ (١) كما يتأول في الشيء ما لا يكون في أصله .

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلا فيما لا يكون (٢) أصله العمل ، وهو سماع في الأفعال فأجرى في الحروف إذ لم يبلغ منها [د - ٢٩] إلا ما كفف .

الثالثة : نظير باب (ظن وأرى) في الإلغاء عند التأخر وفي المتوسط دونه (إذا) فإنها تُلغى إذا تأخرت فلا تَنْصِبُ بحال ، نحو : أكرمك إذا (وتُلغى في المتوسط في أكثر صورها ، وذلك إذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو : إن تزرتني إذا أكرمك (٣)) أو بين القسم وجوابه نحو : والله إذا لأكرمتك (٤) أو بعد عاطف على ماله محلّ من الإعراب نحو : إن تزرتني أزرك وإذناً أحسن إليك . فإن كان العطف على ما لا محلّ له بأن تقدّمه في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الإلغاء رعيًا لحرف العطف ، والإعمال لأن المعنى على استئناف ما بعد حرف (٥) العطف لكنه قليل ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها .

وكذا إذا توسطت بين مبتدأ وخبر نحو : زيد [ه - ٨٩] إذا يكرمك ، جاز الإلغاء والإعمال بقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ، ومذهب البصريين أنه يتحتم الإلغاء كما يتحتم في الصور السابقة .

(١) في ه : معاني الغاء الالفاظ ، وقد أثبتنا ما في النسخة ل وفي د - م : لا ينكر الغاء معاني -

(٢) في م : يكون .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٤) في م : إذن والله لاكرمك .

(٥) في م : حروف .

وقظير آخر رأيته في (الخطريات) لابن جني قال (١) :

إذا كانت العين حرفَ علةٍ وله همزة حفظت نفسها في موضعها
نحو : قائم وقويم ، وكذا إن تقدمت نحو (أدور وأدر) (٣) ، فإن
تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشاك ، ولائث ولاث (٤) ، وذلك أنها
لمَّا تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها •

الرابعة : قال ابن يعيش (٥) :

الإلغاء ثلاثة أقسام : إلغاء في اللفظ والمعنى ، والإلغاء (٦) في اللفظ
دون المعنى ، والعكس •

فالاول : مثل « لا » في (لئلا يعلم أهل الكتاب) (٧) •

والثاني نحو : كان فيما كان أحسن زيدا (٨) •

والثالث : حروف الجر الزوائد نحو (وكفى بالله شهيدا) (٩) •

(١) الخطريات : ٨٤ •

(٢) في الخطريات : وأوله همزة ، والصواب ما في الأشباه ، وقد وجه محقق
الخطريات الأستاذ علي شاکر هذا القول بقوله : (وكأنه يريد : هذا
من باب إذا كانت العين حرف علة ، وأول هذا الباب القول عن الهمزة) •

(٣) في الأشباه : آدر وادور ؟ •

(٤) في الأشباه : لائث ولات وهو خطأ • انظر المنصف ٥٢/٢ •

(٥) عن شرح المفصل ٧/١٥٠ - ١٥١ يتصرف •

(٦) سقط من د •

(٧) الحديد : ٢٩ •

(٨) في ه زید ، والتصويب من د - ل وشرح المفصل •

(٩) النساء : ٧٩ •

(٢٩)

الأمثال لا تُغَيَّرُ

من ذلك قولهم في مثل : (شرّ أهرّ ذاناب) (١) فابتدوا بالكنزة
وجرى مثلاً فاحتمل ، والأمثال تحتمل ولا تُغَيَّرُ (٢) .

ومثله قولهم في المثل : (شيء ما جاء بك) يقوله الرجل لرجلٍ
جاءه ومجيئته غير معهود في ذلك الوقت (٣) .

ومن ذلك قولهم في المثل (في أكفاهه لُفّ الميت) و (في بيته
يؤتى الحكم) (٤) بتقديم الخير ، وفيه ضمير يعود على المتبداً المتأخر (٥) .

ومن ذلك قولهم : (أصبح ليلٌ (٦) وأطرق كرا (٧)) بحذف
حرف النداء من النكرة لأنها أمثال معروفة ، فجرت مجرى العكس في
حذف حرف النداء منها (٨) .

(١) مجمع الأمثال : ٣٧٠/١ برقم ١٩٩٤ الخصائص ٣١٩/١ - شرح
المفصل ٨٦/١ .

(٢) الكلام ينصه من شرح المفصل ٨٦/١ .

(٣) الكلام ينصه من شرح المفصل ٨٦/١ .

(٤) مجمع الأمثال ٧٢/٢ برقم ٢٧٤٢ الفاخر : ٧٦ .

(٥) الكلام من شرح المفصل ٩٢/١ .

(٦) شرح المفصل ١٦/٢ .

(٧) الكتاب ١٩٩/٢ الكامل ٥٦/٢ ، المسلسل ١٧٠ - شرح المفصل ١٦/٢ .

(٨) ٢٠/ - مجمع الأمثال ٤٣١/١ .

(٨) انظر شرح المفصل ١٦/٢ .

قال المبرد : الأمثال يستجاز فيها مالا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها (١) ومن ذلك قولهم : (هذا ولا زعماتك) أي : هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك .

قال ابن يعيش : ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي (هو أتوهم وشبهه (٢)) لأنه جرى مثلا والأمثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغير (٣) .

ومثله قولهم : (كليهما وتمرا (٤)) أي : أعطني ، و (امرءا ونفسه) أي [هـ - ٩٠] : دعه و (أهلك والليل (٥)) أي : بادرهم . و (كل شيء ولا شتيمة حر) أي : إيت كل شيء ولا تتركب شتيمة حر (٦) . قال ابن يعيش (١) ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلها لأنها أمثال . وقال ابن السراج في الأصول (٢) : نعم وبس وجذا جعلت كالأمثال لا ينبغي أن نستجيز فيها إلا ما أجازوه .

-
- (١) كلام المبرد من شرح المفصل ١٦/٢ .
 - (٢) الزيادة من شرح المفصل ٢٧/٢ .
 - (٣) انظر شرح المفصل ٢٧/٢ .
 - (٤) مجمع الأمثال ١٥١/٢ برقم ٣٠٨٠ الفاخر ١٤٩ . والرواية : كلاما وتمرا ، نهاية الأرب ٤٨/٣ - فصل المقال ١١٠ - شرح الدرّة ق ٣٦ .
 - (٥) مجمع الأمثال ٥٢/١ برقم ٢٠٨ . الخصائص ٢٧٩/١ . شرح الدرّة ق ٣٦ .
 - (٦) انظر شرح المفصل ٢٦/٢ ، ٢٧ .
 - (٧) شرح المفصل ٢٧/٢ .
 - (٨) عن الأصول ١٤١/١ بتمرف .

وقال الزجاجي في الإيضاح (١) : وأما القول في إضافة ذي الى الفعل في قولهم (اذهب بذني تسلم) فإن هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل .

قال الأصمعي (٢) : تقول العرب (اذهب بذني تسلم) والمعنى اذهب والله يسلمك ، واذهبوا بذني تسلمون ، والمعنى : اذهبوا والله يسلمكم (٣) ، وإذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فإن الأمثال تحتل مالا يحتل غيرها ، وتزال كثيرا عن القياس كذلك مجراها في كلامهم ، واحتمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام .

(٣٠)

الايجاب (٤)

الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها ، تقول مثلا : قام زيد ، (ثم تقول : ما قام زيد (٥)) وفي الاستفهام : أقام زيد ؟ ، وفي النهي : لاتقم ، وفي الأمر : قم . فترى الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه ، وغيره يحتاج الى دلالة في التركيب على ذلك الغير ، وكل ما كان فرعا احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة من (أل) ونحوها لأنه فرع التنكير ، والتأنيث الى علامة من تاء أو ألف لأنه فرع التذكير ، ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل) .

(١) إيضاح علل النحو : ١١٧ - ١١٨ .

(٢) كلام الأصمعي من الإيضاح بتصرف يسير : ١١٨ .

(٣) في ل : يسلمكما .

(٤) انظر الكليات ١/٣٧٢ - ٣٥/٣ الايجاب لفة : الاثبات .

(٥) سقط من م وفي ل ثم تقول في النفي .

حرف الباء

(٣١)

« باب الشرط »

باب الشرط مبناه (١) على الإبهام . وباب (٢) الإضافة مبناه على

التوضيح .

ولهذا لما أريد دخول (إذ (٣) ، وحيث) في باب الشرط لزمتهما
(ما) لأنهما [هـ - ٩١] لازمان للإضافة ، والإضافة توضحهما فلا
يصلحان للشرط حينئذ ، فاشتربنا (ما (٥)) لتكفئهما عن الإضافة
فيبهمان فيصلح (٦) دخولتهما في الشرط حينئذ ، ذكره ابن النحاس في
التعليقة .

(١) في ل : معناه .

(٢) في م : باب .

(٣) في م : إذا .

(٤) في م : لزمتهما .

(٥) ساقطة من م .

(٦) في م : فيصبح .

(٣٢)

البدل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة :

الفرق (١) بين البدل والعوض أنّ العوض لا يحل محلّ المعوض منه (والبدل إنّما يكون محلّ المبدل منه •
وقال أبو حيان في تذكرته :

البدل لغة العوض ، ويفترقان في الاصطلاح ، والبدل (٢)
أحد التوابع يجتمع مع المبدل منه (٣) • وبدل الحرف من غيره
لا يجتمعان أصلا ولا يكون إلا في موضع المبدل منه ، والعوض لا يكون
في موضعه ، وربما اجتمعا ضرورة ، وربما استعملوا العوض مرادفا
للمبدل في الاصطلاح • انتهى •

وقال ابن فلاح في المعنى في قول الشاعر :

٤٦ — هما نَمَمَا في في من فَمَوَيْهَمَا (٤)

(١) سقط من م •

(٢) في م : فالبدل •

(٣) ما بين المعرفتين ساقط من د •

(٤) صدر بيت للفردق ، وعجزه : « على النابج الماوي أشدّ رجام » وصف
فيه شاعرين من قومه نزع في الشعر إليهما ، أو أراد بالنابج الماوي من
هجاه ، وجعل الهجاء كالمراجعة سيبويه ٨٣/٢ ، ٢٠٢ • الانصاف

←

فيه وجهان : أحدهما : أنه جمع بين (١) العوض والمعوّض
لضرورة الشعر .

والثاني : أن الميم بدل من الواو وليست بعوض ، والبديل يجتمع
مع المبدل منه بدليل : مررت بأخيك زيد ، والعوض لا يجتمع مع
المعوّض فالبديل أعم من العوض .

قال : وهذا ضعيف " لأنّ الكلام في ابدال الحرف من الحرف
كألف قام وياء ميزان ، ولا يجمع بين البديل والمبدل منه في ذلك .
وقال في موضع آخر :

وقد يوجد في البديل فائدة لا توجد في المُبدّل منه بدليل أن التاء
في بنت وأخت بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث .

وقال ابن يعيش (٢) : البديل على ضربين :

بدل " هو إقامة حرف مقام غيره نحو تاء تخمة وتكأة .

وبدل هو قلب الحرف بنفسه الى لفظ غيره على (معنى إحالته

إليه (٣)) .

٣٤٥/١ برقم ٢١٧ - البغداديات : ٣٠ والمسكريات : ٩٧ المضديات
شاهد ٢١ ص ١٥ ، اللسان ف م ق ف و ٥ - الخزانة ٢/٢٦٩ -
الديوان : ٧٧١ قال الأعلام : الشاهد في قوله : فمويهما وجمعه بين الواو
والميم التي هي بدل منها في فم ، ومثل هذا لا يعرف ، لأن الميم إذا كانت بدلا
من الواو فلا ينبغي أن يجمع بينهما . وقد خطأ البغدادي الأعلام ، ونقل
عددا من التوجيهات عن أبي علي وابن جني .

(١) في ل : من العوض .

(٢) شرح المفصل ٧/١٠ .

(٣) العبارة من شرح المفصل ، وقد وردت في الأشباه : على أنه إحالته إليه ٩٠

وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والألف وفي
 الهمزة أيضا لمقارنتها (١) إياها ، وكثرة تغيرها وذلك نحو : قام ، أصله :
 قَوْمَ فالألف واو في الأصل ، وموسر (٢) أصله الياء ، ورأس (٣) وآدم :
 أصل الألف الهمزة ، وإنما ليئت [هـ - ٩٢] همزتها (٤) فاستحالت
 ألفا ، فكل ش قلب بدل ، وليس كل ش بدل قلبا .

وقال ابن جنبي في الخصائص (٥) : باب في فرق بين العوض والبدل .

[د - ٣٠] جماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض
 بالمعوض منه ، إنما يقع البدل في موضع المبدل منه ، والعوض لا يلزم
 فيه ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول في الألف من (قام)
 إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها إنها عوض منها ،
 وكذلك يقال في واو (جون) وياء (ميسر) إنها بدل للتخفيف من همزة
 جون ومسر ، ولا تقول إنها عوض منها ، وتقول (٦) في لام غازر ، وداع
 إنها بدل من الواو ، ولا تقول (إنها عوض منها ، وتقول في العوض
 إن التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل (٧)) ولا تقول إنها بدل
 منها (٨) .

(١) في شرح المفصل لمقاربتها .

(٢) في الأشباه : مؤسر .

(٣) في الأشباه : رأس .

(٤) في شرح المفصل : نبرتها .

(٥) عن الخصائص : ٢٦٥/١ بتصرف يسير .

(٦) في الخصائص : وكذلك تقول .

(٧) سقط من د .

فإن قلت ذلك (١) فما أقله ، وهو تجوز في العبارة (٢) ، وتقول في
ميم (اللهم) إنها عوض من (يا) في أوله ولا تقول بدل ، وتقول في
تاء (زنادقة) إنها عوض من ياء زناديق ولا تقول بدل منها ، وفي ياء
(أينق) إنها عوض من واو أنوق فيمن جعلها أيقل (٣) ، ومن جعلها
عينا مقدمة مغيرة إلى الياء جعلها بدلا من الواو ، فالبديل أعم تصرفاً من
انعوض فكل عوض بدل ، وليس كل بدل عوضا • والعوض مأخوذ
من لفظ (عَوْض) وهو الدهر وذلك أن الدهر إنما هو مرور الليالي
والأيام وتصرم أجزائهما ، فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون
عوضا منه ، فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول ، فلهذا كان
العوض أشد مخالفة للمعوض منه من البديل • انتهى •

(١) في الخصائص : فإن قلت في ذلك •

(٢) في الخصائص : وسنذكر لم ذلك •

(٣) في هـ - م : اقل والتصحيح من ب والخصائص •

حرف التاء

(٣٣)

التأليف

قال الإمام تقي الدين منصور بن فلاح في المعنى : التأليف حقيقة

في الأجسام مجاز في الحروف .

وقال الإمام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة :

الفرق بين التأليف والتركيب (٢) أنه لا بد في التأليف من نسبة

تحصل فائدة تامة مع التركيبي ، فالمركب أعم من المؤلف .

وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معط :

التأليف [هـ - ٩٣] أخص من التركيبي من الألفة وهي الملاءمة ،

أصله في الأجسام وأطلق على الألفاظ المتتالية تشبيها بها .

(٣٤)

التابع لا يتقدم على المتبوع

ومن فروعه : إذا قلت : ما قام إلا زيد إلا عمرو ، إن رفعت

(١) انظر الكليات ٦٢/٢ . وفيه : التأليف هو جمع الأشياء المتناسبة ، من

الألفة ، وهو حقيقة في الأجسام ومجاز في الحروف .

(٢) الكليات ٦٢/٢ . وفيه : التركيبي ضم الأشياء مؤتلفة ، كانت أولا ،

مرتبة الوضع أولا ، فالمركب أعم من المؤلف والمرتب مطلقا .

(٣) في د : وأصله .

الأول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البديل بدل البدا (١) ، أو
النصب على الاستثناء فنقول : ما قام إلا زيد إلا عمرو وإن شئت إلا
عمراً وإن أقمت الأخير نصب (٢) المتقدم على الاستثناء لأن التابع لا يتقدم
على المتبوع •

(٣٥)

التثنية ترد الأشياء الى أصولها

قال أبو الحسن الأبيدي في شرح الجزولية :

يعترض على الجزولي في إطلاقه بناء أسماء الزمان المضافة الى
النجم بأنه كان ينبغي أن يقول : بشرط أن لا تكون مشى ، لأن التثنية
ترد الأشياء الى أصولها من الإعراب وذلك لم بين اثنا عشر وأما قولهم :
يا زيدان (٤) فإنما جاز لأنه يشابه الإعراب ألا ترى أنه يتبع على
لفظة كالمعرب • انتهى •

ومن ذلك قول من قال : إن المشى من أسماء الإشارة والموصولات
معرب ، لأن التثنية ردتها الى أصولها (٥) من الإعراب (٦) •

ومما ترده التثنية الى الأصل قولهم : أبوان وأخوان وحموان
وفموان وفميان ويديان وديمان وذواتا في (٧) تثنية ذات ، وقلب ألف

(١) في م : البدا وهو الصواب ، وفي سائر النسخ بدل البديل ولا معنى له ،
وبدل البداء هو بدل الاضراب • انظر الهمع ٢ : ١٢٦ •

(٢) في د : نصب •

(٣) ساقطة من م •

(٤) في هـ : بل زيدان •

(٥) في د م : أصلها •

(٦) (من الاعراب) ساقط من م •

(٧) في م : وذواتان •

المقصود الى الياء أو الواو التي هي الأصل نحو : فَتَيَانٌ وَقَمَوَانٌ ،
وقلب الهمزة المبدلة من واوٍ واوياً •

(٣٦)

التحريف

عقد له ابن جنى في الخصائص فصلاً قال (٢) :
وقد جاء في ثلاثة أضرب : الاسم والفعل والحرف •
فالاسم يأتي تحريفه على ضربين مقيس ومسموع :
الأول : ما غيره النسب قياساً كقولك في تَمَرٍ : تَمَرِيٌّ ، وفي
قاضي قاضوي [هـ - ٩٤] وفي حنيفة حنفي وفي عدي : عدوي
ونحو ذلك • وكذلك التحقير (٣) وجمع التكسير نحو رَجِيلٌ وَرَجَالٌ •
والمسموع كثير كقولهم في خراسان : خرسِيٌّ ، وفي دستوا (٤) :
دستواني ، وفي الأفق : أفقي •
وتحريف الفعل كقولهم في ظللت ، ظلكت ، وفي أحسست ،
أَحَسَّتْ ، وحكى ابن الاعرابي في ظننت : ظننت ، وهذا كله
لا يقاس ، لا يقال في شمت : شمت ، ولا في أفضت : أفضت (٥) •

- (١) الكليات ٧٢/٢ •
- (٢) عن الخصائص ٤٣٦/٢ بتصريف واختصار •
- (٣) في م : التصغير •
- (٤) في الخصائص (دستواء) وفي القاموس بالقصر ، وكذلك في معجم
البلدان : قال ياقوت بلدة بفارس وقال السمعاني بلدة بالأهواز • وفي
د : دسواد سواني •
- (٥) في د - م : اقصمت اقصمت ، وفي الخصائص : اقصضت : اقصت •

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوباً كقولهم في اضمحلّ ، امضحل ،
 وفي اكهرّ ، اكرهف وفي اطيّبت ، أيطبت ، وكذا قولهم : أبكّه (١) •
 وتحريف الحرف قولهم : لا بلك ولا بكن ، وقام زيد فتمّ (٢)
 عمرو ، أي : ثم عمرو ، وهو وإن كان بدلاً فانه ضرب من التحريف •
 وقالوا في سوف : (سو) و (سف) ، حرفوا الواو تارة والفاء
 أخرى ، وخففوا ربّ وإنّ وأنّ ، وحذفوا (ما) من إماما في قوله :

٤٧ - سَقَّته الرواعد من صيِّفٍ

وإنّ من خريفٍ فلنّ يمدّ ما (٣)

منذهب سيويه (٤) أنه أراد وإماما من خريف •

(١) انظر الكتاب ٢/٢٩٢ •

(٢) في هـ - د : ثم والتصويب من الخصائص وم •

(٣) البيت للنمر بن تولب ، والضمير في سقته يعود على الصدع المذكور في

قوله قبل : فلو أن من حفته ناجياً لكان هو الصدع الإمصا

والصدع : الوعل ، والأعصم : الذي في يده بياض •

والبيت في الكتاب ١/١٣٥ ، ٤٧١ ذكر الأعلام في هذا الموضع أن سيويه أنشده

ولم أره فيه - أي في الصفحة ٤٧١ من الكتاب وانظر اليفغاديات :

١٠٨ - ١٢٠ للنصف ٢/٤٤١ شرح المفصل ٨/١٠٢ الخزائن ٤/٤٣٤

- مغني اللبيب برقم ٨٨ • وقد سقط الشطر الأول من د - م •

الكتاب ١/١٣٥ - ٤٧١ •

(٣٧)

التركيب (١)

التركيب فيه مباحث :

الأول : أنه خلاف الأصل لأتته بعد الإفراد ، ومن (٢) ثم رد على من زعم أن (ألا) و (أما) للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام و (لا) و (ما) النافية ، وعلى من زعم تركيب (لن) (٣) ولولا واذن ومنذ ومهما وإما •

قال ابن يعيش (٤) وإنما قلنا إن المفرد أصل لأنه الأول (٥) والمركب ثان ، فإذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقع (٦) الجملة فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه • قال : ونظير ذلك في الشريعة : شهادة المرأتين فرع " على شهادة الرجل •

الثاني : قال ابن يعيش وصاحب البسيط (٧) :

المركب من الأعلام هو الذي يدل " بعد النقل على حقيقة واحدة ،

(١) الكليات ٦٢/٢ •

(٢) زيادة من د - م •

(٣) في م : أن •

(٤) عن شرح المفصل ٥٤/٣ بتصريف •

(٥) في ل : أول •

(٦) في ل : موقعه •

(٧) عن شرح المفصل ٢٨/١ بتصريف •

وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك ، وكان يدلّ بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة أضرب :

الجُملي : نحو [ه - ٩٥] تأبط شرّاً ، وشاب قرناها ، وبرق نحره (١) .

والإضافي : نحو : ذي النون ، وعبد الله ، وامرئ القيس .

والمترجيّ : وهو اسمان ركب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو : حضرموت وبعليك ، ومعد يكر ، وشبه بما فيه هاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ، ومن هذا النوع : سيويه وفتويه ، وعمرويه ، إلا أنه مركّب من اسم وصوت أعجمي ، فانحط عن درجة إسماعيل وإبراهيم فبني على الكسر لذلك .

وقال السخاوي في شرح المفصل : أكثر ما يطلق النجاة المركب على بعليك وبابه .

الثالث (٢) : قال ابن يعيش : التركيب من الأسباب المانعة من انصرف من حيث كان التركيب فرعاً (٣) على الواحد وثانياً له ، لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف ، وذلك نحو خمسة عشر وبابه (٤) ،

(١) هذه الجمل مسمى بها .

(٢) شرح المفصل ٦٥/١ .

(٣) في م : فيها .

(٤) في م : وما به .

ألا [٣١/د] ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطف أحدهما على الآخر فقلت : خمسة وعشرة ، فلما حذفت حرف أنعطف وتضمن الاسمان معناه بنياً •

وأما القسم الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو أن يكون الاسمان كشيء (١) ولا يدل كل واحد منهما على معنى ، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث ، وما كان من هذا النوع فإنه يجري مجرى ما فيه هاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو : حضرموت ، والاسم الثاني من الصدر (٢) بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث •

الرابع : قال ابن يعيش (٣) : أمر المركب في الترخيم كأمر تاء التأنيث فتقول في (بخت نصر) : اسم رجل - : يابخت ، وفي حضرموت : ياحضر ، وفي سيويه : ياسيب ، كما تقول في مرجانة - اسم امرأة - : يا مرجان ، فلا تزيد على حذف (٤) التاء . وفي المسمى [هـ ٩٦] بخمسة عشر ياخمسة • جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمرة إذ كان حكم الاسم (٥) الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم •

من ذلك التصغير فإنه إذا (٦) جعل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التصغير فإنه إنما يصغر الصدر منهما ، ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد

(١) في نسخ الأشياء لشيء والتصويب من الشرح •

(٢) في هـ - م - ل ، المصدر • واثبتنا ما في الشرح و (د) •

(٣) عن شرح المفصل ٢٣/٢ - بتصريف •

(٤) في م : حرف •

(٥) في هـ : الامر والتصويب من الشرح ومن د - م •

(٦) في هـ فقط : إذا كان •

تصغيره كما يصغر ما قبل الهاء فتقول : "حضير موت وبُعيلبك"
وعُسيرويه كما تقول ثميرة •

(١) ومن ذلك النسب فإنك تقول في النسب إلى حضرموت حضري ،
كما تقول في النسب إلى البصرة بصري ، وإلى مكة مكّي ، فيقع النسب
إلى الصدر لا غير ، كما يكون كذلك فيما فيه الهاء • ومما يؤيد عندك
ما ذكرنا ، أن هاء التأنيث لا تُلحِق بناتِ (٢) الثلاثة بالأربعة
ولا بناتِ (٣) الأربعة بالخمسة ، كما أن الاسم الثاني لا يلحق الاسم
الأول بشيء من الأبنية • وأيضاً فإن الاسم الثاني إذا دخل على الأول
وركب معه لم يغير بنيته كما أن التاء كذلك إذا (دخلت على الاسم
المؤنث) (٤) لم تغير بناءه كتمر وتمرّة وقائم وقائمة ، فلما كان بينهما
من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم ، كما
يحذفون فيه تاء التأنيث •

الخامس : قال ابن يعيش (٥) :

ركبت (لا) مع اسمها وصاروا شيئاً واحداً كخمسة عشر • فإن
قيل : أيكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً ؟ قيل (٦) : هذا موجود
في كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : قد علمت أن زيداً منطلق • ف (أن)
حرف ، وهو وما عمل فيه اسم واحد ، والمعنى : علمت انطلاق زيد ،

(١) الكلام من شرح المفصل ٢٣/٢ •

(٢) وفي الأشباه : (باب) والتصويب من الشرح •

(٤) سقط من م •

(٥) شرح المفصل ١٠٦/١ •

(٦) في هـ : فقيل •

وكذلك (أن) الخفيفة مع الفعل المضارع إذا قلت : أريد أن تقوم والمعنى أريد قيامك ، فكذلك (لا) والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد وظيره قولك : (يابن أم ، فالاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعلا اسماً واحداً (١) . وكذلك : لا رجل في الدار ، فرجل في موضع نصب (٢) منون وجعل مع (لا) اسماً واحداً ، وكذلك حذف منه التنوين وبني (٣) .

قال : وتكيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو : خمسة عشر وبابه وهو [هـ - ٩٧] جارى بيت بيت ، ونحوه .

قال : وأما جعل ثلاثة أشياء بمنزلة واحدهو إجحاف ولذلك لم يحكم ببناء لا سيما ولم يجز تركيب الصفة مع اسم (لا) لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً .
السادس قال أبو حيان :

قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله ، ألا ترى أن (هل) حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، فإذا ركبت مع لا فقيل : هلا ، صار المعنى على التحضيض ، ولم تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مضمراً .

وكذلك (لو) كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ، ولا يليها إلا

(١) ما بين المعرفتين ساقط من م .

(٢) في الشرح : في موضع منصوب منون .

(٣) انتهى كلام ابن يعيش في الجزء ١/١٠٦ .

الفعل ظاهراً أو مضمراً فإذا ركبت مع (لا) صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية •

وقال الزمخشري (١) : (ألا) مركبة من همزة الاستفهام ولا انافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة (لا) •

وقال الشيخ أكمل الدين في حاشية الكشاف : قد تركيب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان أولاً كهلاً وألاً ولولاً ولوما وإلا كذلك •

وقال ابن يعيش (٢) : كأي مركبة أصلها (أي) زيدَ عليها كافٌ التشبيه وجعلها كلمةً واحدةً وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد •

قال : ولذلك ظائر من العربية •

وقال السخاوي في تنوير الدياجي : فإن قيل : ليس في كأي معنى التشبيه ولا الاستفهام ؟

قيل : لما ركبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه وعن أي معناها •

فإن قيل : فكيف قلبت ° وهي كلمتان ؟ •

قيل : صيرت كلمةً واحدةً فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا رَعْمَلِي فِي لَعَمْرِي •

وقال : ولما دخل هذه الكلمة هذا التغيير صار التنوين بمنزلة النون التي في أصل الكلمة ، وصارت بمنزلة لام فاعل ، فعلى هذا ترسم

(١) من الكشاف بتصريف ٤٨/١ •

(٢) شرح الفصل ٤/١٢٥ •

بالتنوين ويوقف عليها بالنون وهي قراءة الجماعة غير أبي عمرو (١) .
[هـ - ٩٨] .

قال : ومثل ذلك تنزيلهم النون من (لَدُنْ) منزلة التنوين في ضارب فهذا نصبوا غدوةً (٢) فلما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى .

وقال الشلويبين في شرح الجزولية :

ذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من لا أن (٣) ، وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله .

قال : وللخليل أن يقول ردًا على من قال الأصل عدم التركيب : مأخذنا (في هذه الصناعة (٤)) تقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها لذلك لم تقل في : ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب وأضرب وضارب ومضروب وضروب : إنها أصول كلها بل جعلنا واحداً أصلاً والباقي فروع عليه .

(١) الاشارة هنا الى الآية الكريمة « وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير . . . » قال عمران ١٤٦ ، وقراءة أبي عمرو المشار إليها هي بالوقف (وكأي) بغير نون ، لأنه تنوين . انظر القرطبي ٢٢٩/٤ ، والبحر المحيط ٧٢/٣ ، والكشف ٣٥٨/٢ .

(٢) أي في قولهم : لَدُنْ غدوةً .

(٣) الكتاب ٤٠٧/١ قال سيبويه : زعم الخليل أنها لا أن ، ولكنهم حذفوا نكثرت في كلامهم كما قالوا : ويلمته .

(٤) في م : يأخذنا في هذه الصناعة ، وفي هـ : مأخذنا تقليل ، وقد أثبتنا ما في د .

وقال أيضاً : (إذ ما) مركبة من (إذ) التي هي ظرف " لما مضى من الزمان و (ما) (١) ، وأحدث التركيب فيها أن نُقِلَّتْهَا إِلَى الحرفية وإلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدلّ عليه .

وقال أيضاً : قيل إن (مهما) (٢) أصلها مه التي بمعنى الكف ، ضمت إليها (ما) فتركبا فصارا كلمة واحدة ، وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط . ولهذا نظائر كثيرة ، فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى [د/٣٢] من قول الخليل : إن أصلها (ما) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة .

وفي شرح المفصل للأندلسي : اتفق البصريون والكوفيون على تركيب هلمّ (٣) وإنما اختلفوا فيما ركبت منه ، والذي حصل النحويين على القول بالتركيب وإن كان يجوز أن تكون كلمة برأسها أنهم رأوا بني تميم يصرفونها تصرف الأفعال فتكون فعلاً ، ولا تكون

(١) انظر الكتاب ١/٤٣٢ .

(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٣ وفيه : قال سيبويه : سأنت الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً بمنزلتها مع متى ، إذا قلت : متى ما تأتيني آتِك ، وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت : إن ما تأتني آتك .

(٣) الكتاب ٢/٦٧ - المقتضب ٣/٢٠٢ - ٢٠٣ :

قال سيبويه : وأما هلم فزعم - أي الخليل - أنها حكاية في اللفتين جميعاً ، كأنها : لَمْ ، أدخلت عليها الهاء ، كما أدخلت (ها) على (ذا) لأنني لم أر فعلاً قطّ بني على ذا ، ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل وليس من الفعل .

فعلاً إلا إذا قيل انها مركبة ، والتركيب عندهم مألوف ألا ترى أن قولك : إما تفعل أفعال مركبة بدليل قول الشاعر :

٤٨ - وإن من خريفٍ فلن يعد ما (١)

قال سيبويه (٢) : هي إمّا العاطفة حذفت منها (ما) وبقيت (إن°) فنفكيها يدل [ه - ٩٩] على تركيبها ، إلا أن لقائل ، أن يقول : لو كانت مركبة لوجب أن تتصرف في لغة أهل الحجاز ، ولم يكن لكونه اسم فعل معنى ، إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فعل ، ولغة بني تميم على هذا تكون القوية ، وإن حكم بأنه اسم ينبغي أن تضعف اللغة التسمية فكان الأولى أن تجعل في لغة أهل الحجاز اسم فعل ، وفي لغة بني تميم فعلاً ، إلا أن لقائل أن يقول : المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ، وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر ، فلا بد أن تكون (هلم) في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلاً جميعاً اسم فعل فجعلت له أحكام الأسماء والأفعال ، وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على أصله .

قال في الحواشي : تركيب أسماء من الكلمات كما تركيب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب . انتهى .

السابع : قال ابن يعيش (٣) : التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط و تركيب من جهة اللفظ والمعنى :

فالأول نحو أحد عشر وبابه ، وحيص كيص ، ولقيته كفة كفة فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف

(١) مر ذكره برقم ٤٧ .

(٢) الكتاب ١/٤٧١ .

(٣) عن شرح المفصل ١١٢/٤ بتصرف واختصار .

وهو (الواو العاطفة إذ الأصل أحد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على إرادتها) (١) •

والثاني نحو حضرموت ، ومعد يكرب ، وقال قلا ، وسائر الأعلام المركبة فهذا أصله الواو أيضاً حذفت من اللفظ ، ولم ترد من جهة المعنى ، بل مزج الاسمان وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة ، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه ، فكان كالمفرد غير المركب فبني الأول لأنه كالصدر من عجز الكلمة ، وجزء الكلمة لا يعرب ، وأعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف ، إذ لم يكن المعنى على إرادته •

الثامن : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :
التركيب لا يكون في الأفعال ولا في المصادر ولا في الأسماء
الجارية على الأفعال •

قال : ومن ثم كان قول من ذهب إلى أن (حبذا) فعل ماض ، ما بعده [هـ - ١٠٠] فاعل به غلطاً ، وأما قول العرب : لاتحبذه ، فإنما معناه لاتقل له حبذا كما تقول : بسمل ° أو لاتبسمل (٢) •

قال : ولذا (٣) إذا ركبت (إن) مع (ما) لا تعمل لأنها زال عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب •

وقال غيره : لم يثبت تركيب فعل واسم (٤) في غير حبذا •

وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٢) في م : أو بسمل •

(٣) في م : وكذلك في د • اسم •

(٤) في د : اسم •

التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال بل لا يحتفظ
التركيب في الأفعال إلا في هلم في لغة إلحاقها الضمائر (١) .

التاسع : قال ابن الخباز : إنما لم يبنوا اثني (٢) عشر لأنه لا نظير
له إذ ليس لهم مركب صدره مثني (٣) .

العاشر : من (٤) تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب
المستوفى في النحو لقاضي القضاة كمال الدين أبي أسعد علي بن
مسعود بن محمود بن الحكم (٥) الفرخان قولهم : نِفْطَوِيه ، وسيبويه ،
الأول من جزأي المركب هو الأصل في التسمية ، وكان قبل التركيب
معرباً ، والثاني حكاية صوت حقه أن يكون مبنياً وإن أفرد ، وههنا
أصل لا يسعك إهماله وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام ، إنما ورد
عليه البناء بسبب الاستعمال العجيب ، وذلك أن العجم كأنهم وجدوا
لفظي تفت وسبب أصليين دعوا بهما ، إلا أن لهم في لغتهم أن يضيفوا
إلى مثل هذه الأسماء في النداء وغيره واواً ساكنة قبلها ضمة نحو نِفْطَوِي
وسيبويه ، وقد سمعت (٦) العرب به ولم يجدوا (٧) مثل هذا في كلامهم

(١) أي لغة بني تميم ، انظر الكتاب ١٥٨/٢ ، المقتضب ٢٥/٣ - ٢٠٢ .

(٢) في م - ل : اثنا .

(٣) في ل : معنى .

(٤) في د - ل : في .

(٥) في د - م : الحكيم .

(٦) في د م ل وسعت .

(٧) في د - م تجد .

فحولوا هذا الصوت (ويه) إذ هو مما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخره واو أو قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسماً واحداً .

الحادي عشر (١) : قال ابن أبي الربيع : تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس ، فيجب أن يتقصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه ، والورد فيه باب (لا رجل) فقط .

الثاني عشر : قال في المستوفى : ومن الحروف ما هو مركب نحو : (لولا) (٢) ذهب أصحابنا إلى أن الاسم بعده لا يرتفع إلا بالابتداء، وقالوا إن الحكم (٣) قد تغير بالتركيب ، لأن لو لا يليها إلا الفعل ، ولولا هذه في نحو : (لولا الغيث لهلكت الماشية) ، لا يليها إلا الاسم ، فهذا وجه له من الفطاعة ما ترى ، وأنت إذا استأنفت النظر ونقضت يدك من طاعة العصبية وأيقنت أن الحق لا يعرف بالرجال يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر، وذلك أن تكون (لا) بعد (لو) دلت على الفعل المنفي بها ، فحذف تحرياً للإيجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير : (لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية) فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعلٍ مقدر كما في قوله تعالى (إذا السماء انشقت (٤)) فيكون حكم (لو) باقياً على ما كان عليه قبل ، ودالاً على امتناع الشيء لامتناع غيره إذ المعنى : لو انقطع الغيث لهلكت الماشية ، وقولنا : لم يحصل ، قريب (٥) من قولنا : انقطع وانتفى .

(١) البحث الحادي عشر ساقط من ل .

(٢) الكتاب ٣٠٦/٢ .

(٣) في ل : لأن .

(٤) الانشقاق : ١ .

(٥) في ل : تريب المعنى .

ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتحييض
في نحو قوله :

٤٩ - لولا الكميّ المقنعا (١)

• أليس قد أجمعوا على أن التقدير : لولا تعدون فكذلك ثمّ .
• انتهى

(٣٨)

التصغير يردّ الأشياء الى أصولها

ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالي منها إذا صغّر كقولك في
قدر : قديرة ، وفي قوس قويسة ، وفي هند هنيذة .

(١) البيت بتمامه :

تعدّون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضو طرى لولا الكميّ المقنعا
والبيت لجريير من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، ديوانه .
٣٢٨ والشاهد في الكامل ٢٧٨/١ ، والخصائص ٤٥/٢ - والأمالى
الشجرية ٢٧٩/١ ، ٢١٠/٢/٣٣٤ . والعسكريات : ٤٦ شرح المفصل
٣٨/٢ ، ١٠٢ - ١٤٤/٨ ، ١٤٥ مغني اللبيب برقم ٤٩٧ خزانة الأدب
• ٤٩٨/٤ ، ٤٦١/١

(٣٩)

التضمين

قال الزمخشري (٢) : من شأنهم أنهم يضمّنون الفعل معنى فعله (٣) آخر فيجروونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين (٤) .

قال : والغرض في التضمين إعطاء مجموع معينين وذلك أقوى [د - ٣٣] من إعطاء معنى ، ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعدّ عينك عنهم (٥)) الى قولك : ولا تقحم (٦) عينك مجاوزتين (٧) الى غيرهم . (ولا تتأكلثوا أموالكم الى أموالكم (٨)) أي ولا تضموها إليها آكلين . انتهى .

(١) الكليات : ٢٤/٢ قال : التضمين هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته ، وبعبارة أخرى : هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة .

(٢) انظر الكشاف ٢/٥٦٠ .

(٣) في ل : معنى آخر .

(٤) في د - م ، ل : المضمن .

(٥) الكهف : ٢٨ .

(٦) في م : ولا تقحمهم .

(٧) في د : مجاوزين .

(٨) النساء : ٢ .

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف (١) : فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملا (٢) في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي ، وإن كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز [هـ - ١٠٢] قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، فمعنى يقلب كفيه على كذا : نادما على كذا ، ولا بد من اعتبار الحال ، وإلا لكان مجازا محضا لا تضيئنا وكذا قوله : (يؤمنون بالغيب (٣)) تقديره معترفين بالغيب • انتهى •

وقال (٤) ابن يعيش (٥) : الظرف منتصب (٦) على تقدير (في) وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو : (مَنْ) و (كم) في الاستفهام ، وإنما (في) محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي [د - ٣٤] في حكم المنطوق به ، ألا ترى أنه يجوز ظهور (في) معه نحو : قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، ولا يجوز ظهور الهزة مع (مَنْ) (ولم) في الاستفهام ، فلا يقال : أمن ولا أكَم ، وذلك من قبل أن مَنْ وكم لما تضمنا معنى الهزة صارا كالمشتامين عليها ،

(١) حاشية التفتازاني ق ٢٩ - مخطوط في الظاهرية •

(٢) سقط من د - م •

(٣) البقرة : ٣ •

(٤) في هنا يبدأ سقط في م - ل يستمر خمسة عشر سطرا ، ولكنه سيذكر بعد •

(٥) شرح المنصل ٤١/٢ •

(٦) في م منتصبا •

فظهر الهمزة حينئذ كالتكرار ، وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية مفهومة من تقدير (في) ولذلك يصح ظهورها ، فأعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته (١) ، انتهى .

وقال ابن إياز (٢) :

معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه (٣) أن يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه .

قال ابن النحاس في (التعليق) :

الفرق بين المتضمن معنى الحرف (٤) وغير المتضمن (٥) أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان (وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان (٦)) كما إذا قلنا في الظرف إنه يراد به (٧) معنى (في) فإنا لا نريد به أن الظرف متضمن معنى (في) كيف ولو كان كذلك لبني ؟ وإنما نعني به أن قوة الكلام قوة كلام آخر في ظاهره ، وكذلك يجوز إظهار (في) مع الظرف ، فتقول في : خرجت يوم الجمعة (خرجت في يوم الجمعة) (٨) ولا تقول في أين وكيف مثلا : هل أين ولا هل كيف ، ولا أكيف .

(١) في الشرح : غير المتضمن له بما ذكرته .

(٢) المحصول : ق ٤٧ وعبارته ، ومعنى التضمن هو أن يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى .

(٣) سقط من د - م .

(٤) في د : وبين غير .

(٥) في م : معنى الحرف .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٧) في م - م : فيه .

(٨) سقط من د .

وقال ابن جني في الخصائص (١) :

أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه (أي إذا كان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جاء معه بالحرف [هـ - ١٠٣] المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم (٢)) وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة وإنما تقول : رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تعدّي أفضيت بالي ، كقولك أفضيت إلى المرأة ، جئت بالي مع الرفث أي إذانا وإشعارا أنه بمعناه ، كما صححوا عور وحوّل لما كان في معنى اعور وحوّل ، وكما جاؤوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله :

٥٠ - وإن شئتم تعاودنا عوادا

لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قوله :

٥١ - وليس بأن تتبعه اتباعا

(١) عن الخصائص ٣٠٨/٢ بتصرف يسير .

(٢) البقرة : ١٨٧ .

(٣) الشاعر شقيق بن جزء .

وانظر الخصائص : ٢١/٣ المحتسب ١٨٢/١ - الاقتضاب ١٧٧ والشطر من بيتين :

سرحت على بلادكم جيادي فآدت منكم كوما جلادا
بما لم تشكروا المعروف عندي

(٤) عجز بيت للقطامي وصدروه : (وخير الأمر ما استقبلت منه) الكتاب ٢٤٤/٢ - المقتضب ٢٠٥/٣ - الأمالي الشجرية ١٤١/٢ - الاقتضاب ←

ومنه قول الله تعالى (وتبتل إليه تبتيلا (١)) ، وأصنع من هذا قول
الهدلي :

٥٢ - ما إن يمسن الأرض إلا منكبٌ
منه وحرف الساق طي المحمل (٢)

فهذا على فعلٍ (٣) ليس من لفظ هذا (٤) الفعل الظاهر ، ألا ترى
أن معناه : طوى طي المحمل ، فحمل المصدر على فعل دلّ أوّل الكلام
عليه (٥) ، وكذلك قوله تعالى : (من أنصاري إلى الله) (٦) أي : مع الله .

٤٧٧ شرح المفصل ١/١١١ - الخزانة ١/٣٩٢ عرضا - ديوانه ٤٠ -
ابن السيرافي الفقرة ٥٥٨ قال الأعلام : الشاهد في تأكيد قوله (تتبعه)
بقوله (اتبعا) وهو مصدر اتبعت لأن معنى اتبعت واحد ، فكأنه قال :
بأن تتبعه تتبعا .

(١) المزمّل : ٨ .

(٢) البيت لأبي كبير الهدلي : الكتاب ١/١٨٠ - المقتضب ٣/٢٠٣ ، ٢٣٢
الانصاف ٢٣٠ - ديوان الهدليين ٢/٩٣ وشرح أشعار الهدليين ١٠٧٤
وابن السيرافي الفقرة : ١٥٧ قال الأعلام : الشاهد فيه : نصب (طي
المحمل) بإضمار فعل دلّ عليه قوله : ما إن يمسن الأرض الا منكب
منه ، وحرف الساق لأن ذلك لانطواء كشحه وضمير بطنه فكأنه قال :
طوى طويا مثل طي المحمل . والمحمل محمل السيف .

(٣) سقط من م .

(٤) سقط من د .

(٥) في الخصائص : وهذا ظاهر .

(٦) آل عمران : ٥٢ .

وأنت لا تقول : سرتُ إلى زيد ، أي معه (١) أي لما كان معناه : من ينضاف في نصرتي إلى الله (٢) جاز لذلك أن تأتي هنا إلى ، وكذلك قوله تعالى : (هل لك إلى أن تزكى) (٣) وأنت إنما تقول : هل لك في (٤) كذا ، لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم ، صار تقديره أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى وعليه قول الفرزدق :

٥٣ - قد قتل الله زياداً عنّي (د)

لما كان معناه : صرفه ، عداه بعن ، ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاؤ كتاباً ضخماً ، وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأئنس به فإنه فصل من العربية لطيف حسن . انتهى .

وقال ابن هشام في تذكروته :

زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارديني (٦) أنه (٧) يجوز

(١) في الخصائص : لكنه إنما جاء من أنصارى إلى الله ، لما كان ، وفي ل : لكن معناه .

(٢) في الخصائص : فجاز .

(٣) النازعات : ١٨ .

(٤) في الأشباه : من ، والتصويب من الخصائص .

(٥) عجز بيت للفرزدق وصدره : كيف تراني قاليا مجتني .

وزياد المعني هو زياد بن أبيه ، وكان الفرزدق فاراً منه ، فلما بلغه موت زياد قال هذا البيت .

المعتسب ٥٢/١ - مغني اللبيب برقم ١١٦٦ ديوانه ٨٨١ .

(٦) في د - م : المارديني .

(٧) في م ل : قد .

تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صيّر ، ويكون من باب ظن ، فأجاز : حفرت وسط (١) الدار بئراً ، أي : صيّرته ، قال : وليس (بئراً) تمييزاً ، إذ لا يصلح (٢) (من) ، وكذا أجاز : بنيت الدار (٣) مسجداً ، وقطعت الثوب قميصاً ، وقطعت الجلد نعلاً ، وصبغت الثوب أبيضاً ، وجعل من ذلك قول أبي الطيب [هـ ١٠٤] :

٥٤ - فَمَصَّتْ ° وقد صبغ الحياءُ بياضها

لوني كما صبغَ اللجينَ العسجدُ (٤)

لأن المعنى صيّر الحياءُ بياضها لوني ، أي مثل لوني ، قال :
والحق أن التضمين لا ينقاس °

وقال ابن هشام في المعنى (٥) :

قد يشربون لفظاً معنى لفظ ، فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً وفائدة أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى : (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) (٦) ضمن معنى (تحرموه) فعديّ إلى اثنين لا إلى واحد °

(١) في د : وشرطت °

(٢) في د - م : يصلح °

(٣) سقط من د °

(٤) ديوانه ٥٢/٢ بشرح البرقوقي ، ورواية الأشباه : العسجد ° وهو خطأ وفي النسخة م : العسجد °

والبيت من قصيدة مدح بها (شجاع بن محمد الطائي المنبجي) وأولها :
أليومَ عهدكم فأين الموعد هيهات ليس ليوم عهدكم غد

(٥) عن مغني اللبيب ٧٦٢/٢ بتصريف واختصار °

(٦) آل عمران : ١١٥ - قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر

(ولا تعزِ مَوا عَقْدَةَ النِّكاحِ) (١) ضمن معنى تنووه فَعَدِّيَّ

بنفسه لا بعلى .

(لا يسمعون إلى الملائ الأعلَى) (٢) ضمّن معنى (يصغون) فعدّي

يألى وأصله أن يتعدى بنفسه .

(سمع الله لمن حمده) (٣) ضمن معنى استجاب فعدّي باللام .

(والله يعلم المفسد من المصلح) (٤) ضمّن معنى يميز فجيء بمن .

وذكر ابن هشام في موضع آخر من المعنى ، أن التضمين لا ينقاس

(وكذا ذكر أبو حيان) (٤) .

قاعدة :

قال ابن الحاجب في أماليه :

الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا : بُني (أين) لتضمنه

← وابن عامر (تفعلوا . . تكفروه) بالتاء . وكان أبو عمرو لا يبالي كيف قرأهما بالياء أو بالتاء وقال علي بن نصر عن هارون عن أبي عمرو ، بالياء ولم يذكر التاء . وكان حمزة والكسائي وحفص يقرؤونها بالياء . كتاب السبعة : ٢١٥ . وانظر الكشاف ١/٣٠٩ .

(١) البقرة : ٢٣٥ .

(٢) الصفات : ٨

(٣) العبارة من حديث شريف (ورد في صحيح البخاري : باب صلاة القاعد
١٢٨/١) .

(٤) البقرة : ٢٢٠ .

(٥) سقط من د .

(٦) في م : والتقدير .

معنى حرف الاستفهام ، وضربته تأديباً منصوباً بتقدير اللام ،
 وغلام زيد مجرور بتقدير اللام ، وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير
 (في) ، أن التضمين (١) يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح
 إظهاره معه ، والتقدير (٢) أن يكون على وجه يصح إظهاره معه ، سواء
 اتفق الإعراب أم اختلف (فإنه قد يختلف في مثل قولك : ضربته
 يوم الجمعة ، وضربته في يوم الجمعة) (٣) وقد لا يختلف في مثل
 قولك : والله لأفعلن^٤ والله أفعلن^٤ والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف
 الإعراب كان مراداً وجوده ، وكان حكمه حكم الموجود وإذا اختلف
 الإعراب كان المقدر غير مرادٍ وجوده فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه ،
 انتهى .

وقال الأندلسي في شرح المفصل :

الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب :

- ضرب لا يجوز إظهار الحرف معه نحو من^٥ وكم فيبني لامحالة .
- وضرب يكون الحرف المتضمن مراداً كالمنطوق به ، لكن
 عدل عن النطق به إلى النطق بدونه ، فكأف مفلوظ به ، ولو كان
 مفلوظاً به لما بني الاسم فكذلك [هـ — ١٠٥] إذا عدل عن النطق به .
- وضرب وهو الإضافة والظرف إن شئت أظهرت الحرف وإن
 شئت لم تظهر ، فلما جاز إظهاره لم يبين^٦ ، وهذا ضابط في كل ما ينوب
 عن الحرف من الأسماء ما يبني منها وما لا يبني فافهمه . انتهى (٥) .

(١) في هـ : التضمن .

(٢) في ل : والتقدير على أن يكون على .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من م .

(٤) في د م : لأفعلن .

(٥) يأتي بعد هذا كلام ابن يعيش الذي كان قد سقط من الورقة ٣٤ في
 النسخة د — والورقة ٥٥ في النسخة م . والورقة ٣٢ من النسخة ل .

قاعدة :

قال ابن النحاس في التعليقة (١) :

كل ما تضمن ما ليس له في الأصل منع شيئاً مما له في الأصل ،
ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنته ، مثاله : نعم وبئس ، إنما معنا
التصرف لأن لفظهما ماض ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال ، فلما
تضمننا ما ليس لهما في الأصل وهو الدلالة على الحال معنا
التصرف لذلك .

قال : وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الأصل ، وهو
زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال فمنع التصرف لذلك .
قاعدة :

المتضمن (٢) معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه في كل شيء ،
ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المتبداً المتضمن معنى الشرط نحو :
الذي يأتيني فله درهم ، وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ،
ولم (٣) يجيزوا الذي يأتيني أحسن إليه ، أو كل من يأتيني أحسن
إليه ، بالجزم ، إلا في الضرورة وأجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً
بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك .

قال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا
في الشعر .

(١) زيادة من د - م - ل .

(٢) في د - المضمن .

(٣) في د - م : فلم .

فائدة (١) :

قال ابن القوّاس في شرح الذّرة :

(أمس) مبنيّ لتضمنه معنى لام التعريف فإثته معرفة بدليل :

أمس الدابر ، وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها ، والفرق بين المعدول والمتضمن أن المعدول يجوز إظهار اللام معه ، والمتضمن لا ، وقولنا : الأمس ، اللام دخلت بعد تنكيره وإعرابه كما يعرب إذا أضيف أو صغر أو ثني أو جمع ، وقيل زائدة كالتي في النسب ، انتهى • [هـ - ١٠٦] •

وفي البسيط : في علة بناء (أمس) أقوال ، قول الجمهور إثته

بني لتضمنه لام التعريف لوجهين :

أحدهما أنه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس

هو أحد المعارف ، فدل ذلك على تضمنه لام التعريف •

والثاني : أنه يوصف بما فيه اللام كقولهم : لقيته أمس الأحداث ،

وأمس الدابر ، ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لأنه

ليس أحد المعارف ، وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته ، والفرق بين

العدل والتضمن (٢) أن المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه فلذلك

أعرب ، والمتضمن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط

المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بني في التضمن (٣) ، انتهى •

(١) في هـ : قاعدة •

(٢) في د : التضمن •

(٣) في م : المتضمن •

وقال ابن الدهان في الغرة : الفرق بين العدل والتضمين (١) أن العدل أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره كعمر من عامر وسحرَ من السحر ، والتضمن أن تحمّل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير لآظاهرة .

(١) د : التضمن .

(٢) في د : نريد .

(٤٠)

التعادل

فيه فروع :

منها : قال الشَّلَوِيُّ : لما كان الاسمُ أخفَّ من الفعلِ تُصرف بحركات الإعراب فيه وزيادة التنوين ، فإن الخفيف يزداد فيه ليثقل ، ويعادل الثقل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم ، فلما كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين ، ولما كان الجزم حذفاً ، والحذف تخفيف ، والتخفيف لا يليق بالخفيف إنما يليق بالثقل (١) فلذلك جُزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء .

ومنها : قال ابن النحاس في التعليقة : إنما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون إلا لفظاً واحداً ، وكثرة المفعول لكونه متعدداً ، والرفع أثقل من النصب فأعطي الثقل للواحد والنصب لمتعدد ليتعادلا .

ومنها : قال ابن فلاح في المعني : إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لأن التثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقل من الفتحة فخص الأخف [هـ - ١٠٧] بالأثقل ، والأثقل بالأخف للتعادل .

قال : وإنما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لأن نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ، ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع (طلباً للتعادل ، لتقع الياء بين مكسور ومفتوح

(١) في هـ - د : بالثقل .

وبين مفتوح ومكسور ، ولأن التثنية أكثر فخصت بالفتح لكثرتها
وخص الجمع بالكسر لقلته (١) طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة
مع الثقيل .

ومنها : قال بعضهم : إن التاء إنما لحقت عدد المذكر ، وسقطت
من عدد المؤنث لأن المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف ، والمذكر
خفيف فناسبه دخولها ليعتدلاً حكاها في البسيط .

ومنها : قال السخاوي : باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء
في النسب نحو حنيفة وحنفي ، وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم
وسيمي ، لأن المؤنث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذكر .

ومنها : قال ابن فلاح في المعني : إنما خصّ الضم بمضارع
الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لأن الرباعي أقل ، والضم أثقل
[د / ٣٥] فجعل الأثقل للأقل والأخف للأكثر طلباً للتعادل .

ومنها : قالوا : إنما زيد في التصغير الياء دون غيرها من
الحروف لأن الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد
لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم ، فنكبوا (٢) عن الواو لثقلها وعن الألف
لأن التكسير قد استبدت بها في نحو : مساجد ودراهم ، فتعينت الياء ،
وخص الجمع بالألف لأنها أخف من الياء ، والجمع أثقل من المصغر
فتعادلاً (٤) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) في م : من عدد .

(٣) في د : فتنكبوا .

(٤) في هـ : تعادلاً .

ومنها : قيل : إنما اختلفت تاء التأنيث الساكنة بالفعل وانتحركة
بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم • فأعطي الأخرى للأثقل والأثقل
للأخف تعادلاً بينهما •

(٤١)

تعارض الأصل والغالب

فيه فروع :

الأول : اختلف في (رحمن) هل يصرف لأنه ليس له فعلى [هـ-ا] أو لا لأنه ليس له (١) فعلاية على قولين :

أحدهما : نعم ، لأن الأصل في الأسماء الصرف ، ولم يتحقق شرط
المنع وهو وجود فعلى •

والثاني : لا ، قال في البسيط : وعليه الأكثرون لأن الغالب في
باب فعلاية عدم الصرف فالحمل عليه أولى من الحمل على الأقل •

الثاني (٢) : قال في البسيط : لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية
استعماله ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : الأولى منع صرفه حملاً له على الأكثر •

والثاني : الأولى (٣) صرفه نظراً إلى الأصل لأن تقدير العدل على
خلاف القياس •

والثالث : إن كان مشتقاً من فعل منع من الصرف حملاً على
الأكثر ، وإلا صرف وهو فحوى كلام سيبويه (٤) •

(١) سقط من د •

(٢) سقط من م •

(٣) في هـ : صرفة •

(٤) انظر الكتاب ٢ : ٣ ، ٤ ، ٨ •

(٤٢)

التعويض

ترجم عليه ابن جنبي في الخصائص (باب زيادة حرف عوضاً من آخر محذوف) وقال (١) : اعلم أن الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر زائداً عوضاً منه على ضربين :

أحدهما : أصلي ، والآخر : زائد .

فالأول على ثلاثة أضرب : فاء وعين ولام ، فأما ما حذفت فإؤه وجيء بزائد عوضاً منها فباب فعَّله (٢) في المصدر (٣) نحو : عدة ووزنة وشية وجمة ، والأصل : وعدة ووزنة ووشية ووجمة ، حذفت الفاء ، لما ذكر في تصريف ذلك ، وجعلت التاء بدلاً من الفاء ، ويدل على أن أصله ذلك قوله تعالى (ولكلٍّ وجهٌ) (٤) وأنشد أبو زيد (٥) :

٥٥ - ألم ترَ أقبى ولكلِّ شيء

إذا لم توتِ وجهته تعادي

أطعتُ الأمرى بصراً ليلى

ولم أسمع بها قول الأعادي

(١) عن الخصائص : ٢٨٥/٢ بتصرف يسير .

(٢) في م : فعيلة .

(٣) في الخصائص : المصادر .

(٤) البقرة : ١٤٨ .

(٥) المنصف ٣/٣٤ .

وقد حذفت الفاء في أناس وجعلت ألف فعال بدلا منها فقييل :
 فاس ووزنها (١) (عال) كما أن وزن عِدَّة (عِلَّة) ، وحذفت الفاء
 وجعلت تاء افتعل عوضاً منها وذلك قولهم : تقى يتقي ، والأصل اتقى ،
 يتقي ، فحذفت الفاء فصار تقى ووزنه (٢) : تعل ويتقي : يتعل ،
 قال أوس [هـ - ١٠٩] :

٥٦ - تقالكَ بكعبٍ واحد وتلذّه

يدالك إذا ما هزّ بالكفّ يَعْسِيل (٣)

وقال (الشاعر (٤)) :

٥٧ - جلاها الصيقلون فأخْلِصوها

خفافا كلَّها يَتَّقِي بأثر

وأنشد أبو الحسن (٥) :

(١) في الخصائص ومثالها •

(٢) في الخصائص : ومثاله •

(٣) في الخصائص قدم البيت التالي على هذا البيت •

والبيت المذكور في ديوانه : ٩٦ والنوادر ٢٧ ، وإصلاح المنطق : ٢٤ ،
 والمضديات برقم ١٢١ ص ٧٨ وهو يصف الريح ، ويريد أن رمحه
 ليس فيه تفاوت ولا اختلاف ، إذا هزرتة اهتز ٠٠ له ، فكان كموبه كعب
 واحد ، ومعنى تلذه يداك : أي لا يشقلهما حملة •

(٤) في الأشباه وقال : والزيادة من الخصائص •

والبيت في إصلاح المنطق : ٢٣ غير منسوب ، ونسبه صاحب اللسان
 الى خفاف بن نديبه ، مادة (أثر) (وقى) ومعنى (كلها يتقي بأثر)
 أي كلها يستقبلك بفرنده •

(٥) مر ذكره وتخريجه برقم ١٢ وذكر البيت تاما في الخصائص •

٥٨ - تَقِ اللهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

ومنه قولهم أيضا : تجه يتجه والأصل اتجه يتجه ووزن (تَجَه)
تَعَجَل كَتَقَى سِوَاءِ أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

٥٩ - قَصْرَتْ لِهَ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجَهَّنَا

وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي ٥١

فأما ما رواه أبو زيد من قولهم : تَجَه يَتَجَه ، فهذا من لفظ آخر
وفأوه تاء ، وأما قولهم : اتخذت ، فليست تأوّه بدلا من شيء بل هي فاء
أصلية بمنزلة اتبعت من تبع يدل على ذلك ما أنشده الأصمعي من قوله :

٦٠ - وَقَدْ تَخَذَتْ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غَرَزِهَا

نَسِيفًا كَأَنَّ فُحُوصَ الْقَطَاةِ الْمَطْرَقِ (٢)

وعليه قول الله تعالى (لو شئتَ لتخِذتَ عليه أجرا) (٣) وذهب

(١) البيت لمرداس بن حصين وهو شاعر جاهلي . النبوادر ٦ ، المنصف

٢٩٠/١ - المحتسب ٢٦٣/١ ومعنى قصرت ، حبست ، والقبيلة :

اسم فرسه ، وفي الأشباه : فصرت وأنشد أبو زيد : (تَجَهْنَا) بكسر

الجيم : والأصمعي ، بفتحها .

(٢) البيت للممزق العبيدي واسمه شأس بن نهار ، وهو البيت الثامن من

الأصمعية ٥٨ ص ١٨٩ وأنشده الجاحظ في الحيوان ٢/٢٩٨ ، مجالس

العلماء : ٢٢٣ لسان العرب : (نَسَف) ، (طَرَقَ) الغرز : حزام

الناقة ، النسيف : أثر المض والركض ، الأفحوص : المبيض -

المطرق : وصف للقطاة إذا حان خروج بيضها .

(٣) الكهف : ٧٧ وانظر مجالس العلماء : ٢٢٢ .

أبو اسحق الى أن اتخذت كاتقيت واتزنت ، وأن الهمزة أجريت في ذلك
مجري الواو ، وهذا ضعيف إنما جاء منه شيء شاذ .
وأشدد ابن الأعرابي :

٦١ - في دارة تُقسم الأزواد بينهم

كأنما أهله منها الذي اتتهلا (١)

روى لنا أبو علي عن أبي الحسن علي (٢) بن سليمان : متمن ،
وأشدد :

٦٢ - بيض أتمن (٣)

والذي يقطع على أبي إسحاق قول الله تعالى : (لتخذت
عليه أجرا) فكما أن تجه ليس من لفظ الوجه ، كذلك ليس
(تخذ) من لفظ الأخذ ، وعذر من قال : اتمن واتتهل من الأهل
أن لفظ هذا إذا لم يدغم يصير الى صورة ما أصله حرف لين ، وكذلك
قولهم في افتعل من الأكل : ايتكل ومن الإزرة : ايتزر فأشبهه حينئذ
ايتعد ، في لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال : اتتهل واتمن لقول غيره :
إيتهل وإيتمن ، وأجود اللغتين إقرار الهمزة قال الأعشى :

٦٣ - أبا ثبيت أما تنفك تأتكل (٤)

وكذلك ايتزر يأتزر ، فأما اتكلت عليه فمن الواو على الباب (٥) ،

(١) البيت في اللسان (أهل) غير منسوب ، وفيه : كأنما أهلنا .

(٢) في ل : عن ابن .

(٣) تمن : افتعل من الافتعال وتعني : الأمان .

(٤) عجز بيت من معلقته : وصدرة ، أبلغ يزيد بني شيبان مائة ديوانه : ٤٦ .

(٥) في م : الوارد .

كقولهم : الوكالة والوكيل وقد حذفت الفاء همزة وجعلت ألف فعال
بدلا منها ، وذلك قولهم (١) :

٦٤ - لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب

في أحد قولي سيبويه (٢) ، وأما ما حذفت عنه وزيد هناك حرف
عوضا منها فأيتق في أحد قولي سيبويه (٣) وذلك أن أصلها أنوق ،
فأحد قوليه (٤) فيها : أن الواو هي عين حذفت وعوضت (٥) منها ياء
فصارت أيتق ، ومثالها على هذا القول أيفل ، والآخر أن العين قدمت
على الفاء وأبدلت ياء فصارت أيتق ومثالها على هذا أغفل ، وقد حذفت
العين حرف علة وجعلت ألف فاعل عوضا منها وذلك رجل "خاف" ،
ورجل مال" وهاع" ولاع" فيجوز أن يكون هذا فعلا كفرق فهو فـرـق

(١) صدر بيت لذي الاصبع العدواني وعجزه (عنّي ولا أنت ديتاني
فتخزوني) مجالس العلماء : ٧١ - المفضليات : ١٦٠ - الأمالي
الشجرية ١٣/٢ ، ٢٦٩ ، الانصاف ٣٩٤ - شرح المفصل ٥٣/٨ -
١٠٤/٩ - خزانة الأدب ٢٢٢/٣ - ٢٤٣/٤ - المغني : برقم ٢٦٠ .

(٢) قال محقق الخصائص : يريد بذلك أن لفظ الجلالة من (آله) والقول
الآخر أنه من (ليه) يقال : لاه يليه إذا تستر ، والقول الأول في
الكتاب ٣٠٩/١ ، والقول الآخر رواه عنه الزجاج وليس في الكتاب
وانظر الخزانة ٣٣٥/٤ .

(٣) الكتاب ١٢٩/٢ ، ٣٣٣ .

(٤) في الأشباه : قوله .

(٥) في م : وعوض .

(٦) في الخصائص : اللفظ .

وبطيرٍ فهو بطيرٍ ، ويجوز أن يكون فاعلا حذفت عنه وصارت ألفه
عوضا منها كقوله :

٦٥ - لاثٌ به الأشاء والعبري^(١)

ومما حذفت عنه وصار الزائد عوضا منها قولهم : سيد وميت
وهين ولين قال الشاعر (٢) :

٦٦ - هينون لينون أيسار ذويسر

سواس مكرمة أبناء أيسار

فأصلها (٣) [د - ٣٦] فيعمل ، سيد وميت وهين ولين (٢) ،
حذفت عنها وجعلت ياء فيعمل (٥) عوضا منها وكذلك باب قيد ودة
وصيرورة وكيوونة وأصلها : فيعلولة ، حذفت عنها وصارت ياء فيعلولة
عوضا منها •

-
- (١) البيت للمعجاج وهو في ديوانه ٤٩٠/١ والبيت في وصف ايك ، ولاث
أصله لاثٌ وهو وصف من لاث النبات : التف وكثر ، والأشياء : صغار
النخل ، والعبري : ما يتب من شجر الضال على شطوط الأنهار ، يصف
أن هذا الأيك به نبات كثير وأنهار ، وانظر الكتاب ١٢٩/٢ ، ٣٧٨ -
المقتضب ١١٥/١ - الخصائص ١٢٩/٢ ، ٤٧٧ - ٤٩٣ - المنصف
٥٢/٢ ، ١٥٤/٣ ، المحتسب ٢ : ٢٥٣ ، ابن السرياني - الفقرة : ٦٠٧ -
(٢) البيت لعبيد بن المرندس - أمالي القالي ١/٢٣٩ - المنصف ٦١/٣
الأيثار : القوم المجتمعون على الميسر - واليسر : اللين والانقياد •

(٣) في د : وأصلها •

(٤) سقط من م •

(٥) في م : فعيل •

فإن قلت : فهلا كانت لام فيعلولة الزائدة عوضاً منها ؟
 قيل : قد صحح في فيعل من نحو سيد وبابه ، أن الياء الزائدة عوض
 من العين وكذلك الألف الزائدة في خافٍ و (هاع لاع) عوض من
 العين ، وجوز سيويه أيضاً ذلك في أينق فكذلك أيضاً ينبغي أن يحمل
 فيعلولة على ذلك ، وأيضاً فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في
 باب قيد ودة وكيونة ، وأيضاً فقد جعلت ياء التفعيل عوضاً من عين
 النفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعاً وكسرتة تكسيراً ، ألا ترى أن
 الأصل ، قطعاً وكساراً بدلالة قول الله تعالى : (كذبوا بآياتنا
 كذباً) (١) .

وحكى الفراء قال : سألتني أعرابي فقال : أحلّق أحبّ إليك أم
 قصار ؟ فكما [ه - ١١١] أن التاء (٢) زائدة في التفعيل عوض من
 العين ، فكذلك ينبغي أن تكون الياء في قيدودة عوضاً من العين لا الدال .
 فإن قلت : فإن اللام أشبه بالعين من الزائد (٣) فهلا كانت لام (٤)
 القيد ودة عوضاً من عينها ؟ قيل : إن الحرف الأصلي القوي إذا حذف
 لحق بالمعتل الضعيف ، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف .

وأيضاً فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضاً من عينه ،
 وكذلك ألف فاعل كيف كانت عوضاً من عينه في خاف ، وهاع لاع
 ونحوه ، وأيضاً فإن عين قيد ودة وبابها وإن كانت أصلاً فانها على
 الأحوال كلّها حرف علة مادامت موجودة ملفوظاً بها ، فكيف بها إذا

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) في الأشباه : الباء .

(٣) في م : الزوائد .

(٤) سقط من د .

حذفت؟ فإنها حينئذ توغل في الاعتلال والضعف، ولو لم يُعلم تمكّن هذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافياً، وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة، ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك مع ذلك مؤنس" منهما (١) ضعفاً (٢)، وذلك أن تحملتهما للحركة أشق منه في غيرهما ولم يكونا كذلك إلا لأن (٣) مبنى أمرهما على خلاف القوة، يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث في انضعف والاعتلال الألف، ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة، فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها وتسوغ فيه من الحروف الأقوى والأضعف، ولذلك (٤) ما تجد أخف الحركات الثلاث وهي المفتحة - مستثقلة فيها حتى يجنح لذلك ويستروح (٥) إلى اسكانها نحو قوله:

٦٧ - يادارَ هندٍ عَفَّتْ° إلا أثارَ فيها (٦)

-
- (١) الخصائص : فيهما .
 - (٢) في م : بالضعف .
 - (٣) في هـ : إلا أن ، وقد آثرنا ما في الخصائص وبقية النسخ .
 - (٤) في هـ - د : وكذلك .
 - (٥) في هـ : وتستروح .
 - (٦) أنشده سيبويه في الكتاب ٥٥/٢ ونسبه لبعض السعديين ، وهو في ديوان

الحطيئة ص ٢٠١ وعجزه : بين الطويّ فصارات فواديها

- وانشاهد فيه تسكين ياء (أثارَ فيها) وانظر الخصائص ٣٠٧/١ -
 ٣٤١/٢ ، المتصنف ١٨٥/٢ - ٨٢/٣ - المحتسب ١٢٦/١ -
 ٣٤٣/٢ - الأمالي الشجرية ٢٩٦/١ ، شرح شواهد الشافية ٤١٠ -
 ابن السرياني الفقرة ٥٤٩ .

- ٢٤١ - م - ١٦ الاشباه والنظائر

وقوله :

٦٨ - كأنَّ أيديهن بالقع القرق° (١)

ونحو من ذلك قوله (٢) :

٦٩ - وأنَّ يعرينَ إن كسي الجواري

فتنبو العينَ عن كرم عِجاف (٣)

نعم وإذا كان الحرف لا يتحمل بنفسه حتى يدعو الى اخترامه وحذفه كان بأن يضعف (٤) عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أخرى وأجبي (٥) ، وذلك نحو [هـ-١١٢] قول الله تعالى (والليل إذا يسر) (٦)

(١) قال محقق الخصائص ٣٠٦/١ : بعده : أيدي نساء يتعاطين الورق . وهو في وصف إبل بسرعة السير ، والقرق : المكان المستوي لاجارة فيه . والورق : الدراهم . وانظر اللسان في قرق ، وهو مما نسب الى روبة في ملحقات الديوان ١٧٩ ، وانظر المحتسب ١٢٦/١ - ٢٨٩ - العمدة - شرح شواهد الشافية - : ٣٠٥ .

(٢) عبارة الأشباه : ونحو ذلك وقوله . وآثرنا عبارة الخصائص .
(٣) البيت من أبيات لسعيد بن مسحوج الشيباني ، وقد تمثل بها أبو خالد القناني انظر الكامل ١٦٧/٣ - الخصائص ٣٤٢/٣ - المنصف ١١٥/٢
الأمالى الشجرية ٢٣٣/١ - المغني : برقم ٩٢٧ اللسان : كرم - كسا .

(٤) في هـ : يضاعف .

(٥) في م : واجنح .

(٦) الفجر : ٤ .

و (ذلك ما كنا نبغ) (١) و (الكبير المتعال) (٢) وقوله :

٧٠ - قرقر قمر الواد بالشاهق (٣)

وقول الأسود بن يعفر :

٧١ - فألحقت أخراهم طريق الأهم (٤)

يريد أولاهم . (يمسح الله الباطل) (٥) و (سندع الزبانية) (٦)
كتبت بالمصحف بلا واو عليها كذلك (٧) وقد حذف الألف في نحو
ذلك قال رؤبة :

٧٢ - وصاني العجاج فيما وصني (٨)

(١) الكهف : ٦٤ .

(٢) الرعد : ٩ .

(٣) لأبي الربيع التغليبي . وقبله مع تمام بيته :

لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت على عاتقي

سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق

وقرقر : صوت ، والقمر : ضرب من الطيور ، والشاهق الجبل المرتفع ،
وفي اللسان (قرر) : أن قائله أبو عامر جد العباس بن مرداس ، عن
محقق الخصائص .

(٤) قال محقق الخصائص : وعجزه : كما قيل نجم قد خوى متتابع . انظر

اللسان وآل البيت من قصيدة ذكرها الغندجاني في فرحة الأديب ١٩٩ .

(٥) الشورى : ٢٤ .

(٦) العلق : ١٨ .

(٧) انظر المقنع : ٣٥ .

(٨) انظر اعراب القرآن ٨٣٨/٣ - الخصائص ٩٣/٢ - ٣١٧ - ملحقات

الديوان ١٨٧ .

يريد وصاني ، وذهب أبو عثمان في قول الله تعالى: (يا أبت) (١) أنه أراد يا أبتاه وحذف الألف . ومن أبيات الكتاب قول لبيد (٢) :

٧٣ - رهطٌ مرجومٍ ورهطٌ ابنِ المعلِّمِ

يريد المعلِّمِ .

وحكى أبو عبيدة (٣) وأبو الحسن (٤) وقطرب وغيرهم (٥) : رأيت فرج ، ونحو ذلك ، فإذا كانت هذه الحروف تتساقط وتتهي عن حنظ (٦) أنفسها وتحمل خواصها وعواني (٧) ذواتها ، فكيف بها إذا جشمت احتمال الحركات النيئات على مقصور صورتها (٨) .

نعم ، وقد أعرب بهذه الحروف (٩) أنفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها ، وذلك في باب : أبوك وأخوك ، والزيدان والزيدون

(١) وردت في عدة سور ، ومن ذلك في سورة يوسف : ٤ ، ١٠٠ والمعنوي هنا القراءة بفتح تاء (أبت) وهي قراءة ابن عامر وأبي جعفر والأعرج ، وقراءة الجمهور كسر التاء .

(٢) الكتاب ٢/٢٩١ . المحتسب ١/٣٤٢ - الأماشي الشجرية : ٧٣/٢ - البغداديات : ١٨٤ - ٢٢٩ شرح شواهد الشافية ٢٠٧ ، ٢٣٠ - الجمهرة ٢/٨٥ - اللسان : رجم وصدر البيت : وقبيل من لكيزر شاهد وانظر المسكريات : ١٠٩ .

(٣) في هـ : عبيد .

(٤) سقط من م .

(٥) سقط من م .

(٦) في م : خط .

(٧) قال محقق الخصائص/أي ذواتها العواني أي الضميفات .

(٨) في الخصائص : صورها .

(٩) في الخصائص : الصور .

والزيدين ، وأجريت هذه الحروف مجرى الحركات في (زيدٌ وزيداً
 وزيدٍ) ، ومعلوم أن الحركات لا تتحمل (١) - لضعفها - الحركات ،
 فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تمتنع من احتمالها (٢) الحركات إذا
 احتملتها (٣) جفت عنها وتكادتها .

ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة أنك إذا وجدت أقواهن
 - وهما الواو والياء - مفتوحاً ما قبلهما فإنهما كأنهما تابعان لما هو
 منهما ، ألا ترى إلى ما جاء عنهم في نحو نوبة ونوب ، وجوبة وجوب (٤) ،
 ودولة ودول ، فمجيء فعلة على فعل يريك أنها كأنها إنما جاءت
 عندهم من فعلة ، وكان دولة دولة ، وجوبة جوبة ، وثوبة ثوبة ،
 وإنما ذلك لأن الواو مما سيئله أن يأتي للضمة تابعاً (٥) .

وكذلك ما جاء من فعلة مما عينه ياء (٦) على فِعَل نحو :
 ضيعة (٧) وضيع ، وخيمة ، وخيم ، وعيبة (٨) وعيب ، كأنه إنما جاء
 على أن واحده فعلة ، نحو : ضيعة ، وخيمة ، وعيبة أفلا تراهما
 مفتوحاً ما قبلهما ، مجريين مجراهما مكسوراً ومضموماً ما قبلهما ،

(١) في الخصائص : لاتحمل .

(٢) في م : احتمال .

(٣) في م : تحملتها .

(٤) هي الحفرة ، وفجوة ما بين البيوت .

(٥) في الخصائص : تابعا للضمة .

(٦) في م : هاء .

(٧) في هـ : صيغة وصيغ .

(٨) وعاء من جلد يكون فيه المتاع .

فهمل هذا إلا لأن [هـ - ١١٣] الصنعة (١) مقتضية لشياع
الاعتلال فيهما .

فإن قلت : ما أنكرت أن لا يكون ما جاء من نحو : فَعَلَّة على
فَعَل - نحو فوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ،
ولا يكون ما جاء من فَعَلَّة على فِعَل ، نحو ضيع وخيم وعيب
لما ذكرته من تصور الكسرة في الفاء ، بل لأن ذلك ضرب من التفسير
ركبوه فيما عينه معتلة كما ركبوه فيما عينه صحيحة ، نحو لأمة ولثوم
وعرصة وعرض ، وقرية وقرى ، وبروة وبثرى (٢) فيما ذكره أبو علي
ونزوة ونزى فيما ذكره أبو العباس - وحلقة وحلق وفلكة وفلك .

قيل : كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في أن الواو والياء
أين وقتاً [د/٣٧] وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علة ، ومن أحكام
الاعتلال أن يتبع ما هو منهما ، هذا هذا (٣) ، ثم إننا رأيناهم (٤) قد
كسروا فَعَلَّة مما هما عيناه على فَعَل وفِعَل ، نحو جوب وفوب
وضيع وخيم فجاء تكسيروها تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها ،
فنحن الآن بين أمرين : إما أن نرتاح لذلك ونعقله ، وإما أن نتهاك
فيه وتقبله غملاً الحال ساذجاً (٥) من الاعتلال فإن يقال : إن ذلك

(١) في هـ : الصيغة .

(٢) هي الحلقة في أنف البعير .

(٣) في الأشباه وردت (هذا) مرة واحدة .

(٤) سقط من د .

(٥) في الأشباه اقتضت النص هنا جملة : « وفيه ضمير يعود على المتأخر

وذلك ساذجاً » .

لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اقْتِضَاءِ الصُّورَةِ فِيهِمَا أَنْ يَكُونَا فِي الْحُكْمِ تَابِعَيْنِ لِمَا
 قَبْلَهُمَا أَوَّلَى مِنْ أَنْ نَنْقُضَ الْبَابَ فِيهِ ، وَنُعْطِيَ الْيَدَ عَشْوَةً بِهِ (١) مِنْ
 غَيْرِ ظَنِّيرِ لَهُ وَلَا اشْتِمَالِ مِنَ الصَّنْعَةِ عَلَيْهِ (٢) ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ : وَلَيْسَ
 شَيْءٌ مِمَّا يُضْطَرُّونَ إِلَيْهِ إِلَّا وَهَمٌ يَحَاوِلُونَ بِهِ (٣) وَجْهًا (٤) ، فَإِذَا لَمْ
 يَخْلُ (٥) مَعَ الضَّرُورَةِ مِنْ وَجْهِهِ (٦) مِنَ الْقِيَاسِ مُحَاوِلٌ ، فَهَمٌ بِذَلِكَ مَعَ
 مَعَ الْفَسْحَةِ وَفِي حَالِ السَّعَةِ أَوَّلَى بِأَنْ يَحَاوِلُوهُ وَأَحْجَى بِأَنْ يَنْهَادُوهُ
 فَيَتَعَلَّلُوا بِهِ وَلَا يَهْمَلُوهُ ، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي (بَابِ مَا عَيْنُهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ
 جَعَلْتَهُ الْأَصْلَ فِي ذَلِكَ) (٧) وَجَعَلْتَهُ مَا عَيْنُهُ صَحِيحَةً فَرَعًا لَهُ ، وَمَحْمُولًا
 عَلَيْهِ نَحْوُ : حَلَقٌ ، وَفَلِكٌ ، وَعَثْرَصٌ ، وَلَتُومٌ وَقَثْرَى وَبَثْرَى ، كَمَا
 أَتَتْهُمْ لَمَّا أَعْرَبُوا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْأَلْفِ فِي الزَيْدُونَ وَالزَيْدِينَ وَالزَيْدَانَ
 تَجَاوَزُوا ذَلِكَ (٨) إِلَى أَنْ أَعْرَبُوا بِمَا لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ وَهُوَ النَّوْنُ
 فِي تَقْوَمَانَ وَتَقْعَدِينَ وَتَذَهَبُونَ ، فَهَذَا جِنْسٌ مِنْ تَدْرِيجِ اللَّغَةِ [هـ-١١٤] •

وَأَمَّا مَا حَذَفْتَ لَامَهُ وَصَارَ الزَّائِدُ عَوْضًا مِنْهَا فَكَثِيرٌ • مِنْهُ بَابُ
 سَنَةٍ وَمِئَةٍ وَرِثَةٍ وَعُضَةٍ وَضَعَةٍ فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا حَذَفْتَ لَامَهُ وَعَوْضَ

(١) السطر مكرر في م •

(٢) في هـ : اليه والتصويب من الخصائص وسائر النسخ •

(٣) في الخصائص : له •

(٤) القول لسيبويه ١ : ١٣ •

(٥) في م : يخلو •

(٦) ساقطة من م •

(٧) سقط من م •

(٨) في هـ - م : بذلك •

منها تاء التأنيث ، ألا تراها كيف تعاقب اللام في نحو : بره وبرى (١)
وثبة وثبى (٢) •

وحكى أبو الحسن عنهم : رأيت (مِثْيَا) بوزن مِعْيَا ، فلما حذفوا
قالوا مئة • فأما بنت وأخت ، فالتاء عندنا بدل من لامي (٣) الفعل
وليست عوضا •

وأما ما حذف (٤) ، لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن
الثاني عندنا بدلا ولا عوضاً لأنه ليس لازماً ، وذلك نحو : هذه عصا
ورحى ، وكلمت (ه) معلى ، فليس التنوين في الوصل ولا الألف التي
هي بدل منه في الوقف نحو رأيت عصا ورحى (٦) عند الجماعة ، وهذه
عصا ومررت بعصا ، عند أبي عثمان والقراء ، بدلا من لام الفعل
ولا عوضا ، ألا تراه غير لازم ، إذ كان التنوين يزيله الوقف ، والألف
التي هي بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تاء مئة وعضة وسنة
ولغة (٧) وشفة ، لأنها ثابتة في الوصل ومبدلة هاء في الوقف •

فأما الحذف فلا حذف وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو القاضون
والقاضين والأعلون والأعلين ، فعلم الجمع ليس عوضاً ولا بدلاً
لأنه ليس لازماً •

-
- (١) في الخصائص : برا •
 - (٢) في الخصائص : ثبا وانظر الكتاب ٢ : ١٩٠ •
 - (٣) في الخصائص : لام •
 - (٤) في م : حذف •
 - (٥) في هـ - د : كلمة •
 - (٦) سقط من م ل والخصائص •
 - (٧) في الخصائص وفته •

فأما قولهم : هذان وهاتان واللذان واللتان واللذون والذنين •
فلو قال قائل : إن علم التثنية والجمع فيها عوض من الألف والياء من
حيث كانت هذه أسماء صيغت للتثنية والجمع ، لا على حد رجلا
وفرسان وقائمون وقاعدون ، ولكن على قولك : هما وهم وهن ، لكان
مذهباً ، ألا ترى أن (هذين) من (هذا) ليس على رجلين من (رجل)
ولو كان كذلك لوجب أن تنكره البتة كما تنكر الأعلام نحو : زيدان
وزيدان وزيدون وزيدون ، والأمر في هذه الأسماء بخلاف ذلك ، ألا
تراها (١) تجرى مشاة ومجموعة أوصافاً على المعارف كما تجرى عليها
مفردة ، وذلك قولك : مررت بالزيدين هذين وجاءني أخواك (٢) اللذان
في الدار وكذلك قد توصف هي أيضاً بالمعارف نحو قولك : جاءني
ذانك الغلامان ورأيت اللذين في الدار الظريفين وكذلك أيضاً تجدها
في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال [هـ - ١١٥ ما كانت تعمله
مفردة ، ، وذلك نحو قولك : هذان (٣) قائمين الزيدان ، وهؤلاء
منطلقين إخوتك •

وقريب من هذان واللذان قولهم : هيات ، مصروفة وغير
مصروفة ، وذلك أنها جمع هياة (٤) وهياة عندنا رباعية مكررة (٥)
فاؤها ولامها الأولى هاء ، وعينها ولامها الثانية ياء ، فهي لذلك من باب

(١) في م : ألا ترى أنها •

(٢) في م : أخوان •

(٣) في هـ : هاذان ، ولن أشير إلى هذا الخلاف مرة أخرى •

(٤) ساقطة من م •

(٥) في هـ : مكسورة • وهو تصحيف •

صيصة (١) ، وعكسها باب يكليل (٢) ، ويهياه (٣) ، قال ذو الرمة :

٧٤ - تلوم يهياه يياه وقد مضى

من الليل جوز" واسبطرت كواكبته (٤)

وقال كثير :

٧٥ - وكيف ينال الحاجبة آلف

بيكليل ممسأه وقد جاوزت رقدا (٥)

فهياه من مضاعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة ، وكان

-
- (١) الصيصة قرن الحيوان وتطلق على ما يمتنع به كالحصن .
(٢) ليليل : هو وادي ينبع .
(٣) هو صوت الاستجابة ، يدعو الرجل صاحبه فيقول : ياه ، أي اقبل واستجب ، فيقول صاحبه « يهياه » أي استجبت واستمعت .
(٤) ديوانه ٨٥١/٢ والحديث في البيت عن راع ضلّ صاحبه في الليل فهو يتسمع الأصوات أو يصيح يدعو صاحبه عسى أن يرد عليه ، وهو يتلوم في ذلك أي يتمكث (يهياه بياه) وذلك أن الراعي صاح ياه ثم تمكث منتظرا (يهياه) أي الجواب . الجوز : الوسط - اسبطرت : امتدت للمغيب . وانظر المضديات برقم ١٦ ص ١٠٧ .
(٥) ديوانه : ٥١٤ . قال محقق الديوان : إن ابن جني قد أورد هذا البيت في الخصائص والسيوطي في الأشباه ، وقد تغيرت قافيته والصواب (وقد جاوزت نخلا) وهو البيت (٥) من القصيدة ٧٦/ . ليليل : اسم مكان بين بدر والمعتقل ، الكتيب الذي خلفه قریش .

قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء فيقال : هيهيات كشوشيات (١) ووضويات ، إلا أنهم حذفوا اللام لأنها في آخر اسم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الأسماء المتمكنة نحو رحيان وموليان ، فعلى هذه قديمكن أن يقال : إن الألف والتاء في هيات عوض من لام الفعل في هيماء ، لأن هذا ينبغي أن يكون اسماً صيغ للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء .

فإن قيل : وكيف ذاك وقد يجوز تنكيره في قولهم : هيات هيات وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيرهما (٢) ، فقد صار إذا هيات بمنزلة قصاع وجفان .

قيل : ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره من المعرب ، ألا ترى أنه لو كان هيات من هيماء (٣) بمنزلة أرطيات من أرطاة وسعليات من سعاة ، لما كانت إلا فكرة كما أن سعليات وأرطيات لا يكونان إلا فكرتين . [هـ - ١١٦] .

فإن قيل : ولما لا تكون سعليات معرفة إذا (٤) جعلتها علماً لرجل (٥) أو امرأة سميتها بسعليات وأرطيات ، وكذلك أنت في هيات

(١) جمع شوشاة وهو وصف : يقال : ناقة شوشاء أي سريعة ، وامرأة شوشاء ، كثيرة الحديث ، عن الخصائص .

(٢) في الأشباه : تنكيره .

(٣) في الأشباه : هيات وفي الخصائص : لو كانت هيات من هيماء . وفي دم : كانت .

(٤) في م : وإذا .

(٥) في دل : كرجل .

إذا عرّفتها فقد جعلتها علماً على معنى البعد ، كما أن (غاق) فيمن (١) لم ينون قد جعل علماً لمعنى الفراق ، ومن نوّن فقال : غاقٍ غاقٍ وهيأةٍ هيأةٍ وهيأةٍ فكأثته قال : بعداً بعداً ، فجعل التنوين علماً لهذا المعنى كما جعل حذفه علماً لذلك .

قيل : أما على التحصيل فلا تصح (٢) هناك حقيقة معنى (٣) العلمية (وكيف (٤) يصح ذلك وإنما هذه أسماء سمّي بها الفعل في الخبر نحو شتان) وسرعان وأف وأوستا (٥) ، وإذا كانت أسماءً للأفعال ، والأفعال (٦) أقعد شيء في التنكير وأبعده عن التعريف علمت أنه تعليق لفظ متأول [د/٣٨] فيه التعريف على معنى لا يضامه إلا التنكير ، فلهذا قلنا : إن تعريف باب هيئات لا يعتد تعريفاً وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سمته ، ألا تراه صوتاً بمنزلة حاء وعاء وهاء ، وتعرّف الأصوات من جنس تعرف الأسماء المسماة بها (٧) .

فإن قيل : ألا تعلم أن معك من الأسماء ما يكون فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة وذلك قولهم : غدوةٌ ، هي في معنى غداة ، إلا أن غدوة معرفة وغداة نكرة ، وكذلك أسد وأسامة وثعلب وثعالة وذئب ، وذؤالة وأبو جعدة وأبو مُعْطَةَ ، فقد تجد هذا التعريف

-
- (١) في الأشباه : في من .
 - (٢) في هل د : يصح وآثرنا كلام الخصائص .
 - (٣) سقط من م .
 - (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .
 - (٥) في الأشباه : واتاوه : ولا معنى له هنا .
 - (٦) سقط من م .
 - (٧) في الخصائص : المسماة بها الأفعال .

المساوي (١) لمعنى التنكير فاشيا في غير ما ذكرته ، ثم لم يمنع ذلك أسامة وشعالة وأبا جعدة وأبا معطلة ونحو ذلك أن تعد (٢) في الأعلام وإن لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرنا ؟

قيل : هذه الأعلام وإن كانت معنياتها نكرات ، فقد يمكن في كل واحد منها أن يكون معرفة صحيحة كقولك : فرقت ذلك الأسد الذي ، فرقتَه ، وتباركت بالثعلب الذي تباركت به وخسأت الذئب الذي خسأته فأما الفعل فمما (٣) لا يمكن تعريفه (على وجه ، فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظاً سمة خاصة [هـ - ١١٧] ولا تعريفاً) (٤) .

وأيضاً فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف ، فالفعل إذاً أقرب إليها ومعترض بين الأسماء وبينها ، ألا ترى أن البناء الذي سرى في باب صه ومه وحيهلا ورويد وإيه وأيهها وهلمّ ونحو ذلك من باب نزالٍ ودراكٍ وظارٍ ومناعٍ إنما أتاها من قبل تضمن هذه الأشياء معنى لام الأمر ، لأن أصل ما صه (٥) اسم له وهو اسكت ، والأصل لتسكت كقراءة النبي عليه السلام (٦) (فبذلك

(١) في د - م : المساوق .

(٢) في الأشباه : يعد .

(٣) في م : فمن .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) سقط من م .

(٦) قال محقق الخصائص : يعني بقراءة رسول الله ﷺ أن المحدثين نقلوها عنه ، ولم يدونها القراء من طرقهم ، وهذا اصطلاح المفسرين ، انظر انظر كفاية الراضي ٣٣٧/٦ ، نقلا عن التوشيح .

فَلتَسْفَرِحُوا (١) .

وكذلك (مه) هو اسم اكف ، والأصل لتكفف ، وكذلك نزال هو اسم انزل لتنزل فلما كان معنى اللام عابراً (٢) في هذا النسق (٣) وسارياً في إيجابه (٤) ومتصوراً (٥) في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل أين وكيف لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، وأمس لتضمنه معنى حرف التعريف ، ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك .

فأما أف وهيهات وبأبهما مما هو اسم للفعل في الخبر فمحمول في ذلك على أفعال الأمر ، وكان الموضع (٧) في ذلك هو لصه ومه .

(١) يونس : ٥٨ ، قال في الاتحاف : واختلف في « فليفر حوا » فرويس ، يتاء الخطاب ، وافقه الحسن والمطوعي ، وهي قراءة أبيّ وأنس رضي الله تعالى عنهما ، ورفعها في النشر الى النبي ﷺ وهي لغة قليلة لأن الأمر باللام إنما يكثر في الغائب كقراءة الباقيين ، والمخاطب المبني للمفعول نحو : لتعن بحاجتي يا زيد ، ويضعف الأمر باللام للمتكلم ، نحو لأقم ولنقم ، ومنه قوله (ص) : قوموا فلأصل لكم والباقون بالغيب ، وكلهم سكن اللام إلا الحسن فكسرها ، الاتحاف : ٣٠٠ وانظر النشر ٢٧٤/٢ .

- (٢) في الأشباه : عاير ، وفي الخصائص : عائر ، والعاير : المتردد .
- (٣) في الخصائص : الشق .
- (٤) في م والخصائص : وسائراً في أنحاءه .
- (٥) في هـ : ومتصوراً والتصويب من الخصائص وبقية النسخ .
- (٦) في هـ : وكان الموضوع .

ورويدهً ونحو ذلك ، ثم حمل عليه باب أف وشتان ووشكان من حيث
كان اسماً سمّي به الفعل .

وإذا جاز لأحمد وهو اسم (١) علم أن يشبه بـ (أركب) وهو
فعل فكرة كان أن يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به
الفعل في الأمر أولى .

ألا ترى أن كل واحد منهما اسم وأن المسمى به أيضاً فعل ومع
ذا فقد تجد لفظ الأمر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى :

(اسمع بهم وابصر) (٢) وقوله (قتل من كان في الضلالة
فلم يدده له الرحمن) (٣) مدّا) أي : فليمدن ، ووقع أيضاً لفظ الخبر
في معنى الأمر نحو قوله تعالى (ولا تضاروا والدة بولدها) (٤) وقولهم :
هذا الهلال ، معناه انظر إليه ، ونظائره كثيرة . فلما كان أف كصه في
كونه اسماً للفعل كما أن صه كذلك (٥) ، ولم يكن بينهما إلا أن هذا
اسم لفعل مأمور به ، وهذا اسم لفعل مخبر به ، وكان كل واحد من
لفظ الخبر والأمر قد يقع موقع صاحبه ، صار كأن كل [١١٨ -]
واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى ،
وما كان على بعض هذه القربى والشبكية ألحق بحكم ما حمل عليه
فكيف بما ثبتت فيه ووفت عنته (٦) واطمأنت به فاعرف ذلك .

(١) في الخصائص : اسم معرفة .

(٢) مريم : ٣٨ .

(٣) مريم : ٧٥ .

(٤) البقرة : ٢٣٣ .

(٥) في هـ : كذا .

(٦) في الخصائص : ووقت عليه . في د : ووقت عليه .

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضاً منها : فرزدق وفريزيد وسفرجل وسفيريح (١) وهو باب واسع ، فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضاً (٢) من حرف أصلي محذوف . وأما الحرف الزائد عوضاً من حرف زائد فكثير ، منه التاء في فرزاة وزنادقة وجحاجحة ألحقت عوضاً من ياء المد في فرازين وزناديق وجحاجيح . ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضاً من حرف زائد حذف منه نحو قولهم في تكسير مدرج وتحقيره : دحيريح ودحاريح ، فالياء عوض من ميمه ، وكذلك جحافيل ، الياء عوض (٣) ، من نونه ، وكذلك مغاسيل الياء عوض من يائه ، وكذلك زعافير (٤) الياء عوض من ألفه (٥) ونونه ، وكذلك الهاء في تَفْعِلَة من المصادر عوض " من ياء تفعيل أو ألف فَعَّال ، وذلك نحو سليتة تسلية ، وربيتة تربية ، الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلي وتربيتي ، أو ألف سلاء ورباء أنشد أبو زيد :

٧٦ - باتت تنزّي دلوها تنزياً

كما تنزّي شهلة صيّا (٦)

- (١) في م : سفيريح .
 - (٢) في م : على عوض .
 - (٣) في هـ - م : عوضا ولن أشير إليها مرة أخرى .
 - (٤) في م : زعافيل .
 - (٥) في ل : عوض من نونه .
 - (٦) تنزي دلوها : ترفعه . الشهلة المعجوز .
- والشاهد فيه (تنزيا) فان القياس فيه تنزيه بالياء المخففة بعدها تاء التأنيث كما تقول : سمي تسمية ولكنه أتى كمصدر فعل الصحيح اللام نحو سلم تسليم المنصف : ١٩٥/٢ ، ٤٠٧ ، المنصف ٣ : ١٤/١٠٤ : ١٨٩ - شرح المفصل ٥٨/٦ والرجز مجهول القائل .

ومن ذلك تاء الفعللة (١) في الرباعي نحو الهملجة (٢) والسرهفة (٣) كأنه عوض من ألفِ فعّال نحو الهِملاج ، والسرهاف قال العجاج :

٧٧ - سَرَهْفَتُهُ مَا شَتُّ مِنْ سِرَهَافٍ (٤)

وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة ، والبيطرة والجهورة والسلقاة كأنها عوض من ألفِ حيقال (٥) وبَيِّطَارٍ وَجِهَوَارٍ وَسَلْقَاءٍ ، ومن ذلك قول التغلبي :

٧٨ - مَتَى كُنَّا الْأُمَّكَ مَقْتُونَا (٦)

والواحد مَقْتَوَى ، وهو منسوب إلى مقتي ، وهو مفعّل من
والواحد مَقْتَوَى ، وهو منسوب إلى مقتي ، وهو مفعّل من
القتو ، وهو الخدمة قال : [هـ - ١١٩]

-
- (١) في هـ د : الفعللة .
 - (٢) الهملجة : حسن سير الدابة في سرعة .
 - (٣) السرهفة : حسن الغذاء وفي د : الشرهفة .
 - (٤) ديوانه ١٦٩/١ وفيه : سرعفته ، وهي بمعنى سرهفته . المقتضب ٩٥/٢ - جمهرة اللغة ٣/٣٣٨ . الخصائص ١/٢٢٢ . المنصف ١/٤١ ، ٣ : ٤ - المخصص ٣/١٥٨ - شرح المفصل ٦/٤٧ - ٤٩ .
 - (٥) في د : جيقال وفي م : جيعال .
 - (٦) هذا عجز بيت من معلقته وصدره : تهددنا وأوعدنا رويداً .
والمقتون : الخدم . النوادر : ١٨٨ - شرح القوائد السبع ٤٠١ -
المنصف ٢/١٣٣ ، البغداديات : ٢٦٩ الخزائن ٣/٣٢٦ ، ٤٢٠ ،
والمضديات برقم ١٠٥ ص ٦٧ .

٧٩ - إتّي امرؤ من بني خزيمه لا

أحسن قسوّ الملوك والحفدا (١)

فكأن (٢) قياسه إذا جمع أن يقال مقتويون ، ومقتويين كما أنه إذا جمع بصري وكوفي قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك ، إلا أنه جعل علم الجمع معاقاً لياءي (٣) الإضافة ، فصحت اللام لنية الإضافة كما تصح معها ، ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وأن يقال : مقتون ومقتسين ، كما يقال : هم الأعلون وهم المصطقمون . فقد ترى إلى تعويض علم الجمع من ياءي الإضافة والجمع زائد (٤) .

وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة (٥) : إنما عوض من ألف فاعلته ، ومنع ذلك المبرد (٦) فقال : ألف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوض (٧) من حرف هو موجود غير معدوم .

قال ابن جني : وقد ذكرنا ما [د/٣٩] في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في « كتاب التعاقب » (٨) وفيه أن أبا علي ردّ قول المبرد في الجزء الستين من « التذكرة » وحاصله أن

-
- (١) الحفد : الخدمة . ويكون أيضاً لضرب من السير . المحتسب ٢/٢٥ .
 - (٢) في م : وكان .
 - (٣) في م : لياء في - وفي هـ د : لياء الإضافة وأثرنا نص الخصائص .
 - (٤) في هـ : والجمع زائداً - في د - م : زائد وفي ل : والجمع زائد .
 - (٥) الكتاب ٢/٢٤٣ .
 - (٦) انظر المقتضب ٢/١٠٠ ، الحواشي ، وقد أورد السيرافي كلام المبرد من غير أن ينسبه إليه ، انظر هامش سيبويه ٢/٢٤٣ .
 - (٧) في هـ : تعوض .
 - (٨) الكلام للسيوطي .

تلك الألف ذهبت وهذه غيرها وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق (١) المصادر، وأضاف (٢) زيادتها بين (٣) ألف الإفعال وباء التفعيل (٤) قال : لكن الألف في المفاعل بغير هاء هي ألف فاعلته لامحالة وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربه مضاربا قال الشاعر :

٨٠ - أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا

وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب (٥)

فأما أقتم إقامة وأردت إرادة ونحو ذلك فإن الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه (٦) عوض (٧) من ألف إفعال الزائدة ، وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال ، على مذهبهما في باب مفعول من نحو : مبيع ومقول ، والخلاف في ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه فتركناه لذلك .

ومن ذلك الألف في يمان وتهام وشأم ، وهي عوض (٨) من إحدى ياءي الإضافة في يمني وتهامي وشامي ، وكذلك ألف ثمان ، قلت

(١) في د : يلحق .

(٢) في د - م : وأضاف .

(٣) في م ل : من .

(٤) انتهى كلام السيوطي واستمر كلام الخصائص باختصار وحذف .

(٥) البيت لمالك بن أبي كعب أنشده سيبويه ٢/٢٥٠ ، وانظر المقتضب

١/٧٥ المحتسب ٢/٦٤ . شرح المفصل ٦/٥٠ ، ٥٥ ، اللسان : قتل

وفي ل : وأنجو عمر الجبان .

(٦) الكتاب ٢/٢٤٤ .

(٧) في ه - د : عوضا .

(٨) في ه - د : أحد .

لأبي علي : لم زعمتها للنسب فقال : لأنها ليست بجمع مكسّر ، فتكون كصحار ، قلت له : نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البتة نحو عباية (١) وكراهية وسباهية (٢) فقال : نعم هو كذلك ، ومن ذلك ياء التفعيل بدل من ألف الفِعَال كما أن التاء في أوله عوض " من إحدى عينيه •

وقد أوقع (٣) هذا التعاوض في [هـ - ١٢٠] الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها المزوجة بأنفس صيغها وذلك نحو قول النراجز على مذهب الخليل :

٨١ - إنَّ الكريمَ وأبيكَ يعتمَلُ

إنَّ لمَّ يَجِدُ يوماً على مَنْ يَتَكَلَّ (٤)

أي (٥) من يتكل عليه ، فحذف عليه هذه وزاد (على) متقدمه [(٦) ألا ترى أنه : يَعْتَمَلُ إنَّ لم يجد مَنْ يَتَكَلَّ عليه ، وندع (٧) ذكر قول غيره هنا] ، وكذلك قول الآخر :

(١) عباية : من معانيها شجر له شوك يؤدي من علق به •

(٢) في الأشباه : سماوية ، وفي الخصائص سباهية وهو المتكبر •

(٣) في الأشباه : وقع •

(٤) لبعض الأعراب ، والرجز في الكتاب ٤٤٣/١ مجالس العلماء : ٨٢ -

أمالي الزجاجي ٢٣٤ - ٢٣٥ - المحتسب ٢٨١/١ - الأمانى الشجرية

١٦٨/٢ - المغني برقم ٢٥١ - الخزائن ٢٥٢/٤ • العسكريات : ١٠١ -

١٠٣ - وشرح أبيات المغني ٣ : ٢٤١ برقم ٢٢٥ وابن السيرافي

الفقرة : ٤٦٧ •

(٥) سقط من م •

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من د •

(٧) في هـ : يدع •

٨٢ - أولى فأولى بامرئ القيس بعدما

خَصَفْنَ بِآثَارِ الْمَطِيِّ الْحَوَافِرِ (١)

أي خصفن بالحوافر آثار المطي يعني (٢) آثار أخفافها ، فحذف
الباب من الحوافر وزاد أخرى عوضاً منها في آثار المطي ، هذا على قول
من يعتقد القلب وهو أمثل ، فما وُجِدَتْ مندوحة (٣) عن القلب
لم ترتكبه ، وقياس هذا الحذف والتعويض قولك : يَأْتِيهِمْ تَضْرِبُ
امرره ، أي أيهم تضرب امرره ، وهو كثير انتهى ما أورده ابن جني
في هذا الباب ، وبقي تتمات نوردتها مزيدة عليه .

منها : قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ، من ذلك
تشديد الميم في النهم ، في بعض اللغات عوضاً من لامه المحذوفة فإن
أصله : فمي أو فمو ، أنشد الأصمعي :

٨٣ - يا ليتها قد خرجت من فمّه (٤)

(١) البيت لمقاس العائذي من قصيدة مفضلية ، المفضليات ٣٠٦ - ومعنى

خصفن : أي الخيل تبعت الابل وفيها : أولى فأولى يا امرأ القيس

(٢) في م : بعد .

(٣) العبارة بصحفة في م : مما وجدت منه وجد ، ولامعنى لها .

(٤) نسب الى العماني الراجز كما في اللسان : « طسم » ، والى العجاج كما

في الخزانة ٣٧٨/٤ وانظر : إصلاح المنطق : ٨٤ - الخصائص ٣/٢١١ ،

المحتسب ٧٩/١ ، الأمالي الشجرية ٣٥/٢ ، شرح المفصل ٣٣/١٠ ،

الخزانة ٢٨٢/٢ ، اللسان طسم ، فوه ديوان العجاج ٣٢٧/٢ (الملحقات)

قا المحقق : ومن المرجح أن البيت ليس له رغم إشارة البغدادي ، وهذا

البيت شاهد على ان تشديد الميم (في فمه) ضرورة ، وليس بلفة ، عن

الديوان ٣٢٧/٢ .

وتشديد أب وأخ عوض (١) من لاميها (٢) ، فإن أصلهما أبو ،
أخو ، قال في الجمهرة (٣) : ذكر ابن الكلبي أن بعض العرب يقولون
أخّ وأختة ، وقال ابن مالك : في شرح التسهيل : ذكر الأزهري (٤) ،
أنّ تشديد خاء أخّ وباء أبّ لغة قال : وكذا تشديد فون هنّ .
قال سحيم :

٨٤ - ألا ليت شعري هل أيتن ليلة

وهنتي جاذٍ بين لهزمتي هنّ (٥)

وتشديد ميم (د م) عوضاً من لامه المحذوفة فإن أصله دمي ، قال :

٨٥ - والدمّ يجري بينهم كالجدول (٦)

-
- (١) في ه - د : عوضا .
(٢) في د - م : لامهما .
(٣) جمهرة اللغة ١٥/١ .
(٤) سقط من م . انظر تهذيب اللغة ٦٢٣/٧ وقد ذكر الأزهري هذه اللغة
نقلا عن ابن دريد .
(٥) لم أعثر عليه في ديوان سحيم عبد بني الحساس ، والبيت غير منسوب
في الصحاح واللسان : (هنو) وورد في مع الهوامع ٣٩/١ والدرر
اللوامع ١١/١ هن : كناية عما يستقبح ذكره . جاذٍ : ثابت على القيام ،
وأراد باللهمتين جانبي الفرج على سبيل الاستعارة ، قال الشنقيطي :
وعد ابن الجواليقي تشديد نون الهنّ من لحن العوام ، الدرر : ١١/١ .
(٦) هذا عجز بيت لتأبط شرا ، وصدرة : حيث التقت بكر وقهّم كلها ،
وهو في الأمالي الشجرية ٣٤/٢ قال ابن الشجري : ٣٤/٢ : قال بعض
أهل اللغة : من العرب من يقول (الدمّ) بالتشديد كما تلفظ به العامة
وهي لغة رديئة .

وقال :

٨٦ - أهان دمك فرغا بعد عزته

يا عمرو بَغَيْتِكَ إِصراراً على الحسد (١)

فقد شقيت شقاء لا انقضاء له

وسعد مرديك موفور على الأبد

[هـ - ١٢١]

وذهب جماعة إلى أن تشديد النون في (هذان) عوض " من ألف
ذا المحذوفة ، وقوم إلى النون في المشنى والجمع عوض من حركة المفرد ،
وآخرون إلى أنها عوض من تنوينه ، وآخرون إلى أنها عوض منهما معاً ،
ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من ألف التأنيث .

الخامسة (٢) : تقول في جمع حبنطى وعفرنى (٣) حبانظ وعفران ،
فإذا عوضت من الألف فإن شئت تعوض (٤) الياء تقول (٥) : حبانيط
وعفرارين ، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفرانة .

قال أبو حيان : لكن باب تعويض الياء واسع جداً ، لأنه يجوز
دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لغيرى ، وأما تعويض الهاء

(١) الهمع ٤٠/١ - الدرر ١٣/١ ولم أعثر على البيت الثالث قال الشنقيطي :
ولم أعثر على قائله ، والفرغ : مخرج الماء من الدلو بين العراقي وهو
نائب عن مصدر أهان .

(٢) السيوطي لم يلتزم التعداد في هذا الموضع وما قبله ، وقد كتبت في جميع
النسخ بهذه الصورة .

(٣) في م : وعفرة في .

(٤) في م : عوض .

(٥) في د : وتقول .

فمقصود على ما ذكر ، وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب
المحذوفة كأشعبي وأشاعثة وأزرقبي وأزارقة ، ومهلبى ومهالبة •

ومن تعويض الهاء عن ألف التأنيث قولهم في تصغير لغيزى :
لغيزة (١) وفي تصغير حبارى : حيرة •

ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف إليه في أي وإذا ،
ومن حرف العلة المحذوف في نحو : جوار وغواش وعم (٢) •
وقاض وداع •

قال ابن النحاس في التعليقة :

واختلف في تنوين (٣) كل وبعض ، فقبل عوض (٤) عن المضاف
إليه كإذ •

قال الزمخشري : والأولى أن يقال ليس بعوض عن المحذوف وإنما
هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت
مافعة من إدخال التنوين عليه ، (فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى
ما كان عليه من دخول التنوين عليه • انتهى) (٥) •

قاعدة :

قال أبو حيان : قد يكون التعويض مكان المعوض ، كما قالوا :
يا أبت ، فالتاء عوض من ياء المتكلم ، وقد يكون العوض في الآخر

(١) في د : لغيفزه •

(٢) في هـ د م : أعيم ، وفي ل : اسم ، ونظن الصواب ما أثبتناه •

(٣) في د : تعويض •

(٤) زيادة من د ل •

(٥) سقط من النسخة م واستدرك في حاشيتها •

من محذوف كان في الأول [هـ - ١٢٢] كعدة وزنة وعكسه كاسم واست ، لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا في أوله همزة الوصل .
وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخراً ، فيعوض منه حرف آخر (١) نحو زنادقة في زناديق .

وقال أبو البقاء في التبيين (٢) :

عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوضوا أخيراً مثل عدة وزنة ، وإذا حذفوا من الآخر (٣) عوضوا في الأول (٤) مثل ابن ، وقد عوضوا (في الاسم همزة الوصل) (٥) في أوله فكان المحذوف من آخره . [د/٤٠] .

قال : والعوض مخالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضع ، والعوض يكون في غير موضع المعوض عنه (٦) .

قال (٧) : فإن قيل : التعويض في موضع لا يوثق بأن المعوض عنه في غيره ، لأن القصد (٨) منه تكميل الكلمة ، فأين (٩) كملت حصل

(١) في م : آخراً .

(٢) عن : مسائل خلافية في النحو : ٦١ بتصرف واختصار .

(٣) في المسائل : من آخره .

(٤) في المسائل : أوله .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من الأشباه .

(٦) في المسائل : منه .

(٧) سقط من م . والكلام للمكبري .

(٨) في المسائل : الغرض .

(٩) في المسائل : وأين .

غرض التعويض ، ألا ترى أن همزة الوصل في : اضرب وبابه ، عوض (١) من حركة أول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة •

فالجواب : إن التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن أن موضعه مخالف لموضع المعوض منه ، لما ذكرنا من الوجهين ، قولهم (٢) : الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك ، وإنما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه ، والخفة تحصل بمخالفة الموضع ، فأما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة ، لأنّ الحرف قد يشقل بموضعه فإذا أنزل عنه حصل التخفيف •

وفي شرح التسهيل لأبي حيان (٣) :

اختلف في باب قضاة ورماة ، فالذي عليه الجمهور أن وزنه فُعَلَّة وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل •

وقال بعضهم : وزنه فُعَلَّة ككامل وكلمة ، وإن هذه الضمة لتفرق بين المعتل الآخر والصحيح • [هـ - ١٢٣] •

وقال الفراء (٤) : وزنه ، فُعَلَّ ، بتضعيف العين - كنازل وثرل ، والهاء فيه أعني في غزاة ورماة ، عوض " مما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة عوض مما حذف •

(١) في د : عوضا •

(٢) في م : ان الغرض •

(٣) شرح التسهيل ٦/ق : ١٠١ - ١٠٢ •

(٤) عن شرح التسهيل : باختصار ، الموضع السابق •

قال أبو حيان (١) : وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور
 الشكري في أرجوزته في النحو وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف
 بيت إلا تسعين بيتاً احتوت على نظم سهل وعلم جم ، فقال :

والوزن في الغزاة والرماة	في الأصل عند جلته (٢) الرواة
فعلكة ليس لها نظير	في سالم من شأنه الظهور
وآخرون فيه قالوا : فعكاه	كما تقول في الصحيح الحمله (٣)
فخص في ذلك حرف الفاء (٤)	بالضم في ذي الواو أو ذي الياء
وخالف الفراء ما أنبات	وحجهم بقولهم : سراه
وعند وزن غزاة فععل	كما تقول نازل ونزل
فالهاء من ساقطها معاضه	وإنما تعرف بالرياضه
كالأصل في إقامة إقوام	بالاعتياض اطررد الكلام
وبعضها جاء على التأصيل	غزى (٥) وعضى ليس بالمجهول

وقال الزمخشري في الأحاجي (٦) :

معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء

(١) شرح التسهيل ٦/ق : ١٠٢ .

(٢) في هـ - د : حملة . وفي م والشرح : جملة .

(٣) في هـ : الجملة ، والتصحيح من الشرح وبقية النسخ .

(٤) في د : في الضم .

(٥) في م : غزا .

(٦) الأحاجي النحوية : ٤٦ .

ليس في أخواتها ، كما انتقص (من) (١) التشنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتشُدورك ذلك بزيادة النون (٢) ، والفرق بين العوض والبدل أن البدل يقع حيث يقع المبدل منه ، والعوض لا يراعى فيه ذلك ، ألا ترى أن العوض في (اللهم) في آخر الاسم ، والمعوض منه في أوله وقد ألف ابن جني (كتاب التعاقب) في أقسام البدل والمبدل منه ، والعوض والمعوض منه وقال في أوله :

اعلم أن كل واحد من ضربَي التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه ، وربما امتاز أحدهما [هـ - ١٢٤] بالموضع دون رسيه ، إلا (٣) أن البدل أعم استعمالاً من العوض ، وذلك أنا نقول : إن ألف (قام) بدل من الواو في (قوم) ، ولا نقول : إنها عوض منها •

ونقول : إن الميم في آخر (اللهم) بدل من يا في أوله كما نقول : إنها عوض منها (٤) ، وإن ياء أينق بدل من عينها ، كما نقول : إنها عوض منها ، أولاً (٥) ترى إلى سعة البدل وضيق العوض ، وكذلك جميع ما استقرته تجد البدل فيه شائعاً والعوض ضيقاً ، فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً •

كذا وضع هذين اللفظين أهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم

(١) زيادة من الاحاجي •

(٢) في الأشباه : التنوين : والتصويب من الاحاجي •

(٣) في هـ : والا •

(٤) سقط من م •

(٥) في م : ألا •

وأجروا عليه عاداتهم (١) وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس ، وذلك أن تصرف ع و ض ، في كلام العرب أين وقعت إنما هو لأن يأتي مستقبل "ثانٍ خالفاً (٢) لمنقضى ومن ذلك تسميتهم الدهر (عوضاً) لأنه موضوع" على أن ينقضي الجزء منه ، ويخلفه جزء آخر من بعده ، ومعلوم أن ما يبضي من الدهر فإن لا يُعاد (٣) ، ومعاد لا يرتجع ومما ورد في فوت المعوض منه قوله :

٨٧ - عاضها الله غلاماً بعد ما

شابت الأصداغ والضرس نقيده (٤)

أي عوضها الله الولد مما أخذه منها من سواد الشعر وصحة النظم ، فهذه حال تصرف ع و ض • وليس كذلك تصرف ب د ل ، لأن البديل من الشيء ، قد يكون والشيطان جميعاً موجودان ، ألا ترى إلى قول النحويين في : مررت بأخيك زيد ، أن زيدا بديل من أخيك ، وإن كانا جميعاً موجودين ، فأما من قال : إن زيدا مترجم عن الأخ فإنه لا يأبى

(١) في م : عباداتهم •

(٢) في هـ : مخالفاً والتصويب من د - م •

(٣) في م : لا يعاود •

(٤) البيت لم يوقف على قائله وهو في إصلاح المنطق (٤٩) ، الخصائص ٧١/٢ - لسان العرب : نقد ، معني اللبيب : برقم ٨٧٦ •

والضرس نقد : أي مؤتكل ، وفي د - م : فقد ، وهو تحريف • ولو وهم الأستاذ هارون في معجم شواهد العربية ونسب البيت الى صخر الفتي ولو أنه قرأ تعليق المحقق الشيخ محمد علي النجار على البيت لما ورد في الخصائص لما وقع فيه •

أيضاً أن يقول : بدل منه ، وإنما آثر لفظ الترجمة هنا ، وإن كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالألف يختارها أحد الفريقين ويجوز مع ذلك ما أجاز الفريق الآخر كالجر والخفض ، والصفة والنعت والظرف والمحل ، والتمييز والتفسير وغير ذلك .

ومما ينبغي أن تعرف فرقا بين البدل وال عوض (١) ، أن من حكم البدل أن يكون في موضع المبدل منه ، وال عوض ليس بابه أن يكون في موضع المعاض (٢) منه ، ألا ترى أن ياء (ميزان) بدل من الواو التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو (موسر) بدل من الياء التي هي فاؤها وهي في مكانها (٣) [هـ - ١٢٥] ودال ودّ الأولى (بدل من تاء وتد وهي في مكانها ، والألف في رأيت زيدا ، بدل من [د/٤١] تنوينه ، وهي (٤) في مكانه وليس أحد يقول : إن ياء (ميزان) عوض من واوه ، ولا ألف قام عوض من واوه ، ولا ألف رأيت زيدا - في الوقف (٥) - عوض من تنوينه في الوصل ، وسبب ذلك ما قدمناه من أن (ع ، و ، ض) إنما هي لعدم الأول وتعويض الثاني منه ، وليس كذلك الألف في قام وباع لأنهما فيهما كأنهما الواو والياء ، ومتى نطقت بواحد من هذه الأحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر ، وكذلك الألف التي هي بدل من التنوين ومن فون التوكيد في (اضربا) جارية" عندهم مجرى ما هي بدل منه ، حتى أنهم إذا نطقوا بالألف فكأنهم قد

(١) في م : العول .

(٢) في م : المعاوض .

(٣) في م : وكذلك .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) زيادة من د - م .

نطقوا بالنون فالألف إذا كأنها هي النون ، وعلى هذا ساق سيبويه (١)
حروف البديل الأحد عشر لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه
لا متقدماً عليه ولا متراجخاً عنه ، ولم (٢) يسم شيئاً من ذلك عوضاً ،
وليس كذلك هاء زنادقة ، لأنها عوض من ياء زناديق ، قيل لها عوض
لأنها لم تقع موقع ما هي عوض منه ، وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة
والتجربة (إنما هي عوض من ياء التفعيل نحو التقديم والتجريب) (٣)
وتاء التفعيل عوض من عين فعّال ، فتاء تكذيب عوض من إحدى عيني
كذاب ، لأنها ليست في موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من ألف فعال
لأنها في في موضعها ، ولأن الياء أيضاً قريبة الشبه بالألف كأنها هي
والبديل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه • انتهى •

قاعدة :

العوض والمعوض منه لا يجتمعان ، ومن ثم رد أبو حيان قول
شيخه (٤) ابن عصفور والأبدي (٥) أنه لا يجوز حذف فعل الشرط في
الكلام أو حذفه وحذف الجواب معاً إلا بشرط تعويض (لا) من
المحذوف نحو : اضرب زيدا أساء وإلا فلا (٦) فقال ليس بشيء بل (لا)
نأية وليست عوضاً من الفعل لأنه يجوز الجمع (٧) بينهما تقول : اضرب

(١) انظر سيبويه ٣١٣/٢ ، ٣٥٥/٢ وما بعدها •

(٢) في م : لا •

(٣) الزيادة من د ل •

(٤) في م : شيخه •

(٥) في هـ : الأمدي : وهو تصعيف •

(٦) في د : فلا يقال •

(٧) في م : يجمع •

تريدا إن أساء وإن لا يسيء فلا تضره ، ولو كان تعويضاً لما جاز الجمع بينهما ، ورد أيضاً قول أبي موسى الجزولي إن (١) (ما) اللاحقة لأي الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال : لو كانت عوضاً [هـ - ١٢٦] لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى :

(أيتما الأجلين) (٢) لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه ، بل الصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد ، ولذلك لم تلتزم (٣) ولو كانت عوضاً للزمت •

وللقاعدة فروع :

أحدها : قولهم (اللهم) الميم فيه عوض من حرف النداء ، ولذا لا يجمع بينهما •

الثاني : قولهم في النداء يا أبت ويا أمت ، التاء فيهما عوض من ياء الإضافة ولذا لا يجمع بينهما •

الثالث : قولهم : يمانى وشأمي وتهامي ، الألف فيه عوض من إحدى ياء النسب ولذا لا يجمع بينهما •

الرابع : عدة وزنة ونحو ذلك ، الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة والأصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان •

الخامس : قولهم : زنادقة ، الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ، ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجابرة وما أشبه ذلك •

(١) سقط من د

(٢) القصص : ٢٨ •

(٣) في م : لم تلتزم •

السادس : قال أبو حيان (١) يختص (٢) كاف (٣) ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين عند العرب (٤) ، وسين عند بعضهم (٥) في الوقف ، وذلك عوض من الهاء فلذلك لا يجتمعان .

السابع : قال أبو حيان (٦) : قد نابت الألف عن هاء السكت (٧) في الوقف في بعض المواضع وذلك في (حيهل) و (أنا) (٨) قالوا : حيهلة وحيهل وحيهلا ، والهاء الأصل والألف كأنها عوض عنها ، وأما (أنا) فسمع فيه (أنه) بالهاء ، ووقف عليه أيضاً بالألف فقالوا : أنا ، وليست الألف من الضمير خلافاً للكوفيين ، إذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه (أناه) كما قلت في الوقف على هذا هذا (٩) .

الثامن : باب جوار وغواش ، يقال فيه حالة النصب : رأيت جوارياً ، بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء ، وفي حالة

-
- (١) شرح التسهيل : ٧/ق ١٩١ .
 - (٢) في م : تختص .
 - (٣) في د : كان .
 - (٤) الكشكشة . وهي في أسد . انظر الصاحبى : ٣٥ بتحقيق السيد أحمد صقر .
 - (٥) الكشكشة وهي في ربيعة . انظر الصاحبى : ٣٥ .
 - (٦) شرح التسهيل ٧/ق ١٩١ .
 - (٧) في الشرح الهاء .
 - (٨) في الشرح أنا .
 - (٩) وتتمة الكلام من الشرح : وأجاز بعضهم الوقف على أنا بالاسكان فتقول (أن) ولم يسمع وإنما هو في سيويوه على المبني الذي آخره متحرك حركة غير عارضة .

الرفع والجر تحذف ياءؤه [١٢٧ هـ] ويلحقه التنوين والأصح أنه عوض
من الياء ولذا لا يجتمعان .

قال في البسيط : وهذه المسألة منا يعاين بها (١) ويقال : أي اسم
إذا تم لفظه نقص حكمه ، وإذا نقص لفظه تم حكمه ، ونقصان لفظه
يحذف ياءه ، وإتمام حكمه بلحوق التنوين به .

التاسع : قال الكوفيون : (لولا) في قولك : لولا زيد لأكرمته ،
أصلها (لو) والفعل ، والتقدير ، لو لم يمنعي زيد من إكرامك
لأكرمته ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا (لا) عوضاً فصار
بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولك : إما أنت منطلقاً ، فحذفوا
الفعل ، وزادوا (ما) عوضاً من الفعل .

قالوا : والذي يدل على أنها عوض أنهم لا يجمعون بينها وبين
الفعل (٢) لثلاثي يجمع بين العوض والمعوض منه .

العاشر : قال أبو حيان في شرح التسهيل : لا يجوز أن يجمع بين
إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو : إن تقم فإذا زيد قائم ، لأنها
عوض منها (٣) فلا يجتمعان .

الحادي عشر : قال في البسيط : تصحب اللام اسم الإشارة ،
فيقال : ذلك ، وهي عوض من حرف التثنية للدلالة على تحقق المشار
إليه ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال : هذا لك ، لثلاثي يجمع بين

(١) في هـ : يعاين - وفي م : يعليا .

(٢) اقترنت النسخة م ، سطرا من الكلام السابق (وبين الفعل تخفيفاً ..
والمعوض منه) .

(٣) في د - م : عنها .

العوض والمعوض منه (١) ، بخلاف الكاف فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

الثاني عشر : قال الزمخشري (٢) في الأحاجي : نحو قولهم : سنون وقلون (٣) وأرضون وحررون - جمع حرة (٤) - جعلوا الجمع بالواو والنون عوضاً من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث .

وقال في البسيط : سنة ، حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون عوضاً من عود لامها فيقال : سنون ، فإذا جمعت على سنوات عادت اللام لأنه قياس جمعها وليس عوضاً . وأما (قلة) فتجمع على قتلون وقلات ولا تعود لامها في الجمعين لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى ، وكذا هنة [ه - ١٢٨] تجتمع على هنوات ولا تعود اللام ، لأن الألف والتاء صارا كالعوض ، وكذا فئة وفئات وشية وشيات ورثة ورثون ورثات ومئة ومئون ومئات ونحو ذلك .

وقال ابن فلاح في المغني : سمعت ألفاظ مجموعة [د/٤٢] جمع التصحيح جبراً لها لما دخلها من الوهن ، بحذف لامٍ أو تاء تأنيثٍ أو إدغام ، قالوا : سنة وسنون ، وقئلة وقللون ، وبرة وبشرون ، وثبة وثبون ، وكرة وكثرون ، ورتة ورثون ، ومئة ومئون ، وأرض وأرضون ، وحررة وحررون ، وهذا يتوقف على السماع لامجال للقياس فيه . وقد

(١) في ل : بين العوض والمعوض .

(٢) الأحاجي النحوية : ١٠١ .

(٣) قلون : لعبة للأطفال .

(٤) أثبت محقق الأحاجي : عزون في جمع عزة . وذكر أن الاصل : حرون في جمع حرة .

غيروا بنية بعضه إشعاراً بعدم أصالته في هذا الجمع فكسروا أول سنين، وكسروا وضموا أول ثين وكرين، وقيل إن جمعها ليس عوضاً عن تاء التأنيث بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل، وقد كثر التعويض (من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من نسخها ولم يوجد التعويض) (١) في محذوف التاء إلا في (أرض) ليكون الزائد في قوة الأصلي في المراعاة والطلب. انتهى.

الثالث عشر: الأسماء الستة حذفت لاماتها في حال أفرادها وجعل إعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها، ذكره ابن يعيش في شرح المفصل (٢).

الرابع عشر: قال ابن يعيش (٣): الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره: أتادي زيداً أو أدعو، ونحو ذلك، ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلظ (٤) به لأن (يا) قد نابت عنه.

الخامس عشر: قال ابن يعيش (٥): قال الخليل (٦): اللام في المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يازيداه، ولذلك يتعاقبان (٧) فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجرهما واحد، لأنك لا تدعو واحداً منهما ليستجيب في الحال كما في النداء.

(١) ما بين المعقوفتين: ساقط من م.

(٢) عن شرح المفصل: باختصار ٥١/١.

(٣) شرح المفصل: ١٢٧/١.

(٤) في د - م: والشرح: اللفظ.

(٥) شرح المفصل ١٣١/١.

(٦) الكتاب ٣٢٠/١.

(٧) في الشرح: تتعاقبان.

السادس عشر : قال ابن يعيش (١) : هاء التنبيه في يا أيها الرجل زيدت لازمة (٢) عوضاً مما حذف منها ، والذي حذف منها الإضافة في قولك : أيّ الرجلين ، والصلة التي في نظيرها وهي مَنْ° ، ألا ترى أنّك إذا ناديت (مَنْ°) قلت : يا مَنْ° أبوه [هـ - ١٢٩] قائم ، ويا مَنْ° في الدار •

السابع عشر : قال ابن يعيش (٣) : الناس أصله أفاس ، حذفوا الهزمة وصارت الألف واللام (٤) في الناس عوضاً (٥) منها ، ولذلك لا يجتمعان ، فأما قوله :

٨٨ - إن المنايا يطلعن على الأفاس الآمنينا (٦) •

فمردود لا يعرف قائمه •

الثامن عشر : قال ابن يعيش (٧) : لا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرر الاسم نحو : الأسد الأسد ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما •

-
- (١) شرح المفصل ٧/٢ •
(٢) في م : لامة •
(٣) شرح المفصل ٩/٢ •
(٤) في د : اللام والألف •
(٥) في م : عوضاً منها في الناس •
(٦) البيت لذي جدن الحميري كما في الخزانة ٣٥٥/١ ، نقلًا عن المعمرين للسجستاني : ٤٣ وانظر البيت في :
مجالس العلماء : ٧٠ ، الخصائص ١٥١/٣ - الأمالي الشجرية ١٢٤/١
شرح الشافية ٢٩٦ •
(٧) عن شرح المفصل بتصرف ٢٩/٢ •

التاسع عشر : قال ابن يعيش (١) : قولهم عذيرك من فلان ، مصدر بمعنى العذر وردَ منصوباً بفعل مقدر كأنه قال : هات عذيرك أو احضره ، وضع (٢) موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ، فذلك يجوز إظهار الفعل لأنه أقيم مقام الفعل .

العشرون : قال ابن يعيش (٣) : الخفض في المضاف إليه (٤) بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من ، وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل .

قال (٥) : وتظير ذلك واو (ربّ) ، الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة ، لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض وإنما هي نائبة في اللفظ عن رب .

الحادي والعشرون : قال ابن يعيش (٦) : إذا قلت رأيت القوم أجمعين ، كان في تقدير رأيت القوم جميعهم ، وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلهم (٧) أجمعهم أكتعمهم أبصعهم فحذفوا المضاف إليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون ، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه ، ولهذا لم يجربن على نكرة وصار ذلك كجمعهم أرضاً على أرضين عوضاً من تاء التأنيث .

(١) شرح المفصل ٢٧/٢ .

(٢) في د - م : ووضع .

(٣) شرح المفصل ١١٧/٢ .

(٤) في م : يكون بالحرف .

(٥) شرح المفصل ١١٨/٢ بتصرف واختصار .

(٦) شرح المفصل ٤٥/٣ .

(٧) سقط من م .

فإن قيل : تاء التأنيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه ، ولذلك
 كانت حرف (١) الإعراب منه فقالوا : قائمة وقاعدة ، عوضوا منها كما
 عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو : مائة ومئتين وقلة وقتلين وثبة
 وثيين ، والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الإعراب ما قبلها
 [هـ - ١٣٠] •

فالجواب (٢) : أن المضاف إليه أيضاً ينزل من المضاف منزلة ما هو
 من نفس الاسم ، (ولذلك لا يفصل بينهما ، وإذا صغرت نحو : عبد الله ،
 وامرئ القيس إنما يصغر (٣) الاسم) المضاف دون المضاف إليه ، كما
 تفعل ذلك في علم التأنيث نحو طليحة وحميراء ، يصغر المصدر ويبقى
 علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من
 الكلمة جاز أن يعوض منه إذا حذف وأريد معناه •

الثاني والعشرون : قال ابن هشام في المغني (٤) : لا يجوز حذف
 خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان •
 وقال ابن القواس في شرح الدرّة : (كان) من حيث إتيانها فعل
 لها مصدر في الأصل إلا أنه لا يستعمل مع خبرها لأن الخبر عوض منه
 ولا يجمع بين العوض والمعوض منه •

الثالث والعشرون : قال السخاوي في (تنوير الدياجي في تفسير
 الأحاجي) : (ما) في قولك : أمّا أنت أنت منطلقاً انطلقت ، عوض

(١) في هـ : حروف •

(٢) تابع كلام ابن يعيش السابق : شرح الفصل ٤٥/٣ بتصريف •

(٣) في م والشرح : تصغر •

(٤) مغني اللبيب ٦٧٤/٢ •

من كان (١) إذ الأصل لأن كنت منطلقاً ولهذا لا يجوز إظهار الفعل معها عند سيوييه (٢) وإن جعلت ما توكيداً لم يمتنع إظهار الفعل وهو قول الميرد (٣) .

الرابع والعشرون : (أمّا) في قولهم : أمّا زيد فنطلق ، جعلت عوضاً عن مهما يكن من شيء ، ولهذا لا يذكر الفعل بعدها . ذكره السخاوي (٤) .

الخامس والعشرون : (ما) في قولهم افعل هذا إما لا ، عوض من جملة ، إذ الأصل : إن كنت لا تفعل غيره ، حذف الجملة وصارت (٥) (ما) عوضاً منها فلا يجمع بينهما . ذكره السخاوي (٦) .

السادس والعشرون : قد وسوف والسين وحرف النفي ، جعلت عوضاً (٧) مما سقط من (أن) المفتوحة المخففة إذا دخلت على الفعل ، فإذا عاد الساقط زال العوض ، ذكره الزمخشري في الأحاجي (٨) .

السابع والعشرون : قولهم : زرّني أزركَ ، حقيقته : زرني فإنك إن زرّني أزركَ ، فحذفت (٩) جملة الشرط وجعل الأمر

(١) سقط من م .

(٢) الكتاب ١/١٤٨ .

(٣) المقتضب ٢/٥٥ ، ٣/٢٧ .

(٤) الكتاب ٢/٣١٢ .

(٥) سقط من د .

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٧٩ .

(٧) في م : من ما .

(٨) الأحاجي : ٨٠ .

(٩) في د : فحذفت .

عوضاً (١) منها ، ذكره ابن جني في [هـ - ١٣١] كتاب التعاقب •
 قال : ومثل ذلك أيضاً الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام
 والتمني والدعاء والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه أعواض من
 الجمل المحذوفة المقدره تقدير (٢) الشرط نحو : لا تشتته يكن خيراً
 لك ، أين بيتك أزره ، أي : إن أعرفه أزره ، ليت لي مالاً أتصدق به ،
 اللهم ارزقني بغيراً أحجّ عليه ، ألا تنزل [د/٤٣] عندنا تصب خيراً ،
 فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضاً منها الجمل المذكورة •

الثامن والعشرون : قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، تقديره : إن
 فعلت ظلمت ، حذف جواب الشرط ، وجعلت الجملة المتقدمة (٣) فيه
 عوضاً من المحذوف ، ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب ،
 لأن جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني (٤) •

التاسع والعشرون : (ما) في حيثما وإذ ما ، جيء بها عوضاً من
 إضافتهما إلى الجملة ذكره ابن جني •

الثلاثون : الجملة التي هي جواب القسم جعلت عوضاً من خبر
 المبتدأ في نحو : لعمرك لأفعلن ، وإيمن الله لأفعلن ، فوجب حذفه ولم
 يجز ذكره (٥) ، ذكره ابن جني (٦) •

(١) في د : منه •

(٢) في هـ : وتقدير •

(٣) في د : المقدمة •

(٤) عن الخصائص ٢٨٣/١ بتصرف •

(٥) زيادة من د •

(٦) عن الخصائص ٢٩٣/١ ، وانظر الكتاب ١٤٦/٢ •

الحادي والثلاثون : جواب (لولا) في قولك : لولا زيد " لقت ،
جعل عوضاً من خبر المبتدأ (١) أو معاقباً له فوجب حذفه • ذكره
ابن جنبي •

الثاني والثلاثون : قولك : ليت شعري هل قام زيد ؟ (فهل قام
زيد) جملة منصوبة المحل بشعري ، لأنه مصدر شعرت ، وشعرت فعل
متعدّ فمصدره (٢) متعدّ مثله ، وهذه الجملة نابت عن خبر (ليت)
وصارت عوضاً منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاء بها ، ذكره ابن جنبي •
الثالث والثلاثون : (يد) و (غد) أصلهما يدي و غدو ،
يسكون العين ، حذفت اللام (٣) وعوض منها حركة العين ، ذكره
ابن جنبي •

الرابع والثلاثون : قال ابن هشام في المغني (٤) : لكون الباء
والهمزة [هـ - ١٣٣] متعاقبتين لم يجز أقمت بزيد ، وكذا قال الحريري
في درة الفواص (٥) : الجمع بينهما ممنوع كما لا يجمع بين حرفي
الاستفهام (٦) •

الخامس والثلاثون ، والسادس والثلاثون : قال ابن جنبي في سر
الصناعة :

(١) في م : ومعاقبا • والمقتضب ٢/٣٢٥ •

(٢) في م : ومصدره •

(٣) في م : بسون الغين حذف اللام •

(٤) مغني اللبيب ١/١٠٨ •

(٥) درة الفواص : ١٦ •

(٦) في ل : استفهام •

أما قولهم : لاها الله ، فإن (ها) صارت عندهم عوضاً من الواو ،
ألا تراها لا تجتمع (١) معها ، كما صارت همزة الاستفهام في آله إنك
لقائم ، عوضاً من الواو .

وقال الشلوطين في شرح الجزولية : أما (الله) بالمد فعلى أن همزة
الاستفهام صارت عوضاً من حرف القسم ، ودليل كونها عوضاً أنه
لا يجمع بينهما وبين حرف القسم ، لاتقول : أو الله لأفعلن .

السابع والثلاثون : قال الأندلسي في شرح المنفصل : يقال ان
(واو) القسم عوض من الفعل بخلاف الباء فإنها ليست عوضاً منه ،
ومن ثم جاز أقسمت بالله ، ولم يجز أقسمت والله .

الثامن والثلاثون : قال ابن إياز (٢) : لا يجوز إظهار (أن) الناصبة
بعد حتى ، لأن حتى جعلت عوضاً منها فلا يجوز إظهارها لتلا يكون
جمعاً بين العوض والمعوض منه .

التاسع والثلاثون : قال ابن عصفور في شرح الجمل : المنصوب
على إضمار فعل تارة يجعل عوضاً من الفعل المحذوف وتارة لا ، فإن
لم يجعل عوضاً منه جاز إضماره وإظهاره ، كقولك لمن تأهب للحج :
مكة ، أي تريد ، ولمن سدد سهماً : القرطاس ، أي أصبت ، وإن شئت
أظهرته . وإن جعل عوضاً منه (٣) لم يجز إظهاره لتلا يجمع بين العوض

(١) في د - م : تجمع .

(٢) المحصول ق ٢٣ ونصه : فلما انتصب الفعل بإضمار أن لم يظهر وهما
ليطرّد نظامها وتستمر حالها ، وقيل : إن (حتى) جعلت عوضاً عنها
فلا يجوز إظهارها لتلا يكون جمعاً بين العوض والمعوض عنه .

(٣) سقط من م .

والمعوض منه ، إلا أن جعل الاسم المنصوب عوضاً من الفعل المحذوف لا يطرّد وإنما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك قولهم : مرحباً ، وأهلاً وسهلاً ، وسعة ، ورجباً ، فإنما (١) جعلت العرب هذه الأسماء عوضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال .

ومن ذلك : هنيئاً مريئاً ، وكرامة ومسرة ونعمة عيش (٢) وسفياً وريعاً وسحقاً وبعداً وتعساً وفكساً وبهراً (٣) ، وما أشبه ذلك من المصادر التي استعملت في [هـ - ١٣٣] الدعاء للإنسان له ، أو عليه ، أو هي حاكية (٤) ، لذلك ، كلها منصوبة بإضمار فعل لا يظهر لأنها صارت عوضاً من الفعل الناصب لها ، انتهى .

الأربعون : قال ابن الدهان في الغرّة : قال قوم وإنما امتنع دخول الجرّ في الفعل لأن الجزم في الفعل عوض (٥) من الجرّ في الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه .

الحادي والأربعون : قال ابن الصائغ في تذكرته : نقلت من مجموع بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرمّاح قال : الفرق بين حسن وجهه ، وعبد بطنه ، وواحد أمه ، حيث يبعد الأول لأن فيه جمعاً بين العوض والمعوض منه ، إذ إثبات الهاء في وجهه يقتضي (٦) أن يكون

(١) في د : وإنما .

(٢) في م : عين .

(٣) في م : ومهدا .

(٤) في د - ل : وهي صالحة وفي م : اذ صالحة .

(٥) في م : عوضاً .

(٦) في م : تقتضي .

الوجه فاعلاً بالصفة دون الثاني لأنه لا يصح رفع البطن بعيد ، والأم
بواحد ، ثم ينقل كما في حسن نحو حسن أبوه ثم حسن الأب •

الثاني والأربعون : قال ابن القواس في شرح الدرّة : قد عوضوا
عن الواو في القسم ثلاثة أحرف : هاء التنبيه ، وآلف الاستفهام ، وقطع
همزة الوصل ، فجرّوا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه
الأحرف وبينها •

تنبيهه :

قال السخاوي في تنوير الدياجي : أبدلوا من ياء الإضافة تاء في
نحو : يا أبت ويا أمت وأبدلوا منها ألفاً ، فقالوا : يا أبا ، ويا أما ، فلها
بدلان التاء والألف ، ثم جمعوا بينهما فقالوا : يا أبنا ، ويا أمنا ولم
يعدوا ذلك جمعاً بين العوض والمعوض عنه (١) (لأنه جمع بين العوضين ،
وكذا ذكر ابن النحاس في (التعلّيقه) وقال : لا يُكره الجمع بين
العوضين كما يُكره الجمع بين العوض والمعوض منه) (٢) •

تنبيهه :

قال ابن جنّي في كتاب التعاقب : لا يجمع بين أن يبدل من الحرف
ويعوض منه ، هذا لم يأت في شيء من كلامهم • [هـ - ١٣٤] •

تنبيهه :

قال أبو حيان (٣) : قال بعض أصحابنا : في قول النحاة : إن التاء
في فrazنة عوض من الياء نظر ، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرت

(١) سقط من د •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م : وفي ل : عنه •

(٣) شرح التسهيل ٦/ق ٣٨ •

في غير هذا الموضع ، وأمکن أنهم لم يجمعوا بينها وبين الياء (١) لأن الاسم يطول بهما وهما غير واجبين في الكلمة وعندما رأى النحاة أنها تعاقبها ، اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضة ليس معنى تعبيره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد ، بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم ، وإن كان سيويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض إلا أنه لا يقدر فيه معنى ، بل إنما ينبغي أن ينسب إلى (٢) العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة وأي فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر ، انتهى .

قلت : هذا السؤال قد تعرض [د/٤٤] له ابن جني وأجاب عنه فقال في كتاب التعاقب : فإن قلت : فلعلّ الهاء في زناقة وجحاجة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وحيارقة فلا يكون عوضاً ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل ، إنما جاءت في مثال مفاعلة نحو : ملائكة ، انتهى .

قاعدة :

ما كان عوضاً لا يحذف ، فلا تحذف (ما) في (أمّا أنت منطلقاً انطلقت) ولا كلمة (لا) من قولهم : ا فعل هذا إما لا ، ولا (التاء) من عدة وإقامة واستقامة فأما قوله تعالى : (وإقام الصلاة) (٣) فما يجب الوقوف عنده ، ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدر حرف النداء عوضاً من أدعو أو أنادي لإجازتهم حذفها .

(١) في الأشباه : التاء ، والتصويب من الشرح .

(٢) في م : للعرب .

(٣) الأنبياء : ٧٣ - النور : ٣٧ .

وقال الأبيديّ في شرح الجزولية : إن قال قائل : لم جاز دخول
(يا) على هذا ولا تدخل على الألف واللام ؟ •

فالجواب ما قال المازني : إن أصل (هذا) أن تشير (١) به إلى
واحد حاضر ، فلما دعوته نزعته منه الإشارة (٢) التي كانت فيه وألزمته
إشارة النداء ، فصارت (يا) عوضاً من نزع الإشارة ، ومن أجل ذلك
لا يقال : هذا أقبل ، لأن (يا) قد (٣) صارت [ه - ١٣٥] عوضاً
من الإشارة •

(١) سقط من م •

(٢) في م : اسم الإشارة •

(٣) سقط من م •

(٤٣)

التغليب (١)

قال ابن هشام في (المعني) القاعدة الرابعة (٢) :

إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط فلهذا قالوا (٣) : الأبوين في الأب والأم (وفي الأب والخالة) والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب ، سمي (٤) خافقاً مجازاً وإنما هو مخفوق فيه ، والقمرين في الشمس والقمر (٥) ، والعمرين في أبي بكر وعمر ، والعجاجين في رؤبة والعجاج ، والمروتين في الصفا والمروة ، ولأجل الاختلاط أطلقت (من °) على ما لا يعقل في نحو : (فمنهم من يمشي على بطنه) (٦) الآية ، واسم المخاطبين على

(١) التغليب لغة : إيراد اللفظ الغالب ، وعرفا هو أن يغلب على الشيء ما لغيره - لتناسب بينهما أو اختلاط ، الكليات ٤٨/٢ ، وانظر مجالس العلماء : ٣٧ .

(٢) عن مغني اللبيب ٧٦٤/٢ بتصريف واحتصار .

(٣) سقط من د .

(٤) في م وسمي .

(٥) أورد ابن هشام في هذا الموضع قول المتنبي :

• واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا .

• وانظر ديوانه : ٤/٣ بشرح البرقوقى .

(٦) النور : ٤٥ .

الغائبين في نحو قوله تعالى : (اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) (١) لأنّ (لعلّ) متعلّقة بخلقكم لا باعبدوا ، والمذكّرين على المؤنث حتى عدت منهم في : (وكانت من القاتنين) (٢) والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم (فسجدوا إلا إبليس) (٣) .

ومن التعليل : (أو لتعودنّ) في ملتنا (٤) فإن شعياً عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ، وقوله : (يذروكم فيه) (٥) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام .

قالوا : ويغلب المؤنث على المذكّر في مسألتي :

إحدهما : ضبعان في تشية ضبع للمؤنث ، وضبعان للمذكّر ، إذ لم يقولوا ضبعانات .

والثانية : التاريخ فإنهم أرخوا بالليالي دون الأيام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة .

قال ابن هشام (٦) : وهو سهو" فإن حقيقة التعليل أن يجتمع شيان فيجري حكم أحدهما على الآخر (ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما) (٣) وإنما أرخت العرب

(١) البقرة : ٢١ .

(٢) التحريم : ١٢ .

(٣) البقرة : ٣٤ .

(٤) الأعراف : ٨٨ .

(٥) الشورى : ١١ .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

بالليالي لسبقها إذ كانت أشهرهم قمرية والقمر إنما يطلع ليلاً .

وقال ابن فلاح في مغنيه (١) : العرب تغلب الأقرب على الأبعد
بدليل تغليب [هـ - ١٣٦] المتكلم على المخاطب ، وهما على الغائب
في الأسماء نحو (أنا وأنت قمنا) و (أنت وزيد قمتما) ، واستدل
بذلك على أن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لأن الحال
أقرب ، والعرب تغلب الأقرب على الأبعد .

(١) النص المذكور بتصريف يسير في الكليات ٤٩/٢ .

(٤٤)

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك قال أبو حيان (١) : باب النسب بني علي ثلاث
تغييرات (٢) :

١ - لفظي وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها •

٢ - ومعنوي وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له ، ألا ترى أن
عليّاً مثلاً ينطلق على رجل اسمه علي (٣) ، فإذا نسب إليه صار ينطلق على
رجل ينسب إلى علي •

٣ - وحكّمي وهو رفعه لما بعده على الفاعلية ، كالصفة
المشتقة (٤) ، نحو مررت برجل قرشيّ أبوه ، كأنك قلت : منتسب إلى
قريش أبوه ، ويطرد ذلك فيه (٥) وإن لم يكن مشتقاً ، وإن (٦) لم
يرفع الظاهر رفع الضمير مستكناً فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق ،
فهذه ثلاث تغييرات (٧) ، ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغيير
والخروج عن القياس إذ التغيير يأنس بالتغيير •

(١) شرح التسهيل ٦/ق ٦١ •

(٢) عبارة أبي حيان : ويلحقه ثلاثة تغييرات •

(٣) عبارة الشرح : فإذا قلت : علوى •

(٤) في الشرح : المشبهة •

(٥) في م : فيه ذلك •

(٦) في الشرح : وإذا •

(٧) في الشرح : تغييرات ثلاث •

وقال غيره (١) : النسب يغير الاسم تغيرات •

منها أنه ينقله من التعريف إلى التنكير ، تقول في تميم : تميمي ،
والإضافة في غير هذا الباب حكمها في الأكثر أن تعرف •

ومنها : أنه ينقله من الجمود إلى الاشتقاق ، وإلا لما جاز وصف
المؤنث به ولحاقه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر أو ضمير •

ومن ذلك قال ابن يعيش (٢) : إنما اختصت (٣) الأعلام بالحكاية
دون سائر المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الإخبارات
والمعاملات (٤) ونحوها ، ولأن الحكاية ضرب من التغيير إذ كان فيه
عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى
أنهم قالوا : حيوة ومحبب ومكوزة (٥) ، وشاع فيها الترخيم
دون غيرها من الأسماء لأنها في أصلها مغيرة بنقلها إلى العملية
والتغيير يأنس (٦) بالتغيير • [هـ - ١٣٧] •

ومن ذلك قال السخاوي في تنوير الدياجي : دخلت تاء التأنيث
في أمّ وأبّ في حال النداء عوضاً من ياء الإضافة نحو : يا أمّ يا أبت ،
والأصل يا أمي ويا أبي ، والدليل على أنها تاء التأنيث قولهم في الوقف :
يا أبة ويا أمه ، وإنما اختص ذلك بالنداء لأنه (٧) باب تغيير •

(١) في م : ياء النسب •

(٢) شرح المفصل ١٩/٤ •

(٣) في م : خصت •

(٤) في الأشباه : العلامات •

(٥) الكلمات الثلاث مصحفة في الأشباه والتصويب من الشرح •

(٦) في الشرح : يؤنس •

(٧) في هـ : من باب •

ومن ذلك قال ابن يعيش (١) : يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علماً نحو : يائِب وياعِض ، في ثبة وعضة ، لأنها تبدل هاء في الوقف إبدالاً مطرداً ، فساغ حذفها لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة : لا يرخِّم المتعجَّب منه لأننا لا نرخم إلا ما أحدث فيه النداء البناء ، وليس بمندوب لأنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم لأن التغيير يأنس بالتغيير •

ومن ذلك قال ابن فلاح في المعنى : إنما أمتعت حركة المنادى بحركة (٢) الصفة إذا كانت ابناً بين علمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل • والتغيير التغيير يأنس بالتغيير •

ومن ذلك قال السخاوي : باب فعيلة إذا نسب إليه تحذف (٣) منه التاء ثم الياء ، فيقال في حنفية حنفي ، لأن ياء النسبة لما (٤) تسلطت على حذف التاء (تسلطت على حذف الزائد الآخر) (٥) والتغيير [د/٤٥] يأنس بالتغيير ، بخلاف باب فعيل ، فلا تحذف منه الياء نحو تميم وتميمي ، لفقد (٦) العلة المذكورة ، وكذا قال ابن النحاس : لما تطرق

(١) عن شرح المنفصل ٢٠/٢ بتصرف •

(٢) في م بحركة •

(٣) في هـ : يحذف •

(٤) في م انما •

(٥) سقط من م •

(٦) في م : لعل •

إليه التغيير ، بحذف تاء التأنيث (١) جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر لأن التغيير يأنس بالتغيير .

وقال ابن فلاح في المغني : إنما اختص العلم بالترخيم لوجهين :

أحدهما أن الأعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان ، والنقل تغيير والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، كما قلنا في حذف الياء في النسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيف .

والثاني : أن النداء أتر فيها التغيير بالبناء ، والتغيير يأنس بالتغيير (٢) . [١٣٨] .

ومن ذلك قال ابن عصفور في شرح الجمل :

والذي خرج عن نظائره (أي) من الموصولات ، وذلك أن كل موصول إذا وصل بالابتداء والخبر ، ولم يكن في الصلة طول ، وكان المبتدأ مضمراً لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر ، ويجوز حذف المبتدأ في أي (في) (٣) فصيح الكلام نحو : يعجبني أيهم هو قائم ، وإن شئت قلت : أيهم قائم ، فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها أيضاً بالبناء ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

(١) في م : التاء .

(٢) في د : يؤنس بالتغيير .

(٣) زيادة من د - م - ل .

(٤٥)

التقاص

منه حمل الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف ، كما حمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم ، وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلباً للمقاصّة ، ذكره في البسيط .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١) : أبدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء ، وفي الأصل موه وشوه ، وفي أيتها والأصل هيات وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة إبدال الهاء من الهمزة ، قالوا : هين^٥ فعلت ، والمراد إن^٥ ، وهبرت الثوب في أبرته .

وقال ابن فلاح في المغني : قلبت الهمزة في نحو (٢) صحراء وعشراء وثقساء واواً في الجمع بالألف والتاء فيقال : صحراوات وعشراوات وثقساوات لأن الواو قد تبدل همزة ، فأبدلت الهمزة واواً طلباً للتقاص .

(١) عن شرح المفصل بتصرف ١٥/١٠ .

(٢) سقط من م .

(٤٦)

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله ، وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغني فقال (١) :

القاعدة الحادية عشرة ، من مثلح كلامهم تقارض اللفظين ، ولذلك أمثلة :

أحدها : إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء بها ، وإعطاء (إلا) حكم غير في الوصف بها . [هـ - ١٣٩] .

الثاني : إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال كقوله :

٨٩ - أن ° تقرأ أن على أسماء ويحكما

منّي السلام وأن لا تشعيرا أحدا (٢)

وإعمال (ما) حملا على (أن) نحو : (كما تكونوا يوتى

(١) مغني اللبيب ٢/٧٧٨ .

(٢) البيت مجهول القائل . وهو في مجالس ثعلب ٣٩٠ - النصف ١/٢٧٨ الخصائص ١/٩٠ سر صناعة الاعراب ١/٢٧٨ والانصاف : المسألة ٧٧ شواهد التوضيح ١٨٠ . وموضع الشاهد (تقرأ أن) حيث أثبت نون المضارع بعد أن الناصبة .

عليكم (١) ذكره ابن الحاجب (٢) .

الثالث : إعطاء (إن°) الشرطية حكم (لو) في الإهمال نحو :
(فإن لا تراه فإنه يراك) (٣) وإعطاء (لو) حكم إن° في الجزم نحو :

٩٠ - لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ (٤)

(١) قال السيوطي في الحاوي للفتاوي ٢/٤٧٠ : هذا الحديث روي هكذا بلا نون في شعب الايمان للبيهقي وغيره وقد خُرِّجَ على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم ، وخرج على هذه اللغة من الحديث قوله ﷺ « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحاببوا » .

الثاني - وهو رأى الكوفيين والمبرد - أنه منصوب ، أورده شاهدا على مذهبه أن (كما) تنصب ، وعدوها من نواصب المضارع ، وهو مذهب ضعيف .

الثالث : أنه من تغييرات الرواة ، وانظر أيضا شواهد التوضيح ١٨٠ .

(٢) في المغني : والمعروف في الرواية : كما تكونون .

(٣) في صحيح مسلم ١/٣٠ كتاب الايمان ، فإنك إن لا تراه فإنه يراك . وكذلك في سنن ابن ماجة ، المقدمة ص ٢٤ الحديث ٦٣ - ورواية البخاري البخاري ١/١١ فإن لم تكن تراه فإنه يراك .

(٤) صدر بيت ، وعجزه : لاحق الأطال نهد ذو خصل ، وقد ورد في ديوان علقمة الفحل : ١٣٤ ، ورواية الديوان : لويشا ، بحذف الهمزة للضرورة وورد البيت في الحماسة ١١٠٨ والأمالى الشجرية ١/١٧٧ ، منسوباً لا امرأة من بني الحارث بن كعب وانظر شرح شواهد المغني : ٦٦٤ . وقيل : إن حذف الهمزة في هذا لغة فليس ضرورة شعرية . انظر شرح الشافية ٣ : ٣٦ ، ٣٩ . والميعة : النشاط ، وذو الميعة : فرس ذو نشاط ، لأحق : ضامر ، الأطال جمع : إطل وهو الغاصرة، نهد : غليظ .

ذكره ابن الشجري •

الرابع : إعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها كقوله :

٩١ - وإذا تصبك خصاصة فتجمل (١)

وإهمال (متى) حملاً على (إذا) كقول عائشة رضي الله عنها :

(وإِنَّه متى يقوم مقامك لا يُسمعُ الناسَ) (٢)

الخامس : إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب قرىء (ألم

فشرح) (٣) وفي إعطاء (لن) في الجزم بها كقوله :

٩٢ - لن° يخبِ الآنَ من° رجائك من°

حرّك° من دون بابك الحلقفَه° (٤)

السادس : إعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال وإعطاء

ليس حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم : ليس

الطيب إلا المسك° (٥)

(١) عجز بيت لعبد قيس بن خفاف ، وصدرة : واستغن ما أغناك ربك

بالغنى الأصمعيات ٢٦٩ • المفضليات ٣٨٥ - والخزانة ١٧٦/٢ ،
والهمع ٢٠٦/١١ والدرر ١٧٣/١ •

(٢) مسند أحمد ٢٢٤/٦ ، البخاري ٨٩/١ كتاب الأذان ، باب الرجل يأت

بالامام ورواية البخاري : وإِنَّه متى يقوم مقامك • وذكر ابن مالك في
في شواهد التوضيح رواية : (متى يقوم) : ١٩ •

(٣) الانشراح : ١ - (قرأ الجمهور بجزم الحاء ، وقرأ جعفر بفتحها ،

وخرجه ابن عطية في كتابه على أنه (ألم نشرحن فأبدل من النون الفا
ثم حذفها تخفيفاً • البحر المحيط ٤٨٧/٨ •

(٤) البيت لأعرابي • انظر الهمع ٤/٢ • الدرر : ٤/٢ •

(٥) الكتاب ٧٣/١ •

السابع : إعطاء (عسى) حكم (لعل) في العمل كقوله :

٩٣ - يا أبتاعلك أو عساكا (١)

وإعطاء (لعل) حكم (عسى) في اقتران خبرها بأن •

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم : خرق الشوب المسمار • وقوله :

٩٤ - أو بلغت سواتهم هجر (٢)

التاسع : إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضارب الرجل) في النصب ، وإعطاء (الضارب الرجل) حكم (الحسن الوجه) في الجر •

العاشر : إعطاء (أفعل) في التعجب حكم (أفعل) التفضيل في جواز التصغير وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر •

قال : ولو ذكرت أحرف الجر ، ودخول بعضها على بعض في معناه نجاء من ذلك أمثلة كثيرة ، وذكر محمد بن مسعود بن الزكي في كتابه (٣) (البديع) أن (الذي) و (أن) ، المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله : [هـ - ١٤٠]

(١) الرجز لرؤبة : أنشده سيبويه ٣٨٨/١ ، ٩٩/٢ المقتضب ٧١/٣ ، المضدييات برقم ٦٥ ص ٤٣ الخصائص ٩٦/٢ ، المحتسب ٢١٣/٢ ، الأمالي الشجرية ٧٦/٢ ، ١٠٤ الانصاف ٢٢٢ - شرح المفصل ١٢/٢ ١٢٠/٣ ، ١٣٢/٧ - الخزانة ٤٤١/٢ - ديوان رؤبة : ١٨١ قسم « أبيات مفردات » ابن السيرافي الفقرة ٤٣٨ •

(٢) من عجز بيت للأخطل ، صدره : على عبارات هد اجون قد بلغت نجران ٠٠٠ ديوانه : ١١٠ ، المحتسب ١١٨/٢ ، الأمالي الشجرية ٣٦٧١ ورواية الديوان : أوز حدثت سواتهم •

(٣) النقل عن مغني اللبيب ٦٠٢ •

٩٥ - أتقرح أكباد (١) المحبّين كالذي

أرى كبدي من حبّ مية تفرح (٢)

وتقع (أن°) بمعنى (الذي) كقولهم : زيدٌ أعقلٌ من أن يكذب •
أن من الذي يكذب • قال ابن هشام (٣) : فأما وقوع الذي
مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن
مالك ، وجعلوا منه (ذك الذي يبشّر (٤) الله عباده) (٥) (وخضتّم
كالذي خاضوا) (٦) وأمّا عكسه فلم أعرف فائلاً به ، والذي جراه (٧)
عليه إشكال هذا الكلام بأن (٨) ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب
وهذا لا معنى له ، وظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقلّ من
ينتبه لإشكالها •

قال (٩) : وظهر لي توجيهان (١٠) :

-
- (١) في د : أكاد •
 - (٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ١١٩٤/٢ • وهو في الخزانة ٧٤/٤ ،
والزهرة ١٣٧ ورواية البيت في الديوان :
 - أتقرح أكباد المحبين كلّهم كما كبدي من ذكر مية تفرح
 - (٣) من مغني اللبيب ٦٠٢/٢ - ٦٠٣ . بتصرف واختصار •
 - (٤) في د : بشر •
 - (٥) الشورى : ٢٣ •
 - (٦) التوبة : ٦٩ •
 - (٧) في هـ : (جرى) والتصويب من المغني وبقية النسخ •
 - (٨) في ل : فان •
 - (٩) أي ابن هشام •
 - (١٠) في م : توجيهات •

أحدهما : أن يكون في الكلام تأويل على تأويل ، فيؤول (أن)
والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصف ، فيؤول إلى المعنى الذي
أراده ، ولكن بوجه (١) يقبله العلماء ، ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى :
(وما كان هذا القرآن أن يفترى) (٢) أن التقدير ما كان افتراء ،
ومعنى هذا ما كان مفترى •

الثاني : أن (أعقل) ضمن معنى (أبعد) فمعنى المثال : زيد
أبعد (٣) من الكذب لفضله (٤) من غيره (فمن °) المذكورة ليست
النجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لما تضمنته من معنى البعد لا لما فيه
من المعنى الوصفي (٥) ، والمفضل عليه متروك أبداً مع أفعل هذا
لقصد التعميم •

وفي شرح الدرّة لابن القواس : شبهت (ليس) بلا فحملت عليها
في العطف كما حملت (لا) عليها في العمل ، قال بعضهم في قوله تعالى :
(وإنّ كلاًّ لّمّا ليوفينهم) (٦) خرّج المازني الآية على أن (إنّ)
وإنّ كانت مشددة فهي النافية بمعنى (ما) ثقلت ، كما أن (أنّ)
المشددة (٧) تخفف وهذا من التقارض (٨) •

-
- (١) في المغني : بتوجيه •
 - (٢) يونس : ٣٧ •
 - (٣) في المغني : أبعد الناس من الكذب •
 - (٤) في الأشباه : لعقله ، والتصويب من المغني •
 - (٥) في ل : الوضعي •
 - (٦) مود : ١١١ •
 - (٧) في م : التعارض •
 - (٨) في م : التعارض •

فائدة :

قال الزمخشري في الفصل (١) : واعلم (٢) أن ((إلا)) و ((غيراً)) يتقارضان ما لكل واحد منهما ، قال ابن يعيش (٣) : معنى التقارض أن كل واحد منهما يستعير من [٤٦/د] الآخر حكماً هو أخص به ، فأصل ((غير)) أن يكون وصفاً ، والاستثناء فيه عارض معار من إلا •
• [هـ - ١٤١]

(١) الفصل : ٧٠ •

(٢) في م : اعلم •

(٣) شرح الفصل : ٨٨/٢ •

(٤٧)

التقدير (١)

فيه مباحث ، الأول : قال ابن هشام (٢) :

القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ، وضع الشيء في غير محله ، فيجب أن يقدر المفسر في نحو (زيداً رأيتَه) مقدماً عليه .

وجوز البيانون تقديره مؤخراً عنه وقالوا : إنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء (٤) أمر معنوي لذلك .

فالأول نحو (أيّهم رأيتَه) إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، ونحو :

(وأما ثمودَ فهديناهم) (٥) ، فيمن نصب ، إذ لا يلي (أما) فعل ، وكنا قدمنا في نحو : في الدار زيد ، أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن زيد لأنه في الحقيقة الخبر (٦) وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم

(١) انظر الكليات ٥٢/٢ .

(٢) مغني اللبيب ٦٧٨/٢ .

(٣) سقط من م .

(٤) في م : أو اقتضاء .

(٥) فصلت : (١٧) في الاتحاف ٤٦٧ : عن الحسن « وأما ثمود » بفتح الدال بلا تنوين ، وافقه المطوعي .

(٦) من أول الآية (وأما ثمود) الى هنا سقط من م .

ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير ، لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا ، وإذا قلت : (إن خلفك زيداً) وجب تأخير المتعلق فعلاً كان أو اسماً ، لأن مرفوع (إن) لا يسبق منصوبها ، وإذا قلت : كان خلفك زيد ، جاز الوجهان ولو قدرته فعلاً ، لأن خبر (كان) يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية .

والثاني : نحو متعلق بآء (١) البسمة الشريفة ، فإن الزمخشري (٢) قدره مؤخراً عنها لأن قريشاً كانت تقول : باسم اللات والعزى تفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقديم ، فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه التحقيق بذلك .

الثاني : (٣) ينبغي تقليل (٤) المقدر ما أمكن لتقل (٥) مخالفة الأصل ، ولذلك كان تقدير الأخص : ضربي زيداً قائماً ، ضربه قائماً ، أولى من تقدير باقي البصريين : حصل إذ (٦) كان ، أو إذا كان قائماً لأنه قدر اثنين ، وقدروا خمسة ، ولأن التقدير من اللفظ أولى . وكان تقديره في (أنت مني فرسخان) :

-
- (١) ساقط من هـ . والتصويب من المعنى وبقيّة النسخ .
 - (٢) انظر الكشف ٣/١ .
 - (٣) مغني اللبيب ٢/٦٨٠ .
 - (٤) في م : لتقلل .
 - (٥) في د : تعليل .
 - (٦) في م اذا ، وفي المعنى : اذا أو اذا .

بعدك مني فرسخان ، أولى من تقدير الفارسي [هـ - ١٤٢] : أنت مني ذو مسافة فرسخين ، لأنه قدر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر (١) يتعلق به الطرف ، والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث ، وضعف قول بعضهم في (وأُشربوا في قلوبهم العجل) (٢) أن التقدير : حبّ عبادة العجل ، والأولى تقدير الحب فقط ، وضعف قول الفارسي ومن وافقه في (واللائي يئسن) (٣) الآية • أن الأصل واللائي لم يحضن فعدهن ثلاثة أشهر ، والأولى أن يكون الأصل : واللائي لم يحضن كذلك (٤) قليلاً للمحذوف •

الثالث (٥) : إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة أو موصوف وصفة مضافة ، أو جار ومجرور مضمّر (٦) عائد على ما يحتاج إلى الرابط فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج •

فالأول (٧) نحو : (كالذي يغشى عليه) (٨) أي كدوران عين الذي •

والثاني نحو :

- (١) سقط من د •
- (٢) البقرة : ٩٣ •
- (٣) الطلاق : ٤ وفي د - م (واللائي يئسن من المعيض من نساكنم) •
- (٤) انتهى كلام ابن هشام •
- (٥) مغني اللبيب ٢ / ٦٨١ •
- (٦) في هـ : ومضمّر •
- (٧) في ل : والاول •
- (٨) الأحزاب : ١٩ •

٩٦ - إذا قامت تَضَوُّعُ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا (١)

أي : تَضَوُّعًا مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا •

والثالث كقوله تعالى (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) (٢) أي لا تجزي فيه ثم حذف (في) فصار لا تجزيه ، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً ، قاله الأخفش (٣) •

الرابع (٤) : (ينبغي أن يقدر المقدر (٥) من لفظ المذكور مهما أمكن) فيقدر في ضربي زيدا قائماً : ضربه قائماً ، فإنه من لفظ المبتدأ (٦) دون (إذ كان) أو (إذا كان) ويقدر : (اضرب) دون أهن في : زيدا ضربه ، فإن منع من تقدير المذكور مانع معنوي أو صناعي (٧) قدر ما لا مانع له ، فالأول نحو : (زيدا اضرب أخاه) يقدر فيه أهن دون اضرب •

فإن قلت : زيدا أهن أخاه ، قدرت أهن • والثاني نحو : (زيدا امرر به) يقدر فيه جاوز دون امرر ، لأنه لا يتعدى بنفسه ، نعم إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر (٨) نحو : (نصح)

(١) البيت لامرئ القيس من معلقته : خزانة الأدب ٦٥/٢ وتمام البيت :
(جاءت بريئا القرنفل) وقد ذكره المغني بتمامه •

(٢) البقرة : ٤٨ •

(٣) عبارة المغني : هذا قول الأخفش •

(٤) مغني اللبيب ٦٨٢/٢ •

(٥) عبارة المغني : « ينبغي أن يكون المحذوف •

(٦) في المغني : وأقل تقديرا •

(٧) عبارة المغني : معنى أو صناعة •

(٨) في المغني : بالجار •

في قولك : زيداً نصحت له ، جاز أن تقدر نصحت زيداً بل هو أول
من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لما نع صناعي قوله :

٩٧- يا أيها المائحُ دلوي دونكا (١)

إذا قدر دلوي منصوباً فالمقدر خدا ، لا دونك وقوله :

٩٨- واضرب منا بالسيوف [هـ - ١٤٣] القوانسا (٢)

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل ،
لأننا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف
يعمل فيه المقدر؟

وقولك : (هذا معطي زيداً أمس درهماً) ، والتقدير : أعطاه ،
ولا يقدر اسم فاعل الأتتك إنما فررتَ بالتقدير من إعمال اسم الفاعل
الماضي المجرد من أل (٣) .

الخامس (٤) : قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على
تقدير آخر نحو :

(١) تمامه : « إني رأيت الناس يحمدونكا » ، وهو لجارية من الأنصار .
والبيت في أمالي القالي ٢/٢٤٤ - أمالي الزجاجي : ٢٣٧ - الانصاف
٢٢٨ شرح المفصل ١/١١٧ ، خزنة الأدب ٣/١٥ لسان العرب والتاج
والمقاييس مادة : ميع .

(٢) صدره : « أكره وأحمى للحقيقة منهم » .
والبيت لعباس بن مرداس قبل إسلامه ، انظر شرح المفصل ٦/١٠٥ ،
١٠٦ خزنة الأدب ٣/٥١٧ . والقوانس : من معانيها أعلى الخوذة .

(٣) حذف السيوطي ما تبقى من كلام ابن هشام .

(٤) عن مغني اللبيب ٢/٧٧٢ بتصرف واختصار .

(وما كان هذا القرآن أن يفترى) (١) فإن يفترى مؤول
بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى (ثم يعودون لما قالوا) (٢) ، قيل :
ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول . وقال أبو البقاء (٣) في
(حتى تشفقوا مما تحبون) (٤) : يجوز عند أبي علي كون ما مصدرية ،
والمصدر في تأويل اسم المفعول .

السادس : قال أبو البقاء في التبيين : ليس كل مقدر عليه دليل
من اللفظ بدليل المقصور فإن الإعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل
عليه ، وكذلك الأسماء الستة عند سيبويه الإعراب مقدر في حروف (د)
المد منها (٦) وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه .

(١) يونس : ٣٧ .

(٢) المجادلة : ٣ .

(٣) انظر املاء ما من به الرحمن ١ / ٨٤ .

(٤) آل عمران : ٩٢ .

(٥) في م : حرف .

(٦) سقط من م .

التقديم والتأخير

قال ابن السراج في الأصول (١) :

الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر :

- ١ - الصلة على الموصول .
- ٢ - والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى .
- ٣ - والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء .
- ٤ - والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف .
- ٥ - وما عمل فيه حرف أو اتصل به لا [ذ/٤٧] يقدم على الحرف ، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها .
- ٦ - والفاعل لا يقدم على الفعل .
- ٧ - والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها .
- ٨ - والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين (٢) .
- ٩ - والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه .

(١) فصل ابن السراج القول في هذا المبحث في كتابه الأصول ٢/٢٣٢ وقد اختصره السيوطي هنا مقتصرًا على التعداد .

(٢) جعلت النسخة / هـ من الشيتين ٨ ، ٩ بنداً واحداً وقسمت البند ١٣ الى شيتين ، وقد اعتمدنا في التصحيح على كتاب الاصول والنسخة / د .

١٠- والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها .

١١- وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه .

١٢- ولا يقدم التمييز وما بعد إلا .

١٣- وحروف [هـ - ١٤٤] الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ،

ولا يقدم مرفوعه على منصوبه (١) ولا يفرق بين العامل

والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات .

وأما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل" يتصرف ، أو كان

خبر المبتدأ سوى ما استثينا ، انتهى كلام ابن السراج .

(١) وشاهده قول الكميت :

ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي الا مذهب الحق مذهب

(٤٩)

تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى

قال ابن جنبي في الخاطريات (١) : العرب تضعف الأقوى وتقوي الأضعف تصرفاً وتلعباً ، فمن تقوية الأضعف الوصف باسم نحو : مررت بقاع عرفج كله ، وبصحيفة طين خاتنها وهو كثير ، وذلك أن معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الاسمية (ألا ترى كل وصف اسماً أو واقعاً موقع الاسم وليس كل) (٢) اسم وصفاً ، فالوصفية معنى زائد على الاسمية •

ومن تقوية الأسماء إعمالها عمل الفعل ، وذلك أن العمل معنى قوي زائد على شرط الاسمية •

ومن إضعاف الأقوى منع فعل التعجب التصرف أو تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبئس وعسى •

ومنه : والد وصاحب وعبد ، أصلها الوصف ثم مُنِعَتْه •

وكذلك (الله درك) أصله المصدر ثم منع المصدرية ، وكذلك مالا ينصرف أصله الانصراف ، ومبني الأسماء أصله الإعراب والموجود من هذين الضربين كثير " إلا أن هذا وجه حديثهما ، انتهى •

(١) الخاطريات : ٩٣ •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى

عقد له ابن جني باباً في الخصائص (١) وترجم عليه ، باب في قوة اللفظ لقوة المعنى قال :

هذا فصل من العربية حسن ، منه قولهم : خشن واخشوشن ، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن ، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو ، وكذا قولهم [هـ - ١٤٥] أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : اعشوشب ، ومثله : حلا واحلولى ، وخلق واخلوق ، وغدن (٢) واغدودن ومنه باب فعل واقتعل نحو : قدر واقتدر ، فاقتدر أفوى معنى من قدر ، كذا قال أبو العباس ، وهو محض القياس ، وقال تعالى (أخذنا عزيز مقتدر) (٤) فمقتدر هنا أوفق (٥) من قادر ، حيث (٦) كان الوضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ وعليه قوله تعالى : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) (٧) لأن كسب الحسنه بالإضافة إلى كسب السيئة أمر يسير ، ومثله قول الشاعر :

(١) عن الخصائص ٢٦٤/٣ بتصريف واختصار .

(٢) الغدن : اللين .

(٣) في الخصائص : ومثله .

(٤) القمر : ٤٢ .

(٥) في هـ : أوثق .

(٦) في الخصائص من حيث .

(٧) البقرة : ٢٨٦ .

فحملتُ برّةً واحتملتُ فجاراً (١)

عبّر عن البرّ بالحمل ، وعن الفجرة بالاحتمال ، (ومن ذلك قولهم : رجل جميل ووضيء ، فإذا أرادوا المبالغة قالوا : جميل ووضيء) (٢) وكذلك حسن وحسان .

ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطّع ، وكسر وكسّر ، وفام انقرس وقوّمت الخيل ومات البعير وموتت الإبل .

ومنه باب فعّال في النسب ، كالبزاز والطار والقصاب ، إنما هو لكثرة تعاطي هذه الأشياء وكذلك النشّاف لهذا الطائر ، كأنه قيل أنه ذلك لكثرة نسفه بجناحه ، والخضّارى للطائر أيضاً ، كأنه قيل له ذلك لقوة خضرته ، والجوّارى لقوة حوره وهو بياضه ، والخطّاف لكثرة اختطافه ، والسكين لكثرة تسكين الذبائح .

قال (٣) : ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى المدّول (٤) عن معتاد حاله ، وذلك فعّال في معنى فاعيل ، نحو طوال فهو أبلغ من معنى طويل ، وعراض أبلغ معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف ،

(١) البيت للنابغة الذبياني : ديوانه : ٩٨ - والبيت في الكتاب ٣٨/٢ مجالس ثعلب ٤٦٤ ، الخصائص ٢٩٨/٢ - الأمل الشجرية ١١٣/٢ ، شرح المفصل ٢٨/١ - ٥٣/٤ - الخزائن ٦٥/٣ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٣) عن الخصائص ٢٦٧/٣ بتصرف واختصار .

(٤) في هـ : المدّول .

وقلال من قليل ، وسراع من سريع (ففعال) وإن كانت أخت (فعيل)
 في باب الصفة فإن فعلاً أخص (١) ، بالباب من قعال لأنه أشد اتقياداً
 منه ، تقول : جميل ولا تقول جمال ، وبطيء ، ولا تقول بطناء ،
 وشديد ، ولا تقول شداد ، ولحم غريض ، ولا تقول غراض ، فلما
 كانت فعيل هي الباب المطّرد وأريدت المبالغة عدلت إلى فعال فصارعت
 ففعال بذلك فعلاً ، والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن
 أصله ، أما فعّال فبالزيادة ، وأما قعال الخفيف فبالانحراف
 عن فعيل (٢) .

وبعد (٣) ، فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعاني ثم زيد [١٤٦هـ]
 فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به (٤) ، وكذلك إن انحرف
 به عن ستمه وهديه كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له .

قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥) :

ذا إشارة للقريب ، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنجح متباعد زادوا
 كاف الخطاب فقالوا : ذاك ، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع
 الكاف ، فقالوا : ذلك ، واستفيد باجتماعها زيادة في التباعد لأن قوة
 اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

(١) في هـ : اخصر .

(٢) سقط من م وفي الخصائص : فبالانحراف به عن قبيل .

(٣) تابع الخصائص ٢٦٨/٣ .

(٤) في الأشباه : القسمة به زيادة المعنى له .

(٥) عن شرح المفصل ١٣٥/٣ بتصرف واختصار .

تبيينه :

خرج عن هذه القاعدة باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وقل
المعنى ولهذا قال العلم السخاوي :

وأسماء إذا ما صغروها تزيد حروفها شططاً وتعلو
وعادتهم إذا زادوا حروفاً يزيد لأجلها المعنى ويعلو.

يشير إلى (مغربان) تصغير مغرب ، وأنيسيان تصغير إنسان ،
وعشيان تصغير عشاء ، وعشيشية تصغير عشية .

(٥١)

تلاقي اللغة

عقد له ابن جني باباً في الخصائص (١) قال :

هذا موضع لم أسمع لأحد فيه شيئاً إلا الأبي علي ، وذلك ، أنه
كان يقول في باب أجمع وجمعاء ، وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء ،
وبقيته : إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها .

قال : لأنّ باب أفعال وفعلاء إنما هو للصفات ، وجميعها يجيء
على هذا الوضع نكرات نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأخرق
وخرقاء ، فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفيتين وإنما ذلك
اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدة بها .

(١) عن الخصائص : ٣٢١/١ بتصرف ما اختصار .

قال : ومثله ليلة طلائقة وليال طوائق ، قال : وليس طوائق تكسير
طالقة لأن فعلة [د/ ٤٨] لا يكسر على فواعل ، وإنما طوائق جمع طالقة
وقعت موقع جمع طالقة ، وهذا الذي قاله وجه صحيح وأبين منه عندي
وأوضح [هـ - ١٤٧] قولهم في العلم : سلمان وسلمي ، فليس
سلمان إذن من سلمى كسكران من سكرى ، لأن باب سكران وسكرى
الصفة ، وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين ، وإنما سلمان
من سلمى كتحطان من ليلي ، غير أنهما لما كانا من لفظ واحد تلاقيا في
عرض اللغة من غير قصد لجمعهما •

وكذلك (أيهم) للجمل الهائج ، ويهماء للفلاة ، ليسا كأدهم ،
ودهماء ، لأنهما لو كانا كذلك لوجب أن يأتي فيهما يهم كداهم ، ولم
يسمع ، فلم بذلك أن هذا تلاق من اللغة ، وأن أيهم لا مؤنث لها
ويهماء لا مذكر لها •

ومن التلاقي قولهم في العلم : أسلم وسلمي ، ومثله شتان وشتى ،
كل ذلك توارد وتلاق وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ،
ولا مراسلة بين بعضه وبعض •

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

أشار ابن جني إلى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها ،
باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل (١) :

قال : وذلك كقولهم : وزن حبنطى : فعنلى ، فيظهرون النون
الساکنة قبل اللام ، وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ،
ألا ترى أن سيويه قال : ليس في الكلام مثل قنر وعنل (٢) ،
ويقولون في تمثيل عرنند (٣) : فعنل ، جحنفل : فعنسل ،
وعرننقضان (٤) : فعنلان ، وهو كالأول . ولا بد في هذا ونحوه
من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النون في اللام في هذه الأماكن ، لأنه
لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد ، ألا ترى أنك لو أدغمت
وقلت : وزن عرنند فعنل ، لم يكن فرق بينه وبين قنمد (٥) وعنل (٦)
وصمل (٧) ولو قلت : وزن جحنفل : فعنل (٨) ، لالتبس باب سفرجل

(١) الخصائص ٩٦/٣ .

(٢) الكتاب ٤١٦/٢ .

(٣) العرنند : الشديد من كل شيء .

(٤) اسم نبت .

(٥) القنمد : القوي الشديد .

(٦) العنل : الأكريل الغليظ .

(٧) الضمل : الشديد الخلق .

(٨) في م : فعلالا .

وفرزذق ، وبياب عدبّس وهملّح (١) ، ولو قلت في جينطى : فعلّى
لالبس بياب صلخدي (٢) وجلعبي (٣) •

وقال : وبهذا يعلم أن التمثيل للصناعة ليس بيناء معتمد ، ألا ترى لو قيل لك : ابن من (دخل) مثل (جحنفل) لم تجزه ، لأنك كنت تصيره إلى دخلل ، فتظهر [ه - ١٤٨] النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود ، فدل أنك في التمثيل لست بيان ، ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب ، كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثل ، ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدخول كما ممثّل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جحنفل من دخل دخلل كما قلت في التمثيل : وزن جحنفل من الفعل فعنلل فاعرف ذلك فرقاً بين الموضعين •

-
- (١) جمل عدبّس : شديد وثيق الخلق • رجل هملّح : خفيف الوطء •
 - (٢) الصلخدي : الجمل المسن الشديد الطويل (اللسان) •
 - (٣) الجلعبي : الرجل الجاني الكثير الشر (اللسان) •

(حرف الثاء)

(٥٣)

الثقل والخفة

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في التبيين قال (١) :

فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه • والثقل ما كثر ذلك فيه ، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق (٢) معناه ، كلفظة رجل فإن معناها ومساها المذكور من بني آدم ، والفرس هو الحيوان الصهال ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة (٣) ، فمدلولاته الحدث والزمان (٤) ، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك •

(٥٤)

ثبوت الحدث

في اسم الفاعل أقوى من ثبوته في الفعل

ذكره ابن الصائغ في تذكرته قال : فعثا زيد وهو مفسد ، متقاربان بخلاف عثا وقد أفسد ، ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى : (ولا تعثوا في الأرض مفسدين (١)) (٢) حالاً مؤكدة •

(١) مسائل خلافية في النحو : ١٢٠ •

(٢) في المسائل : تحقيق •

(٣) في ه : كثير •

(٤) في المسائل : الزمن •

(٥) البقرة : ٦٠ •

(٦) انظر الكشاف ١٠٨/١ والعشي : أشد الفساد ، قال الزمخشري : قيل لهم لا تتمادوا في حال فسادكم لأنهم كانوا متمادين فيه •

(حرف الجيم)

(٥٥)

الجمـل نكرات

قال ابن يعيش (١) : ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النكرات .
قال : ولولا أن الجمـل نكرات (لم يكن للمخاطب فيها فائدة ،
لأن ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجري أوصافاً [هـ - ١٤٩] على
النكرات لتتكبرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يمكن أن
يقال : مرتت بزيد قام أبوه ، وأنت تريد التعت لزيد ، لأنه قد ثبت
أن الجمـل نكرات (٢) والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة ولم يمكن
إدخال لام المعرفة على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء ،
والجملة لا تختص بالأسماء ، بل تكون جملة اسمية وفعلية ، فجاءوا
حينئذ بالذي متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمـل ، فجعلوا الجملة
التي كانت صفة للنكرة صلة (٣) للذي هو الصفة في اللفظ ، والغرض
الجملة ، كما جاءوا بأي متوصلين بها إلى فداء ما فيه الألف واللام ،
فقالوا : يا أيها الرجل ، والمقصود فداء الرجل ، وأي وصلة ، وكما
جاءوا بذي التي بمعنى صاحب متوصلين بها إلى وصف الأسماء
بالأجناس ، إلا أن لفظ (الذي) قبل دخول الألف (واللام لم يكن

(١) عن شرح المفصل ١٤١/٣ بتصريف واختصار .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٣) في الشرح : صفة ، وهو تصعيف .

على لفظ أوصاف المعارف ، فزادوا في أولها الألف واللام (١) ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته : بنى ابن عصفور على أن إضافة (أفعل) لا تفيد تعريفاً ، أنه لا بد من حذفٍ في قونه تعالى (إنَّ أوَّلَ بيتٍ وُضِعَ للنَّاسِ للَّذِي بِيكَّةٍ مبارَكًا) (٢) والتقدير (٣) : لهو الذي بيكة ، فالخبر جملة اسمية لا مفرد معرفة ، والجميل نكرات كما قال الزجاج (٤) في (إنَّ هذانِ لساحرانِ) (٥) إن التقدير لهما ساحران .

وقال صاحب البسيط : إنما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين :

أحدهما : أثنى تطابقها في التنكير بدليل وضعها على التنكير الذي لا يقبل التعريف .

والثاني : أن فائدة الجمل في أحكامها وهي نكرات ، ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل له (٦) بذلك فائدة ، وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقاً لموصوفه في التنكير .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) آل عمران : ٩٦ ، وسقطت كلمة (مباركا) من ب ، ل .

(٣) في د : هو .

(٤) في ل : ابن الزجاج .

(٥) طه : ٦٣ .

(٦) زيادة من د - م .

الجِـوَاـز

عقد له ابن جني باباً في الخصائص (١) ولخصه ابن هشام في
المغني [هـ - ١٥٠] بزيادة ونقص فقال (٢) :

(القاعدة الثانية) : إنَّ الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره
كقول بعضهم :

(هذا جُحْر ضبٌّ خربٌ) بالجِـر ، وقوله :

٩٩ - كبيرٌ أناسٍ في بجادٍ زممل (٣)

قال ابن هشام : وقيل في (وأرجلكم) (٤) بالخفض إنه عطف
على أيديكم لا على رؤوسكم إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه

(١) الخصائص ٢١٨/٣ .

(٢) عن مفني اللبيب ٧٦٠/٢ بتصريف واختصار .

(٣) عجز بيت لامرئ القيس و صدره : كان ثبيراً في عرانبين وبله ، الديوان :
٢٥ - الخصائص ١٩٢/١ - المحتسب ١٣٥/٢ الأمالي الشجرية ٩٠/١
الغزاة ٣٢٧/٢ - ٦٣٩/٣ .

(٤) المائة : ٦ ، قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب
اللام وقرأ الباقون بالخفض ، النشر ٢٤٥/٢ .
وعن الحسن بالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف أي مغسولة ،
الاتحاف ٢٣٥ .

خفض لمجاورة (رؤوسكم) والذي عليه المحققون أن خفض الجوار
يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً كقوله : [د/٤٩]

١٠٠ - يا صاحِ بَلَغْ ذوي الزوجاتِ كَلْتَهُمْ (١)

ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع التجاور .

قال : ومن ذلك قولهم :

هنأني ومرأني ، والأصل أمرأني ، وقولهم هو رِجسِ رِجْسِ ،
بكسر النون وسكون الجيم والأصل نَجِسِ - بفتح النون
وكسر الجيم - (٢) .

قال ابن هشام (٣) : كذا قالوا ، وإنما يتم هذا أن لو كانوا
لا يقولون هنا نَجِسِ بفتحة فكسرة ، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد
إنما هو (٤) الالتزام للتناسب وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم (٥)
رِجْسِ ، إذ يقال رِجْعِلْ - بكسرة فسكون - في كل فَعِلْ - بفتحة
فكسرة ، نحو : كتف ولبن ونبق .

وقالوا : (أخذته ما قدّم وما حدث) بضم دال حدث - وقرأ

(١) صدر بيت ، وتماهه : أن ليس وصل إذا انحلّت عرا الذنب * والبيت
مجهول القائل : ذكره ابن هشام في شذور الذهب : ٣٣١ ، والسيوطي
في الهمع ٥٥/٢ - والدرر ٧٠/٢ .

(٢) انظر باب الاتباع في هذا الكتاب .

(٣) مغني اللبيب ٧٦٢/٢ .

(٤) عبارة : إنما هو - سقطت من د - م .

(٥) في د - م : تقديم .

بعضهم (سلاسلا وأغلالا) (١) بصرف سلاسل ، وفي الحديث :
 (ارجعن مازورات غير مأجورات (٢) والأصل موزورات بالواو لأنه من
 الوزر ، وقرأ أبو حيوة (٣) (يُؤقنون) (٤) بالهمزة ، وقال جرير :

١٠١ - لَحَبُّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَى مُوسَى (٥)

بهمز المؤقدان ومؤسى على إعطاء الواو المجاورة للضمّة حكم الواو
 المنضمومة فهزمت ، كما قيل في وجوه : أجوه ، وفي وقت أقتت ، ومن
 ذلك قولهم في صوم صيم ، وفي جوع جيع ، حملاً على قولهم في

(١) الانسان : ٤٠

قال ابن الجزري : واختلفوا في (سلاسل) فقرأ المدنيان والكسائي وأبو
 بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ ، وهشام عن طريق
 الحلواني ، والشذائي عن الداجوني بالتنوين ، وقرأ الباقون وزيد عن
 انداجوني بغير تنوين ، ووقف منهم بألف أبو عمرو وروح من طريق
 المعدل ، النشر ٣٧٧/٢ - وانظر الاتحاف ٥٢٨٠

(٢) ابن ماجه : الجنائز : ٥٠ - شرح الجامع الصغير ٦٢/١ - المعجم
 المفهرس ١٧/١

(٣) في د - م ل : حية وكذلك في البحر المحيط ٤٢/١

(٤) البقرة : ٤ ، قراءة الجمهور بواو ساكنة بعد الياء وهي مبدلة من ياء
 آيقن ، قال أبو حيان : وقرأ أبو حية النمري بهمزة ساكنة بدل الواو ،
 البحر ٤٢/١

(٥) تمام البيت : وجمدة ، إذ أضاءهما الوقود ، والبيت في الديوان : ١٤٧
 وروايته : لحب الواقدان إلي موسى . وقد ورد في الخصائص ١٧٥/٢
 - ١٤٦/٣ - ١٤٩ - ٢١٩ - المنصف ٣١١/١ - ٢٠٣/٢ - المحتسب
 ٤٧/١ - البحر المحيط ٤٢/١

عصو عصي ، لأن العين لما جاورت (١) اللام حملت على حركتها
في القلب •

وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك :

١٠٣ - قد يؤخذ الجار بجزم الجار (٢)

قال ابن جنبي (٣) : وعليه أيضاً أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو : هذا بكثُر ومرت بيكبر ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في [هـ - ١٥١] العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها ، وكذلك أيضاً قولهم : شابة ودابة ، صار فضل الاعتماد بالمد في الألف كأنه تحريك للحرف (٤) الأول المدغم حتى كأنه لذلك نم يجمع بين ساكنين ، فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف •

قال : ومن الجوار (٥) استقباح الخليل العثق (٦) مع الحَمَق مع المخترق ، وذلك أن هذه الحركات قبل الروي المقيد لما جاورته ، وكان الروي في أكثر الأمر وغاب العرف مطلقاً لا مقيداً صارت الحركة قبله كأنها فيه ، وكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء •

(١) في م : جاوزت •

(٢) الرجز في الخصائص منسوباً لأعرابي ١٧١/٢ وذكر الميداني : أنه مثل إسلامي وقع في شعر الحكمي ، ولم أجده في ديوانه (طبعة الفزالي) وانظر الأمثال ٥٥/٢ •

(٣) الخصائص ٢٢٠/٢ •

(٤) في هـ م : الحرف •

(٥) في الخصائص ومن جوار المتصل • وفي م : ومن ذلك •

(٦) زيادة من الخصائص : والاشارة هنا الى أجوزة لرؤية مطلعها :

(وقاتم الأعماق خاوي المخترق) وانظر كتاب القوافي للأخفش : ٣٨ •

وقال ابن جني في قوله (١) :

١٠٣ - في أيّ يوميّ من الموت أفرّ

أيومَ لم يُقدّرَ أمّ يومَ قدّرَ (٢)

الأصل يقدر بالسكون ، ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة ، والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن الجاور للمتحرك (٣) مجرى المتحرك ، والمتحرك مجرى الساكن إعطاء للجار حكم مجاوره أبدلوه الهمزة المتحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة (ألفاً) (٤) ونزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة .

قال وعلى ذلك قولهم : المرأة والكماة ، بالألف (٥) وعليه خرّج

أبو علي قوله :

١٠٤ - كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً (٦)

(١) انظر سر صناعة الاعراب ١/٨٥ وقارن بالخصائص ٣/٩٤ .

(٢) النوادر : ١٣ - حماسة البحتري : ٤٥ - سر صناعة الاعراب ١/٨٥ - الهمع ١/٨٤ .

(٣) في م : المحرك ، وستكرر الكلمة في م على هذا الشكل .

(٤) في هـ : معنى ، وفي د - م : يعني وسقطت من ل والتصويب المذكور من كتاب (سر صناعة الاعراب) ١/٨٥ .

(٥) سقط من م .

(٦) الشعر لعبد يفرث وأوله : وتضحك مني شيخه عبشمية . انظر المفضليات

١٥٨ - أمالي القالي ٣/١٣٢ - الأغاني ١٦/٣٣٣ - المحتسب ١/٦٩

المسكريات : ١٤٩ - سر الصناعة ١/٨٥ شرح المفصل ٥/٩٧ -

١١١/٩ - ١٠٤/١٠ - ١٠٧ - مغني اللبيب : برقم ٥٠٣ - ٥٠٦ وشرح

أبيات المغني ٥ : ١٣٧ برقم ٤٤٨ .

أصله ترءاً بهمزة بعدها ألف • قال سراقه :

١٠٥ - أَرِي عَيْنِي مَالِمٌ تَرَ أَيَّاهُ (١) ••• ••• •••

ثم حذفت الألف للجازم ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا •

وقال ابن يعيش (٢) : اختار البصريون في باب التنازع إعمال الثاني لأنه أقرب إلى المعمول فروعي فيه جانب القرب وحرمة المجاورة •

قال (٣) : ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا : (جَحْرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ) (وماء شَنٌّ بَارِدٌ) فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ، ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب ، والشن لا يوصف بالبرودة ، وإنما هي في وصف الحجر والماء •

قال (٤) : ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم (خَشَّتْ بَصْدْرَهُ وَبَصْدِرَ زَيْدٍ) ، فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاخترأوا الخفض [هـ - ١٥٢] هنا حملاً على البناء وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة ، فكان إعمال الثاني في ما نحن بصدده أوّلى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد •

وقال أبو البقاء في التبيين : المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثاني والثاني للأول ، ألا ترى إلى قولهم : الشمس طلعت ، وأنه

(١) الشعر لسراقه البارقي ، وتمامه : « كلانا عالم بالترهات » • النوادر :

١٨٥ - المحتسب ١/١٢٨ - سر الصناعة ١/٨٦ - الخصائص ٣/١٥٣

الأماني الشجرية ٢/٢٠٠ ، ٢٠٠ - شرح المفصل ٩/١١٠ - شرح الشافية

٣٢٢ - مغني اللبيب : برقم ٥٠٤ •

(٢) عن شرح المفصل ١/٧٩ بتصرف •

(٣) شرح المفصل ١/٧٩ •

لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل ، وكذلك قامت هند ،
لا يجوز (١) فيه حذف التاء ، فلو فصلت بينهما جاز حذفها ، وما كان
ذلك إلا لأجل المجاورة •

وقال في موضع آخر : قد أجزت (٢) العرب كثيراً من أحكام
المجاور على المجاور له ، حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى
كقولهم : جحر ضب خرب ، وكقولهم : (إني لآتية بالغدايا والعشايا) •
والعادة لا تجمع على غدايا، ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير •

وقال في موضع آخر : ذهب الكوفيون إلى أن جواب (٣) الشرط
جزم لمجاورته المجزوم وللمجاورة أثر ، ألا ترى أن (كلا) لما جاورت
المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب (٤) إلا الجوار وما حمل
على ما قبله بسبب الجوار كثير جداً ، ثم قال : وكل موضع حمل فيه
على الجوار فهو خلاف الأصل إجتماعاً للحاجة (٥) •

-
- (١) في م : ولذلك قلت : هذا لا يجوز ، وهو تصحيف •
 - (٢) في ل : اجازت •
 - (٣) في م : جواز •
 - (٤) في د - ل ، ولا سبب لذلك •
 - (٥) في د - للمحركة •

(حرف العاء)

(٥٧)

الحركة

فيها فوائد :

الأولى : اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف أو معه أو قبله على ثلاث مذاهب .

قال ابن جني (١) : والأول مذهب سيويه (٢) قال الفارسي :
وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال .

قال : ويشهد للقول بأنها (٣) تحدث بعده وفساد القول بأنها قبله وجودنا إياها فاصلة بين المثليين ، مانعة من إدغام الأول في الآخر ، نحو الملل والضئف (٤) والمشش (٥) كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو الملل والضفاف والمشاش ، فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الإدغام ، ونحو من ذلك قولهم [ه - ١٥٣] : ميزان وميعاد ، فقلب الواو ياء يدل على أن الكسرة لم تحدث قبل الميم لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو ، والواو إنما تقلب ياء للكسرة (٦) التي

(١) عن الخصائص ٣٢١/٢ بتصرف واختصار .

(٢) الكتاب ٣١٥/٢ .

(٣) في م : القول الأول .

(٤) الضئف : من معانية كثرة العيال .

(٥) المشش : من معانيه بياض يمتري الابل في عيونها .

(٦) في م : الكسرة .

تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لأتتها
 لم تكلها ، وأيضاً لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام
 لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين • [د / ٥٠] •

وقال (١) : ويفسد كونها حادثة مع الحرف أنا لو أمرنا مذكراً من
 انطي ثم أتبعناه أمراً آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا :
 اطوا يجل (٢) ، والأصل فيه : اطوا ووجل ° (٣) ، فقلبت الواو التي هي
 فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فلولا أن كسرة
 واو (اطوا) في الرتبة بعدها لما قبلت واو وجل (٤) ، وذلك أن الكسرة
 إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس الصوت فتجتذبها (٥) إلى ما هي
 بعضه ومن جنسه وهي (٦) الياء ، وكما أن هناك كسرة في الواو فهناك
 أيضاً الواو وهي وفق الواو الثانية لفظاً وحساً (٧) ، وليست الكسرة
 على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانية من الواو الأولى ، لأنه يروم
 أن يشبهما جميعاً في زمان واحد ومعلوم أن الحرف أوفى (٨) صوتاً
 وأقوى جرساً من الحركة فإذا لم يقل لك (٩) إنها أقوى من الكسرة

(١) في د - م : قال •

(٢) في الأشباه : طويجل ، والتصويب من الخصائص •

(٣) في الأشباه : اطووجل والتصويب من الخصائص •

(٤) في الخصائص : لما قبلت ياء واو •

(٥) في د م : فيجتذبها •

(٦) في الخصائص : وهو •

(٧) سقطت بعض عبارات من (ل) فاضطرب النص •

(٨) في د : أولى •

(٩) سقط من د •

انتي فيها فلا أقل من أن تكون في القوة والصوت مثلها ، وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها ، لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الأولى الموافقة للفظ الثانية ، فإذا تأدى الأمر في (١) المعادلة إلى هنا ترافعت الواو والكسرة أحكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو ، وإذا كان كذلك لم تجد أمراً تنقلب له الواو الثانية ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من اطو وجل (٢) صحيحة غير معلة (٣) لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما وتكافيهما (٤) فيما ذكرنا ، فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطو ايجل على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها ، وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لامحالة •

قال الفارسي (٥) : ويقوي قول من قال : إنها تحدث مع الحرف أن النون [هـ - ١٥٤] الساكنة مخرجها مع حروف النهم من الأنف ، والمتحركة مخرجها (٦) من النهم ، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها فكان ينبغي أن لا تنفي عنها شيئاً لسبقها هي لحركتها . قال ابن جني : كذا قال الفارسي ، قال : ورأيته معنياً بهذا الدليل ، وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له ، لأنه لا ينكر أن يؤثر

(١) في هـ : بالمعادلة •

(٢) في الخصائص : اطوا وجل •

(٣) في الخصائص معتلة •

(٤) في الخصائص : وتكافؤهما •

(٥) تابع كلام الخصائص ٢/ ٣٢٤ •

(٦) في م : لا يخرجها ، وفي ل : والمتحرك مخرجها •

الشيء فيما قبله من قبل وجوده ، لأنه قد علم أن سيرد فيما بعده
وبذلك كثير .

فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء (قلبت النون ميماً
في اللفظ وذلك نحو عمير وشمباء في عنبر وشنباء فكما لا يشك في
أن الباء) (١) في ذلك بعد النون ، وقد قلبت النون قبلها . فكذلك
لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف ، بل
إذا كانت الباء أبعد عن (٢) عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد
أثرت على بعدها (٣) ما أثرته كانت حركة النون التي هي أقرب إليها
وأشد التباساً بها أولى بأن تجذبها (٤) وتنقلها من الأنف إلى الفم ، ومما
غَيَّر متقدماً لتوقع ما يرد من بعده (٥) ضمهم همزة الوصل
لتوقعهم (٦) الضمة بعدها نحو : ادخل ، استصغر (٧) ، استخرج .

قال ابن جنبي : ومما يقوي عندي (٨) قول من قال : إن الحركة
تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم : إن الواو في نحو بعد
ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، يعنون في : يوعد ويوزن
لو خرج على أصله .

(١) ما بين المقوفتين ساقط من م .

(٢) في الخصائص : من .

(٣) في م : لما .

(٤) في الخصائص : تجذبها .

(٥) في الخصائص : من بعده متأخراً .

(٦) في م : لتوقع .

(٧) في الخصائص : استضعف .

(٨) في م : عنده ، في ل عند .

فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة (عندهم قبل حرفها المتحرك (١) بها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد (٢) الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين ، وفي يوزن بين فتحة وزاي (٣) ، فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى من فتحها (٤) ، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها ، قال : وهذا وإن كان من الواضح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين :

أحدهما : أنه لا يجب أن يكون دلالة (٥) على اعتقاد القوم في هذا ما نسب السائل إلى أنهم يريدوه ومعتقدوه ، ألا ترى أن من يقول : إنَّ الحركة تحدث بعد الحرف ومن يقول : إنَّها معه ، قد أطلقوا جميعاً هذا القول الذي هو قولهم إن الواو حذفت من يَعدُّ ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين (٦) وهذا أمر لا يظن بهم .

والآخر (٧) : أن أكثر ما في هذا أن يكون القوم أرادوه وهذا لا يصلح دليلاً على موضع الخلاف ، لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه

-
- (١) في الخصائص : المتحرك .
 - (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .
 - (٣) في هـ : وزاء .
 - (٤) في هـ د : فتحها .
 - (٥) في الخصائص : أن تكون فيه .
 - (٦) في الخصائص : مناقضين وموافقين لمخالفهم .
 - (٧) الخصائص ٢ / ٣٢٦ .

إلى النفس والحس ولا (١) يرجع فيه إلى إجماع ، لأن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة ، لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمل والطع لا إلا التبعية والشرع ، وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك (٢) بها .

قال : وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف فالفتحة بعن الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو (٣) فكما أن الحرف لا يجامع حرفاً آخر فينشأ (٤) معاً في وقت واحد ، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر (٥) في وقت واحد ، لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل ، ولا يجوز أن يتصور (٦) أن حرفاً من الحروف حدث بعضه مضاماً (٧) لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين فهذا يفسد قول من قال : إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها (٨) وقبله أيضاً ، ألا ترى أن الحرف الناشئ عن الحركة (لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المتحرك (٩) بتلك الحركة) (١٠)

(١) في ل : لا يرجع .

(٢) في هـ : المتحرك .

(٣) انظر الكتاب ٣١٥/٢ .

(٤) في هذا : حرفاً آخر في وقت واحد .

(٥) سقط من د .

(٦) في هـ : تتصور .

(٧) في الأشباه : مضافاً .

(٨) في الخصائص : أو .

(٩) في الخصائص : المتحرك وكذا في ل .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة ،
لاعتراض الضاد بينهما ، والحس يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه
قبوله .اعتراض معترض بين الفتحة والألف [د/ ٥١] التابعة لها في نحو
ضارب وقائم ، وكذلك القول في الكسرة والياء والضمة والواو إذا
تبعتهما ، وهذا تناه في البيان والبروز إلى حكم العيان . انتهى .

وقد جزم أكثر النحاة (١) بالقول الذي صار إليه سيبويه فقال
ابن الخباز في شرح الدرّة بعد أن تكلم على إعراب الاسم المنصرف (٢) :
وهنا [هـ - ١٥٦] ترتيب وهو أن حرف الإعراب قبل الحركة ،
والتنوين بعد الحركة ، لكن خالفه أبو البقاء العكبري فقال في
اللباب (٣) : الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده (٤) .

وقال قوم ، منهم ابن جني (٥) : هي بعده والدليل على الأول
من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمذ والجهر
والشدة ونحو ذلك ، وإنما كانت (٦) كذلك لأن صفة الشيء كالعرض ،
والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه إذ في ذلك
قيامها بنفسها .

(١) في دل : كثير من النحاة .

(٢) شرح الدرّة : ق ١٠ .

(٣) اللباب ق : ٥ .

(٤) في اللباب : لا بعده ولا قبله .

(٥) كلام ابن جني نقله السيوطي من اللباب ق : ٥ وما بعدها ، وانظر

للمقارنة الخصائص ٢/ ٣٢١ - وسر صناعة الاعراب : ١/ ٣٢٢ .

(٦) في اللباب : كان .

والثاني أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا (١)
حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها ، بل كنت
تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على أن الحركة معها •
واحتج من قال : هي بعد الحرف من وجهين :

أحدهما : أنك لما لم تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو
طلل ، دل على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة •

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف
لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه •

والجواب عن الأول أن الإدغام امتنع لتحصن الأول لتحركة (٢)
لا لحاجز بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو : عوض •
وعن الثاني من وجهين :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الحركة كان لأنها تجانس الحرف
الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضاً له ، ولهذا إذا حذف الحرف
بنيت الحركة بحالها • ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة ،
ومن سمى الحركة بعض حرف أو حرفاً صغيراً فقد تجوز ولهذا
لا يصح النطق بالحركة وحدها (٣) •

والثاني : لو قدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع
أن تقارن الحرف الأول ، كما أنه ينطق المشدد حرفاً واحداً ، وإن كانا
حرفين في التحقيق (٤) ، إلا أن الأول لما ضعف عن الثاني أمكن أن

(١) في ل : اذ •

(٢) في اللباب و م ل بتحركه •

(٣) كلمة (وحدها) ليست في اللباب •

(٤) في د : التحقق •

ي صاحبه ، والحركة أضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع أن يصاحب الحرف الحرف (١) ، انتهى •

[هـ - ١٥٧] الفائدة الثانية :

قال أبو البقاء (٢) : ويتعلق بهذا الاختلاف مسألة أخرى وهي أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين :

أحدهما : (أن الحرف أصله السكون ومحال اجتماع ساكن من حركات) (٣) •

(والثاني) (٤) أن الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال : إنه مجتمع من حركتين ، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أن الحركة ليست بعض الحرف •

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام ، وتبقى الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف كحركتين (٥) لم تبق الحركة قبل الحرف ، انتهى •

وكانه يشير بذلك إلى مخالفة ابن جنبي أيضاً ، فإنه عقد لذلك باباً في الخصائص قال فيه (٦) : الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من

(١) في اللباب : أن يصاحب الحرف •

(٢) اللباب : ق / ٦ •

(٣) زيادة من اللباب و (م) •

(٤) زيادة من اللباب وم •

(٥) في اللباب : حركتين •

(٦) الخصائص ٢ / ٣١٥ •

(٧) في ل : القول •

متقدمي القوم (٧) من ° كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة ، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها كما قال الشاعر :

١٠٦ - ٠٠٠ ٠٠٠ نَفِي الدراهيم تنقادُ الصياريفِ (١)

وقوله :

١٠٧ - وإثني حيثما يسري الهوى بصري

من ° حيث ما سلكو أدنو فأظور (٢)

يريد فأظور • وقول ابن هرمة يرثي ابنه :

-
- (١) صدر البيت : (تنفي يداها الحصى في كل هاجرة) والبيت للفرزدق ، أنشده سيبويه في الكتاب ١٠/١ والمبرد في الكامل : ٢٥٣/١ والمقتضب ٢٥٨/٢ ، وانظر المحتسب ١/٦٩ ، ٢٥٨ ، ٢٢/٢ - الأمالي الشجرية ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٢/٩٣ ، ١٩٧ - الانصاف : ٢٧/١ ، شرح المفصل ١٠٦/٦ خزانة الأدب ٢/٢٥٥ - ديوانه ٥٧٠ والشطر ساقط من م .
- (٢) البيت في المحتسب ١/٢٥٩ والانصاف ٢٤ ، وشرح المفصل ١٠٦/١٠ ، وخزانة الأدب ١/٥٨/٣/٤٧٧ - ٥٤٠ ومعني اللبيب برقم ٦٨٥ ، والهمع ٢/١٥٦ والدر ٢/١٠٧ ، وقد نسبه الزوزني في شرح المعاني السبع ١٤٤ الى ابراهيم بن هرمة ، وجعله جامع شعره في قسم المختلط من الشعر ابن هرمة .

واختلفوا في رواية الشطر الأول ، فمن روى : حيثما يسرى : ذهب الى لمعان البرق ومن روى (يثني) ذهب الى معنى الالتفات والانعطاف ، والشاهد في قوله (انظور) قال الزبيدي في تاج العروس مادة : (نظر) والذي صرح به اللبلي في بغية الآمال أن زيادة الواو هنا (أي في البيت) حدثت من إشباع الضمة وذكر له نظائر .

١٠٨- فأنت من الغوائل حين ترمى

ومن ذم الرجال بمنتزاح (١)

يريد بمنتزح ، وهو مقتعل من النزوح ، ولكون الحركات أبعاض الحروف أجريت الحروف مجراها في الإعراب بها في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة والتثنية والجمع على حدها والأفعال الخمسة ، وتضارعت الحروف والحركات في الحذف للتخفيف فحذفت الحركة

من قوله :

١٠٩ - ومن يتق° فإن الله معه (٢)

١١٠ - وقد بدا هنك من المئزر (٣)

(١) البيت من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك وهو في شعره المجموع : ٩٢ والمحتسب ١٦٦/١ - ٣٤ - والخصائص ٣١٦/٢ - ١٢١/٣ - والأمالى الشجرية .

(٢) في هـ : (ومن يتقى الله فإن الله معه) . وبذلك ينكسر الوزن ويسزل موضع الشاهد وهو حذف كسرة القاف وتسكينها . انظر الخصائص ٣٠٦/١ - ٣١٧/٢ - ٣٣٩ - المحتسب ٣٦١/١ - ٣٠٣/٢ - شرح شواهد الشافية ٢٢٨ - ضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٧ .

(٣) عجز بيت للأقشير الأسدي ، المفيرة بن عبد الله وصدره : رحمت وفي وفي رجليك ما فيهما ، وكان قد سكر فبذت عورته فضحك منه امرأته فقال ثلاثة أبيات : هذا البيت وقبله :

تقول يا شيخ أما تستحي من شربك الخمر على المكبر
فقلت : لو باكرت مشمولة صفوا كلون الفرس الأشقر

وانظر الكتاب ٢٩٧/٢ - والخصائص ٧٤/١ - ٩٥/٣ ، والمحتسب ١١٠/١ - ١١١ والأمالى الشجرية ٣٧/٢ - وشرح المنفصل ٤٨/١ - والخزانة ٢٧٩/٢ . والهمع ٥٤/١ - والدرر ٣٢/١ .

وقوله :

••• ••• ••• ١١١- فالיום أشرب° غيرَ مستحقبٍ (١)

وحذف الحرف في قوله :

••• ••• ••• ١١٢- فألحقت أخراهم طريقَ أ'لاهم (٢)

يريد أولاهم ، وقوله :

١١٣ - وصاني العجاج فيما وصني (٣)

يريد فيما وصاني •

قال (٤) : ومن مضارعة الحرف [هـ - ١٥٨] للحركة أن الأحرف الثلاثة ، الألف والياء والواو ، إذا أُشبعنَ ومُطْلِنَ أدّينَ إلى حرف آخر غيرهن ، إلا أنه شبيه بهن وهو الهمزة ، فإنك إذا مطلت الألف أدتك إلى الهمزة فقلت : آء (٥) ، وكذلك الياء (٦) في قولك : إيء ، والواو في قولك أوء ، فهذا كالحركة (٧) أدتك الى صورة أخرى غير

(١) صدر بيت لامرئ القيس وتماه : إثمًا من الله ولا واغل ، والبيت في الكتاب ٢٩٧/٢ والخصائص ٧٤/١ - ٩٦/٣ والمحتسب ١٥/١ - ١١٠ - وشرح المفصل ٤٨/١ والخزانة ٥٣٠/٣ - والديوان : ١٢٢ وروايته : فالיום أسقى •

(٢) صدر بيت للأسود بن يعفر وعجزه : كما قيل نجم قد خوى متتابع • انظر الخصائص ٢٩٢/٢ •

(٣) انظر ملحقات ديوان روبة ١٨٧ • إعراب القرآن ٧٣٨ • (المنسوب للزجاج) •

(٤) عن الخصائص بتصريف واختصار ٣١٨/٢ •

(٥) في الأشباه : ١١١ •

(٦) في الأشباه : الثاني •

(٧) في الخصائص : إذا مطلتها •

صورتها وهي الألف والياء والواو في (متزاح) و (الصياريف)
و (أنظور) وهذا غريب في موضعه .

ومن ذلك أن تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً
نحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكناً ، فإن كانت الألف وحدها
من بين سائر الحروف جازت نحو قطة وحصاة وأرطاة وحبنة (١) ،
ألا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي هي .

وقال : وهذا أحد ما يدل على أن ضعف الأحرف الثلاثة الألف
دون أختيها ، لأنها قد خصت هنا (٢) بمساواة الحركة دونها ، ومن
ذلك أنهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها وذلك (٣) نحو
قولهم : وا زبيداه وا غلاماه (٤) وا غلامهوه وا غلاميه (٥)
وا انقطاع (٦) ظهرهيه فهذا نحو قولهم : أعطيتكه ، ومررت بكه ،
واغزه (٧) ولا تدعه ، والهاء في الجميع لبيان الحركة لا ضمير .
ومن ذلك أن أقعد الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه وهو الألف ، فجرت
لذلك مجرى الحركة ألا ترى أن الحركة لا يسكن تحريكها ، فهذا وجه
أيضاً من المضارعة فيها [د/ ٥٢] وأما شبه الحركة بالحرف ففي نحو
تسميتك امرأة بهند وجمل فلك (٨) فيها مذهبان الصرف وتركه ، فإن

(١) يقال امرأة حبنة : قصيرة دميمة غليظة البطن .

(٢) سقط من م .

(٣) سقط من م .

(٤) في م : واغلاماه .

(٥) سقط من م .

(٦) في الخصائص وانقطاع .

(٧) في الأشباه : واغزه .

(٨) في الخصائص : فيهما .

تحرك الأوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو (قدم) اسم امرأة ،
فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد ، ونحوه ، ومن
ذلك أنك إذا أضفت - أي نسبت (١) - الرباعي المقصور أجزت إقرار
ألفه وقلبها واوا (٢) فتقول في حبل حبلي ، وإن شئت حبلوي ، وفي
انخماسي تحذف ألفه البتة ، كجباري ومصطفى ، في جباري ومصطفى ،
وكذلك إن تحرك الثاني من الرباعي تحذف ألفه البتة كقولك في جمزي :
جمزي ، وفي بشكى بشكي ، فأوجبت الحركة الحذف كما [هـ-١٥٩]
أوجه الحرف الزائد على الأربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف أنك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام
معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه ، وذلك نحو وتد ويطد (٣) ،
فحجزت الحركة بين المتقارنين (٤) كما يحجز الحرف بينهما نحو
شمليل (٥) وحبْرُ بر (٦) .

ومنها أنهم قد أجروا الحرف (٧) المتحرك مجرى الحرف المشدد ،
وذلك أنه إذا وقع رويًا في الشعر المقيد سكتن ، كما أن الحرف المشدد
إذا وقع رويًا فيه خفف ، والمتحرك كقوله :

-
- (١) الاعتراض للسيوطي : وهو ساقط من ل .
 - (٢) في هـ م : ألفا .
 - (٣) في هـ : وانظر ، في د - م وتطد في الخصائص ويطد .
 - (٤) في هـ : متقارنين .
 - (٥) ناقة سريعة .
 - (٦) في هـ : جريير وفي د : مبرير ، والتصويب من الخصائص . والجبرير :
الجمل الصغير .
 - (٧) في هـ : الحروف .

١١٤- وقاتهم الأعماقِ خاوي المُختَرَقِ (١)

فأسكن القاف وهي مجرورة، والمشدد كقوله :

١١٥ - أصحوتَ اليومَ أمْ شأقتكِ هِرْ (٢)

فحذف إحدى الرأين كما حذف الحركة من قاف المخترق .

قال : وهذا إن شئت قلبته فقلت : إن الحرف أجري فيه مجرى
الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف .

قال : وهو عندي أقيس .

ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه أن يجتمع مع الحركة
غيرها من أختيها نحو الجمع بين المخترق وبين العقق والحسق (٣) ،
فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الألف مع الياء
وأنواو (٤) ردفين .

قال :

ومن ذلك عندي أن حرّفي العلة انباء والواو قد صحتا في بعض
المواضع للحركة بعدهما كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما ،
وذلك نحو :

(١) البيت لرؤية وهو في الكتاب ٣٠١/٢ والخصائص ٢٢٨/١ ، ٢٦٠ ،
٢٦٤ ، ٣٣٣ ٣٢٠ ، والمنصف ٣/٢ ، ٣٠٨ - والمحتسب ٨٦/١ ، وشرح
المفصل ١١٨/٢ ، ٢٩/٩ والخزانة ٣٨/١ ، ٢٠١/٤ ، ومغني اللبيب
يرقم ٦٤٤ - ٦٧٦ وديوانه : ١٠٤ وابن السيرافي الفقرة : ٥٧٢ .

(٢) صدر بيت لطرفة ، وعجزه ، ومن الحب جنون مستعر والبيت في
ديوانه : ٥٠ .

(٣) انظر الأرجوزة في الخزانة ٣٨/١ . والتوجيه هو حركة ما قبل الروي
المقيسد .

(٤) في الأشباه : أو الواو .

القَوَادِ والحَوَاكِي والخَوَانِي والغَيْبِ والصَّيْدِ وحَوَلِ وروِعِ
 و (إِنْ بِيوتنا عورة) (١) ، فيمن قرأ كذلك ، فجرت الياء والواو هنا في
 الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكناً
 بعدهما نحو القواد والحواكة والخوانة (٢) ، والغياب والصيد وحويل
 ورويع وان بيوتنا عويرة ، وكذلك ما صحح من نحو قولهم : هيوء الرجل
 من الهيئة (٣) ، هو جار مجرى صحة هيوء لوقيل ، فاعرف ذلك
 فإنه لطيف . [ه - ١٦٠]

الفائدة الثالثة (٤) :

قال ابن جنبي باب كمية الحركات (٥) :

أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث ، وهي الضمة والكسرة
 والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست ، وذلك أن بين كل حركتين حركة
 فالتى بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالاة نحو فتحة
 عين عالم وكاتب (كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء ، والتي
 بين الفتحة والضمة هي) (٦) التي قبل ألف التثخيم نحو فتحة لام

(١) الأحزاب : ١٣ والقراءة المذكورة بكسر واو (عورة) شاذة ، وقد ذكرها
 أبو الفتح في المحتسب ١٧٦/٢ ، وقال : ابن عباس وابن يعمر وأبوجاء ،
 بخلاف . وعبد السلام أبو طالوت عن أبيه وقتادة ، وانظر مختصر في
 شواذ القرآن : ١١٨ .

(٢) سقط من م .

(٣) في ه : الهيئة .

(٤) في ه : الثانية ، والتصويب من بقية النسخ .

(٥) عن الخصائص ١٢٠/٣ .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

الصلوة والزكوة (١) والحياة (٢) ، وكذلك (ألف) (٣) قام وعاد ،
والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير ، فهذه الكسرة
المشمة ضمّاً ، ومثلها الضمة المشمة كسرة ، كنجو قاف المنقر (٤) وضمة
عين مذعور و (باء) (٥) ابن بور ، فهذه ضمة اشربت كسرة ، كما أنها
في قيل وسير كسرة أشربت ضمّاً ، فهما لذلك كالصوت الواحد ، لكن
ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة ، ولا كسرة مشربة فتحة •

ويدل على أن هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بألف الإمانة
وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها •

وقال صاحب (٦) البسيط : جملة الحركات المتنوعة ، أربع عشرة
حركة ثلاث للإعراب وثلاث للبناء وثلاث متوسطة بين حركتين :

أحدهما : بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الألف
المفخمة في قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحياة •

والثانية : بين الكسرة والضمة وهي حركة الإشمام في نحو قيل
وعغض على قراءة الكسائي •

والثالثة : بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممانعة

نحو رمى •

(١) في الخصائص : الصلاة والزكاة •

(٢) زيادة من د والخصائص •

(٣) زيادة من الخصائص •

(٤) في الأشباه : النقيير • والمنقر : البئر الكثيرة الماء • وانظر

الكتاب ٢ / ٢٧٠ •

(٥) زيادة من الخصائص •

(٦) في م : وقال في البسيط •

والعاشرة (١) : حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة مالا
ينصرف في حال الجر على مذهب من جعلها حركة إعراب .

والحادية عشرة : حركة بناء تشبه حركة الإعراب وهي ضمة
المنادى [ه - ١٦١] وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها
حركة بناء .

الثانية عشرة : حركة الإتياع .

الثالثة عشرة : حركة التقاء الساكنين .

الرابعة عشرة : حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معرباً
فإنه جيء بها لتصح الياء وليست حركة إعراب ولا حركة بناء .

قال : وإنما لقبت الحركات (٢) بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف
بعد سكونها ، فكل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف (٣) اللين
فأشبهت بذلك انطلاق المتحرك (٤) بعد سكونه .

وقال المهلبى في نظم الفرائد (٥) :

عددنا جملة الحركات ستاً وستاً بعدها ثم اثنتين
فإعراب " ثلاث " أو بناء " ثلاث " أو ثلاث " بين بين
ومشبهتان والإتياع حادٍ وأخرى للالتقاء الساكنين

(١) الترتيب كمايلي : ثلاث حركات للبناء ، وثلاث للأعراب ، وثلاث بين
بين ، ثم أتى الآن دور العاشرة .

(٢) في ه : الحركة .

(٣) في م : من دون اللين .

(٤) في ل : التحريك .

(٥) نظم الفرائد مخطوط ق ٣ .

وواحدة "مذبذبة" تردت لدى أخواتها في حثرتين

وقال بعضهم :

الحركات سبع : حركة إعراب ، وحركة بناء ، وحركة حكاية ،
وحركة إبتاع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من سكونين ، وحركة
المضاف إلى ياء المتكلم (١) .

الفائدة الرابعة :

قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف (٢) :

الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة ، لأن
الإعرابية علمٌ لمعان معتورة يتميز بعضها عن بعض ، فالإخلال بها
يتقضي الى التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع
الألفاظ وهيئاتها ، أعني الإبانة عما في الضمير .

الفائدة الخامسة :

يقال في حركات الإعراب : رفع ونصب وجر ، أو خفض وجزم ،
وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعض شراح الجمل : والسبب في ذلك أن الإعراب [د/٥٣]
جعلت ألقابه [هـ - ١٦٢] مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتق
من رافع ، والنصب من ناصب والجر أو الخفض من جار وخافض
والجزم من جازم .

قال : وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم
نحو العمومة والخؤولة لأنهما مشتقان من العم والخال ، فلما صار

(١) الهمع ٢٠/١ ، وشرح التسهيل ٤٤/١ .

(٢) حاشية السيد على الكشاف مخطوط ق ٣٣ .

الرفع والنصب والجر والجزم لقباً للإعراب ، ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشق له منه ألقاب، جعلت ألقابه الضم والفتح والكسر والوقف .

وقال أبو البقاء العكبري " في اللباب (١) :

إنما خصوا الإعراب بذلك (٢) لأنّ الرفع ضمة" مخصوصة ، والنصب فتحة" مخصوصة وكذلك الجر والجزم ، وحركة البناء حركة مطلقة ، والواحد المخصوص في الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الآدميين إذا أردت تعريفه علّقت (٣) عليه علماً كزيد وعمرو ، ولا تسميه رجلاً لاشتراك الجنس في ذلك ، فضمة الإعراب كالشخص المخصوص ، وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المقرب :

اختلف النحاة هل يطلق أحدهما على الآخر فيقال مثلاً للمعرّب مضموم واللمبني مرفوع أم لا على ثلاثة مذاهب :

١ - فمنهم من قال لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر لأن المراد الفرق وذلك يعدمه .

٢ - ومنهم من قال يجوز مجازاً ، والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه (٤) .

٣ - ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ولا ينعكس .

(١) المذهب الثاني ساقط من ل .

(٢) اللباب : مخطوط ق ٥ .

(٣) كلمة (بذلك) ليست في اللباب .

(٤) في هـ : غلبت والتصويب من اللباب وبقية النسخ .

الفائدة (١) السادسة :

قال أبو البقاء العكبريّ في اللباب (٢) : اختلفوا في حركات الإعراب هل هي أصل لحركات البناء أم بالعكس ، أم كل واحد منهما أصل في موضعه (٣) ؟ •

فذهب قوم إلى الأول ، وعلته أن حركات الإعراب دوال على معان (٤) ، حادثة بعلّة بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلّة أصل غيره •

وذهب قوم إلى الثاني وعلته أن حركات (٥) البناء لازمة وحركات الإعراب منتقلة واللازم أصل للمتزلزل [هـ - ١٦٣] إذ كان أقوى منه ، وهذا ضعيف لأن تنقل حركات الإعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى •

وذهب قوم إلى الثالث لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام وكلّ منهما له علّة غير علّة الآخر ولا معنى لبناء أحدهما على الآخر (٦) •

وعبر في (التبيين) عن هذا الخلاف (٧) بقوله (٨) : اختلفوا في

(١) كلمة (الفائدة) ساقطة من د •

(٢) اللباب : ق ٥ •

(٣) في اللباب : في موضعه أصل •

(٤) في م : معاني •

(٥) النسخة م ، ل : تكتبان (حركة) ولن أشير إلى ذلك مرة أخرى •

(٦) انظر في هذا البحث المقتضب ٤/١ وتعليقات المحقق وشرح الكافية ٢/٢ •

(٧) في م : الاختلاف •

(٨) مسائل خلافية في النحو : ١١٥ •

حركات الإعراب هل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس أو هما متطابقتان من غير ترتيب • قال : والأقوى هو الأول •

الفائدة (١) السابعة :

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة •

قال رجلٌ "للخيل : لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل : ما أقلّ من يميّز أفعاله ، أخبرني بأخف الأفعال عليك ، فقال : لا أدري • قال : أخفّ الأفعال عليك السمع لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصوت وأنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت ، (وفي إخراج الكسرة إلى تحريك جانب الفم مع إخراج الصوت) (٢) وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت ، فيما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد ، وهكذا نقله الزجاجي في كتاب الإيضاح في أسرار النحو (٣) •

وقال ابن جني : أرى (٤) الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون من السكون •

إذا علمت ذلك فتتفرع (٥) عليه فروع :

أحدها : اختصاص الرفع بما اختصّ به ، والنصب والكسر

(١) كلمة (الفائدة) ساقطة من د •

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من د - ل •

(٣) لم أجد هذا النقل في كتاب الإيضاح في علل النحو •

(٤) في د : ومما هو دليل على خفة • وفي م : أدل دليل وفي ل : ولا دليل •

(٥) في د • م : فيتنوع •

بما اختص به ، وذلك أن المرفوعات قليلة بالنسبة إلى المنصوبات إذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر وما ألحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبر إنَّ بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشرة • فجعل الأثقل (١) للأقل لقلّة دورانه والأخف للأكثر (٢) ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثّر وتثقيل ما يقل •

وأيضاً فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف ، والفرع الواحد (٣) [هـ - ١٦٤] من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى ، قال الزجاجي : الفعل ليس له (٤) إلا مرفوع واحد وينصب عشرة أشياء ، ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات أعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة •

الفرع (٥) الثاني : اختصاص (٦) الضم بما بني عليه والفتح والكسر بما بني عليه لما ذكر (٧) أيضاً ، فإن المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر ، ومنه ما كان بجوارياء نحو أين وكيف فزاد بعداً عن الكسرة طلباً للخفة إذ هو مع الياء أثقل منه وحده ، والمبني على الضم أقل من المبني على الكسر إذ لم يبن عليه إلا حيث ، والظروف

(١) في م : الأكثر •

(٢) في د - م - ل : للكثير •

(٣) في د - م : والنوع وفي ل هـ : الفرع •

(٤) سقط من د •

(٥) في م : والفرع •

(٦) في م : اختصاص اسم •

(٧) في ل : ذكرنا •

السته (١) ، وغير وأي في بعض أحوالها ، والمنادى وبعض الضمائر •
 الثالث (٢) : اختصاص نون التثنية بالكسر ، ونون الجمع بالفتح ،
 لثقل الجمع فأعطي الألف وأعطيت التثنية لثقلها الكسر ليتعادلا •
 الرابع : قلة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعراباً
 في بعض الأحوال وذلك لأنه أثقل من الأسماء فنحي في الغالب عن الضم
 ثلثاً يكثر الثقل •

الخامس (٣) : امتناع الجر والكسر في الأفعال جملة فراراً من
 الثقل أيضاً (٤) •

وفي البسيط : لا خلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر ،
 والألف أخف من الياء • وفيه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة ،
 ولذا حمل الجر على النصب في ما لا ينصرف ، والنصب على الجر في جمع
 المؤنث السالم حملاً على القرب (٥) •

وقال السخاوي في شرح المفصل : قال الخليل : أول الحركات
 الضمة لأنها من الشفة ، وأول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام
 إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء •

-
- (١) في ل : والظروف ، وغير والظروف الستة هي : قبل ، وبعد ، فوق ،
 وتحت ، قدام ووراء •
 (٢) في م : والفرع الثالث •
 (٣) الفرع الخامس ساقط من ل •
 (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من د •
 (٥) انتهى السقط من ل •

وقال ابن الدهان في الغرة : الضمة والكسرة مستثقتان مباينتان (١) للسكون ، والفتحة قريبة من السكون بدلالة أن العرب تفر إلى الفتحة كما تفر إلى السكون من الضمة والكسرة ، وذلك أنهم يقولون في غرفة : غرفات ، وفي كسرة : كسرات بالإتباع ، ثم إنهم يستثقلون ذلك فيقولون : كسرات ، وغرفات بالسكون ، وبعضهم يقول [هـ - ١٦٥] :

غرفات وكسرات بالفتح، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة ، ولا يقولون (٢) ذلك في ضربة (٣) وإنما يقولون : ضربات [د/ ٥٤] بالفتح لا غير ، وأيضاً فإن العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمة في عضد ، ولا تخفف الفتحة في جمل ، فأما القدر والقدر فلغتان ، وكذلك الدرّك والدرّك .

ومما يدل (٤) على مناسبة الفتحة السكون أن الواحد إذا اعتلت عينه بالسكون اعتل في الجمع بالقلب إلى الياء على شرائط تقول : ثوبٌ وثياب ، وسوطٌ وسياط ، ولم يقولوا أثواب (٥) كما قالوا : طوال لأن الواو في طويل متحركة ، وقالوا في جواد : جواد فقلبوا في الجمع لأنها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون ، انتهى .

(١) في هـ : مباينتان .

(٢) في د - م - ل : ولا يفعلون .

(٣) في هـ : ضرب .

(٤) في م : يدلك .

(٥) في د - م : ثواب .

الفائدة الثامنة (١) :

قال ابن جني (٢) : بابٌ في مطَّل الحركات ومَطَّل الحروف •
أمَّا الأول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة
ألف ، وبعد الكسرة ياء ، وبعد الضمة واو • وقد تقدمت أمثله في
الفائدة الثانية (٣) ، قال : ومن مطَّل الفتحة قول عنترة :

١١٦ - يَنْبَاعٌ مِنْ ذِفْرِي غُضُوبِ جَسْرَةٍ (٤) •••

وقال أبو علي : أراد ينبع ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً •

وقال الأصمعي : يقال انباع الشجاع انبياعاً ، إذا انخرط من بين
بين الصفين ماضياً ، وأشد فيه :

١١٧ - يَطْرُقُ حِلْمًا وَأَفَاةً مَعًا

ثُمَّتَ يَنْبَاعِ انْبِيعِ الشَّجَاعِ (٥)

فهذا الفعل يفعل انفعالاً ، والألف فيه عين ، وينبغي أن تكون (٦)

(١) كلمة (الفائدة) ساقطة من د •

(٢) عن الخصائص ١٢١/٣ بتصرف واختصار •

(٣) في م : الثامنة •

(٤) صدر بيت من معلقة عنترة ، وعجزه : زياقة مثل الفنيق ! المكدم وقوله :
ينباع : أي العرق ، والذِفْرِي : العظم الشاخص خلف الأذن ، والجسرة
الماضية في سيرها ، شرح القصائد السبع الطوال : ٣٣٢ • شرح القصائد
التسع ٤٩١/٢ •

(٥) البيت للسفاح بن بكير من المفضلية (٩٢) ص ٣٢٢ ، والرواية في
المفضليات (يجمع حلماً ••) والشجاع : الحية الذكر •

(٦) في م : يكون •

عينه واوا لأنها أقرب معنى من الياء هنا ، نعم وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغةً تولدت وذلك أنه لما سمع يتباع أشبه في اللفظ يتفعل ، فجاؤوا منه بماض ومصدر ، كما ذهب أبو بكر إليه (١) فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَمَّنَ الرجل يَضْفِنُ إذا جاء ضيفاً مع الضيف . وذلك أنه لما سمعهم يقولون : (ضَيْفَنٌ) وكانت فيعمل في الكلام أكثر من (فَعَلَّنَ) توهمه فيعلاً فاشتقَّ الفعل منه بعد أن سبق إلى وهمه هذا فيه فقال : ضَمَّنَ يَضْفِنُ [ه - ١٦٦] فلو سئلت عن مثال ضَمَّنَ يَضْفِنُ على هذا القول لقلت : فلن يقلن لأن العين قد حذفت (٢) .

قال : ومن مطل الفتحة عندنا قول الهذلي :

١١٨ - بَيْنَا تَعَثَّقِهِ الْكِمَاةَ وَرَوَّغِهِ

يوماً أَسْبَحَ لَهُ جَرِيءٌ سَكَلَفَعٌ (٣)

أي بين أوقات تعنقه ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً ، وحدثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى : « خذه من حيث وليس »

(١) (إليه) انفردت بها ه .

(٢) انظر اللسان : ضفن .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وأثبت السيوطي رواية الأصمعي ، ورواه السكري : (بينا تعانقه) والألف في (بينا) زائدة ، وسلفع : جرىء واسع الصدر ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ٣٧/١ ، وشرح المفصل ٣٤/٤ ، ٩٩ ، والخزانة ١٨٣/٣ - ومغني اللبيب برقم ٦٩٨ - ٩٢٢ والهمع ٢١١/١ ، والدرر ١٧٩/١ ، وأيضاً في الفضليات ٤٢٨ .

قال : وهو إشباع ليس ، وحكى الفراء عنهم (أكلت لحماً شاةً)
أراد لحم شاة فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفاً •

ومن إشباع الكسرة ومَطْلُهَا ما جاء عنهم من الصياريف
والمطافيل والجلاعيد • والأصل جلاعِد جمع جلعِد وهو الشديد ، فأما
ياء مِطَالِق ومِطِيلِيق فعوض من النون المحذوفة وليست مطلاً • ومن
مَطَّل الضمة قوله :

١١٩- مَمَكُورَةٌ جَمَّ العِظَامَ عَطْبُولٌ

كَأَنَّ فِي أُنْيَابِهَا القَرْتَبُولُ (١)

وأما الثاني : فالحروف المطولة هي الحروف الثلاثة المصوتة (٢)
الألف والياء والواو وهي (٣) حيث وقعت فيها امتداد ولين ، إلا أن
الإماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن (٤) مدتها ثلاثة ، وهي أن تقع
بعدها وهي سواكن توابع لما هن (٥) منهن ، وهو الحركات من جنسهن :
الهمزة (٦) والحرف المشدد ، أو (٧) أن يوقف عليها عند التذکر ،

(١) البيت مجهول القائل : المكورة : المطوية الخلق الحسنة ، العطبُول :
المرأة الفتية الجميلة العنق ، انظر المحتسب ٢٥٩/١ - الأمالي الشجرية
١٥٨/٢ الانصاف ٢٤ ، ٧٤٩ ، اللسان : قرنفل •

(٢) في الخصائص : اللينة المصوتة •

(٣) في ه : من حيث •

(٤) في ه : يتمكن •

(٥) في م : لما هو •

(٦) في الخصائص و (د) : أو •

(٧) في ه : وأن •

فالهزمة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزيئة ومقروءة ومضوءة وإنسا
 تمكن المدّ فيهن مع الهزمة لأن الهزمة حرف فأى منشؤه وتراخي
 مخرجه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّتة قبله ثم تماديت بهن
 نحوه طلثن ، وشعن في الصوت فوفين له وزدن لبنائه ومكانه (١) ،
 وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد ألا تراك إذا قلت :
 كتاب ، وحساب ، وسعيد ، وعمود ، وضروب ، وركوب ، لم
 تجدهنّ لكدّاتٍ ناعمت ، ولا وفياتٍ مستطيلات كما تجدهن
 كذلك إذا تلاهنّ الهمز أو الحرف المشدد .

- وأما سبب نعمهن (٢) ووفائهن وتماديهن إذا وقع المشدد بعدهن
 فلأنهن كما ترى سواكن وأول المثليين مع التشديد ساكن ، فيجنو عليهم
 أن يلتقي الساكنان حشواً في كلامهم ، فحينئذ ما ينهضون الألف بقوة
 الاعتماد عليها [هـ - ١٦٧] فيجعلون طولها ووفاء الصوت (٣) بها
 عوضاً مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها إذ لم يجدوا عليه
 تطرقاً ، ولا بالاستراحة إليه تعلقاً (٤) ، وذلك نحو شابّة ودابّة ، وهذا
 قضيب بكر ، وقد ثمود الثوب ، وقد قوص (٥) بما كان عليه (٦) ،
 وإذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف في المد كان حينئذ محفوظاً (٧)

(١) في الخصائص : وزدن في بيانه ومكانه .

(٢) في الخصائص : نعمتهن .

(٣) في هـ : للصوت .

(٤) في هـ : معلقاً .

(٥) قوص : من القصاص ، انظر سر صناعة الاعراب ٢٠/١ .

(٦) في الخصائص ول : بما عليه ، وفي د : مما عليه .

(٧) في الأشباه : محقوقاً ، وآثرنا لفظه الخصائص .

بتمامه وتمادي الصوت به ، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو ، فشابة إذاً
 أوفي صوتاً ، وأنعم جرساً من أختيها ، وقضيب بكر أنعم وأتم من
 قوص به وتمود الثوب (١) ، لبعده الواو من أعرق (٢) الثلاث في المدّ
 - وهي الألف - وقرب الياء إليها ، نعم وربما لم يكتف من تقوى
 لغته ويتعالى تمكينه وجهارته (٣) مما تجشّمه من مد الألف في هذا
 الموضع دون أن يطغى به طبعه وينحط (٤) به اعتمانه ووطؤه إلى (٥) أن
 يبدل من هذه الألف همزة فيجملها الحركة التي كان كلفاً بها ومُصانعاً
 بطول المدّ (٦) عنها ، فيقول : شأبة ودأبة ، قال كثير :

١٢٠ - إذا مالعوالي بالعبيط احمّارتِ (٧)

وقال :

١٢١ - (وللأرض) (٨) أمّا سودّها فتجلّت

بياضاً وأمّا يبيضها فاسوأدت (٩)

(١) في الخصائص : تمرد ثوبه .

(٢) في م : الحروف .

(٣) في الخصائص : بما .

(٤) في الخصائص : يتخطى .

(٥) سقط من ل .

(٦) في الخصائص : المدة .

(٧) ورد البيت في الديوان ٢٩٤ بالرواية التالية :

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا ما احمّارت بالعبيط العوامل

ولم نعثر على البيت برواية ابن جني . وانظر المحتسب ٤٧/١ .

(٨) زيادة من الديوان .

(٩) ديوان كثير : ٢٢٣ والرواية فيه : فادهامت .

وهذا (١) الهمز الذي تراه أمر يخص الألف دون أختيها ، وعلّة اختصاصه بها أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ههنا ساكنة بعدها الحرف المدغم ، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة تطرقاً (٢) إلى الحركة إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً (٣) لا في هذا الموضع ولا في غيره ، وليست كذلك أختها لأنهما وإن سكتنا في نحو (قضيبكر) (قوصّ به) (٤) فإنهما قد يتحركان كثيراً في غير هذا الموضع (فصار تحركهما في غير هذا الموضع) (٥) عوضاً من سكونهما فيه فاعرف ذلك فرقاً .

وقد أجزوا الياء والواو الساكتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعين (٦) لما هو منهما وذلك نحو قولهم : هذا جَيْبُكَر أي جيبُ بَكْرٍ ، وثوبُكَر [د/٥٥] ، أي ثوب بكر .

وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو ، فإن فيها سرّاً له ومن أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا (٧) ، وذلك أن أصل المد وأقواه [هـ - ١٦٨] وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما

-
- (١) في م : الأمر .
 - (٢) في م : مطرقاً .
 - (٣) في م : الا .
 - (٤) في الخصائص : وتمود الثوب .
 - (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م .
 - (٦) في الخصائص : التابعتين .
 - (٧) في م : ما رأينا .

هو للألف وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها ، وملحقان في الحكم بها ، والفتحة بعض الألف ، فكأنها إذا قدمت قبلهما (١) في نحو بيت وسوط (٢) ، وإنما قدمت الألف ، إذ كانت الفتحة بعضها ، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة فكان ذلك سبباً للألف بالمد لاسيما وهما بعد الفتحة لسكونهما أختا (٣) الألف وقويتا (٤) الشبه بها ، فصار شيخ وثوب نحواً من (٥) شاخ وثاب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما فاعرف ذلك .

وأما مدّها عند التذکر فنحو قولك : أخواك ضربا ، إذا كنت متذكراً المفعول به (٦) ، أي ضربا زيدا ونحوه ، وكذلك مَطَّل (٧) الواو إذا تذكرت في نحو ضربوا ، إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك أي ضربوا زيدا ، وضربوا يوم الجمعة ، أو ضربوا قياماً ، فتذكر الحال وكذلك الياء في نحو اضربي ، أي : اضربي زيدا ونحوه ، وإنما مَطَّلت ومدت هذه الأحرف في الوقف (٨) وعند التذکر لأنك لو وقفت عليها غير مطولة ولا ممكنة المد وأنت متذكر لم (٩)

(١) في د : قبلها .

(٢) في م : وصوت .

(٣) في هـ : لكونهما اختي .

(٤) في هـ : وقويتي .

(٥) في هـ : نحو امرء شاخ .

(٦) في الخصائص : للمفعول به أو الظرف أو نحو ذلك .

(٧) في الخصائص : تمطل .

(٨) في الاشباه : عند .

(٩) في الاشباه : ولم .

يكن في لفظك دليل على أنك متذكر شيئاً ، ولأوهمت أن كلامك قد تمّ ولم يَبْقَ بعده مطلوبٌ متوقّع لك ، فلما وقعت ومطلت علم أنك متناولٌ الى كلام تالٍ للأول منوط به ، معقود ما قبله على تضمينه وخطه بجملته ، ووجه الدلالة من ذلك أن حروف اللين الثلاثة إذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن ولم يف (١) مدهن ، وإذا وقعن بين (٢) الحرفين تسكن واعترض الصدى معهن •

ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين (٣) الحرفين كان لها صدى ، ويدل على ذلك أن العرب لما أرادت مظهرن للندبة وإطالة (٤) الصوت بهن في الوقف وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهن ولا يفني بهن أتبعتهن الهاء في الوقف توفيةً لهنّ وتطاولاً إلى إطالتهن وذلك قولهم : وا زيدا ، ولا بد من الهاء (في الوقف) (٥) فإن وصلت أسقطتها ، وقام التابع في إطالة الصوت مقامها نحو : وا زيدا (٦) وا عمراه ، وكذلك أختاها نحو : وانقطاع ظهره ، وا غلامك ، وا غلامهوه ، وتقول في الوصل ، وا غلامهوه لقد كان كريماً وانقطاع ظهره (٧) [هـ - ١٦٩] من هذا الأمر •

(١) في هـ : يعب •

(٢) في هـ : بعد •

(٣) في هـ : بعد •

(٤) في م : اطالت •

(٥) ساقط من م •

(٦) في الخصائص : وا زيدا •

(٧) في م : ظهرى •

والمعنى الجامع بين التذکر والنندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضوعين فلما كانت هذه حال هذه الأحرف ، وكنيت عند التذکر كالناطق بالحرف المستذکر ، صار كأنه هو الملفوظ (١) به فتمت هذه الأحرف وإن وقعن أطرافاً كما يتسمن إذا وقعن حشواً لا أواخر فاعرف ذلك •

وكذلك الحركات عند التذکر يُمطَلَن (٢) حتى يفينَ حروفاً في فإذا صرَّنها جرينَ مجرى الحروف المتدأة تواماً ، فيمطلن أيضاً حينئذ كما تطل الحروف ، وذلك قولهم عند التذکر مع الفتحة في قمتَ : قمتا ، أي : قمتَ يوم الجمعة ، ومع الكسرة : أتتي ، أي : أنت عاقلة ، ومع الضمة : قمتوا ، أي (٣) : قمتُ إلى زيد ، فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التذکر ساكناً صحيحاً كسر لأنه لا يجري الصوت في الساكن فإذا حرك انبعث (٤) الصوت في الحركة ، ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أتبع ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وأنت تريد قد قام : قدي ، وفي من مني ، وفي هل هلا ، وفي نعم نعمي ، وفي لام التعريف من الغلام مثلاً إلي وإلنا حرك بالكسرة دون أختيها لأنه ساكن احتيج إلى حركته (٥) فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو (قم الليل) (٦) وعليه أطلق المجزوم والموقوف في القوافي المطلقة إلى الكسر كقوله :

-
- (١) في د - م - ل : ملفوظاً ، والخصائص : ملفوظ •
 - (٢) في د : يمكن •
 - (٣) في الخصائص : في •
 - (٤) في الاشباه : أتبع •
 - (٥) في هـ : حركة •
 - (٦) المزمّل : ٢ •

١٢٢- ٠٠٠ ٠٠٠ وأثكٍ مَهْمًا تأمري القلبَ يَفْعَلِ (١)

وقوله :

١٢٣- ٠٠٠ ٠٠٠ لما تَزَلَّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ (٢)

ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب : هذا سيفني (٣) ، يريد : سيف" من أمره كذا ، فلما أراد الوصل أثبت التنوين ، ولما كان ساكناً صحيحاً لم يجر (٤) الصوت به كسر ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقال : سيفني ، وإن كان الموقوف عليه عند التذکر ساكناً معتلاً غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح نحو : اي وكبي ولو وأو ، كسّر نحو : قمتُ كي ، اي كي تقوم . ومن كان من (٥) لغته أن يفتح أو يضم لالتقاء الساكنين نحو (قمّ الليل) (٦) فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذکر نحو : قُما ويِعا وسِرا .

(١) عجز بيت لامرئ القيس ، صدره : (أغركِ مني أن حبك قاتلي) وهو وهو من معلقته والبيت في الكتاب ٣٠٣/٢ - وشرح المفصل ٤٣/٧ ، والهمع ٢١١/٢ - والبغداديات : ١١٤ - والدرر ٢٣٦/٢ - ديوانه : ١٣ .

(٢) عجز بيت للنابغة الذبياني ، صدره : (أزعج الترحل غير أن ركابنا) والبيت في الخصائص ٣٦١/٢ - وشرح المفصل ٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ والخزانة ٢٣٢/٣ ، ٧٢٦ - ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥ - مغنسي اللبيب برقم ٣١٥ - ٦٤٢ ديوانه : ٣٠ . وفيه : لما تزل برحالها .

(٣) الكتاب ٣٠٤/٢ .

(٤) في هـ : يجر .

(٥) في م : ومن كان هذا .

(٦) الزمل : ٢ . والاشارة هنا الى قراءة أبي السمال (قمّ الليل) بالضم . وحكى قطرب (قمّ الليل) - انظر مختصر في شواذ القرآن : ١٦٤ والمحتسب ٢/٣٣٥ .

وعن قطرب أن من العرب من يقول : شثم يا رجل ، فإن تذكرت
على [هـ - ١٧٠] هذه اللغة مطلّت الضمة واواً فقلت شثشو .

ومن العرب من يقرأ (اشتروا الضلالة) (١) بالضم (٢) ، ومنهم
من يكسر (٣) ، ومنهم من يفتح (٤) فإن مطلّت مستذكراً قلت : على من
ضم : اشتروا ، وعلى من كسر اشتروي ، وعلى من فتح اشتروا ،
وروينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم
عن يحيى بن زياد قول الشاعر :

١٢٤- فهمٌ بطائثهم وهمٌ وزراءؤهم

وهم القضاة ومنهم الحكام (٥)

فإن وقتت على (هم) من قوله : وهم القضاة ، قلت : وهي ،
وكذا الوقف (٦) على منهم الحكام : منهي ، وإن وقتت على (هم) من
قوله : وهم وزراءؤهم قلت : وهو (٧) ، لأنك كذا (٨) رأيت فعل
الشاعر ، وإن شئت عكست حملاً للثاني على الأول ، وللأول على الثاني ،

(١) البقرة : ١٦ .

(٢) القراءة بضم الواو هي قراءة الجمهور ، البحر المحيط ٧١/١ .

(٣) قرأها بكسر الواو يحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحق ، وأبو السمال ،
المحتسب ٥٤/١ .

(٤) قرأ بفتح الواو ، أبو السماك قنّب العدوي ، البحر المحيط ٧١/١ .

(٥) البيت مجهول القائل وهو في المحتسب ٤٥/١ وشرح المفصل ١٣٢/٣ .

(٦) في د - م : الوقوف .

(٧) في هـ : هموا .

(٨) في هـ : لأنك كأنك .

لأنك إذا فعلت ذلك لم تعد أن حملت على نظير (١) .
 وكلما جاز شيء من ذلك عند وقفة التذكر جاز في القافية (٢) البتة
 على ما تقدم وعليه تقول : عجبت منا ، أي من القوم على من فتح
 النون . ومن كسرهما فقال من القوم قال : مني .

التاسعة : في إنبابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة .

قال ابن جني (٣) : الأول منهما أن تحذف الحرف وتقرّ الحركة
 قبله نائبة عنه ودليلاً (٤) عليه كقوله :

١٢٥- كفاك كفا لا تليق درهما

جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما (٥)

يريد تعطي ، وقوله :

١٢٦- وأخو الغوان متى يشأ يصر منه (٦)

(١) في هـ ل : على نظيره .

(٢) في م : الماقبة .

(٣) عن الخصائص ١٣٣/٣ بتصرف واختصار .

(٤) في الخصائص : ودليلاً .

(٥) البيت غير منسوب ، وقد ورد ذكره في الأمالي الشجرية ٧٢/٢ ،
 والنلسان : لاق .

(٦) الشعر مصحف في هـ ، وقد صوبناه من الخصائص ، وهو للأعشى وعجزه :
 « ويكن أعداء بعيد وداد » .

والبيت في الكتاب ١٠/١ ، والانصاف ٣٨٧/١ والموازنة ١ : ٣٧٠ ،
 ابن السيرافي الفقرة ٢٣ ورواية الديوان : واخو النساء : ١٢٩ ورواية
 الخزائن ط هارون : متى يشب ١/٢٤٢ .

وقوله :

١٢٧- ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دوامي الأيدِ يخبطن السريحا (١)

ومنه قوله تعالى : (يا عبادِ فاتقون) (٢) وهو كثير في الكسرة ،
وقد جاء في الضمة منه قوله :

١٢٨- إنَّ الفقيرَ بيننا قاضٍ حَكَمٌ

أنَّ تَرَدِّدِ الماءِ إذا غاب النَجْمُ (٣)

يريد النجوم فحذف الواو وأتاب عنها الضمة ، وقوله :

١٢٩- حتى إذا بَلَّتْ حلاقيم الحُلثِ (٤)

يريد الحلوق .

وقال الأخطل :

(١) عجز بيت لمضرس بن ربيعي الفقعسي وصدده : « فطرت بمنصلي في

يممات » وهو في الكتاب ٩/١ - ٢٩١/٢ الخصائص ٢٦٩/٢ ، المنصف

٧٣/٢ - ابن السرياني ٣١٢ الفقرة ٢٥ - الأماشي الشجري ٧٢/٢ -

الانصاف ٥٤٥ - مغني اللبيب برقم ٤١٠ وشرحه ٣٣٦/٤ برقم ٣٧٠ -

(٢) الزمر : ١٦ -

(٣) رجز مجهول القائل ، وقد أنشده ابن جني في المنصف ٣٤٨/١ والمحتسب

١٩٩/١ ، ٢٩٩ ، ٨/٢ - وأبو حيان في البحر ٤٨١/٥ ، ورواية

الأشياء أن يرد ، واللسان : نجم .

(٤) أنشده ابن جني في المنصف ٣٤٨/١ - وأبو حيان في البحر ٤٨١/٥

واللسان في مادة (حلق) .

١٣٠ - كَلَسَمَ أَيَدِي مَثَاكِلِهِ مَسَلْبَةً (١)

يندبن ضَرْسَ بِنَاتِ الدَّهْرِ وَالخَطْبِ (٢)

[هـ - ١٧١] •

يريد الخطوب ، ومنه قوله تعالى (وَيَسْمَعُ اللهُ الْبَاطِلَ) (٣) و (يوم يدعُ الداعِر) (٤) و (سَنَدَعُ الزَّبَانِيَةَ) (٥) كتب ذلك بغير واو دليلاً في الخطِّ على الوقف عليه بغير واو في اللفظ ، وله ظائر • وهذا في المفتوح قليل لخفة الألف ، قال :

١٣١- مثل النقا لبده ضَرْبُ الطَّلِ (٦)

يريد الطلال ، ونحو منه قوله :

١٣٢- ألا لا بارك الله في سهيل إذا ما الله بارك في الرجال (٧)

(١) في هـ : مثلبة •

(٢) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٨٨ ، وأنشده ابن جني في الخصائص ٣٣٣/١ والمنصف ٣٤٨/١ ، والمحتسب ١٩٩/١ ، ٢٠٠ - ٨/٢ والبيت من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك ، وهو في وصف الابل يذكر أنهم يرفعن أيديهن في السير ، وشبه ذلك بلمع نواضح يشرن بخرق ، والمسلبة : لابسات السلاب ، وهو ثوب الحداد •

(٣) الشورى : ٢٤ •

(٤) القمر : ٦ •

(٥) العلق : ١٨ •

(٦) الطلل أصله الطلال ، وهو جمع الطل ، وهو المطر القليل الدائم ، ويرويه بعضهم بفتح الطاء ، وأصله الطل ففك التضعيف ، والشعر في المحتسب ١ / ١٨١ ، ٢٩٩ اللسان (طلل) •

(٧) ورد البيت غير منسوب في عدد من المصادر ، المحتسب ١ / ١٨١ ، الخزائن ٣٤١/٤ ، ٣٣٥/٤ ، المخصص ١٦٠/٦ - اللسان : آله •

فحذف الألف من لفظة (الله) ومنه قوله :

١٣٣- أو ألقا مكة من وُرُقِ الحِمي (١)

لأنه أراد الحمام فحذف الألف فالتقت الميمان فغَيَّرَ على ما ترى،
وقال أبو عثمان في قوله تعالى : (يا أبت) (٢) أراد يا أبتا فحذف الألف
وقال الشاعر :

١٣٤- فلستُ بمدرِكٍ ما فاتَ مني

بلهفَ ولا بليتَ ولا لو اني (٣)

يريد : بلهفا •

والثاني منهما ، وهو إِيَابَةُ الحرف عن الحركة في بعض الآحاد ،
وهي الأسماء الستة ، وجمع (٤) التثنية ، وكثير من الجمع فإن الألف
والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الإعراب وكذا النون في الأفعال
الخسنة نائبة عن الضمة ، وليس من هذا الباب إشباع الحركات (٥) في

(١) الرجز للمعاج ، وقد أنشده سيبويه في الكتاب ٨/١ ، ٥٦ ، والقالبي في
الأمالي ١٩٩/٢ ، وورد في الخصائص ١٣٥/٢ ، ٤٧٣ ، والمحتسب
٧٨/١ ، والعسكريات : ٨٥ والانصاف ٥١٩ ، وشرح المفصل ٧٤/٦ -
٧٥ واللسان حمم • وديوانه ٤٥٣/١ ، والبيت في وصف حمام الكعبة •

(٢) يوسف : ٤

(٣) البيت ورد في المصادر غير منسوب انظر المحتسب ٢٧٧/١ ، ٣٢٣ -
الأمالي الشجرية ٧٤/٢ - الانصاف ٣٩٠ ، ٤٤٩ ، ٥٤٦ -
العسكريات : ١١٠ •

(٤) في هـ : وجميع •

(٥) في هـ زيادة : على الحركات •

نحو منتزاح (١) والسياريف ، وأظهور لأن الحركة في نحو هذا لم تحذف وأنيب الحرف عنها ، بل هي موجودة لا مزيد فيها ولا منتقص منها .

العاشرة (٢) : في هجوم الحركات على الحركات :

قال ابن جنبي (٣) : هو على ضربين : أحدهما كثير مقيس والآخر قليل غير مقيس .

فالأول قسمان : أحدهما أن تتفق فيه الحركتان (٤) ، والآخر أن تختلفا (٥) فيكون الحكم للطاريء منهما على ما مضى ، فالمتفتقتان (٦) نحو : هم يغزون ويدعون ، أصله يغزؤون ، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللام ، وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ، ونقلت تلك الضمة المحذوفة (٧) عن اللام إلى الزاي لطروء الثانية (٨) عليها ، ولا بد من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الأولى الرتبة اعتباراً في ذلك بحكم المختلفتين (٩) [هـ - ١٧٢] ، ألا تراك

-
- (١) في هـ : مستراح ، والتصويب من الخصائص وبقية النسخ .
 - (٢) في م : الفائدة العاشرة .
 - (٣) عن الخصائص ١٣٦/٣ بتصرف يسير .
 - (٤) في هـ : الحركات .
 - (٥) في هـ : مختلفتان .
 - (٦) في هـ : فالمتفتقتان .
 - (٧) سقط من م .
 - (٨) في الخصائص : الثانية المنقولة من اللام إليها عليها .
 - (٩) في الأشباه : المختلفين .

تقول في العين المكسورة بنقل الضمة إليها مكان كسرتها نحو : يرمثون ويقتضون ، نقلت ضمة ياء يرمثون إلى ميمها فابتزت الضمة الميم كسرتها (١) ، وحلت (٢) محلها فصارت يرمون ، فكما لا نشك (٣) في أن ضمة ميم يرمثون غير كسرتها في يرميون لفظاً ، فكذلك نحكم (٤) على أن ضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزؤون تقديرأً وحكماً .

ونحو من ذلك قولهم في جمع مائة مئون ، فكسرة ميم مئون غير كسرتها في مائة اعتباراً بحال (٥) المختلفين في سنة وسنين (٦) وبثرة وبرين ، ومثله ترخيم برثن (٧) ومنصور فيمن قال : يا حارث إذا قلت يا منص ويا برث ، فالضمة فيها غير الضمة فيمن قال : يا برث ويا منص على يا حار اعتباراً بالمختلفتين (٨) ، فكما لا يشك في أن ضمة يا حارث غير كسرة يا حار سماعاً ولفظاً ، فكذلك الضمة على يا حارث في يا برث ويا منص ، غير الضمة فيهما على يا حار تقديرأً وحكماً .

وكذلك كسرة صاد صنو وقاف قنو ، غير كسرتها في

-
- (١) في هـ : لكسرتها .
 - (٢) في هـ : أو حلت .
 - (٣) في الخصائص : لا يشك .
 - (٤) سقط من د وفي الخصائص فلنحكم .
 - (٥) في م : بخلاف .
 - (٦) الأشباه : سنون .
 - (٧) في الأشباه : وبرون .
 - (٨) في الأشباه : المختلفين .

صِنَوَانٍ وَقِنَوَانٍ (١) وكذلك كسرة ضاد تَقْقُضِينَ فِي الْجَمْعِ (٢) - غير كسرتها المقدرة فيها في أصل حالها وهو تقضين - في المفرد (٣) على حد ما تقدم في يَغْزُونَ وَيَدْعُونَ .

وأما المختلفان (٤) فأمرهما واضح نحو يرمون ويقضون ، والأصل يرميئون ويقضيئون فأسكنت الياء استقلالاً للضمة عليها ونقلت إلى ما قبلها فابتزته كسرتة لظروئها عليها فصارت يِرْمُونُ وَيَقْقُضُونَ .

وكذلك أنت تغزين أصله تغزوين ، نقلت الكسرة من الواو إلى الزاي فابتزتها ضممتها فصارت تغزين ، إلا أن منهم من يشم الضمة إرادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص إلى الكسرة (٥) فلا يشم ، ويدللك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزتين (٦) عن هذين الموضعين أنهم إذا أمروا ضموا همزة الوصل وكسروها إرادة لهما ، نحو : افضوا أرثموا ، ونحو : اغزي ادعي ، فكسروهم مع ضمة الثالث ، وضمهم مع كسرتة يدل على قوة مراعاتهم للأصل المغتير وأنه عندهم مراعى معتدّ مقدر .

ومن المتفقة حركتاه ، ما كانت فيه الفتحتان (٧) نحو اسم المفعول

-
- (١) سقط من م .
 - (٢) اختلط هذا السطر مع تاليه في النسخة م .
 - (٣) الاعتراض للسيوطي .
 - (٤) في د - م : المختلفان .
 - (٥) في د : الضمة وفي ل : يخلص الكسرة .
 - (٦) في الأشباه : المبتزة .
 - (٧) في د : الحركتان .

من نحو اشتدّ واحمرّ وهو مشتد ومحمرّ ، وأصله مشتدد ومحمرر ، فأسكنت الدال والراء [هـ - ١٧٣] الأوليان وأدغمتا في المثل ، ولم تنقل الحركة إلى ما قبلها ، فتغلبه على حركته التي فيه كما تغلب (١) في يغزون ويرمين (٢) يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل أيضاً كذلك مشتدّ ومحمرّ ، ألا ترى أن أصله هنا مشتدّ ومحمرّر ، فلو ثقلت هنا (٣) لوجب أن تقول مشتدّ ومحمرّ ، فلما لم تقل ذلك وصح في المختلفين اللذين الثقل فيهما موجود لفظاً امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصنعة (٤) فيه تقديراً ووهماً .

وسبب ترك النقل في المفتوح افراد الفتح عن الضم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، ألا ترى إلى صحة الواو والياء جميعاً بعد الفتحة ، وتعذر صحة (هـ) الياء الساكنة بعد الضمة ، والواو الساكنة بعد الكسرة ، وذلك أنك لو حذف الضمة في يرميون ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمون ثم وجب قلب الواو ياء وأن تقول هم يرمين [د/٥٧] فيصير إلى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين إلى الزاي لصار التقدير إلى تغزيتن ، ثم يجب قلب الياء واواً لانضمام الزاي قبلها فتقول للمرأة : أنت تغزون ، فيلتبس بجماعة المذكر .

(١) في الأشباه : نقلت .

(٢) في الأشباه : يرمون .

(٣) في الخصائص : هذا .

(٤) في الأشباه : الصينة .

(٥) سقط من ل .

فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح ، ألا ترى
 الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو هؤلاء يخشون ، ويسعون وأنت
 ترضين وتخشين ، فلما لم تغير الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغيرهما
 واجب ، لم تغير الفتحتان اللتان إنما هما في التغير محمولتان على
 انضمامه مع الكسرة (١) .

فإقيل : قد يقع اللبس أيضاً حيث (٢) رمت الفرق ، لأنك تقول
 للرجال أتم تغزون ، وللنساء أتن تغزون ، وتقول للمرأة : أنت ترمين
 ولجمع النساء : أتن ترمين .

قيل : إنما احتمل هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة ولولا ذلك
 لما احتمل .

ووجه الضرورة أن أصل أتم (٣) تغزون ، تغزوون ، فالحركتان
 كما ترى متفتحتان . [هـ - ١٧٤] وكذلك أنت (ترمين) أصله
 (تَرْمِين) فالحركتان أيضاً متفتحتان فإذا أسكنت (٤) المضموم الأول
 ونقلت إليه ضمة الثاني وأسكنت المكسور الأول ونقلت إليه كسرة
 الثاني ، بقي اللفظ بحاله كأن لم تنقله ولم تغير شيئاً منه فوقع
 اللبس (في لفظها) (٥) فاحتمل لما يصحّب الكلام من أوله وآخره
 كأشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها ، فيعتمد في بيانها على ما يقارنها

-
- (١) نص النسخة م فيه اختلاف عن الخصائص وبقية النسخ .
 (٢) في م : بحيث ، وفي ل : قد يقع الفرق أيضاً بحيث .
 (٣) سقط من د - ل .
 (٤) في د - م : سكنت .
 (٥) زيادة من الأشباه على نص الخصائص المطبوع .

كالتحقيق والتكسير وغير ذلك فلما وجدت إلى رفع اللبس بحيث
وجدته طريقاً سلكتها ، ولما لم تجد إليه طريقاً في موضع آخر احتملته
ودلت بما يقارنه عليه .

الضرب الثاني : مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير
قياس كقوله :

١٣٥- وقال اضرب الساقين إمك هابل (١)

أصله أمك ، فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ :
(فلامته الثالث) (٢) فصار إمك ، ثم أتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة
الإتباع على ضمة الإعراب ، فابتزتها موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه ،
ألا تراك لا تقول : قدر ك واسعة ، وعدليك ثقيلة ، ولا بنتك عاقلة .
ونحو ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي : (بما أنزريك) (٣) وقياسه
في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بينَ بينَ فنقول : بما أنزل إليك ،
لكنه حذف الهمزة حذفاً وألقى كسرتها (٤) على لام أنزل ، وقد كانت
مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره بما أنزريك ،

(١) الكتاب ٢/٢٧٢ . الخصائص ٢/١٤٥ - تفسير القرطبي ١/١٣٦ -
شواهد الشافية ١٧٨ .

(٢) النساء : ١١ - وهو يريد القراءة بكسر همزة « إم » في الآية وهي
قراءة حمزة والكسائي ، انظر البحر ٣/١٨٤ .

(٣) البقرة : ٤ . قال محقق الخصائص : ولم أر من نسب هذه القراءة
إلى الكسائي واكتفى في البحر ١/٤١ بقوله : إنها شاذة ولم ينسبها .

قلت : ونسب ابن جني هذه القراءة إلى الكسائي في المحتسب ١/٢٤٢ .

(٤) في الخصائص : حركتها .

فالتقت اللامان متحركتين ، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية ،
كقوله تعالى : (لکنّا هو الله ربّي) (١) •

ونحو منه ما حكاه لنا أبو علي عن أبي عبيدة أنه سمع : دعه في
حرّ أمه (٢) وذلك أنه نقل ضمة الهزمة - بعد أن حذفها - على الراء
وهي مكسورة فنفي الكسرة وأعقب منها ضمة •

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة
سعيد بن سلم (٣) عن امرأة قالت لبنات لها وقد خلون إلى أعرابي كان
كان يألّفهن (أي السوّ تنتنه) (٤) قال أحمد بن يحيى فقال لي ابن
الأعرابي : تعال إلى ههنا اسمع ما تقول ، قلت : وما في هذا ؟ أرادت
استفهام إنكار - : أي السوء أتنه ؟ فألقت فتحة أتن على [هـ ١٧٥]
كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السوء : أي السوتتنه • فهذا نحو
مما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس لأنه ليس على حد التخفيف القياسي ،
لأن طريق قياسه أن تقول في حرّ أمه ، فتقر كسرة الراء عليها وتجعل
هزمة أمه بين بين ، أي بين الهزمة والواو لأنها مضمومة كقوله تعالى :

(١) الكهف : ٢٨ • جاء في النشر ٢/٢٩٨ ، واختلفوا في (لکنّا هو الله)
فقرأ أبو جعفر وابن عامر ورويس (لکنا) بإثبات الألف بعد النون
وصلاً ، وقرأ الباقون بغير ألف ، ولا خلاف في إثباتها في الوقف
إتباعاً للرسم •

(٢) في هـ : في حرّمه • وفي د : في جرّمه ، والتصويب من الخصائص ٣/١٤١ •

(٣) في هـ : مسلم •

(٤) في الأشباه : أي السوء تنتنه ، والتصويب من الخصائص •

(٥) عبارة : استفهام إنكار ليست في الخصائص ولا في د - م - ل •

((يستهزون) (١) ، فيمن خفف ، أو في حرئته ، فيبدلها ياء البتة على يستهزيون وهو رأي أبي الحسن ، فأما (في حرمة) فليس على قياس البتة ، وكذلك قياس تخفيف قولها : أي السوء اتنته ، أن تقول : أي السوء يتنته (٢) فتخلص همزة آتنته ياء البتة لافتتاحها وانكسار ما قبلها كقولك في تخفيف مشر : مير (٣) • انتهى ما ذكره ابن جني •

ومن فروع هذا الباب كسرة شرب إذا بني للمفعول (٤) ، وكسرة زبرج إذا صغر هل تبقى ؟ ظاهر كلامهم نعم ، قال أبو حيان (٥) : ولو قيل : إنها زالت وجاءت كسرة " أخرى لكان وجهاً كما قالوا في (من زيد) في الحكاية على أحد القولين ، وفي (منص) (٦) إذا رخت منصوراً على لغة من لا ينتظر ، فإنهم زعموا أنها ضمة بناء غير الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة الأصلية •

قال : وإذا صغرت فُعلاً (٧) على فُعِيل ، فضمة فُعِيل غير ضمة فُعَل وقيل : هي هي •

-
- (١) الأنعام : ٥ ، ووردت في عدة آيات كريمة •• أما تخفيف الهمزة فانظر بشأنه الاتحاف : ٧٠ •
- (٢) في الأشباه : تنتنه •
- (٣) جمع المثرة : وهي الذحل والعداوة ، وفي هـ : ميزر مؤزر والتصويب من الخصائص والنسخة ل •
- (٤) انظر شرح التسهيل ٦ / ق ١٢٧ •
- (٥) شرح التسهيل ٦ / ق ١٢٧ •
- (٦) في م : يامنص ، وفي شرح التسهيل (وكذلك الضمة في يامنص) •
- (٧) سقط من م • مثلاً : تصفير صنبع صنبع •

الحادية عشرة (١) : قال ابن القيم في بدائع الفوائد (٢) : قال السهيلي : قولهم : حرف متحرك (٣) ، وتحركت الواو ، ونحو ذلك تساهل" منهم ، فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز إلى حيز والحرف جزء من الصوت (٤) ، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عَرَضٌ ، والحركة (٥) لا تقوم بالعرض ، وإنما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف ، فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق ، فيحدث من (٦) ذلك صوت (٧) خفيّ مقارب (٨) للحرف ، إن امتدّ كان واواً ، وإن قصر كان ضمة ، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة (٩) ، وكذا القول في الكسرة . [هـ - ١٧٦] .

والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند (النطق

-
- (١) في ب : عشر .
(٢) بدائع الفوائد ١/٣٤ ، وانظر نتائج الفكر : ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ .
(٣) سقط من د - ل .
(٤) في البدائع : المصوت .
(٥) في م : العرض .
(٦) في البدائع : مع .
(٧) في البدائع : صوبت .
(٨) في البدائع : مقارن .
(٩) في البدائع : يسمى فتحة أو نصبة ، وإن مدت كانت ألفاً ، وإن قصرت فهي فتحة .

بالحرف ، ولا (١) يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند (٢) ذلك أي ينقطع ، فلذلك سميّ جزءاً اعتباراً بانجزام الصوت وهو انقطاعه ، وسكوناً (٣) اعتباراً بالعضو الساكن ، فقولهم : فتح وضم وكسر ، هو من صفة العضو وإذا سميت ذلك رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً فهي من صفة الصوت لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما ، وعبروا بهذه عن حركات الإعراب (٤) لأنها [د / ٥٨] لا تكون إلا بسبب وهو العامل ، كما أنّ هذه إنما تكون (٥) بسبب وهو حركة العضو (٦) ، وعن أحوال البناء تلك لأنه لا يكون بسبب أعني بعامل ، كما أنّ هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة •

-
- (١) في البدائع ١/٣٥ : فلا • وكذلك في نتائج الفكر : ٨٤ •
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من م •
(٣) في م : وسمي سكوناً •
(٤) عبارة البدائع : ولهذا عبروا عنه بالرفع والنصب والجر عن حركات الاعراب ، إذ الاعراب لا يكون إلا بعامل وسبب •
(٥) في الاشباه : لانكون ، وهو خطأ •
(٦) في البدائع : وهو حركة العضو ، واقتضت الحكمة اللفظية أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون عن سبب، وهو الاعراب، وأن يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء ، فإن البناء لا يكون بسبب وأعني بالسبب العامل ، فاقتضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده تغيراً له [بغير آلة] ، إذ الحركات الموجودة في العضو لا تكون إلا بآلة • وانظر نتائج الفكر •

قال ابن القيم (١) : وعندي أن هذا ليس باستدراك على النحاة ، فإن الحرف وإن كان عَرَضاً فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركة محله ، فإن الأعراض (٢) ، وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرك بحركة محلها فاندفع (٣) الإشكال جملة .

الثانية عشرة : قال أبو حيان في شرح التسهيل (٤) : اختلف النحاة في الحركات الثلاث أهى مأخوذة من حروف المد واللين أم لا (٥) ، فذهب الأكثرون إلى أن الفتحة من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء ، اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات والثاني مأخوذ من الأول .

(وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث ، الألف من الفتحة ، والواو من الضمة ، والياء من الكسرة ، اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالأصل عن فرعه (٦)) .
وذهب بعض النحويين إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من

-
- (١) بدائع الفوائد ١/٣٥ .
 - (٢) في م : الاعراب .
 - (٣) في البدائع : وعلى هذا فقد اندفع .
 - (٤) شرح التسهيل ٧/ق ١٢٣ .
 - (٥) عبارة (أم لا) ساقطة من م .
 - (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م . وفي الأشباه : بالأصل على فرعه ، والتصحيح من الشرح .

الحركات ، ولا الحركات مأخوذة من الحروف ، اعتماداً على أن أحدهما (١) لم يسبق الآخر وصححه بعضهم . انتهى . [هـ - ١٧٧] .
الثالثة عشرة : قال في البسيط : تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركة .

الرابعة عشرة (٢) : الأصل في تقدير الحروف (٣) أن يقدر ساكناً لأن الحركة أمر زائد فلا يُقدّم عليه إلا بدليل ، ومن ثم كان مذهب سيبويه في (شاة) أن الأصل فيها شوهة - بسكون الواو - كصَفْحَة لاشوهة بالفتح (٤) ، وفي (دَم) أن وزنه فعلل بالسكون لافعل بالتحريك (٥) .

الخامسة عشرة (٦) : الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي المؤنث بغير هاء نحو (سقر) فإنه يمنع الصرف ، كما لو كان فوق ثلاثة (٧) إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتّم حذف ألف جمزى في النسب ، كتحتّم ألف مصطفى ، لا كتخيير ألف جبلى المشاركة لها في عدد الحروف .

قال في البسيط : فإن قيل : لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التأنيث في التصغير كالرباعي ، ولا شك في لحوقها نحو سقيرة .

(١) في د : أحدها وفي م : إحداهما .

(٢) في م : الفائدة الرابعة عشرة .

(٣) في د : الحركات . وفي ل : الحرف .

(٤) الكتاب ٢/ ٨٤ ، ١٢٦ .

(٥) الكتاب : ١٢٢/٢ .

(٦) في م : الفائدة .

(٧) د - م : ثلاث .

قلت (١): نحن لا ندعي أن الحركة تجري مجرى الحرف الرابع (٢) في كل حكم ، بل في موضع يثقل اللفظ بها ، وذلك في المكبر بخلاف المصغر .

السادسة عشرة (٣) : قال أبو اليقضاء في التبيين : اعلم أنّهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو : هذا بكسر ، ومررت بيكسر ، أن حركة الإعراب صارت في الكاف ، إذ الإعراب لا يكون قبل الطّرف ، وإتّما يريدون أنّها مثلها .

السابعة عشرة (٤) : قال ابن يعيش (٥) : كان المتقدمون يسمّون انفتحة الألف الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، لأنّ الحركات والحروف أصوات ، وإتّما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت ، فسمّوا العظيم حرفاً والضعيف حركة ، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً ، ولذلك دخلت الإمالة على الحركة كما دخلت الألف ، إذ الغرض إنّما هو تجانس الصوت ، وتقريب بعضها من بعض .

فائدة :

قال بعض شراح الجمل : السؤال [هـ - ١٧٨] عن مبادئ اللغات يؤدي إلى التسلسل ، فهذا (لا ينبغي أن يسأل لأي شيء

(١) في ل : قلنا .

(٢) سقط من د - م - ل .

(٣) في م : الفائدة .

(٤) في م : الفائدة .

(٥) شرح المفصل ٦٤/٩ .

اتفردت الأسماء بالجر ؟ واتفردت الأفعال بالجزم ؟ وإنما (١) ينبغي أن يسأل عما كان يجب فامتنع وهو خفض الأفعال المضارعة بالإضافة ، لأن الفعل مرفوع وإن (٢) أضيف إليه كقوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقتهم) (٣) وجزم الأسماء التي لا تنصرف وذلك أنها لما أشبهت الفعل المضارع ، وحكم لها بحكمه فلم تنون ولم تُخَفَضْ كالفعل ، كان يجب أن يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي أشبهته بدل حمله على النصب ، ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكناً في حال الخفض ويكون فيه ترك العلامة علامة .

والجواب على ذلك ما ذكره الزجاجي (٤) ، أنه لم تُخَفَضْ (٥) الأفعال المضارعة لأن الخفض لو كان فيها إنما كان (٦) يكون بالإضافة ، لأنه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا بالإضافة (٧) ، والإضافة إما للملك أو للاستحقاق ، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه ، فلا يكون فيها إضافة وإذا لم يكن فيها إضافة لم يكن فيها خفض ، فإن أضيف إلى الفعل فإنما يضاف إليه في اللفظ ، ولمصدره في المعنى

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) في ل : وإنما .

(٣) المائة : ١١٩ .

(٤) عقد الزجاجي لهذا المبحث فصلاً في (الايضاح) : ١٠٧ ، والكلام هنا مذكور بتصرف .

(٥) في م : يخفض .

(٦) سقط من د .

(٧) في د - م : للاضافة .

والذلك لا تؤثر الإضافة فيه ، ولم تجزم الأسماء التي لا تنصرف لأنها
قد ذهب منها التنوين ، فلو ذهبت الحركة لأدسى ذلك إلى ذهاب شيئين
من جهة واحدة وذلك إخلال بالكلمة (١) لتوالي الحذف
على (٢) آخرها .

(١) في م : الكلمة .

(٢) في د : الي .

حكاية الحال من القواعد الشهيرة

قال ابن هشام في المغني (١) : القاعدة السادسة :

إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار نحو : (وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) (٢) لأن لام الابتداء للحال ، ونحو : (هذا من شيعته وهذا من عدوه) (٣) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام كما تقول : هذا كتابك فخذوه ، وإنما الإشارة كانت (٤) إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت ، ومثله (والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه إلى بلدٍ ميتٍ فاحيينا به الأرض) (٥) ألا ترى أنه تعالى قصد بقوله (فتثير سحاباً) إحضار [هـ - ١٧٩] تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو (٦) أولاً قطعاً ثم تتضام (٧) متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاماً ، ومنه (ثم قال له كئن فيكون) (٨) أي فكان

(١) مغني اللبيب ٢/ ٧٦٩ .

(٢) النحل ١٢٤ .

(٣) القصص : ١٥ .

(٤) سقط من م .

(٥) فاطر : ٩ .

(٦) في د - م : تبدأ .

(٧) في د - م يتضام متقلبة .

(٨) آل عمران : ٥٩ .

(ومن يشرك بالله فكأنما خرّ من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق) (١) (ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا) (٢) إلى قوله : (وثريّ فرعون وهامان) (٣) ومنه عند الجمهور (وكلبهم بأسط ذراعيه) (٤) [أي يبسط ذراعيه] (٥) بدليل [د/٩٥] (وتقلبهم) ، ولم يقل وقلبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام : إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ، ومثله (والله مخرج ما كنتم تكتمون) (٦) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبله وقت التدارؤ وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية • ومثلها قوله :

١٣٦ - جارية" في رمضان (٧) الماضي

تقطع الحديث بالإيماض (٨)

-
- (١) الحج : ٣١ •
(٢) القصص : ٥ ، ٦ •
(٣) الكهف : ١٨ •
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من م •
(٥) البقرة : ٧٢ •
(٦) في د - م - ل : زمان •
(٨) الرجز لثرية في ملحقات ديوانه ١٧٦ - العضديات برقم ١٦١ ص ١٠٤ وانظر : الانصاف ١٤٩ - الخزائن ٣/٤٨١ •

ولولا حكاية الحال في قول حسان :

١٣٧ - يُغشَّوْنَ حتى لا تهرث كلابهم (١)

لم يصحَّ الرفع لأنه لا يرفع إلا [وهو للحال ، ومنه قوله تعالى :

(حتى يقول الرسول) (٢) [(٣) •

(١) صدر بيت لحسان بن ثابت من قصيدة مدح بها الفساسة وعجزه :

« لا يسألون عن السواد المقبل » • انظر الكتاب ٤١٣/١ - والمصون

وديوانه ٣٠٩ وابن السيرافي الفقرة ٢٧٩ •

(٢) البقرة : ٢١٤ •

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ل •

(٥٩)

الحمل على ماله نظير

أولى من الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع : منها (مروان) يحتمل أن يكون وزنه فعلان أو مفعالا أو فعوالا ، والأول له نظير فيحمل عليه ، والآخران مثالان لم يجيئا . ذكره ابن جني (١) .

ومنها فم أصلها فَوَّهٌ بزنة فَوَّز ، حذفت الهاء لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف ، فحذفت كحذف حرف العلة ، فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب وكان القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها ، ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى ، فتحذف [هـ - ١٨٠] الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظر فلما كان القياس يؤدي إلى ما ذكر أبدلوا من الواو ميماً ، لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ذكره ابن يعيش (٢) .

ومنها : ألف (كلا) لام (٣) وليست زائدة لثلا يبقى الاسم

(١) عن الخصائص ٦٧/٣ بتصريف .

(٢) عن شرح المفصل ٥٣/١ بتصريف .

(٣) زيادة من م وشرح المفصل .

أظهار على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصلاً ، ذكره ابن يعيش أيضاً (١) .

ومنها : مذهب سيويه أن التاء في (كلتا) بدل من لام الكلمة ، كما أبدلت منها في بنت وأخت ، وألفها للتأنيث ، ووزنها فعلى كذكرى ، وذهب الجرّمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما في كلا ، والوجه الأول ، لأنه ليس في الأسماء فعتل ، ولم يعهد أن تاء التأنيث تكون حشواً في كلمة ، ذكره ابن يعيش (٢) .

ومنها : قال ابن الأنباري في الإنصاف (٣) : ذهب البصريون إلى أن الأسماء الستة معربة في مكان واحد ، والسواو والألف والياء هي حروف الإعراب ، وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين .

قال : والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه (له ظير في كلام العرب فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد) (٤) ، وما ذهبوا إليه لا ظير له في كلامهم ، فإنه نيس في كلامهم معرب له إعرابان ، والمصير الى ماله ظير أولى من المصير إلى ما ليس له ظير .

ومنها : قال ابن الأنباري (٥) : ذهب البصريون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب ، وذهب الجرّمي إلى أن انقلابها هو الإعراب .

(١) شرح المفصل ١/٥٤ .

(٢) عن شرح المفصل ١/٥٥ بتصرف .

(٣) الانصاف ١/١٧ مسألة رقم ٢ .

(٤) ما بين المقوفتين ساقط من ل .

(٥) الانصاف ١/٣٣ ، المسألة رقم ٣ .

وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا ظير له في كلامهم .

ومنها : قال ابن فلاح في المعني : صفة اسم (لا) المبني يجوز فتحه نحو : لارجلَ ظريفَ في الدار ، وهي فتحة بناء ، لأن الموصوف والصفة [ه - ١٨١] جعلاً كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ، ثم دخلت (لا) عليهما بعد التركيب ، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما معربان ، فبينا معها ، لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ولا ظير له .

ومنها قال ابن فلاح : ذهب البصريون إلى أن (اللهم) أصله يا الله ، حذف (يا) و عوض منها الميم المشددة في آخره .

وقال الكوفيون (١) : ليست الميم بعوض بل أصله يا الله أم ، أي اقصد ، فحذفت الهزة من فعل الأمر واتصلت الميم المشددة باسم الله (٢) فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل هلم ، فإنها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم (٣) ، وعندنا من هل وأم . قالوا : فما صرنا إليه له ظير وما صرتم إليه دعوى بلا دليل .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : قال الكوفيون : ضمير الفصل إعرابه بإعراب ما قبله لأنه توكيد لما قبله ، ورده البصريون بأن المكتسبي لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلا مالا ظير له في كلامهم غير جائز .

(١) انظر الانصاف ١/ ٣٤١ المسألة ٤٧ .

(٢) في د - م - ل : بالله .

(٣) الكتاب : ٦٧/٢ .

وقال ابن جني في الخصائص (١) : إذا دلّ الدليل لا يجب إيجاد النظرير وذلك على مذهب الكتاب (٢) فإنه حكى مما جاء على فعل (إبلا) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظرير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه فأما إن لم يتم الدليل فإنك محتاج إلى النظرير ، ألا ترى إلى عزويت (٣) لما لم يتم الدليل على آن واوه وتاءه (٤) أصلان احتجت إلى التعليل بالنظرير فمنعت أن يكون (مفويلا) لما لم تجد له نظيراً وحملته على (فعلت) لوجود النظرير ، وهو غفريت وغفريت (٥) .

وكذلك قال أبو عثمان في الرد على من ادعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعة (٦) :

لم تر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى :
(وَكَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) (٧) فجعل عدم النظرير رداً على من

(١) الخصائص ١/١٩٧ .

(٢) الكتاب ٢/٣١٥ وعبارة سيبويه « ويكون فعلاً في الاسم نحو إبل ، وهو قليل لأنعلم في الأسماء والصفات غيره » .

(٣) ذكره سيبويه في الكتاب ٢/٣٤٨ ، وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع ، انظر الجمهرة ٣/٤٢١ وانظر معجم البلدان : عزويت .

(٤) في هـ : وياه ، وهو تصحيف .

(٥) أي منكر وخبيث .

(٦) الخصائص ١/١٩٧ .

(٧) الضحى : ٥ .

أنكر قوله ، فأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظر فإنك تحكم مع عدم النظر ، وذلك قولك في (١) [هـ - ١٨٢] الهمزة والنون من أندلس : إنهما زائدتان وإن وزن الكلمة بهما (أفعل) وإن كان هذا (٢) مثلاً لا نظير له وذلك أن النون لا محالة زائدة ، لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على فععلل فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد برد (٣) في يدك (٤) ثلاثة أحرف أصول وهي اندال واللام والسين ، وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك (٥) حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النون أصلاً . والهمزة زائدة لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو مدرج وبابه . وقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان وأن الكلمة بهما على أفعل ، وإن كان هذا مثلاً لا نظير له . فإن ضام الدليل النظر فلا مذهب بك على ذلك ، وهذا كنون [د/٦٠] عتتر ، فالدليل يقضي بكونها أصلاً ، لأنها مقابلة لعين جعفر والمثال أيضاً معك وهو فعلل .

وقال ابن يعيش (٦) : ذهب المبرد إلى أن نحو لا مُسَلِّمِينَ لك ولا مُسَلِّمِينَ لك معربان وليسا بمبنيين (٧) مع لا ، قال : لأن الأسماء

-
- (١) في الخصائص : كقولك ، وفي م : أفعل .
 - (٢) زيادة في الأشباه .
 - (٣) في الأشباه : يرد .
 - (٤) في الأشباه : ذلك .
 - (٥) سقطت من ل .
 - (٦) عن شرح المفصل ١٠٦/٢ .
 - (٧) في د - م - ل : والشرح مبنيين .

المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً فلم (١)
يجز ذلك .

وقال ابن يعيش (٢) : وهذا إشارة إلى عدم النظير . قال وإذا قام
الدليل فلا عبرة بعدم النظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً ،
وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .
وقال الشلوين : .

قول من قال : إن الحروف في الأسماء الستة دلائل إعراب وليست
بإعراب ولا أحرف إعراب يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف
واحد في قولك : ذو مال ، وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على
الإعراب ، وذلك خروج عن النظائر (٣) ، فلا ينبغي أن يقال به (٤) .
قاعدة :

قال ابن يعيش (٥) : يجوز أن يسمّى الرجل بما لا نظير له في
كلام ولهذا لم يذكر سيبويه (دليل) في أبنية الأسماء لأنه اسم لقبيلة
أبي الأسود ، والمعارف غير معوّل عليها في الأبنية [هـ - ١٨٣] .

(١) الاشباه : يوجد ، والتصويب من الشرح .

(٢) شرح المنفصل ١٠٦/٢ .

(٣) في د - م : الظاهر .

(٤) (به) ساقطة من د - م - ل .

(٥) عن شرح المنفصل ١١٣/٦ بتصرف .

(٦٠)

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في النهاية (١) : الحُدَّاث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير قياس حملاً على نظيره وهو سامر وسُمَّار (٢) ، فإن السمار المتحدثون •

(٦١)

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جني باباً في الخصائص قال (١) : وذلك أن تُحْضَرَك الحالُ ضرورتين لا بدَّ من ارتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشاً ، وذلك كواو (ورتل (٢)) أنت فيها بين ضرورتين :

إحداهما أن تدعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير نحو الوصوصة والوحوحة وضوضيت (٣) وقوقيت •

والأخرى (٤) : أن تجعلها زائدة أولاً ، والواو لا تزداد أولاً ،

(١) النهاية : مادة (حدث) ٢٣٩/١ •

(٢) في ل : ثمار •

(٣) الخصائص ٢١٢/١ •

(٤) هو الشر والأمر العظيم •

(٥) في د - م : : صوصيت •

(٦) في م والخصائص : والآخر •

فإذا كان كذلك كان أن يجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه ، أعني حال التضعيف ، فإما أن تزداد أولاً ، فإن هذا أمر لم يوجد على حال ، فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك : فيها قائماً رجل ، لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون ، وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلته (١) جائز - حملت المسألة على الحال فنصبت . وكذلك ما قام إلا زيبداً أحد ، عدلت إلى النصب لأنك إذا (٢) رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثني منه ، وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه ، فقد جاء على كل حال . فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمّل عليه غيره . انتهى .

وقال ابن إيباز (٣) (في نحو : فيها قائماً رجل) (٤) أبو الفتح يسمي هذا الحمل : أحسن القبيحين (٥) ، لأن الحال من النكرة قبيح وتقديم (٦) الصفة على الموصوف أقبح فحمل على أحسنهما .

وقال ابن يعيش (٧) : إنما امتنع العطف على عاملين عند الخليل

(١) في دل : مناقلة .

(٢) في ل : ان .

(٣) المحصول ق ٨٨ .

(٤) ما بين المعقوفتين للسيوطي .

(٥) في المحصول : وتقدم .

(٦) في المحصول : الأقبحين .

(٧) عن شرح الفصل ٢٧/٣ بتصرف واختصار .

وسيبويه [هـ - ١٨٤] لأن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه ، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب (١) بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا أقيم مقام الفعل لم يجوز أن يتسلط على عمل الجر ، فلذا لم يخرجوا قولهم في المثل (ما كلُّ سوداء ثمرةٌ ولا بيضاء شحمةٌ) (٢) على العطف على عاملين كما هو رأي الكوفيين حيث جعلوا جر بيضاء بانعطف على سوداء والعامل فيها كل ، ونصب شحمة عطفاً على خبر ما ، ومثله عندهم : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو ، ويخضون قاعداً بالعطف على قائم المخفوض بالباء ويرفعون عمراً بالعطف على اسم (ما) [وسيبويه والخليل لا يجيزون ذلك] (٣) بل يخرجونه على حذف المضاف وإبقاء عمله .

فإن قيل (٤) : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل وهو ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً ، فلم كان حملة على الجار أولى من حملة على العطف على عاملين ؟

قيل : لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فأما مجيئه فنحو :

١٣٨ - وبلدةٍ ليسَ بها أنيسٌ (٥)

- (١) في د - ل : الابواب .
- (٢) المستقصى في الأمثال ٢/٢٢٨ برقم ١١٩٩ ، والمثل يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم .
- (٣) زيادة من شرح المفصل يقتضيها السياق .
- (٤) شرح المفصل ٣/٢٧ .
- (٥) الرجز لجران العود انظر : الكتاب ١/١٣٣ ، ٣٦٥ ، معاني القرآن ١/٤٧٩ ، المقتضب ٢/٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤١٤/٤ البغداديات : ٢٠٧ - الانصاف ٢٧١ ، شرح المفصل

←

أي ورب بلدة ، وقولهم في القسم : (الله لأفعلن) (١) وقول
رؤبة لما قيل له كيف أصبحت (خير عافاك الله) أي بخير •

وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة (والأرحام) (٢) على حذف الجار ،
وأن التقدير فيه وبالأرحام والأمر فيه ليس ببعيد (٣) ذلك البعد ، فقد
ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلاً ، ولم (٤)
يثبت في الاستعمال العطف على عاملين ، فكان حمله على ماله نظير أولى ،
وهو من قبيل أحسن التبيين •

وأما من جهة القياس فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف
وشاركه (٥) الحرف الجار في كونه عاملاً جاز فيه ما جاز في الفعل على
سبيل الندرة •

←
٨٠/٢ ، ١١٧ - ٢٧/٣ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ - الخزانة ٤/١٩٧ ،
ورواية الديوان : ٥٣ :

قد ندع المنزل بالميسر يعتمس فيه السبع الجروس
البدئب أو ذو لبس هموس بسابسا ليس به أنيس

آلا اليعافير والا الميسر

- (١) انظر الكتاب ٢/١٤٤ ، ١٤٥ •
- (٢) النساء : ١ - والآية : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) ،
قال في النشر ٢/٢٣٩ : واختلفوا في (والأرحام) فقرأ حمزة ، بخفض
الميم ، وقرأ الباقون بنصبها •
- (٣) في الشرح بالبيد •
- (٤) في ل : وان •
- (٥) في هـ : وشارك •

(٦٢)

حمل الشيء على الشيء

من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جني باباً في الخصائص (١) ، قال : اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي وذلك كقولنا (٢) في النسب إلى مافيه همزة التأنيث بالواو ، وذلك (٣) نحو : حمراوي [هـ - ١٨٥] صراوي وعشراوي ، وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تقرر (٤) بحالها لثلاث تقع علامة التأنيث حشواً ، فمضي هذا على هذا لا يختلف ثم إنهم قالوا في النسب إلى علباء : علباوي وإلى حرباء : حرباوي ، وأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ، ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب في حمراوي لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كساء وقضاء : كساوي وقضاوي ، فأبدلوا الهمزة واواً حملاً لها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتأنيث ، فهذه علته غير الأولى ، ألا تراك لم تبدل همزة علباء

(١) الخصائص ١/٢١٢ .

(٢) في د : قولنا .

(٣) سقط من د .

(٤) في هـ : تقرر .

واواً في علباوي لأنها ليست للتأنيث ، فتحمل عليها همزة كساء وقضاء
من حيث [د/ ٦١] كاتنا لغير (١) التأنيث .

ثم إنهم قالوا من بعد في قراء قراوي ، فشبها همزة قراء بهمزة
كساء من حيث كانت أصلاً غير زائدة ، كما أن همزة كساء غير زائدة
وأنت لم تكن قد أبدلت همزة كساء في كساوي من حيث كانت غير
زائدة ، لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله ، تشبيهاً به
وتصوراً له ، وإليه وإلى نحوه أو ما سيوربه بقوله (٢) : وليس شيء مما
يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ، وعلى ذلك قالوا : صحراوات
فأبدلوا الهمزة واواً لتلا يجمعوا بين علمي تأنيث ، ثم حملوا التنثية عليه
من حيث كان هذا الجمع عن طريق التنثية ثم قالوا : علباوان حملاً
بالزيادة على حمر اوان ، ثم قالوا : كساوان تشبيهاً له بعلباوان ، ثم قالوا :
قراوان حملاً له على كساوان على ما تقدم .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة
وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف بها والتركيح (٣) في أثنائها (٤)
لما يلبسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنشور . والشعر الموزون ،
والخطب والسجوع ، ولقوة إحساسهم (٥) في كل شيء شيئاً ، وتخليهم
قراوان حملاً له على كساوان على ما تقدم .

(١) في م : بنير :

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٣ .

(٣) التركيح : أي التصرف والتوسع ، وفي م : التولج .

(٤) في هـ : اثباتها ، وفي الخصائص وم : أثنائها . واثناؤها : نواحيها
ووجوهها .

(٥) في م : أجسامهم .

وعلى هذا ما منع الصرفَ من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمر
وأصفر ، وأصرم وأحمد ، وتألّب وتنضب علمين ، لما في ذلك من شبه
لفظ الفعل ، فحذفوا [هـ - ١٨٦] التنوين من الاسم لمشابهته مالا
حصّة له في التنوين ، وهو الفعل ، قال : والشبه اللفظي كثير ، وفي
هذا كفاية • انتهى (١) •

(١) في الخصائص ود - م : وهذا كلفي •

الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل

ومن ثم قال الأكثرون : إن (رحمن) غير منصرف ، وإن لم يكن
فه فعلى ، لأن مالا ينصرف من فعلان أكثر فالحمل عليه أولى . قاله
صاحب البسيط .

وقال ابن يعيش (١) : ذهب بعضهم إلى أن ألف (كلا) منقلبة عن
ياء ، وذلك لأنه رآها قد أميلت .

قال سيبويه (٢) : لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الألف ياء لأنه قد
سمع فيها الإمالة ، والأمثل أن تكون منقلبة عن واو لأنها قد أبدلت تاء
في كلتا ، وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء ، والعمل إنما
هو على الأكثر وإنما أميلت لكسرة الكاف .

وقال السخاوي في تنوير الدياتجي : سأل سيبويه الخليل عن
رمان فقال : لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى
يعرف به (٣) .

قال السخاوي : أي إذا كان لا يعلم من أي شيء اشتقاقه حمل
على الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون .

-
- (١) شرح المفصل ١/ ٥٤ .
(٢) الكتاب ٢/ ٨٣ ، والسيوطي ينقل قول سيبويه من شرح المفصل ١/ ٥٤ .
(٣) الكتاب ٢/ ١١٠ . قال السيرافي : إذا كان في آخر الاسم ألف ونون وقبلهما
ثلاثة أحرف حكم عليهما بالزيادة حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره
أن النون أصلية ومن أجل هذا حكم الخليل على النون في رمان أنها زائدة .

وقال ابن يعيش (١) : القياس يقتضي زيادة النون في حسان وأن لا ينصرف حملاً على الأكثر .

وقال الشلوبين : المحذوف من (ذو) ياء أو واو لأن الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه (لأمه أن تكون اللام المحذوفة منه) (٢) ياء أو واو ، والأغلب فيها الواو وقل أن (٣) يكون المحذوف غيرهما (٤) كالحاء من (حر) ، فينبغي أن يحكم على ذو بأن المحذوف منه ياء أو واو لا غيرهما ، لأنها أكثر من غيرهما وإن كان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء .

وقال أيضاً : قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ، ولا تجمع بهما إذا كانت محمولة على غيرها (٥) مما لا يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو [هـ - ١٨٧] ندمان ، كان (٦) قياسه (٧) أن يقال في جمعه ندمانون لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال (٨) : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازوه هو بعد ذلك ، وتوجيه شدوده أن المطرد في باب فعلان أن لا يقال فيه فعلانة فحصل في ذلك على الأكثر ، ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا .

(١) شرح المفصل ١٥٥/٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) سقط من م .

(٤) في م : غيرها .

(٥) في هـ : غيرهما .

(٦) في د : وان كان .

(٧) في م : مقاسه .

(٨) انكتاب ٢ : ٢١٢ .

وقال أيضاً : الألف المجهولة الأصل من الثلاثي إذا لم تسل (١)
تقلب في التشنية واواً وإذا أميلت تقلب (٢) ياء ، لأنه لا يمال من هذا
النوع إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء ، ولا يميلون ذوات الواو إلا
شاذاً ، نحو : العشاء (٣) في العين ، فحمل المجهول من هذا النوع على
الأكثر ولم يحمل على الشاذ ، والأكثر مما يمال من هذا النوع أن تكون
ألفه منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه ، (وما لم يمله المميلون من
هذا النوع فألفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه ، قال) (٤) :
فإن جهل أمر الإمالة - أعني وجودها وعدمها في هذا النوع - حمل
على ما ألفه منقلبة عن الياء لأن الأكثر - زعموا - فيما لامه ألف أن
يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو، لأن الياء أغلب على اللام من الواو،
ويقوي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو مسنهيان ،
ومكدهيان ولا ترجع الياء إلى الواو (٥) نحو مرميان . انتهى .

وقال ابن عصفور : قول سيبويه : إن المرفوع بعد لولا مبتدأ
محدوف الخبر ، أولى من قول الكسائي : إنه فاعل بإضمار فعل ، لأن
إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل ، والحمل على الأكثر أولى (٦) .

-
- (١) في م : حتى .
(٢) في م أمليت فقلت .
(٣) في م : العشا .
(٤) ما بين المعقوفتين ، ساقط من د - ل .
(٥) في م : إلى الياء الواو .
(٦) انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٣ ، والانصاف ٧٠/١
المسألة ١٠ .

وقال ابن إيباز (١) : ذهب الكسائي إلى أن (حتى) حرف تنصب المضارع دائماً ، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقدير إلى ، وقول البصريين : إنها حرف يجبر الاسم دائماً ، وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير (أن) أرجح لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال ، فجعلها من عوامل الأسماء أولى ، وذلك لأن عوامل الأسماء هي الأصول وعوامل الأفعال فروع ، وأيضاً فووامل الأسماء هي الأكثر ، (ومن أصولهم الحمل على الأكثر) (٢) .

[هـ - ١٨٨] .

وقال ابن النحاس في باب الاشتغال : إذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على إضمار فعل ، لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجمل ، وإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل ، وتوافق الجمل أولى من اختلافها .

فإن قيل : توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير وإذا رفعت لم تحتاج إلى تقدير شيء .

فالجواب : أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان أولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف ، والحمل على الكثير (٣) أولى .

وقال ابن فلاح في المعني : لام (ذي) بمعنى صاحب ياء على الأصح حملاً على الأكثر فيما عينه واو .

(١) عن المحصول ق ١٢٣ بتصرف واختصار .

(٢) ما بين المقوفتين ساقط من م .

(٣) في م : الأكثر .

وقال ابن يعيش (١) : الهاء من (٢) هذه بدل (٣) الياء (٤) من هذي ،
وإنما كسرت [د/٦٢] ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكن مبهم
فشبهت بهاء (٥) الإضمار الذي قبله كسرة نحو به وبغلامه •

وقال سيويوه (٦) : ولا أعلم أحداً يضمها لأنهم شبهوها بهاء
الضمير ، وليست للضمير فحملوها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام
كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلوا بالياء كما وصلوا في به
وبغلامه ، ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على أصل القياس
يقول : هذه هند •

وقال أيضاً (٧) : الياء الثانية في قوقيت وضوضيت أصل لأنها أولى
كررت وأصلها : قوقوت وضوضوت ، وإنما قلبوا الثانية ياء لوقوعها
رابعة على حد اغزيت وادعيت •

فإن قيل : فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سعلت وجعيت ؟ •

قيل (٨) : لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب
زلزلت وقلقلت أكثر والعمل إنما هو على الأكثر •

(١) عن شرح المفصل ١٣١/٣ بتصرف وأيضاً ٤٥/١٠ •

(٢) في م - ل : في •

(٣) في د - م : بدل من •

(٤) في د : الهاء •

(٥) في هـ : بها •

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٩٥ ، وشرح المفصل ٤٥/١٠ •

(٧) شرح المفصل ١٤٩/٩ •

(٨) في ل : قيل لو كان لصارت •

وقال (١) : الميم من (منبج) اسم البلد ، زائدة ، والنون أصل ، لأن زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة النون أولاً [هـ - ١٨٩] والعمل إنما هو على الأكثر .

وقال المالقي في رصف المباني (٢) : (ألا) المفتوحة المشددة (٣) حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء فيقال : هلاً ، ولا تنعكس القضية فتقول : إن الهمزة بدل من الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء ، لأنها لم تبدل إلا في : ماء وأمواء والأصل ماء وأمواء ، وفي أهل قالوا : آل ، والأصل : آل (٤) فسهلوا الهمزة . والهاء قد أبدلت من الهمزة في إياك ، فقالوا : هياك ، وفي أرحت الماشية قالوا : هرحت الماشية ، وفي أرقت الماء قالوا : هرقت وفي أشياء غير هذه فالحمل على الأكثر أولى .

وقال أبو حيان في شرح التسهيل : (إلا) (٥) إما أن تقترن بما بعدها قرينة تدل على أنه داخل في حكم ما قبلها أو خارج عنه ، فإن اقترن بذلك قرينة كان على حسبها وإن لم تقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل في حكم ما قبلها ، وهو الصحيح لأن الأكثر في كلامهم إذا اقترفت قرينة أن لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فإذا عري عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .

(١) عن شرح المفصل ١٥١/٩ بتصريف .

(٢) عن رصف المباني : ٨٤/ بتصريف ، وفي الأشباه : وصف المباني .

(٣) في د : المشددة المفتوحة .

(٤) في الأشباه : آل ، والتصويب من رصف المباني و ل .

(٥) في الأشباه : الى وهي مصحفة عن الا .

العمل على المعنى

قال في الخصائص (١) : اعلم أن هذا النوع (٢) غور من العربية بعيد ، ومذهب فازح فصيح (٣) ، وقد (٤) ورد به القرآن وفصيح الكلام منشوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي) (٥) أي هذا الشخص ، (فمن جاءه موعظة من ربه) (٦) لأن الموعظة والوعظ واحد (إن رحمة الله قريب) (٧) أراد بالرحمة هنا المطر .

ومن تأنيث المذكر قراءة (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) (٨) وقولهم : ذهب بعض أصابعه أنت ذلك لما كان بعض السيارة سيارة

-
- (١) من الخصائص ٤١١/٢ بتصريف واختصار .
 (٢) في الخصائص : الشرح . ومعناها النوع . وفي د - م - ل : الشرح .
 (٣) في ه - د : فصيح .
 (٤) في الخصائص : قد .
 (٥) الأنعام : ٧٨ .
 (٦) البقرة : ٢٧٥ .
 (٧) الأعراف : ٥٦ .
 (٨) يوسف : ١٠ وقراءة التأنيث قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء .
 انظر البحر المحيط ٢٨٤/٥ .

في المعنى وبعض [هـ - ١٩٠] الأصابع إصبعاً • وقولهم : ما جاءت حاجتك ، لما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى وأنشدوا :

١٣٩- أتَهَجِّرُ بيْتًا بالحجَّازِ تَلَفَعْتُ

به الخوفُ والأعداءُ من كلِّ جانبٍ (١)

ذهب بالخوف إلى المخافة ، وقال :

١٤٠- يا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المَزْجِي مطيْتِه

سائلُ بني أسد ما هذه الصَّوْتُ (٢)

أتت على معنى الاستغاثة ، وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : « فلان » لغوب " جاءته كتابي فاحتقرها « فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق (٣) ، وقال :

١٤١ لو كان في قلبي كَقَدْرٍ قَلَامَةٍ

حُبًّا لَغَيْرِكَ قَدْ أَتَاهَا أَرْسَلِي (٤)

(١) البيت في اللسان (خَوْف) وفيه « أم أنت زائرته » في مكان (من كل جانب) •

(٢) البيت لرويشد بن كثير الطائي •

وانظر الانصاف ٧٣ ، وشرح المفصل ٩٥/٥ ، والخزانة ١٦٧/٢ والهمع ١٥٧/٢ - والدرر ٢١٦/٢ - والحماسة بشرح التبريزي ١٦٤/١ •

(٣) وردت الحكاية أيضا في الخصائص ٢٤٩/١ •

(٤) ذكر في اللسان (رسل) أن ابن بري أنشد هذا البيت منسوباً للهنلي ، ولما راجعنا شرح ديوان الهذليين وجدناه قول أبي كبير ١٠٧٩/٣ •

كسّر رسولاً ، وهو مذكر على أرسل ، وهو من تكسير الموث
كأثان وأتن ، وعناق وأعتق ، لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة
لأنها في غالب الأمر مما تستخدم في هذا الباب ، وكذلك ما جاء عنهم
من جناح وأجنح • قالوا : ذهب بالتأنيث إلى الريشة ، وقال :

١٤٢- فكانَ مَجْنِيّ دونِ من كنت أتقي

ثلاثُ شخصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرٍ (١)

أثت الشخص لأنه أراد به المرأة ، وقال :

١٤٣- وإنّ كلاباً هذه عشرٌ أبطن

وأنت بريءٌ من قبائلها العشر (٢)

ذهب بالبطن إلى القبيلة وأبان ذلك بقوله : من قبائلها ،
وأما قوله :

١٤٤- كما شرقتْ صدر القناة من الدم (٣)

← وجليلة الأنساب ليس كمثلهما ممن تمتع قد أتها أرسلني

وهناك أيضاً قول جميل بشينة ، ديوانه : ١٨٠ :

لو كان في صدري كقدر قلامة فضل وصلتك أوأتتك رسائلني

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في : الكتاب ١٧٥/٢ ، والمقتضب
١٤٨/٢ - والانصاف : ٧٧٠ ، والغزاة ٣/١٢٢ وديوانه : ٩٢ وابن
السيرافي الفقرة : ٥٧٨ •

(٢) البيت لرجل من بني كلاب أنشده في الكتاب ١٧٤/٢ والمقتضب ١٤٨/٢
والانصاف ٧٦٩ - والهمع ١٤٩/٢ ، والدرر ٢٠٤/٢ •

(٣) عجز بيت للأعشى ، وصدرة (وتشرّقُ بالقول الذي قد أذعته)
والبيت من قصيدة يهجو فيها عمير بن عبد الله الشاعر • انظر الكتاب
٢٥/١ ، وديوان الأعشى : ١٢٣ وابن السيرافي الفقرة : ٢٢ •

فإن شئت قلت : أتثَّ لأنه أراد القناة ، وإن شئت قلت : إن صدر القناة قناة ، وقال :

١٤٥- لما أتى خَبْرُ الزَّبِيرِ تَوَاضَعَتْ

سورُ المدينة والجال الخشعُ (١)

وقال :

١٤٦- طولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ° في نَقْضِي (٢)

وقال تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ° مَنْكَنٌ اللَّهُ ورسوله) (٣) [لأنه أراد امرأة] (٤) . ومن باب الواحد والجماعة قولهم : (هُوَ أحسنُ الصبيان وأجمله) أفرد [هـ - ١٩١] الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك : (هو أحسنُ فتى في الناس) وقال ذو الرمة :

(١) البيت لجريير وهو في الكتاب ٢٥/١ - والمقتضب ١٩٧/٤ والخزانة ٢٢٦/٢ واللسان (سور) ديوانه : ٣٤٥ .

(٢) البيت من أرجوزة قصيرة ، تنسب للأغلب ، وللعجاج ، ويرى بعضهم أنها من شوارد الرجز الذي لا يعرف قائله . انظر ديوان العجاج ٢٩٩/٢ وفهرس شواهد سيبويه ١٠٦ والبيت في الكتاب ٢٦/١ ، والبيان والتبيين ٥٦٧/٤ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، والخزانة ١٦٨/٢ ومغني اللبيب ٥٦٧/٢ ، ورواية البيان : أرى الليالي ولا حجة فيه على هذه الرواية . وابن السيرافي برقم ١٨٠ . شرح أبيات المغني ١٠٢/٧ برقم ٧٥١ .

(٣) الأحزاب : ٣١ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقال تعالى : (ومن الشياطين
من يعوصون له [(٢) فحمل على المعنى ، وقال تعالى : (مَنْ ° (٣) أسلم
وجنَّه لله وهو محسن فله أجره عند ربه) (٤) فأفرد على لفظ (مَنْ °)
ثم جمع من بعد (٥) ، والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً ، منه
قوله تعالى : (ألم ترَ الى الذي حاجَّ إبراهيم في ربه) (٦) ثم قال :
(أو كالذي مرَّ على قرية) (٧) قيل فيه : إنَّه محمول على المعنى حتى
كأنه قال : أرأيتَ كالذي حاجَّ إبراهيم أو كالذي مرَّ على قرية ،
فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك ، ومن ذلك قول
امرئ القيس :

-
- (١) ديوان ذي الرمة ١٥٢١/٣ ، وفيه : ومية أحسن الثقلين خدا . والبيت
في الكامل ٥٤/٣ ، وشرح المفصل ٦٩/٦ والخزانة ١٠٨/٤ والهمع
٥٩/١ ، والدرر ٣٤/١ .
- (٢) الأنبياء : ٨٢ .
- (٣) في الأشباه : (ومن) وهو غلط من الناسخ ، وما بين المعقوفين
ساقط من ل .
- (٤) البقرة : ١١٢ .
- (٥) أي في قوله في تمام الآية (ولاخوفٌ عليهم ولا هم يحزنون) .
- (٦) البقرة : ٢٥٨ .
- (٧) البقرة : ٢٥٩ .

١٤٨- ألا زَعَمْتَ بسباسة اليوم أتني

كبيرت وألا يحسن اللهو (١) أمثالي (٢)

ينصب (يحسن) ، والظاهر أنه (٣) يرفع لأنه معطوف على (أن) (الثقيلة إلا أنه نصب لأن هذا موضع قد [د/٦٣] كان يجوز أن تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال : ألا زعمت بسباسة أن يكبر فلان ؟ ومنه قوله (٤) :

١٤٩- ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُمحاً (٥)

أي : وحاملاً رمحاً ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه ، وكذا قوله :

١٥٠ - غلفتها تبناً وماءً بارداً (٦)

أي وسقيتها ماءً بارداً ، وقوله :

-
- (١) في ه ، ل : السر ، وسقطت الكلمة من م . وأثرنا رواية الديوان : ٢٨ والأمثالي الشجرية ١/٢٨٩ -
- (٢) ديوانه : ٢٨ -
- (٣) في د والخصائص أن
- (٤) الخصائص ٢/٤٣١ -
- (٥) البيت لعبد الله بن الزبيرى وهو في الكامل ١/٣٣٤ ، والمقتضب ٢/٥١ والأمثالي الشجرية ٢/٣٢١ ، والانصاف ٦١٢ وشرح المفصل ٢/٥٠ والهمع ٢/٥١ ، والدرر ٢/٦٤ -
- (٦) نسبه بعضهم الى ذي الرمة الخزانة ١/٤٩٩ ، وليس في ديوانه وهو في الأمثالي الشجرية ٢/٣٢١ ، والانصاف ٦١٣ وشرح المفصل ٢/٨ ، والخزانة ١/٤٩٩ ، والمفني ٢/٧٠٣ -

١٥١- تراه كأنَّ الله يَجْدَعُ أَفْه

وعينه إنَّ مولاہ ثابَ له وفترُ (١)

أي ويفقأ عينه .

ومنه باب واسع لطيف ظريف (٢) . وهو اتصال الفعل بحرف
ثيس مما يتعدى به كقوله تعالى : (أحلَّ لكم ليلة الصيام الرفثُ إلى
نِسائِكُمْ) (٣) لما كان في معنى الإفشاء ، عداه يأل ، ومثله
قول الفرزدق :

١٥٢ - قد قتل الله زياداً عني (٤)

لأنه في معنى صرفه ، وقول الأعشى :

١٥٣ - سبحانَ منْ علقمةَ الفاخر (٥)

(١) ورد البيت في الحيوان ٤٠/٦ من قصيدة منسوبة لخالد بن الطفان ،
والرواية فيه : وأذنيه بدلا من عينيه . وانظر مجالس ثعلب : ٤٦٤ ،
المؤتلف ١٤٩ ، الهمع ١٣٠/٢ الدرر ١٦٩/٢ .

(٢) الخصائص ٤٣٥/٢ .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

(٤) الشعر للفرزدق ، انظر المحتسب ٥٢/١ ، مغني اللبيب ٧٦٤/٢ ، ديوانه
٨٨١ . وصدرة : كيف تراني قائماً مجتبي .

(٥) عجز بيت للأعشى ، وصدرة : أقول لما جاوني فخره .

والبيت في الكتاب ١٦٣/١ ، والمقتضب ١٨/٣ ، مجالس ثعلب ٢٦١ ،
الخصائص ١٩٧/٢ - ٤٢/٣ الأمل الشجرية ٣٤٧/١ - ٢٥٠/٢ -
شرح المفصل ٣٧/١ ، ١٢٠ ، الخزائنة ٤١/٢ - ٢٥١/٣ الهمع ١٩٠/١
الدرر ٦٤/١ ، ديوانه : ١٤٣ . وابن السيرافي الفقرة ٦٩ .

علق حرف الجر بسبحان [هـ - ١٩٢] (١) لما كان معناه :
براءةً منه •

وقال ابن يعيش (٢) : فإن قيل : قررتم أن العامل في الحال هو
العامل في صاحبها والحال في : هذا زيد قائماً ، من زيد ، العامل فيه
الابتداء من حيث هو خير والابتداء لا يعمل نصباً •

فالجواب : أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه ، والتقدير
أشير إليه أو أنه (٣) له فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل •
قال (٤) : وقولهم : (نشدتك الله إلا فعلت) كلام محمول على
المعنى كأنه قال : ما أنشدك إلا فعلك ، أي : ما أسألك إلا فعلك ،
ومثل ذلك :

(شرٌّ أهرهذا ناب) (٥) وإذا ساغ أن يحمل (شرٌّ أهرهذا ناب)
على معنى النفي ، كان معنى النفي في (نشدتك الله إلا فعلت) أظهر
لقوة الدلالة ، على النفي لدخول إلا لدالاتها عليه ، ومثله من الحمل
على المعنى قوله :

١٥٤ - ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ يدافع عن أحسابهم أفا أو مثلي (٦)

- (١) في الأشباه : علق حرف الجر بسبحان وهو علم ٩ •
- (٢) شرح المفصل ٥٨/٢ •
- (٣) في د - م : أنتبه •
- (٤) عن شرح المفصل ٩٤/٢ ، ٩٥ ، يتصرف واختصار •
- (٥) مجمع الأمثال ١ : ٣٧٠ برقم ١٩٩٤ والخصائص ١ : ٣١٩ •
- (٦) من بيت للمفردق أوله : أنا الذائد الحامي الذمار وإنما •• والبيت
من قصيدة يهجو بها جريرا ، والبيت في المحتسب ١٩٥/٢ ، شرح المفصل
٩٥/٢ ، ٥٦/٨ ، الهج ٦٢/١ ، الدرر ٣٩/١ •

والمراد ما يدافع ، ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى
ما يدافع إلا أفا .

وقال أبو حيان في إعرابه (١) : كلام العرب منه ما مطابق (٢) اللفظ
المعنى نحو : قام زيد وزيد قام (٣) . وهو أكثر كلام العرب ، (وهو
وجه الكلام) (٤) ، ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو : علمت
أقام زيد أم قعد ، لا يجوز تقديم الجملة على علمت ، وإن كان ما بعد
(علمت) ليس استفهاماً (٥) ، بل الهزرة فيه للتسوية ، ومنه ما غلب فيه
المعنى على اللفظ وذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية نحو :

١٥٥ - على حين عاتبت المشيب على الصبا (٦)

إذ قياس الفعل أن لا يضاف إليه ، لكن لوحظ المعنى وهو المصدر
فصحت الإضافة (٧) .

-
- (١) البحر المحيط ٤٧/١ .
 - (٢) في البحر : ما مطابق فيه اللفظ المعنى .
 - (٣) في د - م : قائم وكذا في البحر .
 - (٤) العبارة ليست في البحر .
 - (٥) في د - م - ل : ليس ما بعد علمت استفهاماً ، وكذا في البحر .
 - (٦) صدر البيت للنابغة الذبياني ، وعجزه : فقلت أما أصح والشيب وأزع
انظر الكتاب ٣٦٩/١ - المتصف ٥٨/١ ، البغداديات : ١٢٢ ، الأمالي
الشجرية ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، ١٦٤ ، شرح المفصل ١٦/٣ ، ٨١ ، ٤ :
١٤٦ ، الانصاف ٢٩٢ ، الخزائن ١٥١/٣ - المغني برقم : ٩١٤ -
ديوانه : ٤٤ وابن السيرافي الفقرة (٣٦٨) .
 - (٧) انتهى كلام أبي حيان .

وقال الزمخشري في الأحاجي (١) : قولهم : نشدتك الله (٢) لما فعلت ، كلام محرف عن وجهه ، معدول عن طريقته ، مذهب "مذهب" ما أغربوا به على السامعين ، من أمثالهم ونوادير ألفاظهم وأحاجيهم وملحهم (وأعاجيب كلامهم ، وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم أجنة فصاحتهم حيف شاءوا) (٣) وبيان عدله أن الإثبات فيه قائم مقام النفي ، والفعل مقام الاسم ، وأصله ما أطلب منك إلا فعلك .

• [١٩٣ - هـ]

وقال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي : هذا الكلام مما عدل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرفاً في الفصاحة وتفتناً في العبارة ، وليس من قبيل الإلغاز .

وقال أبو علي هو كقولهم (٤) : شره أهره ذا ناب ، يعني في أن اللفظ على معنى ، والمراد معنى آخر لأن المعنى : ما أهر ذا ناب (٥) ،

الإشهر .

قال : وقول الزمخشري : أقيم الفعل فيه مقام الاسم يعني إلا فعلت أقيم مقام الإفعال .

قال : ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك إظهاره قوله :

-
- (١) الأحاجي : ٥١ - ٥٢ .
 (٢) في هـ - م - ل : بالله .
 (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .
 (٤) في م : قولهم .
 (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

١٥٦- أبا خراشة أما أنتَ ذا فقصر

فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبْعُ (١)

قال سيبويه (٢) : المعنى لأن كنت منطلقاً انطلقت لانطلاقك ، أي لأن كنت في قعر وجماعة من أسرتك ، فإن قومي كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنّة ، ولا يجوز عند سيبويه إظهار (كنت) مع المفتوحة ولا حذفه مع المكسورة .

وقال الزمخشري (٣) : من المحمول على المعنى قولهم : حسبك يَسْمُ (٤) الناس ، ولذا جزم به كما يجزم بالأمر لأنه بمعنى اكف (٥) ، وقولهم : اتقى الله امرؤً وفعل (٦) خيراً يشب عليه ، لأنه بمعنى ليتق الله امرؤً ليفعل خيراً .

وقال أبو علي الفارسي في التذكرة :

(١) البيت للمعبس بن مرادس وقد أنشده في : الكتاب ١/١٤٨ ، والخصائص ٢/٣٨١ ، والمنصف ٣/١١٦ ، البغداديات : ١٠٠ - ١٠٢ - ١٢٨ ، والأمالى الشجرية ١/٣٤ ، ٣٥٣ - ٣٥٠/٢ - الانصاف ٧١ - شرح الفصل ٢/٩٩ - ١٣٢/٨ - الخزانة ٢/٨٠ - ٤٢١/٤ - مغني اللبيب برقم ٤٥ ، ٨٧ ، ٨٠٨ ، ١١٨٥ .

(٢) الكتاب ١/١٤٨ .

(٣) المنصف : ٢٥٣ ، وانظر شرح المنصف ٧/٤٩ .

(٤) في ه - د : يتم ، وفي م : نعم ، وكلاهما تصحيف ، والتصويب من الشرح ومن النسخة ل/ق : ٦٣ .

(٥) في د - م - ل : اكتف .

(٦) في ه : فعل والعبارة في سيبويه .

إذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ (حيث لو حمل على اللفظ) (١) لم يؤد إلى اختلال معنى ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم : (شر أهر ذا ناب) (٢) وشيء جاء بك وقوله :

١٥٧ - وانما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي (٣)

وقولهم : قلّ أحد لا يقول ذلك .. وقولهم : نشدتك الله إلا فعلت ، وكل هذا محمول على المعنى ، ولو حمل على اللفظ لم يؤد (٤) إلى فساد والتباس ، فإن الحمل (٥) على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجباً ، فمن ثم نفي سيمويه قوله : مررت بزید وعمرو ، إذ مرّ بهما مرورين ، ما مررت بزید ولا بعمر ، فنفي (٦) على المعنى دون اللفظ ، وكذلك قوله : ضربت زیداً أو عمراً : ما ضربت واحداً منهما لأنه لو قال : ما ضربت زیداً أو عمراً أمكن أن يظن أن المعنى ما ضربتهما ، ولما كان قوله ما مررت بزید وعمرو ، لو نفي على اللفظ لا يمكن أن يكون نفي [هـ - ١٩٣] مروراً واحداً فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى ، كذلك جمع قوله : ما مررت بزید أو عمرو : ما مررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا .

قاعدة :

إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدىء بالحمل

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) تقدم ذكره : ص ٤١٢ .

(٣) تقدم ذكره : برقم ١٥٤ ص ٤١٢ .

(٤) في هـ : لا يؤد .

(٥) في د - ل : فان يحمل ، وفي م : يحمل الى .

(٦) في هـ : ونفي - والتصويب من سائر النسخ .

على اللفظ ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه ، وأما المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى ، وبأن اللفظ متقدم على المعنى لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الأسبق ، وبأنه لو عكس لحصل تراجع لأنك أوضحت المراد أولاً ثم رجعت إلى غير المراد لأن (١) المعول على المعنى فحصل (٢) الإبهام بعد التبيين .

وقال ابن جنّي في الخصائص (٣) : اعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته [د/٦٤] إياه لأنه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على أنه قد جاء منه شيء قال :

١٥٨ - رؤوس كبيريهنّ ينتطحان (٤)

وقال ابن الحاجب : إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى ، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لأن المعنى أقوى فلا يبعد (٥) الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ، ويضعف بعد اعتبار المعنى التقوي الرجوع إلى الأضعف .

واعترض عليه صاحب البسيط : بأن الاستقراء دل على أن اعتبار

(١) في د - ل : لأنه .

(٢) في ل : فيحصل .

(٣) عن الخصائص ٢/٤٢٠ بتصريف واختصار .

(٤) عجز بيت في الخزائن ٢/٢٠٢ ، وصدرة رات جبلا فوق النجبال إذا التقت ، ولم أقف على قائله .

(٥) في هـ : يتعدى ، ولا معنى لها .

اللفظ أكثر من اعتبار المعنى ، وكثرة موارده دليل على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد .

قال : وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل ، كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى : (خالد بن فيها أبداً قد أحسن الله له رزقا) (١) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ، وما ورد به التنزيل ليس بضعيف فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .

وقال الإمام أبو الحسن الأبيدي (٢) في شرح الجزولية : العرب تكره [هـ - ١٩٥] الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه في ألفاظهم وأنشد :

١٥٩- إذا انصرفت نسي (٣) عن الشيء لم تكد

إليه بوجه آخر الدهر ترجع (٤)

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مجرد ، ومعنى مجموع كمن وأخواتها ، ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتيان بعد القطع في النعوت ، قال الشلوين في شرح الجزولية : إذا قلت : ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيداً ، فالنصب أجود على أنه بدل من أحد ، وأما الرفع على أنه بدل من الضمير فحمل على المعنى ، والحل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كإتيان الأثر مع وجود العين .

(١) الطلاق : ١١ .

(٢) في هـ : الأبيدي ، والتصويب من سائر النسخ .

(٣) في م : إلى .

(٤) لم أقف على قائله .

(٦٥)

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع ، منها : قال البسيط ذهب سيبويه (١) إلى أن حرف التعريف اللام وحدها ، لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، (فكذاك دليل نقيضه - وهو التعريف - حرف واحد قياساً لأحد النقيضين على الآخر ولذلك) (٢) كانت ساكنة كالتنوين •

وقال في المجمل (٣) : لم يجمع من الصفات التي مذكرها أفعل على فعال إلا عجفاء وأعجف وعجاف •

قال في البسيط : والذي حسن جمعها في قوله تعالى : (سبع عجاف) (٤) حملها على سمان ، لأنهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظر على النظر •

وقال ابن جني في الخصائص (٥) : كان أبو علي يستحسن قول الكسائي في قوله :

(١) انظر الخلاف في حرفي (آل) في الكتاب ٦٣/٢ ، وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٢٧٢/٢ •

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من م •

(٣) في م : الجمل • وعبارة المجمل : انذكر أعجف والأثنى عجفاء وليس في الكلام أفعل على فعال مجموعاً الا أعجف وعجاف ، المجمل مادة (عجف) .

(٤) يوسف : ٤٣ •

(٥) عن الخصائص ٣١١/٢ •

أنه لما كان رضيتٌ ضدَّ سخطت عدوى رضيت بعلى حملاً للشبيء
 على نقيضه كما يحمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في
 المصادر كثيراً فقال : قالوا كذا (كما قالوا كذا) (٢) وأحدهما
 ضد الآخر .

قال ابن إياز في شرح الفصول (٣) : ربما جعلوا النقيض مشاكلاً
 للنقيض لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن (٤) الذهن يتنبه لهما
 معاً بذكر أحدهما [هـ - ١٩٦] .

قال : وقد ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن لام الأمر إنما جازمت
 لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر نحو : اذهب ، فجعل لفظ المعرب
 كلفظ المبني ، لأنه مثله في المعنى وحملت عليها (لا) في النهي من حيث
 كانت ضداً لها .

وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

(كم) إن كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى (٥) حرف
 الاستفهام وإن كانت خبرية كان بناؤها حملاً على (رب) وذلك أنها

(١) صدر بيت للقحيف العقيلي من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب
 القشيري ، وعجز البيت : لعمر الله أعجبنني رضاها .

والبيت في النوادر : ١٧٦ ، المقتضب ٢ : ٣٢٠ - المحتسب ١ / ٥٢ ،
 ٢٤٨ الأنالي الشجرية ٢ / ٢٦٩ - الانصاف ٦٣٠ - شرح المفصل
 ١٢٠ / ٤ الخزانة ٢٤٧ / ٤ المغني برقم : ٢٤٨ - ١١٤٥ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) المحصول ق : ١٢٠ .

(٤) في المحصول : وأن .

(٥) سقط من م .

إذ ذاك لللباهة والافتخار كما أن (رب ٣) كذلك ، وهي أيضاً للتكثير فهي تقيضة رب ، لأن (١) (رب ٣) للتقليل والنقيض يجري مجرى ما يناقضه كما أن النظير يجري مجرى ما يجانسه .

وقال ابن النحاس في التعليقة : إنما كسرت النون في المشتى نسكونها وسكون الألف قبلها ، والكسرة تقيض السكون ، فأرادوا أن يأتوا بالشيء الذي هو تقيضه لأن الشيء يحمل على تقيضه كما يحمل على نظيره .

وقال السهيلي في الروض الأنف (٢) : يحملون الصفة على ضدها ، قالوا عدوة بالهاء حملاً على صديقه .

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ في تذكرته : قيل (٣) : لم بني (عوض ٤) على الضم مع أنه غير مضاف إلى الجملة ؟ قال : ويمكن أن يكون بني حملاً على تقيضه وهو (قط) كما قيل في (كم) .

وقال ابن النحاس في التعليقة : لا يثنى (بعض ٤) ولا يجمع حملاً على (كل) لأنه تقيضه (٥) وحكم النقيض أن يجري على تقيضه .

وقال ابن فلاح في المعنى : ألحقت العرب (عدمت وفقدت) بأفعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني ، حملاً على وجدت ، فيكون من باب حمل الشيء على ضده .

(١) سقط من م .

(٢) الروض الأنف ١/٢٠٠ قال سيبويه : عدو وعدوة شبهوه بصديق وصديقه وقالوا للجميع : عدو وصديق . الكتاب ٢/٢٠٩ .

(٣) سقط من م .

(٤) سقط من د .

(٥) في هـ : نقيض .

وقال الجاربردي في شرح الشافية (١) : بطنان فعلان لا فعلان
لأنه تقيض ظهران ، لأن ظهراً اسم لظاهر الريش وبطناناً لباطنه
وظهران فعلان باتفاق ، فبطنان كذلك حملاً للنقيض .

وقال ابن هشام في تذكرته : هذا باب ما حملوا فيه الشيء على
نقيضه وذلك في مسائل :

الأولى : لا النافية ، حملوها على (إن) في العمل في نحو :
لا طالماً جبلاً حسن .

الثانية : (رضي) عدوها بعلى حملاً على سخط ، قاله الكسائي .

الثالثة : (فضّل) عدّوه بعن حملاً على نقص ودليله قوله :

[هـ - ١٩٧]

١٦١- لاهِ ابن عمك لا أفضلتَ في حسبٍ

عني ولا أنت ديتاني فنخزوني (٢)

قال ابن هشام : وهذا مما خطر لي .

(١) شرح الشافية مخطوط ق ٥ - ٦ ونص الجاربردي : (قوله : وبطنان :
فعلان لا فعلان ، لوجهين : الأول أنه تقيض ظهران ، لأن ظهرانا اسم
لظاهر الريش وبطناناً لباطنه ، وظهران فعلان باتفاق إذ لم يتصور فيه
التكرار (ق ٦) فبطنان كذلك ، حملاً للنقيض على النقيض .

الثاني : أن (فعلاً) لم يوجد في كلامهم غير قرطاس - بالضم -
وهو ضعيف أيضاً ، والفصيح الكسر) . وانظر نص الجاربردي أيضاً
مطبوعاً في مجموعة الشافية ١ : ٢٠ .

(٢) البيت لذي الاصبغ العدواني سبق ذكره برقم ٦٣ .
وفي م : تخزيني .

الرابعة : نَسِي ، علقوها حملاً على علم قال :

١٦٢- ومن أبتّمُ إنّا نَسِينا من أبتّم

وريحكم من أيّ ربح الأعراس (١)

الخامسة : خلاصة ، حملوها على ضدّها من باب فُعالة لأنّه وزن يقتضي (٢) المرمي والمنفي ، قال : وهذا لما خطر لي عرضته على الشيخ فاعترضه بأن الدالّ هنا على خلاف (٣) [د - ٦٥] باب زبالة وفضالة لانسلم أنّه الوزن بل الحروف ، قال : وهو محل نظر •

السادسة : جيعان وعطشان ، حملوها على شبعان وريان وملان ، لأن باب فعلان للامتلاء •

السابعة : دخل ، حملوها على خرج ، فجاؤوا بمصدرها كبصدره فقالوا : دخولاً كخروجاً ، هذا إنّ قلنا إنّ (دخل) متعدية ، وإن قلنا إنّها قاصرة فلا حمل •

الثامنة : شكر ، عدوها بالباء حملاً على كفر ، فقالوا : شكرته ونه وبه ، قاله ابن خالويه في الطارقيات •

التاسعة : قالوا : بطل بطلاة حملاً على ضده من باب الصنائع كنجر نجارة •

(١) البيت لزياد الأعجم ورد في المحتسب ١٦٨/١ والخصائص ٨١/٣ ، ١٦٧ والهمع ١٥٥/١ ، والدرر ١٣٧/١ وشعره ق ٢٩ ص ١١٧ وفيه :
فمن أنتم ...

(٢) في هـ نقيض وفي د - ل : يقتضي وفي م : يقضي •

(٣) في د - م : مخالف •

العاشرة : مات مَوْتَانًا (١) حملاً على حيي حيواناً لأن باب فَعَلَان
للتقلب والتحرك .

الحادية عشرة (٢) : (كم) الخبرية حملوها على (رب) في لزوم
الصدرية لأنها تقيضتها .

الثانية عشرة : معمول (ما) بعد لم ولما قدم عليهما حملاً على
نقيضه وهو الايجاب قاله الشلوبيين ، واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه
تقديم المعمول في (٣) (ما ضرب زيداً) لأنه أيضاً تقيضه الايجاب وليس
بشيء لأنه لا يلزم اعتبار النقيض .

الثالثة عشرة : قالوا : (كثر ما تقولن ذلك) حملاً على : (قلما
تقولن ذلك) وإنما [هـ - ١٩٨] قالوا : قلما تقولن ذلك ، لأن قلما
تكون للنفي . انتهى .

وقال في موضع آخر من تذكرته : كما يحملون النظر على النظر
غالباً ، كذا يحملون النقيض على النقيض قليلاً ، مثل (لا) النافية
لجنس حملوها على (إن) (كم للتكثير أجروها مجرى (رب) التي
للتقليل (فصدروها وخصّوها) (٤) بالنكرات ، وقالوا : امرأة عدوة ،
فألحقوا فيها تاء التأنيث ، وحكم فعول إذا كانت صفة للمؤنث وكان
في معنى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث ، وقالوا : امرأة صبور وناقاة

(١) في م : موتا .

(٢) في م ل : عشر ، وكذلك فيما يلي .

(٣) في هـ - م : على .

(٤) ما بين المعقوفتين بياض في د - ل .

رغوت (١) لأنهم أجروا عدوة مجرى صديقة وهي ضدها ، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عدوة ، وقالوا : الغدايا والعشايا ، فجمع عدوة وغبدة على فعالى ، وحكمه أن يقال فيه : غداة وغبوات ، وغبوة وغبوات ، لأنهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها لأن الغداة أول النهار كما أن العشية آخره .

(١) هكذا في أصول الأشباه - وفي اللسان : ناقة رغوة على فعول ، وهي الناقة الكثيرة الرغاء .

حمل الأصول على الفروع

قال ابن جني (١) : قال أبو عثمان : لا يضاف ضارب إلى فاعله لأنك لا تضيفه إليه مضمراً ، فكذلك لا تضيفه إليه مظهراً ، قال : وجازت إضافة المصدر (٢) إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مضمراً (٣) .

قال ابن جني : كأن أبا عثمان إنما اعتبر في هذا (الباب) (٤) ، المضمّر فقدمه وحمل عليه المظهر ، من قبل أن المضمّر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر ، وذلك أن المضمّر أشبه بما تحذفه الإضافة — وهو التنوين — من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو : ضارباً نك وقاتلونه ، من حيث كان المضمّر بلفظه (٥) وقوة اتصاله مشابهاً للتنوين (بلفظه (٦) وقوة اتصاله) (٧) وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته ، ألا تراك تثبت معه التنوين فتنبه نحو ضاربان زيدا ، فلما كان المضمّر

(١) الخصائص ٢/٣٥٥ .

(٢) في هـ : المضمّر .

(٣) في نسخ الأشباه : مظهراً .

(٤) زيادة من الخصائص .

(٥) في الخصائص : بلطفه .

(٦) في الخصائص : بلطفه وكذلك في ل .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٨) في الخصائص : ورفور .

مما تقوى معه مراعاة الإضافة حمل المظهر (١) وإن كان هو الأصل عليه .

ومن ذلك قولهم : إنما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، لاستوائيهما في المضمرة نحو رأيتك ومررت بك ، وإنما كان هذا الموضع للمضمرة حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمرة عارياً [هـ - ١٩٩] من الإعراب ، وإذا عري منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر لأن باب الإظهار أن يكون مرسوماً (٢) بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمرة في التثنية وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كان المراعى هنا أمراً غير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء . وإذا تأملت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصل ، لا أصلاً على فرع ، ألا ترى أن المضمرة أصل في عدم الإعراب ، فحملت المظهر عليه لأنه فرع في البناء ، كما حملت المظهر على المضمرة في باب الإضافة من حيث كان المضمرة هو الأصل في مشابهته للتثنية (٣) ، والمظهر فرع عليه في ذلك لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء .

فإذا بدّهتكَ هذه المواضع فتعاظمتك فلا تخضع (٤) لها ، ولا تعطر باليد مع أول ورودها وتأن (٥) لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظراً كان أو خاطراً . انتهى .

(١) في د - ل : عليه وان .

(٢) في الخصائص : موساماً .

(٣) في الخصائص : التثنية .

(٤) في د : تجتمع .

(٥) في الخصائص : وتأت .

وقال في باب غلبة الفروع على الأصول (١) :

قد شبه النحاة الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل . ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك : هذا الحسن انوجه ، أن يكون الجر في الوجه من موضعين ، أحدهما الإضافة ، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل ، إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن انوجه ، وذلك أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما ، وعمرت (٢) به وجه الحال بينهما ، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعماوه ، وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم : (عليه السلام والرحمت) وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم : ثلثه ربه (٣) ، وفي قولهم : سب سباً (٤) ، وكل كلا (٥) ، وأجروا غير اللازم (مجرى اللازم) (٦) في قولهم : لحمراً ، ورياً ، وهو الله ، وهي التي فعلت ، وقوله :

(١) عن الخصائص ١/٣٠٠ وبداية النقل من ص ٣٠٣ بتصريف واختصار .

(٢) في اللسان (جمل) (عمت) ويبدو أنه تحريف عن الخصائص محقق الخصائص .

(٣) كتبها في الخصائص : ثلاثة أربعة : وفي م : ثلاثة حربعه .

(٤) في الخصائص : سبسيا ، وفي م : سبا وفي (د) بسنبا . ومعنى السبب : الفقر والمغازة .

(٥) في الخصائص : كلكلا ، وفي د : كاكلا والكلكل : المصدر .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

١٦٣ - فقلت : أهني سرت أم عادني حثم (١)

وقوله :

١٦٤ - ومن يتق فإن الله معه (٢)

أجر (تق ف) مجرى (علم) حتى صار (تقف) كعلم ،
وأجروا اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى :

(أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) (٣) فأجرى النصب
مجرى الرفع الذي (٤) لا تلزم فيه الحركة ، ومجرى الجزم الذي

(١) عجز بيت لزياد بن حمل من قصيدة طويلة في الحماسة ، وصدره :
(فقتم للطف مرتاعا وارقتني) .

والبيت في الخصائص : ٣٣٠/٢ ، والخزانة ٣٩١/٢ ، وشرح شواهد
الشافية ١٩٠ وشرح المفصل ٣٩/٧ ، ومغني اللبيب برقم ٥٧ - ٧٠٨
والحماسة ١٣٩٦ وحواشيها .

(٢) صدر بيت مجهول القائل ، وعجزه : ورزق مؤتاب وغادي . ذكره ابن
فارس في الصحابي ١٩ بعد أن قال : وأنشد الفراء وانظر اللسان : أوب
و (وقى) وقد مضى تخريجه في الشاهد رقم ١٠٩ .

(٣) القيامة : ٤٠ . ويريد ابن جنى هنا قراءة (يحيى) بالاقْتِصَارِ على ياء
واحدة كما في قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان ، وأما قراءة
الجمهور فنصب يحيى وإظهار الياء الثانية ، وانظر البحر المحيط
٣٩١/٨ . عن محقق الخصائص .

(٤) سقط من د ، ل .

لا يلزم (١) فيه الحرف أصلاً وهو كثير ، وحمل النصب على الجر في
التثنية والجمع (٢) ، وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف (٣)
[هـ - ٢٠٠] وشبهت الياء بالألف [د/٦٦] في قوله :

١٦٥- كأنَّ أيديهن بالقاع القَرِّق ° (٤)

وحملت الألف على الياء في قوله :

١٦٦- إذا العجوزُ غضبتُ فطلِّقِ ولا ترضَّاهَا ولا تملِّقِ (٥)

ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

١٦٧- (قد ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضَ) (٦)

والمتصل موضع المنفصل في قوله :

-
- (١) في د : لا يلزمه .
(٢) في الخصائص : والجمع الذي على حد التثنية .
(٣) في د : أيدي نساء يتعاطين الورق ، تقدم ذكره ص ١٦١ برقم ٦٧ -
(٤) تقدم ذكره برقم ٦٨ ص ٢٤٢ .
(٥) نسب الى رؤبة وانظر : المنصف ١/٣٠٧ - ٢/١١٥ ، الأمالي الشجرية
١/٨٦ ، الانصاف ٢٦ ، العسكريات : ١٤٩ شرح المنفصل ١/١٠٦ -
١٠/١٠٤ - ١٠٦ الخزائن ٣/٥٣٣ ، شرح شواهد الشافية ٤٠٩ ملحقات
ديوان رؤبة ١٧٩ - العضديات برقم ٤٠ ص ٤٢ .
(٦) من بيت للفرزدق وهو بتمامه :
بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إِيَّاهُم الْأَرْضَ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ
وهو من قصيدة للفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن
المهلب .

وقلبت الواو استحسناً لا عن قوة علة في نحو غَدِيَان وعَشِيَان
وأبيض لِيَاح ، وقلب الياء واواً استحسناً (لا عن قوة علة) (٢) في
التقوى والبقوى والرعى ، والفتوى .

وقولهم : عوى الكلب عوية (٣) وعوّة ، وأتبعوا الثاني الأول
في نحو : شدّه وفِرَّ وعَضَّ ومنذّه ، وأتبعوا الأول الثاني في (٤)
نحو : اقتل ادخل اخرج ، فلما رأى سيبويه العرب إذا شبت (٥)
شيئاً بشيء ، فحملته على حكمه عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم
ساحبه تشبيهاً لهما وتعميماً لمعنى الشبه بينهما ، حكم أيضاً لجر الوجه
من قولنا (٦) : هذا الحسن الوجه ، أن يكون محمولاً على جر الرجل
في قولهم : هذا الضارب الرجل ، كما أجازوا أيضاً النصب في قولهم :
هذا الحسن الوجه ، حملاً له منهم على هذا الضارب الرجل ، وتظيره
أيضاً قولهم (٧) يا أميمة (٨) ، ألا تراهم لما حذفوا الهاء فقالوا :

(١) أنشده الفراء ولم يعزه الى أحد . انظر الخصائص ١٩٥/٢ - شرح
المفصل ١٠١/٣ ، ١٠٣ - الغزاة ٤٠٥/٢ - المنى برقم ٨١٣ العيني
٢٥٣/١ العضديات برقم ٢٥ ص ١٧ .

(٢) زيادة من الاشباه .

(٣) ليست في الخصائص .

(٤) سقط من هـ .

(٥) في ن : شبهوا .

(٦) في الخصائص : قوله .

(٧) في الخصائص : قوله .

(٨) انظر الكتاب ٣١٥/١ .

يا أميم (١) ثم أعادوا الهاء ، أقرأوا الفتحة بحالها اعتياداً (٢) للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعاً وكذلك قولهم : اجتمعت أهل اليمامة (٣) ، أصله : اجتمع أهل اليمامة ، ثم حذف (٤) المضاف فأنت الفعل فصار اجتمعت اليمامة ، ثم أعيد المحذوف فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله ف قيل : اجتمعت أهل اليمامة •

قال (٥) : ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات ، وفي التثنية والجمع بالحروف ، فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو (أخوك وأباك وهنك) فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه هذا القدر (٦) توطئة لما أجمعه من الإعراب في الجمع والتثنية (٧) بالحروف • وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً له على [هـ - ٢٠١] ذلك في التثنية والجمع •

فأما قولهم : أنت تفعلين ، فإنهم إنما أعربوه بالحرف ، وإن كان في رتبة الآحاد ، وهي (٨) الأول من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ، فقد ترى إلى عكس إعراب

(١) في الخصائص : أميم •

(٢) في هـ : اعتباراً •

(٣) انظر الكتاب : ٢٦/١ •

(٤) في م : حذفوا •

(٥) عن الخصائص ٣٩/١ بتصرف واختصار •

(٦) في م : التقدير •

(٧) سقط من هـ •

الواحد أضعفَ لفظاً (١) من إعراب ما فوقه ، فصار لذلك الأقوى كأنه الأصل والأضعف كأنه الفرع • ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم (٢) بالفرع ألا تراهم لما حذفوا الحركات - ونحن نعلم أنها زوائد في نحو: لم يذهب - تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول فقالوا لم يخش ، ولم يرم ، ولم يفرز •

ومن ذلك أيضاً أنهم حذفوا ألف معزى (٣) ومدعى في النسب (٤) ، فأجازوا معزى ومدعى فحملوا الألف هنا وهي لام على الألف الزائدة (٥) في نحو جلي وسكري •

ومن ذلك حذفهم ياء تحية (٦) ، وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية ، وإن كانت زائدة ، فقالوا: تحوي كما قالوا شقوي ، وحذفوا النون الأصلية في قوله :

ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل (٧)

(١) سقط من ل •

(٢) سقط من د - م •

(٣) في هـ : معزى •

(٤) في التخصصات : الاضافة •

(٥) في م : الزائدة •

(٦) سقط من د - م •

(٧) الشعر للنجاشي الحارثي وصدرة : فلست بآتيه ولا أستطيعه انظر

الكتاب ٩/١ - النصف ٢/٢٢٩ ، الأمالي الشجرية ١/٣١٥ المسكريات

٩٥ - الانصاف ٦٨٤ ابن السيرافي الفقرة (٩٣) شرح المفصل ٩/١٤٢ ،

الغزاة ٤/٣٦٧ - مغني اللبيب برقم ٥٤١ وشرح أبياته ٥ : ١٩٤

برقم ٤٨٠ •

وقوله :

١٧٠ - كأتهما ملآن لم يتغيرا (١)

وقوله :

١٧١ - غير الذي قد يقال منكذب (٢)

كما حذفوا الزائد في قوله :

١٧٢ - وحاتم الطائي وهاب المي (٣)

وقوله :

١٧٣ - ولا ذاكر الله إلا قليلا (٤)

(١) صدر بيت لأبي صخر الهذلي وعجزه : وقد مر بالدارين من بعدنا عصر
والضمير في كأنهما يعود الى الدارين في البيت السابق وهو :

لليلي بذات البين دار عرفتها وأخرى بذات الجيش آياتها عنقر

انظر شرح أشعار الهذلين ٩٥٦ - والمنصف ٢٢٩/٢ - وآمالي القالي
١٤٨/١ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وصدوره : أبلغ أبا دختنوس مألكة .

انظر الخصائص : ٢٧٥/٣ ، وآمالي الشجرية ٦٧/١ ، ٢٨٦ - وشرح
المفصل ٣٥/٨ - ١٠٠/٩ ، ١١٦ والمعرّب ١٤٢ - واللسان : أنك .

(٣) عزي هذا الرجز الى امرأة من بني عقيل أو عامر تفخر بأخوالها من اليمن
انظر النوادر ٩١ - الأمالي الشجرية ٣٨٣/١ الانصاف ٣٨٨ - الخزانة
٣٠٤/٣ ، ٤٠٠ ، ٥٥٤/٤ ، ٥٩١ - شرح شواهد الشافية ١٦٣
واللسان : مأي . والعسكريات : ٩٣ - والعصديات برقم ١٣١ ص ٨٤ .

(٤) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي وصدوره : فالفيته غير مستعيب ، انظر :
الكتاب ٨٥/١ - مجالس العلماء : ١٤٩ - المقتضب ١٩/١ - ٣١٣/٢
- البغديات : ٣٣ الأغاني ١٧/١١ - المنصف ٢٣١/٢ - الأمالي

←

ومن ذلك حملهم التشبية وهي أقرب إلى الواحد على الجمع ،
وهي (١) أنأى عنه ، ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واواً فقالوا :
حمران ، كما قلبوها واواً فقالوا حمران (٢) .

ومن ذلك حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع (٣)
في باب ما لا ينصرف ، نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه
بما وراءه وهو الحرف فبنوه ، وعلى ذلك ذهب بعضهم إلى ترك تصرف
(ليس) إلى أنها ألحقت بـ (ما) فيه كما ألحقت (ما) بها في العمل (٤)
وكذلك قال أيضاً في (عسى) إنها منعت التصرف لحملهم إياها على
(لعل) فهذا ونحوه يدل على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها (٥)
واتصال أجزائها وتلاحقها وتناسب أوضاعها (٦) .

وقال ابن النحاس في التعليقة : إنما عمل [هـ - ٢٠٢] المصدر
لأنه أصل للفعل ، وفيه حروف الفعل فأشبهه فعمل .

الشجرية ٣٨٣ - الانصاف ٦٥٩ - شرح المنفصل ٩/٢ - ٣٤/٩ -
الخزانة ٥٥٤/٤ - المغني برقم ٩٦٠ - ١١٠٦ . ملحقات ديوانه ١٢٢ .
والشاهد فيه حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده
وان كان الوجه اضافته . عن الأعلام بهامش الكتاب ١ : ٨٥ وانظر ابن
السيرافي الفقرة ٣٦ .

- (١) في الخصائص : وهو .
- (٢) في م : حمران .
- (٣) في د : على الفرع وهو الفرع وفي م على الفرع وهو الفعل .
- (٤) في الخصائص : في اللغة الحجازية .
- (٥) في الخصائص وم : تلاحمها .
- (٦) في م : أو صافها .

حرف الخاء

(٦٧)

خلع الأدلة (١)

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جني في الخصائص وقال (٢) :
من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب : ضرب من "منأ" منأ ، أي :
إنسان" إنسأاً ، ورجل رجلاً ، ألا تراه كيف جرد (من°) من
الاستفهام ، ولذلك أعربها • ونحوه قولهم في الخبر : مررت برجل
أيّ رجل ، فجرد أيّاً من الاستفهام أيضاً ، وعليه بيت الكتاب :

١٧٤- والدّهْرُ أيّتما حال دهاهير (٣)

(١) قال محقق الخصائص ١٧٩/٢ : يراد بالأدلة أعلام المعاني في العربية •
فالمهزة دليل الاستفهام ، وان دليل الشرط ، وهكذا • ويراد بالمعاني
المعاني التي تحدث في الكلام من خبروا استخبار ونحو ذلك ، وأكثر
ما يوضع لها الحروف والأدوات ، فلا يعني أسماء الأجناس • وخلع
الأدلة تجريدها من المعاني المعروفة لها والمتبادرة فيها وإرادة معانٍ آخر
لها أو تجريدها من بعض معانيها •

(٢) عن الخصائص ١٧٩/٢ بتصريف واختصار •

(٣) صدر البيت (حتى كأن لم يكن إلا تذكره) انظر انكساب ١٢٢/١ -
أمالي القالي ١٨٢/٢ والبيت لعريث بن جملة العذري انظر شرح أبيات
سيبويه لابن السيرافي ٣٥٩/١ الفقرة (١٧٦) المنصف ٥٠/٣ •

أي : والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهاير ، أي متلون
ومتقلب بأهله ، وأنشدنا أبو علي :

١٧٥- ألا هيئنا مما لقيت ، وهيئنا

وويحاً لما لم ألقَ منهن ويحماً

وأسماءٌ ما أسماءُ ليلةٍ أدلجت

إليَّ وأصحابي بأبي^١ وأينما (١)

قال (٢) : فجرد (أي) من الاستفهام ، ومنعها الصرف ، لما فيها
من التعريف والتأنيث ، وذلك أنه وضعها علماً على الجهة التي حلتها ،
فأما قوله : وأينما فكذلك أيضاً ، غير أن لك في أينما وجهين :

أحدهما : أن تكون الفتحة هي التي في موضع جرّ مالا ينصرف ،
لأنه جملة علماً للبقعة أيضاً ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ، وجعل
(ما) زائدة بعدها للتأكيد .

والآخر : أن تكون فتحة النون من أينما فتحة التركيب ، وتضم (٣)
أين إلى ما ، فيبني الأول على الفتح كما في حضرموت ، وبيت بيت ،
وحينئذ يقدر في الألف (٤) فتحة مالا ينصرف في موضع الجر [د/٦٧]
ويدل على أنه قد يضم (ما) هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو علي عن
أبي عثمان (٥) :

(١) انظر حواشي ديوان حميد بن ثور : ٢٠٢ والبيت الأول في اللسان (هيا)
والثاني في اللسان : أين ، وفي حواشي الديوان : وأيما وانظر المضديات

برقم ١٧٠ ص ١١٠ .

(٢) انظر الخصائص ١/١٣٠ .

(٣) في د- م : تنضم .

(٤) في د- م : ألف ما .

(٥) في م : أبو عثمان عن أبي علي .

١٧٦- أثورَ ما أصيدكم أم ثورين

أم تيكم الجماء ذات القرنين (١)

فقوله : أثورَ ما ، فتحة الراء منه فتحة تركيب (٢) ثور مع ما بعده كفتحة راء حضرموت ، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة لأنه مصروف [هـ - ٢٠٣] ، وبنيت ما مع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لا مع النكرة في نحو لا رجل ، والكلام في ويحما هو الكلام في أثورَ ما .

وأخبرنا أبو علي أن أبا عثمان ذهب في قوله تعالى : (إِيَّاهُ لِحِقِّ) مثلَ ما أنكم تنطِقون (٣) الى أنه جعل (مثل) و (ما) اسماً واحداً فبنى الأول على الفتح ، وهما جميعاً عنده في موضع رفع صفة لحق .
ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر - أشدناه أبو علي - :

١٧٧- أتى جزوا عامراً سوءى بفعلهم

أم كيف يجوزوني السوءى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطي العلقوق به

ريمان أنف إذا ما ضن باللبن (٤)

(١) الرجز مجهول القائل . الجماء : البقرة التي لا قرنين لها ، ويحمل القول على الهزء والتهمك ، وانظر اللسان : (ثور) .

(٢) ساقطة من هـ .

(٤) الذاريات : ٢٣ .

(٣) من قصيدة لأفنون التغلبي في المفضليات ٢٦٣ ورواية الخصائص : سيئاً والعلق من الابل التي لا ترام ولدها ولا تدر عليه ، ورثانها : عطفها ومحبتها وانظر مجالس العلماء ٤٢ - والمحاسب ٢٣٥/١ ، والأمالى الشجرية ١ : ٣٧ وشرح المفصل ١٨/٤ - والخزانة ٤٥٥/٤ وانظر البغداديات ١٦٩ .

ف (أم) في أصل الوضع للاستفهام ، كما أن كيف كذلك ، ومحال اجتماع حرفين (١) لمعنى واحد ، فلا بد أن يكون أحدهما قد دخلت عنه دلالة الاستفهام . وينبغي أن يكون ذلك الحرف (أم) دون (كيف) حتى كأنه قال :

بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزلة (بل) للترك والتحول ، ولا يجوز أن تكون (كيف) هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لأنها لو دخلت عنها لوجب إعرابها لأنها إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها كما أعرب (من) في قولهم : (ضرب من منا) لما دخلت عنها دلالة الاستفهام .

ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو : رأيتك ، هي تفيده شيين : الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم : ذلك وأولئك وهالك ، وابصره زيداً ، وأنت تريد ابصر زيداً ، وليسك أخاك في معنى ليس أخاك ، وقولهم : رأيتك زيداً ما صنع .

وحكى أبو زيد : بلاك والله وكلاك ، أي : بلى وكلا ، فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ، ولا موضع لها من الإعراب (٢) ، وظير ذلك التاء من (أنت) فإنها دخلت عنها دلالة الاسمية وتخلصت حرفاً للخطاب ، والاسم (أن) وحده .

قال : ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف في قول

(١) قال محقق الخصائص ١٨٤ / ٢ : وهو يريد بالحرف الأداة وان كانت اسماً في الاصطلاح النحوي ، ومن هذا جعل (كيف) حرفاً وهي في عداد الأسماء . وهو يريد اجتماع الحرفين لغير توكيد .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٤ / ٢ .

الإِنسان (١) مثلاً للملك : ضربت ذلك الرجل ، لهذا المعنى وهو عروها
من معنى الاسمىة [ه - ٢٠٤] .

قال : فإن قيل : فكان ينبغي أن لا يستنكر خطابه بأنت لما ذكره .
قيل التاء وإن كانت حرف خطاب لا اسماً ، فإن معها نفسها الاسم
وهو (أن) من أنت ، فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا :
(ذلك) لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف ، كما كان له
مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو (أن) ، والمقصود إعظام الملوك بأن
لا تبذل أسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين .

ومن ذلك الواو في نحو (أكلوني البراغيث) وقاموا إخوتك ،
والألف قاما أخواك والنون في :

١٨٧ - يَعَصِرْنَ السَّلِيْطُ أَقَارِبَهُ (٣)

كلها مخلوعة من معنى الاسمىة مقتصر فيها على دلالة الجمع
والتثنية والتأنيث .

ومن ذلك قولنا : ألا قد كان كذا ، وقول الله سبحانه :

(١) في ه : هو مثلاً

(٢) انظر الكتاب ١/٥ .

(٣) من بيت للمفردق وهو بتمامه :

ولكن ديباقى أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

وفي د ويعصون . ديباقى : نسبة إلى قرية دياق ، السليط : الزيت .
وانظر : الكتاب ١/٣٢٦ - الأمالي الشجرية ١/١٣٣ - شرح المفصل
٣/٨٩ ، ٧/٧ - الخزانة ٢/٢٨٦ - ٣/٢٩٣ ، ٣٣٤ = ٤/٥٥٤ ،
ديوانه ٥٠ وابن السيراقى الفقرة : ٢٦٠ .

(ألا إنهم يَسْنون صدورهم) (١) فألا هذه فيها شيطان التنبية وافتتاح الكلام ، فإذا جاء معها (يا) خلصت افتتاحاً لا غير ، وصار التنبية الذي كان فيها لـ (يا) دونها وذلك نحو قوله تعالى : (ألا يسجدوا والله) (٢) ووقول الشاعر :

١٧٩- ألا يا سنا برقٍ على قتل الحمي

لهنك من برق علي كريم (٣)

ومن ذلك واو العطف فيها (معنيان : العطف) (٤) ومعنى الجمع ، فإذا وضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم :

• استوى الماء والخشبة) و (جاء البرد والطيالسة (٥))

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان : العطف والإتباع ، فإذا

(١) هود : ٥٥

(٢) النمل : ٢٥ . والاستشهاد بالآية على تخفيف (ألا) وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر وغيرهم ، انظر النشر ٢/٣٣٧ - الاتحاف ٣٢٦ - معاني القرآن ٢/٢٩٠ والبحر المحيط ٧/٦١ .

(٣) البيت لمحمد بن سلمة وانظر : مجالس ثعلب ١١٣ - الخصائص ١/٣١٥ العسكريات : ١٤٥ - شرح المفصل ٨/٦٣ - ٩ - ٢٥ - ١٠٠/٤٢ - الخزائن ٤/٣٣٩ - مغني اللبيب برقم ٤١٦ - اللسان : (لهن قذى) وانظر رأي سيبويه في (لهنك) في الكتاب ١/٤٧٤ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) الطيالسة مفردها طيلسان وهو معرب ، وزعم ابن فارس صحته ، انظر معجم مقاييس اللغة ٣/٤١٩ - شفاء الغليل ١٧٥ - والمعرب ٢٧٥ .

استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للإلتباع
نحو: إن تقم فأنا أقوم •

ومن ذلك همزة الخطاب في: هاءَ (١) يارجل ، وهاء يا امرأة
كقولك: هاك وهاك ، فإذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب لأنه يصير
بعدها في الكاف ، وتفتح هي أبدا وهو قولك: هاءك وهاءك وهاءكما
وهاءكم •

[ومن ذلك (يا) في النداء تكون تنبيها ونداءً في نحو يا زيد ويا عبد الله
وقد تجرد من النداء] (٢) للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى: (ألا يا
اسجدوا) (٣) كأنه قال: ألا ها اسجدوا •

وقول أبي العباس أنه أراد ألا ياهؤلاء اسجدوا ، مردود (٤) عندنا ،
وكذلك قول العجاج:

١٨٠ — يادار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي (٥) •

(١) في د: ياء •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٣) النمل: ٣٥ •

(٤) قال محقق الخصائص: ووجه رده أن في حذف المنادى مع حذف الفعل
الذي ناب عنه حرف النداء وحذف فاعله إجحافا ، وقد بسط الكلام على
هذا أبو حيان في البحر ٦٩/٧ وانظر معاني القرآن ٢/٢٩٠ — التسهيل:
١٧٩ ، البيان لأتباري ١٢١/٢ •

(٥) مطلع ارجوزة له في ديوانه: ٤٤٢/١ وانظر: الانصاف ١٠٢ — شرح
المفصل ١٠: ١٢ ، ١٣ ، شرح شواهد الشافية ٤٢٨ • المضديات برقم
٢٩٠ ص ١٨٠ •

إنما هو كقولك : ها اسلمي ، وكذلك قولهم : هلّم ، في التنبيه
على الأمر ، هذا خلاصة ما ذكره ابن جني في هذا الأصل وقال شيخه
أبو علي في التذكرة (١) .

وقال أبو البقاء في التبيين (٢) : أصل كان وأخواتها أن تكون
دالةً على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه ، وبقيت دلالتها على الزمان .

-
- (١) في ل بياض بعد هذا القول ، وفي سائر النسخ اتصل الكلام بما بعده ،
وربما كان الأصل : وقاله شيخه .
- (٢) انظر مسائل خلافية في النحو : ٧١ وسقط كلام أبي البقاء من د - م ل .

حرفي الراء

(٦٨)

الرابط (١)

يحتاج إليه في أحد عشر موضعاً :

الأول : جملة الخبر ، وربطها عشرة أشياء تأتي (في الفن الثاني الضوابط في المتبداً) (٢) .

الثاني جملة الصفة ، ولا يربطها إلا الضمير .

الثالث : جملة الصلة ولا يربطها غالباً إلا الضمير .

الرابع : جملة الحال وربطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما .

الخامس : المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته ، أو ضربت أخاه .

السادس والسابع : بدل البعض ، وبدل الاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير نحو (عَمَّوْا وَصَمَّوْا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (٣) (عن الشهر الحرام قتال فيه) (٤) وإنما لم يحتج بدل الكل الى رابط لأنه نفس المبدل (٥) منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس المتبداً لا تحتاج الى رابط لذلك .

الثامن : معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضاً إلا الضمير .

(١) قال في الكلبيات ٣٩٦/٢ : الرابط هو اللفظ اندال على معنى الاجتماع بين الموضوع والمحمول .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م ، ل .

(٣) المائة : ٧١ .

(٤) البقرة : ٢١٧ والآية : ويسألونك عن الشهر الحرام .

(٥) في م : المبدلة .

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه أيضا الا الضمير نحو (فمن يكفر منكم فإني أعذبه (١)) .

العاشر : العاملان في باب التنازع لا يبد من ارتباطهما إما بعاطف كما في قام وقعد أخواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو (وأنته كان يقول سفيهنا (٢)) (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا (٣)) .

الحادي عشر : ألفاظ التوكيد الأول ، وإنما يربطها الضمير الملقوظ به نحو : جاء زيد نفسه ، والزيدان كلاهما ، والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز أن يكون الضمير فيه مقدراً .

قاعدة :

إذا قلت (مررت برجل حسن الوجه) ففي الرابط ثلاثة (٤) أقوال :

أحدهما : قول الكوفيين إن (أل) نائبة عن الإضافة (أي وجهه (٥)) فربطت كما ربطت الإضافة .

الثاني : قول البصريين : إنه محذوف ، أي الوجه منه .

الثالث : قول الفارسي وتبعه ابن الخباز : إنه ضمير في الصفة ، والوجه بدل منه ، ذكره ابن هشام في تذاكرته .

قاعدة :

قال الشلوين في شرح الجزولية : أصل الحذف للرابط ، إنما هو لتصلة لا للصفة .

(١) المائة : ١١٥ .

(٢) الجن : ٤ .

(٣) الجن : ٧ .

(٤) سقط من د .

(٥) ما بين المقوفتين ساقط من م .

(٦٩)

الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه

قال أبو الحسين (١) بن أبي الربيع في شرح الايضاح :

إذا أسند الفعل المضارع الى نون الاناث بني لشبهه حينئذ بالماضي وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنيًا ، وإنما أعرب لشبهه بالاسم من وجهين • العموم والاختصاص فأن (٢) يرجع الى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى ، لأن الرجوع الى الأصل أيسر (٣) من الانتقال عنه ، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه •

قال : وكذلك إذا اتصلت به نون التوكيد أشبه فعل الأمر من

وجهين (٤) :

أنه لحق هذا ما لحق هذا ، وأن المعنى الذي لحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت (٥) له المضارع ، فبنته العرب لما ذكرناه وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء في الأفعال أيسر من الانتقال عن (٦) الأصل ، وتشبيه الشيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه •

(١) في هـ م : الحسن والتصويب من د - ل وكتب التراجم • واسمه :

عبيد الله •

(٢) في م : بأن •

(٣) سقط من د •

(٤) في د - م - ل : جهتين •

(٥) في ل : فيه •

(٦) في د : الى •

[قلت : وظير ذلك أن الاسم مثنى الصنف اذا أشبه الفعل من وجهين ، ثم يرجع الى الأصل اذا دخله أل أو الإضافة التي هي من خصائص الأسماء] (١) .

(٧٠)

ربّ شيء يكون ضعيفاً

ثم يحسن للضرورة

قال أبو علي الفارسي في البغداديات (٢) في قوله :

١٨١ - لا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفْسِيسَا أَهْلَكَتَهُ (٣)

إن الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير ، وإن انجزم الثاني ليس على البدلية ، إذ لم يثبت حذف المبدل (٤) منه بل على تكرير (إن) ، أي إِنْ أَهْلَكَتْ مَنَفْسَا إِنْ أَهْلَكَتَهُ ، وساغ إضمار

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من د - م .

(٢) بعض نص الفارس في الخزانة ١٥٢/١ .

(٣) صدر بيت للنمر بن تولب وعجزه : (وإذا هلكت عنده ذلك فاجزعي)
انظر الكتاب ٦٧/١ - والمقتضب ٧٦/٢ - والأمالى الشجرية ٣٣٢/١ ،
٣٤٦ وشرح المفصل ٢٢/١ - ٣٨/٢ - والخزانة ١٥٢/١ ، ٤٥٠ ،
٦٤٢/٣ والمغني برقم ٣٠١ - ٧٥٢ . وشرح أبيات المغني ٤ - ٥٢ .
والكلام المذكور في كتابنا نقلاً عن البغداديات لم أجده في « البغداديات »
التي حققتها رفاه طرقيجي ونالت بها درجة الماجستير من جامعة دمشق .
مع أن البيت ذكر فيها ص ٢٠٤ وانظر ابن السيرافي الفقرة : ٧١ .

(٤) في م : المبدل .

(إن) وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة ، لاتساعهم فيها بدليل
إيلائهم إياها الاسم ، لأن تقدمها مقول للدلالة عليها ، ولهذا أجاز سيبويه:
بمن تمرر أمر ، ومنع من تصرف انزل حتى يقول : عليه •

وقال فيمن قال : مررت برجل صالح إلا (ه) صالح فطالح —
بالخفض — (٢) إنه أسهل من إضمار (رب) بعد الواو ، ورب شيء
يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في : ضرب غلامه زيدا ، فإنه
ضعيف جدا ، وحسن في : ضربوني وضربت قومك ، واستغني بجواب
الأولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو : أزيدا (٣) ظننته قائما ،
بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدره •

(٧١)

رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالاً

قال ابن هشام في المغني (٤) : (أما) حرف شرط بدليل لزوم الفاء
بعدها نحو : (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين
كفروا فيقولون (٥)) الآية ، ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر ،
إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ،

(١) في م : لان لا لاصالح فطالح ، وفي س : ان •

(٢) سقط من د - م • البغداديات : ٢٠٧ • أطروحة جامعية •

(٣) في م : زيدا •

(٤) عن المغني : ٥٧/١ •

(٥) البقرة : ٢٦ ، وفي د : فيقولون : ماذا أراد الله بهذا مثلا •

ولما لم يصحّ ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء فإن قلت (١) : فقد استغنى عنها في قوله :

١٨٢ — فأما القتالُ لا قتالَ لديكم (٢) .

قلت : هو ضرورة ، فإن قلت : فقد حذف في التنزيل في قوله تعالى : (فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتهم (٤)) قلت : الأصل فيقال لهم : أكفرتهم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصحّ تبعاً ولا يصحّ استقلالاً ، كالحاج عن غيره ، يصلي عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح .

ربما كان في الشيء لغتان فاتفقوا على إحداهما في موضع كتولهم : نعر الله ، وأنت تقول : العُمُرو العُمُرو ، ذكره الفارسي في التذكرة .

(١) في المغني : قد .

(٢) وتما البيت : ولكن سيرا في عراض المواكب ، وهو للحارث بن خالد ، وانظر الأغاني ٣٨/١ ، وشرح شواهد المغني ١٧٧/١ - ١٧٨ - وخزانة الأدب ٢١٧/١ وشعره المجموع : ٤٤ .

(٣) في د - م - ن : وأما .

(٤) آل عمران ١٠٦ :

حرف الزاي

(٧٢)

الزِيَادَة

فيها فوائد :

الأولى : قال ابن دريد في أول الجمهرة (١) : لا يستغني الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد ، لأنها كثيرة الدخول في الأبنية ، قل ما يمتنع منها الرباعي والخماسي والملحق بالسداسي ، فإذا عرف مواقع الزوائد في الأبنية كان ذلك (٢) حريئاً ألا يشذ عليه (النظر فيها (٣)) .

الثانية : قال ابن دريد (٤) : الزوائد (٥) عند بعض النحويين عشرة أحرف ، وقال بعضهم : تسعة ، يجمع (٦) هذه الأحرف كلستان وهو قوله : (اليوم تنساه) وهذا عمله أبو عثمان المازني (٧) .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٨) : يحكى أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده :

(١) عن الجمهرة : ٩/١ بتصريف .

(٢) سقط من م .

(٣) سقط من د .

(٤) الجمهرة : ٩/١ .

(٥) سقط من د - م .

(٧) انظر المنصف ٩٨/١ وشرح المفصل ٩/١٤١ .

(٨) شرح المفصل ٩/١٤١ .

١٨٣ - هويت السمان فشييتني

وما كنت قد ما هويت السمانا (١)

فقال له : الجواب ؟ فقال : قد أجبتك مرتين ، يعني : هويت السمان قال ابن يعيش (٢) : وزيادة الحرف (٣) مما يشترك فيه الاسم والفعل ، وأما الحروف فلا يكون فيها زيادة لأن الزيادة ضرب من التصرف ، ولا يكون ذلك في الحروف .

قال (٤) : ومعنى الزيادة إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ، إما لافادة معنى كالف ضارب ، وواو مضروب ، واما لضرب من التوسع في اللغة نحو ألف حمار ، وواو عمود ، وباء سعيد .

قال (٥) : وإذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة أخرى نحو : جؤذر ، حكى فيه الجوهري الفتح والضم (٦) ، فالهمزة زائدة ، لأنها زائدة في لغة [هـ - ٢٠٩] من ضم (٧) ، اذ ليس في الأصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم .

(١) وانظر المنصف ٩٨/١ .

(٢) شرح المنصف ١٤١/٩ .

(٣) في الشرح : الحروف .

(٤) شرح المنصف ١٤١/٩ .

(٥) شرح المنصف ١٤٦/٩ .

(٦) لم أجد نص الجوهري في متن الصحاح ، وإنما وضع محقق الصحاح هذا

الرأي في الحاشية ، الصحاح ٦١٠/٢ .

(٧) في الشرح : من فتح .

وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الأخرى لأنها لا [د - ٦٩] تكون زائدة في لغة ، أصلا في لغة أخرى ، هذا محال .

وكذلك (١) (تفصل) بفتح الفاء وضمها - فمن فتح كانت زائدة لامحالة لعدم النظير ، ومن ضم كانت أيضا زائدة لأنها لا تكون أصلا في لغة (٢) زائدة في لغة أخرى انتهى .

الثالثة : في زيادة حروف المعاني (٣) ، قال الزمخشري في المفصل : حروف الصلة إن° وأن° وما ولا ومن والباء .

قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥) : الزيادة والإلغاء من عبارات أنبصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ، ونعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى ، وجملة الحروف التي تزداد هي هذه الستة (٦) .

قال (٧) : وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى ، لأنه إذ ذاك يكون كالعيب ، وليس يخلوا إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في هذه اللغة ، أو لما ذكروه من المعنى ، فإن كان الأول فقد جاء

(١) شرح المفصل ١٥٨/٩ .

(٢) سقط من د .

(٣) سقط من ل .

(٤) المفصل ٣١٢ .

(٥) عن شرح المفصل ١٢٨/٨ بتصرف .

(٦) في م : الخمسة .

(٧) تابع لكلامه السابق ١٢٨/٨ .

منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى ، وإن كان الثاني فليس كما ظنوه لأن قولنا : زائد ، ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة ، بل زيد لضرب من التأكيد ، والتأكيد معنى صحيح .

وقال السخاوي : من النحاة من قال في هذه الحروف إذا جاءت صلة لأنها قد وصل بها ما قبلها من الكلام . ومنهم من يقول : زائدة ، ومنهم من يقول : لغو ومنهم من يقول : توكيد ، وأبى بعضهم إلا هذا ، ولم يجز فيها أن يقال : صلة ولا لغو ، لتلا يظن أنها دخلت لا لمعنى البتة .

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل : حروف الزيادة سميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها الى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : أكثر ما تقع الصلة في ألفاظ الكوفيين ، ومعناه أنه حرف يصل به كلامه ، وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى [هـ - ٢١٠] .

وقال (١) : والغرض من زيادة الحروف عند سيبويه (٢) التأكيد ، قال عند ذكره (فيما نقضهم) (٣) فهي لغو في أنها لم تُحْدِثْ إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهو توكيد للكلام .

قال السيرافي : بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغواً ، وبين أنه للتأكيد لتلا يظن إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البتة لأن التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره أنها زيدت طلباً للفصاحة ، إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفظية ، فإذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتي له وصلح .

(١) انظر شرح المفصل ٨/ ١٢٩ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٩٢ ، ٢/ ٣٠٥ .

(٣) النساء ١٥٥ .

ومذهب الفراء أن هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها وإنما كررت تأكيداً ، فهي عنده من التأكيد اللفظي ، وعند سيبويه تأكيد للمعنى ، ويبطل مذهب الفراء (بأنه لا يطرّد في كل الحروف ، ألا ترى أن من في قولك : ما جاءني من أحد ، ليست حرف نهي) (١) وقد أكدت النهي وجعلته عاماً .

فإن قلت : العرب تحذف من نفس الكلمة طلباً للاختصار فلا تزيد شيئاً لا يدل على معنى وهل هذا إلا تناقض في فعل الحكيم ؟ .

قلت : إنما يكون ما ذكرت لو كان زائداً لا لمعنى أصلاً ورأساً ، أما إذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين : وهي التوصل (٢) إلى الفصاحة والتسكن ، وتوكيد المعنى وتقديره في النفس فكيف يقال إنها تزداد لا لمعنى ؟ .

فإن قلت : فكان ينبغي أن تزداد أن المشددة في هذا الباب . قلت : حروف الصلة (٣) تتبين زيادتها بالإضافة إلى ما لها من المعنى بالإضافة إلى أصل الكلام بخلاف أن وإن فإنه لم يتبين زيادتهما بالإضافة إلى ما لهما من المعنى . انتهى .

وقال اللبلي (٤) : معنى كون هذه الحروف (زوائد أنك لو حذفها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي ، وإنما قلنا : لم يتغير عن معناه الأصلي لأن زيادة هذه [هـ - ٢١١] الحروف) (٥) تفيد معنى

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .

(٢) في د - م : التوصل .

(٣) في د - م - ل : العلة .

(٤) في م : الشبلي .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

وهو التوكيد ، ولم تكن الزيادة عند سيبويه (١) لغير معنى البتة ، لأن التوكيد معنى صحيح ، لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى .

وقيل : إنما زيدت طلباً للفصاحة ، إذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك السجع ، فأفادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى .

وقال الرضي (٢) : فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية ، فالمعنوية تأكيد المعنى كما في (من) الاستغراقية ، والباء في خبر ليس و (ما) .

فإن قيل : فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية .

قيل : إنما سميت زائدة لأنها لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغاير فائدتها (٣) العارضة الفائدة (٤) الحاصلة قبلها .

ويلزمهم أن يعدوا على هذا (إن ولام) (٥) الابتداء وألفاظ التأكيد) أسماء كانت أو أولاً زوائد ولم يقولوا به ، وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدين لا يعمل نحو : (فبما رحمة من الله) (٣) .

وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيناً لاستقامة وزن الشعر أو حسن

(١) انظر الكتاب ١/٩٢ .

(٢) شرح الكافية : ٣٥٧/٢ .

(٣) في ه : فائدة . وفي د - م - ل : فائدته - وأثبتنا الكلمة من الشرح .

(٤) سقط من م .

(٥) سقطت الواو من م .

(٦) آل عمران : ١٥٩ .

السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية ، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً ، وإلا لعدت عبثاً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري تعالى وأنبياؤه عليهم الصلاة والسلام .

وقد يجتمع الفائدةان في حرف ، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى ، وإنما سميت أيضاً حروف الصلة لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك (١) .

الرابعة : قال ابن عصفور في شرح المقرب : زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي أن يقال بها إلا أن يرد بذلك سماع أو قياس مطرد ، [هـ - ٢١٢] كما فعل بالبناء في خبر (ما) و (ليس) ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لأنه لم يجيء منه إلا ما حكي من كلامهم : (أخوك فوجد بل أخوك فجهد) وقول الشاعر : [د / ٧٠] .

١٨٤ - يموت أناس" أو يشيب فتاهم

ويحدث ناس والصغير فيكبر (٢)

الخامسة : قال ابن إيباز (٣) : من الزوائد ما يلزم ، وذلك نحو الفاء في : خرجت فإذا زيد ، ذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة مع لزومها ، واختاره ابن جنبي في سر الصناعة (٤) . وكذلك قولهم : أفعلة آثر أما ، أي أول شيء ، فما زائدة لا يجوز حذفها وكذلك (٥) الألف واللام في

(١) انتهى كلام الرضي .

(٢) البيت لم تعثر على قائله وهو في الهمع ١٣١/٢ والدرر ١٧٢/٢ .

(٣) المحصول : ق ٧٧ - ٧٨ وقد تصرف السيوطي في نقله بعض التصرف .

(٤) انظر الصناعة ٢٦٢/١ وفي د - م الفصاحة .

(٥) في المحصول : ولا كذلك .

الآن) زائدة (١) في القول المشهور مع لزومها ، وكذلك الألف واللام في الذي والتي ، وما في مهما ، وأن في خبر عسى ، قال بعضهم : إنها زائدة ، وهي لازمة وحينئذ لا تتقدر بالمصدر ويزول إشكال كيف يقع الخبر مصدراً عن الجثة في قولك : عسى زيد أن يقوم ، حتى احتاج أبو علي الى تأويله في (القصريات) بحذف المضاف أي عسى زيد ذا النقيام . انتهى .

السادسة : قال ابن يعيش (٢) : إنما جاز أن تكون حروف النفي (٣) صلة للتأكيد ، لأنه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك : ما جاءني إلا زيد ، فهو إثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المجيء لزيد ، وكذلك قول العجاج :

١٨٥- في بئر لا حورٍ سرى وما شعر (٤)

المراد في بئر حور و (لا) مزيدة . وقالوا : ما جاءني زيد ولا عمرو ، فالواو هي التي جمعت بين الثاني والأول في نفي المجيء ، و (لا) حققت النفي وأكدت ، ألا ترى أنك لو أسقطت (لا) فقلت : ما جاءني زيد وعمرو لم يختلف المعنى .

وذهب الرماني (٥) في (شرح الأصول) الى أنك إذا قلت ما جاءني زيد وعمرو ، احتمال أن تكون إنما نقيت أن يكونا اجتماعاً في المجيء

(١) في المحصول : زائدتان .

(٢) عن شرح المفصل ١٣٦/٨ باختصار .

(٣) في هـ : أصله ، والتصويب من الشرح وسائر النسخ .

(٤) انظر ديوان العجاج ٢٠/١ والبيت في معاني القرآن ٨/١ - الخصائص

٤٧٧/٢ الخزائن ٩٥/٢ - ٤٩٠/٤ .

(٥) كلام الرماني منقول من شرح المفصل ٨/١٣٧ .

فهذا يفرق (١) بين المحققة والصلة ، فالمحققة تفتقر إلى تقدم والصلة لا تفتقر إلى ذلك ، فمثال الأول قوله تعالى : (لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا) (٢) فلا هنا المحققة (وقال : (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة) (٣) والمعنى) (٤) ولا تستوي الحسنة [هـ - ٢١٣] والسيئة ، لأن (تستوي من الأفعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كقولنا : اصطلح واختصم ، وفي الجملة لا تزداد إلا في موضع لا لبس فيه . انتهى .

السابعة : قال ابن السراج : لا زائد في كلام العرب ، لأن كل ما يحكم بزيادته يفيد التأكيد ، ونقل عنه ابن يعيش أنه قال (هـ) : حق الملقى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع ، ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد ، واستغرب زيادة حروف الجر لأنها عاملة . وقال : دخلت لمعان غير التأكيد .

فائدة :

قولهم : (عجبت من لا شيء) قال الطيبي في حاشية الكشف : يجوز فيه الفتح وهو ظاهر ، والجر (٦) ، وفيه وجهان :

أحدهما : أن تكون (لا) زائدة لفظاً لا معنى ، أي لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة المعنى (٧) فتكون صورتها

(١) في الشرح : الفرق .

(٢) النساء : ١٣٧ .

(٣) فصلت : ٣٤ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) شرح المفصل ٨/١٣٧ ، وانظر كتاب الأصول ٢/٢٦٩ .

(٦) في م : الحروف .

(٧) سقط من د - م .

صورة الزائدة ومعنى النفي فيه كقول النابغة :

١٨٦- ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ أمسى ببلدةٍ لا عمٌ ولا خال (١)

وقول الشماخ :

١٨٧- إذا ما أدلجت وضعت° يداها

لها إدلاج ليلةٍ لا هجوع (٢)

لا هجوع صفة ليلة ، أي : لليلة النوم فيها مفقود لأن
الهجوع النوم .

والثاني : أن تكون (لا) مع الاسم المكرر في موضع جر بمنزلة
خمسة عشر وقد بني الاسم بلا .

(١) صدر البيت : (بعد ابن عاتكة الثاوي لدى أبوى) • وهو من قصيدة

يرثى بها أخاه • - انظر ديوانه : ٢١١ •

(٢) ديوانه : ٢٢٦ وفيه : (إذا ما أدلجت وصفت يداها) • يقال وصفت

الناقةً وصوفاً إذا أجادت السير • قال البغدادي : في الخزانة ٢/٩٥ :

وقد لا تعمل (يعني لا) في اللفظ ، ويراد بها معنى النفي ، فتكون

صورتها صورة الزيادة ، ومعنى النفي فيه مع هذا صحيح وانظر أساس

البلاغة : وصف •

حرف السين

(٧٣)

سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه

عقد لذلك ابن جني باباً في الخصائص (١) : فمن ذلك الإدغام
يقوي المعتل (٢) وهو بعينه يضعف الصحيح (٣) ، ومنه أن الحركة
تفسها تقوي الحرف وهي بنفسها تضعفه (٤) . [هـ - ٢١٤] .

(١) عن الخصائص : ٥١/٣ .

(٢) مثاله في الخصائص ٥٥/٣ : كقولك في فِعْلٍ من القول : قول .

(٣) مثل له ابن جني بقوله : ألا تراهم كيف جمعوا حرّة بالواو والنون
فقالوا : إحرّون ، لان المين أعلت ابلاادغام ، فموضوا من ذلك الجمع
بالواو والنون الخصائص ٥٦/٣ .

(٤) وضع ذلك مفصلاً في الخصائص ٥١/٣ وما بعدها .

(٧٤)

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابق

— فيه ظائر :

منها إضافة الزمان إلى الفعل وهو في الحقيقة إلى المصدر نحو :
(هذا يوم ينفع) (١) ، ومنها : وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به
المصدر نحو : سواء علي أقمت أم قعدت • ومنها وقوع المضارع بعد
النساء والواو في الأجوبة الثمانية نحو (٢) : ما تأتينا فتحدثنا ، أي
ما يكون منك إتيان فحديث ، فالفعل الذي قبل الناء في تأول المصدر
ولهذا صحّ النصب على إضمار (أن °) ليكون من عطف مصدر مقدر
على مصدر متوهم ، ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو : ما زيد
يكرم فيكرمه أخانا ، يريد ما زيد يكرم أخانا فيكرمه لأنه كما تقرّر
معطوف على مصدر متوهم من قولك يكرم (٣) ، فكما لم يجوز (٤) أن
يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم (٥)
ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر •

(١) المائة : ١١٩ ، وانظر الكشاف / ١ / ٥٤٣ •

(٢) أي بعد النفي والطلب ، ويشمل الطلب : الأمر « بفعل الأمر ، والمضارع
المقرون بلام الامر » والمرض ، والحض ، والتمني ، والترجي ،
والاستفهام •

(٣) سقط من م •

(٤) في م : لا يجوز •

(٥) في د : مكرم •

حرف الشين

(٧٥)

الشذوذ

ويقابله الاطراد ، قال ابن جنى في الخصائص (١) : أصل مواضع (طرذ) في كلامهم التتابع والاستمرار •
منه : طرد الطريدة إذا اتبعتها واستمرت بين يديك •

ومنه : مطاردة الفرسان ، واطراد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح وأما مواضع (شذذ) فالتفرق والتفرد ، وهذا (٢) أصل هذين الأصلين في اللغة ، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات (٣) على سمنه وطريقته في غيرهما فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً •

قال : والكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب [هـ ٢١٥] :

- ١ - مطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، وذلك نحو : (قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد •
- ٢ - ومطرذ في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو (٤)

(١) عن الخصائص ٩٦/١ بتصرف واختصار •

(٢) في هـ : هذا •

(٣) في م : الاصول •

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

الماضي من **يَذَرُّ** و**يَدَعُ** وكذلك قولهم : (مكان مَبْقِل) ، وهذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل والأول مسموع أيضاً ، ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (١) (عسى) اسماً صريحاً نحو ، عسى زيد قائماً أو قياماً ، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظه ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، وقد جاء عنهم شيء من الأول في قوله :

١٨٨ - لا تعدلن^٥ إتي عسيت صائماً (٢) .

وقولهم : [٧١/د] (عسى الغوير أبو سا) (٣) .

٣ - والثالث : المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم :

(١) يريد بمفعول عسى خبرها ، وفي ل : استعمال مفعول عسى . وكذا في المزهري ٢٢٨/١ .

(٢) صدره : « أكثرت في العدل ملحا دائما » والبيت مجهول القائل ، وأنشده أبو علي انظر : الأمالي الشجرية ١٦٤/١ - الخزانة ٧٧/٤ ، والمغني برقم ٢٧٣ ، والهمع ١٣٠/١ والدرر ١٠٧/١ - وملحقات ديوان رؤبة ١٨٥ - المضديات برقم ٦٤ من ٤٣ وموضع الشاهد هو ندور مجيء خبر عسى اسماً مفرداً .

(٣) مثل قديم يضرب في التهمة ووقوع الشر ، وقد تمثلت به الزبلاء حين اطلعت من صرحها على الجمال التي كانت عليها الصناديق .
انظر مجالس ثعلب ٢٥١ - ٣٧٢ - شرح المفصل ١٢٢/٣ - ١٢٣/٥ -
١١٩/٧ ١٢٢ مجمع الامثال برقم ٢٤٣٥ - المستقصى برقم ٥٤٦ .
معجم البلدان : الغوير . اللسان : عسا .

استحوذ ، وأخوص الرمث (١) ، واستصوبت الأمر ، واستنوق (٢) ،
انجمل واستفيل الجمل ، واستتيست الشاة (٣) وأغيلت المرأة ،
وقول زهير :

١٨٩ — هنالك إن يستخولوا المال يخولوا (٤)

٤ — والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً كتسيم مفعول
مما عينه واو أو ياء نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف ، وفرس
مقوود ورجل معوود من مرضه ، وهذا لا يسوغ القياس (ولا رد
غيره إليه •

واعلم أن الشيء إذا اطرذ في الاستعمال وشذ عن (٥) القياس (٦)
فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، ولكنه لا يتخذ أصلاً
يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب اديتها
بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما ، فلا تقول في
استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في أعاد : أعود ، فإن

(١) الرمث : شجر ترعاه الابل ، وإخواصه أن يبدو فيه ورق ناعم كأنه
خوصة •

(٢) انظر المستقصى برقم ٦٢٥ ، والمثل منسوب الى طرفة بن العبد •

(٣) لفظ المثل : استتيست العنز ، المستقصى برقم ٦١٣ •

(٤) ديوان زهير برواية ثعلب ١١٢ ، وتامه « وان يُسألوا يمحطوا وان
يُنسروا يخلوا » وفي الديوان : يستخبلوا المال يخبلوا • واستخوال المال
أن يسأل ناقة عارية للينها وأوبارها أو فرساً للفرز عليها وإخوال
المال إعطاؤه •

(٥) في هـ : في •

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه
وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله •

من ذلك امتناعك من (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوها ،
ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : وزن ووعد لو لم تسمعهما ،
فأما قول أبي الأسود :

١٩٠- ليت شعري عن خليلي ما الذي

غاله في الحب حتى ودعه (١)

[ه - ٢١٦] فشاذ ، فأما قولهم : ودع الشيء يدع إذا سكن

فإنه مسموع متبع •

ومن ذلك استعمال (أن) بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم ، وهو
قيل شاذ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأياً في القياس •

ومن (٢) ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ، هكذا
كلامهم ، قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم
قاعد هما ؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير ، والقياس
يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى •

قال (٣) : ومما ورد شاذاً عن القياس مطرداً في الاستعمال قولهم :
الحوكة (٤) ، والخولة ، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى ، وهو

(١) عيون الاخبار ١٥٦/٣ - الخصائص ٢٩٦/١ - المحتسب ٣٦٤/٢ -

الانصاف ٤٨٥ شرح شواهد الشافية : ٥٠ - ديوانه : ٣٦ •

(٢) استمرار لقوله السابق ، الخصائص ١٠٠/١ •

(٣) الخصائص ١٢٣/١ •

(٤) في ه : يرسم الخونة ، وسائر النسخ والخصائص : الحوكة •

في الاستعمال منقاد غير متأبّ ، ولا تقول على هذا في جمع قائم : قومة ، ولا في صائم : صومة ، وقد قالوا على القياس : خانه ، ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح هذا في الياء لم يأت عنهم في نحو بائع ، وسائر ، بيعة ولا سيرة ، وإنما شد ما شد من هذا مما عينه واو لا ياء نحو : الخونة والحوكة والخول والدول ، وعلته عندي قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو، فإذا صححت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة، وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها وكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها لبعده الواو عنها .

وفي شرح المفصل لابن يعيش (١) : من الشاذ في القياس والاستعمال دخول آل على المضارع في قوله :

١٩١- وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ

ومن حَجَرَهُ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَعُ (٢)

قال : والذي شجعه على ذلك أنه رأى الألف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك (٣) المعنى ، وقوله (٤) :

(١) شرح المفصل ٢٥/١ .

(٢) البيت لذي الخرق الطهوي ، وفي الأشباه : ذي الشيعة ، وذو : وآثرنا رواية الشرح والخزانة . انظر : النوادر ٦٧ ، الانصاف ١٥٢ - ، ٥٢٢ ، شرح المفصل ١٤٣/٣ الخزانة ٤٨٨/٢ . المسائل العسكرية : ٧٧ . الشيعة : اسم موضع . تقصّع اليربوع إذا دخل في قاصعاء .

(٣) سقط من ه - م .

(٤) شرح المفصل ٨/٢ ، ٩ .

١٩٢ - من أجلك يا التي تيمت قلبي

وأنت بخيلة بالودّ عني (١)

شاذ قياسا واستعمالا ، أما القياس فلما فيه من نداء ما فيه الألف واللام ، وأما الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلا حرف أو حرفان .

وقولهم (٢) : يا صاح ، وأطرق كرا ، خيم صاحب ، وكروان ، شاذ قياسا واستعمالا ، أما القياس فلأن الترخيم باب الأعلام ، وأما الاستعمال فلقلة المستعملين له .

قال : وقولهم من ابنك ؟ شاذ في القياس دون الاستعمال ، وقولهم : من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي خيبة لقلة المستعملين .

قال (٣) : وحكى بعضهم أن من العرب يعتقد في أمس التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الأسماء المتسكنة فيقول : ذهب أمس بما فيه على التنكير ، وهو غريب في الاستعمال دون القياس .
فائدة :

قال الجابري في شرح الشافية (٤) :

-
- (١) الكتاب ٣١٠/١ - المقتضب ٢٤١/٤ - الانصاف ٢٠٩ - الخزانة ٣٥٨/١ - الهمع ١٧٤/١ - الدرر ١٥٢/١ - والبيت مجهول القائل .
 - (٢) عن شرح المفصل ٢٠/٢ بتصرف .
 - (٣) عن شرح المفصل ١٠٦/٤ بتصرف واختصار .
 - (٤) شرح الشافية ، مخطوط الظاهرية ق ٦ .

اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس
من غير النظر الى قلة (١) وجوده وكثرته كالقَوَد ، والنادر
ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخَزَّ عَال (٢) والضعيف
ما يكون في ثبوته كلام ، كقُرطاس بالضم •

(١) سقط من م •

(٢) في المخطوط : خرعال ، ولا معنى لها ، ويقال : ناقة بها خرعال : أي بها
ظلع قال الفراء وليس في الكلام (فعلال) بـ مفتوح الفاء - من غير
ذوات التضعيف الا حرف واحد ، يقال : ناقة بها خَزَّعال ، اللسان
(خزعل) • وفي شرح الجار بردي المطبوع ١٩/١ : وخزعال نادر •

(٧٦)

الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه

على حسب قوة الشبه

ذكره ابن يعيش (١) في شرح المفصل قال (٢) : وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر ، ولكنّ الشبه إذا قويّ أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ، فكلما كان الشبه أخصّ كان أقوى ، وكلما كان أعمّ كان أضعف ، فالشبه الأعمّ كشبه الفعل الاسم من جهة أنه يدل على معنى ، فهذا لا يوجب له حكماً لأنه عامّ في كل اسم وفعل ، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه ، لأن هذا يخص نوعاً من الأسماء دون سائرهما ، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل (٣) .

ومن فروع ذلك الحال لما أشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكان . ومنها ألف اللاحق : لما أشبهت ألف التانيث من حيث إنها زائدة [هـ - ٢١٨] وإنها لا تدخل عليها تاء التانيث كانت من أسباب منع الصرف .

ومنها : سراويل لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف .

ومنها : الشبيه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو يا ضاربا زيدا ويامضروبا غلامه . قال ابن يعيش (٤) : ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه :

- (١) في م : ابن جنبي .
- (٢) شرح المفصل ١/٥٨ .
- (٣) انتهى كلام ابن يعيش .
- (٤) شرح المفصل ١/١٢٧ .

أحدها : أن الأول عامل في الثاني ، كما كان المضاف عاملا في
المضاف إليه فإن قيل : المضاف عامل في المضاف إليه الجر ، وهذا
عامل نصبا أو رفعا فقد اختلفا •

قيل : الشيء إذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات
أخر ، ولولا تلك المفارقة لكان إياه ، فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه •
الوجه الثاني : في أن الاسم [د - ٧٢] الأول يختص (١) بالثاني
كما أن المضاف يختص بالمضاف (٦) إليه ، ألا ترى أن قولنا : يا ضاربا
رجلا أخص من قولنا : يا ضاربا •

الثالث : أن الاسم الثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من
تمام المضاف •

وقال السخاوي في شرح المفصل : إذا أشبه الشيء الشيء في أمرين
فما زاد أعطي حكمه ما لم يفسد المعنى ، ولهذا عملت (ما) عمل ليس
لما أشبهتها في النفي مطلقا وفي (٣) نفي الحال خاصة •

وقال ابن هشام في المغني (٤) : قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في
معناه ، أو لفظه أو فيهما ، فأما الأول فله صور كثيرة :

إحداها : دخول الباء في خبر (أن) في قوله تعالى (أَوَلَمْ يَرَوْا
أنّ الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر (٥)) لأنه

(١) في د - م ، ل والشرح : مختص •

(٢) في الشرح : يتخصص •

(٣) في م : ولا •

(٤) عن مغني اللبيب ٧٥١/٢ بتصريف واختصار •

(٥) الأحقاف : ٣٣ •

في معنى : (أوليس الله بقادر) وفي (كفى بالله شهيدا (١)) لما دخله من
معنى اكتف بالله شهيدا ، وفي قوله :

١٩٣ - لا يَقْرَأَنَّ بالسُّور (٢)

لأنه عار من معنى التقرب [هـ - ٢١٩] •

الثانية : جواز حذف خبر المبتدأ في نحو : إن زيدا قائم وعمرو ،
اكتفاء بخبر إن ، لما كان إن زيد قائم في معنى زيد قائم ، ولهذا لم يجز :
ليت زيدا قائم وعمرو •

الثالثة : جواز : أنا زيدا غير ضارب ، لما كان في معنى أنا زيدا
لا أضرب ، ولولا ذلك لم يجز ، اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف
فكذا لا يتقدم معموله ، لا تقول : أنا زيدا أول ضارب ، أو مثل ضارب •
الرابعة : جواز (غير قائم الزيدان) لما كان في معنى : ما قائم
الزيدان ، ولولا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر ، أو ذا
مرفوع يعني عن الخبر •

الخامسة : إعطاءؤهم (ضاربٌ زيدٌ الآن أو غداً) حكم (ضاربٌ
زيداً) في التنكير لأنه في معناه ، فلهذا (٣) وصفوا به النكرة ونصبوه

(١) الرعد : ٤٢ وفي غيرها • في د : وكفى •

(٢) جزء من بيت ، وهو بتمامه :

هنّ الحرائر لا ربّات أحمرّة سود المحاجر لا يقرآن بالسُّور

ولم يعرف قائله على وجه التحديد انظر : مجالس ثعلب ٣٦٥ -
المخصص ٧٠/١٤ - الخزّانة ٦٦٧/٣ - المغني : رقم الشاهد ٣٢ ،
١٦٧ ، ١١٣٩ ، ديوان القتال : ٥٣ •

(٣) في المغني : ولهذا •

على الحال وخفضوه برب وأدخلوا عليه آل ، ولا يجوز شيء من ذلك
إذا أريد المضي لأنه حينئذ ليس في معنى الناصب •

السادسة : وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو (وانها لكبيرة
إلا على الخاشعين (١)) (ويأبى الله إلا أن يتم نوره (٢)) (لما كان المعنى :
وانها لاتسهل إلا على الخاشعين ولا يريد الله إلا أن يتم نوره (٣)) •

السابعة : العطف بـ (ولا) بعد الإيجاب في نحو قوله :

١٩٤ — أبى الله أن أسمو بأمّ ولا أب (٤)

لما كان معناه : قال الله لي : لاتسم بأم ولا أب •

الثامنة : زيادة (لا) في قوله تعالى (ما منَعَكَ أن لاتسجد (٥))
قال ابن السيّد : المانع من الشيء أمر لمنوع أن لا يفعل ، فكأنه قيل :
ما الذي قال لك لاتسجد •

التاسعة : تعدّي رضي بعلى في قوله :

١٩٥ — إذا رضيت علي بنو قشير (٦)

لما كان رضي عنه بمعنى أقبل عليه بوجه ودّه ، وقال الكسائي :

(١) البقرة : ٤٥ •

(٢) التوبة : ٣٢ •

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

(٤) عجز بيت لعامر بن الطفيل وصدّره « فما سوّدتني عامر عن ورائة » •
والبيت في المحتسب ١/١٢٧ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٠ — ١٠١ الخزائنة
٣/٢٢٧ — ديوانه : ١٠ •

(٥) الاعراف : ١٢ •

(٦) سبق ذكره برقم ١٦٠ •

إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط .

العاشرة : رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم :

(فثربوا منه إلا قليل " منهم (١)) لما كان معناه : فلم يكونوا منه ،

بدليل : فمن شرب منه [هـ - ٢٢٠] فليس (٢) مني .

الحادية عشرة : تذكير الإشارة في قوله تعالى (فذانك برهانان) (٣)

مع أن المشار اليه اليد والعصا ، وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر

في المعنى ، والبرهان مذكر .

ومثله : (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا (٤)) فيمن نصب الفتنة

وأنت الفعل (٥) .

الثانية عشرة قوالهم : (علمت زيد من هو) برفع زيد جوازا لأنه

نفس (مَنْ) في المعنى .

(١) البقرة : ٢٤٩ ، والقراءة المشار إليها هي قراءة عبد الله وأبي

والأعمش ، البحر ٢/٢٦٦ ، قال الزمخشري معقبا على هذه القراءة :

وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانبا ، وهو باب جليل

من علم العربية الكشاف ١/٢٢٤ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) القصص : ٣٢ .

(٤) الأنعام : ٢٣ .

(٥) قال في (تكن فتنهم) فنافع وأبو عمرو وشعبه ، من غير طريق العليمي

- وأبو جعفر وخلف - في اختياره - بتاء التانيث - فتنهم - بالنصب

خير مقدم و (الا أن قالوا) اسم مؤخر لانه أعرف . وأنت الفعل

تتانيث الخبر . وانظر الكشاف ٩/٢ - والبحر المحيط ٤/٩٥ .

الثالثة عشرة قولهم : إن أحدا لا (١) يقول ذلك ، فأوقع أحد في
(الإثبات ، لأنه نفس الضمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النفي
فكان أحد كذلك (٢)) .

والثاني (٣) : وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون
معناه . له صور كثيرة .

إحداها زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية وبعد ما التي
بمعنى الذي ، لأنهما بلفظ ما النافية كقوله :

١٩٦ - ورجّ الفتى للخير ما إن رأيت (٤)٠

وقوله :

١٩٧ - يرجّى المرء ما إن لا يراه (٥)٠

(١) في هـ : الا .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) المغني ٧٥٦/٢ .

(٤) صدر بيت للمعلوط القريني ، وتمامه : (على السن خيرا لا يزال يزيد)
انظر البيت في : الكتاب ٣٠٦/٢ - الخصائص ١١٠/١ الخزائن ٥٦٨/٣
- شرح المفصل ١٣٠/٨ - المغني برقم ٢٧ ، ٥٢ ، ٥٦٩ ، ١١٥٠ -
الهمع ١٢٥/١ الدرر ٩٧/١ - البغداديات : ٨٧ - ١٧٤ شرح أبيات
المغني ١ : ١١١ - اللسان : أنن .

(٥) البيت لجابر بن رألان (أو دألان) وتمامه « وتعرض دون أدناه الخطوب »
انظر الهمع ١٢٥/١ - الدرر ١٢٥/١ - الدرر ٩٧/١ والتصريح
٢٣٠/٢ - والبغداديات ٨٨ وروايته في البغداديات : ويعرض دون
أبعده خطوب .

فهذان محمولان على نحو قوله :

١٩٨ — ما إن رأيت ولا سمعتُ بمثله (١)

الثانية : دخول لام الابتداء على (ما) النافية حملا لها في اللفظ على
(ما) الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله :

١٩٩ — لما أغفلت شكرك فاصطنعني (٢) .

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك (لما تصنعه حسن) .

الثالثة : توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية ، حملا لها في اللفظ
على لا النافية نحو (واتقوا فتنةً لا تصيبن الذين ظلموا منكم
خاصة) (٣) .

الرابعة : حذف الفاعل في نحو (اسمع بهم وإبصر) (٤) ، لما كان
(أحسن يزيد) مشبهاً في اللفظ لقولك امرر يزيد .

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد (إن) التي بمعنى نعم ،
نسبها في اللفظ « إن » المؤكدة ، قاله بعضهم في قراءة (إن هذان
لساحران) (٥) .

(١) البيت لديريد بن الصمة ، انظر شرح شواهد المغني ٩٥٥ والأغصاني

٢٢/١٠ وتماه : (كالسيوم هانيء أينق جرب) .

(٢) صدر بيت للمنايفة وتماه : « فيكف ومن عطائك جلّ مالي » انظر شرح

شواهد المغني ٩٥٦ - ديوانه : ١٣٩ - البغداديات ٨٨ .

(٣) الأنفال : ٢٥ .

(٤) مريم : ٣٨ .

(٥) طه : ٦٣ .

السادسة: قولهم: (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) (١) بضم أية ورفع صفتها كما يقال: يا أيتها العصابة، وكان حقه النصب كقولهم: نحن العرب أقرى الناس [هـ - ٣٢١] للضيف، ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء أعطي حكمه وإن انتفى موجب البناء.

السابعة: بناء باب حذام تشبيهاً له بنزال.

الثامنة: بناء حاشا في (وقلن حاش الله) (٢) لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية.

التاسعة: قول بعض الصحابة (قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا (٣) قط وآمنه (٤)) فأوقع (قط) بعد (ما) (٥) المصدرية كما تقع بعد ما النافية.

العاشر: إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو: (خلق كل شيء) (٦) و (لك قصوراً) (٧) وحتى اجتمعا روياً كقوله:

٢٠٠- بني إن البر شيء هيين المنطق اللتين والطعيم (٨)

(١) الكتاب ١: ٤٨٣.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) في د - م: ما كان.

(٤) في صحيح البخاري باب الصلاة بمعنى ١/١٢٦ عن حارثة بن وهب، أمن ما كان بمنى ركعتين، في صحيح مسلم باب قصر الصلاة بمنى ١٤٧/٢ عن حارثة بن وهب. أمن ما كان الناس وأكثره ركعتين.

(٥) سقط من هـ.

(٦) الأنعام: ١٠١.

(٧) الفرقان: ١٠.

(٨) لم تقف على قائله: وانظر شرح شواهد الشافية ٤/٣٤٢.

والثالث : وهو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى ،
 نحو اسم التفضيل وأفعال في التعجب ، فإنهم منعوا أفعال [د/ ٧٣]
 التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعال في التعجب (وزناً وأصلاً وإفادة
 لتبالمغة وأجازوا تصغير أفعال في التعجب) (١) لشبهه بأفعال التفضيل
 فيما ذكرنا .

وقال الأبيدي في شرح الجزولية : حذف (أن) مع عسى تشبيهاً
 بـ (كاد) وزعم ابن السيد أن الأحسن أن يقال : شبهت عسى بلعل لأن
 كلاهما رجاء ، وكما حملوا اللعل على عسى فأدخلوا في خبرها أن نحو :
 ٢٠١ - لعلك يوماً أن تلم ملمة (٢) .

وقال ابن الصائغ : هذا الذي قاله ممكن ، وتشبيه الفعل أولى من
 تشبيهه بالحرف .

(٧٧)

الشيئان إذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما

ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في الفرقة . قال : ولهذا ظائر في
 المعقولات وسائر المعلومات مشاهداً ومقيساً ، ألا ترى أن الإعراب لما
 كان ضد البناء ، وكان الإعراب أصله الحركة والتنقل ، كان البناء
 أصله الثبوت والسكون ، وكذلك الابتداء لما كان أصله الحركة ضرورة
 كان الوقف أصله السكون [هـ - ٢٢٢] .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٢) تمامه : (عليك من اللائي يد عنك أجدعا) وهو لشم بن نويرة من
 قصيدة له في رثاء أخيه مالك . انظر شرح شواهد المغني : ٥٦٧ .

الشروط المتضادة في الأبواب المختلفة

قال ابن هشام (١) : العرب يشترطون في باب شيئاً ، ويشترطون في باب (٢) آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم ، وصحيح أقيستهم فإذا لم يتأمل العرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط . من ذلك : اشتراطهم الجمود لعطف البيان ، والاشتقاق للنعت ، والتعريف لعطف البيان ونعت المعرفة ، والتنكير للحال والتمييز ، وأفعل من ، ونعت النكرة وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف ، وتعريف اللام الجنسية لنعت الإشارة وأي في النداء ، وفاعل (٣) نعم وبئس ، والإبهام في ظروف المكان (٤) ، والاختصاص في المبتدأ وصاحب الحال ، والإضمار في مجرور لولا ووحدَ ولبى وسعدى وحناني ، وفي مرفوع كاد (٥) وأخواتها إلا عسى تقول: كاد زيد يموت ولا يجوز يموت أبوه . ومرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل ، والإظهار في تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ، والإفراد في الفاعل

(١) ملخص من المغني ٢/٦٣٠ وما بعدها .

(٢) سقط من هـ .

(٣) في المغني ٦٣٦ : فاعلي .

(٤) المغني ٦٣٧ .

(٥) المغني ٦٣٥ - ٦٤٠ .

(٦) المغني : ٤٦٢ .

ونائبه ، والجملة في خبر أن المفتوحة إذا خفت وخبر القول المحكي نحو قولي : (لا إله إلا الله) وخبر ضمير الشأن ، والجملة الفعلية في الشروط غير لولا وفي جواب لولا والجملتين بعد لما ، والجملة التالية لا حرف اتحضيض ، وجملة أخبار أفعال المقاربة ، وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو (ولو أنهم آمنوا) (١) والاسمية بعد إذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ، والأخبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافي والانشاء في جواب القسم الاستعطافي ، والوصف في مجرور رب إذا كان ظاهراً وأي في النداء ، والجماء في قولهم (جاءوا الجماء الغفير) (٢) وما وطىء به من خبر أوصفة أو حال ، وعدم الوصف في فاعل نعم وبئس والأسماء المتوغلة في شبه الحرف الا (من) و (ما) النكرتين والضمير ، والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبرية والتأخير في الفاعل ونائبه ومفعول التعجب والمفعول الذي هو أي الموصولة ، والمفعول الذي هو (أن ° وصلتها والابتداء الذي هو أن ° وصلتها ، والحذف في أحد معمولي لات ، وعدم الحذف في الفاعل ونائبه [هـ - ٢٢٣] والجار (٣) الباقي عمله ، والرابط في المواضع الأحد عشر السابقة وعدم الرابط في الجملة المضاف إليها نحو : يوم قام زيد والإضافة (٤) في بناء أي الموصولة ، والقطع عنها في بناء قبل وبعد وغير .

(١) البقرة : ١٠٣ ، انظر المغني ٢/٦٤٣ .

(٢) المغني ٢/٦٤٩ .

(٣) في م : الحال وهو خطأ ، انظر المغني ٢/٦٥٤ .

(٤) المغني ٢/٦٥٦ .

حرف الصاد

(٧٩)

صدر الكلام

صدر الكلام • قال الرضي (١) :

كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً فمرتبته الصدر ، كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك ، وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة (٢) لم تلزم التصدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال •

وقال في البسيط :

الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدم الإشارة على العلم في قولك : هذا زيد ، وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشارة •

ضابط :

قال ابن يعيش : لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٢٣ •

(٢) في الشرح : فلم •

اللفظية إلا أحروف الجر ، وذلك لثلا يخرج عن حكم الصدر ، وإنما عمل فيه أحروف الجر دون غيرها لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم .

وفي أمالي ابن الحاجب : سئل : العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وإن وأخواتها سوى أن ، فقولهم : زيدا ضربت ، وضربت زيدا ، يقال عليه : انه إذا قيل (زيدا) ألبس على السامع أن يكون المذكور بعده ضربت أو أكرمت أو نحوه (وإذا قيل : ضربت ، ألبس على السامع أن يكون زيدا وأن يكون عمرا) (١) ونحوه فأجاب بأمور :

أحدها : أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذا ، لأنه لا بد من تقديم مفرد على مفرد ، فمهما قدمت أحد المفردين فلا بد من احتمالاه ، كما (٢) يقدر تجويزه في الآخر (٣) .

الثاني : أن هذا إلباس (٤) في آحاد المفردات وذلك إلباس في أصول أقسام [٢٢٤ هـ -] الكلام فكان أهم .

الثالث : أن تلك الألفاظ (هـ) وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا إلى ما وضع له ، بخلاف هذه فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها ، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدى إلى التسلسل وهو محال .

(١) سقط من م .

(٢) في هـ - د - ل : كلما .

(٣) في م : الاخير .

(٤) في م - ل : الالباس .

(٥) في د - ل : الفاظ .

مسألة :

قال ابن هشام في تذكرته : زعم بدر الدين بن مالك أن اللام لا تلخل على خبر إن إذا تقدم معموله عليه فلا تقول : إن زيدا طعامك لأكل ، وكأنه [د/٧٤] رأى أن اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لأن لها الصدر والحكم فاسد ، والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه (١) . أما فساد الحكم فلأن السماع جاء بخلافه قال (٢) تعالى : (وإن كثيراً من الناس بلقاء ربهم لكافرون) (٣) وقال الشاعر :

٢٠٢ - فإني إلى قوم سواكم لأميل (٤)

وأما فساد التعليل فلأن هذه اللام مقدمة من تأخير ، فهي إنما تحمي ما هو في حيزها الأصلي أن يتقدم عليها ، لا ما هو في حيزها الآن ، وإلا لم يصح : إن زيدا قائم ، ولا إن في الدار لزيداً ، ألا ترى أن العامل في خبر (إن) هو (إن) عند البصريين والعامل في اسمها هي بإجماع النحاة ، فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت (إن) (٥) .

(١) في هـ : رآه الامام - ولا معنى له . ولعل في النص سقطاً .

(٢) في هـ : وقال .

(٣) الروم : ٨ .

(٤) عجز مطلع لامية العرب للشنفرى وصدوره : « أقيموا بني أمي صدور مطيكم » انظر (اللاميتان) شرح الزمخشري : طبع وزارة الثقافة بدشق .

(٥) ساقطة من ل .

حرف الضاد

(٨٠)

الضـرورة

قال أبو حيان (١) : لم يفهم ابن مالك معنى (٢) قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء فقال : إنهم لا يلجأون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب [هـ - ٢٢٥] وإثما يعنون بالضرورة : أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم الشري ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من (٣) لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره ، انتهى .

وقال ابن جني في الخصائص (٤) :

سألت أبا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للمعرب أو لا ؟ .

(١) في م : في شرح التسهيل .

(٢) سقط من م .

(٣) سقطت (ما) من ل .

(٤) الخصائص ١/ ٣٢٣ .

فقال : كما جاز لنا أن نقيس منشورنا على منشورهم ، فكذا يجوز
لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ،
وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن
ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم
عليك من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك .

فائدة :

قال الأندلسي : يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كما
استعمله من قال :

٢٠٣ - كأن بين فكّهما والفكّ (١)

فائدة :

قال الشلوين : علّة الضائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد
إلى الأصل .

قاعدة :

ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها (٢) ، ومن فروعه : إذا دعت

(١) الرجز لمنظور بن مرثد . وموضع الشاهد أن أصل المثني المعطف بانواو
فلذلك يرجع اليه الشاعر في الضرورة كما هنا ، والقياس بين فكّهما
انظر : المخصص ٢٠٠/١١ ٢٩/١٣ ، الأمالي الشجرية : ١٠/١ شرح
المفصل ١٣٨/٤ - ٩١/٨ .

(٢) قاعدة فقهية ، وقد شرحها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في فروع
فقه الشافعية ٩٣ وكذلك ابن نجيم في الأشباه والنظائر على مذهب
أبي حنيفة ٨٦ .

الضرورة إلى منع صرف (١) المنصرف المجرور فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي ، لأن الضرورة دعت إلى حذف التنوين ، فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل ، والكوفي يرى (٢) فتحه في محل الجر قياساً على ما لا ينصرف لثلا يلبس بالمبنيات على الكسرة (ذكره في البسيط) .

ومنها : لا يجوز الفصل بين أما والفاء بأكثر من اسم واحد (لأن الفاء [هـ - ٢٢٦] لا يتقدم عليها ما بعدها ، وإنما جاز التقديم للضرورة وهي مندفة باسم واحد) (٣) فلم يتجاوز قدر الضرورة ، ذكره السيرافي والرضي (٤) .

قاعدة :

• ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها .
قال ابن النحاس في التعليقة : قول الشاعر :

• ٢٠٤ - لاه ابن عمك (٥) .

اختلف الناس فيه ، هل المحذوف لام الجر دون الأصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة أو المحذوف اللام الأصلية ، والباقية هي لام الجر ؟

-
- (١) سقط من م .
(٢) في م : يروى .
(٣) سقط من م .
(٤) انظر شرح الكافية ٢/٢٤٢ ، ٣٦٩ .
(٥) لذي الاصبع العدوانى ، وتماهه : لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني . سبق ذكره برقم ٦٤ .

والأظهر أن الباقية هي لام الجر ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة ، والقول بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة ، ومالا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها •

(٨١)

الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع :

منها : قال ابن جني : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، ولهذا لا تجر (١) إلا الظاهر ، فإذا أدخلت على المضمّر ردّت إلى الأصل وهي الباء فيقال : بك لأفعلن لأنّ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها •

ومنها : إذا أريد وصل مثل : لم يك و (لَدَمْ) بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال : لم يكنه ، ومن لدنه ، لأنّ الضمير يرد الأشياء إلى أصولها •

ومنها : قال الأندلسي : إنّما التزم دخول تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي دون المسند إلى ظاهره لأنّ الأصل إلحاق العلامة ، والضمير (٢) يرد الشيء إلى أصله ، فوجب أن لا تحذف العلامة لأنّ ذلك خلاف مقتضاه •

ومنها : إذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو : ضربت و ضربنا ، وعطلة ابن الدهان بأن أصله البناء وأصل البناء السكون ، والضمير يرد أكثر الأشياء إلى أصولها • [هـ - ٢٢٧] •

(١) في ل : لا يجوز •

(٢) في ل : المضمّر •

قال ابن إياز (١) وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربع متحركات لأنه يطرّد في استخراج وأشباهه •

ومنها قال : ابن إياز (٢) : زعم بعضهم أن (لولا) صريحة في التعليل كقولك : لولا إحسانك لما شكرتك •

قال ابن بري في أماليه :

ولهذا جروا بها المضمّر تنبيهاً على هذا المعنى لأن المضمّر يعيد الشيء إلى أصله •

ومنها : قال ابن فلاح في المغني : فإن قيل لم اختلف كلا وكلتا مع المضمّر عند البصريين وليس اختلافه للتنبيه (٣) لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقاً ؟

قلنا : لشبهه بـ : لدى (٤) وعلى وإلى ، فإنها مع المظهر بالألف ومع المضمّر بالياء فرقاً بين المتمكن نحو ألف عصا ، وألف غير المتمكن نحو : لدى ، ووجه المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما ، ولم تقلب في الرفع لأن المشبه به ليس له حالة رفع ، وخص التغيير مع المضمّر دون المظهر لأن المضمّر يردّ الشيء إلى أصله (٥) •

(١) عن المحصول ق ٥٧ بتصريف •

(٢) عن المحصول ق ١٤١ ، ونص ابن إياز « إن لولا في المعنى بمنزلة اللام في كونها للعلّة ألا ترى أن قولك : « لولا اكرامك لما أتيت كقولك : لا اكرامك أتيت » • وأسند ابن إياز كلامه الى سيبويه •

(٣) في د - م : للتنبيه •

(٤) في هـ لدا •

(٥) في م : الأشياء الى أصولها •

ومنها قال الأندلسي في شرح المفصل : نحو قوله تعالى :
(أثَلْتُمْ مَكْمُوها) (١١) ردّ فيه الواو الساقطة في الوصل ، إذ كان
الضمير يرد الشيء إلى أصله كما تفتح لام الجر في قولك : لك مال ،
حتى أنهم فتحوا لام الاستغاثة [د/٧٥] لوقوع المنادى موقع المضمر •

ومنها : قال الأندلسي : قيل إنما لم تدخل الكاف على مضمر
لتردها بين الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما ، والاشتراك فرع ،
والضمير يرد الأشياء إلى أصولها ولا أصل لها ، ولهذه العلة امتنع دخول
(حتى) أيضاً على المضمر •

ومنها : قال ابن فلاح في المعني : بني المضارع مع ضمير جمع
المؤنث على السكون منبهة على أن أصل الأفعال البناء على السكون ،
لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله •

ومنها قال ابن يعيش (٢) : فائدة الاتساع في الظرف تظهر إذا
كنيت عنه [هـ - ١٢٨] فإن كان ظرفاً لم يكن بد من ظهور (في) مع
مضمره نحو : اليوم قمت فيه ، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ،
وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر (في) معه لأنها لم تكن
منوية مع الظاهر ، فتقول : اليوم قمته ، قال الشاعر :

٢٠٥ - ويومٍ شهدناه (٣) ••• ••• •••

لم يظهر (في) حين أضمره ، لأنه جعله مفعولاً به مجازاً ، ولو
جعله ظرفاً على أصله لقال : شهدنا فيه •

(١) هو د : ٢٨ •

(٢) عن شرح المفصل ٤٦/٢ بتصريف •

(٣) لرجل من بني عامر وتمامه ••••• سليمان وعامراً ••• قليل سوي
الطنين النihal نوافله ، وقد سبق ذكره ص ٣٧ برقم ٦ •

تنبيه :

قال السهيلي (١) : قول عبد المطلب :

٢٠٦- وانصر على آل الصليب وعابديه انيوم آلك .

فيه رد على ابن النحاس والزييدي ومن قال بقولهما ، حيث منعا إضافة آل إلى الضمير لأنه يرد الشيء إلى أصله ، وأصله أهل وما وجدنا قط مضمراً يرد معتلاً إلى أصله إلا أعطيتكموه ، وليس من هذا الباب في ورد ولا صدر .

تنبيه :

قال السخاوي في سفر السعادة (٢) :

لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمراً لأنها الأصل ، وقال أبو الفتح : لأن الإضممار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع ، تقول : أعطيتكم درهماً ثم (٣) تقول : الدرهم أعطيتكموه . وما حكاه يونس من قولهم : أعطيتكمه شاذ . وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي : إنما يرد الإضممار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضممار ، فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج إلى تعليل ، إلا أن يخالف الاستعمال فقوله : أعطيتكم درهماً ، أصله : أعطيتكموه ، فأسكنوا الميم تخفيفاً وكرهوا الإسكان مع الهاء لخفائها وقربها من الساكن ولذلك كان : عليه مال ، أحسن من قولك : عليهي مال ،

(١) عن الروض الأنف ١/٧٠ بتصرف .

(٢) سفر السعادة ق ١٣٢ مخطوط دار الكتب المصرية . وفي المطبوع ٧٢٦/٢ بتحقيق الأستاذ محمد الدالي .

(٣) سقط من م .

وكذلك : اليوم سرت فيه ، لأن الإضرار يبطل كونه ظرفاً فاحتاجوا فيه إلى (في) كسائر الأسماء التي ليست ظرفاً •

قال السخاوي (١) : قوله (٢) : « إنما يرد الإضرار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب [هـ - ٢٢٩] الرد لا لأجل الإضرار (٣) » كلام متناقض يقتضي أن الإضرار يرد ولا يرد • وقوله : مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فأقول : بلى فيه سؤال لأن قولنا : بك لأفعلن ، قد جاء على أصله وفيه من السؤال لم لم يجز أن يقول (٤) : وك ولا تك ، فاخصاص الباء بهذا لا بد له من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل (٥) ، ولهذا تقول : أقسم بالله ، ولا تقول : أقسم والله ، ولا أقسم بالله • انتهى •

تنبه :

قال ابن عصفور في شرح المقرب : خرج قول الفرزدق :

٢٠٧- ••• ••• ••• وإذ ما مثلهم بشر (٦)

(١) سفر السعادة ق ١٣٣ • وانظر المطبوع ٢ : ٧٢٧ بتحقيق الأستاذ محمد الدالي •

(٢) في سفر السعادة : قلت •

(٣) في م : لا لأجل الرد •

(٤) في م : نحو أن تقول وك •

(٥) في م : أصل •

(٦) والبيت : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ، إذ هم بقريش وإذا ما مثلهم

بشر انظر : الكتاب ١/ ٢٩ - المقتضب ٤/ ١٩١ - مجالس ثعلب ١١٣ ،

المغني : برقم ١٢٨ ، ٦٨٠ ، ٩١١ الخزائن ٢/ ١٣٠ - ديوانه ٢٢٣ -

ألبغداديات : ٩٠ - ٢٧٧ - ٢٨٣ ابن السيرافي الفقرة (٧٢) شرح

آبيات المغني ٢/ ١٥٨ برقم ١١٨ •

على أن (مثلهم) مرفوع إلا أنه بني على الفتح لإضافته إلى مبني
كقوله تعالى : (مثل ما أنكم تنطقون) (١) فإن قيل : كيف يسوغ ذلك
والمبني الذي أضفت إليه مضر والمضر يرد الأشياء إلى أصولها فكيف
يكون سبباً في إخراج (مثل) عن أصلها من الإعراب إلى البناء ؟

فالجواب أن المضر لا يلزم رده الأشياء إلى أصولها في جميع
المواضع ألا ترى أن التاء بدل من الواو في تكأة لأنه من توكأ ، ثم إذا
أضافوها إلى مضر قالوا : هذه تكأتك ولم يردوها إلى أصلها •

تبيه :

قال الأبندي في شرح الجزولية : بنيت أي في نحو قوله تعالى :
(أيهم أشد) (٢) عند سيبويه (٤) لخروجها عن ظائرهما ، وكان حقها
أن تعرب لتمكنها بالإضافة ، ولا سيما وهي مضافة إلى مضر ،
والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها ولذلك تقول : زيد ضربتم أخاه
ثم تقول : وضربتموه ، ولا تقول : وضربتمه •

مسألة :

قال ابن النحاس في التعليقة : أجمع النحاة على أنك إذا قلت عساي
وعسك وعساه . ولولاي ولولايك ولولاه ، أن هنا شيئاً قد تجوز فيه
باستعماله على غير أصله ، واختلف فيما وقع المجاز فقال سيبويه (٤) :

(١) الذاريات : ٢٣ •

(٢) مريم : ٦٩ •

(٣) الكتاب ١/٢٩٧ - ٢٩٨ •

(٤) الكتاب ١/٢٨٨ •

إن عسى خرجت عن عمل (كان) [هـ - ٢٣٠] وعملت عمل (لعل) لشبهها بلعل^١ في الطمع (١) ، فالضمير منصوب على أنه اسمها ، ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور ، وقال الأخفش : إن عسى على بابها من عملها عمل كان ، ولولا على بابها من أنها غير عاملة . واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع ، فالضمير عنده في (عسى) في موضع رفع لا في موضع نصب ، والضمير في لولا أيضاً وإن كان صورة ضمير الجر مستعار للرفع ، فهو عنده أيضاً في لولا في موضع رفع على الابتداء لا في موضع جر (٢) .

وقال ابن النحاس: والوجه (٣) ما ذكره سيبويه لأن التجوز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير ، لأن المضمرة تردّ الأشياء إلى أصولها فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها .

(٨٢)

الضمير أطلب بالاضافة (٤) من الظاهر

بدليل جواز الإضافة والنصب في : (ضاربٌ زيداً) ، في الحال والاستقبال والاقتصار على الإضافة في نحو : ضاربك وضاربه ، على مذهب سيبويه أنه مضاف ليس إلا ، ذكره الشلوبين في (شرح الجزولية) .

(١) انظر أيضاً الكتاب : ٣١١/٢ .

(٢) في م : آخر . وفي ل : لا في جر .

(٣) في م : الوجه .

(٤) كذا في هـ وفي سائر النسخ .

حرف الطاء

(٨٣)

الطارىء يزيل حكم الثابت

عقد له ابن جنى باباً في الخصائص (١) وفيه فروع :

منها: لام التعريف والإضافة إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه.

ومنها: ياء النسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء ،

وإذا دخلت على ما فيه (٢) ياء مثلها نحو : كرسى وبختى ، حذفت لأجلها .

ومنها : علامة الجَمْع بالألف والتاء ، إذا دخلت على ما فيه التاء

حذفت لأجلها نحو : تمره وتمرات ، ولو سميت رجلاً أو امرأة بهندات

لقلت في الجمع أيضاً هندات بحذف الألف والتاء الأوليين لا الآخرين •

[د/٧٦] ومن (٣) ذلك نقض الأوضاع إذا طرأ عليها طارىء ،

كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب استحال خبراً ، كقولك :

مررت برجل أي رجل ، أو أيما [هـ - ٢٣١] رجل ، فأنت الآن مخبر

بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهماً ، وإنما كان كذلك لأن أصل

الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر ، فكان التعجب لما طرأ على

الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية •

(١) عن الخصائص ٦٢/٣ بتصريف واختصار •

(٢) في ل : ما قبله •

(٣) انتقل السيوطي الآن الى ص ٢٦٩ من الجزء نفسه من الخصائص (باب

نقض الأوضاع إذا ضامها طارىء عليها) •

ومن ذلك أيضاً لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير صار (١)
 نفيًا ، وإذا لحقه لفظ النفي عاد إيجاباً نحو (الله أذن لكم) (٢) أي لم
 يأذن (أست بربكم) (٣) أي أنا كذلك • ومن (٤) ذلك أن تصف
 العكس ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له
 فأدخلته (٥) معنى لولا الصفة لم تدخله (٦) إياه ، وذلك أن وضع العكس
 أن يكون مستغنياً (٧) بلفظه عن عدة من الصفات ، فإذا أنت وصفته
 فقد سلبته (٨) الصفة له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه من الاستغناء
 بلفظه عن كثير من صفاته ، انتهى •

وقال ابن يعيش (٩) : فإن قيل : هل التعريف الذي في (يا زيد)
 في النداء تعريف العلمية (بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء
 أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية) (١٠) •

فالجواب أن المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف

-
- (١) في الخصائص وسائر النسخ (عاد) •
 - (٢) يونس : ٥٩ •
 - (٣) الأعراف : ١٧٢ •
 - (٤) الخصائص : ٢٧٠/٣ •
 - (٥) في الاشباه : فأدخله •
 - (٦) في هـ : يدخله •
 - (٧) في الاشباه : مستغنى •
 - (٨) في هـ : سلبت •
 - (٩) شرح المفصل ١/١٢٩ •
 - (١٠) ما بين المقوفتين ساقط من م •

بالنداء ، هذا قول المبرد ، وهو الصواب كإضافة الأعلام وخالفه
أبن السراج .

وقال الشلوبين : إذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير ، جاز ترك
التاء من فعله نحو : قام الهنود ، لأنه ذهب منه لفظ (١) المفرد فكان
الحكم للطاريء .

وقال ابن الدهان في الغرة : المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو
ساكن ، والألف ساكنة ، فيستحيل الجمع بينهما ويجحف الأمر بحذفهما ،
ولم تر ساكنين التقياً حذفاً معاً (٢) ، ولا يجوز تحريك (٣) التنوين لأنه
تحريك (٤) للساكن إذا كان بعده لا له إذا كان قبله ، ولا تحريك الألف
لأنها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز
ولا يجوز حذف التنوين لأنه لمعنى فإذا زال زال المعنى ، وأيضاً فإن
انطاريء يزيل حكم الثابت لأنه لو علم أنه إذا جيء به [هـ - ٢٣٢]
حذف لم يُجاء به فلم يبق إلا حذف الألف .

(١) في م - د : حكم .

(٢) (معاً) ساقطة من ل .

(٣) في د - ترك .

(٤) في م ل : تحريك .

طرد الباء

قال أبو البقاء في التبيين : إذا ثبت الحكم لعلة اطرّد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة ، ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق (١) بينهما من طريق المعنى كما لو قلت (ضَرَبَ اللهُ مثلاً) (٢) فَإِنَّكَ ترفع الفاعل (٣) وتنصب المفعول (٤) ، مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعاً .

قال : وظهيره من المشروع أن الرّمْل في الطواف شرع في الابتداء لإظهار الجلد ثم زالت العلة ، وبقي الحكم .

ومثل ذلك العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرَّحْم ، ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شغل الرحم ، قال : وسبب ذلك أن النفوس تأنس بشبوت الحكم فلا ينبغي أن يزول ذلك الأُنْس .

قال : وظهيره في التصريف أن الواو في مضارع وعد ، ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد وله ظائر آخر . انتهى .

(١) في م : انفرق .

(٢) سورة ابراهيم : ٢٤ .

(٣) سقط من د - م - ل : وانفردت به هـ .

وقال ابن عصفور في شرح الجمل : الإعراب أصل في الأسماء لأنه يفتقر إليه للفرقة بين المعاني نحو : ما أحسن زيداً ، بنصب زيد إن أردت التعجب من حسنه ، وبرفعه إن أردت تقي الإحسان عنه ، ويرفع أحسن وخفض زيد إن أردت الاستفهام عن الأحسن (١) ألا ترى أن هذه المعاني لولا الإعراب لالتبست .

فإن قيل : إن الإعراب قد يوجد في الأسماء غير مفتقر إليه نحو : شرب محمد الماء ، وركب أفرس عمرو ، وأشباه ذلك ، ألا ترى أن انفاعل ههنا لا يلتبس (٢) بالمفعول إذا أزيل الإعراب ؟ فالجواب أن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل سائرهما [هـ - ٢٣٣] على ذلك ، كما أن العرب لما حذفت الواو من (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة ، حذفت من أعد وتعد وتحمل على ذلك .

وقال أبو البقاء في التبيين : إذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير ذلك من هما له ، وجب إبراز الضمير فيهما مطلقاً عند البصريين لأن ترك إبرازه يفضي إلى اللبس في بعض المواضع نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، واللبس يزول بإبراز الضمير فيجب أن يبرز تقياً للبس . ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو : زيد هند ضاربه هي ، كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : نعد وتعد وأعد ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد ، وكذلك يكرم وتكرم وتكرم ، محمولة على أكرم .

(١) سقط من م ، وبياض في د .

(٢) في م : لالتبس .

وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معط :

قدر الكسر (١) في المنقوص لاجتماع الأمثال إذ الياء بكسرتين والضم حُمل على الكسر للمناسبة فيهما بدليل اجتماع أصليهما رديفان دون الألف ، ولأن الضمة أثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء إذا اجتمعتا (٢) مطلقاً ، وظهر النصب لخفة الفتحة ، ولم تعد الواو في : رأيت غازياً وداعياً فيقال : غازواً وداعواً ، لثبوت القلب رفعاً وجرأً تغليباً للحالتين وطرذاً للباب •

وقال عبد القاهر : هذا أقيس من حمل أعد ونعد وتعد لأن الحمل المؤدي لإعلال اللام أولى من المؤدي لإعلال الفاء ، لأن اللام محل التغيير ، ولأن المنقوص حمل فيه حالة على حالتين ، وباب يعد حمل فيه ثلاثة أشياء على شيء (٣) واحد •

وقال ابن النحاس في التعليقة : من أجاز تقديم خبر ليس عليها ، ودليله أن ليس فعل ناقص مثل أخواتها (٤) ، فإذا جوزنا (٥) في كان وأخواتها يجوز في ليس أيضاً طرداً للباب •

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٦) : الأصل في نرى ويرى وترى : نرأى ويرأى وترأى لأن الماضي منه رأى ، وإنما حذفت الهمزة لكثرة

(١) في هـ : الكسرة •

(٢) في م : اجتمعا •

(٣) سقط من م •

(٤) في م : وأخوتها •

(٥) في م : جاوزنا •

(٦) عن شرح المفصل ١١٠/٩ بتصريف •

الاستعمال [هـ - ٢٣٤] تخفيفاً لأنه إذا قيل أراى اجتمع همزتان بينهما ساكن ، والساكن حازر غير حصين ، فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في أكرم ، ثم اتبع سائر الباب وفتحت [د/٧٧] الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة ، وغلب كثرة الاستعمال هنا الأصل حتى هجر ورفض •

وقال ابن فلاح في المعني : قلبت الهمزة في (صحراء) واواً في الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تأنيث ، وقلبت في انتثنية طرداً للباب على سنن واحد •

وقال ابن عصفور في شرح المقرب : لما (١) ألحقوا نون الوقاية لتقي الفعل من الكسر حملوا على ذلك : يضر بانني ويضربونني ، كما حملوا تعد وأخواته غير ذي الياء ، وأكرم وأخواته غير ذي الهمزة على يعد وأكرم •

وقال بعضهم : إنما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وضعاً في (٢) كثير منها ، ثم حمل ما ليس كذلك طرداً للباب على سنن واحد ، وبهذا بدأ ابن مالك في شرح التسهيل •

وعبارة ابن إياز (٣) : لأن وضع المضمر بالأصالة وضع الحرف

(١) في م : اذا •

(٢) في م : على •

(٣) المحصول ق ١٦٠ وعبارة المحصول : قال ابن الحاجب : هو ما وضع لتكلم أو مخاطب أو غائب ، وهو مبني لوجوه : أحدها : أن وضعه بالأصالة وضع الحروف ، ألا تراه على حرف واحد كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على أكثر من عدته نحو : نحن وإياك ، لأن الجميع من باب واحد •

الواحد ألا تراه على حرف واحد في ضربت وضربك ، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على أكثر نحو : نحن وإيالك ، لأن الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح في المغني : إنما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء (١) الفاعل به ، نحو ضربت فراراً من اجتماع أربع حركات (لوازم ، ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه أربع حركات) (٢) نحو دحرجت ، تعميماً للحكم ، لأن الأفعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من أعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وإن اتفت علة الحذف .
وقال ابن القواس : ذهب الأكثرون إلى أن متعلق الظرف والمجرور إذا كان خبراً يقدر بفعل لأنه إذا وقع صلة أو صفة يقدر بالفعل اتفاقاً فيجب أن يقدر في محل الخلاف طرداً للباب .

وقال ابن إياز (٣) المضاف لا يكون إلا اسماً ، لأن الغرض الأهم بالإضافة [هـ - ٢٣٥] تعريف المضاف والفعل لا يتعرف .

فإن قيل : هلا أضيف (٤) الفعل للتخصيص إذ قد يصح ذلك فيه ، ألا ترى أن سوف والسين يخصصانه بالحال ؟

فالجواب أنه لما امتنع منه الغرض الأهم وهو التعريف امتنع الآخر طرداً للباب وهذا من قواعدهم .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : الموجب لبناء أسماء الإشارة

(١) سقط من م .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من م .

(٣) عن المحصول : ق ١٥٤ بتصرف .

(٤) في م : اضفت .

تضمنها معنى (١) الحرف وذلك أن الإشارة معنى كالاستفهام وغيره ،
فحقه أن يوضع له حرف ، فلما أدى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن
الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ، ويدل على أنه تضمن هذا المعنى
أنهم لم يضعوا للإشارة حرفاً ، وكان هذا الاسم المسموع مبنياً يفيد
معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طرداً لأصولهم
واقامة سبب لبنائه .

قال ابن جني : بني أولاء لأنه تضمن حرف الإشارة ، لأن الإشارة
معنى لم يستعملوا لها حرفاً فتضمنها هذا الاسم فبني (٢) .

وقال ابن إياز (٣) : وأما اسم الإشارة فبني لتضمنه معنى حرف
الإشارة إذ الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، فلما
أفادت هذه الأسماء الإشارة علم أنها كان القياس (٤) يقتضي أن يكون
لها حرف" فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي .

قال الأصفهاني : فلو قيل : إن ذلك إنما يتصور في أولاء دون
هؤلاء لظهور الحرف وهو (ها) لأمكن أن يقال فيه : إن الحرف الذي
هو (ها) غير ذلك الذي تضمن معناه وإن هذا زائد ، كما أن الألف
واللام في (الأمس) عند من بناه زائدة ، وإن الاسم بني لتضمنه معنى
ألف ولام أخرى .

(١) سقط من د

(٢) سقط من م

(٣) المحصول ق : ٤٧ .

(٤) سقط من م

حرف الظاء

(٨٥)

الظرف والمجرور

فيهما مباحث (١) :

الأول : لا بد من تعلقهما بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو ما أول
[هـ - ٢٣٦] بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شيء من
هذه الأربعة موجوداً قدر .

• مثال الأول والثاني (أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) (٢)
والثالث : (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) (٣) لأنه
مؤول بمعبود .

والرابع : نحو (فلان حاتم في قومه) ، تعلق بما في حاتم من
معنى الجود .

ومثال التعلق بالمحذوف : (وإلى ثمود أخاهم صالحاً) (٤) بتقدير
وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم
يدل على ذلك ، وهل يتعلقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .

(١) اختصره السيوطي من مغني اللبيب ٢/٤٨٤ وما بعدها .

(٢) الفاتحة ٧ - ٨ .

(٣) الزخرف : ٨٤ - وعبارة (وفي الارض إله) ليست في د ، ل .

(٤) الأعراف : ٧٣ - وهود : ٦١ .

والثاني (١) : يستثنى من قولنا : لا بد لحرف الجر من متعلق ستة أمور :

أحدها : الحرف الزائد كالباء ومن في (وكفى بالله شهيدا) (٢) (هل من خالق غير الله) (٣) وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي ، والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط .

الثاني والثالث (٤) : لعل ، ولولا ، عند من جرّ بهما .

الرابع (٥) : رب ، في قول الرماني وابن طاهر .

الخامس : كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور .

السادس : حرف الاستثناء وهو (خلا ، وعدا ، وحاشا) إذا

خفضن فإنهن لتنجية الفعل عما (٦) دخلن عليه ، كما أن (إلا) كذلك ،

وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

الثالث (٧) : يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع :

(١) المغني : ٤٩١ .

(٢) النساء : ١٦٦ ، وفي المغني (كفى بالله شهيدا) الرعد : ٤٣ -
الاسراء ٩٦ .

(٣) فاطر : ٣ .

(٤) المغني : ٤٩٢/٢ .

(٥) المغني ٤٩٣/٢ .

(٦) في د : لا .

(٧) المغني ٤٩٦/٢ . أي المبحث الثالث .

- ١ - أن يقعا صفة نحو (أو كصيب من السماء) (١) •
- ٢ - أو حالاً نحو (فخرج على قومه في زينته) (٢)
- ٣ - أو صلة نحو (وله من في (٣) السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون) (٤) •
- ٤ - أو خبراً (٥) : نحو : زيد عندك أو في الدار •
- ٥ - أو مثلاً : نحو قولهم للمعرس : (بالرفاء والبنين) بإضمار أعرست •
- ٦ - أو يرفعا الاسم الظاهر نحو : (أفي الله شك) (٦) أعندك [٢٣٧ - هـ] زيد •
- ٧ - أو يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو : أيوم الجمعة صمت •
- ٨ - الثامن : القسم بغير الباء نحو : (والليل إذا يغشى) (٧) (وتالله لأكيدن أصنامكم) (٨) •
- الرابع (٩) : هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف ؟ لا خلاف

-
- (١) البقرة : ١٩ •
 - (٢) القصص : ٧٩ •
 - (٣) سقط من هـ •
 - (٤) الانبياء : ١٩ •
 - (٥) المغني ٢ / ٤٩٧ •
 - (٦) ابراهيم : ١٠ •
 - (٧) الليل : ١ •
 - (٨) الانبياء : ٥٧ ، وفي هـ : تالله •
 - (٩) المغني ٢ / ٤٩٨ •

في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين • واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأصل في العمل ، ومن قدر [د/ ٧٨] الوصف فلأن الأصل في الثلاثة الأفراد ، وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر ، فيقدر الفعل في نحو : أيوم الجمعة يعتكف فيه ، والوصف في : أيوم الجمعة أنت معتكف فيه (١) •

وقال ابن النحاس في التعليقة : إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو ؟ فذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر فعل تقديره استقرّ أو كان أو وجد أو ثبت • قالوا : لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل ، وتقدير ما هو أصل في العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما ليس بأصل •

قالوا : ولأن لنا موضعاً يجب فيه تقدير الظرف والمجرور (٢) بالفعل ، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور (٣) صلة لأن الصلة لا تكون مفرداً ، فإذا وجب هنا (٣) تقديره بالفعل فإن لم يكن في الخبر واجباً فلا أقل من رجحانه •

وذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كائن أو مستقر أو موجود أو ثابت •

قالوا : لأن بنا حاجة إلى جعل الظرف أو المجرور خبراً ، والأصل في الخبر المفرد ، فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفرداً على ما هو الأصل في الخبر •

(١) انتهى الاختصار من المنهني •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م وفي هـ : والمجرور •

(٣) سقط من م •

قالوا : ولأن لنا موضعاً يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد ، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور بين أما وفائها نحو : أما عندك فزيد ، وأما في الدار فزيد ، فهنا يجب تقديره بالمفرد ، لأن (أما وفاءها) لا يفصل بينهما بجملة ، وإذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا أقل من الرجحان فيما إذا وقع خبراً وهو رأي ابن عصفور ، ويترجح هذا بأن تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر ، وتقديره بالمفرد لزم [هـ - ٢٣٨] في حال كونه خبراً فكان تقديره بالمفرد (١) أولى .

وقال : واعلم أنه على كل تقدير سواء قلنا : العامل فيه فعل أو اسم ، أنا نعتقد أنا حذفنا ذلك العامل لما اعترطنا أن نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ، ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير (الذي كان في العامل إلى الظرف أو المجرور واستتاره فيه ويبقى الضمير) (٢) مرتفعاً بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظرف أو المجرور عن ذلك العامل ، ولا يجوز اظهار ذلك العامل حينئذ ، قال أبو علي : إظهار عامل الظرف شريعة منسوخة .

الخامس : في كيفية تقديره (٣) ، أما في القسم فتقديره أقسم ، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، وأما في المثل فيقدر بحسب المعنى وأما في البواقي فيقدر كوماً مطلقاً وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال .

(١) في د - م : بالخبر .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م -

(٣) رجع السيوطي الى التلخيص من مغني اللبيب ٢/٤٩٩ .

قال ابن هشام (١) : ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أُريد الماضي ، هذا هو الصواب وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضربني زيداً قائماً ، إن (٢) التقدير : إذ كان ، إن أُريد الماضي و (إذا كان) إن أُريد (٣) المستقبل ولا فرق ، وإذا جهل المعنى قدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا للدليل ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً .

قال ابن هشام (٤) : وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل ، واشترط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه .

ومما خرّج على ذلك قوله تعالى (فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) (٥) أي مستقبلات (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) (٦) الآية أي : تقتل وتفقأ وتصلم وتقلع ، أو مقتولة ، ومفقوءة ومصئومة ومقلووعة [هـ - ٢٣٩] .

(١) المغني ٢/ ٤٩٩ .

(٢) سقط من م .

(٣) في المغني : به المستقبل .

(٤) المغني ٢/ ٥٠٠ .

(٥) الطلاق : ١ .

(٦) المائة : ٤٥ وتام الآية : والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن

والسن بالسن والجروح قصاص .

قال (١) : ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ .

قال (٢) ومن هنا لا نحتاج إلى ما ذكره ابن مالك وجماعة أنه يتعين تقديره وصفاً بعد (أما) نحو : أما في الدار فزيد ، وإذا الفجائية نحو : (إذا لهم مكر) (٣) لأن (إذا) الفجائية لا يليها الفعل ، و (أما) لا يليها فعل إلا مقروناً بحرف شرط نحو : (فأما إن كان من المقربين) (٤) ، قال : وهذا على ما بيناه غير وارد لأن الفعل يقدر مؤخراً .

تنبيه :

قال ابن النحاس في التعليقة : اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدما (٥) على اسم إن . فقال قوم : يقدر الاستقرار بعد اسم إن لثلاث نكحون قد فصلنا بين إن واسمها بغير الظرف والمجرور ، وقال قوم : لا بل يقدره قبل الظرف والمجرور ، ولا نعتد بهذا فصلاً لكونه لازم الإضمار ولا يجوز إظهاره .

السادس : في الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغوي (قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشف وفي شرح المفصل للأندلسي) (٦) . قال الخوارزمي في الظرف المستقر - بفتح القاف - كذا سماها في

(١) المغني ٢/٥٠١ .

(٢) المغني ٢/٥٠٢ .

(٣) يونس : ٢١ .

(٤) الواقعة : ٨٨ .

(٥) في م : قدمها .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من د .

انفصل وفي الكشف ، والمراد به الموضع ونلفظ ابن السراج (١) : إذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغواً (٢) ، ويريدون بالمستقر ما كان خيراً محتاجاً إليه ، وسمي مُسْتَقَرّاً لأنه يتعلق بالاستقرار (٣) والاستقرار فيه ، فهو مستقر فيه ، ثم حذف (فيه) اختصاراً ، وباللغو ما كان فضلةً ، وسمي لغواً لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنياً عنه لا حاجة به (٤) إليه . انتهى .

السابع (٥) : أنهم يتسعون في الظرف [د/٧٩] والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو : كان في الدار - أو عندك - زيد جالساً ، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو : (ما أحسن - في الهيجاء - لقاءَ زيدٍ ، وما أثبت عند الحرب زيداً) وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو :

٢٠٨ - فلا تكلخني فيها فإنّ بحبّها

أخاك مُصابٍ القلبِ جمٌ بلابله (٦)

[هـ - ٢٤٠] وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله :

٢٠٩ - أبعدُ بُعْدٍ تقول الدارَ جامعةً (٧)

-
- (١) الأصول ١/٢٤٧ .
 - (٢) انتهى كلام ابن السراج .
 - (٣) في م : بالاستقرار فيه .
 - (٤) زيادة من د - ل .
 - (٥) المغني ٢/٧٧٣ .
 - (٦) البيت مجهول القائل وهو في الكتاب ١/٢٨٠ - والخزانة ٣/٥٧٢
 - (٧) لم نعثر على قائله ، وتماهه : (شملي بهم أم تقول البعد محتوما) انظر أوضح المسالك ، الشاهد : ١٩٧ ، ٢/٧٧ .

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها نحو :

٢١٠- الله درش اليوم من لامها (١)

واشتريته - بوالله - درهم ، وهذا غلام - والله - زيد ، وبين
إذن ولن ومنصوبها نحو :

٢١١- إذن والله نرميهم بحرب (٢)

وقوله (٣) :

٢١٢- لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً

أدع القتال وأشهد الهجاء (٤)

وقدموهما خبرين على الاسم في باب إن نحو: (إن لدينا انكالا) (٥)
(إن في ذلك لعبرة) (٦) ومعمولين للخبر في باب (ما) نحو (٧) :

(١) الشاهد ليس في موضعه من المغني ، وهو عجز بيت لعمر بن قميئة
وصدره : (لما رأيت ساتيدا استعبرت) والبيت في : الكتاب ٩١/١ -
٩١/١ - المقتضب ٣٧٧/٤ مجالس ثعلب ١٥٢ - والانصاف ٤٣٢ ،
وشرح المفصل ٤٦/٢ ، ٤٦/٣ ، ١٩/٣ - ٢٠ - ٧٧ ، ٦٦/٨ -
الخزانة ٢٤٧/٢ معجم البلدان : ساتيدا . ابن السيرافي الفقرة ١٨١
ديوانه : ٦٢ .

(٢) صدر بيت ينسب لحسان بن ثابت وعجزه « يشيب الطفل من قبل
المشيب » والبيت في الشذور : ٢٩١ - والهمع ٧/٢ ، والدرر ٥/٣ .

(٣) زيادة من المغني ٧٧٤/٢ .

(٤) البيت لم نعثر على قائله وانظر شرح الاشموني ٢٨٤/٣ .

(٥) المزمّل : ١٢ .

(٦) آل عمران : ١٣ .

(٧) في المغني ورد ما يلي : وقوله : « فما كل حين من تواتي مؤاتيا » فان
كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله : « وماكل من وافى منى أناعارف » .

٢١٣ - وماكلٌ منٌ وافي منى أنا عارف (١)

وما في الدار زيد جالسا ، (٢) ، وصلة آل نحو : (وكانوا فيه من الزاهدين (٣)) .

وعلى الفعل المنفي بما نحو :

٢١٤ - ونحن عنٌ فضلك ما استغنيا (٤)

وعلى (إن) معمولا لخبرها نحو : أما بعد فإنني أفعل كذا . وعلى العامل المعنوي في قولهم : أكل يوم لك ثوب .

وقال الخفاف في شرح الإيضاح: الظرف والمجرور اتسع فيهما ، ووجه ذلك أن جميع الأفعال وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة وإن لم يذكر، فإذا ذكرا فعلى التأكيد، وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه أو في حكمه ، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء (٥) .

(١) عجز بين لمزاحم العقيلي وصدوره « وقالوا تعرفها المنازل من منى » والبيت في الكتاب ٣٦/١ ، ٧٣ - الخصائص ٤٥٣/٢ ، ٤٧٦ - شذوز الذهب ١٩٥ . شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ : ٤٣ الفقرة : ١٩ . والمغني برقم ١١٨٣ وشرح أبيات المغني ٥ / ٢٠٧ ، ٧ : ٢٨١ ، ٨ : ١١٠ ، والبيت هو الثامن والعشرون من قصيدة له طويلة وردت برقم ١٧ في شعره المجموع بمجلة مهد المخطوطات م ٢٢ سنة ١٩٧٦ .

(٢) في المغني : ومعمولين لصلة (آل) .

(٣) يوسف : ٢٠ .

(٤) رجز منسوب لعبد الله بن رواحة، وبعده (فثبت الأقدام ان لاقينا) انظر

سيرة ابن هشام ٢ : ٢٢٨ ومغني اللبيب ١ : ١٠٣ .

(٥) في د - م : بشيء أصلا .

فائدة:

قال الجزولي : بنو تميم لا تلفظ بخير (لا) إلا أن يكون ظرفاً .
قال الشلوين : هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ولا نقله أحد
ولا أدري من أين نقله وإن كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم
يتسع به في غيرها ، ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس (١) لأنه
اتساع والاتساع إنما (٢) هو منقول .

الثامن : في تذكرة ابن الصائغ قال :

نقلت من مجموع بخط ابن الرماح : وينبغي (٣) أن يكون الظرف
الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة أو صلة كمررت برجل ، أو
بالذي معه صقر ، لما بين الصفة والصلة من المناسبة ، لا يكونان إلا
بالفعل أو (٤) المشتق منه ، فأما الخبر والحال ، كزيد في الدار أبوه ، [هـ-٣٤١]
ومررت بزيد في الدار أبوه ، فإنه يجوز في الأدب الابتداء والفاعلية ،
كونه فاعلاً لأنه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل أقوى عند أبي علي ، وكونه
مبتدأ ، لأن اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك ، كزيد قائم أبوه ، على أن
أبا علي جَعَلَ الجميع شيئاً واحداً ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال ،
لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدراً (٥) بالفعل دون الاسم ، وكذا ينبغي
أن يكون قياسه ، وأما ابن جني فلا يرى ذلك إلا في الصفة والصلة ،
وهو الظاهر من كلام سيوييه .

(١) في م : قياس .

(٢) سقط من م .

(٣) في د : ينبغي .

(٤) سقط من م .

(٥) في د - م : يقدر .

حرف العين

(٨٦)

العامِل

فيه مباحث :

الأول : العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ، كذا في شرح الجمل •

وقال صاحب البسيط :

أصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شَبَّه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة • وأما افعل التفضيل : فإنه إذا صحبته من ° ، امتنعت منه هذه الأحكام فيبعد (١) لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل في الظاهر •

وقال ابن السراج في الأصول (٢) :

إنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل ، وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وإن اختلفا في الزمان ، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم ، فكما أعربوا هذا أعملوا ذلك والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل (٣) إذا كان الفعل مشتقا منه •

(١) في م - ل : فيبعد •

(٢) الأصول : ٥٥ / ١ •

(٣) عبارة الأصول : والمصدر حكمه اسم الفاعل ، أعمل كما أعمل ، إذ كان الفعل مشتقا منه •

ثم قال (٤) : واعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف ، بل هو المعترض للعوامل من الأفعال والحروف ، قال : والأصل عندنا أن الأسماء لا تعمل في الأسماء إلا (١) ما ضارع الفعل منها ، ولولا معنى الحرف ما جُرَّ الثاني إذا أضيف إليه (٢) الأول .

وقال الجرجاني :

الأصل في الأسماء أن لا تكون عاملة ، وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية ، فإن قيل : إذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة [هـ - ٢٤٢] زائدة فلم عملت ؟ أو لم اشترط الاعتماد ؟ . قيل : الاسم الصريح الذي هو يصح أن يحدث عنه بوجه من الوجوه ، والصفة إذا اعتمدت لم يصح أن يخبر عنها بل هي بمنزلة خبر ، لأن الاسم الصريح ليس فيه إلا تمييز (٣) ذات عن ذات ، وإذا عرفت ذلك تبين أن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقاً في شبه الفعل ، إذ هو واقع في موضع هو خاص بالفعل ، والاستفهام والنفي أيضاً من حيث إنهما يطلبان الفعل وهما أخص به ، حتى بلغ من قوة طلبه للفعل أن قدروا قبل الاسم فعلاً يعمل في الاسم كقوله تعالى : (أبشراً منا واحداً نتبعه (٤)) والنفي أخو الاستفهام .

وقال ابن النحاس في التعليقة :

الأفعال أصل في العمل (من حيث كان كل فعل يقتضي العمل - أقله في الفاعل (٥)) وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت

(١) الأصول : ٥٧/١ . (٢) سقط من م .

(٣) في م : أما . (٤) في د - م : تمييز .

(٥) القمر : ٢٤ .

(٦) سقط من م عبارة (أقله في) سقطت من د .

إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه ، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملاً فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل وأنه (١) موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختصّ عاملاً بأصالته في العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم لأنه لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا إنه هو العامل ومعنى [د/٨٠] الأصاله أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره ، انتهى .

الثاني : عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وإلا لبطل الاختصاص الموجب للعمل ، ومن ثم كان الأصح في (كي) أنها حرف مشترك ، تارة يكون حرف جرّ بمعنى اللام ، وتارة يكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع ، لا أنها حرف واحد يجر وينصب (٢) ، وكان الأصح في (حتى) أنها حرف جر فقط وأن نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضرة لا بهالما ذكر .

الثالث : العامل المعنوي قيل به في مواضع :

أحدها : الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح واختلف في تفسيره فقيل هو التعري من العوامل اللفظية ، وقيل : هو التعري وإسناد الفعل إليه [هـ - ٢٤٣] .

قال ابن يعيش (٣) : والقول على ذلك أن التعري لا يصلح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب ، وذلك أن العوامل توجب عملاً (٤) ،

(١) في م : فانه .

(٢) في هـ : تجر وتنصب ، والعبارة مأخوذة بتصرف من شرح التسهيل ٤/٥ ق .

(٣) شرح المفصل ١/٨٤ ، ٨٥ .

(٤) في الشرح : والعدم لا يوجب عملاً .

إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة .

فإن قيل : العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسياً كالإحراق للنار ، والبرد للماء ، وإنما هي أمارات ودلالات ، والأمانة (١) قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده (٢) .

قيل : هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم : إن التعرّي عامل أنه معرف للعامل إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعرّي . وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الإخبار عنه ، قال لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه ، صار هذا المعنى هو الراجع للمبتدأ .

قال ابن يعيش (٣) :

والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثانٍ يكون خيراً عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوّة إذ كان غيره متعلقاً به ، وكانت رتبته مقدمة على غيره ، وقيل : إنه عامل في الخبر أيضاً .

ثم قال ابن يعيش :

والذي أراه أن العامل في الخبر (٥) : (هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة ، وعمله في الخبر

(١) في هـ : الامارات .

(٢) في د : لعدم .

(٣) شرح المفصل ١ / ٨٥ .

(٤) في د - م : والاصح .

(٥) في د : (في الخبر بواسطة المبتدأ) .

بواسطة المبتدأ (١) ، فالابتداء يعمل (٢) في الخبر عند وجود المبتدأ ، وإن لم يكن للمبتدأ (٣) أثر في العمل ، إلا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدر (٤) ووضعتها على النار فإن النار تسخن الماء ، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك ههنا .

الثاني (٥) : عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح ، بل ادعى بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل : أنه (٦) لا خلاف فيه وليس كذلك ، بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى أن عامله لفظي وهو حروف المضارعة ، وعلى أنه معنوي اختلف فيه فقيل : هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء . وقيل : هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين [هـ - ٢٤٤] منهم الأخصس .

وقال الأعمى : ارتفع بالإهمال (٧) ، قال أبو حيان : وهو قريب من الأول .

وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك (٨) : زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرفع .

- (١) ما بين المعقوفتين : ساقط من د .
- (٢) كلمة (يعمل) ساقطة من الشرح . عبارة (فالابتداء يعمل) ساقطة من ابن يعيش .
- (٣) في أصول الأشباه للابتداء وآثرنا عبارة الشرح .
- (٤) في الشرح : قدرة .
- (٥) كان المفروض أن نجد الكلام حول عوامل رفع المضارع في أول الجزء الخامس من شرح التسهيل (نسخة الاحمدية) لكن أوراقا أو ورقة قد سقطت ففاتتنا المقارنة وانظر التسهيل : ٢٢٨ .
- (٦) سقط من م .
- (٧) في د ، م ، ل : بالأفعال .
- (٨) في د ، م : فقولك .

وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعة •

وقال بعضهم : ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب لأن الرفع نوع من الإعراب •

قال أبو حيان : فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع ، واحد منها لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي الأخيرة ، وثلاثة عدمية وهي التي قبلها •

قال : وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي •

الثالث : الخلاف ، جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملاً للنصب في انفعال المضارع بعد (أو) ، وبعد (الفاء) ، وبعد (الواو) ، في الأجوبة الثمانية ، يريدون بذلك مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه ، فهو عندهم ظير : لو تركت والأسد لأكلك ، نصبت لما لم تترد عطف الأسد على الضمير ، إذ لا يتصور أن يكون التقدير لو تركت وترك الأسد ، لأن الأسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عندهم : زيد أمامك وخلفك ، إنما انتصب بالخلاف لأن الظرف خلاف المبتدأ ، ولذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قوالك : زيد قائم ، وقد يرفعون أيضاً على المخالفة كقوله :

٢١٥ - على الحكم المأتي يوماً إذا قضى

قضيته أن لا يجور ويقصد (١)

(١) البيت لعبد الرحمن بن الحكم أو لأبي اللحام التغلبي ، قال الأعلام : الشاهد في رفع يقصد وقطعه ، لأن المعنى وينبغي له أن يقصد ، ولم يحمله على أول الكلام وفيه معنى الأمر ، الكتاب ٤٣١/١ ، وانظر البيت في الكتاب ٤٣١/١ والمحتسب ١٤٩/١ ، ٢١/٢ ، شرح المفصل ٣٨/٧ ، ٣٩ المغني ١/٣٩٧ ، الخزائن ٣/٦١٣ - اللسان « قصد » وابن السيرافي الفقرة ٤٤٩ •

قال الفراء : هو مرفوع على المخالفة .

قال ابن يعيش (١) : معنى الخلاف عندهم عدم المماثلة .

قال ابن يعيش (٢) : ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك أنا إذا قلنا : (استوى الماء والخشبة) لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف ، قالوا : وهذه قاعدتنا في الظرف نحو : زيد عندك . الرابع : عامل قالوا : وهذه قاعدتنا في الظرف نحو : زيد عندك .

الرابع : عامل الفاعل (٣) :

ذهب قوم من الكوفيين إلى أن الفاعل ارتفع (٤) بإحداثه الفعل ، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى التفاعلية ، كذا نقله عنه ابن عمرو وابن النحاس في التعليقة ، وذهب هشام إلى أنه يرتفع بالإسناد .

قال ابن فلاح : ورُدَّ ذلك بأن العامل اللفظي مجمع عليه ، والمعنوي مختلف فيه . والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه .

الخامس : عامل المفعول ، ذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية (٥) نقله ابن فلاح في المعني .

السادس : عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ، ذهب الأخفش (٦)

(١) شرح المفصل ٤٩/٢ . (٢) شرح المفصل ٤٩/٢ .

(٣) انظر شرح المفصل ٧٤/١ ، ٧٥ - شرح الكافية ٦٢/١ ، ٦٣ .

(٤) في م : يرتفع . (٥) انظر شرح الكافية : ١١٦/١ .

(٦) انظر شرح الكافية ٢٧٦/١ .

الى أنه معنوي ، وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المتبداً ، أو الفعل المضارع ، ذكره في البسيط .

فائدة :

قال ابن الحاجب في أماليه :

العوامل اللفظية مطلقة على كان وأخواتها ، وعلى ظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها وما الحجازية . وحروف الجر ، وإن كانت لفظية أيضاً إلا أنها لما كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعد مع تيك بخلاف ما ذكر أولاً . [د - ٨١] .

المبحث (١) الرابع :

كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل ، ذكره الجزولي في حواشيه ونقله ابن الخباز في شرح الدرر اللقية (٢) ، قال : وقوله : ولم ينزل . . . الى آخره ، يحترز به من قد ، والسين ، وسوف ، ولام التعريف ، فإنهن مختصات ولم يعلمن لأنهن (٣) كالجزء مما يليه ، وسبقه الى ذلك ابن السراج في الاصول (٤) : وفي بعض شروح الجمل مثله ، وزاد : إن الدليل على ذلك في (سوف) دخول

(١) كلمة مبحث ساقطة من ل .

(٢) شرح الدرر : ق ٧ .

(٣) في د - م : كأنهن .

(٤) الاصول : ٦٠/١ ونص الاصول : وكذلك الجواب في السين وسوف ان سأل سائل فقال : لم لم يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليهما؟ فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم ، وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل ، فتنهنا هذه الاصول والنصول .

اللام عليها في قوله تعالى (ولسوف يعطيك (١) ربك) فلولا أنها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل ، قال : فإن وأخواتها وحروف الجر إنما عملت في الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم ، إنما عملت في الأفعال لانفرادها بها ، وكان القياس في (ما) النافية أن لا تعمل إلا أنها لما كان لها [هـ - ٢٤٦] شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت ، فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلي الأسماء والأفعال • وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك أنها للنفي كما أن ليس كذلك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أن ليس كذلك ، فمن راعى الشبه العام لم يعملها ، وهم بنو تميم ، ومن راعى الشبه الخاص عملها وهم الحجازيون •

وقال النيلي : الحق أن يقال : الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصاً له ، كلام التعريف وقد والسين وسوف ، لأن المخصص الشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا أولى من قولهم : ولم ينزل منزلة الجزء منه لأن (أن) المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لأنها موصولة •

وفي شرح التسهيل لأبي حيان : إنما عملت (٣) (إذن) وإن كانت غير غير مختصة بالمضارع لشبهها بأن ، كما عمل (٤) أهل الحجاز (ما) أعمال ليس ، وإن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها ، ووجه الشبه

(١) الضحى : ٥ ، في د - م : فترضى •

(٢) في م : ما •

(٣) في د - ل : : عملت •

(٤) في ل : عملته •

أن كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل، وبعض العرب ألقى (إذن) مراعاة لعدم الاختصاص ألقى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص •

(وفيه : قال بعض أصحابنا : إنما لم تعمل أدوات التحضيض (٤) لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل (٢)) •

وفيه : إن لولا ولوما ، لم تعملوا وإن كان لا يليهما إلا الاسم ، لأنها ليستا مختصتين بالأسماء ، إذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكاتتا عاملتين فيه ، وكان يكون عملهما الجر إعطاء للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل ، أو يكونان كإن وأخواتها من الحروف المختصة بالأسماء ، وإنما هما حرفان يدخلان على الجمل ، لكن تلك تكون اسمية ، وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب إلى أن تاليهما مرفوع بهما ، وهو مذهب الفراء وابن كيسان ، وعزاه أبو البركات ابن الأنباري إلى الكوفيين وقال : انه الصحيح (٣) [هـ - ٢٤٧] ، وعزاه صاحب (الإيضاح (٤)) إلى جماعة من البغداديين •

وقال أبو الحسن الأبدى : الصواب مذهب البصريين أنه مرفوع

(١) في م : التخصيص •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ل •

(٣) الانصاف ، المسألة ٩٧ •

(٤) في هـ : الافصاح ، والصواب الايضاح كما في ل وسائر النسخ وانظر الايضاح للفارسي لوحة (٨) مخطوطة الظاهرية رقم ٨٥١٣ عام •

بالابتداء لأن كل حرف اختص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجر إن (١)
استحق العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت •

قال أيضا : والصواب أن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى
انفعل ، إذ لو كانت كذلك لعمت الهمزة التي للاستفهام لأنها بمعنى
أستفهم ، وما النافية لأنها بمعنى أنهي ولا بالنيابة مناب الفعل ، نعم (٢)
تزداد كالعوض ولا ينسب إليها العمل •

قال ابن يعيش (٣) : لم تعمل حروف العطف جرأً ولا غيره لأنها
لا اختصاص لها بالأسماء ، والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال
لا يجوز أن تكون عاملة إذ العامل لا يكون إلا (٤) مختصاً بما
يعمل فيه •

قال (٥) : وكذلك (إلا) في الاستثناء لا تعمل لأنها تباشر الأسماء
والأفعال والحروف ، تقول : ما جاءني زيد قط إلا يقرأ ، ولا رأيت
بكرًا إلا في المسجد ، والعامل لا يكون إلا مختصاً •

قال (٦) : واعلم أن (لا) من الحروف الداخلة (٧) على الأسماء
والأفعال فحكمها أن لا تعمل في واحد منهما ، غير أنها أعملت في

(١) في ل : لا يستحق •

(٢) في د - م : فلم •

(٣) شرح المفصل ٤٨/٢ •

(٤) سقط من م •

(٥) عن شرح المفصل ٧٦/٢ بتصريف •

(٦) المنفصل ١٠٠/٢ •

(٧) سقط من م •

السكرات خاصة لعلّة عارضة وهي (١) مضارعتها (إن) كما أعلنت (ما) في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس والأصل أن لا تعمل .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح : اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختص به ، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وجدت مختصاً لا يعمل أو غير مختص يعمل فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك فإن لم تجد فيكون ذلك خارجاً عن القياس .

وقال : وإذا (٢) صحت هذه القاعدة فأقول : إن (ما) النافية ليس لها اختصاص فيجب ألا تعمل ، ولذلك لم يعملها بنو تميم فهي عندهم على القياس ، فلا سؤال في كونها لم تعمل ، لأن الشيء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه ، وأما أهل الحجاز فأعملوها لشبهها [هـ - ٢٤٨] بليس من وجوه ، وذكر الأوجه السابقة .

وقال أبو حيان في شرح التسهيل (٣) : أصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب أن يكون مختصاً بنوع من الإعراب الذي اختص به ذلك المعرب ، ولذلك لما كان الجزم نوعاً من الإعراب مختصاً بالمضارع ، والحرف الجازم مختص به أعطي المختص للمختص (٤) وكذا القول في حروف الجر . انتهى .

(١) في الاشباه : هو .

(٢) في ل - د - فاذا وفي م : فان .

(٣) عن شرح التسهيل ٥/٦٦ بتصرف .

(٤) في الشرح : للمختص ، وهذه الحروف أحدثت في الافعال معنى وهو النقل من الاحتمال في التخصيص ، وعوامل الجزم مقابلة لعوامل الجر ، فحملت عليها في كثير من أحكامها . وفي ل : فأعطي المختص للمختص .

وقال ابن عصفور في شرح المقرب : لم يجيء من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا (ألا) التي للتمييز ، فإن الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه ، وذلك نحو قولك : ألا مال ، وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصب وهو تسميت .
ضابط :

قال ابن إياز (١) : ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن لولا هي الرافعة للاسم .

وقال الشلوين : قول من قال : إن أصل [د / ٨٢] عمل الحروف الجر خطأ ، وإنما القول الصحيح أن أصل الحرف (٢) أن لا يعمل رفعاً ولا نصباً لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع فاعلاً أو مشبهاً به ، وكل منصوب مفعولاً أو مشبهاً به ، فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما لثبته الفعل ولا يعمل عملاً ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر إذا كان مضيفاً للفعل أو لما هو في معناه إلى الاسم .

الخامس :

وقال السهيلي (٣) : أصل الحروف أن تكون عاملة لأنها ليست لها معان في أنفسها وإنما معانيها في غيرها ، وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه عملاً (٤) لأن

(١) المحصول : ق ١٢٢ .

(٢) في م : الحروف .

(٣) عن بدائع الفوائد ٣٠/١ . يتصرف واختصار . وانظر نتائج الفكر : ٧٤ وما بعدها ويبدو أن ابن القيم تصرف في نقل النص .

(٤) في هـ : لفظاً .

الألفاظ تابعة للمعاني ، فكما (١) تشبث الحرف بما دخل عليه معنى
وجب أن يتشبث به لفظاً وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون
عاملاً ، فنذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل :

فمنها : (هل) فإنها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض
وسبق إليها [هـ - ٢٤٩] الابتداء أو الفاعلية ، فدخلت لمعنى في
الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتمى بالعامل (٢) السابق قبل هذا الحرف
وهو الابتداء ونحوه •

وكذلك (الهمزة) فإنها حرف دخل لمعنى في الجملة ، ولا يسكن
الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه ، لأنه حرف مفرد لا يوقف
عليه ، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيها
تعلقه بها ودخوله عليها واقتضاه لها ، كما فعلوا في (إن) وأخواتها
حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً ، يجوز الوقوف (٣) عليها :
كأنه° وليته° ولعله° ، فأعملوها في الجملة إظهاراً لارتباطها وشدة تعلقها
بالحديث (٤) الواقع بعدها • وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة
إذا (٥) كان مؤلفاً من حرفين نحو : (هل) فربما توهم الوقف عليه ،
أو خيف ذهول السامع عنه ، فأدخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع
عليه ، وقام ذلك الحرف مقام العمل (٦) نحو : هل زيد بذهب ،

(١) في هـ : فلما •

(٢) في م : بالفاعل •

(٣) في ل : الوقف ، وكذا في البدائع ونتائج الفكر •

(٤) في م : بالحدث •

(٥) في البدائع : إذا • وفي نتائج الفكر : إذا •

(٦) في هـ : القلب •

وما زيد بقائم ، فإذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وأن الجملة غير منفصلة عنه (١) . ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافية لشبهها بالجملة .

ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتأكيد به بإدخال الباء في الخبر، ورآها نافية (٢) في التأثير عن العمل الذي هو النصب، (وإنما اختلفوا في (ما) ولم يختلفوا في هل لمشاركة (ما) ليس في النفي ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد تشبهها (٣) بها جعلوا ذلك الأثر كآثر ليس وهو النصب (٤) ، والنصب (٥) في باب ليس أقوى لأنها كلمة (كليت ولعل وكان) ، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن ما وهل ، فلم يكن بد من إعمال ليس وإبطال معنى الابتداء السابق ، وكذلك إذا قلت : ما زيد إلا قائم فلم يعملها أحد منهم لأنه لا يتوهم انقطاع زيد عن (ما) لأن (الا) لا تكون إيجاباً إلا بعد قمي ، فلم يتوهم انفصال الجملة عن (ما) ولذلك (٦) لم يعملوها عند تقدم (٧) الخبر نحو : ما قائم زيد ، إذ ليس من رتبة النكرة أن تكون مبتدأ (٨) بها مخبراً عنها (إلا مع الاعتماد على ما قبلها ،

(١) في نسخ الأشباه (عنده) والتصويب من نتائج الفكر .

(٢) في نتائج الفكر (نائية) وفي البدائع وسائر نسخ الأشباه : ثابتة .

(٣) في هـ : نفيها .

(٤) ما بين المعنويتين ساقط من م .

(٥) في البدائع : والعمل - في ل : واهمل - في م : والعامل .

(٦) في م : وكذلك .

(٧) في م : والبدائع ول : تقديم .

(٨) في البدائع : مبدؤاً وكذا في م .

فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها (١) لهذا السبب (٢) فلم
يحتج [هـ - ٢٥٠] إلى إعمالها وإظهارها وبقي (٣) الحديث كما كان
قبل دخولها مستغنياً عن تأثيرها فيه .

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف ،
ولا شيء منها عامل فإن (٤) لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمرو ،
فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة لأنه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله :
ولا عمرو ، لأن الواو مع (لا) الثانية تشعر (٥) بالأولى لا محالة ،
وتربط الكلام بها فلم يحتج إلى إعمالها وبقيت الجملة عاملاً فيها
الابتداء كما كانت قبل دخول (لا) (٦) إلا أنهم في النكرات قد أدخلوها
على المتداً والخير تشبيهاً (٧) بليس ، لأن النكرة أبعد في باب (٨)
الابتداء من المعرفة ، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام . وأما التي
للتبرئة (٩) فللنحوين فيها اختلاف أهى عاملة أم لا ؟ ، فإن كانت عاملة
فكما أعملوا (إن) حرصاً على إظهار تشبيهاً (١٠) بالحديث ، وإن لم تكن
عاملة فلا كلام (١١) .

- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .
- (٢) في هـ : لهذا السبب الحديث . وكلمة الحديث لامعنى لها .
- (٣) في هـ : ونفي .
- (٤) في البدائع ول : وإن .
- (٥) في م : فتشعر .
- (٦) حذف ابن القيم عدة أسطر من كلام السهيلي .
- (٧) في البدائع : تشبيهاً لها ، وكذلك في نتائج الفكر .
- (٨) سقط من البدائع .
- (٩) في الفوائد : للتبرئة .
- (١٠) في الاشباه : نسبتها .
- (١١) عبارة السهيلي : وإن كانت غير عاملة - كما ذهب إليه سيبويه ، والاسم
بعدها مركب معها مبني على الفتح - فليس كلامنا في المبنيات .

وأما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله (١) .

فإن قلت : فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة (٢) ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعاً بعامل معنوي ، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل إلا (٣) أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في إن وأخواتها ؟ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما أن الابتداء أقوى من عامل المضارع وإن كان كل منهما معنوياً ، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته ، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل .

والثاني : أن هذه الحروف لم (٤) تدخل لمعنى في الجملة ، إنما دخلت لمعنى في الفعل خاصة ، فوجب عملها فيه ، كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة [هـ - ٢٥١] .

وأما (إلا) (٣) في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة ، والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بإيصالها العامل عن إيصالها عملاً آخر ، وكأنها هي العاملة ومثلها في ذلك حروف العطف .

(١) كلام السهيلي منقول بتصريف واختصار انظر نتائج الفكر : ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) عبارة السهيلي : والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض !

(٣) في د : لا أن .

(٤) في م : ما .

(٥) سقط من م .

ويقاس على ما تقدم (لام التوكيد) وتركهم اعمالها في الجملة ،
مع أنها لا تدخل معنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم
بما بعدها .

قال: وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف (١) وغيرها
من العوامل وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في
الأسماء ، ومنبهة على سر امتناع الأسماء أن تكون عاملة في غيرها ، هذا
[د/٨٣] لفظ السهيلي (٢) .

وقال الشلويبين : الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال
خاصة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها إذ ليس حرف معنى
يخلو من معنى الفعل ، فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها ،
وإنما يعمل منها ما توفرت فيه أشباه الفعل ، كتوفرها في أن وأخواتها
وما الحجازية ، ولهذا لم تعمل (يا) في النداء ، لأن تلك الأشباه ليست
موجودة فيها .

السادس : قال السهيلي (٣) :

الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل
والمفعول به ، أو فيما كان تابعاً لواحد من هذه نعتاً أو توكيداً أو بدلاً ،
لأن التابع هو الاسم الأول في المعنى فلم يعدل الفعل إلا فيما دل عليه
لفظه ، لأنك إذا قلت : ضرب ، اقتضى هذا اللفظ ضرباً وضارباً
ومضروباً ، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول
معه والظرف .

-
- (١) في نتائج الفكر : ٨١ : حروف الجر .
 - (٢) انتهى النقل من بدائع الفوائد .
 - (٣) عن بدائع الفوائد ١٠٦/٢ بتصرف .

السابع :

إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف ، ومن ثم ضعّف بعضهم قول من قال إن ناصب المعطوف في قول الشاعر :

٢١٦- هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا

أو عبدَ ربٍّ أخا عونٍ بنِ مخراق (١)

فعلٌ يدل عليه اسم الفاعل ، وقال : بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لأن التنوين فيه مراد ، وإذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف [هـ - ٢٥٢] . ذكره في البسيط .

وقال أيضاً : ذهب الكوفيون إلى أن (٢) أمثلة المبالغة لا تعمل لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته ، وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره (٢) الصفة ، قال صاحب البسيط : وهذا ضعيف لأن النص مقدم على القياس ، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود .

(١) البيت في الكتاب ٨٧/١ والمقتضب ١٥١/٤ والخزانة ٤٧٦/٣ ، ونسب البيت إلى عدد من الشعراء ولم يعرف قائله على التحقيق ، وانظر أيضاً النهمع ١٤٥/٢ ، والدرر ٢٠٤/٢ وابن السيراني الفقرة ١٩٧ .

قال ابن السيراني في شرح أبيات سيدييه ٣٦٥/١ : الشاهد فيه نصب (عبد رب) وعطفه على موضع (دينار) ويجوز أن تنصب باضمار فعل .

(٢) سقط من م .

(٣) في د م : يفسر .

فائدة :

قال ابن فلاح في المغني : المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره
(بأن) والفعل فإن كان مما التزم حذف فعله كقولهم : سقيا زيدا ورعا
نه ، ففيه وجهان :

أحدهما : أن العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياساً على غيره
من المصادر التي لا تقدر بأن والفعل •

والثاني : أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ،
ونظير هذا : زيد في الدار واقفاً ، هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل
(أو نفس الفعل) (١) هو العامل والأكثر على أن العامل الظرف ، انتهى •

الثامن : إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى (٢) صار كـ بعض
حروفها تخطاها العامل ، ولذلك تخطى لام التعريف ، وها التنبيه ، في
قولك : مررت بهذا (وما) الزيدة في قوله تعالى (فيما رحمة) (٣)
(عما قليل) (٤) و (لا) في نحو : جئت بلا زادٍ ، وغضبت من
لا شيء ، و (لئلا يكون للناس) (٥) و (إن لا تفعلوه) (٦) •

التاسع (٧) : قال الكوفيون : لا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً في

(١) سقط من م •

(٢) في ل : التي •

(٣) آل عمران : ١٥٩ • وفي هـ : فيما رحمة من ربك ، وفي سائر النسخ
(فيما رحمة) والآية الكريمة هي « فيما رحمة من الله لنت لهم » •

(٥) النساء : ١٦٥ •

(٤) المؤمنون : ٤٠ •

(٦) الأنفال : ٧٣ •

(٧) الكلام هنا منقول من الانصاف ١/٤٤ مسألة رقم ٥ •

شيء ، والآخر عاملاً فيه ، وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان •

قالوا : وإنما قلنا ذلك لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه •

قالوا : وقد جاء لذلك نظائر :

منها قوله تعالى (أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) (١) فنصب أياً بتدعوا [هـ - ٢٥٣] وجزم (تدعوا) (بآياً) فكان كل واحد منهما عاملاً في الآخر ومثله (أينما تكونوا يدرككم الموت) (٢) فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بآينما ، وذلك كثير في كلامهم (٣) •

وقال ابن النحاس في التعليقة : حكى ابن جني في كتاب له يسمى (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولاً عن الأخفش : إن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر •

وقال ابن الدهان في الغرة : قول الكوفيين فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الخبر إذا كان عاملاً فترتبته التقديم ، وإذا كان معمولاً فترتبته التأخير والشيء الواحد لا يكون مقدماً ، ومؤخراً من كل وجه •

والثاني : أن الاسم ليس من حقه العمل وإنما يعمل بشبه الفعل : الرفع والنصب ، وبشبه الحرف : الجر والجزم ، وليس فيهما شبه ،

(١) الاسراء : ١١٠ •

(٢) النساء : ٧٨ •

(٣) انتهى النقل من الانصاف •

وأما (أيّ ما تدعوا) (١) فإن (تدعوا) عمل في (أي) بحكم الأصل ،
 و (أي) عمل في (تدعوا) بحكم النيابة عن الحرف الشرطي ، ويلزمهم
 أيضاً أن لا يعملوا (إنّ) و (كان) و (ظننت) لأن العامل موجود
 فكيف يجمع بينهما ؟ .

العاشر : فرق بين العامل والمقتضى ، قال ابن يعيش في شرح
 الفصل (٢) : ليست الإضافة هي العاملة للجر ، وإنما هي المقتضية له ،
 والمعنى بالمقتضى هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب ، لتقع
 المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما
 وضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره ، فالإضافة
 معنى وحروف (٣) الجر لفظ وهي الأداة المحصلة له كما كانت الفاعلية
 والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول ، والفعل
 أداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل . انتهى .

الحادي عشر :

قال ابن النحاس في التعليقة : هنا نكتة لطيفة ، وهو أن الاسم
 العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب
 لا [هـ - ٢٥٤] فكما يحذف المضاف ويقام (المضاف إليه) (٤) مقامه
 كذلك يحذف العامل ويبقى معموله ، إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف
 المضاف يعرب المضاف إليه بإعرابه ولا كذلك العامل والمعمول ، كثر
 حذف المضاف وقل حذف العامل .

(١) الاسراء : ١١٠ .

(٢) شرح الفصل ١١٧/٢ .

(٣) في الأشباه : وحرف ، آثرنا (الحروف) من الشرح .

(٤) سقط من م .

الثاني عشر : قال ابن يعيش :

قد يكون للحرف عمل في حال لا يكون له (١) في حال أخرى وفيه ظائر :

الأول : لولا ، تعمل الجري في المضمر ولا تعمله في (٢) المظهر •

الثاني : لدن ، تنصب غدوة ولا تنصب غيرها •

الثالث : عسى ، تنصب المضمر نحو عسائك وعساي وعملها مع الظاهر الرفع •

الرابع : لات ، تعمل عمل ليس في الأحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل ، هذا [د/٨٤] ما ذكره ابن يعيش •

وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح مثله ، وزاد في النظائر تاء القسم ، تختص باسم الله (٣) ، وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ منذ •

وقال أبو البقاء في التبيين :

من الحرف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ، ألا ترى أن واو القسم تجر في القسم ولا تجر (٣) في موضع آخر ، و (ما) النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر ، وكذلك (حتى) تجر في موضع ولا تجر في موضع آخر وذلك كثير ، ولما ذكر سيويوه (٤) (لولا) وأنها تجر المضمر دون غيره واستأنس لها بنظائر منها لدن

(١) زيادة من م - ل •

(٢) في ل : مع •

(٣) سقط من م •

(٣) سقط من د - م •

(٤) الكتاب ١/٣٨٩ •

ولات قال : ولا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد
له نظائر (١) •

الثالث عشر :

لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا رد قول من
قال : إن الابتداء والابتداء معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال : إن
المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع ، وقول من قال : إن (إن °) وفعل
الشرط معاً عاملان في الجزاء ، وقول من قال : إن الفعل والفاعل معاً
عاملان [هـ - ٢٥٥] في المفعول ، حكاه أبو البقاء في التبيين عن بعض
الكوفيين ، وابن فلاح (٢) في المعني عن الفراء •

وقال ابن النحاس في التعليقة : إذا جعلنا مجموع (حلو حامض)
خبراً ، فالعائد ضمير من طريق المعنى لأن المعنى : هذا مز ، ولا يكون
ذلك العائد في أحدهما لأنه حينئذ يكون مستقلاً بالخبرية ، وليس
أعنى عليه ولا فيها لأنهما حينئذ يكونان قد رفعاً ذلك الضمير فيلزم
اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز •

الرابع عشر : مرتبة العامل أن يكون مقدماً على المعمول ، قال ابن
عصفور في شرح المقرب فإن قيل : يناقض ذلك قولهم : إن (٣) العامل في
أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها •

فالجواب : إن أسماء الشرط تضمنت معنى (إن) وأسماء
الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالأصل في : من ضربت : أمن ضربت ؟

(١) في الكتاب : تجد له وجها •

(٢) في م : فلان •

(٣) سقط من ل •

ثم حذفت الهزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها وإذا (١) كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليها في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام •

الخامس عشر : قال ابن إياز (٢) :

العامل اللفظي وإن ضعف تعلقه أولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم : زيدا ضربت على : زيد ضربت ، وقولهم : إن زيدا ضرب ، ولا يجوز إلا في الضرورة •

السادس عشر : قال الشلوين في شرح الجزولية :

العوامل لا يليها إلا الجوامد لا الصفات ، إلا أن تكون خاصة بجنس بها ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فأجرى الاسم الذي بعد الإشارة مجراه دون اسم الإشارة ، فكما أنه ليس بمستحسن : مررت بالحسن ، ولا مررت بالجميل ، لأنه لا يخص جنساً من جنس ، فكذلك ليس بمستحسن ، مررت بهذا الحسن ، ولا بهذا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو : مررت بهذا انضاحك ، كما يستحسن : مررت بالضحك ، لأنه يخص جنساً من جنس فيعلم الموصوف هنا • [هـ - ٢٥٦] •

السابع عشر : قال ابن عصفور :

العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا لا يتقدم أخبار (إن) وأخواتها عليها • انتهى • ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار

(١) في م : إذا •

(٢) عن الموصول : ق ٦٤ بتصرف يسير •

والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة ، وليت ولعل وكأن ، وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل •

الثامن عشر : قال أبو البقاء في التبيين :

العامل مع (المعمول كالعلة العقلية مع المعلوم) (١) ، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك ، إلا في مواضع قد استثنت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح •

التاسع عشر : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح :

الحروف لم يأت فيها تعليق ، وقد جاء التعليق في الأفعال ، وقد جاء في الأسماء قليلاً ، قالوا : مرت بخير وأفضل من زيد ، فمن مخفوضة (٢) في الثاني ، والأول معلق وأنشد سيويه :

٢١٧ - ٠٠٠ ٠٠٠ بين ذراعي وجبهة الأسد (٣)

العشرون : قال ابن هشام (٤) : العامل الضعيف لا يحذف ، ومن

(١) سقط من م •

(٢) الكتاب ١ : ٨٩ -

(٣) عجز بيت للفرزدق وأوله (يا من رأى عارضا أسر به) •

وانظر الكتاب ١ / ٩٢ ، المقتضب ٤ / ٢٢٩ ، الخصائص ٢ / ٤٠٧ -

شرح المفصل ٣ / ٢١ - الغزاة ١ / ٣٦٩ - ٢ / ٢٤٦ - المغني برقم :

٧١٠ - ١٠٥١ ديوانه : ٢١٥ عن سيويه •

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٦٧٤ -

ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها
الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها •

الحادي والعشرون : قال ابن جني :

يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب الشرط جزم
بإن° وفعل الشرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء ، فجرت إن°
مجرى الابتداء •

(٨٧)

العارض لا يعتد به

فيه فروع :

منها : أفعال الوصف إذا طرأت عليه الاسمية (١) فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كأدهم ، وأفعال الاسم إذا طرأت عليه الوصفية فهو (٢) باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كأربع في قولك : مرت بنسوة أربع .

ومنها : قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح الإيضاح :

العرب [هـ - ٢٥٧] لا تنقض أصولها للبس يعرض .

ومنها : قولهم : صيد ، وحول ، بتصحيح الياء والواو وإن تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاة للأصل وإهمال العارض .

ومنها : الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسرة ، فإن كان بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعاً ، ولا عبرة بالضمة العارضة كضمة الإعراب نحو : لم يضرب ابن زيد فإنك تكسر الباء لا غير وإن كانت النون من ابن مضمومة لعروض ضميتها .

ومنها : قال الشلوبي في شرح الجزولية :

إذا اتصل بالمضارع نون النسوة فإنه يبنى عند الجمهور ، وقال

(١) في م : الوصفية .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من م .

قوم : هو باق على إعرابه ، وإنما (١) منع من ظهور الإعراب فيه مانع
كما منع من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، وهذا
قول قد ذهب إليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن [٨٥/د]
انسراج (٢) واختاره أبو بكر بن طلحة وقال : إنه هو الحق ، وإن مذهب
أكثر المتقدمين في ذلك خطأ .

قال : وحجة الجمهور أن هذه النون لما أوجبت (٣) ذهاب
الإعراب من الفعل ، وكان أصل الفعل البناء ، رجع إلى أصله إذ قد
ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب .

قال هؤلاء : وهذا فرق (٤) بين المضارع الذي يتصل به النون ،
وبين الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم ، إذ الاسم ليس أصله البناء
إنما أصله الإعراب ، فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن
الأصل ما وجدنا السبيل إليه (بوجه ، وقد وجدنا السبيل) (٥) بأن
نقول : إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به .

ومنها : قال أبو البقاء في التبيين :

يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقاً ،
ومنع الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكن ، فإنه إذا حذف وحده
كان الباقي ساكناً ، وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الأسماء المعربة .

(١) في م : وإذا امتنع .

(٢) كتاب الأصول ١ : ٥٢ .

(٣) في م : وجبت .

(٤) في د : فرع .

(٥) سقط من م .

وأجيب بأنه عارض ، ألا ترى أن ترخيم حارث يصيره إلى بناء لا نظير [ه - ٢٥٨] له في الأصول (١) وهو (فاع) (٢) ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال لأن الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى •

ومنها : قال أبو البقاء أيضاً :

إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكناً مثل بكر ، جاز في الوقف أن تنقل الضمة والكسرة إليه ، واختلفوا في المنصوب الذي فيه الألف واللام نحو : رأيت البكر ، فمذهب البصريين أنه لا تنقل فتحة الراء إلى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ، ووجهه أن هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو : رأيت بكراً ، فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير • لأن حالها حال واحدة (٣) ، وهذا نظير امتناع الخرم (٤) في متفاعلن في الكامل لثلاثا يفضي إلى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن ، ويؤيد ذلك أن التنكير هو الأصل والتعريف عارض ، فوجب ألا يعتد بالعارض ، وأن يستمر حكم التنكير •

ومنها : قال بعضهم : كان ينبغي أن تثبت الياء في (جوار) في

(١) في د - م : إلى ترخيم بناء ليس في الأصول •

(٢) في ه : مانع •

(٣) في ب م : حالة واحدة • وفي ل : حال واحدة وهو الصواب ، وفي ه : حال واحد •

(٤) في د : الجازم وفي ه : الجزم والصواب الخرم - بالخاء - وهو حذف أول متحرك من الوند المجموع في أول البيت • الكافي للتبريزي ١٤٣ •

حال الجر كما ثبت في حال النصب ، لأن حركته في الجر الفتح فينبغي أن لا تحذف .

قال ابن النحاس في التعليقة :

فالجواب (١) أن النظر إلى أصل الحركة لا إلى العارض (٢) بعد منع الصرف ، لأنه لالتقائه مع تنوين الصرف نظر إلى ما يستحقه الاسم في الأصل .

ومنها : قال ابن النحاس :

قاعدة الإعراب أن يثبت وصلًا ويحذف وقفًا ، (فإن قيل : فإن لنا في الإعراب ما يثبت وقفًا ويحذف وصلًا) (٣) وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع المذكورين أو المخاطبة المؤنثة وأكد ، فإنه يحذف منه الضمير ، ونون الرفع لنون التوكيد ، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حذفنا لنون التوكيد فهذا إعراب يثبت وقفًا ويحذف وصلًا .

قيل : الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض .

ومنها : قال ابن يعيش (٤) :

إذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل اللام حذفت [هـ - ٢٥٩] اللام للالتقاء الساكنين نحو : رَمَتْ فإن لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمتِ المرأة ، ولا يرد الساكن المحذوف

(١) في د : والجواب .

(٢) في م ، ل : العارضة .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من د .

(٤) شرح المفصل ٢٧/٩ - ٢٨ .

(٥) في م : لأن .

إذ الحركة عارضة وكذلك تقول : المرأتان رمتا ، فلا ترد الساكن وإن افتتحت التاء لأنها حركة عارضة ، إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين ، فأصل التاء السكون وإنما حركت بسبب ألف التشية ، وقد قال بعضهم : رماتا (١) ، فرد الألف الساقطة لتحرك التاء وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو : قولاً وبيعاً وخافاً وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة .

ومنها : قال الشلوبين :

النحويون إنما يعتقدون (٢) : أبداً قوانينهم على الأصول لا على انعوارض ، ولذلك حدوا الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة (٣) عليها ، ومن الأسماء المعربة مالا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف الملازمة للنصب ، فإن الأصل فيها أن تغير ، لكن منع من ذلك قلة تمكنها (٤) ، فهي في حكم ما يتغير نظراً إلى الأصل وإلغاءً للعارض .

ومنها : قال الشلوبين :

قول من قال : إن الضمة في الخاء من (جاءني أخوك) هي ضمة الرفع ، وإنما منقولة عن حرف الإعراب ، وكذا الكسرة في (مررت بأخيك) فاسد وذلك أن فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل

(١) في م : رمتا .

(٢) في ل : يعتقدون .

(٣) سقط من ل .

(٤) في م : : تمكنها .

آخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به ، وهذا في الوصل
والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل .

ومنها : قال الشلوين : إنما لحق الفعل علامة التأنيث إذا كان
فاعله مؤنثاً ، ولم تلحقه علامة التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنى
ومجموعاً . لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتدوا به ، وعدم لزوم التثنية
والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض ،
فإنه لا يعتد به في أكثر اللغة .

ومنها : قال ابن يعيش (١) :

قولهم : يَضَعُ وَيَدَعُ ، إِثْمَا حذفت الواو منهما لأن الأصل :
يوضع ويودع لأن (فعل) من هذا إنما يأتي مضارعه على يفعل بالكسر ،
وإنما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق ، فالفتحة إذن عارضة
والعارض لا اعتداد (٢) به لأنه [هـ - ٢٦٠] كالمعدوم فحذفت الواو
فيهما لأن الكسرة في حكم المنطوق به .

ومنها : قال الشلوين :

ذهب بعضهم إلى أن الضمير في نحو : رب رجل (٣) وأخيه ، نكرة
لأن العرب أجرتة مجراها فهو في معنى رب رجل ورب أخي رجل ،
وسيبيويه أبقاه على معرفته لأن أصل وضع ضمير النكرة أن يكون
معرفة لا نكرة ، فأجراه سيبيويه على أصله ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه
من جهة معنى الكلام لأنه أمر طارئ في هذا الموضع ، والنكرة في كل

(١) شرح المفصل ١٠/٦١ .

(٢) في د - م : لا يعتد .

(٣) م : الرجل .

موضع ليست كذلك فلذلك جعل سيويه ضمير النكرة في هذا
الموضع معرفة (١) •

ومنها : قال الشلوين :

أوجه اللغتين في باب (قاضي) أنه يقال فيه في الوقف [د - ٨٦]
في حالي الرفع والجبر هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، ويقال في الأخرى :
هذا قاضي ومررت بقاضي ، (ووجه هذه اللغة أن حذف الياء في
الوصل (٢) إنما كان التنوين لالتقاءها معه وقد سقط في الوقف فرجعت
الياء (٣) ووجه اللغة الأولى أن حذف التنوين في الوقف عارض ،
والعارض لا يعتدّ به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف
على متحرك ، وهذه اللغة أوجه اللغتين لأنها مبنية على عدم الاعتداد
بالعارض وهو الأكثر •

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٤٤ •

(٢) في م : الاصل •

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ل •

حرف الفين

(٨٨)

الغالب واللازم

يجريان في العربية مجرى واحداً

ذكر هذه القاعدة الرماني ، وبني عليها أن وزن الفعل الذي يغلب عليه يجري فيه منع الصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل .

قال ابن النحاس في التعليقة :

لكن شرط (١) جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة في أوله ، والمراد بالزيادة أحد حروف المضارعة .

(١) في م ل : بشرط .

(٨٩)

حرف الفاء

الفرع أحط رتبة من الأصل

ومن ثم لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد ،
[هـ - ٢٦١] قال في البسيط : لأنه فرع عن (١) الفعل في العمل ،
والقاعدة حظ الفروع عن رتب الأصول ، فاشتراط (٢) اعتماده على أحد
الأمور الستة (٣) ليقوى بذلك على العمل .

وقال ابن يعيش (٤) : قال الكسائي في قوله تعالى (كتاب الله
عليكم) (٥) إنه نُصِبَ بعلَيْكُمْ على الإغراء ، كأنه قال : عليكم كتاب
الله ، فقدم المنصوب . قال : ومثله قول الشاعر :

-
- (١) في ل : على .
 - (٢) في هـ : فاشتراط .
 - (٣) الأمور الستة هي : الاستفهام اللفظي أو المقدر ، النداء ، النفي ، ان يقع نعتاً لمنوعت مذكور ، أو يقع حالاً ، أو يقع خبراً لمبتدأ أو لناسخ آخر .
 - (٤) عن شرح المفصل ١١٧/١ بتصريف .
 - (٥) النساء : ٢٤ ، قال في البحر ٢١٤/١ ، انتصب - أي كتاب - بإضمار فعل . وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة ، ثم ذكر رأي الكسائي .

٢١٨- يا أيها المأخح دلوي دونكا (١)

أي : دونك دلوي .

قال : وما قاله ضعيف لأن هذه الظروف ليست أفعالاً ، وإنما هي نائبة عن الأفعال ، وفي معناها ، فهي فروع في العمل على الأفعال ، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول فأعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز .

وقال أيضاً (٢) : إذا قلت : عندي راقودٌ خلاً ، ورطلٌ زيتاً ، فلا يحسن أن يجرى وصفاً على ما قبله لأنه اسم جامد غير مشتق ، ولا إضافته لأجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيهاً بالمفعول وتنزيلاً للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل ، من جهة أنه إذا نون نصب فعمل النصب ، وانحط عن درجة اسم الفاعل فاخص عمله في النكرة دون المعرفة ، كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل ، حتى إذا أجري على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحو قولك : زيدٌ هندٌ ضارِبُها هو .

وقال أبو البقاء في التبيين :

اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له (٣) وجب إبراز الضمير فيهما لأنهما فرعان على الفعل في العمل وتحمل الضمير ،

(١) الرجز مجهول القائل ، وهو في أمالي القالي ٢/٢٤٤ ، أمالي الزجاجي ٢٣٧ الانصاف ٢٢٨ - الخزانة ٣/١٥ - المغني برقم ١٠٣٣ - ١٠٤٥ - واللسان والتاج والمقاييس : مبح وانظر الرجز مع قصته في شرح أبيات المغني ٧ : ٢٧٥ ، ٢٧٦ وما بعدها .

(٢) شرح المفصل ٢/٧٢ .

(٣) في م : به .

وقد انضم إلى ذلك جريانه على (١) غير من هو له ، فقد انضم فرع إلى فرع ، والفرع يقصر عن الأصل ، فيجب أن يبرز الضمير ليظهر أثر انقصور ويمتاز الفرع عن الأصل •

وقال ابن يعيش (٢) :

لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها ولا اسمها عليها ، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ، لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال •

وقال ابن فلاح في المعنى :

إنما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره [هـ - ٢٦٢] مع إمكان دخول النصب فيه لثلاثي يكون الفرع أوسع مجالاً من الأصل ، مع أن الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الأصول ولأنه يشارك المذكور في التصحيح فشاركه في الإعراب ، والمذكر معرب بحرفين فأعرب هذا بحركتين وخصّ بالحركة لانحطاطه عن رتبة (٣) الأصل •

وقال ابن النحاس في التعليقة :

إنما اختص الجر بالأسماء لأنه لو دخل الأفعال - وقد دخلها الرفع والنصب والعزم ، وهي فرع في الإعراب على الأسماء ، لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل ، والفروع أبداً تنحط عن الأصول في التصرف لا تزيد (٤) عليها فمنع (٥) الجر من الأفعال لذلك •

(١) في د : الى •

(٢) من شرح المفصل ١٠٣/١ بتصرف •

(٣) في م : مرتبة ، وفي ل : طلباً لانحطاطه عن رتبة الاصل •

(٤) في م : ولا •

(٥) في م : كمنع •

وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

لما كان جعل (الواو) بمعنى (مع) في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة ، لم يتصرفوا في الاسم (١) الذي بعدها فلم يقدموه على العامل ، وإن كان متصرفاً (٢) ولا على الفاعل ، لا يقولون : والطيالسة جاء البرد ، ولا جاء والطيالسة البرد ، لأن الفروع لا تحتل من التصرف ما تحتمله الأصول .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الايضاح :

إنما لم تعمل (٣) (ما) عمل ليس مطلقاً بل بالشروط المعروفة ، وهي أن يكون الخبر مؤخراً وأن يكون منفياً ، وأن لا يقع بعد ما (أن) فإن (أن) تكف ما عن العمل كما تكف ما إن عن العمل لأنها في الدرجة الثالثة في العمل ، لأن ما مشبهة بليس ، وليس مشبهة بالفعل ، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبداً إلا مختصاً ليفرق بينهما ، ألا ترى أن تاء القسم اختصت باسم الله وإن كانت بدلاً من الواو ، والواو تخفض في القسم كل ظاهر ، وإنما كان الاختصاص باسم الله في التاء لأنها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء (٤) في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت .

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل (عملت تشبيهاً باسم الفاعل) (٥) ،

(١) في د : بالاسم .

(٢) في م : منصوبا .

(٣) ل : لا لم تعمل ما .

(٤) في م : التاء .

(٥) سقط بن م .

واسم الفاعل عمل لشبهه (١) في الفعل ، فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة ، فكان عملها مختصاً لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن إيباز (٢) :

لما كانت (لا) فرعاً في العمل عن (إن) ومشبهة بها وجب [هـ - ٢٦٣] أن تحطّ عنها ، فلذلك اشترط في أعمالها شروط :
• كتكثير معمولها وعدم فصلها .

وقال السخاوي في تنوير الدياجي (٣) :

انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في أشياء لأنه فرع عنه في العمل ، والفرع لا يساوى بالأصل ، [د/٨٧] فما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له ، نحو : هند زيد ضاربتة هي ، ولو كان في مكان ضاربتة ، تضربه ، لم يبرز الضمير لقوة الفعل .
وقال أبو البقاء :

(لا) فرع على (إن) ، و (إن) فرع على كان ، والفروع تنقص عن الأصول ، فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذ كانت فرع فرع .
وقال ابن إيباز (٤) :

لما كان الفعل فرعاً على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم ، إذ من عادتهم التصرف في الأصول دون الفروع .

(١) في م : بشبهه .

(٢) عن المحصول ق ١٢١ بتصريف .

(٣) قول السخاوي ورد في النسخ - و - م - ل بعد قول أبي البقاء التالي .

(٤) عن المحصول ق ١٢٢ بتصريف .

وقال أيضاً (١) :

(أن °) الناصبة للمضارع فرع (أن °) المشددة ، لأن كلاً منهما حرف " مصدري ولما كانت فرعاً عليها نصبت فقط ، و (أن °) الثقيلة لأصالتها نصبت ورفعت .

وقال أيضاً (٢) :

(أن) أصل نواصب المضارع ، ولن وإذن واكي ، فروع عنها ، ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ، ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة ، وأخواتها لا تعمل إلا في حال الظهور دون التقدير .

وقال ابن القواس :

قيل : إن تنوين (عرفات) مثل تنوين الصرف لفظاً وصورة ، والجر فيها دخل تبعاً للتنوين ، ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها . وأجيب : بأن الجر دخلها تبعاً لتنوين المقابلة ، وقيل : التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب ، وأبطل بأنه لو عوض عنها (٣) لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل .

وقال أيضاً : إنما امتنعت إضافة العدد إلى المميز لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل ، فلو تصرف فيه بالإضافة تصرفهما للزم مساواة [هـ - ٢٦٤] الفرع الأصل وهو محال .

وقال ابن هشام في تذكرته :

-
- (١) عن المحصول ق ١٢٢ .
 - (٢) عن المحصول ق ١٢٢ .
 - (٣) في ل : منها .

نصّ العبدي على أن (إِما) لا تستعمل في الإباحة لأنها دخيلة على
(أو) (١) وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الأصل •

وقال ابن هشام :

كأن العبديّ لما لم يسمعه لم يجز قياسه وهو متجه • انتهى •

تبيينه :

قال الأندلسي في شرح المنفصل :

فإن قيل : (الواو) أكثر استعمالاً في القسم من (الباء) ،

فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل ؟

قيل : لا يبعد أن يكثر الفرع ويقلّ الأصل لضرب (٢) من

التأويل ، ألا ترى أن نعم الرجل أكثر من نعم بالكسر •

(١) في م : إذ •

(٢) في هـ : لضرب •

(٩٠)

الفروع هي المحتاجة إلى العلامات

والأصول لا تحتاج إلى علامة

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة وجدت ذلك بخط عالي (١) بن عثمان بن جني عن أبيه قال : بدليل أنك تقول في المذكر : قائم ، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة ، وتقول : رأيت رجلاً ، فلا يحتاج إلى العلامة ، وإن (٢) أردت التعريف (أدخلت العلامة فقلت : رأيت الرجل فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ، ولم تدخلها) (٣) في التنكير ، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين لتدل بها على استقباله ، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة . انتهى .

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه ، ولم يستجز

(١) في د - ل : عالي - في م : علي ، في هـ : غالي ، وأولاد ابن جني هم :

علي وعال وعلاء . معجم الأدباء ٩١/١٢ .

(٢) في د - ل : فان .

(٣) سقط من م .

ذكرها من غير عزو إليه ، لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمت
في تتبعها سنين [هـ - ٢٦٥] وهي كتاب المعجزات الكبير وكتاب
الخصائص الصغرى ، وغير ذلك فسرقتها وضممتها وغيرها مما سرقة من
كتب الخضيرى والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه ، ولم يعز إلى كتبي
وكتب الخضيرى والسخاوي شيئاً مما نقله عنها ، وليس هذا من أداء
الإمارة في العلم .

(٩١)

الفروع قد تكثر وتطرد

حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها

ذكر ذلك ابن جني في الخصائص وقال (١) : من ذلك قول ذي الرمة :

٢١٩- وَرَمَلٍ كَأُورَاكِ الْعِذَارَى قَطَعْتُهُ (٢)

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنتقاء ، فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارى أصلاً وشبه به الرمل . قال (٣) : ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل ، صار وإن كان مؤخراً في اللفظ ، كأنه مقدم في الرتبة فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وإن كان الفاعل مقدماً والمفعول مؤخراً ، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدماً على الفاعل وإن كان مؤخراً في قولنا : ضرب غلامه زيد* .

وقال ابن عصفور في شرح الجمل :

الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل ، أنهم جعلوا علامة للتثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة للإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الأفراد وكذلك أيضاً جعلوا علامة للتصغير ولم يجعلوا علامة للتكبير ، لأن التصغير فرع عن التكبير ، وكذلك أيضاً جعلوا الألف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتكبير علامة ، لأن التعريف فرع عن التكبير . فإن كان التكبير فرعاً عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التثنية نحو قولك : سيبويه وسيبويه آخر ، وأشباه ذلك في اللسان كثير .

(١) عن الخصائص ١/٣٠٠ وما بعدها بتصريف واختصار .

(٢) وعجز البيت : « إذا البسته المظلمات الحنادس » وانظر ديوانه ٢ : ١١٣١ .

وعجز البيت فيه : إذا جلتته المظلمات الحنادس .

(٣) انظر الخصائص ١/٢٩٣ .

الفرق (١)

عللوا به أحكاماً كثيرة :

منها : رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وضم تاء [هـ - ٢٦٦] المتكلم ، وفتح تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبة ، وتنوين التمكن (٢) دخل للفرق بين ما ينصرف ومالا ينصرف ، وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من الميئات •

ومنها : بناء نحو (سيويه) على الكسر ولم يعرب كبعليك ، قال في البسيط : فرقاً بين التركيب مع الأعجمي والتركيب مع العربي • ومنها : كتبوا عن أعلام الأناسي بفلان وفلانة ، قال في البسيط : وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللام فقالوا : الفلان والفلانة فرقاً بين الكنيتين ، قال : وإنما اختصت باللام لوجهين :

أحدهما : أنها أنقصت عن درجة الأناسي في التعريف ، فخصت باللام [د/ ٨٨] ، إشعاراً بنقصان درجتها عن درجة الأصل • والثاني : أن أعلام البهائم أقل فكانت أقبل للزيادة لقلتها •

(ومنها : قال في البسيط : فتحت همزة الوصل في أداة التعريف لكثرة الاستعمال ، وفرقاً بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل ، فإنها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة) (٣) •

(١) انظر الكليات ٢/ ٣٥٣ - وسقط العنوان من م •

(٢) في د - م : التمكن •

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م •

ومنها : قال في البسيط : التاء الداخلة على العدد لم تدخل
لأنث ما دخلت عليه لأنه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين •

ومنها : قال في البسيط : لا يؤكد الضير المنصوب بالمنفصل
المنصوب فرقاً بينه وبين البدل •

ومنها : قال في البسيط : تحذف التاء من باب صبور وشكور
فرقاً بين (فعول) بمعنى (فاعل) وفعول بمعنى مفعول نحو : حلوثة
وركوثة بمعنى محلوبة ومركوبة ، ومن باب جريح وقتيل فرقاً بين
مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع •

ومنها قال في البسيط : حذفت ألف (ذا) في التثنية هرباً من التقاء
الساكنين ، ولم تقلب كما قلبت (أ) ألف المغرب فرقاً بين (٢) تثنية المبني
وتثنية المغرب [هـ - ٢٦٧] وشددت النون في (ذان) عند بعضهم فرقاً
فعليل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع •

وقال : فعيل بمعنى مفعول يَكسّر على فَعَلَى كجريح وجرحى
وأسير وأسرى ، ولا يجمع جمع تصحيح فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى
فاعل ، وخصّ الثاني بجمع التصحيح لأنه أشرف من المفعول ، وجمع
التصحيح أدلّ على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة • قال :
ولما لم يفرقوا (في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرقوا
بينهما في الجمع ، ولما فرقوا) (٣) في الذي بمعنى فاعل نحو كريم
وكريمة فرقوا بينهما في الجمع •

(١) في ل : تقلب •

(٢) في ل : من •

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ل •

ومنها : تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقاً بينه وبين المبني للفاعل ، قال ابن السراج في الأصول (١) : وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وم فيه زائد منها فروق في الأبنية .

ومنها قال ابن يعيش (٢) : أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد ، فإذا قالوا رأيتك إيتاك ، كان بدلاً ، وإذا قالوا : رأيتك أنت ، كان تأكيداً ، فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تأكيد المنصوب والمجرور ، واشترك (٣) الجميع فيه كما اشتركن في (نا) وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

ومنها : قال أبو الحسن (٤) علي بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحداد في كتاب (المفيد في معرفة التحقيق والتجويد) : الهاء في هذه ليست من قبيل هاء الضمير ، بدليل امتناع جواز الضم فيها ، وإنما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير ، ومجراها في الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمؤنث ، كما أن تلك زائدة وعلامة لمذكر أيضاً ، وإنما كسر ما قبلها ، وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها (٥) إلا مفتوحاً لأنها بدل من ياء ، وإنما أبدلت منها الهاء للترقية بين (ذي) التي بمعنى صاحب ، وبين ذي التي فيها معنى الإشارة .

(١) الأصول : ٨١ / ١ .

(٢) شرح المفصل ٤٣ / ٣ .

(٣) في هـ : اشترك .

(٤) في ل : قال الحسين .

(٥) في ل : قبلها .

ومنها : قال الجزولي : قد بينى المبني على حركة للفرق بين معنى
أداة واحدة •

قال الشلوبيين : كالفتحة في أنا ، اسم المتكلم ، لأن الألف إنما هي
الموقف فكان حق النون أن تكون ساكنة لأن أصل البناء السكون ،
إلا أنا فرقنا بين (أن) إذا كانت [هـ - ٢٦٧] أداة للدلالة على المتكلم ،
وبين التي تصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من (١)
أداة المتكلم •

ومنها : قال ابن عصفور في شرح الجمل وابن النحاس في التعليقة :

أصل لام الجر أن تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد
فتحرك بالفتح طلباً للتخفيف وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء
في نحو قولك : لموسى غلام ، ولموسى غلام (٢) ، ولذا بقيت مع المضمر
على فتحها ، لأنه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر
الرفع ، والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر ، ولفظ ضمائر الجر
وضمائر الرفع مختلف " فلا لبس حينئذ • وكان ينبغي على هذا أن
تكسر لام المستغاث في نحو : يا لزيد ، لدخولها على الظاهر ، إلا أنهم
فتحوها تفرقةً بينها وبين لام المستغاث من أجله ، وكأنت أحق بالفتح
من لام المستغاث من أجله ، لأن المستغاث به منادى ، والمنادى واقع
موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ، ففتحت مع ما وقع موقعه •

وقال ابن فلاح في معنيه :

أفعل فعلى كالأفضل والفضلى ، يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح

فرقاً بينه وبين أفعل فعلاء •

(١) في ل : في •

(٢) سقط من م •

وقال الأندلسي : إنما تبدل التاء في قائمة في الوقف هاء فرقاً (١)
بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .

خاتمة :

قال ابن السراج في الأصول (٢) :

التنوين نون صحيحة ساكنة ، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب
وسموها تنويناً ، ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون
في التشبية والجمع .

(٩٣)

الفعل لا يُثنَى

قال أبو جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه :

وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير
ألا ترى أنك في قولك : ضرب زيد عمراً ، (ويمكن أن يكون ضرب
مرة واحدة) (٣) ويمكن أن يكون ضرب [هـ - ٢٦٩] مرات ، فهو إذن
دليل على القليل والكثير ، والمثنى إنما يكون مدلوله مفرداً (٤) نحو :
رجل ، ألا ترى أن لفظ رجل لا يدل إلا على واحد ، وإذا قلت :
رجلان دللت هذه الصيغة على اثنين فقط ، فلما كان الفعل لا يدل على
شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة ، وأيضاً فإن العرب لم تثنه .

(١) في د : للفرق .

(٢) الأصول ٤٧/١ .

(٣) سقط من م .

(٤) كذا في نسخ الأشباه .

فإن قيل : إنَّ الفعل مثنى في قولك : يفعلان •
فالجواب : إن ذلك باطل لأنه لو كان مثنى لجاز أن تقول :
زيد قاما ، إذا وقع منه القيام مرتين ، والعرب لم تقل ذلك فبطل
أن يكون مثنى في ذلك [د / ٨٩] الفعل •

(٩٤)

الفعل ' أثقل ' من الاسم

وعله صاحب البسيط بوجهين :

أحدهما : أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم
بمنزلة المفرد •

والثاني : أن الاسم أكثر من الفعل ، بدليل أن تركيب الاسم
يكون مع الفعل ومن غير فعل ، والكثرة مظنة الخفة كما في
المعرفة والنكرة •

قال : وإذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الفعل (١) مشتق من المصدر على مذهب أهل
النصرة ، والمشتق فرع على المشتق منه لأنه يقف وجود الفرع على
وجود الأصل •

والثاني : أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التركيب والاسم
يستقل بالتركيب من غير توقف •

(١) في : الاسم •

وقال ابن يعيش (١) : الأفعال أثقل ، من حيث أن كل فعل لا بد

أحدهما : أن الاسم أكثر من الفعل ، من حيث أن كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه ، وقد يستغنى الاسم عن الفعل ، وإذا ثبت أنه أكثر في (٢) الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلّة استعماله ، وكذلك العربي إذ تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلّة استعماله له .

والثاني : أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار المركب منهما إذ [هـ - ٢٧٠] لا يستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد والمفرد أخفّ من المركب .

وقال ابن النحاس في التعليقة : الاسم أخف من الفعل لوجوه :

منها : أنّ الأسماء أكثر استعمالاً من الأفعال ، والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ ، وإثماً قلنا : إثم أكثر استعمالاً لأمر :

منها : الأوزان ، وعدد الحروف ، أما في الأصول فلأن أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية ، وليس في الأفعال خماسية ، وأما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر من ذلك على ما ذكر ، والفعل لا يزداد على الستة ، فقد زاد عليه في الأصول والزيادة .

وأما الأبنية (٣) ، فأبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر ، وأصول الأفعال أربعة .

(١) شرح المفصل ١/٥٧ .

(٢) في ل : من .

(٣) في د : فان بنية .

وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلاثمائة ، والفعل لا يبلغ
الثلاثين •

ومنها : أن الاسم يفيد مع جنسه ، والفعل لا يفيد إلا
بانضمام الاسم •

ومنها : أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم •
فإن قلت : فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل
إلى فاعله •

قلنا : تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره ، لأن الفاعل
يتنزل منزلة الجزء من الفعل (١) ولا كذلك الخبر من المبتدأ •

ومنها : أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة ، وتاء
التأنيث ، ونوني التوكيد والضمائر فتثقل بذلك •

ومنها : أن الأفعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق
منه فهي إذن فرع على الأسماء والفرع أثقل من الأصل ، انتهى •
فائدة (٢) :

قال ابن هشام (٣) : إنهم يعبرون بالفعل عن أمور :

أحدها : وقوعه ، وهو الأصل •

الثاني : مشارفته ، نحو (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن
فأمسكوهن) (٤) أي [هـ - ٢٧١] فشارفن انقضاء العدة (وليخش

(١) في د : الفاعل •

(٢) في د - ل : قاعدة •

(٣) عن مغني اللبيب ٧٦٧/٢ بتصرف واختصار •

(٤) البقرة : ٢٨١ •

الذين لو تركوا من خلفهم (١) أي : لو شارفوا أن يتركوا .

الثالث : إرادته ، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو :
(فإذا قرأت القرآن فاستعذ) (٢) (إذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا) (٣)
(إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون) (٤) .
الرابع : مقارنته ، كقوله (٥) :

٢٢٠- إلى ملكٍ كادَ الجبالَ لفقده

نزول ، وزال الراسيات من الصخر (٣)

أي : نزول الراسيات .

الخامس : القدرة عليه ، نحو (وعداً علينا إنا كنا فاعلين) (٤) أي :
قادرين على الإعادة وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة
وهم يقيمون السبب مكان المسبب وبالعكس .

(١) النساء : ٩ .

(٢) النحل : ٩٨ .

(٣) المائدة : ٦ .

(٤) آل عمران : ٤٧ ، وكلمة فيكون ساقطة من (د) ل وليست في المعنى .

(٥) وضع هذا الأمر ضمن الأمر الثاني وهو المشاركة ، وجعله السيوطي
مستقلاً .

(٦) البيت للفرزدق في رثاء بشر بن مروان ، ديوانه ١ : ٢١٧ ومطلع

القصيدة :

أهينني إلا تسعداني المكما
فما بعد بشرٍ من عزاء ولا صبر
ورواية البيت في الديوان :

على ملك كاد النجوم لفقده يقعن، وزال الراسيات من الصخر

وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ٨ : ٩٠ .

(٧) الأنبياء : ١٠٤ .

حرف القاف

(٩٥)

القلب

قال ابن هشام في المغني (١) : القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب ، وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان - رضي الله عنه - :

٢٢١- كأنَّ سبيئَةً من بيت رأس يكونُ مزاجَهَا عسلٌ وماءٌ (٢)

نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر ، والأصل رفعه ، ونصب العسل على أن المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، وقول رؤبة :

٢٢٢- ومههٍ مُعْبِرَةٌ أرجأوه كأنَّ لوَنَ أرضه سماؤه (٣)

أي كأن لون سماءه لغبرته لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف ، وقول عروة بن الورد :

٢٢٣- فديتُ بنفسه تقسي ومالي (٤)

(١) عن المغني ٧٧٥/٢ بتصرف واختصار .

(٢) الكتاب ٢٣/١ - المقتضب ٩٢/٤ ، المحتسب ٢٧٩/١ ، شرح المنفصل ٩١/٧ ، ٩٣ ، ابن السيرافي الفقرة ٢١ - الخزانة ٤٠/٤ ، ٦٣ - المغني برقم ٨٢٣ ، ١١٨٦ - ديوانه : ٣ وشرح أبيات المغني ٦ : ٣٤٩ -

(٣) البيت الأول : شذور الذهب ٣٢٠ - التمريح ٣٢٩/٢ - ديوانه : ٤ - والمهمة : المفازة -

البيت الثاني : الأمالي الشجرية : ٣٦٦/١ - الانصاف ٢٥٩ - ديوانه : (٤) وعجز البيت : (وما ألوك إلا ما أطيق) وليس البيت في ديوان عروة ، وانظر شواهد المغني ٩٧٢/٢ وشرح أبيات المغني ٢ : ٣٢٣ - ٨ : ١٢٠ -

وقول القطامي :

٢٢٤- كما طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا (١)

الفدن : القصر ، والسياع : الطين ، ومنه في الكلام : أدخلت القلنسوة في رأسي وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء، قاله الجوهري وجماعة منهم الكسائي (٢) والزمخشري وجعل منه (ويوم يُعْرَضُ الذين [هـ - ٢٧٢] كفروا على النار) (٣) .

وفي كتاب التوسعة لابن السكيت (٤) أن (عَرَضَ الحوضَ على الناقة) مقلوب ويقال : إذا طلعت الجوزاء اتصب العود في الحرباء ، أي : اتصب الحرباء في العود .

وقال ثعلب في قوله تعالى (ثمَّ في سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ) (٥) إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة (٦) ، وقيل : إن منه (وكس من قرية أهلكتها فجاءها بأسنا) (٧) (ثم دنا فتدلى) (٨) .

(١) وصدر البيت : (فلما أن جرى سمن عليها) والبيت في وصف الناقة بالسمن وتشبيهها بالقصر . انظر شرح الشواهد : ٩٧٢ ، والأساس مادة (فدن) وديوانه : ٤٤ وشرح أبيات المغني : ٢٢٣/٢ - ١٢٣/٧ .

(٢) د ، ل : السكاكي .

(٣) الأحقاف : ٢٠ - وانظر رأي الزمخشري في الكشف ٤/٢٤١ .

(٤) النص عن ابن السكيت بتمامه في مغني اللبيب ٢/٧٧٧٧ .

(٥) الحاقة : ٣٢ .

(٦) في م : اسلكوه في سلسلة .

(٧) الاعراف : ٤ .

(٨) النجم : ٨ .

(اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ثم تولّ عنهم فانظروا ماذا يرجعون) (١) •

وقال الجوهري (٢) في (فكان قاب قوسين) (٣) إن أصله قابي قوس ، فقلب التثنية بالافراد (٤) ، وهو حسن لأن القاب ما بين مقبض القوس وسيته أي طرفه ، وله طرفان فله قابان ، وظيره قوله :

٢٢٥- إذا أحسن ابن العم بعد إساءة

فلكست لشرّي فعله بحمول (٥)

أي : لشر فعليه ، وقيل في (فعصمت عليكم) (٦) إن المعنى : فعصمت عنها وفي (حقيق على أن لا أقول) (٧) إن المعنى حقيق عليّ بياء المتكلم ، كما قرأ نافع (٨) ، وفي (لتتوء بالعصبة) (٩) إن المعنى لتتوء العصبة بها •

-
- (١) النمل : ٢٨ •
(٢) انظر الصحاح ٢٠٧/١ مادة (قوب) والسيوطي ينقل هنا عن المغني ٧٧٧/٢ •
(٣) النجم : ٩ •
(٤) في هـ : والافراد • وفي م : الى الافراد وفي المغني ما أثبتناه •
(٥) لم نقف على قائل هذا البيت • ورجح محققا المغني أن يكون لكعب بن سعد الغنوي من الأصمعية رقم ١٩ وقال البغدادي في شرح أبيات المغني بعد أن أنشد البيت : وهذا البيت رأيت مفرداً في نوادر ابن الأعرابي رواه عن أبي زياد الكلبي صاحب « النوادر » • ٨ : ١٢٣ - ١٢٤ •
(٦) هود : ٢٨ •
(٧) الأعراف : ١٠٥ •
(٨) قال في الكشف ٤٦٩/١ : (حقيق عليّ) قرأه نافع بياء مشددة مفتوحة على تعدية (حقيق) الى ضمير المتكلم • وقرأ الباقون بألف بعد اللام من على ولم يضيفوها الى المتكلم • وانظر النشر : ٢/٢٦١ •
(٩) القصص : ٧٦ •

قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصاً

قال ابن جني (١) [د/٩٠] وذلك قولك : قام زيد ، كلام تام ، فإن زدت عليه فقلت : إن° قام زيد ، صار شرطاً واحتاج إلى جواب ، وكذلك قولك : زيد أخوك ، إن زدت عليه : أعلمت° ، لم تكف بالاسمين ، تقول : أعلمت زيدا بكرة أخاك ، وتقول : زيد منطلق ، فإذا زدت عليه (أن°) المفتوحة احتاج إلى عامل يعمل في أن° وصلتها ، فتقول : بلغني أن° زيدا منطلق° ، قال : وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسواه فالكلام باق بحاله نحو : زيد قائم ، وما زيد قائماً ، وإن زدت شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً •

وقال الأندلسي في شرح المفصل :

الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما [هـ - ٢٧٣] تكون بنقصان ، فإن° إذا دخلت على الجملة صيرتها جزءاً جملة أخرى وجعلتها في حكم المفرد ، فتحتاح في تمامها إلى أمرٍ آخر ، كما أن° (أن°) المصدرية إذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد وأخرجتها عن كونها كلاماً (٢) •

(١) النصائص ٢/٢٧٢ •

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من د •

(٩٧)

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده

فإذا اتصل به شيء (١) آخر تغيير (٢) إعرابه

من ذلك : ما أنت ؟ وما شأنك ؟ فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك : وزيداً ، فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والأصل : ما تصنع أو ما تكون ، فلما حذف الفعل برز الضير واتصل ، وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان ، وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبراً لكان أو مفعولاً لتصنع ، ومثل ذلك : كيف أنت وزيداً ، إلا أنك (٣) إذا قدرت تصنع كان (كيف) حالاً إذ لا يقع مفعولاً به .

(٩٨)

قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ

قال ابن يعيش (١) :

وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يَحْتَجَّ إلى اللفظ المطابق ، فإن آتت باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه .

وفروع القاعدة كثيرة منها : حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه ، وكل أداة جاز حذفها .

(١) سقط من م .

(٢) في د : تغير عن إعرابه .

(٣) في م : لانك .

(٤) شرح المفصل ١/١٢٥ .

حرف الكاف

(٩٩)

كثرة الاستعمال اعتمدت

في كثير من أبواب العربية

منها : حذف الخبر بعد لولا ، قال ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

حذف خبر المبتدأ من قولك : لولا زيد خرج عمرو ، لكثرة

الاستعمال حتى رفض [هـ - ٢٧٤] ظهوره ولم يجز استعماله .

وقال صاحب البسيط :

إنما اختصت (غدوة) بالنصب بعد الدن دون (بكرة) وغيرها
لكثرة استعمال (٢) غدوة معها وكثرة الاستعمال لا يجوز معه مالا يجوز
مع غيره .

قال ابن جني (٣) : أصل (هلم) عند الخليل : ها للتنبيه ، ولم ،

أي (لم بنا) ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٤) :

قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل وخصّوها بذلك

لكثرتها في الاستعمال .

(١) عن شرح المفصل ٩٥/١ بتصرف .

(٢) في م : الاستعمال .

(٣) الخصائص ٣/٣ وانظر الكتاب ٦٧/٢ .

(٤) عن شرح المفصل بتصرف ١٠٣/١ - ٩٨/٩ .

ومما حذف لكثرة الاستعمال (ياء المتكلم عند الإضافة ، والتنوين) (١) من هذا : زيد بن عمرو . وقولهم : أيش ، ولم أبل ، ولا أدر ، ولم يك ، وحذف الاسم (٢) في (لا عليك) أي لا بأس عليك ، والتخفيف في قد وقط إذ أصلهما التثقيب لاشتقاقهما من قددت الشيء وقططته ، وقولهم : الله لأفعلن ، بإضمار حرف الجر ، قال سيبويه (٣) : جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً كما حذفوا (رب) قال : وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان .

وقال بعضهم : لهي أبوك ، فقلبت العين وجعل اللام ساكنة إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر (أين) مفتوحاً ، وإنما فعلوا ذلك به لكثرتيه في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيره ، ذكر ذلك ابن السراج في الأصول (٥) .

قال ابن يعيش (٦) : الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها .

وفي تذكرة الفارسي : حكى أبو الحسن والقراء أنهم يقولون :

-
- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من ل .
 - (٢) في سائر النسخ : وحذف اسم لا .
 - (٣) الكتاب ١٤٤/٢ ، كما نقله ابن السراج في الأصول ٥٢٨/١ .
 - (٤) في م والأصول : فقلب .
 - (٥) الأصول ٥٢٨/١ .
 - (٦) كلام ابن يعيش سقط من د - م .

أَيْشِرْ لَكَ ، قَالَ : والقول فيه (١) عندنا أنه : أي شيء ، فخفض الهمزة وألقى الحركة على الياء ، فتحركت الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فأسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين ، كما أنه خفف هو يرم أخوانه ، فحذفت (٢) الهمزة ، وطرح (٣) [هـ - ٢٧٥] حركتها على اياء ، كره تحريكها بالكسرة فأسكنها وحذفها لالتقاءها مع الخاء من الإخوان ، فالتنوين في أيش مثل الخاء في إخوانه ، قال : فإن قلت : الاسم يبقى على حرف واحد ، قيل : إذا كان كذلك شيء (فهو) (٤) في أيشِرْ ، وحسن ذلك أن الإضافة لازمة فصار لزوم الإضافة مشبهاً له بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا : فيم ، وبهم ، ولم ، وكذلك أيشِرْ •

وقال الزمخشري في المفصل (٥) في (الذي) ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خفضوه من غير وجه فقالوا : اللذا ، بحذف الياء ، ثم اللذا (٦) بحذف الحركة ، ثم حذفوه رأساً واجتزوا بلام التعريف الذي في أوله ، وكذا فعلوا في التي •

وقال ابن عصفور في شرح الجمل (٧) : إنما بنيت (أين) على الفتح لكثرة الاستعمال ، إذ لو حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين ،

(١) سقط (فيه) من د - م •

(٢) في د : فحذف •

(٣) في م : والقى •

(٤) زيادة يقتضيها السياق •

(٥) المفصل : ١٤٣ •

(٦) في م : الذ •

(٧) في م : الجمل •

لانضاف ثقل الكسر الى ثقل الياء التي قبل الآخر وهي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل .

قال : وما يبيّن لك أنّ كثرة الاستعمال أوجب فتح (أين) أنهم قالوا : (جير) (١) فحركوا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال لأنها لا تستعمل إلا في القسم ، وهي مع ذلك من فادر القسم .

قال : وكذلك (ثم) بنيت على الفتح إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل التضعيف مع أنّها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة (٢) استعمال الثقيل .

قال : وكذلك (إن) وأخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين استثناءً للكسرة مع التضعيف أو الياء في (ليت) مع أنّ هذه الحروف كثيرة [د/٩١] الاستعمال فلو كسرت لأدّى ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل .

وقال ابن النحاس في التعليقة : إنّما لزم إضمار الفعل في باب التحذير لكثرة في كلامهم كما ذكر سيبويه (٣) .

وقال (٤) الرماني : لأن التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف ، فهو موضع إجمال لا يحتمل تطويل الكلام ، لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام [هـ - ٢٧٦] .

(١) جير : يمين للعرب معناها : حقا ، عن الصحاح .

(٢) سقط من م .

(٣) الكتاب ١/١٣٨ .

(٤) سقط من م .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

اعلم أن اللفظ إذا كثّر في ألسنتهم واستعما لهم آثروا تخفيفه ،
وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ، ولما كان القسّم مما
يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة ، فمن ذلك
حذف فعل القسم نحو : بالله الأقومن ، أي : أحلف ، وربما حذفوا
المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو : أقسم لأفعلن ، والمعنى أقسم
بالله ، ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو : لعمرُك ،
وايمن الله ، وأمانة الله ، فهذه كلها مبتدآت محذوفة الأخبار ، ومن
ذلك إبدال التاء من الواو نحو : (تالله تفتؤ) (٢) ومن ذلك قولهم :
لعمرُ الله ، فالعمر البقاء والحياة ، وفيه (٣) لغات : عمر - بفتح العين
وسكون الميم ، وبضمّ العين وسكون الميم ، وبضمّهما ، فإذا جئت
إلى القسّم لم تستعمل (٤) منه إلا المفتوح العين لأنها أخفّ اللغات
الثلاث ، والقسم كثير فاختروا له الأخف .

وقال أبو البقاء في التبيين :

لاسم الله تعالى خصائص منها دخول (يا) عليه مع وجود اللام
فيه ، ومنها زيادة الميم في آخره نحو (اللهم) ولا يجوز في غيره ، ومنها
دخول تاء (٥) القسم عليه نحو : تالله ، ومنها : التخميم ، ومنها :

(١) عن شرح المفصل ٩٤/٩ ، ٩٥ ، ٩٦ ، بتصرف واختصار .

(٢) يوسف : ٨٥ .

(٣) في م : فيه .

(٤) في ن : يستعمل فيه .

(٥) سقط من م .

الإبدال كقوليه (١) : ها الله ، وآله وذلك لكثرة الاستعمال .

وقال أيضاً : يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ، ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه أن الشيء إذا كثر كان حذفه كذكرة ، لأن كثرته تجريه مجرى المذكور ، ولذلك جاز التغير والحكاية في الأعلام دون غيرها ، وإنما سوغ ذلك الكثرة .

وقال ابن النحاس في التعليقة :

إذا التقى ساكنان والثاني لامٌ التعريف اختير فتح الأول نحو : من الناس ، طلباً للخفة فيما يكثر استعماله ، ويقال الكسر لثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله .

وقال ابن فلاح في المعنى :

شرط الترخيم أن يكون المرخم منادى ، وذلك لأنه حذف ، والنداء يكثر استعماله ، ولذلك أوقعوه على (٢) الحيّ والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف ، كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم [هـ - ٢٧٧] المضاف إليها .

قال : وشرطه أن يكون علماً وإتّما رخصوا صاحباً فقالوا : يا صاح لأنه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم .

قال : واختص يا بن أم ، ويا بن عم ، بحذف الياء لكثرة الاستعمال حتى أن العرب تلقى الغريب (٣) فتقول له : يا بن أمّ ويا بن عم ، استعطافاً (٤) وتقرباً إليه وان لم يكن بينهما نسب قال : وإنما وجب

(١) في م : كقولك .

(٢) في م : في .

(٣) في م : العرب .

(٤) في د : استعطافاً .

إضمار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لأن الواضع تصور في
الذهن أنه لو طق به لكثرة استعماله فألزمه الإضمار طلباً للخفة ، لأن
كثرة الاستعمال مظنة التخفيف ، وأقام مقامه في النداء حرفاً يدل عليه
في محله .

وقال : المصدر الذي يجب إضمار فعله وإنما وجب إضماره لكثرة
الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال أنه تقرر في أذهانهم أنهم لو
استعملوها لكثراً (١) استعمالها فحذفوها بالحذف وجعلوا المصدر
عوضاً منها .

وقال ابن الدهان في الغرة :

ذهب الأخفش إلى أن ما غير لكثرة استعماله إنما تصورته العرب
قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بد من استعماله فابتدؤوا بتغييره علماً بأن
لا بد من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره كما قال :

٢٢٦- رأى الأمر يفضي إلى آخر فصيّر آخره أو لا (٢)

وقال السخاوي في شرح المفصل :

هم يغيرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في لم أبك ، وربما
أحقوقا فيه كقولهم : أمهات ، وكقولهم : اللهم ويا أبت ويا أمت .

(١) في م : لكثرة .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو في الخصائص ٢٠٩/١ - ٣١/٢ ، ١٧٠ -
١٨٨/١ شرح المنصل ١٢٠/٥ .

حرف اللام

(١٠٠)

اللبسُ محذور

ومن ثم وُضع له ما يزيله إذا خيف واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن .

فن الأول : الإعراب ، إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار (١) المعاني المختلفة عليها ، ولذلك استغني عنه في الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتاج إليه ، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل [هـ - ٢٧٨] اللبس عند اعتوارها .

ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لخوف (٢) اللبس منهما لو استويا في الرفع أو في النصب .
ومن ذلك قال في البسيط :

يضاف (٣) اسم الفاعل المتعدّي إلى المفعول دون الفاعل ، لأن إضافته (٤) إلى الفاعل والمفعول تقضي إلى اللبس لعدم تعيين المضاف

(١) في م : باعتوار .

(٢) في د - م - ل : خوف .

(٣) في د : انضاف .

(٤) في م : لاضافته .

إليه (فالتزم إضافته إلى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف إليه) (١) ،
بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فإنه لا لبس في إضافته
إلى فاعله لتعينه فجازت إضافته لذلك .

ومن ذلك قال في البسيط : كان قياس اسم المفعول من الثلاثي
نحو : ضرب وقتل على مَفْعَل ، بأن يقال : مضرب ومقتل ليكون جارياً
على يُضْرَب ويُقْتَل ، إلا أنه عدل عنه إلى مفعول لثلاثي لئلا يلتبس باسم
المفعول من أفعال نحو مُكْرَم ومُضْرَب ، من أكرم وأضرب ، وخص
الثلاثي بالزيادة لقلّة حروفه .

ومن ذلك قال في البسيط :

قياس التفضيل في أفعال أن يكون على الفاعل نحو : زيد فاضل
وعمرؤ أفضل منه ، لا على المفعول نحو : خالد مفضول وبكر أفضل
منه ، لأنهم لو فضلوا على [د/٩٢] الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل
على الفاعل (بالتفضيل على المفعول فلمّا كان يفضي إلى اللبس كان
التفضيل على الفاعل) (٢) أولى لأتته كالجزم من الفعل ، والمفعول فضلة
فكان التفضيل على ما هو كالجزم أولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك قال في البسيط :

الجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده ، وعلة منع
الصرف إنما أزال (٣) التنوين خاصة ، وليس الجر من الصرف ، وإنما
حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ، لأنه حكى
حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء قال :

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ل . وكلمة (إليه) من م .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) في م : زالت .

٢٢٧- ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ شرقت دموع بهن فبهى سجوم (١)

• وكرامة أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو (حذام) •

ومن ذلك قال في البسيط : فائدة العدل في الأعلام خفة اللفظ ،
ورفع لبس الصفة لأن فاعلاً أصل وضعه الصفة ، فإذا عدل الى (فُعل)
زال ذلك اللبس [هـ - ٢٧٩] •

وقال : تكسير الصفة ضعيف لأنها إذا كسرت التبس فيها صفة
المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو :

قامت الصعاب (٢) تحتمل (٣) الرجال والنساء ، وإذا جمعت بالواو
والنون أو الألف والتاء انتفى اللبس •

ومن ذلك : يجوز أن يقال في النداء يا أبت ويا أمت بحذف ياء
الإضافة وتعويض التاء عنها قال ابن يعيش (٤) :

ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما له مؤنث من لفظه لو قلت في
ياخالي ويا عمي (٥) : ياخاله وياعمة ، لم يجوز ، لأنه كان يلتبس بالمؤنث ،
فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال لأنها مؤنثة ، وأما دخولها على الأب
فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة • ومن ذلك قولهم (٦) : الله دره
من فارس ، وحسبك به من فاصر •

(١) نص هارون في معجم شواهد العربية على انفراد الأشباه بإيراد هذا
الشطر •

(٢) الصعب من الدواب نقيض الذلول ، والأنثى صعبة والجمع صعاب •

(٣) في م : يحتمل ، في د : يحمل •

(٤) شرح المفصل ١١/٢ ، ١٢ •

(٥) في م : يا خالتي وياعمتي •

(٦) عن شرح المفصل ٧٣/٢ بتصرف •

قال ابن يعيش : فَإِنْ قِيلَ : كيف جاز دخول (من هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على أفرادها ولا يقال : هو أفره منك من عبد (١) ، ولا عندي عشرون من درهم ، بل يردّ الى الجمع عند ظهور (من) ، نحو من العييد ، ومن الدراهم ، فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز .

ومن ذلك قال ابن يعيش (٢) : وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحتراسا من الإلباس ، أما الإيجاز فظاهر لأنك (٣) تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم ، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت : زيد فعَلَّ زيد ، جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول ، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفرق بها إذا التبست ، وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات ، والمضمرات لالبس فيها ، فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغني عن الصفات .

ومن ذلك قال ابن الفلاح في المعني :

إنما ضمَّ حرف المضارعة في الرباعي دون غيره ، خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة (بالثلاثي) نحو : ضرب يضرب ، وأكرم يكرم ، لأن الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة [هـ - ٢٨٠] فلو فتح حرف المضارعة لم يتعلم أمضارع الثلاثي هو أمضارع الرباعي ، ثم حمل بقية أبنية

(١) في هـ : هو أفرس . في د - م : هو من عباد وأثبتنا ماورد في الشرح وفي النسخة ل .

(٢) عن شرح المفصل ٨٤ / ٣ باختصار .

(٣) في م : لأن .

الرباعي على ما فيه الهمزة ، وإنما خص الضم بالرباعي لأن الثلاثي أصل ، والرباعي بزيادة الهمزة (١) فرع ، فيجعل (٢) للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة ، ومازاد على الثلاثي محمول على الثلاثي .
 وخرج عن هذا الأصل أهراق يهريق ، واسطاع يسطيع ، فإتته ضمّ حرف المضارعة منهما مع أنها أكثر من أربعة وفي ذلك وجهان :
 أحدهما : أن الهاء والسين زيدتا على غير قياس ، والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم .

والثاني : أنها جعلتا عوضا عن (٣) حركة عين الكلمة ، فإنها نقلت الى فائها ، وإذا كانا عوضا عنها لم يعتد بهما حرفين مستقلين ، فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ، ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي وتغيرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة ، وإنما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين الى الفاء (٤) ، وإن كان نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضي عوضا ، لكون الرباعي لم تتغير صيغته بهما فصارا بسنذلة الحركتين لكونهما عرضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين ، لأن الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما . انتهى .

ومن ذلك قال الخفاف في شرح الايضاح : تقول في التعجب : ما أحسننا ، وفي النفي : ما أحسننا ، وفي الاستفهام : ما أحسننا ، لاتدغم في التعجب ، ولا في الاستفهام ، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر والنفي بهما .

(١) ما بين المعوقتين ساقط من م .

(٢) في سائر النسخ : فجعل .

(٣) في د : عن ثقل حركة .

(٤) في م : الى ألف أو ان .

ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة :

لايجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة نحو : إني (١) هذا أفعل كذا لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضمير ، فإذا أبهت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير ، ولذلك (٢) لايجوز أن يوتى به نكرة فلا يقال : إنا قوما فعل كذا ، لأن النكرة لاتزيل لبسا . ومن ذلك قال ابن فلاح في المعني :

إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند البصريين لثلاث تلتبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالإشارة [هـ - ٢٨١] العاربية عن قصد النداء ، لايقال : ينتقض هذا بالعلم ، فإنه (٣) تلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العاربية عن قصد النداء ، لانا نقول : بناؤه على الضم في أعم الصور قرينة تدل على النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الإشارة .

قال : إنما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لثلاث يلتبس لامة بلام الابتدء ، فإنها مفتوحة مثلها ولا يكفي الاعراب فارقا لوجود اللبس [د - ٩٣] في المقصور والمبني في حالة الوقف .

ومن ذلك لم يجمعوا حية على حي ، لثلاث يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف سائر ماكان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء ، وكذا في مذكره قال الكسائي : سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره (٤) الهاء إلا في حية ، فإنهم

(١) في د : آي .

(٢) في د - ل : وكذلك .

(٣) في هـ : لأنه .

(٤) في م : مذكورة .

يقولون : حية للمذكرة والمؤنث ، فيقولون : رأيت حية على حية ، فلا يطرحون الهاء من ذكره (١) .

ومن ذلك إذا التقى ساكنان وخيف من تحرك أحدهما بالكسر الالباس (٢) حرك بالفتح نحو : أنت ، في خطاب المذكر ، واضربن ، ولا تضربن في خطابه ، لأنه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث .

ومن ذلك إذا خيف من النسب الى صدر المضاف لبس ، حذف الصدر ونسب الى العجز ، فيقال في النسب الى عبد مناف وعبد أشهل ، منافي وأشهلي ، لأنهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة الى عبد القيس ، فإنهم قالوا في النسبة إليه عبدي ، فرقوا بين ما يكون الأول مضافا إلى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية ، وبين ما ليس كذلك ، فإن القيس ليس بشيء معروف معين يضاف إليه عبد . وقال الأخفش في (الأوسط) في النسب الى المركب المزجي : وإن خفت الالتباس قلت رامي هرمزي .

ومن الثاني : عدم لحاق التاء في صفات المؤنث الخاصة بالإناث كحائض وطالق ، ومرضع ، وكاعب ، وفاهد ، وهي كثيرة جداً لأنها لا اختصاصها بالمؤنث ، أمن اللبس فيها بالمذكر (٢) فلم يحتج الى فارق . ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة : إنما لم يجر حكاية المضمر والمشار به (٣) وإن كانا من جملة المعارف ، لأن كلاً منهما لا يدخله لبس .

(١) في م : مذكرة .

(٢) في م : الالتباس .

(٣) في د - م : أمن فيها اللبس - وفي ل : فيها أمن اللبس .

(٤) سقط من د - م - ل .

حرف الميم

(١٠١)

ما حذف للتخفيف (١) كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل (٢) :

ومن فروعها أنهم قالوا : كذلك وجنّدل فاجتمع في الكلمة أربع متحركات متواليات لأن المراد ذلاذل وجنادل ، لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفا ، وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به •

ومن فروعها قال ابن فلاح في المغني : أفصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم أن يكون المحذوف مرادا (٤) في حكم المنطوق به •

وقال ابن جني في الخصائص (٥) : باب " في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ، الا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ، ومن ذلك أن ترى رجلا قدسدد سهما نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتا فتقول : القرطاس والله ، أي : أصاب القرطاس ، فأصاب الآن في حكم الملفوظ به البتة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به ، وكذلك قولهم لرجل متهوّر بسيفٍ في يده : زيدا ، أي اضرب زيدا ، فصارت شهادة الحال بالفعل

(١) عبارة « ما حذف للتخفيف » ساقطة من د •

(٢) عن شرح المفصل ٧٠/١ بتصريف •

(٣) عبارة (من فروعها) سقطت من سائر النسخ •

(٤) في ل : أن يكون المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به •

(٥) الخصائص ٢٨٤/١ ، وسقطت عبارة (قال ابن جني ٠٠٠) من ل •

بدلاً من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سفر : خيرٌ مقدم أي قدمت خير مقدم ، وقولك : قد مررت برجلٍ إن زيدا وإن عمرا ، أي : إن كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حجّه : مبرور مأجور أي : أنت مبرور مأجور ، ومبروراً مأجوراً ، أي قدمت مبروراً مأجوراً ، وكذلك قولهم :

٢٢٨ - رسم دار وقتت في طلله (١)

أي رب رسم دار ، وكان رؤبة إذا قيل له كيف أصبحت ؟ فيقول : خيرٌ عافاك الله ، أي بخير ويحذف الباء [ه - ٢٨٣] لدلالة الحال عليها لجري (٢) العادة والعرف بها .

وكذلك قولهم الذي ضربت زيد ، تريد الهاء وتحذفها لأن في الموضع دليلاً عليها ، وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام (٣)) ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والضعف على ما رآه فيها أبو العباس (٤) ، بل الأمر

(١) صدر بيت لجميل بن معمر ، وعجزه (كدت أقضي الغداة من جلله) والبيت في أمالي القالي ٢٤٦/١ - اللسان : جلال - ديوانه ١٨٧ .

(٢) في د - والخصاص : يجري .

(٣) النساء : ١ ، قال أبو حيان : قرأ جمهور السبعة بنصب الميم ، وقرأ حمزة بجرها وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش : وقرأ عبد الله بن يزيد بضمها ، انظر تعليل هذه القراءات في البحر المحيط ١٥٧/٣ .

(٤) الكامل ٣٩/٣ نص المبرد على أن البصريين لا يعطنون الظاهر على المضمّن المنخفض ، ومن أجازة من غيرهم فعلى قبج . ثم أورد قراءة حمزة المذكورة وقال : وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر .

فيها أقرب وأخف ولطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس :
 نم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن
 يكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت : وبالأرحام ، ثم حذفت الباء لتقدم
 ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها أيضا في نحو قولك بمن تسرر أمرر ، وعلى
 من تنزل أنزل ، وإذا جاز للمفردق أن يحذف حرف الجر للدلالة ما قبله
 عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله :

٢٢٩ - وإِتيَ مِنْ قَوْمٍ بِهِمْ يَتَّقِي الْعِدَا

ورأبُ الثأى والجانبِ المتخوف (١)

أي وبهم رأب الثأى ، فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في
 قوله : (بهم يتقى العدا) وإن كانت حالهما مختلفتين ، ألا ترى أن
 الباء في قوله : بهم يتقى العدا ، منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر
 الذي هو ويتقى كقولك : بالسيف يضرب زيد ، والباء في قوله : وبهم
 رأب الثأى مرفوعة الموضع عند قوم ، وعلى كل حال فهي متعلقة
 بمحذوف ورافعة للرأب - ونظائر هذا كثيرة - كان (٢) حذف الباء في
 قوله : (والأرحام) لمشابهتها الباء في (به) موضعا وحكما أجدر .

وقد أجازوا : تبا له وويل ، على تقدير : وويل له ، فحذفوها وإن
 كانت اللام في : تبا له ، لاضمير فيها وهي متعلقة بنفس (تبا) ، مثلها
 في هلم لك ، وكانت اللام في (وويل) خبرا ، ومتعلقة بمحذوف
 وفيها (٣) ضمير .

فإن قلت : فاذا كان المحذوف للدلالة (٤) عليه عندك بمنزلة

(١) اللسان : رأب ، ديوانه : ٥٦١ - والثأى : الخرم والفتق .

(٢) جواب : « إذا كان للمفردق » .

(٣) في هـ : فيها .

(٤) في هـ : لدلالة .

الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت (١) زيد ، فتقول : الذي ضربت نفسه زيد ، كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد ؟ قيل هذا عندنا غير جائز وليس [ه - ٢٨٤] ذلك لأن المحذوف هنا (ليس بمنزلة المبتدأ ، بل الأمر آخر ، وهو أن الحذف (٦) هنا إنما انغرض فيه التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكد لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجزأن يجتمعا كما لا يجوز إدغام الملحق نحو اقعنسس لما يلحق فيه من نقض الغرض (٤) .

ومن هذا الباب قولهم (٥) : راكب الناقة طليحان ، أي راكب الناقة والناقة ، فحذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه ، ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مثنى .

وقال ابن هشام في المغني (٦) :

أول من شرط للحذف أن لا يكون مؤكداً الأخفش ، فإنه منع في نحو : الذي رأيت زيد (٧) ، أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : نفسه ، لأن المؤكد مريد للطول والحذف مريد للاختصار ، وتبعه الفارسي

(١) في د - م : زيدا .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م . وفي دل : ان المحذوف .

(٣) عبارة الخصائص : كما لا يجوز ادغام الملحق لما فيه من نقض الغرض .
وفي م : لما يلحق به نحو . .

(٤) عن الخصائص : ٢٨٩/١ بتصرف .

(٥) عن المغني ٦٧٣/٢ بتصرف واختصار .

(٦) في د - م : زيدا .

قرء في كتاب (الإغفال) قول الزجاج في (ان هذان لساحران) (١) أن انتقدير : ان هذان لهما ساحران ، فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وتبع أبا علي أبو الفتح فقال في الخصائص : لا يجوز « الذي ضربت نفسه زيد » كما لا يجوز ادغام نحو (اقعنسس) لما فيهما جميعا من نقض الغرض ، وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا ، لأن المقصود تقوية عامله ، وتقرير معناه والحذف مناف لذلك .

وهؤلاء كلهم مخالفتون للخليل وسيبويه ، فإن سيبويه سأل الخليل (٣) عن نحو مرتت يزيد ، وأتاني أخوه أنفسهما ، كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجابة : بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسهما ، وينصب بتقدير : أعنيهما أنفسهما ووافقها على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب :

٣٣٠ - إن محلاً وإن مرتحلاً (٥)

وان مالا وان ولدا ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإن ، وفيه نظر ، فإن المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لانفس الخبر .

(١) طه : ٦٣ .

(٢) انظر الخصائص ٢٨٧/١ .

(٣) الكلام استمرار للسابق من المعنى .

(٤) الكتاب ٢٤٧/١ .

(٥) صدر بيت للأعشى ، وعجزه : (وان في السفر اذ مضوا مهلا) . انظر

الكتاب ٢٧٤/١ المقتضب ١٣٠/٤ الأمالي الشجرية ٢٢٢/١ -

البغداديات ١٧٦ ديوانه ٢٣٣ - ٢٣٥) .

وقال الصفار (١) : إنما فرّ الأخفش من حذف العائد في نحو
 « الذي رأيتَه [هـ - ٢٨٥] نفسه زيد » لأن المقتضى لحذفه الطول ،
 ولهذا لا يحذف (٢) في نحو (الذي هو قائم زيد) فإذا فروا من الطول
 فكيف يؤكّدون ؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ،
 لأن المحذوف للدليل ، كالثابت ، ولبدر الدين بن مالك مع والده في
 في المسألة بحث أجاد فيه . انتهى ما أورده ابن هشام في المعنى .

والبحث الذي أشار إليه هو ما قال ابن المصنف في شرح الألفية :
 وقال ابن النحاس في التعليقة : إذا كان للفعل مفعولات أقيم مقام الفاعل
 المفعول المصرح لفظاً وتقديراً دون المصرح لفظاً فقط . وكذلك عمل
 الفرزدق في قوله :

٢٣١ - منّا الذي اختير الرجال سماحة^٣

فأقام المصرح وهو الضمير المستتر في اختير ، ونصب غير المصرح
 وهو الرجال ، ولا تحفل بقول من قال : يجوز إقامة أيهما شئت ، وذلك
 أن القاعدة أن المحذوف المنوي كالمفوض به وههنا حرف الجر المحذوف
 مراد ، فلو ظهر لم يجز إلا إقامة المصرح فكذلك إذا كان مراداً انتهى .

(١) المعنى ٢/٦٧٤ -

(٢) في د : لا يجوز .

(٣) وعجز البيت (وجوداً إذا هب الرياح الزعازع) - استشهد به سيبويه
 ١٨/١ على أن الأصل : اختير من الرجال ، فحذف (من) وعدى الفعل
 إلى مفعولين . والبيت في المقتضب ٤/٣٣٠ ، وقد رواه في الكامل ١/٣٣ :
 ومنا ، وكذلك في ديوانه ٥١٦ - ٥٢٢ - وروى في الكتاب والمقتضب
 بالغرم . العضديات برقم ١١٠ ص ٧٢ وانظر الخزانة ٣/١٢٢ وابن
 السيرافي برقم ٢١٧ .

وقال ابن فلاح في المعني: أهل الحجاز يحذفون خبر (لا) كثيرا،
وإنما يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المنطوق (١).

(١٠٢)

ما كان كالجاء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه
كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع:

الأول: الصلة لا تتقدم على الموصول، ولا شيء منها لأنها بمنزلة
الجزء من الموصول.

الثاني: الفاعل لا يتقدم على فعله، لأنه كالجاء منه.

الثالث: الصفة لا تتقدم على الموصوف، لأنها من حيث أنها مكسلة
له و متممة (١)، أشبهت الجزء منه.

الرابع: المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف، فلا يتقدم عليه.

الخامس: حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور، فلا يتقدم عليه
المجرور.

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الايضاح:

خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد: الجار والمجرور كالشيء
الواحد، والمضاف (٢) والمضاف إليه كالشيء (٣) الواحد (٤)، والفعل

(١) في م: المنطوق به. (٤) سقطت هذه العبارة من ل.

(٢) في م: له. (٥) في م: ما لا يجوز.

(٣) سقط من م.

والفاعل كالشيء الواحد ، والصفة والموصوف [هـ - ٢٨٦] كالشيء
الواحد ، والصلة والموصول كالشيء الواحد .

(١٠٣)

ما يجوز (١) تعدده ومالا يجوز

فيه فروع :

الأول : خبر المبتدأ ، وفيه خلاف منهم من أجازاه مطلقا وبه جزم
ابن مالك (٢) ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو : زيد قائم ومنطلق ،
إلا أن يريد اتصافه بذلك في حين واحد ، فيجوز نحو : هذا حلوا حامض ،
أي : مز ، وهذا أعسر يسر أي اضبط ، قال أبو حيان : وهذا اختيار
من عاصرناه من الشيوخ (٣) .

الثاني : الحال ، وفيه خلاف قال في الارتشاف :

ذهب الفارسي وجماعة الى أنه لايجوز تعدده ، ويجعلون نحو
قولك : جاء زيد مسرعا ضاحكا ، الحال الأول فقط ، وضاحكا صفة
مسرعا أ وحالا من الضمير المستكن ، وذهب ابن جني الى جواز ذلك .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل :

الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت ، فكما جاز أن يكون للمبتدأ
الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا ، أو نعتان فصاعدا ، فكذلك
يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا ، وزعم ابن عصفور ان

(١) في م : مالا يجوز .

(٢) تسهيل الفوائد : ٥٠ .

(٣) شرح التسهيل : ٢/ق ٢٦ .

فعلا واحدا لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف . وقال : كما لا يقال : قمت يوم الخميس يوم الجمعة ، كذلك لا يقال : جاء زيد ضاحكا مسرعا ، واستثنى (١) الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو : زيد" راكبا أحسن منه ما شياً . قال : فجاز هذا كالظرف نحو : زيد انيوم أفضل منه غدا ، وزيد خلفك أسرع منه أمامك . وقال : وصح هذا في أفعل التفضيل لأنه قام مقام فعلين ، ألا أن معنى قولك : زيد انيوم أفضل منه غدا : زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا .

الثالث : المستثنى ، والجمهور على أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان ، وأجازه قوم نحو : ما أخذ أحد إلا زيد درهما ، وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا .

الرابع : الظرف ، وتعدده ممتنع بلا خلاف ، فقد اتفقوا على أن الفعل لا يعمل في ظرفين ، لا يقال مثلا [د - ٩٥] : قمت يوم الجمعة يوم السبت ، لأن وقوع قيام واحد في [ه - ٢٨٧] يوم الجمعة ويوم السبت محال ، وكذا جلست أمامك خلفك ، لأن وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا قالوا في قوله تعالى (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم (٢)) لا يصح أن يكون (إذ) ظرفا لينفع لأنه لا يعمل في ظرفين .
الخامس : النعت ويجوز تعدده بلا خلاف .

السادس : عطف البيان ، ذكره الرمخسري (٣) في قوله تعالى :
مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ (٤)) أنهما عطفان بيان لرب الناس .

(١) في سائر النسخ : استغنى .

(٢) الزخرف : ٢٩ .

(٣) الكشف ٦٥٨/٤ .

(٤) الناس : ٢ .

وقال أبو حيان (١) : لا أنقل عن النحاة شيئاً في عطف البيان ، هل يجوز أن يكرر المعطوف في علم واحد أم لا يجوز ذلك (٢) .

السابع : البديل ، قال أبو حيان في البحر (٣) : أما بدل البداء (٤) عند من أثبتته فيكرر فيه الإبدال ، وأما بدل الكلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدلّ على أن البديل لا يتكرر .

(١) البحر المحيط ٨/٥٣٢ .

(٢) كذا عبارة الخصائص ، وعبارة البحر : هل يجوز أن يتكرر لمعطوف عليه واحد أم لا يجوز .

(٣) البحر المحيط ١/٣٠ وعبارة أبي حيان في هذا الموضع : وفيه تكرار الأبدال وهي مسألة لم أقف على كلام أحد فيها ، إلا أنهم ذكروا ذلك في بدل البداء . اهـ وربما ذكرت العبارة التي أوردها السيوطي في موضع آخر . ويلاحظ أن كلمة البداء كتبت في البحر (النداء) .

(٤) بدل البداء ، قال السيوطي في الهمع : ويسمى بدل الاضراب أيضاً وهو ما لا تناسب بينه وبين الأول بموافقة ولا خبرية ولا تلازم ، بل هما متباينان لفظاً ومعنى نحو : مررت برجل امرأة ، الهمع ٢/١٢٦ .

(١٠٤)

مراجعة الأصول

فيها مباحث :

الأول : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع • قال ابن جني (١) :

اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين :

أحدهما إذا (٢) احتيج إليه جاز أن يراجع •

والآخر مالا يمكن مراجعته لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله •

فالأول منه كالصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجوهين ،

فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه (٣) ، ومنه إجراء المعتل

مجري الصحيح نحو قوله :

٢٣٢ - لا برك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهن مطلب (٤)

(١) عن الخصائص ٣٤٧/٢ بتصرف واختصار •

(٢) في د : ما إذا •

(٣) قال ابن جني : وذلك كقوله : أي النابغة •

فلتأتينك قصائد وليد فعن جيشا إليك قوادم الاكوار

(٤) البيت لابن قيس الرقيات ، قال الأعلام : الشاهد فيه : تحريك الياء من

الغواني واجراؤها على الأصل ضرورة ، وانظر : الكتاب ٥٩/٢ -

المقتضب - ١٤٢/١ - ٣٥٤/٣ - المحتسب ١١١/١ - الخصائص

٣٦٢/١ المنصف ٦٧/١ ، ٨١ - الأمالي الشجرية ٢٢٦/٢ - المغني

برقم ٤٤٣ ابن السيرافي : الفقرة ٣١٧ ديوانه : ٣ وفي ل : أصبحن •

وبقية الباب ، ومنه إظهار التضعيف كَلَجِحَتْ عينه ، وضرب
البلد وألل السقاء (١) :

٢٣٣ - الحمد لله العليّ الأجل (٢)

وبقية الباب ، منه قوله :

٢٣٤ - سماء الإله فوق سبع سمائيا (٣)

ومنه قوله :

٢٣٥ - أهبي التراب فوقه إهبايا (٤) .

وهو كثير .

الثاني : وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة ، وذلك
كالثلاثي المعتل العين نحو : قام وباع وخاف وهاب وطل ، فهذا لا يراجع

(١) لاحت عينه : التصقت ، ضرب البلد : كثرت ضيابه ، ألل السقاء :
تغيرت ريحه .

(٢) سبق ذكره برقم ٩ ص ٤٨ .

(٣) عجز بيت لامية بن أبي الصلت ، وصدره (له ما رأت عين البصير وفوقه)
وقال ابن جنّي في الخصائص ٢١٢/١ : وكان أبو علي ينشده : فوق
ست سمائيا قال الأعلام : الشاهد في إجرائه (سمائيا) على الأصل ضرورة
كنا تقدم وفي إجرائه لها على هذا ضرورتان بعد الضرورة الأولى :

إحداهما : أنه جمع سماء على فعائل كشمال وشمائل والمستعمل فيها
سماوات . والأخرى : أنه جمعها على فعائل ولم يغيرها الى الفتح والقلب
فيقول : سمايا حتى يكون كخطايا . وانظر الكتاب ٥٩/٢ ، المقتضب
١/١٤٤ ، الخصائص ٢١١/١ - ٢٣٣ - المنصف ٦٦/٢ ، ٦٨ ،
العصدييات برقم ٣٨ ص ٢٤ وابن السيرافي الفقرة : ٥٣٧ - الخزانة
١١٨/١ - اللسان (سما) ديوانه : ٥٢٨ .

(٤) الرجز مجهول القائل ، وأهبي الفرس التراب : آثاره انظر المنصف
١٥٦/٢ - المحتسب ٢٨٧/١ - اللسان : هبا .

أصله أبدا ألا ترى [هـ - ٢٨٨] أنه لم يأت عنهم في نشر ولا نظم شيء منه مصححا نحو : قوم ولا يبيع ولا خوف ، وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع . فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم : هيئ الرجل من الهيئة ، فوجه أنه خرج مخرج المبالغة فليحق بباب قولهم : قَضُوا الرجل ، إذا جاد قضاؤه ، وَرَمَوْا إذا جاد رميه ، فكما بني فَعَلَّ مما لأمه ياء ، كذلك خرج هذا على أصله في فَعَلَّ مما عينه ياء ، وعلتُهما جميعا أن هذا بناء لا يتصرف لمضارعه - لما فيه من المبالغة - لباب التعجب ، ونعم وبئس ، فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفا للباب ، ألا تراهم إنما تحاموا أن يبنوا فَعَلَّ مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل الى ما هو أثقل منه ، لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بعث أبوع ، وبيوع (١) وبوعا وبوعوا وبوعي ونحو ذلك من تصاريفه ، وكذلك لوجاء : فَعَلَّ مما لأمه ياء متصرفا للزم أن يقولوا : رموت ويرموان وهن يرمون ونحو ذلك ، فيكثر قلب الياء واوا وهي أثقل من الياء .

فأما قولهم : رمو (٢) الرجل ، فإنه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وأمنهم تعديبه الى غيره ، وكذلك (٣) احتل هيئ الرجل ، ولم يعمل لأنه لا يتصرف لمضارعه بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبئس ، ولو صرف للزم إعلاله وأن يقال : هاء يهوء ، فلما لم يتصرف لحق بصحة الأسماء ، فكما صح

(١) سقط من د - م .

(٢) في م : يرمو .

(٣) في هـ : كذلك .

نحو : القود والحركة والصيد والغيب كذلك صح هيئ الرجل فأعرفه ،
كما صح ما أطوله وأبيعه ونحو ذلك •

ومما لا يراجع باب افتعل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، فإن
تاءه تقلب طاءً نحو اضطرب واضطرب واطرد واطلم (١) وكذلك (٢)
إذا كانت دالاً أو ذالاً أو زايًا ، فإن تاءه تبدل دالاً نحو ادلج واذكر
وازدان ، ولا يجوزُ خروجُ هذه التاء على أصلها ولم يأت ذلك في
نظمٍ ولا نثر (٣) •

فأما ما حكاه خلكف من قول بعضهم : التقطت النوى واشتقطته (٤) ،
واشتقطته (٥) ، فقد يجوز أن تكون الضاد بدلًا من اللام في التقطته
فيترك إبدال التاء طاءً مع الضاد ليكون إيذانًا بأنها بدل من اللام أو
السين (٦) ، فتصح التاء من الضاد ، كما صحت مع ما الضاد بدل منه
ونظير ذلك قول الشاعر :

٢٣٦ - يارب أبازر من العفر صدع°

تقبض الذئب إليه واجتمع°

(١) كتبت في الأشباه : وأظلم •

(٢) في د - م : وكذا •

(٣) سقط من د •

(٤) في الأشباه : استقطته •

(٥) سقط من م •

(٦) في الأشباه : السين •

مَا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شَبِيحَ

مالَ إلى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالطَّجَعِ (١)

فأبدل لام الطجع من الضاد ، وأقر الظاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلاً على أنها بدل من الضاد ، وهذا كصحة عور لأنه في معنى ما يجب صحته وهو عور .

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ، ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة ، فأما قراءة أبي عمرو في ترك الهمزة : (يا صالح ايتنا (٢)) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء ، فلا يلزمه عليه أن يقول : يا غلام اوجل ، والفرق بينهما أن صحة الياء في (صالح ايتنا) بعد الضمة له نظير ، وهو قولهم : قَيْلٌ وَبَيْعٌ ، فحمل المنفصل على المتصل .

(١) الرجز لمنظور بن مرثد ، وسنذكر تخريج كل بيت على حدة :

٢١ - النصف ٣٢٩/٢ ، المحتسب ١٠٧/١ - المخصص ٢٤/٨ - ٢٨/١٥ .

٣ - الخصائص ١٦٣/٣ - النصف ٣٢٩/٢ - المخصص ٢٤/٨ - شرح المفصل ٨٢/٩ - ٤٦/١٠ الأماشي الشجرية ٢٧٤ .

٤ - الخصائص ٦٣/١ ، ٢٦٣/٣ - النصف ٣٢٩/٢ - المحتسب ١٢٤/١ ، المخصص ٢٤/٨ - الأماشي الشجرية ٢٧٤ .

والأباز : الظبي الوثاب ، والمفر : الظباء التي يعلو بياضها حمرة .

(٢) الأعراف : ٧٧ وانظر قراءة أبي عمرو في البحر ٣٣١/٤ قال : وأبو

عمرو أدرج بإبدال همزة فاء اثنتا وَاو الضمة حاء صالح .

وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز قياسا عليها
يا غلام او جل .

فإن قلت : فإن الضمة في نحو قيل وبيع ، لم تصح لأنها إشمام ضم
لكسرة ، والكسرة في يا غلام او جل كسرة صريحة (١) فهذا فرق .

قيل : الضمة في حاء (يا صالح) ضمة بناء (فأشبهت ضمة (قيل)
من حيث كانت بناء (٢) وليس لقولك : (يا غلام أو جل) شبيه فيحمل
عليه ، لا كسرة صريحة ولا كسرة مشوبة ، فأما تفاوت ما بين الحركتين
في كون إحداهما ضمة صريحة ، والأخرى ضمة غير صريحة ، فأمر
تنتشر العرب ما هو أعلى وأظهر منه ، وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف
الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين سالم وعالم
مع قادم وظالم (٣) ، فإذا تسامحوا (٤) بخلاف الحرفين مع الحركتين ،
كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما في يا صالح أيتنا ، وقيل وبيع ،
أجدر [د - ٩٦] بالجواز .

فإن قلت : فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ
واخرواط .

(١) في هـ : صحيحة .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من د - م .

(٣) قال محقق الخصائص : يريد أن سالمًا وعالمًا حركتهما
ممالة للكسرة بعد الألف مع عدم المانع فأما قادم وظالم فيمنع الإمالة
فيهما حرفًا الاستعلاء القاف والطاء ، فالفتحة في الأولين مشوبة بالكسرة ،
وفي الأخيرين خالصة .

(٤) في م ، ل والخصائص : تسامحوا .

قيل : الساكنة هنا لما أدغمت في المتحركة فبنا اللسان عنهما جميعا نبوة واحدة ، جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول ، وعلى [هـ - ٢٩٠] أن بعضهم قد قالوا : اجلوا إذا فاعل مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف ، ولم يبدل الواو بعدها لمكان الياء ، إذ كانت هذه (١) الياء غير لازمة فجرى ذلك في الصحة مجرى ديوان فيها . ومن قال : ثيره وطيال ، فقياس قوله هنا أن يقول : اجلياذا ، فيقلبهما جميعا إذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة .

فإن قيل : فالحركات (٢) قبل الألفين في سالم وقادم ، كلتاها وإنما شئت إحداهما بشيء من الكسرة ، وليست كذلك الحركتان في حاء يا صالح وقاف قيل ، من حيث كانت الحركة في حاء يا صالح ضمة البتة ، وحركة قاف (قيل) كسرة مشوبة بالضم ، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين وهما هناك أعني في سالم وقادم متفقان .

قيل : كيف تصرفت الحال فالضمة في قيل مشوبة غير مخصصة ، كما أن الفتحة في سالم مشوبة غير مخصصة ، نعم ولو تطعمت الحركة في قاف (قيل) لوجدت حصة الضم فيها أكثر من حصة الكسر ، وأدون أحوالها (٣) أن تكون في الذوق مثلها ، ثم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الألفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما عنهما ، وليست الياء في (قيل) كذلك بل هي ياء مخصصة ، وإن كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخصصة ، وسبب ذلك أن الياء الساكنة سائغ

(١) في ل : إذ كانت الياء .

(٢) في الخصائص : فالحركتان .

(٣) في الخصائص : أو أدون حالها .

غير مستحيل فيها أن تصح بعد الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم ، ألا يتعذر عليك صحة الياء ، وأن أخلصت قبلها الضمة في نحو (ميسر) في اسم الفاعل من أيسر (١) لو تجشمت إخراجها على الصحة ، وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب ، وإنما في ذلك تجشم الكلفة في إخراج الحرفين مصححين غير معلين ، فأما الألف فحديث غير هذا ألا ترى أنه ليس في الطوق ، ولا من تحت القدرة صحة الألف بعد الضمة ولا الكسرة ، بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها ، فإن صحّت الفتحة قبلها صحّت بعدها ، وإن شئت الفتحة بالكسرة نحي بالألف نحو الياء نحو سالم وعالم ، وإن شئت بالضمه نحي بالألف نحو الواو في الصلوة والزكوة ، وهي ألف التخميم فقد بان لك بذلك الفرق بين الألف وبين الياء والواو [هـ - ٢٩١] فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع فأعرفه وتنبه الأمثاله فإنها كثيرة . انتهى .

(١) في هـ - د : اليسر .

المبحث الثاني

في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى

عقد له ابن جني بابا بعد الباب الذي تقدم قال (١) :

فمن الأول قولهم : صنعت الخاتم ، وحكت الثوب ونحو ذلك ،
وذلك أن فُعلت وهنا عدت فلولا أن أصل هذا فَعَلت - بفتح العين -
لما جاز أن تعمل فَعَلت ، ومن ذلك قوله :

٢٣٧ - ليُبك يزيد ضارع "لخصومة"

ومختبِط "مما تُطيح الطوائج" (٢)

ألا ترى أن أول البيت مبني على اطراح ذلك الفاعل ، وأن آخره
قد عوود فيه الحديث عن الفاعل ، فإن تقديره فيما بعد : ليُبكهِ
مختبِط" ، فدلّ قوله :

(لييك) على ما أراده من قوله : لييكه ، ونحوه قوله تعالى :
(إن الإنسان خلق هلوعا (٣)) (وخلق الإنسان ضعيفا (٤)وه) مع

(١) الخصائص : ٣٥٢/٢ .

(٢) من أبيات ننهشل بن حرّميّ في رثاء يزيد بن نهشل ، ونسبه سيبويه في
الكتاب - ١٤٥/١ - ١٨٣ للمحارث بن نهيك ، وانظر المقتضب ٢٨٢/٣
- المحتسب ١/٢٣٠ الخزانة ١/١٤٧ ، شرح أبيات المغني ٦ : ٢٩٦ -
ابن السيرافي الفقرة (٤٨) .

(٣) انماج : ١٩ .

(٤) النساء : ٢٨ .

(٥) ما بين المعرفتين ساقط من م .

قوله تعالى (اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق (١))
 وقوله (خلق الانسان • علمه البيان (٢)) وأمثاله كثيرة ، ونحو من
 البيت قوله تعالى : (في بيوتٍ أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه
 يُسَبِّحُ له فيها بالغدوِّ والآصال رجالٌ (٣)) أي يسبِّح له فيها رجال •
 ومن الأصول المراعاة قولهم : مررت برجل ضارب زيد وعمرا ، وليس
 زيد بقائم ولا قاعدا و (إنا منجوك وأهلك (٤)) وإذا جاز أن تراعى
 الفروع نحو قوله :

٢٣٨ - بدا لي أتى لست مدرك ماضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا (٥)

- (١) العلق : ٢٠١ •
 (٢) الرحمن : ٣ - ٤ •
 (٣) النور : ٣٦ ، وهو يحتج بقراءة (يسبِّح) بالبناء للمجهول ، قال في
 النشر ٣١٨/٢ : واختلفوا في (يسبِّح) فقرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح
 الياء مجهلا ، وقرأ الباقر بكسرها مسمى الفاعل وانظر الكشف
 ١٢٩/٢ ، البحر المحيط ٤٥٨/٦ الاتحاف : ٣٩٤ •
 (٤) المنكيات : ٣٣ •
 (٥) البيت لزهير بن أبي سلمى ونسب في الكتاب ١٥٤/١ لصرمة الأنصاري •
 ويروى لابن رواحة كما في الغزاة ٦٦٦/٣ وانظر البيت في الكتاب
 ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٥٤٢ ، ٢٧٨/٢ •
 الانصاف : ١٩١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ - شرح المفضل ٥٢/٢ - ٥٦/٦ •
 الغزانية : ٦٦٥/٣ - المفني برقم : ١٤٤ ، ٥٣٣ ، ٨٣٣ ، ٨٦١ ،
 ٨٦٦ ، ٩٥٣ ، ١١٤٨ ، ديوانه : ٢٨٧ • والشاهد فيه تنوين سابق
 ونصب ما بعده •

وقوله :

٢٣٩ - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعب إلا بين غرابها (١)

كانت مراجعة (٢) الأصول أولى وأجدر .

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ، ألا ترى أنك لو اعتدلت بالنون
المحذوفة لكنت كأنك قد جمعت بين الزيادتين المعتقتين (٣) في آخر
الاسم ، وعلى هذا القبيل (٤) [هـ - ٢٩٢] أكثر الكلام : أن يعامل
الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه ، وهو شاهد لقوة
إعمال الثاني من الفعلين لقربة (٥) وغلبته على إعمال الأول لبعده .

ومن ذلك قوله :

٢٤٠ - وما كل من وافى منى أنا عارف (٦)

(١) البيت للاخوص الرياحي أو للفرزدق : انظر الكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ،
٤١٨ - الانصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٩٥ - ابن السيرافي الفقرة (٢٩)
شرح المفصل ٥٢/٢ - ٦٨/٥ - ٥٧/٧ - ٦٩/٨ - المغني برقم ٨٦٧
- ٩٥٩ الخزائن : ١٤٠/٢ ، ٥٠٧/٣ ، ٦١٣ ديوان الفرزدق ٢٣ .
والشاهد في البيت العطف على التوهم وفي الكتاب : ولا ناعبا .

(٢) في م : مراعاة .

(٣) في هـ : المعتقتين .

(٤) في الخصائص : القياس .

(٥) في الخصائص : لقوته .

(٦) عجز بيت لمزاحم العقيلي صدره : « وقالوا تعرفها المنازل من منى »
والبيت سبق تخريجه برقم ٢١٣ .

قيم نون أو أطلق مع رفع كل ، ووجه ذلك أنه إذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء (ليعود على المبتدأ (١)) من خبره ضمير ، وكل واحد من التنوين في (عارف) ومدة الإطلاق في (عارفو) ينافي اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة ، ألا ترى أنك لو جمعت بينهما فقلت : عارفته أو عارفوه لم يجز شيء من ذينك ، وإنما هذا لمعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب ، فاعرفه وقسه فإنه باب واسع •

(١) سقط مند •

المبحث الثالث في مراجعة الأصل

الأقرب دون الأبعد

قال ابن جنبي (١) : هذا موضع بحث (٢) قلما وقع تفصيله ، وهو بمعنى يجب أن ينه عليه ، ويحرر القول فيه . من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك : ما رأيته منذ اليوم ، لأنهم يقولون في ذلك : إنهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها ، لأن أصلها الضم في منذ (وهو هكذا لعمرى (٣)) لكنه الأصل الأقرب ، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنة ، وأنها إنما ضمت لالتقاء الساكنين (إبتاعاً لضمة الميم ، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول ، فأما ضم ذال منذ فإنما هو بعد سكونها الأول المقدر ، ويدل على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين (٤)) أنه لما زال التقاؤها سكنت الذال في منذ [٩٧د] وهذا واضح فضمه الذال إذاً من قولهم : منذ اليوم ، إنما هو ردٌّ إلى الأصل الأقرب الذي هو (منذ) دون الأبعد المقدر الذي هو سكون الذال في (منذ) قبل أن تحرك ، ولا يستنكر (٥) الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ، لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم المفلوظ به وإن لم

(١) عن الخصائص : ٣٤٢/٢ بتصرف .

(٢) كلمة (بحث) ليست في الخصائص ولا (ب ، ل) .

(٣) في الأشباه : كذا لعمرى ، وآثرنا عبارة الخصائص .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) في ل : ولا تستنكر .

يجر على ألسنتهم استعماله ، ألا ترى الى قول سيبويه (١) في سُردد (٢) :
 أنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجيء ، وقد علمنا أن الإلحاق إنما
 هو صناعة لفظية [هـ ٢٩٣] ومع هذا فلم يظهر ذلك الذي قدره ملحقا
 هذا به • فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق (٣) بمنزلة
 الملفوظ به لما ألحقوا سرددا وسوددا بما لم يفوهوا به •

ومن ذلك قولهم : بعت وقلت ، فهذه معاملة على الأصل الأقرب
 دون الأبعد ، لان أصلهما فعل بفتح العين : بيع وقول ، ثم نقلا من فَعَل
 الى فِعِل وِفْعَل ، ثم قلبت الواو والياء في فعلت ألفا فالتقى ساكنان :
 العين المعتلة المقلوبة ألفا ولام الفعل ، فحذفت العين لالتقائهما فصار
 التقدير : قلت وبعث فهذه مراجعة أصل ، إلا أنه ذلك الأصل الأقرب
 لا الأبعد ، ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو
 فتحة العين التي أبدلت منها الضمة بالكسرة وهذا واضح •

ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا : انهما لما اصارتها الصنعة الى
 مطاء وعطاء (٤) ، أبدلوا الهمزة على أصل ما في الواحد (من اللام (٥))

(١) الكتاب ٢/٤٠١ -

(٢) في الخصائص : (سودد) وما في الأشباه موافق لما في الكتاب • وسردد •
 موضع قال ابن سيده : هكذا حكاه سيبويه متمثلا به ، بضم الدال ،
 وعدله بشرئب قال : وأما ابن جنى فقال : سُردد بفتح الدال ، عن
 اللسان : سرد •

(٣) في الخصائص النطق به •

(٤) في هـ - د - م : مطاء وعطاء وفي ل : مطاء ، وعطاء •

(٥) زيادة من الخصائص •

وهو الياء في مطية وعطية ، ولعمري إن لا ميهما ياءان ، إلا أنك تعلم أن أصل هاتين الياءين واوان كأنهما (١) في الأصل مطيوه وعطيوه لأنهما من مطوت وعطوت ، فأصل الياء فيهما الواو ، ولوحظ ما فيهما من الياء دون الأصل الذي هو الواو رجوعا الى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك ، ففي هذا تقوية لاعمال الثاني من الفعلين لأنه الأقرب ، وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ، ولا إظهار التضعيف لأن هذا هو الأصل الاول على الحقيقة وليس وراء أصل ، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما تقدم ، فاعرف الفرق بين ما هو مردود الى أول (٢) دون ما هو أسبق رتبة منه وبين ما يرد الى أول ليست وراءه رتبة متقدمة له .

(١) في ه : لأنهما .

(٢) في د : دونه .

المبحث الرابع في مراجعة أصل

واستئناف فرع

قال ابن جنى (١) : اعلم أن كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به أصلا .

ومن (٢) ذلك الألفاظ غير المنقلبة الواقعة أطرافا للإلحاق أو للتأنيث [هـ - ٢٩٤] أو لغيرهما من الصيغة لاغير ، فالتى للإلحاق كآلف أرطى (٣) فيمن قال : مأروط ، وحبنطى (٤) ودلنطى (٥) والتى للتأنيث كآلف سكري وعضبى وجمادى ، والتى للصيغة لاغير كآلف ضبغطرى (٦) وقبعثرى (٧) وزبعبرى (٨) فمتى احتجت الى تريك واحدة من هذه الألفاظ للتثنية أو الجمع قلبتها ياء فقلت : أرطيان وحبنطيان وكذا الباقي ، فهذه الياء فرع مرتجل وليست مراجعا بها

(١) الخصائص ٢/ ٣٤٥ .

(٢) في د والخصائص : من .

(٣) الأرض اسم شجر يدبغ الجلد بورقه .

(٤) الحبنطى : الممتلىء فيظا وبطنبة .

(٥) الدلنطى : السمين من كل شيء .

(٦) الضبغطرى : الشديد والاحمق ولها معان أخر .

(٧) القبعثرى : الجمل العظيم .

(٨) الزبعبرى : الرجل السيمى الخلق .

أصل ، لأنه ليس واحدة منها منقلبة أصلا لا عن ياء ولا غيرها بخلاف الألف المنقلبة كألف مَعزى ومدعى ، لأن هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو في غزوت ودعوت وأصلهما مغزو ومدعو فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصارت مغزيّ ومدعيّ ، ثم قلبت الياء ألفا فصارت مغزى ومدعى ، فلما احتجت الى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب ، وهو الياء فصارتا ياء في مغزيان ومدعيان .

وقد يكون الحرف منقلبا فتضطر الى قلبه فلا ترده الى أصله الذي كان منقلبا عنه ، وذلك كتولك (١) في حمراء : حمراوي وحمراوات ، فنقلب الهمزة واوا ، وإن كانت منقلبة عن ألف ، وكذلك إذا نسبت الى شقاوة فقلت : شقاوي ، فهذه الواو في شقاوي بدل من همزة مقدره كأفك لما حذف الهاء فصارت الواو طرفا أبدلتها همزة ، فصارت في التقدير الى شقاء ، فأبدلت الهمزة واوا فصارت شقاوي ، فالواو إذن في شقاوي غير الواو في شقاوة ولهذا فظائر في العربية كثيرة .

ومنها قولهم في الإضافة الى عدوة : عدوي ، وذلك أنك لما حذف الهاء حذف لها واو مفعولة ، كما حذف لحذف تاء حنيفة ياءها فصارت في التقدير الى عدو ، فأبدلت من الضمة كسرة ، ومن الواو ياء فصارت الى عدوي (٢) ، فجرت في ذلك مجرى عم ، فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصارت الى عدأ كهدى ، فأبدت من الألف

(١) في الخصائص ول : قولك .

(٢) في نسخ الأشباه (عد) وأثبتنا ما جاء في الخصائص .

(٣) في الاشباه : عدى . وأثبتنا ماورد في الخصائص .

واواً لوقوع ياءي الإضافة بعدها ، فصارت عَدويّ كهدوي فالواو
عدوى ليست بالواو في عدوّة انما هي بدل من ألف بدل من ياء بدل
من الواو الثانية في عدوة فاعرفه •

وفي البسيط : قيل ان تعريف ألفاظ التأكيد أجمع وأجمعون
(وجمعاء وجمع (٢)) بالإضافة المقدره كسائر اخواتها ، والدليل على
ذلك مراجعة الشاعر للاصل • قال :

٢٤١ - إن الخليطَ بالكِ أجمَعته (٣)

(فأجمعه) تأكيد للضمير في بالكِ •

(١) في م : ياء •

(٢) سقط من م •

(٣) لم أقف على قائله •

(١٠٥)

مراعاة الصورة

قال ابن هشام في تذكرته :

هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة ، من ذلك (الذين) خصوه بالعاقل لأنه على صورة ما يختص بالعاقل ، وهو الزيدون والعسرون ، والا فمفرده (الذي) وهو غير مختص بالعاقل ، قاله ابن عصفور في شرح المقرب •

ومن ذلك (ذو) الموصولة أعربها بعضهم تشبيها (بذئبي) التي (٣) بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللفظ (٤) ، وإن كانت الموصولة فيها مقتضى (٥) للبناء وهو الافتقار للتأصل •

(١٠٦)

معنى النفي مبني على معنى الايجاب

مالم يحدث أمر من خارج

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في التعليقة وبني عليها أن (لما) لنفي الماضي القريب من الحال لأنها لنفي (قد فعل) و (قد فعل (٦)

(١) في ل : الضرورة •

(٢) في ل : ففرده •

(٣) في د ، ل : الذي •

(٤) في الهمع ٨٣/١ : ذو مبنية على الواو ، وقد تعرب •

(٥) في الاشباه مقتضيا •

(٦) في د - م ل : يجعل •

إنما هو للماضي المقرب من الحال ، وإنه يجوز حذف [د - ٩٨] الفعل مع (لما) دون (لم) وذلك لأن (لما) تهي (قد فعل) ، وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله :

٢٤٢ - وكان قد (٣)

وتقديره : وكأنه قد زالت ، فجاز أيضاً حذف الفعل مع (لما) حملاً للنفي على الإثبات ، وأما (لم) فإنما هي تهي فعل ، وفعل ، لا يجوز حذفها لأنه حيثئذ يكون سكوتا وعدم كلام لاحذفا ، فلما لم يحذف الفعل في إيجابه لم يحذف في نفيه .

(١) سقط من د .

(٢) جزء من بيت للناطقة والبيت :

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزول برحالها وكان قد

ديوانه : ٣٠ .

حرف النون

(١٠٧)

النادر لا حكم له

قال الأندلسي في شرح المفصل : يعنون أنه لا يفرد بحكم يصير به [ه - ٢٩٦] أصلا بل ينبغي أن يرد الى أحد الأصول المعلومة محافظة على تقريرها واحتراسا من تقضها ، قال : وما من علم إلا وقد شذت منه جزئيات مشككة (١) فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجميلية •

(١٠٨)

نقض الغرض

قال ابن إياز (٢) :

حذف خبر (كان) ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال •
فإن قلت : خبر كان يتجاذبه شبهان (٣) : أحدهما : خبر المبتدأ لأنه أصله والثاني المفعول به لأنه منصوب بعد مرفوع ، وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه •
قيل : إلا أنه قد وجد فيه (أمر (٤)) منع من ذلك ، وهو كونه

(١) سقط من م •

(٢) في ه م : ابن جنبي ، والصواب (ابن إياز) كما في د - ل • ونص ابن

إياز في المحصول ق/٧٥ وقد نقله السيوطي بتصرف يسير •

(٣) في المحصول ول : شبهان ، وفي سائر النسخ : شبهان •

(٤) زيادة من المحصول •

توضا من المصدر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت به من أجله
وكان نحواً من إدغام الملحق وحذف المؤكّد .

وقال ابن جنبي : لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقيّة القسم لأن
الغرض إنما هو توكيد المقسم عليه بالقسم ، فمُحَالٌ أن يؤتى بالمؤكّد
ويحذف المؤكّد ، لأنه نقض الغرض ، كما لا يجوز أن يؤتى بأجمعين
من غير تقديم المؤكّد .

وقال (١) ابن يعيش (٢) : حذف المضاف إليه أقل من حذف
المضاف ، وأبعد قياساً لأن الغرض من المضاف إليه التعريف أو (٣)
التخصيص ، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضاً للغرض
وتراجعا عن المقصود .

قال (٤) : وكذلك الموصوف والصفة ، القياس أن لا يحذف واحد
منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه لأنهما
كالشيء الواحد ، من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من
مجموعهما .

وقال الأندلسي في شرح المفصل :

الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة ، لأنها إنما زيدت لأجل
الوقف ، والوقف لا يكون إلا على ساكن [هـ - ٢٩٧] ، ومنه سمي وقفنا
لأنه وقوف عن الحركة فتحريكه يناقض (هـ) الغرض الذي جيء بها لأجله .

(١) في هـ : قال .

(٢) عن شرح المفصل ٢٩/٣ بتصرف .

(٣) في الشرح : والتخصيص وفي ل : التقريب أو التخصيص .

(٤) في شرح المفصل ٥٩/٣ بتصرف .

(٥) في م : مناقض .

(١٠٩)

النهي والنفي من واد واحد

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب (كل) قال :

فإذا قلت : لا تضرب كل رجل ، أو كل الرجال فالنهي عن المجموع
لا عن كل واحد ، إلا أن تكون قرينة تقتضي النهي عن كل فرد .

(١١٠)

النون تشابه حروف المد واللين

من ستة عشر وجهاً (١)

الأول : أن تكون علامة للرفع في الأفعال (٢) الخمسة ، كما تكون
الألف والواو علامة للرفع في الأسماء المثناة والمجموعة .

الثاني : أنها تكون ضميراً للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميراً
للجمع المذكر .

الثالث : أن الجازم قد يحذفها في (لم يك) كما يحذف الواو
والياء والألف .

الرابع : أن الاسمين إذا ركبا وهي في آخر الاسم الأول فإنها قد
تسكن نحو : دستنبويه وباذنجانة كما تسكن الياء في معدي كرب .

الخامس : أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله :

٢٤٣- ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل (٣)

(١) انظر للاستئناس شرح المفصل ٩/١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) في م : الأسماء .

(٣) عجز بيت للنجاشي الحارثي ، صدره « فليست بآتية ولا أستطيعه »
تقدم ذكره برقم ١٦٩ .

كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين •

السادس : أن النون قد تحذف اعتباطاً عيناً ولاماً في منذ ولدن
في قوله :

٢٤٤- من لد شولا (١)

• كما تحذف الواو عيناً ولاماً في ثبة في أحد القولين وفي أخ •
السابع : أنها قد تحذف للطول في قوله :

٢٤٥- أبنى كليب إن عمي اللذا (٢) ••• ••• •••

• كما تحذف الياء للطول في قولهم : اشهباب يريدون : اشهبابا •

(١) من رجز مجهول القائل ، والرجز بتمامه :

وذكرت تقتد برد مائها وعتك البول على أنسائها

من لد شولا فسإلى إتلائها

والشول اسم جمع شائلة وهي الناقة التي ارتفع لبنها وجف ضرعها وأتى
عليها من نتاجها سبعة أشهر وثمانية ، والاتلاء : مصدر اتلت الناقة
إذا تلاها ولدها ، والولد تلواً انظر : الكتاب ١/١٣٤ - الأمالي
الشجرية ١/٢٢٢ - شرح المفصل ٤/١٠١ - ٨/٣٥ - الهمع ١/١٢٢ -
الدرر ١/٩١ ، الخزانة ٢/٨٤ شرح أبيات المغني ٦/٢٨٧ وفي شرح
أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٨٥ الفقرة ١٣٨ أنها لعبر بن عبد
الرحمن ، وذكر الذندجاني في فرحة الأديب أنها لأبي وجزة السعدي
تقلاً عن شيخه أبي الندى • فرحة الأديب : ٧١ - ٧٢ •

(٢) صدر بيت للأخطل وتمامه : قتلا الملوك وفككا الاغلالا • انظر انكتاب
١/٩٥ - ما ينصرف وما لا ينصرف : ٨٤ المنصف ١/٦٧ ، اللسان ،
(لذي) ديوانه : ٤٤ - الدرر ١/٢٣ - الخزانة ٢/٤٩٩ - العسكريات :
١٥٩ - العضديات برقم ٢١٩ ص ١٣٨ •

الثامن : أن الألف تبدل منها في الوقف نحو رأيت زيدا واضربا
• [٢٩٨ هـ]

التاسع : أن فيها غنة ، كما أن في الألف وأختيها مدأ

العاشر : أنها تكون علامة للجمع لا ضميراً كما تكون الألف
والنون علامة في قوله :

٢٤٦- يعصرن السليط أقاربه (١)

وقوله :

٢٤٧- يلومني في اشتراء النخيل قومي (٢)

وقوله : « التقتاحلقنا البطان (٣) » •

الحادي عشر : أنها من حروف الزيادة كما أن حروف المد واللين
من حروف الزيادة •

(١) سبق ذكره وتخريجه برقم ١٧٨ •

(٢) من بيت لاحتجة بن الجلاح كما ذكر السيوطي نقلا عن السخاوي ، وتسام
البيت (ولومهم ألوم) وعزاه بعضهم الى أمية ، قال الشنقيطي ولعله
أمية بن أبي الصلت ، قلت : وليس البيت في ديوانه ، الأمالي الشجرية :
١٣٣/١ - شرح المفصل ٨٧/٣ - ٧/٧ المغنسي ٤٠٥/١ الهمع
١٦٠/١ - ١٤٢/١ • وقد وردت تنمة البيت (فكلهم يعذل) وهذا
ما رجحه محقق معاني القرآن ٣١٦/١ بدليل البيت الذي تلاه .

(٣) جاء في اللسان « بطن » ومن أمثال العرب التي تضرب للأمر إذا اشتد :

التقت حلقتان البطان •

وقال أوس بن حجر :

وازدحمت حلقتنا البطان بأق وامر وطارت نفوسهم جزعا

• ديوانه : ٥٤ •

الثاني عشر (٤) : أنها تدغم في الواو والياء في قولك : زيد وعسرو ،
وزيد يضرب •

الثالث عشر : مصاحبتها حروف المد واللين وحركات الإعراب في
قولك : زيدان ، وزيدون ، وزيدين (١) ، وزيد ، وحذفها بحذف
حركات الإعراب في الوقف في قولك : زيد •

الرابع عشر : تعاقبها في المحل الواحد نحو جرنفش (٢) وجرافش .
الخامس عشر : حذفها في المحل الواحد الذي تحذف فيه الألف ،
فيجتمع بحذفها أربعة أحرف متحركات نحو : عرتن وعرتن (٣) ،
وعلايط وعلايط (٤) •

السادس عشر : حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك ،
وذلك نحو : بلعنبر وبلحارث كما قالوا : لا أدر ، ذكر ذلك ابن الدهان
في العرّة ، قال : فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة
زيدت في المضارع •

(١) سقط من م •

(٢) سقط من د - م - ل •

(٣) الجرنفش : العظيم الجنبين من كل شيء وهو اسم شاعر :
الجرنفش الطائي •

(٤) العرتنن : شجر يديغ بعروقه • اللسان •

(٥) العليط والعلايط : الرجل الضخم العظيم والقطيع من الغنم • اللسان •

حرف الواو

(١١١)

الواسطة

قيل بها في أبواب : الأول باب المعرب والمبني •

فقيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالإعراب ولا بالبناء وذلك في أشياء :

أحدها : الأسماء قبل التركيب ، ذهب قوم إلى أنها واسطة لا معربة لعدم موجب الإعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبنى الأصل ، واختاره ابن عصفور وأبو حيان ، واختار ابن مالك أنها مبنية ، واختار الزمخشري " أنها معربة [هـ - ٢٩٩] •

الثاني : المنادى المفرد نحو : يا زيد ، ذهب قوم إلى أنه واسطة بين المعرب والمبني •

حكاه ابن يعيش في شرح المفصل (١) ، والصحيح انه مبني •

الثالث : المضاف إلى ياء المتكلم • قال ابن يعيش (٢) : اختلفوا في كسرتة ، فذهب قوم إلى أنها حركة بناء وليست إعراباً لأنها لم تحدث بعامل ، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل (٣) ، إلا أنها وإن كانت

(١) شرح المفصل ١/١٢٩ •

(٢) عن شرح المفصل ٣/٣٢ بتصرف •

(٣) في م : العامل •

بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها ، وإذا كانت عارضة لم
تصر الكلمة [د/ ٩٩] بها مبنية • ونظير ذلك (١) حركة التقاء الساكنين
نحو : لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست إعراباً لأن لم لا تعمل الكسر ،
ومع ذلك فالكلمة باقية على إعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال
الساكن ، فهي كالضمة في نحو : لم يضربوا ، وكالفتحة في نحو ، لم
يضربا ، في كونها عارضة للواو والألف ، وقد (٢) ذهب قوم إلى أن
هذه الحركة لها حكم بين حكيمين ، وليست إعراباً ولا بناء ، أما كونها
غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً وهي فيه ، وأما كونها
غير بناء فلأن الكلمة (لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء) (٣) •
وقال ابن جني في الخصائص : باب في الحكم يقف بين الحكيمين (٤) :

هذا فصل موجود في العربية لفظاً ، وقد أعطته مقادراً عليه وقياساً
وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو : صاحبي وغلامي ، فهذه
الحركة لا إعراب ولا بناء ، أمّا كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون
مرفوعاً (٥) أو منصوباً وهي فيه ، وليس بين الكسرة وابن الرفع والنصب
في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة
متسكنة ، فليست الحركة في آخره ببناء ، ألا ترى أن غلامي في التمكن
واستحقاق الإعراب كغلامك وغلالمهم وغلامنا •

(١) سقطت من د - م - ل •

(٢) الكلام أيضاً من شرح المفصل ٣/ ٢٢ •

(٣) سقط من م • وأقبح في هامش م • كلام ابن جني التالي ذكره ، ويبدو
أن الناسخ سها عن اثباته فاستدركه في العاشية •

(٤) عن الخصائص ٢/ ٣٥٦ - بتصرف واختصار •

(٥) في د - ل والخصائص : ومنصوباً •

فإن قلت : ما هذه (١) الكسرة في نحو : غلامي ؟ قلت : هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب ، أكره الحرف عليها فلزمت في الحالات وليست إعراباً إلا أن لفظها كلفظ حركة الإعراب كما أن كسرة الصاد من صنو ، غير كسرة الصاد في صنوان حكماً وإن كانت إياها لفظاً (٢) [هـ - ٣٠٠] .

وقال أبو البقاء في اللباب (٣) :

ليس في الكلام كلمة لامعربة ولا مبنية عند المحققين ، لأن حدّ المغرب ضد حدّ المبني ، وليس بين الضدين هنا واسطة ، وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني إذ لا علة فيه توجب البناء ، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة حرف إعرابه ، وسموه خصياً ، والذي ذهبوا إليه فاسد لأنه معرب عند قوم ومبني عند آخرين على أن تسميتهم إياه خصياً خطأ لأن الخصي (٤) ذكر حقيقة ، وأحكام الذكور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خنثى مشكلاً .

وقال الشيخ بهاء الدين (٥) ابن النحاس في التعليقة :

اختلف في المضاف إلى ياء المتكلم ، فقيل : مبني وكسرتة بناء لأنه لا يحدثها عامل الجر ، وعلّة بنائه شبهه بالحروف (٦) لخروجه عن كل مضاف ، لأن كل مضاف لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه ، وخروج

(١) في الخصائص : فما الكسرة .

(٢) انظر في هذه المسألة أمالي ابن الشجري ٤/١ وشرح الكافية ٢٩/١ .

(٣) اللباب ق/٦ .

(٤) في سقط اسم (بهاء الدين) من د .

(٦) في د - ل : الحرف .

الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء ، وقيل :
 معرب لعدم علة البناء ، ولأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف
 ولا تجوزة إلا في الظروف وفيما أجري مجراه كمثل وغير ، فوجب أن
 يكون معرباً . وقيل : لا معرب ولا مبني لأن الإعراب غير موجود
 والبناء لا علة له ، فوجب أن يحكم بعدمهما ، أو يكون للاسم منزلة
 بين منزلتين ، ونحو ذلك : الرجل ، ونحوه مما فيه ألف ولام فإنه
 لا منصرف (١) لأن الصرف التنوين ولا تنوين ، ولا غير منصرف لأنه
 لا يشبه الفعل ، والجواب : أن هذا لا نظير له وما ذكره في المنصرف
 وغيره فصحيح لأن الصرف التنوين ، وغير المنصرف أشبه الفعل ، فليسا
 متقابلين بخلاف الإعراب والبناء ، لأن الاسم إما معرب وهو المتسكن ،
 وإما غير متمسك وهو المبني ، فهما قسيما الإثبات وانفي ولا واسطة
 بينهما . انتهى .

الرابع : قال ابن الدهان في الغرة :

الكلام على ضربين : معرب ومبني ، وعند الرماني وغيره : قسم
 ثالث لا معرب ولا مبني وهو (سَحَرَ) المعدول ، لأنه لا يزول عن
 هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء ، وادعى قوم ذلك في غلامي ،
 وهذا خطأ عند الأكثرين لأنه يؤدي هذا القول إلى أن عصا كذلك
 [هـ - ٣٠١] .

الخامس : قال أبو حيان في الارتشاف :

زعم قوم منهم الكسائي أن (أمس) ليس مبنياً ولا معرباً بل هو
 محكي من فعل الأمر من إلا مساء ، فإذا قلت : جئت أمس ، فمعناه :
 اليوم الذي كنت تقول فيه أمس .

(١) في د - ل : لا ينصرف .

الباب الثاني

باب المنصرف وغير المنصرف

قيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه • قال ابن جني في الباب المشار إليه (١) :

ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو : الرجل وغلأمك ، وصاحب الرجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنوثة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتونين حلوله للصرف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمانة لكونه غير منصرف كأحمد وعمر •

وكذلك التثنية والجمع على حدّها ، ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف ، معرفة كان أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينوّن مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التونين كان ذهابه عنها أمانة لترك صرفها •

وقال صاحب البسيط :

من قال : المنصرف ما ليس فيه علّتان من العِلل التسع ، وغير

(١) الخصائص ٣٥٧/٢ - (باب في الحكم يقف بين الحكمين) •

المنصرف ما فيه علتان ، وتأثيرهما منع الجر والتنوين لفظاً أو تقديراً ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والأسماء الستة وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا (رجلان) اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين ، وتثنية رجل منصرفاً لعدم العلتين . وأما من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة تخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبةً ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة .

وقال أبو علي : ما دخله اللام أو الإضافة من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعده ، فلا (١) أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس اللام أو الإضافة (٢) ، بسالبة إياه شبه الفعل . ولا [هـ - ٣٠٢] أقول : إنه غير منصرف لأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنها مانع من التنوين .

وقال الكزولي [د/ ١٠٠] : وأما أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب :

منصرف ، وغير منصرف ، وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف ، وهو أربعة :

المضاف ، وما عرف باللام ، والتثنية ، والجمع ، لا يقال : منصرفة

(١) في هـ : ولا .

(٢) في د : والاضافة .

إذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف إذ ليس فيها علة
تمنع الصرف •

وقال ابن الحاجب :

ظاهر كلام النحويين أن القسمة إلى المنصرف وغيره حاصرة ،
وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر •

(١) سقط من د ، ن •

الباب الثالث

باب العلم

منه منقول ، ومنه مرتجل ، ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل ، وهو الذي علميته بالغلبة • ذكره أبو حيان (١) •

وقال في البسيط : العلم المعدول كعشر وزفر فيه ثلاثة أقوال :

أحدهما : أنه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً •

والثاني : أنه مرتجل غير مشتق ، لأن لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ، ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً •

والثالث : أنه ليس منقولاً على الإطلاق ، ولا مرتجلاً على الإطلاق ، بل هو (٢) مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ، ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه •

(١) عن شرح التسهيل ١/ق ١٥٠ بتصرف •

(٢) سقط من د. ل •

الباب الرابع

باب الظاهر والمضمر

قال الأندلسي في شرح المفصل : قال ابن درستويه (إيّا) متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الإشارة ، ولذلك ألبس أمره لكونه أخذ شبيهاً من هذا وشبيهاً من هذا [هـ - ٢٠٣] .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١) :

وقال ابن درستويه (٢) : (إيّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر ، بل هو كني به عن المنصوب وجعلت الكاف والهاء والياء بياناً عن المقصود ، وليعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب ، ويعزى هذا القول إلى أبي الحسن الاخفش إلا أنه أشكل عليه أمر (إيّا) فقال : هي مبهمة بين الظاهر والمضمر (٣) ، والجمهور على أنها اسم مضمر وذهب الزجاج إلى أنها اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات (٤) .

وقال ابن يعيش أيضاً (٥) : قد جعل بعضهم اسم الإشارة من

(١) شرح المفصل ١٠١/٣ .

(٢) في شرح المفصل « سيبويه » وفي نسخ الأشباه « درستويه » ولم أعثر على النقل المذكور في كتاب سيبويه .

(٣) انتهى النقل المشار اليه عن ابن يعيش .

(٤) شرح المفصل ١٠٠/٣ .

(٥) عن شرح المفصل ١٢٦/٣ ، ١٢٧ بتصرف .

الأسماء الظاهرة وهو القياس إذ لا تفتقر إلى تقدم ظاهر فتكون كناية عنه ولأنه غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة نحو وصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وتحقيره ، وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسماً ثالثاً بين الأسماء الظاهرة والمضمرة ، لأن له شبيهاً بالظاهرة وشبيهاً بالمضمرة ، فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة ، ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة .

وقال الأندلسي :

بعض النحاة يقول : أنواع المعارف ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وبينهما ، وهو المبهم .

الباب الخامس

باب الوقف والوصل

قال ابن جني (١) : ومن ذلك قوله :

٢٤٨ - ... له زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ (٢)

فحذف الواو من (كأنه) لا على حد الوقف ولا على حد الوصل ، أما الوقف فيقضي بالسكون : كأنه ° ، وأما الوصل فيقضي بالمطل وتمكن الواو : كأنه ، فقوله : كأنه منزلة بين الوصل والوقف ، وكذلك قوله :

٢٤٩ - يا مرجاه بحمار ناجيه إذا أتى قربته للسائيه (٣)

فثبت الهاء في (مرجاه) ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل ، أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة : يا مرجاه ، وأما الوصل فيؤذن

(١) الخصائص : ٣٥٨/٢ - وقد ذكر ابن جني هذا النص في (باب الحكم يقف بين الحكمين) .

(٢) صدر بيت للشماخ وعجزه (إذا طلب الوسيقة أو زمير) انظر الكتاب ١١/١ - الخصائص ١٢٧/١ - الانصاف ٥١٦ - ابن السيرافي الفقرة ٢٥ رصف المبانى : ١٦ - الخزانة ٢٨٨/٢ وفي الديوان : ١٥٥ : له زجل تقول : أصوت حاد .

(٣) ناجية : اسم صاحب الحمار ، والسائية : الدلو العظيمة . وانظر المنصف ١٤٢/٣ - الدرر ٢١٩/٢ - الخزانة ٤٠٠/١ .

بحذفها أصلاً : يا مرجحاً بحمار ناجيه ، فثباتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين ، وكذلك قوله :

٢٥٠ - ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ بيازلٍ وِجْناءٍ أو عَيْهَلٍ (١)

فإثبات الياء مع التضعيف طريف ، وذلك أن التثقيب من أمانة [هـ - ٣٠٤] الوقف ، والياء من أمانة الإطلاق فهو منزلة بين المنزلتين .

(١) الرجز لرجل من بني أسد « منظور بن مرثد » الكتاب ٢/٢٨٢ البغداديات : ١٧٤ - العسكريات : ٩٨ - العضديات برقم ٢٠٥ ص ١٣٣ الخصائص ٢ : ٣٥٩ ، شرح المفصل ٩/٦٨٠ والنصف ١/١١ والمحاسب ١/١٠٢ - ١٣٧ وسر الصناعة ١/١٧٨ واللسان عهد وابن السيرافي الفقرة ٥٨٦ الانصاف ٢/٧٨٠ - رصف المباني : ١٦٢ - شرح شواهد الشافية ٢٤٦ .

الباب السادس

باب حروف الجر

قال ابن هشام في المغني (١) : التحقيق في اللام المقوية نحو :
(مصدقاً لما معهم) (٢) (فعال لما يريد) (٣) (إن كنتم للرؤيا
تعبرون) (٤) أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من
الضعف الذي نزله منزلة القاصر ، ولا معدية محضة لاطراد صحة
إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين •

فصل

قال ابن إيباز (١) : جعل ابن معط للمنادى مرتبتين : البعد والقرب ،
فيا وأيا وهيا للأول ، وأي والهمزة للثاني ، وابن برهان جعل له ثلاث
مراتب : بُعدى وقربى ووسطى بينهما ، فلأولى : أيا وهيا وللثانية
الهمزة وللثالثة : أي • وجعل يا مستعملة في الجميع • انتهى •

وتظير ذلك الإشارة ، جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا
ووسطى وقصوى ، فلأولى ذو وتي ، وللثانية : ذاك وتيك بالكاف دون
اللام ، وللثالثة : ذلك وتلك ، بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط •

(١) المغني ٤٩٢/٢ •

(٢) البقرة : ٩١ •

(٣) هود : ١٠٧ - البروج : ١٦ •

(٤) يوسف : ٤٣ •

(٥) عن المحصول ق ١٣٣ - بتصريف ، وانظر الفصول : ٢١٠ •

(١١٢)

ورود الشيء مع نظيره ، وورده (١) مع نقيضه

قال ابن جني (٢) :

وذلك أ ضرب : منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة ،
نحو : رجل علامة ، وامرأة علامة ، ورجل نسابة ، وامرأة نسابة ،
ورجل هُمَزَة " لَمَزَة " ، وامرأة هُمَزَة " لَمَزَة " ، ورجل
صَرُورَة ، وقرُورَة (٣) ، وامرأة صرورة ، وفروقة (٤) ، ورجل
هلباجة فقاقة (٥) ، وامرأة كذلك وهو كثير ، وذلك أن الهاء في نحو
ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه وإنما لحقت لإعلام السامع
أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، فجعل تأنيث
الصفة أمانة لما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة ، وسواء كان الموصوف
بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً ، يدل على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو
امرأة فروقة ، إنما لحقت لأن المرأة مؤنثة لوجب أن [هـ - ٣٠٥]
تجذف في المذكر ، فيقال : رجل فروق ، كما أن التاء في قائمة وظريفة

(١) في م : يورد وفي ب : ورد .

(٢) الخصائص ٢/٢٠١ .

(٣) هلباجة : فقاقة : الأحمق المختلط ، الذكر والانثى في ذلك سواء

ديوانه : ١٠٧ .

(٤) (٥) في د : فرورة .

لما لحقت لتأنيث الموصوف حذف مع تذكره في نحو : رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح .

ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنث أيضاً تصحيحهم العين في نحو : حول ، وصيد واعتنوا واجتوروا (١) ، إيداناً بأن ذلك في معنى مالا بدّ من تصحيحه ، وهو أحول ، وأصيد ، وتعاونوا وتجاوزوا ، وكما كررت الألفاظ ، [د/١٠١] لتكرير المعاني نحو والزلزلة والصلصلة والصرّصرة وهو باب واسع .

ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المذكورة وذلك نحو رجل خصم ، وامرأة خصم ، ورجل عدل ، وامرأة عدل ، ورجل ضيف ، وامرأة ضيف ، ورجل رضا ، وامرأة رضا ، وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضا وعدل ، وقوم رضا ، وعدل ، وقال زهير :

٢٥١- متى يشتجر قومٌ يَقتلُ سرواتهم

همٌ بيننا فهمٌ رضا وهمٌ عدل (٢)

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما آتاها من قبل المصدرية فإذا قيل : رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة ، كما تقول : استولى على الفضل ، وحاز جميع الرياسة والنبل ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ، ونحو ذلك . فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع ، وتوكيداً ، وقد ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله (٣) :

(١) في م : واجزوا .

(٢) المعتصم ١٠٧/٢ - اللسان (رضي) .

(٣) في د : قولهم .

٢٥٢- ألا أصبحت أسماء جاذمة الجبل

وضنت علينا والضحين من البخل (١)

فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم ، ومطين من الخير ، وهي مخلوقة من البخل ، وهذا أوفق معنى من أن تحصله على القلب وأنه يريد به والبخل من الضنين لأن فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس في القلب . ومنه قوله :

٢٥٣- وهنّ من الإخلاف قبلك والمطل (٢)

وقوله :

٢٥٤- وهنّ من الإخلاف والولعان (٣)

وأقوى التأويلين في قولها :

٢٥٥- فإثما هي إقبال" وادبار (٤)

(١) نسبه في اللسان الى البيث (ضنن) . انظر الخصائص أيضا ٢٥٩/٣ ، المحتسب ٤٦/٢ - الأماالي الشجرية ٧٢/١ المغني برقم ٥٨٣ ، اللسان : ضنن ، جذم .

(٢) نسبه في اللسان (ولع) الي البيث وكذلك في شرح أبيات المغني ٢٦٦/٥ انظر الخصائص ٢٦٠/٣ - المحتسب ٤٦/٢ - الأماالي الشجرية ٧٢/١ شرح أبيات المغني ٢٦٦/٥ .

(٣) لم أقف على قائله ، والشطر في إصلاح المنطق : ٢٦٨ - مجالس العلماء : ٢٦٦ شرح أبيات المغني ٢٦٦/٥ الخصائص ٢٥٩/٣ - المحتسب ٤٦/٢ - اللسان : ولع وصدوره « لغلابة العينين كذابة المنى » .

(٤) عجز بيت للمخنساء من قصيدة في رثاء أخيها صخر ، وصدر البيت : ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت) وقد تقدم برقم ٤٥ .

أن تكون من هذا ، أي كأنها خلقت من الإقبال والإدبار ، لا على أن يكون من باب حذف المضاف أي ذات إقبال وذات [هـ - ٣٠٦] إدبار ، ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى (خلق الإنسان من عجل) (١) وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له ، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خلق (٢) العجل من الإنسان ، لأنه أمر قد اطرده واتسع فحمله على انقلب يبعد في الصنعة ، ويصغر (٣) في المعنى ، وكان هذا الموضوع لما خفي على بعضهم قال في تأويله :

إن العجل هنا الطين ، ولعمري إنه في اللغة كما ذكر (٤) ، غير أنه في هذا الموضوع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة ، ولهذا قال عقبه (سأريكم آياتي فلا تستعجلون) (٥) ونظيره قوله تعالى : (وكان الإنسان عجولاً) (٦) (وخلق الإنسان ضعيفاً) (٧) لأن العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة ، فلما كان الغرض من (٨)

(١) الأنبياء : ٣٧ .

(٢) في د - م - ل : بخلق .

(٣) سقط من د ، ل .

(٤) هذا المعنى ذكره الأزهرى في تهذيب اللغة ١/٣٦٩ - عن ابن عرفة ثم نقل قول ابن عرفة : (وليس عندي في هذا حكاية عن يرجع إليه في علم اللغة) .

(٥) الأنبياء : ٣٧ .

(٦) الاسراء : ١١ وما أثبت في الأشباه والخصائص : (وخلق الإنسان عجولاً) والتصويب من القرآن الكريم .

(٧) النساء : ٢٨ .

(٨) في د - ل - والخصائص : في .

قولهم : رجل عدلٌ وامرأة عدلٌ إنما هو إرادة المصدر والجنس
جعل الأفراد والتذكير أمانة للمصدر المذكور (١) .

فإن قلت : فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثاً ، نحو : الزيارة ،
والعيادة والضؤولة ، والجهومة ، والمحامية ، والموعدة ، والطلاقة
والسبابة (٢) ، وهو كثير جداً ، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً
فما هو في معناه ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيته .

قيل : الأصل - لقوته - أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه ،
وذلك أن الزيارة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق
التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدرتها ، وليس كذلك
الصفة لأنها ليست في الحقيقة مصدراً ، وإنما هي متأولة عليه ، ومردودة
بالصفة إليه ، فلو قيل : رجل عدل وامرأة عدلة - وقد جرت صفة كما
ترى - لم يؤمن أن يظن بها أنها صفة حقيقية (٣) كصعبة من صعب ،
وندبة من ندب ، وفخمة من فخم ، ورطبة من رطب ، فلم يكن
فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو : الجهومة ،
والشهومة ، والطلاقة ، والخلافة ، فالأصول لقوتها يتصرف فيها
والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر (٤) على بعض ما تسوغه
القوة لأصولها .

[هـ - ٣٠٧] فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل وامرأة عدلة ،
وفرس طوعة القيادة وقال أمية :

-
- (١) في م : والمذكر .
 - (٢) في هـ - م : البسطة .
 - (٣) في هـ : حقيقة .
 - (٤) في م : ويتوقف ، وفي الخصائص : ويقصر .

٢٥٦- والحية الحنفة الرقشاء أخرجها

من بيتها آمناً لله والكلم (١)

قيل : هذا إنما خرج على صورة الصفة ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع للفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، فجرى هذا في حفظ الأصول والتلفت إليها للسبابة لها والتنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو استحوذ ومجرى إعمال صغته (٢) ، وعذته ، وإن كان قد نقل الى فعلت لما كان أصله فَعَلت ، وعلى ذلك أمث بعضهم فقال : خصمة وضيفة ، وجمع فقال :

٢٥٧- يا عين هلا بكيت أربد إذ

قمنا وقام الخصوم في كبد (٣)

وعليه قول الآخر :

٢٥٨- إذا نزل الأضياف كان عذورا

على الحي حتى تستقل مراجله (٤)

(١) البيت في الحيوان ١٨٧/٤ - الخصائص ١٥٤/١ - ديوانه : ٤٦١ -
ورواية الديوان والحيوان : آمناً لله والقسم . وفي الديوان :
من حجوها . وانظر الأساس واللسان والتاج مادة (حنف) .

(٢) في هـ : صفته ، ولا معنى لها .

(٣) البيت للبيد وهو في الكامل ٣٣/٤ وأيضاً في الخصائص ٣١٨/٣ .
ديوانه : ١٦ .

(٤) البيت من قصيدة رواها القالي منسوبة الى زينب بنت الطشرية في رثاء
أخيها ، قال وفيها أبيات تروى للعجير السلولي . والعذور : السوء
الخلق ، وفي الأشباه : عزورا ، وهما بمعنى واحد كما في اللسان انظر :
أمالي القالي ٨٥/٢ - الخصائص ١٢٠/٢ - اللسان (عذر) .

الأضياف هنا بلفظ القلّة ومعناها أيضاً ، وليس كقوله :

٢٥٩ - ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ وأسياقنا يقطنن من نجدة دما (١)

في أن المراد بها معنى الكثرة ، وذلك أمدح لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل بمراجل الحي أجمع ، فما ظنك إذا نزل به الضيفان الكثيرون . فإن قيل : فلم أنث المصدر أصلاً وما الذي سوغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير ، حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك إنه أصل ، وإن الأصول تحتل ما لا تحتمله (٢) الفروع ؟ .

قيل : علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعاني كما أن غيرها أجناس للأعيان (نحو : رجل ، وفرس ، ودار ، وبستان ، فكما أن أسماء الأجناس الأعيان) (٣) قد تأتي مؤنثة الألفاظ ، ولا حقيقة تأنيث في معناها ، نحو غرفة ومشرقة (٤) ، وعلوية ، ومروحة ، ومقرمة (٥) ، كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنثاً بعضها لفظاً لا معنى . وذلك نحو المحمّدة والموجدة والرشاقة ونحوها ، نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على

(١) عجز بيت لحسان بن ثابت وصدره (لنا الجففات الفر يلمعن في الضحى) انظر الكتاب ١٨١/٢ - المقتضب ١٨٨/٢ - المصون ٣ - المحتسب ١٨٧/١ ، ١٨٨ . شرح الفصل ١٠/٥ - الخزانة ٤٣٠/٣ - ديوانه ٤١٧ .

(٢) في الخصائص : تحمل ما لا تحمله .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من د . وفي ل : الأسماء ، وفي الخصائص : أسماء أجناس .

(٤) المشرقة - مثلثة الراء - موضع القعود في الشمس بالشتاء .

(٥) المقرمة : الستر الرقيق .

مصدريته غير موصوف [هـ - ٣٠٨] به لم يكن تأنيثه وجمعه وقد جرى وصفاً وحل المحلّ الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، وواحدته وجماعته ، قبيحاً ولا مستكرها ، أعني ضيقة وخصّة وأضيافاً وخصوصاً ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة وأعلى في الصنعة ، قال تعالى : (وهل أتاك نبا الخضم إذ تسوروا المحراب) (١) وإنما كان [د/١٠٢] التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، وكان من تمام المعنى وكمالها أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر في أول أحواله ، ألا ترى أنك إذا أثنت وجمعت سلكت به مسلك (٢) الصفة الحقيقية التي لا معنى لمبالغة فيها ، نحو قائمة ، ومنطلقة ، وضاربات ، ومكرمات ، فكان ذلك يكون نقضاً للغرض ، أو كالتنقض له ، فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً ، أو مجموعاً .

ومما جاء من المصادر مجموعاً ومعملاً أيضاً قولهم :

٢٦٠ - مواعيد عرقوب أخاه بيترب (٣)

(١) ص : ٢١ .

(٢) في د - ل والخصائص : مذهب .

(٣) عجز بيت وصدرة (وعدت وكان الخلف منك سجية) وقد ساق البيت ابن قتيبة في عيون الأخبار منسوباً الى الأشعبي ١٤٧/٣ وقال : (هكذا قرأته على البصريين في كتاب سيبويه ، بالتاء وفتح الراء) أي : بيترب انظر الكتاب ١٣٧/١ - شرح المفصل - ١١٣/١ - وشرح (بانت سعاد) لابن هشام : ٤٨ والهمع ٩٢/٢ - والدرر ١٢٢/٢ وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٤٣/١ - الفقرة : ١٦٥ وانظر ديوان الشماخ (٤٣٠) ملحق الديوان وفرحة الأديب ٨٢ - ٨٣ .

ومنه عندي قولهم : « تركته (١) بملاحس البقر أولادها » (٢)
 فالملاحس جمع ملحس ، ولا يخلو أن يكون مكاناً ، أو مصدرأ ،
 فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها ، والمكان
 لا يعصل في المفعول به ، كما أن الزمان لا يعمل فيه وإذا كان الأمر (٣)
 على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدرأ وكأنه قال: تركته بمكان(٤)
 ملاحس البقر أولادها كما أن قوله :

٢٦١- وما هي إلا في إزاره وعِلقته

مُغار ابن همّام على حيّ خثعما (٥)

محذوف المضاف أي : وقت إغارة ابن همّام على حيّ خثعم ، ألا

-
- (١) سقط من د .
 (٢) (تركته بملاحس البقر) مثل عربي قديم ، ومعناه : تركته بحيث
 لا يدري أين هو . انظر المستقصى ٢/٢٥ برقم ٨٤ - مجمع الأمثال
 ١/١٣٥ برقم ٦٧٢ .
 (٣) سقط من د .
 (٤) سقط من م .
 (٥) البيت في الكتاب ١/١٢٠ لحميد بن ثور وليس في ديوانه . وذكر
 المرصفي في رغبة الأمل أن البيت للطماح بن عامر العقيلي ، انظر
 المنتضب ٢/١٢١ - الكامل ١/٢٠١ - ابن السيرافي فقرة (١٦٧)
 المنتضب ٢/٢٦٦ - شرح أبيات سيويه ١/٣٤٧ - شرح المفصل ٦/١٠٩
 النسان (علق) رغبة الأمل ٢/٣٦٠ . وفي فرحة الأديب ٨٤ ذكر قصيدة
 لاطماح منها هذا البيت والعلقة : ثوب الى الفخذين بلا كمين تلبسه
 الجارية ، يكنى بذلك عن صغر سنها .

تراه قد عداه إلى (على) ، في (١) قوله : (على حي خثعما) فصلاحس
البقر إذن مصدر مجموع يعمل (٢) في المفعول به كما أن :

٢٦٢- مواعيد عرقوب أخاه يشرّب

كذلك وهو غريب ، وكان أبو علي يورد « مواعيد عرقوب أخاه »
مورد الطريف المتعجب (٣) منه ، فأما قوله :

٢٦٣- كم جربوه فما زادت تجاربهم

أبا قدامة ، إلا المجد والفتحا (٤)

فقد يجوز أن يكون من هذا ، وقد يجوز أن يكون (أبا قدامة)
منصوباً بزادت ، أي فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه إلا المجد ،
والوجه أن تنصبه بتجاربههم [هـ - ٣٠٩] لأنها العامل الأقرب ، ولأنه
لو أراد إعمال الأول لكان حريماً أن يعمل الثاني أيضاً ، فيقول : فما
زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلا كذا ، كما تقول : (ضربت فأوجعته
زيداً) ويضعف ضربت فأوجعت زيداً ، على إعمال الأول ، وذلك أنك
إذا كنت تعمل الأول على بعده ، وجب إعمال الثاني أيضاً لقربه لأنه
لا يكون الأبعد أقوى حالاً من الأقرب .

فإن قلت : اكتفي بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثاني ،
قليل لك : وإذا (٥) كنت مكتفياً مختصراً فاكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب

-
- (١) زيادة من الخصائص .
 - (٢) في الخصائص : معمل .
 - (٣) في د - ل - م : المعجب .
 - (٤) البيت للأعشى من قصيدة مدح بها هوزة بن علي . ديوانه : ١٠٩ . وفي
الديوان : إلا الحزم . والفتح : الكرم والعتاء والوجود الواسع .
 - (٥) في ل والخصائص : فإذا . وفي م : فانك .

أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد ، وليس لك في هذا ما لك في التفاعل لألك تقول : لا أضمر على غير تقدم ذكره إلا مستكرهاً ، (فتعمل الأول) (١) : فتقول : قام وقعدا أخواك فأما المفعول فمنه بد ، فلا ينبغي أن يتباعد بالعمل إليه ، ويترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه •

ومن ذلك فرس و كساع" الذكر والأثني فيه سواء ، وفرس جواد ، وناقاة ضامر ، وجمل ضامر ، وناقاة بازل ، وجمل بازل ، وهو لباب قومه ، وهي لباب قومها ، وهم لباب قومهم ، قال جرير :

٢٦٤- تدريي فوق متنيها قروناً

على بشكر وآنسة" لباب (٢)

وقال ذو الرمة :

٢٦٥- سبَحلاً أبا شرخينِ أحيأ بناته

مقاليتها فهي اللباب الحبائس (٣)

فأما ناقاة هجان ونوق هجان ، ودرع دِلاص ، وأدرع دِلاص

(١) سقط من م •

(٢) ديوانه : ٨٢ - اللسان : ليب •

(٣) ديوانه : ١١٣٦/٢ ، السبيل : الفعل المضخم التام ، أبا شرخين : أبا نتاجين ، المقلات : التي لا يعيش لها ولد ، يقول : هذه الابل يراعين فعلا سبجلا ، واللواتي لا يعيش لها ولد ، أحيينه من هذا الفعل لأنه مبارك كريم • واللباب : الخائن • والحبائس التي تحبس عندهم من كرمها • (عن الشرح) •

فليس من هذا الباب بل (فعال) منه في الجمع تكسير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره . انتهى .

قلت : قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثة أبواب ، باب ما دخلت فيه التاء في صفة المذكر ، وباب ما خلعت (١) فيه التاء في صفة المؤنث ، وباب ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، وها أنا أسوق جملاً من نظائرها . ذكر نظائر الباب الأول (٢) . [هـ - ٣١٠] .

-
- (١) في هـ : ما دخلت . وفي د - ل : ما خلعت ، وهو الصواب .
(٢) في النسخة المطبوعة ذكر في الحاشية أن أصولهم التي حققوا عليها قد ترك فيها بياض من قبل المؤلف وكذلك في نسختنا (د) . أما (م) و (ل) فلم يترك فيهما بياض .

(١١٣)

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف

قال ابن جني (١) :

هذا الباب ينفصل من الذي قبله بأن ذلك (٢) تبع فيه اللفظ ما ليس وفقاً له ، نحو رجل نسابة وامرأة عدل ، وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظاً ، بل هو قائم برأسه ، وذلك قولهم : غاض الماء ، وغضته ، سووا فيه بين المتعدي وغير المتعدي ، ومثله : جبرت يده ، وجبرتها ، وعمّر المنزل وعمّره وسار الدابة وسرته ، ودان الرجل ودّته ، من الدين في معنى أدته وعليه جاء مديون في لغة بني نميم — وهلك الشيء وهلكته ، قال العجاج :

٢٦٦ — ومهه هالكٍ من تعرّجا (٣)

فيه قولان : أحدهما أن (هالكاً) بمعنى مهلك ، أي مهلك من تعرّج فيه (٤) ، والآخر : ومهه هالك المتعرجين فيه كقوله : هذا رجل حسن الوجه ، فوضع (من) موضع الألف واللام ، ومثله : هبط انشيء وهبطته قال :

(١) الخصائص : ٢١٠/٢ .

(٢) في م : لان ذلك .

(٣) ديوانه : ٤٣/٢ وانظر المقتضب ١٨٠/٤ والمحتسب ٩٢/١ والمختصص ١٢٧/٦ .

(٤) في ل : عليه .

٢٦٧ - ما راغني إلا جَنَاحَ هابِطاً

على البيوت قَوَّطَه العُكَّالِيْبَطَا (١)

أي مهبطاً قوطه ، ويجوز أن يكون أراد : هابطاً بقوطه ، فلما
حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة ، والأول أقوى •

فأما قوله تعالى (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَنْ يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) (٢) ،
فأجود القولين فيه أن يكون معناه : وإنَّ منها لما يهبط من نظر إليه
لخشية الله ، وذلك أن الإنسان إذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضاءل
وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد ، فنسب الفعل إلى تلك الحجارة
لما كان الخشوع والسقوط مسبباً عنها وحادثاً لأجل النظر إليها كقوله
تعالى : (وما رميتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) (٣) وَأَنْتُمْ سَوَاءٌ
قول الآخر :

٢٦٨ - فاذكري موقفي إذا التقت الخيـ•••

•••ل وسارت إلى الرجال الرجالا (٤)

أي : سارت الخيل (٥) الرجال إلى الرجال ، وقد يجوز أن يكون

(١) جناح اسم راع ، والقوط : القطيع من الغنم ، والعلابط : القطيع
أيضاً وأقله خمسون انظر النوادر : ١٧٣ - المنصف ١/٢٧ - المحتسب
١/٩٢ الأمالي الشجرية ١/٣٨٦ - اللسان : « قوط » •

(٢) البقرة : ٧٤ •

(٣) الأنفال : ١٧ •

(٤) البيت في اللسان غير منسوب وصورته هناك : مادة (سير) :

فاذكري موقفي إذا التقت الخيـ ل وقد سارت الرجال الرجالا

(٥) في د - ل : والرجال •

أراد وسارت إلى الرجال بالرجال ، فحذف حرف الجر فنصب ، والأول أقوى ، وقال زهير :

٢٦٩- فلا تَغْضَبَا من سيرةِ أنتِ سرتها

فأول راضي سنةٍ من يسيرها (١)

[هـ - ٣١١] ورجت الدابةً بالمكان إذا أقامت فيه ، ورجنتها ، وعاب الشيء وعبته ، وهجمت على القوم وهجمت غيري عليهم أيضاً ، وغفا الشيء : كثر ، وغفوته كثرته ، وفغر فاه وفغر فوه ، وشحا (٢) فاه وشحا فوه ، وعثمت يده ، وعثمتها أي جبرتها على غير استواء ، ومد النهر ومددته ، قال تعالى (والبحر يمدده من بعده سبعة أبحر) (٣) ، وقال (٤) الشاعر :

٢٧٠- ماءٌ خليجٍ مدّه خليجان (٥)

- (١) البيت لخالد بن زهير الهذلي ، ابن أخت أبي ذؤيب ورواية الصدر في شرح أشعار الهذليين ٢١٣/١ . (فلا تجزغن من سنة أنت سرتها) .
وسرتها أي جعلتها سائرة في الناس ، سيرتها . وانظر اللسان (سير)
والمغني برقم ٩٢٣ .
(٢) فتح فاه .
(٣) لقمان : ٢٧ .
(٤) في هـ : قال .
(٥) في اللسان (خليج) :

الى فتى فاض أكف الفتيان فيض الخليج مدّه خليجان

وفي المخصص ٣٢/١٠ الشطر الشاهد فقط وهو في الجزء ٥٤/١٥
منسوبا الى أبي النجم . عن محقق الخصائص .

وسرحت الماشية ، وسرحتها ، وزاد الشيء وزدته ، وذرا الشيء
وذروته أطرته (١) ، وخسف المكان ، وخسفه الله ، ودلع لساني ودلغته ،
وهاج القوم ، وهجتهم ، وطاخ الرجل وطخته - أي لطخته (٢) بالقيح -
في معنى أطخته ، ووفر الشيء ووفرته (٣) ، وقال الأصمعي : رفع البعير
ورفعته في السير المرفوع - : وقالوا : نفى الشيء ونفيته : أي أبعدته .
قال القطامي :

٢٧١ - فأصبحَ جاراكم قتيلاً ونافياً (٤)

ونحوه : نكرت البئر ونكرتها ، أي أقللت ماءها ، ونزفت ونزفتها .
فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطرداً في الاستعمال إلا أن
له عندي وجهاً لأجله جاز ، وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما
الفاعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه ، فهو وان كان فاعلاً فإنه لما
كان معاقباً مقدرأ صار كأن فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله تعالى :
(وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) (٥) وقد قال قوم - يعني أهل
السنة فإن ابن جنبي كان معتزلياً كشيخه الفارسي (٦) - : إن الفعل لله

(١) في الخصائص : طيرته وكذا م - ل .

(٢) في ه : الطخته .

(٣) في الاشباه : ووفر الشيء يفرو .

(٤) نسبه في اللسان الى القطامي (نفى) والبيت بتمامه في ديوان الأخطل

٢٧١ : لقد كان جاراهم قتيلاً وخائفاً أصم فقد زادوا مسامعه وقرا
عن محقق الخصائص .

(٥) الأنفال : ١٧ .

(٦) ما بين المعتزتين من كلام السيوطي .

وإن البعد مكتسب (١) ، فلما كان قولهم : غاض الماء وغضته ، أن غيره
أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له ، تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت
هناك فعلاً ، بلفظ الأول متعدياً ، لأنه قد كان فاعله في وقت فعله
إياه إنما هو معان (٢) عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجاً واحداً
فأعرفه ، انتهى .

(١) في الخصائص : مشاء .

(٢) تمام الكلام في الخصائص : وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم -

ورود الشيء على خلاف العادة (١)

قال ابن جني (٢) :

المعتاد المؤلف في اللغة أنه إذا كان فعل غير متعد كان أفعال متعدياً ، لأن هذه الهمزة أكثر ما تجيء للتعدية ، وذلك نحو قام زيد ، وأقمت زيدا ، وقعد بكر وأقعدت بكرأ ، فإن كان فعل متعدياً إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدياً إلى اثنين ، نحو طعم زيد خبزاً ، وأطعمته خبزاً ، وعطا بكر درهماً ، وأعطيته درهماً [هـ - ٣١٢] .

فأما كسي زيد ثوباً ، وكسوته ثوباً ، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثل (٣) ، ألا تراه نقل من فَعَلَ إلى فَعَّلَ ، وإنما جاز نقله

(١) الخصائص ٢/٢١٤ (باب في نقض العادة) وسقطت عبارة (ورود الشيء) من م .

(٢) الخصائص ٢/٢١٤ .

(٣) قال محقق الخصائص : أي بالوزن والبناء ، فوزن فعل - بكسر العين - لازم في هذه الأمثلة ، فإذا نقل إلى فَعَّلَ - بفتح العين - صار متعدياً - وقد ذكر هذا الوجه من وسائل التعدية صاحب (المغني) في آخر الباب الرابع ، وعبر عنه بتحويل حركة العين ، ونسب القول به للكوفيين ، ثم قال (وهذا عندنا من باب المطاوعة ، يقال : شترته فشتر ، كما يقال : ثرمة فثرم ومنه كسوته الثوب فكسيه) وقد قدم في الفصل السابق على هذا أن المطاوعة تنقص المطاوع - بكسر الواو - عن المطاوع - بفتح الواو - درجة في التعدية ، كما تقول ألبسته الثوب فلبسه ، وكسرت الأثناء فانكسر . انظر المغني ٣/٥٨١ .

بفعل لما كان فعل وفعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد ، نحو :
 جد في الأمر ، وأجد ، وصددته عن كذا ، وأصددته ، وقصر عن الشيء
 وأقصر ، وسحته الله وأسحته ، ونحو ذلك ، فلما ، كانت فعل وأفعل
 على ما ذكرنا في الاعتقاب والتعاوض ، ونقل بأفعل ، نقل أيضاً ففعل
 بفعل نحو كسي زيد وكسوته ، وشترت عينه (وشترتها ، وغارت
 عينه (١)) وغرتها ونحو ذلك •

هذا هو الحديث أن تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله .
 غير أن ضربا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة (٢) ،
 فتجد فعك فيها متعديا وأفعل غير متعد ، وذلك قولهم : أجفل الظليم ،
 وجفلته (٣) ، وأشقق (٤) البعير وشنفته ، وأنزفت البئر إذا ذهب ماؤها ،
 ونزفتها ، وأقشع الغيم وقشعته الريح ، وأنسل ريش الطائر ، ونسلته ،
 وأمرت الناقة إذا در لبنها ، ومررتها •

ونحو من ذلك ألوت الناقة بذئبها ، ولوت ذئبها ، وصرّ الفرس
 أذنه وأصرّ بأذنه ، وكبّه الله على وجهه ، وأكبّ هو ، وعلوت الوسادة
 وأعليت عليها (٥) ، فهذا نقض عادة الاستعمال لأن فعلت فيه متعدّ وأفعلت
 غير متعد •

(١) في الخصائص : وعارت وعرتها ، أي أصبتها بالعمور ، ولم يجيء غار
 عينه دون همز •

(٢) في م معلومة • وفي الخصائص : معكوسة مخالفة •

(٣) قل محقق الخصائص : ظاهر الأمر عنده أن الحديث عن الظليم ، ولا
 يقال هذا في الظليم ، وفي اللسان (جفلت الريح السحاب ، فكأنه يريد
 هذا فتكون الكناية في جفلته للحساب) •

(٤) أشقق : رفع رأسه •

(٥) في الخصائص : عنها •

وعلة ذلك عندي أنه جعل تعدّي فعلت وجمود أفلت
 كالعوض (١) لفعلت من غلبة أفلت لها على التعدّي ، نحو : جلس
 وأجلسته ، ونهض وأنهضته كما جعل قلب الياء واوا في التقوى
 والرعوى والشوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها (٢) ،
 وكما جعل لزوم الضرب الأول من المنسرح لفتعلن وحظر مجيئه
 تاما أو مخبونا ، بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا
 لضرب من كثرة السواكن فيه نحو : مفعولن ومفعولان (٣) ،
 ومستفعلان (٤)] ونحو ذلك مما التقى في آخره من الضروب
 ساكنان [(٥)] .

ونحو من ذلك ما جاء عنهم من أفلته فهو مفعول (٦) ، وذلك نحو
 أحبته فهو محبوب ، وأجنّه الله فهو مجنون وأزكمه الله فهو مزكوم
 وأكزّه الله فهو مكزوز ، وأقرّه الله فهو مقرور ، وأرضه الله فهو
 مأروض ، وأملاه الله فهو مملوء ، وأضأده (٧) فهو مضؤود وأحبه
 من الحسمى فهو محموم ، وأهمّه من الهم فهو مهموم ، وأزعته فهو
 مزعوق أي مذعور ، ومثله قوله :

-
- (١) في د : كالغرض .
 (٢) انظر الخصائص ١/٨٧ ، ٣٠٧ .
 (٣) في ه : مفعولات .
 (٤) في : مستفعلات .
 (٥) سقط من د .
 (٦) انظر المزهر ٢/٨٢ .
 (٧) أضأده : أزكمه .

٢٧٢ - إذا ما استحمت أرضه من سمائه

جری وهو مودوع وواعد مصصدق (١)

وهو من أودعته ، وينبغي أن يكون جاء على ودع •

وأما أحزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا ، غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون : الأمر يحزني ، ولا يقولون : حزني ، إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضي ، فهذا أمثل (٢) مما مضى ، وقد قالوا أيضاً فيه محزن على القياس •

ومثله قولهم : محب ، قال عنتره :

٢٧٣ - ولقد نزلت فلا تظنني غيره

متي بمنزلة المحب المكرم (٣)

وقال الأخر :

٢٧٤ - ومن يناد آل يربوع يُجَبِّ

يأتيك (٤) منهم خيرُ فتیانِ العرب [د - ١٠٤]

(١) البيت لخفاف بن ندبة من الأصبعية الثانية ص ١٢ يقول : ان هذا الفرس إذا عرق فابتل أسفله من أعلاه جرى في دعة ، لا يضرب ولا يزجر ، ويصدقك فيما يعدك الوصول الى الغاية • وانظر المحتسب ٢/٢٤٢ - والهمع ٢/٨٤ والدرر ٢/١٠٨ •

(٢) قال محقق الخصائص : وذلك أن محزوناً جاء فعله الثلاثي ، وان قلن أيضاً بالزيد استغناء به عن وصفه منه ، والأمثلة السابقة ليس فيها هذا المعنى •

(٣) البيت من معالقاته ، انظر المحتسب ١/٧٨ - الهمع ١/٢٥٢ - الخزائن ١/٥٣٩ ٤/٤ - الدرر ١/١٣٤ •

(٤) هكذا في الخصائص وفي الأشباه : يأتل •

المنكب الأيمن والردف المحبب^١

وقال (٢) :

٢٧٥ - الأُنكحَنُّ بيه جارية خديته^٢

مكرمة محبة^٣

قالوا : وعلة ما جاء من أفعلته فهو مفعول نحو : أجنه الله فهو مجنون ، وأسله فهو مسلول ، وبابه - أنهم جاؤوا به على فَعِلِ نحو جُنَّ فهو مجنون ، وزكِمَ فهو مزكوم ، وسل فهو مسلول وكذلك بقيته .

فإن قيل : وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا الى الفاعل صورته مسندا الى المفعول ، وعادة الاستعمال خلاف هذا ، وهو أن يجيء الضربان معا في عدة واحدة نحو ضربته وضرب ، وأكرمته وأكرم ، وكذلك مقاد (٤) هذا الباب .

قيل : إن العرب لما قوى في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل ، وحتى قال سيبويه فيهما (٥) (وان° كانا جميعا يهمانهم

(١) المنكب : عريف القوم أو رئيسهم ، والردف الذي يخلف الرئيس ويعينه وأم آقف على قائل هذا الرجز .

(٢) في الخصائص : ومثله قول الأخرى .

(٣) الرجز لهند بنت أبي سفيان ، وبه لقب لطفلها الذي كانت ترقصه وانظر المنصف ١٨٢/٢ شرح المفصل ٣٢/١ - الهمع ٧٢/١ - الدرر ٤٧/١ اللسان : بب ، حذب .

(٤) في هـ : معاذ وفي د - م مقاد . وما أثبتناه من الخصائص .

(٥) الكتاب ١٥/١ .

ويعنيانهم) خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة (١) :
أحدهما تغيير صيغة المثال مسندا الى المفعول ، عن صورته مسندا الى
الفاعل ، والعدة واحدة ، وذلك نحو : ضرب زيد ، وضرب ، وقتل
وأكرم وأكرم ودحرج ودحرج ، وقتل وقتل ، والآخرون لم يرضوا
[هـ - ٣١٤] ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه (٢) ،
الى أن غيروا عدة الحروف مع ضم أوله ، كما غيروا في الأول الصورة
والصيغة وحدها وذلك قولهم : أحببته ، وحب ، وأزكمه الله وزكم ،
وأضاده وضئد ، وأملاه وملىء قال أبو علي : فهذا يدل على تمكن
المفعول عندهم وتقدم حاله في أنفسهم إذا أفردوه بأن صاغوا الفعل له
صيغة (٤) مخالفة لصيغته وهو للفاعل .

وهذا ضرب من تدريج اللغة ، ألا ترى أنهم لما غيروا الصيغة
والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب ، وشرب وشرب (٥) تدرجوا من
ذلك الى أن غيروا الصيغة مع نقصان العدة ، نحو أزكبه الله وزكم ،
وآرضه الله وأرض ، فهذا كقولهم في حنيفة حنفي ، لما حذفوا هاء
حنيفة حذفوا أيضاً ياءها ، ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف
لها الياء صحت الياء فقالوا فيه : حنشي ، وهذا الموضع هو الذي
دعا ثعلبا في كتاب فصيحته أن أفرد له بابا فقال (٦) : هذا فَعِل بضم

(١) في هـ : الصنعة ، وكذا في م .

(٢) في د - م - ل : تجاوزوا .

(٣) في م : صيغته .

(٤) تحدث ابن جنبي عن تدريج اللغة في الخصائص ١/ ٣٤٧ .

(٥) في الخصائص : شتم وشتم .

(٦) كتاب الطرف الأدبية : ١٤ وفيه كتاب الفصيح لثعلب .

البناء نحو فولك : مُعِيت بحاجتك وبقية الباب ، إنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا تستند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة ، ألا ترى أنهم يقولون : فُخِي زيد من النخوة ، ولا يقال : نخاه (١) كذا ، ويقولون : امتنع (٢) لونه ، ولا (٣) امتنعه كذا ويقولون : انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا ، فهذا جاء بهذا (٤) الباب ، أي ليريك أفعالاً خُصَّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل ، كما خُصَّت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول نحو : قام زيد ، وقعد جعفر وذهب وانطلق ، ولو كان غرضه أن يريك صور ما لم يسم فاعله مجزئاً غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضرب وركب وأكرم واستقصى وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية له ، فاعرف هذا الغرض فإنه أشرف من حفظ مائة ورقة لغة .

وقطير مجيء اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو : أحببته فهو محبوب — مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضاً وذلك نحو قولهم : أورش (٥) الرمث فهو وارس وأيفع فهو يافع وأبقل فهو باقل . قال تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) (٦) وقياسه ملاقح ، لأن الرياح تلاقح [هـ - ٣١٥] السحاب فتستدره ، وقد يجوز أن يكون على

-
- (١) في م : نخه .
(٢) في م : انتنع .
(٣) في ل : ولا يقولون امتنعه .
(٤) في د : هذا .
(٥) أي أصفر ورقه ، والرمث : شجر ترعاه الابل .
(٦) الحجر : ٢٢ .

لقت هي ، فإذا فركت ألقحت السحاب ، فيكون هذا مما اكتفي فيه
بالسبب من المسبب ، وقد جاء عنهم مبقل حكاهما أبو زيد وقال دؤاد
ابن أبي دؤاد :

٢٧٦- أعاشني بعدك واد مبقل

أكل من حوذانه وأتسيل^(١)

وقد جاء أيضاً حبيته قال :

٢٧٧- ووالله لولا تمره ما حبيته

ولا كان أدنى من عبيد ومشرق^(٢)

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جمعياً على حذف الزيادة مجيء
المتصدر أيضاً على حذفها نحو قولهم : جاء زيد وحده ، فأصل هذا
أوحده^(٣) بمروري^(٤) إيجاداً ، ثم حذفت زيادته فجاء على الفعل^(٥) ،
ومثله قولهم : عمرك الله لا فعلت^(٦) ، أي : عمرتك الله تعبيراً ، وقوله :

٢٧٨- قيد الأوابد هيكل^(٧)

(١) في م - ل : أغاثني ، وقد ذكر البيت في الخصائص ٩٧/١ وانظر اللسان
(نسل ، بقل) .

(٢) البيت لغيلان بن شجاع النهشلي . انظر الكامل ٣٣٩/١ - وشرح
المنصل ١٣٨/٧ - والمفني برقم ٦٧٧ - واللسان حيب .

(٣) في هـ : واحده .

(٤) في م : بمروى .

(٥) في م : الفعال .

(٦) في الخصائص : الافعلت .

(٧) من بيت لامرئ القيس من معلقته ، والبيت :

وقد اغتدي والطيح في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

أي تقييد الأوابد ، ثم حذف زائديته ، وإن شئت قلت : وصف
بالجوهر (١) لما فيه من معنى الفعل نحو قوله :

٢٧٩- فلولا الله والمهر المدي

لرحت وأنت غربال الإهاب (٢)

فوضع الغربال موضع المخرق ، وقوله :

٢٨٠- مبرة العرقوب إشفى المرفق (٣)

أي حادثة المرفق ، وهو كثير ، فأما قوله :

٢٨١- وبعد عطائك المائة الرتاعا (٤)

فليس على حذف الزيادة، ألا ترى أن في (عطاء) ألف فعال الزائدة،

انظر المحتسب ١/١٦٨ - ٢/٢٣٤ - شرح المنصل ٢/٩٦ - ٣/٥١ -
٩٥/٩ المغني برقم ٨٤٥ - الغزاة ١/٥٠٧ - ٢/١٧٩ - شرح أبيات
المغني ٧/٢٩ برقم ٧١٠ البغداديات : ٨٤ - العضديات برقم
٢٧٣ ص ١٦٩ .

(١) قال محقق الخصائص : أي يراد بالقييد قيد اندابة ، وهو اسم وصف به
لما فيه من معنى التقييد فلا يكون فيه حذف .

(٢) البيت لعنيرة بن طرامة الكلبية من قصيدة في الوحشيات : ٨ وانظر
الخصائص ٣/١٩٥ - والهمع ٢/١٠١ - والدرر ٢/١٣٦ .

(٣) الاشفي في الأصل : مغرز الاسكاف ، واللبشرة : الابرة ، والشعر هجاء
لامرأة ولم أقف على قائله .

(٤) عجز بيت المقطامي ، وصدره (أكفرا بعد رد الموت عني) الأسالي
الشجرية ٢/١٤٢ - شرح المنصل ١/٢٠ - الهمع ١/١٨٨ - ٢/٩٥
الدرر : ١/١٦١ - ٢/١٢٧ - ديوانه : ٤١ .

ولو كان على حذف الزيادة لقال : وبعد عظوك ، ليكون كوحده •

ولما كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرعية فيهما ، جاءت فيه أيضاً أنفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد ، وذلك نحو قولهم : كبروان وكبروان ، وورشان وورشان ، فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأنه صار إلى فعل فجرى مجرى خرب وخربان ، وبرق وبرقان ، قال ذو الرمة :

٢٨٢- من آل أبي موسى ترى الناس حوله

كأثم الكبروان أبصرنَ بازيا (١)

ومنه تكسيرهم فعلا على أفعال ، حتى كأنه صار إلى فعل نحو جواد وأجواد ، وعياء وأعياء وحياء وأحياء • ومن ذلك قولهم : نعمة وأنعم ، وشدة وأشد في قول سيبويه (٢) جاء ذلك على حذف التاء كتولهم : ذئب وأذؤب ، وقطع [ه - ٣١٦] وأقطع ، وخرس وأخرس ، وذلك كثير جداً •

وما يجيء مخالفاً ومنتقياً أوسع من ذلك ، إلا أن لكل شيء منه عذراً وطريقاً • وفصل " للعرب طريف (٣) وهو إجماعهم على مجيء (٤) عين مضارع (فعلته) إذا كان من فاعلني مضمومة ألبتة ، وذلك نحو قولهم : ضاربني [د/١٠٥] فضاربتني ، وعاقلني فعلمته أعلمه ، وعاقلني من العقل فعقلته أعقله ، وكارمني فكرمته أكرمه ، وفاخرني ففخرته أفخره ، وشاعرني فشعرته أشعره ، وحكى الكسائي فاخرني ففخرته

(١) من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة الأشعري ، والبيت في ديوانه ١٣١٣/٢ •

(٢) الكتاب ١٨٣/٢ - والخصائص ٨٦/١ •

(٣) في نسخ الأشباه : طريف •

(٤) ساقطة من ه •

أفخّره بفتح الخاء ، وحكاها أبو زيد أفخّره بالضم على الباب ، كل هذا إذا كنت أقومَ بذلك الأمر منه .

ووجه استغرابنا له أن خصّ مضارعه بالضم ، وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع فعَل أن يأتي بالكسر ، نحو ضرب يضرب وبابه ، وأرينا وجه دخول يفعل على يفعل فيه ، فكان الأحجى به هنا إذا أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضياً له في مضارع فعَل ، وهو يفعل بكسر العين ، وذلك أن العرف والعادة إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه ، ألا تراك تقول في تحقير أسود وجدول أسيد وجديل بالقلب ، وتجزئ من بعد الإظهار وأن تقول : أسود ، وجدول ، فإذا صرت إلى باب مقام وعجوز اقتصرت على الإعلال ألبة فقلت مقيّم وعجيز ، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما وكذلك نظائره .

فإن قلت : فقد تقول : فيها رجل قائم ، وتجزئ فيه النصب ، فتقول : فيها رجل قائماً ، فإذا قدّمت أوجبت أضعف الجائزين فكذلك أيضاً يقتصر في هذه الأفعال نحو ، أكرمه وأشعره على أضعف الجائزين وهو الضم .

قيل : هذا إبعاد في التشبيه وذلك أنك لم توجب النصب في (قائم) من قولك : فيها رجل قائماً ، و (قائماً) هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرفع وإنما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجزّ فيه الرفع أو لم يقوَ ، فجعلت أضعف الجائزين واجباً ضرورة لا اختياراً ،

(١) ساقطة من هـ .

ونيس كذلك كرمته أكرمه لأنه لم ينقض (١) شيء عن [هـ - ٣١٧]
موضعه ولم يقدم ولم يؤخر ، فلو قيل : كرمته ، أكرمه لكان كشتته
أشتمه وهزمته أهزمه •

وكذلك القول في نحو قولنا : ما جاءني إلا زيداً أحد في إيجاب
نصبه ، وقد كان النصب لو تأخر أضعف الجائزين فيه إذا قلت :
ما جاءني أحد إلا زيداً ، الحال فيهما واحدة ، وذلك أنك لم تجد مع
تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به - للضرورة - إلى النصب الذي
كان جائزاً فيه متأخراً • هذا كنصب (فيها قائماً رجل) البتة ، والجواب
عنهما واحد •

وإذا كان الأمر كذلك وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب في
الصحيح كله بالضم وعلته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة ،
فدخله لذلك (٢) معنى الطبيعة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق ،
وتلك الأفعال بابها : فعَل يفعل ، كفه يفتقه إذا أجاد الفقه ، وعلم
يعلم إذا أجاد العلم ، وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين : ضربت
اليديديته ، على وجه المبالغة •

وكذلك نعتقد نحن أيضاً في الفعل المبني منه فعل التعجب أنه قد
نقل عن فعَل وفعِل إلى فعَل ، حتى صارت صفة التمكن والتقدم (٣) ،
ثم بني منه الفعل ، فقيل (٤) : ما أفعله نحو ما أشعره ، إنما هو من
شعر ، وقد حكاها أيضاً أبو زيد ، وكذلك ما أقتله وأكفره : هو عندنا

(١) في الخصائص ول : ينقض •

(٢) في الخصائص : بذلك •

(٣) في م - ل : والتقديم •

(٤) في م : لقيل •

من قتل وكفر تقديراً ، وإن لم يظهر إلى (١) اللفظ استعمالاً ، فلما كان قولهم كارمني فكرمته أكرمه وبابه صائراً إلى معنى فعلت أفعل أتاه النظم من هناك فاعرفه •

فإن قلت : فهلا لما دخله هذا المعنى تسموا فيه الشبه ، فقالوا : كرمته أكرمه ، وفخرته أفخره ؟ •

قيل : منع من ذلك أن فعلت لا يتعدى إلى المفعول به أبداً ، وبفعل قد يكون في المتعدي كما يكون في غيره كسلبه يسلبه ، وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضي ، فأخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ •

فإن قلت : فقد قالوا : قاضي فقضيته أقضيه ، وساعاني فسعيته ، أسعيه ؟ • قيل : لم يكن من (يفعله) هنا (٢) بد ، مخافة أن يأتي على يفعل فتقلب الياء واواً ، وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام •

وكما لم يكن من هذا بد هنا لم يجيء أيضاً مضارع فعلك منه مما فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم ، وعادة العرب ، فقالوا : واعدني فوعدته أعدده ، وواجلني فوجلته ، وأجله ، وواضأني فوضأته أضؤه ، فهذا كوضعت (٣) - في هذا الباب - أضعه •

ويدلك على أن لهذا الباب أثراً (٤) في تغييره (٥) باب فعلك في مضارعه قولهم :

- (١) في الخصائص : في •
- (٢) في الخصائص : ههنا ، وكذلك فيما يلي •
- (٣) في الخصائص : ودر - ول : من •
- (٤) في ه ، ل : أثر •
- (٥) في ه : تغيير •

ساعاني فسعيتة أسعيه ، ولم يقولوا أسعاه على قولهم : سعى
يسعى لما كان مكافئاً قد رتب وقرر وزؤوي (١) عن نظيره في غير
هذا الموضع .

فإن قلت : فهلا غيروا ما فاءؤه واو ، كما غيروا ما لامه ياء فيما
ذكرت فقالوا : واعدني فوعدته أوعدده لما دخله من المعنى المتجدد؟ .

قيل : فعّل مما فاءؤه واو لا يأتي مضارعه أبداً بالضم ، إنما هو
بالكسر ، نحو : وجد يجد ، ووزن يزن وبابه ، وما لامه ياء فقد يكون
على يفعل كيرمي ويقضي، وعلى يفعل كيرعى ويسعى، فأمر الفاء إذا كانت
واواً في فعل أغلظ حكماً من أمر اللام إذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقاً .

(١) في د - م : روي .

الوصلة

من ذلك (ذو) دخلت وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس ،
 ونظيرها (الذي) وأخواته ، دخلت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ،
 و(أي)وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ، واسم الإشارة (وصلة إلى
 نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة) (١) مثال
 ذلك أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الإخبار عن أحدهما ، ولا بد
 من تعريفه ، وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الألف
 واللام ، فأتى (٢) باسم الإشارة وصلة إلى تعريفه ونقله من تعريف العهد
 إلى تعريف الحضور ، فتقول : هذا الرجل فعل أو يفعل ، ذكر ذلك
 [د/١٠٦] كله ابن يعيش في (شرح المفصل) قال (٣) : يجوز أن
 يتوصل بهذا إلى نداء ما فيه الألف واللام فتقول : يا هذا الرجل ،
 كما تقول : يا أيها الرجل ، وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول :
 يا هذا ، فإذا جعلته [هـ - ٣١٩] وصلة لزمته الصفة ، وإذا لم تجعله
 وصلة لم تلزمه الصفة .

ومن ذلك قول بعضهم (٤) ، إن (ايا) وصلة إلى اللفظ بالمضمر

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) في م : فتأتي .

(٣) عن شرح المفصل ١/٥٣ - ١٣٠ - ٧/٢ وما بعدها بتصريف .

(٤) شرح المفصل ٣/١٠٠ بتصريف .

الذي هو الياء والكاف والهاء (وانها) (١) لما أريد فصلها عن العامل إما بالتقديم أو بالتأخير ولم تكن مما تقوم بأنفسها لضعفها وقتها ، أدغمت ياءاً وجعلت وصلة إلى اللفظ بها • فإيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر ، كما أن (كلا) اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر في قولك : كلاهما ، قال ابن يعيش (٢) : وهذا القول واه لأن (كلا) تضاف إلى الظاهر كما تضاف إلى المضمر ولو كانت (كلا) وصلة إلى المضمر لم تضاف إلى غيره •

وفي أمالي ابن الحاجب : (أي) جيء بها متوصلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ، لأنها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الألف واللام ، والغرض هنا أن يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها ، فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى ، والذي يدل على ذلك أن أسماء الإشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل : يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال •

وفي شرح المفصل للأندلسي : اعلم أن (ذو) إنما استعمل في الكلام وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، كما وضع (الذي) وصلة إلى وصف المعارف بالجميل ، فأرادوا أن يقولوا : زيد المال فوجدوا هذا يتبجح في اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقاً ، لأن الصفة حقها أن تكون مشتقة ، وأما قبحه من حيث المعنى فلأنهم جعلوا ما كان قوياً ضعيفاً ، لأن الأجناس هي القوية ، فلما جعلوها صفة صرات ضعيفة لأنها مقدمة في الرتبة لجنسيتها ، فجعلوها متأخرة

(١) زيادة من ل - م •

(٢) عن شرح المفصل ٣ / ١٠٠ بتصرف •

تابعة بعد أن كانت متبوعة ، فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي
والمعنوي جاؤوا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ
وهم يريدون (١) الصفة باسم الجنس الذي بعده لأنه قد زال القبح
اللفظي ، وبقي الآخر لم يسكنهم إزالته فلهدا لم يصف إلى مضمر لأن
المضمر لا يوصف به البتة •

(١) في - م - ل : يريدون •

(١١٦)

الوصل

مما تجري فيه الأشياء على أصولها ، والوقف مما تغير فيه الأشياء
عن [هـ - ٣٢٠] أصولها •

ذكر هذه القاعدة ابن جنبي في سر الصناعة قال (١) :

ألا ترى أن من قال من العرب في الوقف : هذا بكثر ، ومررت
ببكر ، فنقل ، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف ، فإنه إذا
وصل أجري الأمر على حقيقته فقال : هذا بكر ومررت ببكر ، وكذلك
من قال في الوقف : هذا خالد ، فإنه إذا وصل خفف اللام ، قال :
وبذلك استدل على أن التاء في نحو قائمة هي الأصل والهاء في الوقف
بدل منها •

وقال ابن القيم في البدائع (٢) :

الوصلات في كلامهم التي وصفوها للتوصل بها إلى غيرها
خمس أقسام :

أحدها : حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور
بها ، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها •

(١) سر الصناعة : ١ / ١٧٦ •

(٢) بدائع الفوائد ١ / ١٢٨ بتصرف واختصار •

الثاني : حرف (ها) التي للتنييه ، وضعت ليتوصل بها إلى
نداء ما فيه أل (١) .

الثالث : ذو ، وضعوه وصلة إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس
غير المشتقة .

الرابع : الذي ، وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل
ولولاها لما جرت صفات عليها .

الخامس (٢) : الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات
أحوالاً وأخباراً وصفات وصلات ، فإن الضمير هو الوصلة إلى ذلك .

(١) عبارة البدائع : الى نداء ذي الألف واللام .

(٢) القسم الخامس : اختصره السيوطي .

(١١٧)

وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه

لا يؤخذ بقياس

ذكر (١) هذه القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل ، وبني عليها أن الصحيح أن الإغراء وهو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيما سمع عن العرب نحو : عليك ، وعندك ، ودونك ، ومكانك ، ووراءك وأمامك ، وإليك ولدتك ، ورد قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات ، وبني عليها أيضاً (٢) أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر [هـ - ٣٣١] على ما سمع منه .

(١١٨)

وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون ، وبني عليها ترجيح قول من قال : إن (لم) دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي ، وتركت لفظه على ما كان عليه ، وضعف قول من قال : إنها دخلت على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه .

(١) في م : ذكره .

(٢) سقط من م .

حرف (لا)

(١١٩)

لا يجتمع أداتان لمعنى واحد

ومن ثم لا يجمع (١) بين أل والاضافة لأنها أداتا تعريف ، ولا بين أل وحروف النداء لذلك أيضاً ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين كي إذا كانت جارة واللام ، بخلاف ما إذا كانت ناصبة ، ولا بين كي إذا كانت ناصبة وأن ، فلا يقال : جئت كي أن أزورك ، خلافاً للكوفيين ، ولا بين أداتي استثناء لا يقال : قام القوم إلا خلا زيداً ، ولا إلا حاشا زيداً ،
قاله ابن السراج في الأصول (٢) .

قال : إلا أن يكون الثاني اسماً نحو : إلا ما خلا زيداً ، وإلا ما عدنا ، فإنه يجوز .

وفي بعض (٣) حواشي الكشف :

لا يجمع بين أداتي تعديّة فلا يقال : أذهبت يزيد ، بل إما الهمزة أو الباء ، ومن ثم أيضاً رد قول الأخفش في نحو : حمراء (٤) ، أن

(١) في هـ - ل : لا يجتمع .

(٢) الأصول ١ / ٣٧٠ .

(٣) سقط من م .

(٤) في هـ : حواء . وقد أثبتنا حمراء استثناسا بسائر النسخ وبالكتاب ٢ / ٩٠ .

الألف والهمزة معاً للتأنيث ، لأنه لا يوجد في كلامهم ما أنت بحرفين ، وإذا دخلت الواو على لكن ، انتقل العطف إليها وتجردت لكن للاستدراك ، كما أن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله :

٢٨٣- أهله رَأَوْنا بسفح القاع ذي الأكم (١)

فإن (هل) بمعنى قد ، وكما في [د/١٠٧] قوله :

٢٨٤- أم كيف ينفع ما يعطي العلوق به (٢)

فإن أم خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ، ولا يجوز تجريد (كيف) دون (أم) لأن تجريدها عن [هـ - ٣٢٢] الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب إعرابها ، ذكره في البسيط .
وقال ابن يعيش (٣) :

الدليل على أن ألف أرطى للإلحاق لا للتأنيث ، أنه سمع عنهم

(١) عجز بيت لزيد الخيل ، صدره : « سائل فوارس يربوع يشدتنا » .
ورواية المصادر (بسفح القف) . المقتضب ٤٤/١ ، ٢٩١/٣ -
الخصائص ٤٦٣/٢ - الأمالي الشجرية ١٠٨/١ - ٣٣٤/٢ - شرح
المفصل ١٥٢/٨ ، ١٥٣ - المغني برقم ٦٥٧ - الهمع ٧٧/٢ - ١٢٣ -
الغزاة ٥٠٦/٤ .

(٢) صدر بيت لأفتون التنليبي ، وعجزه : « رثمان أنف إذا ماضن باللبن »
وسبق تخريجه في الشاهد رقم ١٧٧ ويضاف الى التخريج هناك مايلي :
وانظر أمالي الزجاجي ٥١ والمغني برقم ٦٢ والهمع ١٧٩/٢ . والدرر
١٧٩/٢ .

(٣) عن شرح المفصل ١٢٨/٥ - بتصرف واختصار .

أرطاة بإلحاق تاء التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر ،
لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث •

وقال يونس (١) وابن كيسان والزجاج والفارسي (٢) :

إما ليست عاطفة لأنها تقترن بالواو ، وهي حرف عطف ، ولا يجتمع
حرفا عطف ، واختاره أبو البقاء وابن مالك والشلوين وابن عصفور
والأندلسي والسخاوي والرضي •

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل : لم يعد الفارسي إما من
حروف العطف لدخول العاطف عليها ، وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين
حرفي عطف •

وقال ابن السراج (٣) : ليس إما بحرف عطف ، لأن حروف العطف
لا يدخل بعضها على بعض فإن وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد
خرج أحدهما عن أن يكون حرف عطف نحو قولك : ما زيد ولا عمرو ،
ف (لا) في هذه المسألة ليست عاطفة إنما هي نافية •

وقال الشلوين : إنما حذفت تاء التأنيث من نحو (مسلمة) في
الجمع بالألف والتاء نحو : مسلمات ، لأنها لو لم تحذف لاجتمع في
الاسم علامتا تأنيث ، وهم يكرهون ذلك •

(١) في ل : ابن يونس •

(٢) انظر المغني ١/ ٦١ ، ٦٢ - وشرح الكافية ٢/ ٣٤٦ •

(٣) قال ابن السراج : في الأصول ٢/ ٦٠ : (واعلم أن حروف العطف لا يدخل
بعضها على بعض ، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف
النسق ، وذلك مثل قولهم : لم يقم عمرو ولا زيد الواو نسق ، و (لا)
توكيد للنفي) • ولم أجد نص السيوطي في القسم المطبوع من الأصول •

وقال ابن هشام في تذكرته : لا يجوز : كسرت لزيد رباعيتين
علياتين وسفلاتين لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء واجتماع علامتي
التأنيث لا يجوز . انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في إحدى عشرة وثنتي عشرة ،
قال في البسيط : وجواب الإشكال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما اسمان في الأصل ، فاقرد كل واحد منهما بما
يستحقه في الأصل ، وإنما المتمع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة .
الثاني (١) : أن ألف إحدى للإلحاق كألف معزى ، إلا أن التركيب
منع من تنوينها ، والتاء في ثنتين للإلحاق بـ (جذع) (٢) وحمل اثنتان
[هـ - ٣٢٣] عليها لكونهما بمعنى واحد .

الثالث (٣) : أن علامتي التأنيث في (إحدى عشرة) مختلفتان
لفظاً ، وإنما المتمع اتفاق لفظهما ، والتاء في اثنتين بدل من لام (٤)

(١) في د : والثاني .

(٢) في هـ (بحدويح) ، ولا معنى لها ، ويبيض مكان الكلمة في د . وسقطت
من م - ل وقد رأينا أن الكلمة مصحفة عن (جذع) استناداً الى نص
ابن يعيش في شرح المفصل ١٨/٦ : ومن قال : ثنتان ، كانت
التاء فيه للإلحاق ، كانه ثنية (ثنت) ملحوق بجذع فهو كبتين . قال
العلامة الرضي في شرح الكافية ١٥١/٢ : وأمّا تاء بنت وأخت وهنت
وكلنا وثنتان ومنتان فليست لمحض اثنتان بل هي بدل من اللام في حال
التأنيث ولذا سكن ما قبلها . وانظر الكتاب ٣٤٨/٢ والآمال الشجرية
٧٠/٢ ففيهما مبحث نفيس .

(٣) في د - م - ل : والثالث .

(٤) في ل : بدل من الكلمة .

الكلمة فلم تتمحص للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تأنيث.

ومن فروع القاعدة أيضاً تأخيرهم لام الابتداء إلى (١) خبر (إن) وكان حقها أن تكون في أول الجملة وصدرها ، لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد (وهو التأكيذ ، ذكره ابن جنبي (٢) ، وقال في موضع آخر (٣) : ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد) (٤) ، لأن في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف إلا في التأكيذ كقوله :

٢٨٥ — وما إن لا تحاك لهم ثياب (٥)

فإن (ما) وحدها للنفي ، و (وإن) و (لا) معاً للتوكيذ ، قال : ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيذ لجملة الكلام ، لأنهم أكدوا بأكثر من انحراف الواحد في قولهم : لتقومن فاللام (٦) والنون ، جميعاً للتأكيذ وقوله تعالى (فإما ترين من البشر أحداً) (٧) فما والنون جميعاً للتأكيذ .

-
- (١) في م : في .
 - (٢) عن الخصائص ٣١٤/١ بتصريف واختصار .
 - (٣) عن الخصائص ١٠٧/٣ بتصريف واختصار .
 - (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من د .
 - (٥) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت وصدره « طعامهم لئن أكلوا بعدد » والبيت في الخصائص ٢٨٢/٢ — ١٠٨/٣ — والهمع ١٥٨/٢ — والدرر ٢٢٢/٢ ديوانه ٣٤٣ وذكر في الديوان نقلاً عن الخصائص .
 - (٦) في ل : باللام .
 - (٧) مريم : ٢٦ ، وعبارة (من البشر أحداً) ليست في د — م — ل .

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل : قول الفراء في (إن) الواقعة بعد (ما) النافية : إنها حرفا تمي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في فولك : إن زيدا لقائم ، ليس بالجيد لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيدا لقائم قد فصل بينهما لذلك .

وقال ابن القواس في شرح الكافية : لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ، ولذلك جاز : إن زيدا لقائم ، وامتنع إن لزيدا (١) قائم .

وقال ابن إيباز (٢) : إنما لم تعمل (لا) في المعرفة بلام الجنس وإن كان (٣) في المعنى نكرة ، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك لا ، فلو أعملوها في المعرفة (٤) بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممنوع عندهم .

وقال الشلويبين : النحويون يقولون : إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال فهي نائبة مناب الأفعال ، تعطي من المعنى (٥) ما تعطيه الأفعال ، إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف فإن الأفعال تقتضي أزمنة ، وأمكنة ، وأحداثا ، ومفعولين وفاعلين ، ومحالاً لأفعالهم ، وغير ذلك من معمولات الأفعال ، فاختصر ذلك كله بأن [هـ — ٣٢٤] جعل في مواضعها مالا يقتضي شيئا من ذلك ، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين

(١) في م : زيدا .

(٢) عن المحصول : ق ١٢١ بتصريف .

(٣) سقط من م .

(٤) في المحصول : (في معرف على هذه الحالة) .

(٥) في م : المعاني .

حرفين لمعنى واحد ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار ، قال : وبهذا يبطل قول من قال : إن الأسماء الستة وامراً وابناً معربة بشيئين من مكانين ، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد ، لكونه نقيض موضوعها من الاختصار ، فلأن ذلك في الحركة أحق وأولى لأن الحركة أخصر من الحرف •

وقال ابن الدهان في الغرة : فإن قيل : فهلا جاز : إن لزيداً قائم ، بالجمع بينهما لأنهما للتأكيد ، كما جمع بين تأكيدين في أجمع وأكثع ؟ فالجواب أن الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني إنما هو التخفيف والاختصار ، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى إذ فيه نقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما ، كما جمع بين حرف النداء والإضافة ، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف •

(١٢٠)

لا يجتمع ألفان

قال ابن الخباز : إذا وقعت على المقصور وقعت عليه بالألف التي هي بدل من التنوين فتقول : رأيت عصا ، فهذه الألف كالألف في رأيت زيبداً ، وكان معك في التقدير ألفان بدل من واو ، وبدل من التنوين (١) فحذفت إحداهما لثلا يجتمع ألفان ، قال : وجاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له : زعتم أنه لا يمكن (٢) الجمع بين ألفين ، فقال : نعم ، فقال : أنا أجمع ، فقال : (ما) ومد صوته ، فقال نه الزجاج : حسبك ولو مددت صوتك من غدوة إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة ، قال : وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارئ يزِيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة : إذا جمع المقصور بالألف والتاء قلبت ألفه ياء ، كقولك في حبل حبلات ، لأنه لا يجتمع ألفان وحذفها هنا غير ممكن .

(١٢١)

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال أبو علي في التذكرة : الدليل على هذا الأصل قولهم : رأيتك زيبداً [هـ - ٣٢٥] ما فعل ؟ ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء ؟ والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول

(١) أي أن الأصل : عصوا .

(٢) في د : لا يجمع . وفي ل : لا يجوز الجمع .

الكاف وما يتعلق به من تشنية وجمع وتأنيث وتذكير ، أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة ، فلا يجوز على هذا يا غلامك ، لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام ، فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك . ولو قال : يا ذلك ، كان ذا قد وقع موقع الخطاب ، فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً وهو أشبه (١) من الأول ، لأن ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف (٢) ، قال : وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبير) أبواباً ومسائل ، وهذا أصل تلك المسائل عندي ، هذا كله كلام أبي علي .

وفي اللمع الكاملية لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي : فإن قيل قولهم : (أرأيتك) كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعاً للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد (٣) ؟ قيل : إن التاء ضمير مجرد عن الخطاب ، والكاف خطاب (٤) مجرد عن الضمير ، فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى .

وقال الأبيدي في شرح الجزولية : لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يعني عن الآخر .

(١) في م : أشد .

(٢) اتغلام الكاف : سقط من م .

(٣) سقط من د .

(٤) د - م ل : للخطاب .

(١٢٢)

لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث

قاله ابن جنى في الخصائص (١) ، وجعل منه (٢) امتناع تقديم
الفاعل (٣) في نحو ضرب غلامه زيداً ، والمبتدأ في نحو عندك رجل ،
ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرطٍ لما طرأ فيها •

(١٢٣)

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في التبيين ، وبنى عليها جواز تقديم
خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر في قوله تعالى
(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) (١) وتقديم معمول الخبر كتقديم
الخبر نفسه ، لأن معمول تابع للعامل ، ولا يقع التابع في موضع
المتبوع [هـ - ٣٢٦] •

(١) انظر الخصائص ٢٩٣/١ -

(٢) في م : ومنه جمل •

(٣) د : للفاعل •

(٤) هود : ٨ ، قال أبو البقاء في (املاء ما من به الرحمن) ١٩/٢ : (ألا

يوم يأتيهم) يوم : ظرف ل (مصروفاً) أي لا يصرف عنهم يوم يأتيهم ،

وهذا يدل على جواز تقديم خبر ليس عليها ، وقال

بعضهم : العامل فيه محذوف دل عليه الكلام ، أي لا يصرف عنهم العذاب

يوم يأتيهم ، واسم ليس مضمرة فيها ، أي ليس العذاب مصروفاً • وانظر

المسألة (١٨) في الانصاف / ١ - ١٦٠ •

حرف الياء

(١٢٤)

يغتفر في الثواني مالا يفتقر في الأوائل (١)

ومثله قولهم : يحتفل في التابع مالا يحتفل في المتبوع ، من فروع ذلك : ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله :

٢٨٦- حتى يكونَ عزيزاً في نفوسهم

أو أن يبين جميعاً وهو مختار (٢)

وإن كان لا يجوز ظهورها بعد (حتى) لأن الثواني تحتل مالا تحتل الأوائل .

وقال في البسيط :

جوز الفراء إضافة اسم الفاعل المعرف بأل إذا كان للحال أو الاستقبال نحو (الضارب زيد الآن أو غداً) واحتج بالقياس على قول الشاعر :

٢٨٧- الواهب المائة الهجان (٢) وعبدها (٣)

(١) انظر المغني ٧٧٣/٢ .

(٢) البيت لعدي بن حمار ، ويقال عدي بن يزيد بن حمار السكوني والبيت في الحماسة ٣٠١ ، والمغني برقم ١١٧٤ ، والهمع ٩/٢ والدرر ٦/٢

(٢) في - ل : العجال .

(٣) صدر بيت للأعشى ، وعجزه (عودا تزجتي بينها أطفالها) قال الأعمش : الشاهد فيه عطف عبدها على المائة ، وهو مضاف الى غير الالف واللام ،

والجواب أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم : (ربّ شاةٍ وسخلتها) و (رب) لا تدخل على معرفة ، وإذا عطف غير العلم على العلم نحو : مررت بزيد وأخيك ، فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته لأن المتبوع تجوز حكايته فحكى التابع تبعاً له .

وقال ابن الدهان منعها (١) لأن التابع لا تجوز حكايته (٢) ولا يمكن حكاية أحدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع ، أما عكس ذلك نحو مررت بأخيك وزيد ، فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقاً بل يجب الرفع فيقال : من أخوك وزيد ؟ لأن المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع ، ذكره في البسيط .

وقال أيضاً : قد أجاز النحاة : كم رجلاً ونساءؤهم جاؤوك ، عطفاً

فهو عندهم مثل (الضارب الرجل) و (عبد الله) .

وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا لأنّ العبد مضاف الى ضمير المائة وضميرها بمنزلتها فكانه قال الواهب المائة وعبد المائة فهذا جائز باجماع وليس مثل الضارب الرجل ، وعبد الله ، لأن عبد الله اسم علم كالمفرد لم يضاف الى ضمير الأول فيكون بمنزلته .

والحجة سيبويه أنه لم يقصد الى أن يكون البيت شاهداً على نص ما قدمه وإنما أراد أن المعطوف على الألف واللام بمنزلة في الجر ، ومثل ذلك يذكر البيت وإن لم تكن فيه الحجة قاطعة في جواز المسألة التي قدم .

انتهى كلام الأعلام . وانظر البيت في الكتاب ٩٤/١ - المقتضب ٤/١٦٣ - ٤٨/٢ ، ٣١٩ - الخزانة ٢/١٨١ - ٣٤١ ، ٣/١٣١ ، الدرر ٢/٥٧ - ١٩٢ ديوانه : ٢٩ .

(١) في م : معناها .

(٢) في م : لا يجوز أحكامه .

على معنى كم ، وأجازوا النصب عطفاً على التمييز ، وإن كان نكرة لأنه
يجوز في الثواني مالا يجوز في الأوائل للبعد عن كم ، ومثله : كم شاة
وسخلتها ، وكم ناقة وفصيلها •

وقال ابن هشام في المعنى (١) :

القاعدة الثامنة : كثيراً ما يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل
فمن ذلك : كل شاة وسخلتها بدرهم •

٢٨٨ - وأي فتى هيجاء [ه - ٣٢٧] أنت وجارها (٢)

وربّ رجلٍ وأخيه ، (وإنّ نَشَأَ نزل عليهم من السماء آية
فظلت) (٣) ولا يجوز كل سخلتها ، ولا رب أخيه ، ولا أي جارها ،
ولا (إن يقم زيد قام عمرو) إلا في الشعر ، ويقولون مررت برجل
قائم أبواه لا قاعدين ، ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه ، على إعمال الثاني
وربط المعنى بالأول (٤) •

وقال ابن القواس في شرح الدرّة بعد أن حكى قولهم في :

(١) عن المغني ٧٧٢/٢ بتصرف واختصار •

(٢) من أبيات الكتاب التي لا يعرف قائلها ، وتمامه (إذا مارجال
بالرجال استقلت) وقد رواه في المغني (أي فتى) فأصابه الثرم في أوله •
الكتاب ٢٤٤/١ - ٣٠٥ - المغني برقم ١١٧٥ - الخزانة ٤٦٧/٤
والشاهد فيه عطف (جارها) على فتى هيجاء ، والتقدير : أي فتى هيجاء
وأيّ جارها أنت • فجارها نكرة لأن أيّاً إذا أضيفت الى واحد لم يكن
إلا نكرةً لأنه فرد الجنس وانظر البغداديات ١٧٣ •

(٣) الشعراء : ٤ •

(٤) في المغني : وربط الأول بالمعنى •

٢٨٩- أنا ابن التارك البكري بشر (١)

إن (بشراً) عطف بيان (للبكري) ، ولا يجوز جعله بدلاً لأن
البدل في حكم تكرير العامل ، ولا يجوز (أنا ابن التارك بشر) وفي
امتناع البدل نظر لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع ، بدليل
كل شاة وسخلتها ، وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل .

(وقال في تذكرته : إن قيل لأي شيء فتحت لام المستغاث ؟

فالجواب فرقا بينها وبين لام المستغاث له) (٢) .

فإن قيل : لأي شيء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه

التغير (٣) في الثانية لأن عندها تتحقق الحاجة فهوى أجرى (٤) على
قياسهم ، كما أنهم لا يحذفون في نحو سفرجل إلا ما ارتدعوا عنده ؟
فالجواب أن الأول حال محل المضمر واللام تفتح إذا دخلت عليه .

فإن قيل : فلاي شيء كررت في المعطوف عليه ؟ فالجواب أنه يعطفه

على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك ، وساعد عليه أن المعطوف يجوز
فيه مالا يجوز في [د/١٠٩] المعطوف عليه ، تقول : يا زيد والرجل
وان لم يجز : يا الرجل (٥) .

(١) صدر بيت للمرار الأسدي وعجزه (عليه الطير ترقبة وقوعا) انظر
الكتاب ٩٣/١ - وأوضح المسالك برقم ٤١١ - والشذور برقم ٢٣٠
وقطر الندى برقم ١٣٩ - وشرح ابن عقيل برقم ٢٨٩ . والغزاة
٣٨٣ ، ٣٦٤ ، ١٩٣/٢ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) في م : التغير .

(٤) في م : فهو له جرىء .

(٥) في د : بالرجل .

فإن قيل: فلأي شيء يفتح في يا لزيد، ويا لعمر و مع أنه معطوف؟
فالجواب أنه نداء ثان مستقل والمعطوف الجملة، قال: فهذا تحرير
لا تجد لأحد مثله إن شاء الله تعالى •

وقال الأبندي في شرح الجزولية: إذا عطفت على المستغاث به
كسرت اللام لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل •
وقال ابن هشام في تذكرته:

سئلت عن (لولاي) إذا عطف عليها اسم ظاهر فقلت: يجب
الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا، كما تقول ما في الدار
[هـ - ٣٣٨] من رجل ولا امرأة وذلك لأن الاسم المضرر بعد لولا
وإن كان في موضع الخفض بها إلا أنه أيضاً في موضع رفع بالابتداء،
ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على (١) لغة عقيل إذا قيل: لعل زيد
قائم، ألا ترى أن (قائم) خبر مرفوع وليس معمولاً للعل، لأنها هنا
حرف جر كالباء واللام فلا تعمل غير الجر، وإن عطف على محله من
الخفض، فإن التزم إعادة الخافض لم يتأت هنا لأنها إذا قلنا: لولاك
ولولا زيد لزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع (٢) بإجماع، وإن لم تلتزمه
فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لأن العامل حيثئذا هو لولا الثانية، وقد
يصحح بأن يدعي أنهم اغتفروا كثيراً في الثواني ما لم يغتفر في الأوائل •

وقال ابن إياز في شرح الفصول (٣): فإن قيل: هلا أضيف
الفعل لفظاً والتقدير إضافة مصدره؟ فالجواب أن ذلك اتساع وتجاوز،
وهو قبيح في الأوائل والمبادي دون الأواخر والثواني •

(١) في م: في •

(٢) في م: يمنع •

(٣) المحصول ق ١٥٤ •

وقال البيضاوي (١) في تفسيره في قوله تعالى (إنك أنت العزيز الحكيم) (٢) قيل : أنت تأكيد للكاف ، كما في قواك مررت بك أنت ، وإن لم يجز مررت بأنت ، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ، ولذلك جاز يا هذا الرجل ، وإن لم يجز يا الرجل (٣) .

• وقال ابن الصائغ في تذكرته •

أبو عمرو يختار النصب في (الغلام) من نحو: (يا زيد والغلام) وإن كان عطف النسق يقدر معه العامل ، وحرف النداء لا يباشر اللام لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل •

• وقال ابن النحاس في التعليقة :

إنما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من قبل أنه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه ، فجاز التوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر فإننا حينئذ ، لا نعطي الموضع شيئاً مما يستحقه • انتهى •

وإذا عطف على (غدوة) المنصوب ما بعدها ففعل : لدن غدوة وعشية جاز عند الأخص في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ [هـ - ٣٢٩] •

وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب وأوجه أبو حيان ومنع الجر ، لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر ، فليس من باب العطف على الموضع •

(١) تفسير البيضاوي : ٢٣ •

(٢) البقرة : ٣٢ •

(٣) في د - م : يا الرجل •

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف
غير غدوة وهو غير محفوظ إلا فيها ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز
في الأوائل . انتهى .



تم القسم الأول من الأشباه والنظائر النحوية
والحمد لله أولاً وآخراً . ويليه التدريب
وهو القسم الثاني إن شاء الله تعالى

مستدرك

الكلام متصل بما بعده	سطر ١٥	ص ٤٠
التعليقة :	سطر ٩	ص ٤٣
فلو كسروا واجتمعت	سطر ٨	ص ٤٧
ما النافية نائبة عن أنهي	سطر ١٢	ص ٧٦
القرائن الدالة على المحذوف	سطر ١	ص ٧٧
(وما يشعركم) سورة الأنعام ١٠٩	سطر ٣	ص ٧٨
(أولياء أولئك) الأحقاف ٣٢	سطر ٧	ص ٩٠
وليس في الكلام	سطر ١٨	ص ٩٠
٠٠ ومبيطر ومبيقر ٠٠ وهيمن ويبطر	سطر ١٩	ص ٩٠
الى أن المحذوف	سطر ١٣	ص ٩١
الكلمة لأن واو مفعول	سطر ١٤	ص ٩١
٠٠ : الرأي في الخاطريات	سطر ٢١	ص ١٠٧
فكيف إذا	سطر ١٩	ص ١٠٩
آلٍ وآلى	سطر ٨	ص ١١٣
وعلان فعلى	سطر ١٢	ص ١١٨
٠٠ انزل والأصل لتنزل	سطر ٣	ص ٢٥٤
السطر رقم ٨ يحذف		ص ٢٥٧

- ص ٢٦٥ ٠٠ يكون في موضع المبدل منه
- ص ٢٨٦ سطر ٤ عى معنى المعاوضة ، والمعاوضة ليس
معنى ٠٠٠
- ص ٢٩٨ الحاشية رقم ٣ : وقرأ أبو جعفر
- ص ٢٠٩ سطر ٥ والمضمر على اللفظ والمعنى الا ما جاء منه
على شريطة التفسير
- ص ٢٢٩ سطر ٧ والأول هو مذهب سيويه
- ص ٣٣٦ سطر ١٨ كما أنه ينطق بالحرف المشدد
- ص ٣٥٣ تحذف الحاشية رقم ٥
- ص ٣٩٨ سطر ١٦ يكمل على النحو التالي : وتخليهم مالا
يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبيهم
ويحذف السطر ١٧
- ص ٤٠٣ سطر ١٦ : كان التقدير أولى
- ص ٤٣٧ السطر الأخير تحذف عبارة : المنصف ٥٠
- ص ٤٥٦ سطر ١٥ كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يعمل
- ص ٤٦٥ سطر ٧ وهذا لا يسوغ القياس عليه
- ص ٤٧٨ سطر ١٠ وتشبيه الفعل بالفعل أولى
- ص ٥٢٠ يحذف السطر رقم ٨
- ص ٥٢٣ سطر ٢ ٠٠ كما ألغى بنو تميم
- ص ٥٢٣ سطر ٢ لكن تلك الجمل

ص ٥٦٠	سطر ١١	يتمّ : عند بعضهم فرقاً بينها وبين النون في الأسماء المعربة ويحذف السطر رقم ١٢
ص ٥٦٥	سطر ١	: الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين
ص ٥٧٥	سطر ٣	كما أنه لما خفف
ص ٥٨٦	سطر ١٦	لاختصاصها بالموث [هـ ٢٨٢]
ص ٥٩٨	سطر ٢	.. وألل السقاء وقوله :
ص ٦٠٣	سطر ٨	كلتاها فتحة وإنما ..
ص ٦٠٤	سطر ٢	المشوبة بالضم ألا تراك لا يتعذر عليك
ص ٦٦٠	سطر ١	فإذا لقحت فزكت
ص ٦٦٤	سطر ٦	وذلك أنك لما لم تجد
ص ٦٦٥	سطر ١٢	فتقلب الياء [هـ ٣١٨] واواً
ص ٦٧٩	سطر ٥	: فلأن لا تفعل ذلك

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦٥	٦	فعلية	فميلة	٢	٧	نظراتهم	نظراتهم
٦٥	١٥	يفرهما	يقرّما	٤	٩	أبو حاتم	وأبو حاتم
٦٦	٥	قال	قام	٦	٧	الأشياء	الأشياء
٦٨	٤	للتبويض	للتبويض	٧	٢١	محمد السائب	محمد السائب محمد بن السائب
٦٩	١٢	يقيم	يقم	١٧	١٨	الباء	الياء
٧١	١٨	وجمل ورجل وحمل ورجل	وجمل ورجل وحمل ورجل	٢٢	١٣	لأهل	ولأهل
٧٤	١٣	مؤياد	مؤدياً	٢٤	٢١	ص ٩	ص ١٥
٧٦	١٢	أو	و	٢٥	٣	نقول	تقول
٧٩	٨	الأولاي	الأولى	٢٧	٩	يعتمد	يعتدّ
٨٥	٥	منقبلة	منقلبة	٣٠	١٠	الكنة	لكنة
٨٧	١٥	من	بن	٣٣	١١	ب	د
٩٧	٦	مذهبا	مذهينا	٣٦	١٤	ونصب	ونصبت
١٠٤	٥	فتّم	فتّم	٤٠	١٢	وأحسست	أحسست
١١٢	١٣	لمان	لمان	٤٠	١٩	مشدتين	مشددتين
١١٣	١٧	كثيراً	كثيرة	٤١	٦	عطبي	عطبي
١١٦	٢٣	سجل وركل	سجل وركل	٤١	١٠	فتدغم	فتدغم
١١٧	١٧	الكتاب ١	الكتاب ٢	٤٧	٤	قبل	قبل
١١٨	١٣	على	عن	٤٩	١٢	فأسكنها	فأسكنتها
١٢٠	٢	الحرف	الحروف	٥٤	٨	مضمونه	مضمومة

الخطأ	الصفحة	السطر	الصواب	الخطأ	الصفحة	السطر	الصواب
اتمن	٢١	٢٣٧	تمن	بأن	١٣	١٢٤	أن
حملت	١٢	٢٤٣	حملت على	م ٣٠	٧	١٢٦	تحذف
قمر	١٥	٢٤٣	قرر	ولو	٩	١٢٩	لو
ولم	١٤	٢٥١	ولما	على	٩	١٣١	عمل
شوشاة	١٧	٢٥١	شوشاء	وإ	١١	١٣٦	وإن
وأوتاه	٧	٢٥٢	وأوتاه	لولا	١١	١٣٨	لو
فرازنة	٤	٢٥٦	فرازانه	يوؤها	٥	١٤١	يوئي
معاقبا	٤	٢٥٨	معاقا	معلق	٥	١٤٦	ملحق
والجميع	٧	٢٥٨	والجمع	اختلف	٣	١٥٨	اختلف
إنها	٨	٢٥٨	إنما	إذا	٦	١٦٧	إذن
وجد	٥	٢٦١	وجدت	وصلة	٧	١٧٢	وصله
بأيهم	٦	٢٦١	بأيهم	غائرا	٣	١٨٤	غائرا
امرر	٧	٢٦١	امرره	والجاء	١٤	١٨٨	والجار
وإذا	٥	٢٦٤	وإذا	زيد	٥	١٩١	زيدا
المصدر	٩	٢٧٩	المصدر	قولهم	٢	١٩٤	قولهم
بسكون	٢٠	٢٨٢	بسون	بالكرة	٢	١٩٤	بالنكرة
بعدوا	١١	٢٨٥	يبدوا	البداء	١	٢٠٣	البداء
زنادقة	١١	٢٨٦	زنادقة	ولذلك	١٠	٢٠٣	ولذلك
ضبعانان	١١	٢٨٩	ضبعانات	فقوان	١	٢٠٤	فقوان
على العيانات	٢٢	٢٩٩	على عيارات	وتكيب	٧	٢١٠	وتركيب
أي	٤	٣٠٠	أن	يتقصر	٤	٢١٧	يتقصر
متضايقة	٩	٣٠٥	متضايقة	في	٢٠	٢٢٠	من
أضربه	٩	٣٠٦	أضربه	وفائدة	١٢	٢٢٥	وفائدته
بالاسم	٣	٣١١	باسم	ايتزر	١٧	٢٣٧	ايتزر

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٢٣	١٦	انجلت	انجلت	٤٢٠	٣	قال البسيط	قال في البسيط
٣٢٥	٢٣	اجوزة	أرجوزة	٤٢٣	٢١	٣٩/١	٣٩٠/١
٣٢٩	٦	ثلاث	ثلاثة	٤٤٢	٣	والله	الله
٣٣٤	٣	والطع	والطبع	٤٤٩	٢	لأن	ولأن
٣٣٤	٦	يعن	بعض	٤٥٣	١٤	يخلوا	يخلو
٣٣٨	١٩	الشعر	شعر	٤٦٣	٦	طررد	طردت
٣٣٨	٢٠	حثما	حيثما	٤٦٨	١٢	ويجره	ويجره
٣٤١	١	متزاح	منتزاح	٤٧٧	١٨	بمعنى	بمئى
٣٤٨	٦	في	من	٤٨٠	٤	لاحرف التحضيض	لاحرف التحضيض
٣٥٣	١٤	اثواب	ثواب	٤٨٥	٥	عليكن	فليكن
٣٥٤	١٢	الفعل	انفعل	٤٩٨	٧	لفرس	الفرس
٣٥٨	٩	مالعوالي	ما العوالي	٤٩٨	١٣	ذلك	(تعنف)
٣٦١	٧	الحرفيين	الحرفين	٥٠١	٥	حركان	حركات
٣٦٢	٦	حروفاً في	حروفاً	٥٠٩	٦	لشرط	الشرط
٣٨٠	١٦	لحقوقها	لحوقها	٥١٣	١٢	الأدب	الآب
٣٨٤	٣	إنهم	إنهم	٥١٤	١٨	إذا	إذا
٣٨٨	٤	كلما	كما	٥١٥	٨	اشتراط	اشتراط
٣٩٠	٧	مفويلاً	فعويلاً	٥١٥	٩	الذي هو	هو الذي
٣٩١	٥	فتمل	فتمل	٥١٥	٢٠	يخبر	يخبر
٣٩١	١٢	على	عن	٥٢١	١٣	يعلمن	يعلمن
٣٩٦	١٠	سيل	سبيل	٥٢٤	٢٢	المفصل	شرح المفصل
٤٠٤	٩	أولى	الأولى	٥٢٥	٢٣	في	إلى
٤١٧	٢	اللفظ	اللفظ	٥٢٩	١٠	المتدا	المتدا
٤١٧	١٣	هـ ١٩٣	هـ ١٩٤	٥٥٢	٩	أن	إن

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٥٢	٦	أعمالها	إعمالها	٦١٢	٩	تريك	تحريك
٥٥٣	٢٢	و	د	٦٢٤	١٤	وبين	وبين
٥٦٢	٥	٢٦٧	٢٦٨	٦٢٥	١٢	٤	(تحذف)
٥٧٠	١	فانظروا	فانظر	٦٣١	٧	إيأ	أيأ
٥٧٣	١٠	لا يجوز	يجوز	٦٣٧	٧	والزلزلة	الزلزلة
٥٧٥	٦	الخم	الغاء	٦٤١	٤	للفرق	الفرق
٥٨٤	١٤	عرضاً	عوضاً	٦٤٧	٤	فيه	منه
٥٨٩	١	ولطف	والطف	٦٥٢	١	البعء	المبعء
٥٩١	١	قرء	فرد	٦٥٤	٢٣	للمحساب	للمسحاب
٥٩٤	١٤	المستكمن	المستكن	٦٥٦	٢	مصدق	مصدق
٥٩٨	٤	منه	ومنه	٦٥٧	٣	خديه	خديه
٦٠٢	٧	تفاوت	تفاوت	٦٥٨	١٦	حنيثي	حنيثي
٦٠٢	٩	تفتقر	تفتقر	٦٥٨	١٨	بي ه الصنمعي ب الصيفة	
٦٠٣	٣	اجلواذا	اجلواذا	٦٦٥	٢٥	٤٦٥	٦٦٥
٦٠٣	٩	شيت	شيت	٦٧٦	٧	المتع	المتع
٦١١	٧	وراء	وراء	٦٧٦	١٠	عليها	عليها

المحتوى

الصفحة	المبحث
3	التقديم : بقلم الدكتور شاكر الفحام
9	المؤلف والكتاب
11	المؤلف —
12	اسمه وأسرته
12	نشأته
13	شيوخه
16	حياته العلمية
19	وفاته
20	علمه
21	مصنفاته
23	منهجها في التصنيف
26	الكتاب —
26	١ — تعريف موجز بمفهوم الأشباه والنظائر
31	٢ — كتاب الأشباه والنظائر في النحو
34	أ — الفن الأول : فن القواعد والأصول
34	ب — الفن الثاني : فن التدريب

35	ح - الفن الثالث : سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب
35	د - الفن الرابع : اللمع والبرق في الجمع والفرق
35	هـ - الفن الخامس : فن الإلغاز
36	و - الفن السادس : فن الأفراد والغرائب
36	ز - الفن السابع : فن المناظرات والمجالسات . . .
37	- تاريخ تأليف الكتاب
38	- النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب
43	- منهج التحقيق
45	- شكر وتقدير
١	مقدمة المؤلف

حرف الهمزة

١٥	١ - الإبتاع
٢٩	٢ - الاتساع
٣٩	٣ - اجتماع الأمثال مكروه
٤٨	٤ - إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم
٥٩	٥ - إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل

- ٦ - إجراء الأصلي مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلي ٦٥
- ٧ - الاختصار ٦٦
- ٨ - اختصار المختصر لا يجوز ٧٤
- ٩ - أسبق الأفعال ١١٢
- ١٠ - الاستغناء ١١٣
- ١١ - الاسم أصل للفعل والحرف ١١٩
- ١٢ - الاسم أخف من الصفة ١٢٢
- ١٣ - الاشتقاق ١٢٥
- ١٤ - الأصل مطابقة المعنى للفظ ١٤٠
- ١٥ - الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني ١٤١
- ١٦ - الأصل في الأفعال التصرف ١٤١
- ١٧ - إصلاح اللفظ ١٤٢
- ١٨ - الأصول المرفوضة ١٥٣
- ١٩ - الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها ١٥٥
- ٢٠ - الإضمار أسهل من التضمين ١٥٥
- ٢١ - الإضمار أسهل من الاشتراك ١٥٦
- ٢٢ - الإضمار خلاف الأصل ١٥٧
- ٢٣ - الإعراب ١٥٨
- ١٥٨ المبحث الأول في حقيقته
- ١٦٤ المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين
- ١٦٦ المبحث الثالث في الإعراب والكلام أيهما أسبق

١٧٠	المبحث الرابع في أن الإعراب لم يدخل في الكلام
١٧٥	المبحث الخامس في أن الإعراب أحركة أم حرف
١٨١	المبحث السادس في الإعراب لم وقع في آخر الاسم
١٨٣	٢٤- إعطاء الأعيان حكم المصادر والمصادر حكم الأعيان
١٨٥	٢٥- الأفعال نكرات
١٨٧	٢٦- الأفعال كلها مذكرة
١٨٨	٢٧- اقتضاء الموضع لفظاً وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك
١٩١	٢٨- الإنشاء
١٩٤	٢٩- الأمثال لا تغتير
١٩٦	٣٠- الإيجاب

حرف الباء

١٩٧	٣١- باب الشرط
١٩٨	٣٢- البدل

حرف التاء

٢٠٢	٣٣- التأليف
٢٠٢	٣٤- التابع لا يتقدم على المتبوع
٢٠٣	٣٥- التثنية ترد الأشياء إلى أصولها
٢٠٤	٣٦- التحريف
٢٠٦	٣٧- التركيب
٢١٨	٣٨- التصغير يرد الأشياء إلى أصولها
٢١٩	٣٩- التضمن

٢٣١	٤٠- التعادل
٢٣٣	٤١- تعارض الأصل والغالب
٢٣٤	٤٢- التعويض
٢٨٨	٤٣- التعليل
٢٩١	٤٤- التغيير يأنس بالتغيير
٢٩٥	٤٥- التقاص
٢٩٦	٤٦- تقارض اللفظين
٣٠٣	٤٧- التقدير
٣٠٩	٤٨- التقديم والتأخير
٣١١	٤٩- تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى
٣١٢	٥٠- تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى
٣١٥	٥١- تلاقي اللغة
٣١٧	٥٢- التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

حرف الشاء

٣١٩	٥٣- الثقل والخفة
٣١٩	٥٤- ثبوت الحدث

حرف الجيم

٣٢٠	٥٥- الجملة نكرات
٣٢٢	٥٦- الجوار

حرف الحاء

- ٣٢٩ - ٥٧ الحركية
- ٣٨٤ - ٥٨ حكاية الحال من القواعد الشهيرة
- ٣٨٧ - ٥٩ الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير
- ٣٩٣ - ٦٠ حمل الشيء على نظيره
- ٣٩٣ - ٦١ الحمل على أحسن القبيحين
- ٣٩٧ - ٦٢ حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول
ذلك الحكم
- ٤٠٠ - ٦٣ الحمل على الأكثر أولى من الحكم على الأقل
- ٤٠٦ - ٦٤ الحمل على المعنى
- ٤٢٠ - ٦٥ حمل الشيء على تقيضه
- ٤٢٧ - ٦٦ حمل الأصول على الفروع

حرف الغاء

- ٤٣٧ - ٦٧ خلع الأدلة
- ٤٤٥ - ٦٨ الرابط
- ٤٤٧ - ٦٩ الرجوع الى الأصل أيسر من الانتقال عنه
- ٤٤٨ - ٧٠ رب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة
- ٤٤٩ - ٧١ رب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً

حرف الزاي

٤٥١ -٧٢- الزيادة

حرف السين

٤٦١ -٧٣- سبب الحكم قد يكون سبباً لصدده على وجه

٤٦٢ -٧٤- سبب الاسم من الفعل بغير حرف سبب

حرف الشين

٤٦٣ -٧٥- الشذوذ

٤٧٠ -٧٦- الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب
قوة الشبه

٤٧٨ -٧٧- الشيطان إذا تضاد تضاداً تضاد الحكم الصادر عنهما

٤٧٩ -٧٨- الشروط المتضادة في الأبواب المختلفة

حرف الصاد

٤٨١ -٧٩- صدر الكلام

حرف الضاد

٤٨٤ -٨٠- الضرورة

٤٨٧ -٨١- الضمائر ترد الأشياء الى أصولها

٤٩٣ -٨٢- الضمير أطلب بالإضافة من الظاهر

حرف الطاء

- ٤٩٤ - ٨٣ الطاريء يزبل حكم الثابت
٤٩٧ - ٨٤ طرد الباب

حرف الظاء

- ٥٠٣ - ٨٥ الظرف والمجرور

حرف العين

- ٥١٤ - ٨٦ العامل
٥٤١ - ٨٧ العارض لا يعتد به

حرف الغين

- ٥٤٨ - ٨٨ الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحداً

حرف الفاء

- ٥٤٩ - ٨٩ الفرع أحط رتبة من الأصل
٥٥٦ - ٩٠ الفروع هي المحتاجة الى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة
٥٥٨ - ٩١ الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبهه الأصول بها .
٥٥٩ - ٩٢ الفرق
٥٦٣ - ٩٣ الفعل لا يشئ

٥٦٤

٩٤- الفعل أنقل من الاسم

حرف القاف

٥٦٨

٩٥- القلب

٥٧١

٩٦- قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصاً

٥٧٢

٩٧- قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه

٥٧٢

٩٨- قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ

حرف الكاف

٥٧٣

٩٩- كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية

حرف اللام

٥٨٠

١٠٠- اللبس محذور

حرف الميم

٥٨٧

١٠١- ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به

٥٩٣

١٠٢- ما كان كالجزم من متعلقه لا يجوز تقدمه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها

٥٩٤

١٠٣- ما يجوز تعدده وما لا يجوز

٥٩٧

١٠٤- مراجعة الأصول

٦١٥

١٠٥- مراعاة الصورة

- ١٠٦- معنى النفي مبني على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر
من خارج

حرف النون

- ١٠٧- النادر لا حكم له ٦١٧
١٠٨- تقض الغرض ٦١٧
١٠٩- النهي والنفي من وادٍ واحد ٦١٩
١١٠- النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجهاً ٦١٩

حرف الواو

- ١١١- الواسطة ٦٢٣
١١٢- ورود الشيء مع نظيره مورده مع تقيضه ٦٣٦
١١٣- ورود الوفاق مع وجوب الخلاف ٦٤٨
١١٤- ورود الشيء على خلاف العادة ٦٥٣
١١٥- الوصلة ٦٦٧
١١٦- الوصل ٦٧٠
١١٧- وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ
بقياس ٦٧٢
١١٨- وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ ٦٧٢

حرف لا

- ٦٧٣ ١١٩ - لا يجتمع أداتان لمعنى واحد
- ٦٨٠ ١٢٠ - لا يجتمع ألفان
- ٦٨٠ ١٢١ - لا يجتمع خطابان في كلام واحد
- ٦٨٢ ١٢٢ - لا تنقض مرتبة إلا الأمر حادث
- ٦٨٢ ١٢٣ - لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

حرف الياء

- ٦٨٣ ١٢٤ - يعتقر في الثواني مالا يعتقر في الأوائل